

نَفْسِ الْقَاضِي الْبِضَاوِيِّ

المُسَمَّى
أَبُو الْبَتَّانِ وَأَسَدُ التَّائِبِينَ

نُطِعَ مَقْفًا عَلَى أَرْبَعِ سَجَّاتٍ عَقَبِيَّةٍ ، بِضَرْبِ بَطْنِ الْإِمَامَيْنِ
الْفَارَازِيِّ وَالْقَائِي ، وَنُهَا سَهْمٌ مَنقُولَةٌ عَنْ نَسَقِ صَحْبَةٍ مَقَابِلَةٍ
مَعَ الْأَصْلِ بِحُطِّ الصَّفِّ ، وَنُهَا سَهْمٌ مَكْتُوبٌ فِي حَيَاةِ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَمَعَهُ

حَاشِيَةُ الْعَلَامِ السَّيُوطِيِّ

المُسَمَّاءُ
بَوَاهِدُ الْبَكَارِ وَشَوَارِكُ الْفَكَارِ

نُطِعَ كَامِلَةً أَوَّلَ مَرَّةٍ مَقْفَةً عَلَى ثَلَاثِ سَجَّاتٍ عَقَبِيَّةٍ
إِمْدَادًا مَكْتُوبَةً فِي حَيَاةِ الْمُؤَلَّفِ ، وَعَلَيْهَا نُطِعَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ

بِتَقْيِينِ وَتَقْلِيلِ
مَاهِرِ أَدِيبِ حَبُوشِ

الْجُلَّدُ الثَّالِثُ

مَكْتَبَةُ الْأَرْشَادِ

دَارُ الْبَنَاتِ

نَفْسِي الْقَاضِي الْبَيْضَاوِي

وَمَكَّةُ

حَاشِيَةُ الْعَلَامَةِ السَّيُوطِي

(٣)

حُفُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

مَكْتَبَةُ الْإِسْطَبُولِ

للطباعة والنشر والتوزيع
إسطنبول

ليصاحبهَا مُحَمَّدٌ مَحْفُوظٌ أَرْدَمِير

هاتف: 02126381633 - 08504804773

iskenderpaşa Mah. Feyzullah Efendi Sok. No 8 Dük: 1 Fatih/İstanbul



www.irsad.com.tr
info@irsad.com.tr



[fb.com /irsadkitabevi](https://fb.com/irsadkitabevi)



[@irsadkitabevi](https://twitter.com/irsadkitabevi)



+90 (0) 5309109575



دَارُ اللَّبَابِ

لِلدِّرَاسَاتِ وَتَحْقِيقِ الثَّرَايِ

DAR-ALLOBAB

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları



بيروت - لبنان



009615813966



0096170112990



دمشق - سوريا



00963993151546



info@allobab.com



Www.allobab.com



اسطنبول - تركيا



00902125255551



00905454729850



İskenderpaşa mh. Kızıtaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)

نَفْسِي الْقَاضِي الْبَيْضَاوِيُّ

المُسَكَّى

أَهْوَاءُ التَّبَيُّنِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ

يُطَبِّعُ مُحَقِّقًا عَلَى أَرْبَعِ نُسَخٍ فُطِّيئَةٍ نَفْسِيَّةٍ ، بَعْضُهَا بِحُطِّ الْإِمَامَيْنِ
الْقَفَّازَانِي وَالْحَبَّالِي ، وَمِنْهَا نُسْخَةٌ مُنْقُولَةٌ عَنْ نُسْخَةٍ صَحِيحَةٍ مُقَابِلَةٍ
مَعَ الْأَوَّلِ بِحُطِّ الصَّفِّ ، وَمِنْهَا نُسْخَةٌ مَكْتُوبَةٌ فِي حَيَاةِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَمَعَهُ

حَاشِيَتُهُ الْعِلْمُ مِنَ السُّيُوطِيِّ

المُسَمَّاةُ

نَوَاهِدُ الْأَبْكَارِ وَشَوَارِدُ الْإِفْكَارِ

يُطَبِّعُ كَامِلَةً أَوَّلَ مَرَّةٍ مُحَقَّقَةً عَلَى ثَلَاثِ نُسَخٍ فُطِّيئَةٍ
أَهْدَاهَا مَكْتُوبَةً فِي حَيَاةِ الْمُؤَلِّفِ ، وَعَلَيْهَا خُطُّهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ
مَاهِرُ أُدَيْبِ جَوْش

المجلد الثالث

(الجزء ٦٧-٢٨٦)

مِكْتَبَةُ الْإِسْتِشَارَةِ

دَارُ الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تابع سُورَةُ الْبَقَرَةِ

(٦٧) - ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَلْخِذُونَا هُزُوءًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾.

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ أَوَّلُ هذه القِصَّةِ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَآذَرْتُمْ فِيهَا﴾، وإِنَّمَا فَكَّ عنه وقُدِّمَ عليه لاستقلاله بنوع آخر من مَسَاوِئِهِمْ، وهو الاستهزاء بِالْأَمْرِ والاستقصاء في السُّؤَالِ وتركِ المَسَارَعَةِ إلى الامْتِثَالِ. وقِصَّتُهُ: أَنَّهُ كَانَ فِيهِمْ شَيْخٌ مُوسَى فَقَتَلَ ابْنَهُ أَخِيهِ طَمَعًا فِي مِيرَاثِهِ، وَطَرَحُوهُ عَلَى بَابِ الْمَدِينَةِ ثُمَّ جَاؤُوا يَطْلُبُونَ بَدَمِهِ، فَأَمَرَهُمُ اللَّهُ أَنْ يَذْبَحُوا بَقَرَةً وَيَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا لِيَحْيَا فَيُخْبِرَ بِقَاتِلِهِ.

﴿قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوءًا﴾: مَكَانَ هُزُؤٍ، أَوْ: أَهْلَهُ، أَوْ: مَهْزُوءًا بِنَا، أَوْ الْهَزَاءِ نَفْسَهُ لِفَرْطِ الْاسْتِهْزَاءِ؛ اسْتِبْعَادًا لِمَا قَالَهُ وَاسْتِخْفَافًا بِهِ.

وقرأ حمزة وإسماعيل عن نافع بالشُّكُونِ، وَحَفْصٌ عن عاصمٍ بِالضَّمِّ وَقَلْبِ الْهَمْزَةِ وَأَوَّاءُ^(١).

﴿قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ لِأَنَّ الْهَزَاءَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ جَهْلٌ وَسَفَهٌ، نَفَى عَنْ نَفْسِهِ مَا رَمَى بِهِ عَلَى طَرِيقَةِ الْبُرْهَانِ، وَأَخْرَجَ ذَلِكَ فِي صُورَةِ الْاسْتِعَاذَةِ اسْتِغْنَاءً لَهُ.

(١) قراءة حمزة: ﴿هزءاً﴾ بإسكان الزَّاي وباللهز في الوصل، فإذا وقف أبدل الهمزة واوًا اتِّبَاعًا لِلخَطِّ وتقديرًا لُصْمَةِ الْحَرْفِ الْمُسَكَّنِ قَبْلُهَا، وقراءة حفص كما ذكر، والباقون - ومنهم نافع في المشهور عنه - بِالضَّمِّ وَالْهَمْزِ. انظر: «السبعة» (ص: ١٥٨)، و«التيسير» (ص: ٧٤).

(٦٨) - ﴿قَالُوا أَذْعُ لَنَارِكَ يَبْنَ لَنَا مَا هِيَ؟ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانٌ بَيْنَكَ ذَلِكَ فَأَفْعَلُوا مَا تَأْمُرُونَ﴾.

﴿قَالُوا أَذْعُ لَنَارِكَ يَبْنَ لَنَا مَا هِيَ؟﴾ أي: ما حالها وصفتها، وكان حقّه أن يقال^(١): أيُّ بقرة هي؟ أو: كيف هي؟ لأنّ (ما) يُسأل به عن الجنس غالباً، لكنهم لمّا رأوا ما أمروا به على حالٍ لم يوجد لها شيءٌ من جنسِه أجزوه مُجرى ما لم يعرفوا حقيقته ولم يروا مثله.

﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ﴾؛ أي: لا مُسنّةٌ ولا فتيةٌ، يقال: فرّضت البقرة فروضاً، من الفرض وهو القطع، كأنّها فرّضت سنّها، وتركيبُ البكرِ للأوليّة^(٢)، ومنه: البكرة والبأكورة.

﴿عَوَانٌ﴾: نصفٌ، قال:

نَوَاعِمُ بَيْنَ أَبْكَارٍ وَعُؤُونٍ

﴿بَيْنَكَ ذَلِكَ﴾؛ أي: ما ذُكر من الفارضِ والبكرِ، ولذلك أضيفَ إليه ﴿بَيْنَكَ﴾ فإنّه لا يُضافُ إلّا إلى متعدّدٍ، وعوّدُ هذه الكناياتِ وإجراءُ تلك الصّفاتِ على ﴿بَقَرَةٍ﴾ يدلُّ على أنّ المرادَ بها مُعيّنةٌ، ويلزمُه تأخيرُ البيانِ عن وقتِ الخطابِ.

ومن أنكرَ ذلكَ زعمَ أنّ المرادَ بها بقرةٌ من شقِّ البقرِ غيرِ مخصوصةٍ ثم انقلبتِ مخصوصةٌ بسؤالهم، ويلزمُه النسخُ قبلَ الفعلِ؛ فإنّ التّخصيصَ إبطالٌ للتّخييرِ الثّابتِ بالنّصِّ^(٣).

(١) في (خ): «وكان حقها أن يقولوا».

(٢) أي: أصل المادة يدل على الأوليّة. انظر: «حاشية الشهاب» (٢/ ١٧٨).

(٣) قوله: «ويلزمه النسخ قبل الفعل»؛ أي: فالدالُّ على أن البقرة معينة ناسخٌ لا مخصّصٌ «فإن =

والحقُّ جَوَازُهُما^(١)، ويؤيِّد الرأيَ الثاني^(٢) ظاهرُ اللفظِ، والمرويُّ^(٣) عنه عليه السلام: «لَوْ ذَبَحُوا أَيَّ بَقَرَةٍ أَرَادُوا لِأَجْزَأَتِهِمْ، وَلَكِنْ شَدَّوْا عَلَى أَنْفُسِهِمْ فَشَدَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ»^(٤)، وتقريُّعُهم بالتمادي وزجرُهم عن المراجعةِ بقوله:

﴿فَأَفْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾؛ أي: تؤمرونه، بمعنى: تؤمرون به، مِنْ قولِكَ:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ^(٥)

أو: أَمَرَكُمْ، بمعنى: مَأْمُورَكُمْ.

= التخصيص إبطال للتخير بين ذبح أي بقرة شاؤوا. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٤٠).

(١) قوله: «والحق جوازهما»؛ أي: تأخير البيان عن وقت الخطاب، والنسخ قبل الفعل. المصدر السابق.

(٢) قوله: «ويؤيد الرأي الثاني»؛ أي: وهو كونها بقرة مبهمة. المصدر السابق.

(٣) قوله: «والمروي» عطف على: «ظاهر اللفظ». المصدر السابق.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ١٠٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً، ورواه سعيد بن منصور في «سننه» (١٩٣ - تفسير) عن عكرمة يبلغ به النبي ﷺ وإسناده صحيح إلى عكرمة لكنه مرسل، وله شاهد رواه البزار (٢١٨٨ - كشف) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وفي سنده عباد بن منصور، وفيه ضعف، وقال ابن كثير: حديث غريب من هذا الوجه، وأحسن أحواله أن يكون من كلام أبي هريرة.

(٥) صدر بيت ورد في «الكتاب» (١/ ٣٧)، و«خزانة الأدب» (١/ ٣٤٣)، واختلف في نسبته، قال البغدادي: نسب لعمرو بن معدى كرب، وللعباس بن مرداس، ولزرعة بن السائب، ولخفاف بن ندبة. وعجزه:

فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نَسَبٍ

قال الطيبي: أي: أمرتك بالخير، بدليل قوله: فافعل ما أمرت به، ولأن الأمر لا يستعمل إلا بالباء. (ذا مال)؛ أي: ذا إبل وماشية. والنسب: المال الأصيل، وهو اسم يجمع الصامت والناطق. حذف من الآية الجار إيجازاً وأماناً من الإلباس، وأوصل الفعل ثم حذف الضمير.

(٦٩) - ﴿قَالُوا أَدْعُ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْثُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْثُهَا تَسُرُّ النَّظِيرِينَ﴾.

﴿قَالُوا أَدْعُ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْثُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْثُهَا﴾ الفُقُوعُ: نُصُوعُ الصُّفْرَةِ، ولذلك يُؤَكِّدُ بِهِ فيقال: أَصْفَرُ فَاقِعٌ، كما يقال: أَسْوَدُ حَالِكٌ، وفي إسناده إلى اللَوْنِ وهو صَفْءٌ ﴿صَفْرَاءُ﴾ لِمَلَابَسَتِهِ بها^(١) فَضْلُ تَأْكِيدٍ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: صفراءٌ شَدِيدُ الصَّفْرَةِ صُفْرَتُهَا.

وعن الحسن: سَوْدَاءُ شَدِيدَةُ السَّوَادِ^(٢)، وبه فَسَّرَ قوله تعالى: ﴿جَمَالَاتٌ صُفْرٌ﴾ [المرسلات: ٣٣]^(٣) قَالَ الْأَعَشَى:

تِلْكَ خَيْلِي مِنْهُ وَتِلْكَ رِكَابِي هُنَّ صُفْرٌ أَوْ لَادُهَا كَالزَّيْبِ^(٤)
ولعلَّه عَبَّرَ بِالصُّفْرَةِ عَنِ السَّوَادِ لِأَنَّهَا مِنْ مُقَدِّمَاتِهِ، أَوْ لِأَنَّ سَوَادَ الْإِبِلِ يَعْلُوهُ صَفْرَةٌ، وفيه نظر؛ لِأَنَّ الصَّفْرَةَ بِهَذَا الْمَعْنَى لَا تُؤَكِّدُ بِالْفُقُوعِ.

(١) قوله: «وفي إسناده..» خبر مقدم، والمبتدأ هو ما سيأتي من قوله: «فضل تأكيد»؛ وقوله: «وهو صفة صفراء» جملة اسمية في محل نصب حال للضمير في قوله: «إسناده»، وقوله: «للملابسته بها» متعلق بـ«إسناده» وتعليل لإسناد ﴿فَاقِعٌ﴾ لغير ما هو له، فإن حقه أن يسند إلى ضمير ﴿صَفْرَاءُ﴾ بأن يقال: بقرة صفراء فاقعة؛ لأن الفُقُوعَ الذي هو شدة الصفرة وخلوصها من صفات الأصفر لا من صفات لونه الذي هو الصفرة، فإن ما كان شديد الصفرة هو نفس الأصفر لا صفوته. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٩٦/٢).

(٢) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (١٩٢ - تفسير)، والطبري في «تفسيره» (٩٣/٢).

(٣) هذه قراءة سبعة وستأتي في مكانها. انظر: «السبعة» (ص: ٦٦٦)، و«التيسير» (ص: ٢١٨).

(٤) انظر: «ديوانه» (ص: ٢٧).

﴿تَسْرُ النَّظِيرِينَ﴾؛ أي: تُعْجِبُهُمْ، والسرورُ أصله: لَذَّةٌ في القلبِ عند حصولِ نفعٍ أو توقُّعه، من السرِّ.

(٧٠) - ﴿قَالُوا أَذْعُ لَنَارِكَ يَبْنَ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَّهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾.

﴿قَالُوا أَذْعُ لَنَارِكَ يَبْنَ لَنَا مَا هِيَ﴾ تكرير للسؤال الأول واستكشاف زائد، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَّهَ عَلَيْنَا﴾ اعتذارٌ عنه؛ أي: إِنَّ الْبَقَرَ الْمَوْصُوفَ بِالْتَّعْوِينِ وَالصُّفْرَةِ كَثِيرٌ فَاشْتَبَهَ عَلَيْنَا.

وقرئ: (إِنَّ الْبَاقِرَ)^(١)، وهو اسمٌ لجماعة البقر، والأباقر والبواقر.

و: (يَشَابَهُ) بالياء وبالتاء، و: (تَشَابَهُ) بطرح التاء وإدغامها على التذكير والتأنيث، و: (تَشَابَهَتْ) مُحَقَّفًا وَمَشْدَدًا، و: (تَشَبَّهَ) بمعنى: تَشَبَّهَ، و: (يَشَبَّهُ) بالتذكير، و: (مَتَشَابَهُ)، و: (مَتَشَابَهَةٌ)، و: (مُشْتَبِهٌ)، و: (مُتَشَبِّهٌ)^(٢).

﴿وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ إلى المراد ذبحها، أو إلى القاتل.

وفي الحديث: «لو لم يستثنوا لَمَا بَيَّنَّتْ لَهُمْ آخِرَ الْأَبْدِ».

واحتجَّ به أصحابنا على أَنَّ الحوادثَ بِإِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّ الْأَمْرَ قَدْ يَنْفَكُ عَنِ الْإِرَادَةِ وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِلشَّرْطِ بَعْدَ الْأَمْرِ مَعْنَى، وَالْمَعْتَزِلَةُ وَالْكَرَامِيَّةُ عَلَى حَدُوثِ الْإِرَادَةِ، وَأَجِيبَ: بِأَنَّ التَّعْلِيقَ بِاعْتِبَارِ التَّعْلُقِ.

(١) قرأ بها محمد ذو الشامة: (إِنَّ الْبَاقِرَ يَشَابَهُ). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤)، و«الكشاف» (١٥١/١).

(٢) انظر هذه القراءات ومن قرأ بها في «إعراب القرآن» للنحاس (١/٦٠)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤)، و«تفسير الثعلبي» (٣/٣٨٧)، و«الكشاف» (١/٢٧٨)، و«المحرر الوجيز» (١/١٥٤)، و«البحر» (٢/١٨٥).

(٧١) - ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيعَةَ فِيهَا قَالُوا أَأَتْنَحْنُ بِالْحَقِّ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾.

﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾؛ أي: لم تُدَلِّلْ للكِرَابِ وسَقِي الحروث، و﴿لَا ذَلُولٌ﴾ صفةٌ لـ ﴿بَقَرَةٌ﴾ بمعنى: غير ذلول، و(لا) الثانية مزيدة لتأكيد الأولى، والفعلان صفتا ﴿ذَلُولٌ﴾، كأنه قيل: لا ذلولٌ مثيرةٌ وساقيةٌ.

وقرئ: (لا ذلول) بالفتح^(١)؛ أي: حيث هي^(٢)، كقولك: مررتُ برجلٍ لا بخيلٍ ولا جبانٍ، أي: حيث هو. و: (تُسْقِي) من أَسْقَى^(٣).

﴿مُسَلَّمَةٌ﴾: سَلَّمَهَا اللهُ مِنَ الْعُيُوبِ، أَوْ: أَهْلُهَا مِنَ الْعَمَلِ، أَوْ: أُخْلِصَ لَوْثُهَا، مِنْ سَلِمَ لَهُ كَذَا: إِذَا خَلَصَ لَهُ.

﴿لَا شِيعَةَ فِيهَا﴾: لَا لَوْنٌ فِيهَا يَخَالِفُ لَوْنَ جِلْدِهَا، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ وَشَاءَ وَشِيًا وَشِيعَةً: إِذَا خَلَطَ بِلَوْنِهِ لَوْنًا آخَرَ.

﴿قَالُوا أَأَتْنَحْنُ بِالْحَقِّ﴾؛ أي: بحقيقة وصف البقرة وحققتنا لنا.

وقرئ: (الآن) بالمدِّ على الاستفهام^(٤)، و(الآن) بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على اللام^(٥).

(١) نسبت لأبي عبد الرحمن السلمي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤)، و«الكشاف»

(٢٧٩/١). ومعناها كما قال الزمخشري: لا ذلولٌ هناك؛ أي: حيث هي، وهو نفيٌ لذللها ولأنَّ تَوْصَفَ

به فيقال: هي ذلولٌ، ونحوه قولك: مررتُ بقومٍ لا بخيلٍ ولا جبانٍ؛ أي: فيهم، أَوْ: حيث هم.

(٢) في (خ): «أي هو كذلك».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤).

(٤) لم أجدها.

(٥) هي قراءة ورش. انظر: «التيسير» (ص: ٣٥)، و«النشر» (١/٤١٦).

﴿فَذَبْحُوهَا﴾ فيه اختصارٌ، والتقديرُ: فحَصَلُوا البقرةَ المنعوتَةَ فَذَبَحُوهَا.

﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ لتطويلهم وكثرة مراجعاتهم، أو لخوف الفضيحة في ظهور القتال، أو لغلاء ثمنها إذ روي أن شيخاً^(١) صالحاً منهم كان له عجلةٌ فأتى بها الغيصة، وقال: اللهم إني أستودعُكها لابني حتى يكبر، فشبت وكانت وحيدةً بتلك الصفات، فسأوموها اليتيم وأمه حتى اشتروها بمِلءٍ مسكٍها ذهباً^(٢)، وكانت البقرة إذ ذاك بثلاثةِ دنانير^(٣).

و(كاد) من أفعالِ المقاربةِ وُضِعَ لدنو الخبرِ حصُولاً، فإذا دخلَ عليه النفي قيلَ: معناه الإثباتُ مطلقاً، وقيل: ماضياً، والصحيحُ أنه كسائرِ الأفعالِ. ولا ينافي قوله: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ قوله: ﴿فَذَبْحُوهَا﴾ لاختلافِ وقتيهما، إذ المعنى: أنَّهم ما قاربوا أن يفعلوا حتى انتهتْ سؤالاتُهم وانقطعتْ تعللاتُهم، ففعلوا كالمضطرِّ الملجأ إلى الفعلِ.

قوله: «وقصته»^(٤) أنه كان فيهم شيخٌ فقتل ابنه بنو أخيه طمعاً في ميراثه..» إلى آخره:

أخرج هذه القصة ابن جرير وغيره مطولةً ومختصرةً من طريق عن ابن عباسٍ وأبي العالية ومجاهد وغيرهم^(٥)، وفيها أن الشيخ قتل ابن أخيه خلاف قول المصنف

(١) في (أ) و(خ): «شخصاً»، والمثبت من (ت) ونسخة في هامش (أ).

(٢) رواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (١١٥ / ٢) عن مجاهد قال: كانت البقرة لرجل يبرأ أمه، فرزقه الله أن جعل تلك البقرة له، فباعها بمِلءٍ جلدِها ذهباً.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١١٦ / ٢) عن عكرمة.

(٤) في (س): «وقضيته».

(٥) انظر: «تفسير الطبري» (١٢١ / ٢ - ١٢٦).

كـ «الكشاف»: أن ابنه هو المقتول^(١)، وقد نبّه القطب والطبي على وهمه.
 قال الطيبي: قوله في آخر القصة: (ولم يورث قاتل بعد ذلك)^(٢) يدلُّ عليه؛ لأن الموروث الأب لا ابنه المقتول، ولأن قاتل الابن لا يُمنع الإرث من الأب بلا خلاف^(٣).

قوله: «مكان هزؤ، أو أهله، أو مهزوءاً بنا، أو الهزء نفسه»:
 قال الطيبي: أي: (هزؤاً) مصدر لا يصلح أن يقع مفعولاً ثانياً؛ لأنه على تأويل خبر المبتدأ فيقدر المضاف، فهو إمّا على: مكان هزؤ، أو: أهل هزؤ، أو يُجعل^(٤) الهزؤ بمعنى المهزوء به تسمية للمفعول به بالمصدر؛ كقوله: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ [المائدة: ٩٦]؛ أي: مصيده، أو يُجعل الذات نفس المعنى مبالغة نحو: رَجُلٌ عَدْلٌ^(٥).

ولخصه الشيخ سعد الدين فقال: أشار إلى أن (اتخذ) يتعدى إلى مفعولين هما المبتدأ والخبر كجعل وصير، فوقع المصدر خبراً عن الجماعة فاحتاج إلى التأويل بالحذف أو التجوز في المفرد أو في الحكم.

قوله: «لأن الهزء في مثل ذلك جهل وسفه»:

في الحاشية: يشير به إلى أن المزاح والهزل اليسير في غير الفتاوى والوقائع العظيمة مسموح به، وأمّا في مثل هذه الواقعة فهو سفه وعبت.

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/٢٨٢)، وفيه: (قتلني فلان وفلان، لابني عمه).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/٢٨٢).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢/٥١٦).

(٤) في (س): «ويجعل».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢/٥١٦-٥١٧).

قوله: «نَفَى عَنْ نَفْسِهِ مَا رُمِيَ بِهِ عَلَى طَرِيقَةِ الْبَرْهَانِ، وَأَخْرَجَ ذَلِكَ فِي صُورَةِ الْإِسْتِعَاذَةِ اسْتِعْظَامًا لَهُ»:

قَالَ الطَّبِيبِيُّ: عَنِ بَقُولِهِ: «طَرِيقَةُ الْبَرْهَانِ»: طَرِيقَةُ الْكُنَايَةِ، حَيْثُ نَفَى عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا فِي زَمَرَةِ الْجَاهِلِينَ وَوَاحِدًا مِنْهُمْ وَتَمَّمَ الْمَبَالِغَةَ بِالْإِسْتِعَاذَةِ؛ أَيْ: أَنَّ الْهُزَّاءَ فِي مَقَامِ الْإِرْشَادِ كَأَنَّهُ يَكُونُ كُفْرًا فَصَحَّتِ الْإِسْتِعَاذَةُ مِنْهُ، فَالْمُطَابَقَةُ بَيْنَ جَوَابِ مُوسَى وَبَيْنَ كَلَامِهِمْ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ^(١).

قوله: «وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولُوا: أَيُّ بَقْرَةٍ هِيَ...» إِلَى آخِرِهِ:

قَالَ الطَّبِيبِيُّ: يَعْنِي: ﴿مَا هِيَ﴾ يُسْأَلُ بِهِ عَنِ الْجِنْسِ وَحَقِيقَةِ الشَّيْءِ، وَحَقِيقَةُ الْبَقْرَةِ غَيْرُ مَسْئُولٍ عَنْهَا؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعٌ إِلَى الْبَقْرَةِ الْمَذْكُورَةِ وَهِيَ بَقْرَةٌ فَدَّةٌ مُبْهَمَةٌ، فَامْتَنَعَ السُّؤَالُ عَنْ حَقِيقَتِهَا فَرَجَعَ إِلَى صِفَاتِهَا، ثُمَّ إِلَى أَقْرَبِهَا مِنَ الْحَقِيقَةِ وَمَا تَمَازُ بِهَا عَنْ سَائِرِ أَنْوَاعِهَا كَأَنَّهَا صَارَتْ حَقِيقَةً أُخْرَى عَلَى مَنَوَالِ قَوْلِهِ:

فَإِنْ تَفَقَّى الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ ^(٢)

وَقَالَ الْقُطُبُ: لَمَّا كَانَ الْمُرَادُ السُّؤَالُ عَنِ الصِّفَةِ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يُقَالَ: أَيُّ بَقْرَةٍ أَوْ: كَيْفَ هِيَ؟ فَإِنَّ ﴿مَا هِيَ﴾ سَوْأَلٌ عَنْ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ، لَكِنَّهُمْ لَمَّا سَمِعُوا اتِّصَافَهَا بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الْعَجِيبَةِ الشَّانِ وَلَمْ يَعْرِفُوا مِنْ جِنْسِ الْبَقْرِ مَا هُوَ مَوْصُوفٌ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فَكَانَتْهُمْ لَمْ يَتَعَرَّفُوا حَقِيقَتَهَا، فَأَفْرَدُوا ^(٣) الْعِبَارَةَ السَّائِلَةَ عَنْ حَقِيقَتِهَا وَإِنْ أَرَادُوا صِفَتَهَا، فَلِهَذَا حَسُنَ فِي الْجَوَابِ ذِكْرُ الصِّفَاتِ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطببي (٥١٧/٢).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٥١٨-٥١٩)، والبيت للمتنبي. انظر: «ديوانه» بشرح البرقوق (١٥١/٣).

(٣) في (س): «فأوردوا».

قوله:

«نواعمُ بينَ أبكاري وعُونِ»

هو للطَّرِمَاح، وأوله:

طِوَالٌ مَشَلَّ أَعْنَاقِ الْهُوَادِي^(١)

وقبله:

ظَعَائِنْ كُنْتُ أَعْهَدُهُنَّ قَدَمًا وَهَنَّ لَذِي الْأَمَانَةِ غَيْرُ خُونٍ

حِسَانٌ مَوَاضِعِ النَّقَبِ الْأَعَالِي غَرَاثُ الْوَشَحِ صَامَتُهُ الْبُرَيْنِ^(٢)

«ظعائِنْ»: جمعُ ظَعِينَةٍ، وهي المرأةُ في الهُدُجِ، وَغَرَاثُ الْوَشَاحِ كِنَايَةٌ عَنْ الْهَيْفَاءِ؛ أَي: رَقِيقَةُ الْخَصْرِ.

وقوله: «صَامَتُهُ الْبُرَيْنِ» كِنَايَةٌ عَنْ غِلَظِ سَاقِهَا، وَالْبُرَيْنَ جَمْعُ بُرَّةٍ: الْخُلْخَالُ، وَ«مَشَلَّ»: مَوْضِعُ السَّلَالِ، مِنْ شَلَلْتُ الثَّوْبَ: إِذَا خِطَطْتُهُ، وَطَوَلُهُ كِنَايَةٌ عَنْ طَوِيلِ الْعُنُقِ.

(١) انظر: «ديوان الطرماح» (ص: ٢٨٧)، وقد ورد هذا البيت دون نسبة مع العكس بين صدره وعجزه في «المحكم» لابن سيده (٢/ ٣٦٩)، و«إيضاح شواهد الإيضاح» للقيسي (٢/ ٦٨٤)، و«اللسان» (مادة: عون).

ويروى: «طوَالٌ مِثْلُ» بالثاء واللام مرفوعاً، قال البغدادي في «خزانة الأدب» (٨/ ٧١): «طوَالٌ مِثْلُ أَعْنَاقِ...»: طوَالٌ: جمع طَوِيلٍ وطويلة، والمِثْلُ: الشُّبْه، أراد تشبيه أعناقهن بأعناق الظباء.

قال: ورواه الملا خسرو في «حاشيته على البيضاوي» بفتح الميم والشين الْمُعْجَمَةَ وتشديد اللام على إضافة (طوال) إليه، قال (يعني: خسرو): وَالْمِثْلُ: مَفْعَلٌ مِنْ شَلَلْتُ الثَّوْبَ؛ أَي: خِطَطْتُهُ، والمراد به ما يستر الأعناق «حاشية ملا خسرو» (٢٠٢ب)، ولا يخفى أن هذا تعسفٌ من تَصْغِيفٍ.

(٢) انظر: «ديوان الطرماح» (ص: ٢٨٧).

و«الهِوَادِي»: جمعُ الهادي وهو العُنُقُ، فإضافةُ الأعناقِ إليه إضافةُ الشيءِ إلى نفسه.

والنَّاعِمَةُ: اللَّذَنَةُ اللَّيْنَةُ، و«عُونٌ»: جمعُ عَوَانٍ، وهي المرأةُ بينَ الحَدِيثَةِ والمُسِنَّةِ.

قوله: «والمروِيُّ عنه عليه السَّلامُ: لو ذَبَحُوا أَيَّ بَقَرَةٍ أَرَادُوا لِأَجْزَأَتِهِمْ وَلَكِنْ شَدَّدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ فَشَدَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ».

أخرجه سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سَنَنِهِ» عَنْ عِكْرَمَةَ مَرْفُوعًا مُرْسَلًا^(١).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا^(٢).

قوله: «أَيٌّ: مَا تُؤْمَرُونَ، بِمَعْنَى: تُؤْمَرُونَ بِهِ، مِنْ قَوْلِهِ:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتُ بِهِ

أَوْ: أَمَرَكُمْ، بِمَعْنَى: مَأْمُورُكُمْ».

فِي الْحَاشِيَةِ الْمَشَارِإِلَيْهَا: حَاصِلُهُ: أَنَّ «مَا» فِي «مَا تُؤْمَرُونَ» إِمَّا مَوْصُولَةٌ أَوْ مَصْدَرِيَّةٌ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَوَالٌ:

فَعَلَى الْمَوْصُولَةِ: كَيْفَ جَازَ حَذْفَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ مِنَ الصَّلَةِ؟

وَالْجَوَابُ: أَنَّ (أَمَرَ) تَتَعَدَّى بِنَفْسِهَا، تَقُولُ: (أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ) وَحِينَئِذٍ فَالْأَصْلُ:

مَا يُؤْمَرُونَ، فَالْمَحْذُوفُ الضَّمِيرُ وَحْدَهُ كَمَا فِي: «أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا»

[الفرقان: ٤١]؛ أَيُّ: بَعَثَهُ اللَّهُ.

(١) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (١٩٣ - تفسير).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٧٩ / ٢).

وعلى المصدرية يكون التقدير: افعلوا أمركم، والأمر لا يفعل وإنما يفعل
المأمور به؟

والجواب: أن المصدر يطلق ويراد به المفعول، فهو معنى قوله: «أو: أمركم»
بمعنى: مأموركم.

وقال الشيخ سعد الدين: قد يتوهم من قوله: «ما تؤمرونه بمعنى: تؤمرون به»: أن المراد أنه مثل: ﴿لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ﴾ [البقرة: ٤٨] في حذف الجار والمجرور دفعةً أو تدريجاً، أو أنه من قبيل التدرج حيث حذف الباء أولاً ثم الضمير، والظاهر من العبارة أنه من قبيل حذف المنصوب من أول الأمر؛ لأن حذف الجار قد شاع في هذا الفعل وكثر استعماله: (أمرته كذا) حتى لحقت بالأفعال المتعدية إلى مفعولين، وصار ﴿مَا تَأْمُرُونَ﴾ في تقدير: تؤمرونه^(١)، ولذا جعل «تؤمرون به» هو المعنى دون التقدير، وأما جعل (ما) مصدريةً والمصدر بمعنى المفعول - أي: المأمور، بمعنى: المأمور به - فقليل جداً، وإنما كثر في صيغة المصدر.

وقال أبو حيان: (ما) هنا موصولةٌ والعائدُ محذوفٌ تقديره: ما تؤمرونه، وأجاز بعضهم أن تكون (ما) مصدريةً؛ أي: فافعلوا أمركم، ويكون المصدر بمعنى المفعول؛ أي: مأموركم، وفيه بُعد^(٢)، انتهى.

وأما البيت فيأتي^(٣) الكلام عليه في سورة طه^(٤).

(١) في (س): «تؤمروا به»، والمثبت من باقي النسخ و«حاشية التفتازاني» (و٧٩ب).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٨٠ / ٢).

(٣) في (س): «فسيأتي».

(٤) كلمة «طه»: بيض المصنف مكانها في (ز) و(ف).

قوله: «وعن الحسن: سوداء شديدة السَّوَادِ»: أخرجه ابن جرير^(١).

قوله: «قال الأعشى:

تلك خَيْلي منه وتلك رِكاَبي هُنَّ صُفْرُ أولادها كالزَّيبِ»

هو من قصيدة يمدح بها قيس بن مَعْدِي كَرِب، و«تلك» مُبتدأ و«خَيْلي» خبر، و«منه» حال؛ أي: حاصلة من الممدوح، والركاب: الإبل التي يسار عليها الواحدة: راحلة، ولا واحد لها من لفظها، و«أولادها» فاعل «صُفْر»؛ أي: سود، ويمكن أن تكون «هِنَّ صُفْر» جملة و«أولادها كالزَّيبِ» جملة أخرى؛ أي: خَيْلي وإبلي سود وأولادها سود.

قوله: «وفيه نظر لأن الصُّفْرَةَ بهذا المعنى لا تُؤكَّد بالفقوع»:

قال الطَّيْبِيُّ: الجواب ما جاء عن الزَّجَّاج: هذه كلها صفات مُبالغة في الألوان، وقد قال بعضهم: ﴿صَفْرَاءٌ﴾ هاهنا: سوداء^(٢).

قال الطَّيْبِيُّ: لأن الصُّفْرَةَ إذا أُكِّدَت بالفقوع تدلُّ على خلوص الصُّفْرَةِ فيها، ثم إذا رُوِيَ معنى الإسناد المجازي معها دلٌّ على أن المراد بذلك التأكيد المبالغة في الصُّفْرَةِ لا الخلوص فيها، فدلَّت هاتان المُبالغتان على أنها بلغت الغاية في بابها، وكلُّ لون إذا قَوِيَ واشتدَّ أخذ بالعين كالسَّوَادِ، ولهذا وُصِفَت الخُضْرَةُ إذا قَوِيَتْ بالادِّهَام^(٣).

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٩٣/٢).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٥٢٤/٢). وانظر: «معاني القرآن» للزجاج (١٥٢/١).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٥٢٤/٢).

قوله: «وفي الحديث: «لو لم يستثنوا لَمَا بُيِّنَتْ لهم آخر الأبد»:

قال الشيخ ولي الدين العراقي: لم أقف عليه.

قلت: أخرجه بهذا اللفظ ابن جرير عن ابن جريج مرفوعاً مُعْضَلاً^(١)، وأخرجه بنحوه سعيد بن منصور عن عكرمة مرفوعاً مُرسلاً^(٢)، وابن أبي حاتم عن أبي هريرة مرفوعاً مَوْصُولاً^(٣).

قال الشيخ سعد الدين: قوله: «لو لم يستثنوا لَمَا بُيِّنَتْ»؛ أي: البقرة، يؤيد كون المعنى: إنا لمهتدون إلى البقرة، وكلمة ﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ تُسَمَّى استثناءً لَصَرْفِهَا الْكَلَامَ عن الجزم وعن الثبوت في الحال من حيث التعليق بما لا يعلمه إلا الله، و«آخر الأبد» كناية عن المبالغة في التأييد، والمعنى: إلى الأبد الذي هو آخر الأوقات.

قوله: «لم تُذَلَّلْ للكِرَابِ»: في «الصحيح»: كَرَبْتُ الْأَرْضَ: قَلَبْتُهَا لِلْحَرثِ، ويقال في المثل: الكِرَابُ عَلَى الْبَقَرِ^(٤).

قوله: «و﴿لَا ذُلُولٌ﴾ صِفَةٌ لـ﴿بَقَرَةٌ﴾ بمعنى: غير ذلول»:

قال أبو حيان: على أنه من الوصفِ بالمفرد، قال: ومن قال: هو من الوصفِ بالجُمْلَةِ، وإنَّ التَّقْدِيرَ: لَا هِيَ ذَلُولٌ، فيبعد^(٥) عن الصَّوابِ^(٦).

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٩٩/٢).

(٢) رواه سعيد بن منصور في «التفسير من سننه» (٥٦٥/٢)، برقم (١٩٣).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٤١/١).

(٤) انظر: «الصحيح» للجوهري (مادة: كرب).

(٥) في (ز) و(س): «فبعد».

(٦) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٨٧/٢).

وقال الشيخ سعد الدين: أشار إلى أن ﴿لَا﴾ بمعنى (غير) فكأنها اسمٌ على ما صرح به السخاوي، لكن لكونها في صورة الحرف ظهر إعرابها فيما بعدها، ويحتمل أن يكون حرفاً كما تجعل (إلا) بمعنى (غير) في مثل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ هَاشِمٍ لَأَنفَضْنَا كَدًّا﴾ [الأنبياء: ٢٢] مع أنه لا قائل باسميتها.

قوله: «و﴿لَا﴾ الثانية مزيعة لتأكيد الأولى»:

قال الشيخ سعد الدين: الثانية حرفٌ زيدت لتأكيد النفي، والتأكيد لا يُنافي الزيادة، على أنه يفيد التصريح بعموم النفي إذ بدونها ربما يُحمل اللفظ على نفي الاجتماع، ولهذا تُسمى (لا) المذكورة^(١) للنفي.

وقال أبو حيان: ذكر الرمخشري أن (لا) الأولى للنفي والثانية مزيعة لتأكيد الأولى^(٢)، ووافقه على جعل (لا) الثانية زائدة صاحب «المنتخب».

قال: وما ذهب إليه ليس بشيء؛ لأن قوله: ﴿لَا ذُلُّ﴾ صفةٌ منفيةٌ بـ(لا) وإذا كان الوصف قد نفي بلا لزم تكرار (لا) نافيةً لما دخلت عليه؛ تقول: مررتُ برجلٍ لا كريمٍ ولا شجاعٍ، وقال تعالى: ﴿ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ ۖ لَا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِي مِنَ اللَّهِ﴾ [المرسلات: ٣٠] ﴿لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾ [الواقعة: ٤٤] ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ﴾ [البقرة: ٦٨] ولا يجوز أن تأتي بغير تكرار (لا) المستفاد منها النفي إلا إن روي في ضرورة شعر، وإذا آل تقديرهما إلى: لا ذلولٌ مثيرةٌ وساقيةٌ، كان غير جائزٍ لما ذكرناه من وجوب تكرار (لا)، وعلى ما قدراه كان نظير: (جاءني رجلٌ لا كريمٌ) وذلك لا يجوز^(٣)، انتهى.

(١) في النسخ: «المذكورة»، والتصويب من «حاشية التفنازي» (و٧٩ب)، وفي هامشها: «المؤكدة».

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/٢٧٨).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/١٨٨ - ١٨٩).

قوله: «أي: بحقيقة وصف البقرة»:

قال الطَّبِيُّ: أي: لم يتضمَّن قولهم ﴿وَالْحَقُّ﴾ أنَّ ما جاء به من قبل كان باطلاً، وإنما أرادوا: الآن جئت بما يحقق لنا المراد منها^(١).

(٧٢-٧٣) - ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَرَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ (٧٢) ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُخَيِّ اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا﴾ خطابٌ للجمع^(٢) لوجود القتل منهم.

﴿فَادَرَأْتُمْ فِيهَا﴾: اختصمتم في شأنها؛ إذ المتخاصمان يدفع بعضهما بعضاً، أو: تدافعتم بأن طرح قتلها كل عن نفسه إلى صاحبه.

وأصله: تدارأتم، فأدغمت التاء في الدال واجتلبت لها همزة الوصل.

﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾: مظهره لا محالة، وأعمل ﴿مُخْرِجٌ﴾ لأنه حكاية مستقبل كما أعمل ﴿بَسِطَ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] لأنه حكاية حال ماضية.

﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ﴾ عطف على (ادأرأتم)، وما بينهما اعتراض، والضمير للنفس، والتذكير على تأويل الشخص أو القتل.

﴿بِبَعْضِهَا﴾ أي بعض كان، وقيل: بأصغريها، وقيل: بلسانها، وقيل: بفخذها اليمنى، وقيل: بالأذن، وقيل: بالعجب^(٣).

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطببي (٥٢٩/٢).

(٢) في (خ): «للجمع»، وفي (أ): «لجمع».

(٣) قوله: «بالعجب» هو بإسكان الجيم: العظم بين الألتين وأصل الذنب. انظر: «حاشية الأنصاري»

﴿كَذَلِكَ يُعِي اللَّهَ الْمَوْتَى﴾ يدلُّ على ما حُذِفَ، وهو فَضَرُ بُوهِ فَحْيِي، والخطابُ مع مَنْ حَضَرَ حَيَاةَ الْقَتِيلِ أو نَزَوَلَ الْآيَةِ.

﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَاتِهِ﴾: دَلَّاهُ عَلَى كِمَالِ قُدْرَتِهِ ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾: لِكَيْ يَكْمَلَ عَقْلُكُمْ، وَتَعْلَمُوا أَنَّ مَنْ قَدَرَ عَلَى إِحْيَاءِ نَفْسٍ قَدَرَ عَلَى إِحْيَاءِ الْأَنْفُسِ كُلِّهَا، أَوْ: تَعْمَلُونَ عَلَى قَضِيَّتِهِ^(١).

وَلَعَلَّه تَعَالَى إِنَّمَا لَمْ يُخَيِّهِ ابْتِدَاءً، وَشَرَطَ فِيهِ مَا شَرَطَ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّقَرُّبِ، وَأَدَاءِ الْوَاجِبِ، وَنَفْعِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَكُّلِ عَلَى بَرَكَةِ التَّوَكُّلِ، وَالشَّفَقَةِ عَلَى الْأَوْلَادِ، وَأَنَّ مِنْ حَقِّ الطَّالِبِ أَنْ يَقْدَّمَ قُرْبَةً، وَالْمَتَقَرِّبِ أَنْ يَتَحَرَّى الْأَحْسَنَ وَيَغَالِي بِثَمَنِهِ، كَمَا رُوي عَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ضَحَّى بِنَجِيَّةٍ بِثَلَاثِ مِئَةِ دِينَارٍ، وَأَنَّ الْمُؤَثِّرَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْأَسْبَابُ أَمَارَاتٌ لَا أَثَرَ لَهَا، وَأَنَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَ أَعْدَى عَدُوِّهِ السَّاعِي فِي إِمَاتَةِ الْمَوْتِ الْحَقِيقِيِّ فطريقه أَنْ يَذْبَحَ بَقْرَةً نَفْسِهِ الَّتِي هِيَ الْقُوَّةُ الشَّهْوِيَّةُ حِينَ زَالَ عَنْهَا شَرُّهُ الصَّبَا وَلَمْ يَلْحَقْهَا ضَعْفُ الْكِبَرِ، وَكَانَتْ مُعْجَبَةً رَاقَّةً^(٢) الْمُنْظَرُ، غَيْرَ مُذَلَّلَةٍ فِي طَلَبِ الدُّنْيَا، مُسَلِّمَةً عَنْ دَنْسِهَا، لَا شَيْءَ بِهَا مِنْ مَقَابِحِهَا، بِحَيْثُ يَصُلُّ أَثَرُهُ^(٣) إِلَى نَفْسِهِ فَتَحْيَا بِهِ حَيَاةً طَيِّبَةً، وَتُعَرِّبُ عَمَّا بِهِ يَنْكَشِفُ الْحَالُ وَيَرْتَفِعُ مَا بَيْنَ الْوَهْمِ وَالْعَقْلِ مِنَ التَّدَارُؤِ وَالتَّزَاوُعِ^(٤).

(١) قوله: «على قضيته»؛ أي: قضية عقلهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٣٤٦).

(٢) في (ت): «رائعة».

(٣) قوله: «بحيث يصل أثره»؛ أي: أثر الذبح. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٣٤٦).

(٤) في (خ): «من التدارؤ والتدافع».

(٧٤) - «ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسَوَةً وَإِنَّ مِنْ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشْقُقُ فَيُخْرِجُ مِنْهُ أَلْمَاءً وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ».

«ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ» القَسَاوَةُ عبارةٌ عَنِ الْغِلْظِ مَعَ الصَّلَابَةِ كَمَا فِي الْحَجَرِ، وَقَسَاوَةُ الْقَلْبِ مِثْلُ فِي نَبْوِهِ عَنِ الْإِعْتِبَارِ، وَ«ثُمَّ» لَاسْتِبْعَادِ الْقَسَوَةِ.
«مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ» يَعْنِي: إِحْيَاءَ الْقَتِيلِ، أَوْ جَمِيعَ مَا عُدِّدَ مِنَ الْآيَاتِ، فَإِنَّهُمَا ^(١) مِمَّا يُوجِبُ لِيْنِ الْقَلْبِ.

«فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ» فِي الْقَسَوَةِ ^(٢) «أَوْ أَشَدُّ قَسَوَةً» مِنْهَا، وَالْمَعْنَى: أَنَّهَا فِي الْقَسَاوَةِ مِثْلُ الْحِجَارَةِ أَوْ زَائِدٌ ^(٣) عَلَيْهَا، أَوْ أَنَّهَا مِثْلُهَا أَوْ مِثْلُ مَا هُوَ أَشَدُّ مِنْهَا قَسَوَةً كَالْحَدِيدِ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، وَيَعْضُدُهُ قِرَاءَةُ الْجَرِّ بِالْفَتْحِ ^(٤) عَطْفًا عَلَى (الْحِجَارَةِ) ^(٥).

وإِنَّمَا لَمْ يُقَلَّ: أَقْسَى؛ لِمَا فِي «أَشَدُّ» مِنَ الْمَبَالِغَةِ، وَالِدَّلَالَةِ عَلَى اشْتِدَادِ الْقَسَوَتَيْنِ، وَاشْتِمَالِ الْمَفْضَلِ عَلَى زِيَادَةٍ.
وَ«أَوْ» لِلتَّخْيِيرِ أَوْ لِلتَّرْدِيدِ، بِمَعْنَى أَنَّ مَنْ عَرَفَ حَالَهَا شَبَّهَهَا بِالْحِجَارَةِ أَوْ بِمَا هُوَ أَقْسَى مِنْهَا.

(١) فِي (خ): «فَإِنَّهَا».

(٢) فِي (ت): «فِي قَسَوَتِهَا».

(٣) فِي (خ): «فِي الْقَسَوَةِ مِثْلُ الْحِجَارَةِ أَوْ أَزِيدٌ».

(٤) فِي (خ): «قِرَاءَةُ الْحَسَنِ بِالْجَرِّ».

(٥) نَسَبْتُ لِأَبِي حَيَّوَةٍ فِي «الْمَخْتَصَرِ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ١٤)، وَلِلْأَعْمَشِ فِي «الْكَشَافِ»

﴿وَإِنَّ مِنَ الْحَجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشْقُقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ تحليلٌ للتفضيل، والمعنى: أَنَّ الحجارة تتأثر وتتفعل؛ فَإِنَّ مِنْهَا مَا يَشْقُقُ^(١) فينبعُ منه الماء ويتفجرُ منه الأنهار، وَمِنْهَا مَا يتردَّى مِنْ أَعْلَى الْجَبَلِ انْقِيَادًا لِمَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِ، وقلوبُ هؤلاء لَا تتأثر وَلَا تنفعلُ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ.

و(التفجر): التَفَتُّحُ بَسْعَةٍ وَكَثْرَةٍ، وَالْخَشْيَةُ مَجَازٌ عَنِ الْانْقِيَادِ.

وَقُرِئَ: (إِنَّ) عَلَى أَنَّهَا الْمَخْفَفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ^(٢)، وَلِئَلَّامُ الْفَارَقَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِنَّ) النَّافِيَةِ^(٣)، وَ: (يَهْبِطُ) بِالضَّمِّ^(٤).

﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ وَعَيْدٌ عَلَى ذَلِكَ. وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَيَعْقُوبُ وَخَلْفٌ وَأَبُو بَكْرِ بِالْيَاءِ ضَمًّا إِلَى مَا بَعْدَهُ، وَالْبَاقُونَ بِالتَّاءِ.

قوله: «مُظْهِرُهُ لَا مُحَالَةٌ»:

قَالَ الطَّبِيبِيُّ: يَعْنِي: دَلَّ بِنَاءُ اسْمِ الْفَاعِلِ - وَهُوَ «مُخْرِجٌ» - عَلَى الْمَبْتَدَأِ عَلَى الثَّبَاتِ وَتَوْكِيدِ الْحُكْمِ^(٥).

قَالَ الْقُطُبُ: وَفُسِّرَ الْإِخْرَاجُ بِالْإِظْهَارِ لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ الْكُتْمِ.

قوله: «بِالْعَجَبِ»: هُوَ الْعَظْمُ بَيْنَ الْأَلْيَتَيْنِ وَأَصْلُ الذَّنْبِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَا يُخْلَقُ وَآخِرُ مَا يَخْلُقُ.

(١) فِي (ت): «مَا يَنْشَقُّ».

(٢) نَسَبْتُ لِقَتَادَةَ. انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ١٤)، وَ«الْمَحْتَسَبُ» (١/ ٩١).

(٣) فِي (ت): «الْفَارَقَةُ لَهَا عَنِ النَّافِيَةِ».

(٤) نَسَبْتُ لِلْأَعْمَشِ. انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ١٤).

(٥) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبِيبِيِّ (٢/ ٥٣٣).

قوله: «رُويَ عَنْ عَمْرِو أَنَّهُ ضَحَّى بَنَجِيَّةٍ بِثَلَاثِ مِئَةِ دِينَارٍ» أخرجه أبو داود^(١).

قوله: «وَقَسَاوَةُ الْقَلْبِ مِثْلُ فِي نَبْوِهِ عَنْ الْإِعْتِبَارِ»:

قال القطب: أي: استعارة تمثيلية، شُبِّهَتْ حَالُ قُلُوبِهِمْ فِي نُبُوِّهَا عَنْ الْإِعْتِبَارِ وَعَدَمِ تَأْثَرِهَا مِنَ الْآيَاتِ بِحَالِ الْحِجَارَةِ وَهِيَ الْقَسْوَةُ، ثُمَّ اسْتَعِيرَ لَهَا هَذِهِ الصِّفَةُ.

قال: ولو قلنا: في «قُلُوبِهِمْ» استعارة بالكناية ونسبة القسوة إليها قريبتها كان أنسب بقوله تعالى: «فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ».

قوله: «و» ثُمَّ «لاستبعاد القسوة»:

قال القطب: يعني (ثم) موضوعة للتراخي في الزمان، ولا تراخي هنا إذ قسوة قُلُوبِهِمْ في الحال لا بعدَ زمانٍ، فهي مَحْمُولَةٌ عَلَى الْإِسْتِبْعَادِ مَجَازًا؛ أي: تبعُدُ عن العاقلِ قسوةُ القلبِ بعدَ ظهورِ تلكِ الآيةِ العَظِيمَةِ.

قال: وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَ الْإِسْتِبْعَادَ عَلَى التَّبَاعُدِ فِي الْمَرْتَبَةِ وَلَيْسَ بِذَاكَ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ: أَنَّ مَدْخُولَ «ثُمَّ» أَعْلَى كَمَا فِي قَوْلِهِ: «ثُمَّ أَسْتَوَى» والمرادُ هنا: أَنَّ مَدْخُولَهَا بَعِيدٌ عَنِ الْوُقُوعِ، انْتَهَى.

وقال أبو حيان: إِنَّمَا يُسْتَفَادُ الْإِسْتِبْعَادُ^(٢) مِنَ الْجُمْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَيْهَا الْمُقْتَضِيَةِ اسْتِبْعَادَ مَا بَعْدَهَا^(٣).

قال السِّفَاقِسِيُّ: كَلَامُهُ لَا يَقْتَضِي أَنَّ مُطْلَقَ الْعَطْفِ بِ«ثُمَّ» يَقْتَضِي الْإِسْتِبْعَادَ، بَلْ ظَاهِرُهُ أَنَّ ذَلِكَ بِحَسَبِ السِّيَاقِ^(٤).

(١) رواه أبو داود (١٧٥٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) في (س): «الإبعاد».

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/٢٠٥).

(٤) انظر: «المجيد في إعراب القرآن المجيد» للسفاسقي (ص: ٢٩٨).

قوله: «أَوْ أَنَّهَا مِثْلُهَا...» إلى آخره:

قال أبو حيان: لا حاجة إلى هذا التقدير، والأوَّلُ أَوَّلِي^(١).

قوله: «وإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ: أَقْسَى؛ لِمَا فِي «أَشَدُّ» مِنَ الْمِبَالِغَةِ...» إلى آخره:

قال الحلبي: في جوازِ بناءِ التَّعَجُّبِ والتَّفْضِيلِ مِنْ فِعْلِ الْقِسْوَةِ نَظَرٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مِنَ الْأُمُورِ الْخَلْقِيَّةِ أَوْ مِنَ الْعُيُوبِ وَكِلَاهُمَا مَمْنُوعٌ مِنْ بِنَاءِ الْبَائِنِ^(٢).

قوله: «و«أَوْ» لِلتَّخْيِيرِ أَوْ لِلتَّرْدِيدِ...» إلى آخره:

قال القطب: كَانَ سَائِلًا يَقُولُ: «أَوْ» فِي قَوْلِهِ «أَوْ أَشَدُّ قِسْوَةً» تَفِيدُ الشَّكَّ وَهُوَ مُحَالٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَدَفَعَهُ بِأَنَّ الشَّكَّ لَيْسَ بِرَاجِعٍ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بَلْ إِلَى مَنْ يَعْرِفُ حَالَهُمْ، فَإِنَّهُ إِذَا عَرَفَ حَالَهُمْ أَمَكَّنَهُ أَنْ يُشَبِّهَهُمْ بِالْحِجَارَةِ أَوْ بِشَيْءٍ أَشَدَّ مِنْهَا.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الشَّكَّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَخَاطَبِ لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ، انْتَهَى.

وَاخْتَارَ أَبُو حَيَّانَ: أَنَّ «أَوْ» لِلتَّنْوِيعِ، وَكَأَنَّ قُلُوبَهُمْ عَلَى قِسْمَيْنِ: قُلُوبٌ كَالْحِجَارَةِ قِسْوَةً وَقُلُوبٌ أَشَدُّ قِسْوَةً مِنْهَا، فَأَجْمَلَ ثُمَّ فَصَّلَ^(٣).

قوله: «وَالْخَشْيَةُ مَجَازٌ عَنِ الْإِنْقِيَادِ»:

هُوَ أَحَدُ الرَّأْيَيْنِ، وَاخْتَارَ ابْنُ عَطِيَّةَ الرَّأْيَ الْآخَرَ: أَنَّهَا حَقِيقَةٌ، وَأَنَّ اللَّهَ خَلَقَ لِلْحِجَارَةِ قَدْرًا مِمَّا مِنَ الْإِدْرَاكِ تَقَعُ بِهِ الْخَشْيَةُ وَالْحَرَكَةُ^(٤).

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٢٠٧-٢٠٨).

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (١/ ٤٣٧).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٢٠٦).

(٤) انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ١٦٧).

قوله: «وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَيَعْقُوبُ وَخَلْفٌ وَأَبُو بَكْرٍ وَحَمَّادٌ بِالْبَاءِ ضَمًّا إِلَى مَا بَعْدَهَا وَالْبَاقُونَ بِالتَّاءِ»: فيه تخليط، والصَّوابُ: أَنَّ ابْنَ كَثِيرٍ وَحَدَهُ قَرَأَ بِالتَّحْتِيَّةِ وَالْبَاقُونَ بِالْفَوْقِيَّةِ^(١).

(٧٥) - ﴿أَفَنظَمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

﴿أَفَنظَمُونَ﴾ الخطابُ لرسولِ اللهِ والمؤمنينَ ﴿أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾: أَنْ يَصَدِّقُوكُمْ^(٢) أَوْ يُؤْمِنُوا لِأَجْلِ دَعْوَتِكُمْ، يعني: اليهودَ. ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾: طائفةٌ مِنْ أَسْلَافِهِمْ ﴿يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ يعني: التَّوْرَةَ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ، ﴿كَتَبَتْ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَآيَةَ الرَّجْمِ، أَوْ تَأْوِيلَهُ^(٣)﴾ فَيُفَسِّرُونَهُ بِمَا يَشْتَهُونَ.

وقيلَ: هَؤُلَاءِ مِنَ السَّبْعِينَ الْمُخْتَارِينَ، سَمِعُوا كَلَامَ اللَّهِ حِينَ كَلَّمَ مُوسَى بِالطُّورِ ثُمَّ قَالُوا: سَمِعْنَا اللَّهَ يَقُولُ فِي آخِرِهِ: إِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَفْعَلُوا هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فَافْعَلُوا وَإِنْ شِئْتُمْ فَلَا تَفْعَلُوا.

﴿مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾؛ أَي: فَهَمُّوهُ بِعُقُولِهِمْ وَلَمْ يَبْقَ لَهُمْ فِيهِ رَيْبَةٌ ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أَنَّهُمْ مُفْتَرُونَ مُبْطِلُونَ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٠)، و«التيسير» (ص: ٧٤)، و«النشر» (٢/ ٢١٧).

(٢) في (خ): «أَنْ يَحْدُثُوا لَكُمْ التَّصَدِيقَ».

(٣) قوله: «تَأْوِيلَهُ» عطف على «نَعَتِ» بتقدير المضاف؛ أَي: كتحريف نعته وتغييره، والمعنى: أنهم يحرفون كلام الله بتبديله وتغييره بالكلية، أو بتأويله بالتأويلات الفاسدة. انظر: «حاشية القونوي» (٣/ ٤٣١).

وَمَعْنَى الْآيَةِ: أَنَّ أَحْبَارَ هَؤُلَاءِ وَمُقَدِّمِيهِمْ كَانُوا عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ، فَمَا طَمَعَكَ^(١) بِسَفَلَتِهِمْ وَجُهَاْلِهِمْ؟ وَأَتُهُمْ إِنْ كَفَرُوا وَحَرَّفُوا فَلَهُمْ سَابِقَةٌ فِي ذَلِكَ.

(٧٦ - ٧٧) - ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنُوا وَإِذَا خَلَا بِعَضُدُهُمْ إِلَىٰ بَعْضِهِمْ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٧٦﴾ أَوْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُرْسِلُونَ وَمَا يُغْلِبُونَ﴾.

﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ يعني: منافقيهم ﴿قَالُوا ءَامَنُوا﴾ بأنكم على الحقِّ ورُسُولُكُمْ هو المبشِّرُ به في التَّوْرَةِ ﴿وَإِذَا خَلَا بِعَضُدُهُمْ إِلَىٰ بَعْضِهِمْ﴾ أي: الذين لَمْ يَنَافِقُوا مِنْهُمْ عَاتِبِينَ عَلَى مَنْ نَافَقَ ﴿قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾: بما بَيَّنَّ لَكُمْ فِي التَّوْرَةِ مِنْ نِعَمِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَام.

أَوِ الَّذِينَ نَافَقُوا لِأَعْقَابِهِمْ إِظْهَارًا لِلتَّصَلُّبِ فِي الْيَهُودِيَّةِ وَمِنَعًا لَهُمْ عَنْ إِبْدَاءِ مَا وَجَدُوا فِي كِتَابِهِمْ فَيَنَافِقُونَ الْفَرِيقَيْنِ، فَالاستفهامُ عَلَى الْأَوَّلِ تَقْرِيعٌ وَعَلَى الثَّانِي إِنْكَارٌ وَنَهْيٌ.

﴿لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾: لِيَحْتَجُّوا عَلَيْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ فِي كِتَابِهِ، جَعَلُوا مُحَاجَّتَهُمْ بَكِتَابِ اللَّهِ وَحُكْمِهِ مُحَاجَّةً عِنْدَهُ؛ كَمَا يَقَالُ: (عِنْدَ اللَّهِ كَذَا) وَيُرَادُ بِهِ أَنَّهُ جَاءَ^(٢) فِي كِتَابِهِ وَحُكْمِهِ.

وقيل: عِنْدَ ذِكْرِ رَبِّكُمْ، أَوْ بِمَا عِنْدَ رَبِّكُمْ، أَوْ بَيْنَ يَدَي رَسُولِ رَبِّكُمْ.

وقيل: عِنْدَ رَبِّكُمْ فِي الْقِيَامَةِ. وفيه نَظَرٌ إِذِ الْإِخْفَاءُ لَا يَدْفَعُهُ^(٣).

(١) في (ت): «فما ظنك».

(٢) «جاء» من (خ).

(٣) قوله: «إِذِ الْإِخْفَاءُ»؛ أي: إخفاء ما بين لهم في التَّوْرَةِ «لَا يَدْفَعُهَا»؛ أي: لَا يَدْفَعُ الْمُحَاجَّةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٥٠).

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ إمّا من تمام كلام اللّائمين، وتقديره: أفلا تعقلون أنهم يحاجونكم به فيحجّونكم به، أو خطابٌ من الله للمؤمنين متصلٌ بقوله: ﴿أَفَنظَمُونَ﴾، والمعنى: أفلا تعقلون حالهم وأن لا مطمَع لكم في إيمانهم.

﴿أَوْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ يعني: هؤلاء المنافقين، أو اللّائمين، أو كليهما، أو إيّاهم والمحرّفين^(١).

﴿أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ ومن جملتها إسرارهم الكفر وإعلانهم الإيمان، وإخفاء ما فتح الله عليهم وإظهار غيره، وتحريف الكلم عن مواضعه ومعانيه.

قوله: «الخطابُ لرسول الله والمؤمنين» أخرجه ابنُ إسحاق عن ابن عباس^(٢).

وقال أبو حيان: هو لرسول الله ﷺ خاصّة، خوِطِبَ بلفظ الجمع تعظيماً^(٣).

قوله: «كَنَعَتِ مُحَمَّدٌ»:

أخرج^(٤) ابنُ أبي حاتمٍ عن ابنِ عباسٍ أنّهم وجدوا صِفَتَهُ في التَّورَةِ: أَكْحَلْ

= قلت: وقوله: «لا يدفعها» هكذا جاءت عند الأنصاري، ومثله في «حاشية شيخ زاده» (١٢٠/٢)، و«حاشية الشهاب» (١٨٩/٢)، و«حاشية القونوي» (٤٣٨/٣)، وحملوها جميعاً على المحاجة، وهو الظاهر، والذي في نسخنا: «لا يدفعه»، ومثله في «حاشية ملا خسرو» (٢٠٩ب)، ولعل المراد: لا يدفع الاحتجاج.

(١) في (خ): «أو آباءهم أو المحرفين»، ولعله تحريف.

(٢) انظر: «الدر المثور» للسيوطي (١٩٨/١). ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٤٨/١).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢٣١/٢).

(٤) في (س): «أخرجه».

أَعْيَنَ^(١) رُبْعَةً جَعَدَ الشَّعْرَ حَسَنَ الْوَجْهِ، فكَتَبُوهُ طَوِيلًا أَرْزَقَ سَبِطَ الشَّعْرِ^(٢).
قوله: «وَأَيَّةُ الرَّجَمِ»: في الصَّحِيحِينَ: أَنَّهُمْ جَعَلُوا بِدَلَّهَا الْجِلْدَ وَالتَّحْمِيمَ^(٣)؛
أي: تَسْوِيدَ الْوَجْهِ.

قوله: «أَوْ تَأْوِيلُهُ فَيُفَسِّرُونَهُ بِمَا يَشْتَهُونَ»: هذا رأيٌ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ تَحْرِيفَهُمْ
خَاصٌّ بِالْمَعْنَى لَا بِاللَّفْظِ، وَالْأَوَّلُ قَائِلٌ بِاللَّفْظِ.

قوله: «وَقِيلَ: هَؤُلَاءِ مِنَ السَّبعِينَ...» إلى آخره:
أَخْرَجَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٤)، وَاخْتَارَهُ ابْنُ جَرِيرٍ^(٥)؛ لِأَنَّ كُلَّهُمْ قَدْ سَمِعَ
التَّوْرَةَ فَلَا مَعْنَى لِتَخْصِيصِ فَرِيقٍ مِنْهُمْ بِذَلِكَ.
قوله: «وَفِيهِ نَظَرٌ إِذَا الْإِخْفَاءُ لَا يَدْفَعُهُ»:

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ الْكَافِيحِيُّ: جَوَابُهُ: أَنَّ الْإِخْفَاءَ لَا يَدْفَعُ الْمَحَاجَّةَ فِي زَعْمِهِم
الْفَاسِدِ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ.

(٧٨ - ٧٩) - ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾^(٧٨)
فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا
فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾.

﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ﴾: جَهْلَةٌ لَا يَعْرِفُونَ الْكِتَابَةَ فَيَطَالَعُوا التَّوْرَةَ
وَيَتَحَقَّقُوا مَا فِيهَا، أَوِ التَّوْرَةَ^(٦).

(١) في (س): «أَكْحَلَ الْعَيْنَ».

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٥٤/١).

(٣) رواه البخاري (٤٥٥٦)، ومسلم (١٦٩٩)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١٩٨/١). ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٤٨/١).

(٥) انظر: «تفسير الطبري» (١٤٢/٢).

(٦) قوله: «أَوِ التَّوْرَةَ» معطوف على «الكتابة». انظر: «حاشية الأنصاري» (٣٥٠/١).

﴿إِلَّا أَمَانِي﴾ استثناءً منقطعاً، و(الأماني): جمعُ أمنيّة، وهي في الأصل: ما يقدّره الإنسان في نفسه، من مَنَى: إذا قدّر، ولذلك تُطلقُ على الكذبِ وعلى ما يَتَمَنَّى وما يُقَرَأ.

والمعنى: ولكن يعتقدون أكاذيبَ أخذوها تقليداً من المحرّفين، أو مواعيدَ فارغةً سمعوها منهم: من أن الجنة لا يدخلها إلّا من كان هوداً^(١)، وأن النار لن تمسّهم إلّا أياماً معدودةً.

وقيل: إلّا ما يقرؤون قراءةً عاريةً عن معرفة المعنى وتدبره، من قوله:

تَمَنَّى كِتَابَ اللَّهِ أَوَّلَ لَيْلِهِ تَمَنَّى دَاوُدَ الزُّبُورَ عَلَى رِشْلِ^(٢)

(١) في (خ) زيادة: «أو نصارى».

(٢) البيت برواية المؤلف دون نسبة في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٥٣٨)، و«المنجد في اللغة» لكراع النمل (ص: ١٥٤)، و«الزاهر» لابن الأنباري (٢/ ١٥١)، و«تفسير القرآن» لابن أبي زمنين (٣/ ١٨٩)، و«الغريين» للهروي (مادة: منا)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ١٢٨)، و«المحكم» لابن سيده (١٠/ ٥١١). وعزاه الآلوسي في «روح المعاني» (١٧/ ٣٦٠) لحسان، وليس في ديوانه. و«رِشْل» بكسر فسكون بمعنى: تؤدّة وهينة.

وذكروا بيتاً آخر بهذا الصدر والعجز مختلف، كما في «العين» (٨/ ٣٩٠)، و«السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٥٣٨)، و«المنجد في اللغة» لكراع النمل (ص: ١٥٤)، و«معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٤٣٥)، و«الزاهر» لابن الأنباري (٢/ ١٥٠)، و«أمالى الزجاجي» (ص: ٢٠)، و«تفسير السمرقندي» (٢/ ٤٦٤)، و«الوجوه والنظائر» لأبي هلال العسكري (ص: ١٥٠)، و«الغريين» للهروي (مادة: منا)، و«تفسير الثعلبي» (١٨/ ٣٢٢)، و«المحكم» لابن سيده (١٠/ ٥١١)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ١٢٨). وعجزه:

وآخِرُهُ لَأَقَى جَمَامَ الْمَقَادِرِ

وذكر بعضهم كابن الأنباري والهروي والثعلبي أنه في رثاء عثمان رضي الله عنه.

وَهُوَ لَا يَنَاسِبُ وَصَفَهُمْ بِأَنَّهُمْ أُمِّيُونَ.

﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾: ما هم إِلَّا قَوْمٌ يَظُنُّونَ ولا^(١) عِلْمَ لَهُمْ، وقد يُطْلَقُ الظَّنُّ بِإِزاءِ الْعِلْمِ عَلَى كُلِّ رَأْيٍ وَاعْتِقَادٍ مِنْ غَيْرِ قَاطِعٍ وَإِنْ جَزَمَ بِهِ صَاحِبُهُ كَاعْتِقَادِ الْمُقَلِّدِ وَالزَّائِعِ عَنِ الْحَقِّ بِشُبْهَةٍ^(٢).

﴿فَوَيْلٌ﴾؛ أَي: تَحَسَّرْ وَهَلِكْ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ وَاِدٍ أَوْ جَبَلٌ فِي جَهَنَّمَ، فَمَعْنَاهُ: أَنَّ فِيهَا مَوْضِعًا يَتَبَوَّأُ فِيهَا مَنْ جُعِلَ لَهُ الْوَيْلُ، وَلَعَلَّهُ سَمَّاهُ بِذَلِكَ مُجَازًا، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ لَا فِعْلَ لَهُ، وَإِنَّمَا سَاعَ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ نَكْرَةً لِأَنَّهُ دَعَاءٌ^(٣).

﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُوبُونَ﴾ يَعْنِي: الْمَحْرَفَ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ مَا كَتَبُوهُ مِنَ التَّأْوِيلَاتِ الزَّائِغَةِ.

﴿يَأْيُودُهُمْ﴾ تَأَكِيدُ؛ كَقَوْلِكَ: كَتَبْتُهُ بِيَمِينِي.

﴿يَأْيُودُهُمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَيْسَ رُؤْيَاهُ ثَمَنًا﴾: كَيْ يَحْصُلُوا بِهِ عَرَضًا مِنْ أَعْرَاضِ الدُّنْيَا، وَإِنَّهُ^(٤) وَإِنْ جَلَّ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا اسْتَوْجَبُوهُ مِنَ الْعِقَابِ الدَّائِمِ.

= وقع في (ت): «أول ليلة»، والمثبت من باقي النسخ، وهو كذلك في أكثر المصادر، وهو أصح، قال الشهاب في «الحاشية على البيضاوي» (١٨٩/٢): «وليلة» قيل: مضاف إلى ضمير الغائب، لا بناء التأنيت للوحدة على ما في بعض النسخ، يعرف ذلك بالتأمل، ويؤيده أن ابن الأنباري وغيره أشد تمامه: «وآخره لاقى...»، ولم يرو: وآخرها.

(١) في (ت): «لا».

(٢) في (خ): «الشبهة». ويصح هنا اللام والباء؛ لأن المعنى على الباء: بسبب شبهة كانت عنده، وعلى اللام: لأجل شبهة...، والمؤدى واحد.

(٣) قوله: «وإنما ساع الابتداء به نكرة؛ لأنه دعاء» قيّد بكونه نكرة ليخرج ما لو جعل اسماً لواد في جهنم؛ فإن الابتداء به لا يحتاج إلى مُسَوِّغٍ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٣٥٢).

(٤) في (ت): «فإنه».

﴿قَلِيلًا قَوْلٌ لَهُمْ مِمَّا كُتِبَتْ﴾ يعني: المحرّف «أَيَدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ»

يريد: الرُّشَا.

قوله:

«تَمْنَى كِتَابَ اللَّهِ أَوَّلَ لَيْلَةٍ تَمْنَى دَاوُدَ الزَّبُورَ عَلَى رَسْلِ»

هو من قصيدة يرثي بها عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأوردّه أبو حيان بلفظ:

وآخره لا قى حمام المقادر^(١).

قوله: «وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ وَاِدٍ فِي جَهَنَّمَ»:

هو قول رسول الله ﷺ، أخرجه الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري^(٢)،

وابن جرير من حديث عثمان بن عفان^(٣)، والبراز من حديث سعد بن أبي وقاص^(٤)،
كلهم مرفوعاً.

وأخرجه ابن المنذر عن ابن مسعود^(٥)، وابن أبي حاتم عن النعمان بن بشير^(٦)،
موقوفاً عليهما، وأخرجه ابن جرير عن جماعة من التابعين^(٧).

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٢٢٥). وانظر ما تقدم من تخريج البيت.

(٢) رواه الترمذي (٣١٦٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٤٦٧).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ١٦٤) بلفظ: «الويل جبل في جهنم».

(٤) رواه البراز في «مسنده» (١٢٣)، من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وقال الهيثمي في

«مجمع الزوائد» (٣/ ٨٩): رواه البراز، وفيه جماعة لم أجد من ذكرهم.

(٥) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ٢٠٢). ورواه البيهقي في «البعث والنشور» (٤٦٧).

(٦) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ٢٠٢).

(٧) انظر: «تفسير الطبري» (٢/ ١٦٣ - ١٦٤).

قوله: «لا فعل له»: قال أبو حيَّان: وما ذُكِرَ مِنْ قولهم: (وَأَلْ) مصنوعٌ^(١).

(٨٠) - ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّكَارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّكَارُ﴾ (المس): اتَّصَالَ الشَّيْءُ بِالْبَشَرَةِ بِحَيْثُ تَتَأَثَّرُ الْحَاسَةُ بِهِ، وَاللَّمْسُ كَالطَّلَبِ لَهُ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ: أَلَمَسَهُ فَلَا أَجِدُهُ^(٢).

﴿إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ محصورة قليلة، رُويَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالُوا: نَعَذَّبُ بَعْدَ أَيَّامٍ عِبَادَةَ الْعَجَلِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَبَعْضُهُمْ قَالُوا: مَدَّةٌ^(٣) الدُّنْيَا سَبْعَةُ آلَافِ سَنَةٍ، وَإِنَّمَا نَعَذَّبُ مَكَانَ كُلِّ أَلْفِ سَنَةٍ يَوْمًا.

﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا﴾: خَيْرًا أَوْ وَعْدًا^(٤) بما تَزْعُمُونَ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وحفصٌ بإظهارِ الذالِ، والباقونَ بِإِدْغَامِهِ^(٥).

﴿فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ﴾ جوابُ شرطٍ مقدَّرٍ؛ أي: إِنْ اتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخُلْفَ فِي خَبَرِهِ مُحَالٌ.

﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿أَمْ﴾ مُعَادِلَةٌ لَهْمَزَةِ الْاسْتِفْهَامِ بِمَعْنَى: أَيُّ الْأَمْرَيْنِ كَائِنْ؟ عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيرِ لِلْعِلْمِ بِوُقُوعِ أَحَدِهِمَا، أَوْ مَنْقُطَعَةٌ بِمَعْنَى: بَلْ أَتَقُولُونَ؛ عَلَى التَّقْرِيرِ وَالتَّقْرِيعِ.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيَّان (٢/٢٢٦).

(٢) في (خ): «آخِذَهُ».

(٣) بعدها في (ت): «عمر».

(٤) في (ت): «خبراً ووعداً».

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ١٥٥)، و«التيسير» (ص: ٤٤).

(٨١ - ٨٢) - ﴿بَكَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَاطِئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ الْكَارِهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (٨١) وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٨٢﴾.

﴿بَكَى﴾ إثباتٌ لِمَا نَفَوْهُ مِنْ مَسَاسِ النَّارِ لَهُمْ زَمَانًا مَدِيدًا وَدَهْرًا طَوِيلًا عَلَى وَجْهِ أَعْمٍ؛ لِيَكُونَ كَالْبُرْهَانِ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِهِمْ. وَتَخْتَصُّ بِجَوَابِ النَّفْيِ. ﴿مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾: قَبِيحَةً، وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْخَطِيئَةِ: أَنَّهَا قَدْ تَقَالُ فِيمَا يُقْصَدُ بِالذَّاتِ، وَالْخَطِيئَةُ تُغْلَبُ فِيمَا يُقْصَدُ بِالْعَرَضِ؛ لِأَنَّهُ (١) مِنَ الْخَطَأِ. وَالْكَسْبُ: اسْتِجْلَابُ النِّفْعِ، وَتَعْلِيْقُهُ بِالسَّيِّئَةِ عَلَى طَرِيقَةِ قَوْلِهِ: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١].

﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَاطِئَتُهُ﴾؛ أَي: اسْتَوْلَتْ عَلَيْهِ وَشَمَلَتْ جَمْلَةَ أَحْوَالِهِ حَتَّى صَارَ كَالْمُحَاطِ بِهَا لَا يَخْلُو عَنْهَا شَيْءٌ مِنْ جَوَانِبِهِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَصْحُحُ فِي شَأْنِ الْكَافِرِ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سِوَى تَصْدِيقِ قَلْبِهِ وَإِقْرَارِ لِسَانِهِ فَلَمْ تُحِطِ الْخَطِيئَةُ بِهِ، وَلِذَلِكَ فَسَّرَهَا السَّلَفُ بِالْكَفْرِ، وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ أَذْنَبَ ذَنْبًا وَلَمْ يُقْلِعْ عَنْهُ اسْتَجْرَاهُ إِلَى مَعَاوِدَةٍ مِثْلِهِ وَالْإِنْهَامَاكِ فِيهِ وَارْتِكَابِ مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، حَتَّى تَسْتَوِيَّ عَلَيْهِ الذُّنُوبُ وَتَأْخُذَ بِمَجَامِعِ قَلْبِهِ، فَيَصِيرَ بِطَبْعِهِ مَائِلًا إِلَى الْمَعَاصِي مُسْتَحْسِنًا إِيَّاهَا مَعْتَقِدًا أَنَّ لَا لَذَّةَ سِوَاهَا، مُبْغِضًا لِمَنْ يَمْنَعُهُ عَنْهَا مَكْذِبًا لِمَنْ يَنْصَحُهُ فِيهَا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ كَانَ عِقَابَ الَّذِينَ آمَنُوا فَأَسْوَأَ الَّذِي كَانُوا فَأَنَّى يُبَيِّنُ اللَّهُ لِقَوْمٍ أَتَوْا بِتِلْكَ آيَاتِهِ لِقَوْمٍ يُغْفِرُونَ﴾ [الروم: ١٠].

وَقَرَأَ نَافِعٌ ﴿خَطِيئَاتُهُ﴾ (٢)،

(١) فِي (ت): «لِأَنَّهَا».

(٢) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ١٦٢)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ٧٤).

وَقُرِيَ: (خَطِيئَتُهُ) ^(١) و(خَطِيئَاتُهُ) ^(٢) على القلبِ والإدغامِ فيهما.

﴿فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾: مُلَازِمُوهَا فِي الْآخِرَةِ كَمَا أَنَّهُمْ مُلَازِمُونَ أَسْبَابَهَا فِي الدُّنْيَا ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾: دَائِمُونَ أَوْ لَا يَبْثُونَ لَبْثًا طَوِيلًا.

وَالْآيَةُ كَمَا تَرَى لَا حِجَّةَ فِيهَا عَلَى خُلُودِ صَاحِبِ الْكِبِيرَةِ، وَكَذَا الَّتِي قَبْلَهَا.

﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ جَزَتْ عَادَتُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى أَنْ يَشْفَعَ وَعَدَهُ بِوَعْدِهِ لثَرَجَى رَحْمَتُهُ وَيُخْشَى عَذَابُهُ، وَعَظْفُ الْعَمَلِ عَلَى الْإِيمَانِ يَدُلُّ عَلَى خُرُوجِهِ عَنْ مُسَمَّاءُ.

قوله: «رُويَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالُوا: نَعَذَّبُ...» إِلَى آخِرِهِ:

أَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ ^(٣)، وَأَخْرَجَ الثَّانِي مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحَةٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٤).

قوله: «جَوَابُ شَرْطِ مُقَدَّرٍ»:

هُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، وَالْآخَرُ: أَنَّهُ لَا تَقْدِيرَ، وَلَكِنْ ضُمِّنَ الْإِسْتِفْهَامُ مَعْنَى الشَّرْطِ فَأُجِيبَ بِالْفَاءِ.

(١) وَهِيَ قِرَاءَةُ حِمْزَةٍ وَقَفًا. انْظُرْ: «التَّبْسِيرُ» (ص: ٤٠)، و«إِتْحَافُ فَضْلَاءِ الْبَشَرِ» (ص: ١٨٣)، وَفِيهِ: وَيُوقِفُ عَلَيْهِ لِحِمْزَةٍ بِإِبْدَالِ هَمْزَتِهِ يَاءً مِنْ جِنْسِ الزَّائِدَةِ قَبْلَهَا وَإِدْغَامِهَا فِيهَا.

(٢) لَمْ أَجِدْهَا.

(٣) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٧٣/٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ جَدًّا، وَرَوَاهُ أَيْضًا عَنْ عِكْرَمَةَ وَالضَّحَّاكَ وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ.

(٤) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٧٥/٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَيَهُودُ يَقُولُونَ: إِنَّمَا مَدَّةُ الدُّنْيَا سَبْعَةُ آلَافِ سَنَةٍ، وَإِنَّمَا يُعَذَّبُ النَّاسُ فِي النَّارِ بِكُلِّ أَلْفِ سَنَةٍ مِنْ أَيَّامِ الدُّنْيَا يَوْمًا وَاحِدًا فِي النَّارِ مِنْ أَيَّامِ الْآخِرَةِ، فَإِنَّمَا هِيَ سَبْعَةُ أَيَّامٍ ثُمَّ يَنْقَطِعُ الْعَذَابُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ﴾ الْآيَةَ.

قوله: «وَلِذَلِكَ فَسَّرَهَا السَّلَفُ بِالْكُفْرِ»:

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ^(١)، وَابْنُ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ وَمُجَاهِدٍ وَقَتَادَةَ وَعَطَاءٍ وَالرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ^(٢).

(٨٣) - ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَيَالُوا لِلَّذِينَ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾.

﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ إخبارٌ في معنى النهي؛ كقوله تعالى: (ولا يضار كاتبٌ ولا شهيدٌ)^(٣) [البقرة: ٢٨٢] وهو أبلغ من صريح النهي؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِيهَامٍ أَنَّ الْمَنْهَى سَارِعٌ إِلَى الْإِنْتِهَاءِ فَهُوَ يُخْبِرُ عَنْهُ، وَيَعْبُذُهُ قِرَاءَةً: (لا تعبدوا)^(٤)، وَعَظْفٌ ﴿قُولُوا﴾ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ عَلَى إِرَادَةِ الْقَوْلِ^(٥).

وقيل: تقديره: أن لا تعبدوا، فَلَمَّا حُذِفَ أَنْ رُفِعَ كَقَوْلِهِ:

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرِ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي

(١) رواهما ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/١٥٨).

(٢) روى الطبري هذه الآثار في «تفسيره» (٢/١٧٩ - ١٨٠).

(٣) بالرفع كما ذكر السيوطي فيما سيأتي، وهي قراءة شاذة نسبت لابن محيصن كما في «المحتسب» (١/١٤٩)، و«المحرر الوجيز» (١/٣٨٥)، و«البحر» (٥/١١٤).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٥) عن ابن مسعود، و«تفسير الثعلبي» (٣/٤٢٢) عن أبي، و«الكشاف» (١/٢٩٣) عنهما.

(٥) قوله: «فيكون»؛ أي: ﴿لَا تَعْلَمُونَ﴾ «على إرادة القول»؛ أي: وقلنا لهم: لا تعبدون. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٣٥٦).

وَيَذُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةٌ: (أَنْ لَا تَعْبُدُوا)^(١) فَيَكُونُ بَدَلًا مِّنَ الْمِيثَاقِ^(٢)، أَوْ مَعْمُولًا لَهُ بِحَذْفِ الْجَارِّ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ جَوَابُ قَسَمٍ دَلَّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى، كَأَنَّهُ قَالَ: حَلَفْنَا لَهُمْ لَا تَعْبُدُونَ. وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَيَعْقُوبُ بِالتَّاءِ حِكَايَةً لِّمَا خَوَّطُبُوا بِهِ، وَالبَّاقُونَ بِالْيَاءِ لِأَنَّهُمْ عَيَّبَ^(٣).

﴿وَيَا لَوْلَا دِينَ إِحْسَانًا﴾ متعلق بمضمر تقديره: وتحسنون، أو: أحسنوا.

﴿وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ﴾ عطفٌ على (الوالدين).

و(يتامى): جمع يَتِيمٍ؛ كَنَدِيمٍ وَنَدَامَى وهو قليل.

و(مسكين): مفعيلٌ من السُّكُونِ، كَأَنَّ الْفَقْرَ أُسْكِنَهُ.

﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾؛ أي: قولاً حَسَنًا، وَسَمَاءُ ﴿حُسْنًا﴾ لِلْمِبَالِغَةِ.

وَقَرِئَ: (حُسْنًا) بِضَمَّتَيْنِ^(٤)، وَهُوَ لُغَةٌ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَ﴿حَسَنًا﴾^(٥) وَ(حُسْنَى)

على المصدر^(٦) كُبْشَرَى، وَالْمُرَادُ بِهِ: مَا فِيهِ تَخَلُّقٌ وَإِرْشَادٌ.

﴿وَأَقِمْوَا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ يُرِيدُ بِهِمَا مَا فُرِضَ عَلَيْهِمْ فِي مَلَّتِهِمْ.

(١) انظر: «الكشاف» (١/٢٩٣)، و«المحرر الوجيز» (١/١٧٢)، و«البحر» (٢/٢٦٢)، عن ابن مسعود وأبي.

(٢) في (ت): «بدلاً عن ميثاق».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٢)، و«التيسير» (ص: ٧٤)، و«النشر» (٢/٢١٨).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٥) عن عطاء بن عيسى.

(٥) هي قراءة حمزة والكسائي من السبعة. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٣)، و«التيسير» للداني (ص: ٧٤).

(٦) حكاها الأخفش عن بعضهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٥).

﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾ على طريقة الالتفات، ولعلَّ الخطابَ مع الموجودين منهم في عهد الرسولِ ومن قبلهم على التَّغليبِ؛ أي: أعرضتُم عن الميثاقِ ورفضتُموه.

﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ﴾ يريدُ به: من أقام اليهوديَّةَ على وجهها قبل النَّسخِ ومن أسلم منهم.

﴿وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾: قومٌ عادتكم الإعراضُ عن الوفاء والطَّاعة، وأصلُ الإعراضِ: الذهابُ عن المواجهةِ إلى جهةِ العَرَضِ.

قوله: «كقوله: (ولا يُضَارُّ)»؛ أي: برفعِ الرَّاءِ.

قوله: «لِمَا فِيهِ مِنْ إِيْهَامٍ أَنْ الْمَنْهَى سَارِعٌ إِلَى الْإِنْتِهَاءِ»:

هذا لا يناسبُ حالَ بني إسرائيل؛ لأنَّ حالَهُمْ على خلافِ ذلك، فالصَّوابُ أن يُقالَ: لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِعْتِنَاءِ بِشَأْنِ الْمَنْهَى عَنْهُ وتأكُّدِ طلبِ امْتِثَالِهِ حتَّى كأنَّه امتثل وأخبر عنه.

قوله: «وعطفُ ﴿قولوا﴾ عليه»:

قال الإمامُ عَلَمُ الدِّينِ العِراقِيُّ: دليْلُهُ القَوِيُّ وقوْعُ الأمرِ مِنْ بني إسرائيل على خلافِهِ بعبادَتِهِم العِجَل، ولو كانَ خَبَرُ الزِّمِّ مِنْهُ الخُلْفُ في خبرٍ مَنْ يَسْتَحِيلُ مِنْهُ ذلك، فلا حاجةَ إلى الأمورِ اللفظيَّةِ مع وضوحِ الأدلَّةِ القطعيَّةِ.

قوله: «وقيل: تقديرُهُ: أَنْ لَا تَعْبُدُوا، فَلَمَّا حَذَفَ (أَنْ) رُفِعَ»:

قال الحلبيُّ والسِّفَّاقيُّ: في ادِّعاءِ حذفِ حرفِ التَّفْسِيرِ نظرٌ^(١).

(١) انظر: «الدر المصون» للحلبي (١/ ٤٦١)، و«المجيد في إعراب القرآن المجيد» للسفاسي

قوله:

«أَلَا أَيُّهَا الرَّاجِرِي أَحْضِرُ الْوَعَى»

هو لطفة بن العبد من مُعلّقته المشهورة، وتماؤه:

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي^(١)

والوعى: الحرب، وأصله: الصّوت، والتقدير: أن أحضر، يقول: يا أيُّها اللائمي على حضور الحرب وشهود اللذات هل تُخلدني إن كففت عنهما^(٢)؟.

قوله: «مُتعلّق بمضمر تقديره: وتُحسنون، أو: أحسنوا»:

قال الحلبي: وَيَنْتَصِبُ ﴿إِحْسَانًا﴾ حِينَئِذٍ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ، وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ حَذْفَ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ مَنْصُوصٌ عَلَى عَدَمِ جَوَازِهِ^(٣).

قوله: «و(حُسنِي) على المصدر كِبْشَرِي»:

قال أبو حيان: يَحْتَاجُ ذَلِكَ إِلَى نَقْلِ أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: حَسَنَ حُسنِي، كَمَا تَقُولُ: بَشَرَ بَشَرِي وَرَجَعَ رُجْعِي؛ إِذْ مَجِيءُ فَعْلَى مَصْدَرًا لَا يَنْقَاسُ.

قال: وَالْأَرْجَحُ^(٤) أَنَّهُ صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحذُوفٍ؛ أَي: كَلِمَةٌ حُسنِي، أَوْ: مَقَالَةٌ حُسنِي، عَلَى زَوَالِ مَعْنَى التَّفْضِيلِ؛ أَي: حَسَنَةٌ^(٥).

(١) انظر: «ديوان طرفة» (ص: ٣٢)، و«الكتاب» (٩٩/٣). و(أحضر) يروى بالرفع والنصب كما قال السمين في «الدر المصون» (١/٤٦٠).

(٢) في (ز): «عنها».

(٣) انظر: «الدر المصون» للحلبي (١/٤٦٢).

(٤) في «البحر المحيط»: «الوجه الثاني». ولم يصرح بالترجيح.

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/٢٦٨). ولم يجزم بزوال معنى التفضيل، بل ردد بينه وبين بقائه.

قوله: «والمرادُ به ما فيه تَخَلُّقٌ وإرشادٌ»:

قَالَ الطَّبِيُّ: لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ إِمَّا أَنْ يَتَكَلَّمَ مِنْ جِهَةٍ نَفْسِهِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَصْدَرَ عَنْهُ إِلَّا مَا يَدْخُلُ تَحْتَ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَإِمَّا مِنْ جِهَةٍ مَخَاطِبِهِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ إِلَّا بِمَا يُرْشِدُهُ إِلَى طَرِيقِ الْحَقِّ وَالصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ^(١).

قوله: «ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ عَلَى طَرِيقَةِ الْإِلْتِفَاتِ»:

قَالَ الْحَلَبِيُّ: إِنَّمَا يَجِيءُ هَذَا عَلَى قِرَاءَةِ: ﴿لَا يَعْبُدُونَ﴾ بِالْغَيْبَةِ، وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ الْخِطَابِ فَلَا التَّفَاتِ أَلْبَتَّةَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِالْإِلْتِفَاتِ: الْخُرُوجَ مِنْ خِطَابِ بَنِي إِسْرَائِيلَ الْقُدَمَاءِ إِلَى خِطَابِ الْحَاضِرِينَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ قِيلَ بِذَلِكَ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ﴾ قِيلَ: يَعْنِي بِهِ الَّذِينَ أَسْلَمُوا فِي زَمَانِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَأَصْرَابِهِ، فَيَكُونُ الْإِلْتِفَاتُ عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ^(٢).

(٨٤) - «وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَاسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَسْهَدُونَ».

﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَاسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ عَلَى نَحْوِ مَا سَبَقَ، وَالْمَرَادُ بِهِ: أَنْ لَا يَتَعَرَّضَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ بِالْقَتْلِ وَالْإِجْلَاءِ عَنِ الْوَطَنِ، وَإِنَّمَا جَعَلَ قَتْلَ الرَّجُلِ غَيْرَهُ قَتْلَ نَفْسِهِ لِاتِّصَالِهِ بِهِ نَسَبًا أَوْ دِينًا، أَوْ لِأَنَّهُ يُوْجِبُهُ قِصَاصًا. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: لَا تَرْتَكِبُوا مَا يُبَيِّحُ سَفْكَ^(٣) دِمَائِكُمْ وَإِخْرَاجَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ، أَوْ: لَا تَفْعَلُوا مَا يُرِيدُكُمْ وَيَصْرِفُكُمْ عَنِ الْحَيَاةِ الْأَبَدِيَّةِ فَإِنَّهُ الْقَتْلُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَا تَقْتَرِفُوا مَا تُثَمِّنُونَ بِهِ عَنِ الْجَنَّةِ الَّتِي هِيَ دَارُكُمْ فَإِنَّهُ الْجِلَاءُ الْحَقِيقِيُّ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢/٥٥٧).

(٢) انظر: «الدر المصون» للحلبي (١/٤٦٩).

(٣) في (خ): «سفق».

﴿ثُمَّ أَفَرَزْتُمْ﴾ بالميثاقِ واعترفْتُمْ بلزومِهِ ﴿وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ تأكيدٌ كقولك: أَقرَّ فلانٌ شاهدًا على نفسه.

وقيل: وأنتم أيها الموجودون تشهدون على إقرارِ أسلافكم، فيكون إسنادُ الإقرارِ إليهم مجازًا.

(٨٥) - ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِلَهِمِ وَالْعُدُودِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَى تَقْتُلُوهُمْ وَهِيَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِفَاعِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ استبعادٌ لما ارتكبه بعد الميثاقِ والإقرارِ به والشهادةِ عليه. و﴿أَنْتُمْ﴾ مُبْتَدَأٌ، و﴿هَؤُلَاءِ﴾ خبره، على معنى: أنتم بعد ذلك هؤلاء الناقضون، كقولك: أنتَ ذلك الرجلُ الذي فعلَ كذا، نَزَلَ تَغْيِيرُ الصِّفَةِ مَنْزِلَةً تَغْيِيرِ الذَاتِ، وَعَدَّاهُمْ باعتبارِ ما أَسَدَ إِلَيْهِمْ حُضُورًا وباعتبارِ ما سِيَحَكِي عَنْهُمْ غِيًّا.

وقوله: ﴿تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ إمَّا حَالٌ وَالْعَامِلُ فِيهَا معنى الإشارةِ، أو بيانٌ لهذه الجملة.

وقيل: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ تأكيدٌ، والخبرُ هو الجملة.

وقيل: بمعنى (الذين) والجملةُ صلتهُ، والمجموعُ هو الخبرُ.

وقرئ: (تقتلون) على التَّكْثِيرِ^(١).

(١) انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ١٧٤)، و«البحر» (٢/ ٢٨٠)، عن الحسن، ونسبها المهدي في =

﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ حالٌ من فاعل ﴿تَخْرِجُونَ﴾ أو من مفعوله، أو كليهما، و(التظاهروا): التعاون، من الظهر.

وقرأ عاصمٌ والكسائيُّ وحمزةٌ بحذف إحدى التاءين^(١)، وقرأ بإظهارهما^(٢)، و: (تَظَاهَرُونَ)^(٣) بمعنى: تَتَظَاهَرُونَ.

﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَىٰ تَعْدُوهُمْ﴾ روي أن قريظة كانوا حلفاء الأوس والنضير حلفاء الخزرج، فإذا اقتتلا عاون كل فريق حلفاءه في القتل وتخريب الديار وإجلاء أهلها، وإذا أسر أحد من الفريقين جمعوها له^(٤) حتى يفدوه.

وقيل: معناه: إن يأتوكم أسارى في أيدي الشياطين تصدّدون لإنقاذهم بالإرشاد والوعظ مع تضييعكم أنفسكم؛ كقوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ نَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ٤٤].

وقرأ حمزة: ﴿أُسْرَىٰ﴾^(٥) وهو جمع أسير كجريح وجرحى، و﴿أُسْرَىٰ﴾ جمعه^(٦)؛ كسكرى وسكاري، وقيل: هو أيضًا جمع أسير، وكأنه شبه بالكسلان^(٧) وجمع جمعه.

= «تفسيره» لأبي نهيك كما ذكر أبو حيان، قال: والزهري والحسن: (تَقْتَلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ). قال أبو حيان: فالله أعلم بصواب ذلك.

(١) أي: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٣)، و«التيسير» (ص: ٧٤).

(٢) دون نسبة في «الكشاف» (١/ ٢٩٥)، و«البحر» (٢/ ٢٨٢).

(٣) ذكرها النحاس في «إعراب القرآن» (١/ ٦٥) عن قتادة.

(٤) في (ت) زياد: «المال».

(٥) والباقون: ﴿أُسْرَىٰ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٤)، و«التيسير» (ص: ٧٤).

(٦) أي: جمع (أسرى)، فهو جمع الجمع. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٥٩).

(٧) قوله: «وكانه شبه بالكسلان»؛ أي: بجامع أن كلا منهما محبوس عن كثير من تصرفه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٥٩).

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وابن عامر: ﴿تَفْدُوهُمْ﴾^(١).
 ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ متعلق بقوله: ﴿وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ وما بينهما اعتراض، والضمير للشأن، أو مبهم وتفسيره^(٢) ﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾، أو راجع إلى ما دلَّ عليه (تُخْرِجُونَ) من المصدر، و﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾ تأكيد وبيان^(٣).
 ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ﴾ يعني الفداء، ﴿وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ﴾ يعني حرمة المقاتلة والإجلاء.

﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ كقتل قريظة وسييهم، وإجلاء بني النضير وضرب الجزية على غيرهم.
 وأصل الخزي: ذُلٌّ يُسْتَحْيَى منه، ولذلك يُسْتَعْمَلُ في كلٍّ منهما.
 ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾ لأنَّ عصيانهم أشدَّ ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ تأكيد للوعيد؛ أي: الله سبحانه بالمرصاد لا يغفل عن أفعالهم.
 وقرأ عاصم في رواية المفضل: (تُرَدُّونَ) على الخطاب^(٤)، لقوله ﴿مِنْكُمْ﴾.

(١) والباقون: ﴿تَفْدُوهُمْ﴾ بألف وضم التاء. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٤)، و«التيسير» (ص: ٧٤).

(٢) في (ت): «يفسره».

(٣) في (خ): «أو بيان». وكلمة «تأكيد» كتب فوقها في (ت): «في نسخة: بدل»، وقوله: «أو راجع إلى ما دلَّ عليه (تُخْرِجُونَ) من المصدر» يعني أنه ليس بضمير شأن ولا مبهم، بل هو كالضمير في قوله تعالى: ﴿أَعِدُّوا لَهُمْ أَقْرَبَ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]، و﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾ بدل أو بيان؛ أي: على القول بأن الضمير المبهم راجع إلى ما دلَّ عليه (تُخْرِجُونَ). انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٥٩).

(٤) انظر: «جامع البيان» للداني (٢/ ٨٧٦)، ونسبها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٥) للسلمي.

وابن كثير ونافع ويعقوب: ﴿يَعْمَلُونَ﴾^(١) على أن الضمير لـ ﴿مَنْ﴾.

(٨٦) - ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يَخَفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾.

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾: آثروا الحياة الدنيا على الآخرة ﴿فَلَا يَخَفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ﴾ بنقض الجزية في الدنيا والتعذيب في الآخرة ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ بدفعهما عنهم.

قوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ تأكيد... إلى آخره:

قال الطَّبَّيُّ: لأنه إذا قيل: (أقر فلان) احتمل أنه تكلم بما يلزم منه الإقرار، فأزيل الاحتمال بقوله شاهداً على نفسه؛ أي: أقر إقراراً يشبه شهادة من يشهد على غيره بإثبات البينة^(٢).

قوله: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ...﴾ إلى آخره:

قال الطَّبَّيُّ: كان من حق الظاهر: ثم أنتم بعد ذلك التوكيد في الميثاق نقضتم العهد فتقتلون... إلى آخره؛ أي: صفتكم الآن غير الصفة التي كنتم عليها، فأدخل ﴿هَؤُلَاءِ﴾ وأوقع خبراً لـ ﴿أَنْتُمْ﴾ وجعل قوله: ﴿تَقْتُلُونَ﴾ جملة مبنية مستقلة لتفيد أن الذي تغير هو الذات نفسها؛ نعيًا عليهم بشدة وكادة أخذ الميثاق، ثم تساهلهم فيه وقلة المبالاة به^(٣).

(١) وقرأ بها أيضاً شعبة وخلف، وباقي العشرة بالتاء. انظر: «التيسير» (ص: ٧٤)، و«النشر» (٢/ ٢١٨).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢/ ٥٦٠).

(٣) المصدر السابق.

قوله: «رُويَ أَنَّ قُرَيْظَةَ..» إلى آخره: أخرجه ابنُ جريرٍ عن ابنِ عباسٍ وغيره^(١).

قوله: «وكانه شُبّه بالكسلان»:

قيل: وجهُ الشّبّه: أَنَّ كَلًّا مَحْبُوسٌ عن كثيرٍ من تَصَرُّفه.

قوله: «أو مُبهمٌ..» إلى آخره:

قال الطَّبِيبِيُّ: كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩] هذا ضميرٌ مُبهمٌ لا يُعْلَمُ ما يُعْنَى به إلا بما يتلوّه من بيانه: كقولهم: (هي العَرَبُ تقولُ ما شاءت)^(٢).

قوله: «و﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾ بدلٌ أو بيانٌ»: هو على القولِ الثَّالثِ خاصّةً.

قوله: «وقرأ عاصمٌ: تُرْدُونُ»: هي شاذّةٌ.

(٨٧) - ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ ۖ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ ۖ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾.

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾؛ أي: التوراة، ﴿وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ﴾؛ أي: أرسلنا على إثره الرُّسل؛ لقوله^(٣) تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ [المؤمنون: ٤٤]؛ يقال: قَفَّاهُ: إِذَا اتَّبَعَهُ، وَقَفَّاهُ بِهِ: إِذَا اتَّبَعَهُ إِيَّاهُ، مِنْ الْقَفَا، نَحْوُ ذَنْبُهُ مِنَ الذَّنْبِ.

﴿وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ﴾: المعجزات الواضحات كإحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص والإخبار بالمغيّبات، أو الإنجيل.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٢٠٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ١٦٤).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (٢/ ٥٦٢).

(٣) في (ت): «كقوله».

وعيسى بالعبرية: إيشوع، ومريم بمعنى: الخادم، وهو بالعربية من النساء كالزير من الرجال^(١)، قال رؤبة:

قُلْتُ لِزِيرٍ لَمْ تَصْلُهُ مَرِيْمُهُ

وَوَزَنَهُ: مَفْعَلٌ، إِذْ لَمْ يَثْبُتْ: فَعِيلٌ.

﴿وَأَيَّدْنَاهُ﴾: قَوَّيْنَاهُ، وَقَرَأَ: (أَيَّدْنَاهُ)^(٢).

﴿بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾: بِالرُّوحِ الْمَقْدَسَةِ؛ كَقَوْلِكَ: حَاتَمُ الْجَوْدِ، وَرَجُلٌ صَدِيقٌ، أَرَادَ بِهِ جَبْرِيلَ.

وقيل^(٣): رُوحَ عِيسَى، وَوَصَفَهَا بِهِ لَطَهَارَتَهُ عَنْ مَسِّ الشَّيْطَانِ، أَوْ لِكِرَامَتِهِ عَلَى اللَّهِ، وَلِذَلِكَ أَضَافَهَا إِلَى نَفْسِهِ، أَوْ لِأَنَّهُ لَمْ تَضُمَّهُ الْأَصْلَابُ وَلَا الْأَرْحَامُ الطَّوَائِمُ^(٤).

أَوْ الْإِنْجِيلِ، أَوْ اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ الَّذِي كَانَ يُحْيِي بِهِ الْمَوْتَى.

(١) وفي «القاموس» (مادة: ريم): المريم كمقعد: التي تحب حديث الرجال ولا تفجر. قال الآلوسي:

قيل: ولا يناسب مريم أن يكون عربياً؛ لأنها كانت بريئة عن محبة محادثة الرجال.

قال: والأولى عندي أن التسمية وقعت بالعبري لا بالعربي، بل يكاد يتعين ذلك كما لا يخفى على المنصف.

وفي «التيبان» للعكبري (١/ ٨٨): (مريم) عَلِمَ عَجَمِي، وَلَوْ كَانَ مُشْتَقًّا مِنْ رَامَ يَرِيمُ كَانَ مَرِيْمًا بفتح الميم وسكون الباء، وقد جاء في الأعلام بفتح الباء نحو: مَزِيدٌ، وهو خلاف القياس.

(٢) نسبت لمجاهد وابن محيصن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٥)، و«المحتسب» (٩٥/ ١).

(٣) في (ت): «أو».

(٤) قوله: «ولا الأرحام الطوائم» قال الأنصاري: أي: الحيض، ومريم ممن لم تحض، هذا زدتُه نظراً لكلامه هنا، وإلا فقد حكى في تفسير سورة مريم كغيره أنها تحيض. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣٦٢/ ١).

وقرأ ابنُ كثير: ﴿الْقُدْسِ﴾ بالإسكان في جميع القرآن^(١).
 ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ﴾: بما لا تحبه، يقال: هَوَى - بالكسر - هَوَى: إِذَا أَحَبَّ، وهَوَى - بالفتح - هَوِيًا بالضم: سَقَطَ.
 ووُسِّطَ الهمزة بين الفاء وما تعلقت به تويخًا لهم على تعقيهم ذاك بهذا، وتعجيبًا من شأنهم، ويحتمل أن يكون استئنافًا والفاء للعطف على مُقَدَّرٍ.
 ﴿اسْتَكْبَرْتُمْ﴾ عن الإيمانِ واتباعِ الرُّسُلِ.
 ﴿فَقَرِيفًا كَذَبْتُمْ﴾ كموسى وعيسى، والفاء للسببية أو التفصيل^(٢).
 ﴿وَقَرِيفًا نَقُلُوكَ﴾ كزكريا ويحيى، وإنما ذُكِرَ بلفظ المضارع على حكاية الحال الماضية استحضرًا لها في النفوس فإنَّ الأمرَ فطيعٌ، ومراعاةً للفواصل، أو للدلالة على أنَّكم بعدُ فيه، فإنكم [تَحُومُونَ]^(٣) حَوْلَ قَتْلِ مُحَمَّدٍ عليه السلام لولا أنَّي أعصمه منكم ولذلك سَحَرْتُمُوهُ وَسَمَّمْتُمْ لَهُ الشاةَ.

قوله:

«قُلْتُ لَزِيرٍ لَمْ تَصِلْهُ مَرِيْمُهُ»

هو مطلعُ أرجوزةٍ لرؤبةٍ يمدحُ بها السِّفاحَ أو المنصورَ، وبعده:

ضَلِيلٌ أَهْوَاءِ الصَّبَا تَنْدُمُهُ هَلْ تَعْرِفُ الرَّبَعَ الْمُحِيلَ أَرْسُمُهُ^(١)

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٣)، و«التيسير» (ص: ٧٤).

(٢) في (ت): «للتفصيل».

(٣) ما بين معكوفتين ساقط من النسخ، وهو مثبت في «تفسير البيضاوي» على هامش كل من «حاشية

شيخ زاده» و«حاشية الأنصاري» و«حاشية الشهاب».

(١) انظر: «ديوان رؤبة» (ص: ١٤٩).

(الزير) بكسر الزاي من الرجال: الذي يحبُّ مُحَادَثَةَ النِّسَاءِ ومُجَالَسَتَهُنَّ، و(مريم): المرأة التي تكثرُ زيارَةَ الرِّجَالِ، مِنْ رَامَ يَرِيْمُ رِيْمًا، وَالضَّلِيلُ مُبَالِغَةُ الضَّلَالِ صِفَةُ زِيرٍ، وَالتَّنْدُمُ: النَّدَمُ، فاعِلُ «ضَلِيل» عَلَى الْإِسْنَادِ الْمُجَازِيِّ نَحْوُ: نَهَارُهُ صَائِمٌ. قوله: «إِذْ لَمْ يَنْبُتْ فَعِيلٌ»:

قال أبو حيان: قَدْ أَثْبَتَهُ بَعْضُهُمْ وَجَعَلَ مِنْهُ (ضَهَيْدًا) اسْمَ مَوْضِعٍ، وَ(مَدِينٍ) إِذَا جَعَلْنَا مِمْهَ أَصْلِيَّةً، وَ(ضَهِيًّا) مَقْصُورَةً مَصْرُوفَةً وَهِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي لَا تَحِيضُ، وَقِيلَ: الَّتِي لَا تُذِي لَهَا، وَقَالَ ابْنُ جَنِّي: (ضَهَيْدٌ) مَصْنُوعٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ عَلَى إِثْبَاتِ فَعِيلٍ^(١).

قوله: «وَلَا أَرْحَامُ الطَّوَامِثُ»: قَالَ الْقُطُبُ: لِأَنَّ مَرِيَمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ لَمْ تَحِضْ.

قوله: «وَوُسِّطَتِ الْهَمْزَةُ...» إِلَى آخِرِهِ: حَاصِلُهُ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: إِخْرَاجُ الْهَمْزَةِ عَنْ أَصْلِهَا مِنْ اسْتِحْقَاقِهَا الصِّدْرَ، وَإِقَامُهَا فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ لِلتَّكْثِيرِ، وَهُوَ أَيْضًا أَصْلٌ وَقَانُونٌ مِنْ قَوَانِينِ الْعَرَبِيَّةِ.

قال أبو البقاء: دَخَلَتِ الْفَاءُ هُنَا لِتَرْبِطَ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلَهَا^(٢).

وَالْآخَرُ: إِجْرَاؤُهَا عَلَى الْأَصْلِ وَتَقْدِيرُ مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ.

قوله: «وَلِذَلِكَ سَحَرْتُ مُوَهُ وَسَمَّمْتُ لَهُ الشَّاةَ» الْقِصَّتَانِ فِي الصَّحِيحِ^(٣).

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٢٩٥ - ٢٩٦). وانظر: «الخصائص» لابن جني (٣/ ٢١٦).

(٢) انظر: «التيبان في إعراب القرآن» لأبي البقاء (ص: ٨٩).

(٣) حديث السحر رواه البخاري (٥٧٦٦)، ومسلم (٢١٨٩)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

وحديث الشاة المسمومة رواه البخاري (٢٦١٧)، ومسلم (٢١٩٠)، من حديث أنس رضي الله

(٨٨) - ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ ۚ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾: مُعْشَأَةٌ بِأَغْطِيَةِ خَلْقِيَّةٍ لَا يَصِلُ إِلَيْهَا مَا جِئَتْ بِهِ وَلَا تَفْقَهُهُ^(١)، مستعارٌ من الأغلف الذي لم يُخْتَن.

وقيل: أصله: غُلْفٌ جمعُ غِلافٍ فُخِّفَ، والمعنى: أَنَّهَا أَوْعِيَةُ الْعِلْمِ لَا تَسْمَعُ عِلْمًا إِلَّا وَعْتَهُ وَلَا تَعِي مَا تَقُولُ، أَوْ: نَحْنُ مُسْتَعْنُونَ بِمَا فِيهَا مِنْ غَيْرِهِ.

﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ رَدُّ لِمَا قَالُوا، والمعنى: أَنَّهَا خُلِقَتْ عَلَى الْفِطْرَةِ وَالتَّمَكُّنِ مِنْ قَبُولِ الْحَقِّ، وَلَكِنَّ اللَّهَ خَذَلَهُمْ بِكُفْرِهِمْ فَأَبْطَلَ اسْتِعْدَادَهُمْ، أَوْ أَنَّهَا لَمْ تَأْبِ قَبُولَ مَا تَقُولُهُ لِخُلَلٍ فِيهِ، بَلْ لِأَنَّ اللَّهَ خَذَلَهُمْ بِكُفْرِهِمْ كَمَا قَالَ: ﴿فَاصْبِرْ وَأَعِمْ أَبْصَرَ هُمْ﴾ [محمد: ٢٣].

أَوْ هُمْ كَفَرَةٌ مُلْعُونُونَ فَمِنْ أَيْنَ لَهُمْ دَعْوَى الْعِلْمِ وَالِاسْتِغْنَاءِ عَنْكَ.
﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾: فَيَإِمَانًا قَلِيلًا يُؤْمِنُونَ، و﴿مَا﴾ مَزِيدَةٌ لِلْمَبَالِغَةِ فِي التَّقْلِيلِ، وَهُوَ إِيمَانُهُمْ بَعْضُ الْكِتَابِ، وَقِيلَ: أَرَادَ بِالْقَلِيلَةِ الْعَدَمَ.

(٨٩) - ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾.

﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ يَعْنِي: الْقُرْآنَ ﴿مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ﴾ مِنْ كِتَابِهِمْ، وَقَرِئَ بِالنَّصْبِ^(٢) عَلَى الْحَالِ مِنْ ﴿كِتَابٍ﴾ لَتَخْصُصِهِ بِالْوَصْفِ، وَجَوَابُ (لَمَّا) مَحذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ جَوَابُ (لَمَّا) الثَّانِيَةِ.

(١) فِي (خ): «وَلَا تَفْقَهُهُ».

(٢) نَسَبَتْ لَابِنْ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ١٥).

﴿وَكَاؤُمِينَ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾؛ أي: يَسْتَنْصِرُونَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ ويقولون: اللَّهُمَّ انصُرْنَا بِنَبِيِّ آخِرِ الزَّمَانِ الْمُنْعُوتِ فِي التَّوْرَةِ، أَوْ يَفْتَحُونَ عَلَيْهِمْ وَيُعَرِّفُونَهُمْ^(١) أَنْ نَبِيًّا يُبْعَثُ مِنْهُمْ وَقَدْ قَرَّبَ زَمَانُهُ، وَالسَّيْنُ لِلْمَبَالِغَةِ وَالْإِشْعَارِ بِأَنَّ الْفَاعِلَ يَسْأَلُ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ.

﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا﴾ مِنَ الْحَقِّ ﴿كَفَرُوا بِهِ﴾ حَسَدًا وَخَوْفًا عَلَى الرِّيَاسَةِ. ﴿فَلَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾؛ أي: عَلَيْهِمْ، وَآتَى بِالْمُظْهَرِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُمْ لَعِنُوا لِكُفْرِهِمْ فَتَكُونُ اللَّامُ لِلْعَهْدِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلجِنْسِ وَيَدْخُلُوا^(٢) فِيهِ دُخُولًا أَوَّلِيًّا لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِمْ.

(٩٠) - ﴿بِسْمَا أَشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَعِيًّا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءَ وَيَعْصِبُ عَلَى عَصَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾.

﴿بِسْمَا أَشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ (مَا) نَكِيرَةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ مُمَيَّزَةٌ لِفَاعِلِ (بِسْمَا) الْمُسْتَكْنَى، وَ﴿أَشْتَرُوا﴾ صِفَتُهُ، وَمَعْنَاهُ: بَاعُوا أَوْ شَرَوْا^(٣) بِحَسَبِ ظَنِّهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّهُمْ خَلَّصُوا أَنْفُسَهُمْ مِنَ الْعِقَابِ^(٤) بِمَا فَعَلُوا. ﴿أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ هُوَ الْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ ﴿بَعِيًّا﴾: طَلَبًا لِمَا لَيْسَ لَهُمْ وَحَسَدًا، وَهُوَ عَلَّةٌ ﴿يَكْفُرُوا﴾ دُونَ ﴿أَشْتَرُوا﴾؛ لِلْفَضْلِ.

(١) قوله: «أَوْ يَفْتَحُونَ عَلَيْهِمْ»؛ أي: يُعَلِّمُونَهُمْ، فَالْفَتْحُ هُنَا بِمَعْنَى: الْإِعْلَامِ، يُقَالُ فَتَحَ عَلَيْهِ كَذَا، إِذَا أَعْلَمَهُ بِهِ وَوَقَّعَهُ عَلَيْهِ، فَقَوْلُهُ: «وَيُعَرِّفُونَهُمْ» عَطَفَ تَفْسِيرَ عَلَيْهِ. وَالْفَتْحُ عَلَى الْأَوَّلِ بِمَعْنَى النَّصْرِ. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١٥٢/٢).

(٢) فِي (خ): «وَيَدْخُلُونَ».

(٣) فِي (خ): «أَوْ اشْتَرَوْا».

(٤) فِي (ت): «مِنَ الْعَذَابِ».

﴿أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ﴾: لَأَنْ يُنَزَّلَ؛ أي: حَسَدُوهُ عَلَى أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ، وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وسهيلٌ ويعقوبٌ بالتخفيف^(١).

﴿مِنْ فَضْلِهِ﴾ يعني: الوحي ﴿عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾: عَلَى مَنْ اخْتَارَهُ لِلرَّسَالَةِ ﴿فَبَاءُوا وَيَعْضِبُ عَلَى عَظْبٍ﴾ للكفرِ والحسدِ عَلَى مَنْ هُوَ أَفْضَلُ الْخَلْقِ، وقيل: لكفرِهِمْ بِمُحَمَّدٍ بَعْدَ عِيسَى عَلَيْهِمَا السَّلَام، أَوْ بَعْدَ قَوْلِهِمْ: ﴿عَزَّزْنَا بِنُوحٍ﴾ [التوبة: ٣٠].
﴿وَالْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ يرادُ بِهِ إِذْلَالُهُمْ، بِخِلَافِ عَذَابِ الْعَاصِي فَإِنَّهُ طُهْرَةٌ لِدُنُوبِهِ.

قوله: «وقيل: أراد بالقلّة العدم»:

قال أبو حيان: القِلَّةُ إِنَّمَا يُرَادُ بِهَا الْعَدَمُ وَالنَّفْيُ فِي غَيْرِ هَذَا التَّرْكِيبِ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: (أَقَلُّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ) و(قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ) و(قَلَمَّا يَقُومُ زَيْدٌ) و(قَلِيلٌ مِنَ الرِّجَالِ يَقُولُ ذَلِكَ) و(قَلِيلَةٌ مِنَ النِّسَاءِ)^(٢).

قوله: «وجواب (لَمَّا) مَحذُوفٌ»:

قيل: إِنَّ الْجَوَابَ هُوَ ﴿كَفَرُوا﴾ و(لَمَّا) تَكَرَّرَ وَتَأْكِيدٌ لَفْظِيٌّ كَقَوْلِهِ: ﴿أَعِيدُكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥].

وقيل: الجواب ﴿فَلَمَّا...﴾ إِلَى آخِرِهِ.

قوله: «وَالسَّيْنُ لِلْمُبَالَغَةِ...» إِلَى آخِرِهِ:

قال القطب: أَي: لَمَّا كَانَ ﴿يَسْتَفْتِحُونَ﴾ بِمَعْنَى: يَفْتَتِحُونَ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ

(١) انظر: «التيسير» (ص: ٧٥)، و«النشر» (٢/ ٢١٨).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٣٠٩).

للسَّيِّئِ فَائِدَةٌ وَهِيَ الْمِبَالَعَةُ؛ لِأَنَّهُمْ فَتَحُوا بَعْدَ طَلَبِهِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَالشَّيْءُ بَعْدَ الطَّلَبِ أَلْبَغُ، وَهُوَ مِنْ بَابِ التَّجْرِيدِ، جَرَّدُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ أَشْخَاصًا وَسَأَلُوهُمْ الْفَتْحَ، كَقَوْلِهِمْ: (مُرَّ مُسْتَعْجِلًا)؛ أَي: مُرَّ طَالِبًا لِلْعَجَلَةِ مِنْ نَفْسِكَ مُكَلَّفًا إِيَّاهَا.

قوله: «وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلْجَنَسِ وَيَدْخُلُونَ فِيهِ دُخُولًا أَوَّلِيًّا»:

قال أبو حيان: يعني بالجنس العموم، وتخيُّله أَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ فِيهِ دُخُولًا أَوَّلِيًّا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ دَلَالََةَ الْعُمُومِ عَلَى أَفْرَادِهِ لَيْسَ فِيهَا بَعْضُ الْأَفْرَادِ أَوَّلَى مِنْ بَعْضٍ، وَإِنَّمَا هِيَ دَلَالَةٌ عَلَى فَرْدٍ فَرْدٍ، فَهِيَ دَلَالَةٌ مُتَسَاوِيَةٌ، وَإِذَا كَانَتْ دَلَالَةٌ مُتَسَاوِيَةً فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ أَوَّلٌ وَلَا أَسْبَقَ مِنْ شَيْءٍ^(١).

وجوابه: ما قاله القطب: أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ الْمَقْصُودُونَ بِالذَّاتِ وَأَنَّ تَنَاوُلَ الْكَلَامِ لغيرِهِمْ عَلَى طَرِيقِ التَّبَعِ.

وَبَسَطَهُ الطَّبِيبِيُّ فَقَالَ: دُخُولُهُمْ فِي هَذَا الْكَلَامِ دُخُولٌ قَصْدِيٌّ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ سَبَقَ بِالْأَصَالَةِ فِيهِمْ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْكِنَايَةِ؛ لِأَنَّ اللَّعْنَةَ إِذَا اشْتَمَلَتْ عَلَى الْكَافِرِينَ بِأَسْرِهِمْ وَهَؤُلَاءِ مِنْهُمْ فَيَلْزَمُ أَنْ تَلْحَقَهُمْ عَلَى الْبَتِّ وَالْقَطْعِ، وَهُوَ أَقْوَى مِمَّا لَوْ قِيلَ: عَلَيْهِمْ، وَتُسَمَّى هَذِهِ الْكِنَايَةُ إِيْمَانِيَّةً، وَإِنَّمَا يَصَارُ إِلَيْهَا إِذَا كَانَ الْمَوْصُوفُ مُبَالِغًا فِي ذَلِكَ الْوَصْفِ وَمُنْهَمَكًا فِيهِ بَحِثٌ إِذَا ذَكَرَ خَطَرَ ذَلِكَ الْوَصْفِ بِالْبَالِ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ لِمَنْ يَصْرُ عَلَى رَذِيلَةٍ: أَنَا إِذَا نَظَرْتُكَ خَطَرَ بِيَالِي سَبُّكَ وَسَبُّ كُلِّ مَنْ هُوَ بِصَدَدِكَ وَأَبْنَاءُ جَنَسِكَ.

وَالْيَهُودُ لَمَّا بِالْغَوَا فِي الْكُفْرِ وَالْعِنَادِ وَنَعَى اللَّهُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ صَارَ الْكُفْرُ كَأَنَّهُ صِفَةٌ غَيْرُ مُفَارِقَةٍ لِذِكْرِهِمْ، فَكَانَ هَذَا الْكَلَامُ لَازِمًا لِذِكْرِهِمْ وَرَدِيقَهُ، وَأَنَّهُمْ أَوَّلُ^(٢) النَّاسِ

(١) انظر: «البحر المحیط» لأبي حيان (٢/ ٣١٤).

(٢) في «فتوح الغيب»: أولى.

دُخُولًا فِيهِ لَكُونِهِمْ تَسْبِيحًا لَا اسْتِجْلَابَ هَذَا الْقَوْلِ فِي غَيْرِهِمْ وَبَدَلُوا أَنْفُسَهُمْ فِيهِمْ،
وَأَنشَدَ صَاحِبُ «المفتاح» فِي هَذَا الْمَعْنَى:

إِذَا اللَّهُ لَمْ يَسْقِ إِلَّا الْكَرَامَ فَسَقَى وَجْوهَ بَنِي حَنْبَلٍ^(١)

وقال: إنه في إفادة كرم بني حنبل كما ترى لا خفاء فيه^(٢)، انتهى.

قوله: «أَوْ اشْتَرَوْا بِحَسَبِ ظَنِّهِمْ...» إِلَى آخِرِهِ:

ذَكَرَهُ صَاحِبُ «المنتخب» فَقَالَ: إِنْ الْاِشْتِرَاءُ هُنَا عَلَى بَابِهِ؛ لِأَنَّ الْمَكْلَفَ إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْعِقَابِ أَتَى بِأَعْمَالٍ يَظُنُّ أَنَّهَا تُخَلِّصُهُ فَكَأَنَّهُ قَدْ اشْتَرَى نَفْسَهُ بِهَا، فَهَؤُلَاءِ لَمَّا اعْتَقَدُوا فِيمَا أَتَوْا بِهِ أَنَّهُ يُخَلِّصُهُمْ ظَنُّوا أَنَّهُمْ اشْتَرَوْا أَنْفُسَهُمْ، فَذَمَّهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِ، قَالَ: وَهَذَا الْوَجْهَ أَقْرَبُ إِلَى الْمَعْنَى وَاللَّفْظِ مِنْ كَوْنِهِ بِمَعْنَى بَاغٍ^(٣).

وقال أبو حيان: هَذَا الْوَجْهَ مُرَدُّدٌ بِقَوْلِهِ: ﴿بَغْيًا﴾.. إِلَى آخِرِهِ؛ لِأَنَّهُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُمْ لَمْ يَظُنُّوا الْخِلَاصَ بِذَلِكَ بَلْ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْبَغْيِ وَالْحَسَدِ، فَقَوْلُ الْجُمْهُورِ أَوْلَى^(٤).

قوله: «وَقِيلَ: لِكُفْرِهِمْ بِمُحَمَّدٍ بَعْدَ عِيسَى»:

(١) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٤١٢)، والبيت المذكور لزهير بن عروة بن جلهمة المازني

كما في «الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني (٢٢/ ٢٧١).

ونسبه الأصمعي لعبد الرحمن بن حسان. انظر: «لسان العرب» (مادة: رب)، و«تاج العروس» (مادة: رب).

(٢) انظر: «فتح الغيب» للطبي (٢/ ٥٧٥ - ٥٧٦).

(٣) نقله أبو حيان في «البحر المحيط» (٢/ ٣١٦).

(٤) المصدر السابق.

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ عِكْرَمَةَ وَأَبِي الْعَالِيَةِ^(١).

وَأَخْرَجَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الْأَوَّلَ لِمَا ضَيَّعُوهُ مِنَ التَّوْرَةِ، وَالثَّانِي لَكُفْرِهِمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ^(٢)، وَهُوَ أَعْمٌ وَأَحْسَنُ.

(٩١) - ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَنَكْفُرُوكَ بِمَا وَرَاءَهُ، وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ﴾ يَعْمُ الْكُتُبَ الْمُنْزَلَةَ بِأَسْرَهَا ﴿قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا﴾؛ أَي: بِالتَّوْرَةِ ﴿وَنَكْفُرُوكَ بِمَا وَرَاءَهُ﴾، حَالٌ عَنْ^(٣) الضَّمِيرِ فِي ﴿قَالُوا﴾.

و(وَرَاءَ) فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ جُعِلَ ظَرْفًا، وَيُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ فَيَرَادُ بِهِ مَا يُتَوَارَى بِهِ وَهُوَ خَلْفُهُ، وَإِلَى الْمَفْعُولِ فَيَرَادُ بِهِ مَا يُوَارِيهِ وَهُوَ قُدَّامُهُ، وَلِذَلِكَ عُدَّ مِنَ الْأَضْدَادِ. ﴿وَهُوَ الْحَقُّ﴾ الضَّمِيرُ لـ ﴿مَا وَرَاءَهُ﴾، وَالْمَرَادُ بِهِ الْقُرْآنُ ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ تَتَضَمَّنُ رَدَّ مَقَالِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ لَمَّا كَفَرُوا بِمَا يُوَافِقُ التَّوْرَةَ فَقَدَ كَفَرُوا بِهَا.

﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ اعْتِرَاضٌ عَلَيْهِمْ بِقَتْلِ الْأَنْبِيَاءِ مَعَ ادِّعَاءِ الْإِيمَانِ بِالتَّوْرَةِ وَالتَّوْرَةِ لَا تَسُوِّغُهُ، وَإِنَّمَا أَسْنَدُهُ إِلَيْهِمْ لِأَنَّهُ فَعَلُ آبَائِهِمْ وَأَنْهُمْ رَاضُونَ بِهِ عَازِمُونَ عَلَيْهِ. وَقَرَأَ نَافِعٌ وَحْدَهُ: ﴿أَنْبَاءَ اللَّهِ﴾ مَهْمُوزًا فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ^(٤).

(١) رواهما الطبري في «تفسيره» (٢/ ٢٥٢ - ٢٥٣).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٢٥١).

(٣) في (ت): «من».

(٤) انظر: «التيسير» (ص: ٧٣).

(٩٢) - ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُوسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ أَخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾.

﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُوسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ يعني: الآيات التَّسَعُ المذكورة في قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ [الإسراء: ١٠١] ﴿ثُمَّ أَخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾؛ أي: إلهًا مِنْ بَعْدِهِ. بعد مجيء موسى، أو بعد ذهابه إلى الطُّورِ ﴿وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ حال بمعنى: اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ ظالِمِينَ بعبادته أو بالإخلالِ بآياتِ الله، أو اعتراض بمعنى: وأنتم قومٌ عَادْتُمْ الظلم.

ومَسَاقُ الآيةِ أيضًا لإبطالِ قولهم: ﴿نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾، والتنبيه على أن طريقتهم مع الرُّسُولِ طريقةٌ أسلافهم مع موسى^(١) عليهما السلام، لا لتكريرِ القصة، وكذا الآية التي بعدها.

(٩٣) - ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ يَتَسَكَّمُ يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾.

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا﴾؛ أي: قلنا لهم: خذوا ما أُمِرْتُمْ بِهِ فِي التَّوْرَةِ بِجِدٍّ وَاسْمَعُوا سَمَاعَ طَاعَةٍ. ﴿قَالُوا سَمِعْنَا﴾ قولك ﴿وَعَصَيْنَا﴾ أَمَرَكَ.

﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾: تَدَاخَلَهُمْ حُبُّهُ وَرَسَخَ فِي قُلُوبِهِمْ صُورَتُهُ لَفَرَطِ شَغْفِهِمْ بِهِ كَمَا يَتَدَاخَلُ الصَّبْغُ الثَّوْبَ، وَالشَّرَابُ أَعْمَاقَ الْبَدَنِ، وَ﴿فِي قُلُوبِهِمْ﴾ بَيَانٌ لِمَكَانِ الْإِشْرَابِ؛ كقوله: ﴿وَإِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠].

(١) في (ت) زيادة: «وعيسى».

﴿يَكْفُرْهُمْ﴾: بسبب كفرهم، وذلك لأنهم كانوا مجسمّة أو حُلُوليّة ولم يروا جسمًا أعجب منه، فتمكّن في قلوبهم ما سَوَّلَ لَهُمُ السَّامِرِيُّ.

﴿قُلْ يَنْتَسِبُكُمْ بِهٖٓ إِيمَانُكُمْ﴾؛ أي: بالتوراة، والمخصوص بالذمّ محذوفٌ نحو: هذا الأمر، أو ما يعمّه وغيره من قبائحهم المعدودة في الآيات الثلاث إلزامًا عليهم.

﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ تقريرٌ للقدح في دَعَوَاهُمْ بالإيمان بالتوراة، وتقديره: إن كنتم مؤمنين بها ما أمركم بهذه القبائح ورخص لكم فيها إيمانكم بها، أو: إن كنتم مؤمنين بها فبئسما أمركم به إيمانكم بها، لأنّ المؤمن ينبغي أن لا يتعاطى إلّا ما يقتضيه إيمانه، لكنّ الإيمان بها لا يأمر به فإذن لستم بمؤمنين.

(٩٤ - ٩٥) - ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٩٤) وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ.

﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً﴾: خاصّة بكم^(١) كما قلتم: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا﴾ [البقرة: ١١١]، ونصّبها على الحال من ﴿الدَّارُ﴾^(٢).
﴿مِن دُونِ النَّاسِ﴾: سائرهم، أو المسلمين، واللام للعهد.

﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ لأنّ من أيقن أنّه من أهل الجنة اشتاقها وأحبّ التخلص إليها من الدار ذات الشوائب، كما قال عليّ رضي الله عنه: لا أبالي سقطت على الموت أو سقط الموت عليّ.

(١) في (خ): «لكم».

(٢) في (خ) زيادة: «الآخرة».

وقال عَمَّارٌ بِصَفَيْنِ: الْآنَ أَلَا قِي الْأَجَبَةَ مُحَمَّدًا وَحِزْبَهُ.

وقَالَ حُذَيْفَةُ حِينَ احْتَضَرَ: جَاءَ حَبِيبٌ عَلَى فَاقَةٍ لَا أَفْلَحَ مَنْ نَدِمَ. أَي: عَلَى التَّمَنِّي سَيِّمًا إِذَا عَلِمَ أَنَّهَا سَالِمَةٌ لَا يَشَارِكُهُ فِيهَا غَيْرُهُ.

﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ مِنْ مُوجِبَاتِ النَّارِ؛ كَالْكَفْرِ بِمُحَمَّدٍ وَالْقُرْآنِ، وَتَحْرِيفِ التَّوْرَةِ، وَلَمَّا كَانَتِ الْيَدُ الْعَامِلَةُ مُخْتَصَّةً بِالْإِنْسَانِ أَلَا لِقُدْرَتِهِ، بِهَا عَامَةٌ صَنَائِعُهُ وَمِنْهَا أَكْثَرُ مَنَافِعِهِ؛ عَبَّرَ بِهَا عَنِ النَّفْسِ تَارَةً وَالْقُدْرَةِ أُخْرَى، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ إِخْبَارٌ بِالْغَيْبِ، وَكَانَ كَمَا أَخْبَرَ لَأَنَّهُمْ لَوْ تَمَنَّوْا الْمَوْتَ لِقُتِلَ وَاشْتَهَرَ، فَإِنَّ التَّمَنِّيَ لَيْسَ مِنْ عَمَلِ الْقَلْبِ لِيَخْفَى، بَلْ هُوَ أَنْ يَقُولَ: لَيْتَ كَذَا، وَإِنْ كَانَ بِالْقَلْبِ لَقَالُوا: تَمَنِينًا.

وعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ تَمَنَّوْا الْمَوْتَ لَغَصَّ كُلُّ إِنْسَانٍ بِرِيقِهِ فَمَاتَ مَكَانَهُ وَمَا بَقِيَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ يَهُودِيٌّ».
﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ تَهْدِيدٌ لَهُمْ، وَتَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّهُمْ ظَالِمُونَ فِي دَعْوَى مَا لَيْسَ لَهُمْ وَفَيْهِ عَمَّنْ هُوَ لَهُمْ^(١).

قوله: «وَنَصَبُهَا عَلَى الْحَالِ مِنَ الدَّارِ»:

هُوَ عَلَى رَأْيٍ مَنْ يَجُوزُ الْحَالُ مِنْ اسْمٍ (كَانَ)، وَمَنْ لَمْ يَجُزْهُ فَهُوَ عِنْدَهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِّ فِي الْخَبَرِ الْعَائِدِ إِلَى الدَّارِ الْآخِرَةِ.

قوله: «قَالَ عَلِيٌّ: لَا أَبَالِي سَقَطْتُ عَلَى الْمَوْتِ أَوْ سَقَطَ الْمَوْتُ عَلَيَّ»:

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكَرٍ فِي «تَارِيخِهِ»^(٢).

(١) فِي (خ): «عَمَّنْ سِوَاهُمْ».

(٢) انظر: «تَارِيخُ دِمَشْقَ» (١٣٩/٩)، وَرَوَاهُ أَيْضًا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «مَعْجَمِهِ» (١٩٧١).

قوله: «وقال عمَّارٌ بصيِّين: الآنَ أَلَاقي الأَحَبَّةَ مُحَمَّدًا وَحِزْبَهُ»:

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «المعجم الكبير»، وأبو نعيم في «الدلائل»^(١).

قوله: «وَقَالَ حُذَيْفَةُ حِينَ احْتَضَرَ: جَاءَ حَبِيبٌ عَلَى فَاقَةٍ لَا أَفْلَحَ مَنْ نَدِمَ»:

أخرجه ابن سعد في «طبقاته» من طريق الحسن^(٢)، والحاكم من وجه آخر عنه وصحَّحه^(٣).

قال القطب: أرادَ بالحبيبِ الموتَ، وبقوله: «جاءَ على فَاقَةٍ»: أَنَّهُ جَاءَهُ الموتُ وَفَتَ حَاجَتَهُ إِلَيْهِ، وبقوله: «لَا أَفْلَحَ مَنْ نَدِمَ» أَنَّهُ كَانَ يَتَمَنَّى الموتَ وَمَا نَدِمَ إِذْ جَاءَ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ الدُّعَاءَ أَيْضًا، انتهى.

وقال الشيخُ تاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ فيما قرأته بخطِّه: بل أرادَ بالحبيبِ لقاءَ الله.

وفي «تذكرة أبي علي الفارسي»: قال أبو الحسين: تقولُ العَرَبُ: (لَا أَفْلَحَ مَنْ نَدِمَ) يريدونَ: مَنْ نَدِمَ فَلَا أَفْلَحَ.

قوله: «وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: لَوْ تَمَنَّوُا الموتَ لَغَصَّ كُلُّ إِنْسَانٍ بِرَبْقِهِ فَمَاتَ مَكَانَهُ وَمَا بَقِيَ يَهُودِيٌّ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ»:

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٦٤٧١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٤١)، ورواه أيضاً ابن سعد في «الطبقات» (٢٥٧/ ٣)، والبخاري في «مسنده» (١٤١٠)، والطبراني في «الأوسط» (٦٤٧١)، والحاكم في «المستدرک» (٥٦٨٧). وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٩٨/ ٩): رواه الطبراني وإسناده حسن.

(٢) انظر: «شرح الصدور» للمؤلف (ص: ٢٣). ورواه أيضاً ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٩٧/ ١٢).

(٣) رواه الحاكم في «المستدرک» (٨٥٣٣) من حديث زيد بن سلام عن أبيه عن جده عن حذيفة رضي الله عنه.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّلَائِلِ» مِنْ طَرِيقِ الْكَلْبِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا بَلْفَظٍ: «لَا يَقُولُهَا أَحَدٌ»^(١) مِنْهُمْ إِلَّا غَضَّ بِرِيقِهِ»^(٢).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا بَلْفَظٍ: «لَوْ أَنَّ الْيَهُودَ تَمَنَّوْا الْمَوْتَ لَمَاتُوا»^(٣).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «لَوْ تَمَنَّوْا لَشَرَقَ أَحَدُهُمْ بِرِيقِهِ»^(٤).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا: لَوْ تَمَنَّوْهُ يَوْمَ قَالَ لَهُمْ ذَلِكَ مَا بَقِيَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ يَهُودِيٌّ إِلَّا مَاتَ^(٥).

(١) فِي (س): «يَقُولُهَا رَجُلٌ».

(٢) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (٦ / ٢٧٤). وَإِسْنَادُهُ سَاقِطٌ.

(٣) لَمْ يَرِدْ هَذَا اللَّفْظُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَالتِّرْمِذِيِّ، لَكِنْ رَوَاهُ - بِسَنَدٍ صَحِيحٍ - الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٢٢٥) وَ(٢٢٢٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرِيِّ» (١٠٩٩٥)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ أَبُو جَهْلٍ: لَنْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى عِنْدَ الْكَعْبَةِ لَأَتَيْنَهُ حَتَّى أَطَأَ عَلَى عُنُقِهِ، قَالَ: فَقَالَ ﷺ: «لَوْ فَعَلَ، لَأَخَذْتَهُ الْمَلَائِكَةُ عَيَانًا، وَلَوْ أَنَّ الْيَهُودَ تَمَنَّوْا الْمَوْتَ لَمَاتُوا وَرَأَوْا مَقَاعِدَهُمْ مِنَ النَّارِ...» الْحَدِيثُ.

وَقَدْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٩٥٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٣٤٨) إِلَى قَوْلِهِ: «لَوْ فَعَلَهُ لَأَخَذْتَهُ الْمَلَائِكَةُ»، وَزَادَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ الْإِسْمَاعِيلِيُّ كَمَا فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (٨ / ٧٢٤)، وَأَبُو مَسْعُودٍ كَمَا فِي «الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحِينَ» (١٢٧)، لَكِنَّمَا ذَكَرَاهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١ / ١٧٧).

(٥) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢ / ٢٦٨).

(٩٦) - ﴿وَلَنَجْذِثَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوَةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحَّزِّجٍ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَلَنَجْذِثَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوَةٍ﴾ من (وَجَدَ بِعَقْلِهِ) الجاري مجرى عِلْمٍ، ومفعولاه (هم) و﴿أَحْرَصَ﴾، وتنكير ﴿حَيَوَةٍ﴾ لأنه أُريدَ بها فردٌ من أفرادها وهي الحياة المتطوّلة، وقُرئ باللام.

﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ محمولٌ على المعنى؛ فكأنه قال: أحرص من الناس ومن الذين أشركوا، وإفرادهم بالذكر للمبالغة فإن حرصهم شديد إذ لم يعرفوا إلا الحياة العاجلة، والزيادة في التوبيخ والتفريع؛ فإنه لما زاد حرصهم - وهم مقرّون بالجزاء - على حرص المنكرين^(١) دلّ ذلك على علمهم بأنهم صائرُونَ إلى النار.

ويجوز أن يُراد: وأحرص من الذين أشركوا^(٢)، فحذف لدلالة الأول عليه.

وأن يكون خبر مُبتدأٍ محذوفٍ صفته: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾ على أنه أُريدَ بـ﴿الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾: اليهود؛ لأنهم قالوا: ﴿عَزَّزَ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]؛ أي: ومنهم ناسٌ يودُّ أحدهم، وهو^(٣) على الأولين^(٤) بيانٌ لزيادة حرصهم على طريق الاستئناف.

(١) قوله: «والزيادة» عطفٌ على «المبالغة»، وقوله: «فإنه لما زاد حرصهم»؛ أي: حرص الذين لهم كتاب «وهم مقرّون بالجزاء»؛ أي: بالبعث «على حرص المنكرين له» وهم المشركون، و«على» متعلّق بـ«زاد». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٧١).

(٢) قوله: «ويجوز أن يُراد: وأحرص من الذين أشركوا» يُفارق الوجه الأول من حيث المعنى: بأنه أبلغ لقصد تكرير (أحرص)، ومن حيث اللفظ: بأن العطف فيه على ﴿النَّاسِ﴾، وفي الأول على ﴿أَحْرَصَ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٧١).

(٣) قوله: «وهو» أي: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٧١).

(٤) في هامش (أ): «في نسخة: الأول».

﴿لَوْ يَعْلَمُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ حكاية لودادتهم^(١)، و﴿لَوْ﴾ بمعنى: ليت، وكان أصله: لو أعمر، فأجري على الغيبة لقوله: ﴿يَوَدُّ﴾؛ كقولك: حلف بالله ليفعلن.
﴿وَمَا هُوَ بِمُرْخِجِهِ مِنْ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾ الضمير لـ ﴿أَحْدَهُمْ﴾، و﴿أَنْ يُعَمَّرَ﴾ فاعل (مزحزحه)، أي: وما أحدهم بمن^(٢) يزحزحه من النار تعميره، أو لما دل عليه ﴿يُعَمَّرُ﴾ و﴿أَنْ يُعَمَّرَ﴾ بدل منه، أو مبهم و﴿أَنْ يُعَمَّرَ﴾ موصّحه.
وأصل سنة: سنة؛ لقولهم: سنوات، وقيل: سنة كجبهة؛ لقولهم سأنهته، وتسنتت^(٣) النخلة: إذا أتت عليها السنون، والزحزحة: التبعية.
﴿وَاللَّهُ بِصِيْرٍ يَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ فيجازيهم.

قوله: «وتنكير حيوة...» إلى آخره:

أبو حيان: قدروا فيه أنه على حذف مضاف؛ أي: على طول حياة، أو على حذف صفة؛ أي: حياة طويلة، قال: ولو لم يُقدّر حذف لصح المعنى، وهو أن يكونوا أحرص الناس على مطلق حياة؛ لأن من كان أحرص على مطلق حياة - وهو تحقّقها بأدنى زمان - فلا أن يكون أحرص على حياة طويلة أولى، وكانوا قد ذموا بأنهم أشد الناس حرصاً على حياة ولو ساعة واحدة^(٤).

قوله: «وُفِرَى باللام»؛ أي: على الحياة، وهي قراءة أبي^(٥).

(١) في (أ) و(خ): «حكاية عن ودادتهم».

(٢) في (أ): «من».

(٣) في (خ): «وسنتت».

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٣٣٥/٢).

(٥) انظر: «تفسير الثعلبي» (٤٥٣/٣)، و«الكشاف» (٣٠٧/١).

قوله: «محمولٌ على المعنى»:

قال صاحبُ «الإقليد»^(١): تقولُ: (زيدٌ أَفْضَلُ مِنَ الْقَوْمِ) ثُمَّ تَحْذِفُ (مِنْ) وَتُضَيِّفُهُ، والمعنى على إثباتِ (مِنْ).

قوله: «ويجوزُ أن يُرادَ: وأَحْرَصَ..» إلى آخره:

قال الطَّيِّبِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ وَعَائِدَتُهُمَا رَاجِعَةٌ إِلَى شِدَّةِ حِرْصِهِمْ؟

قلتُ: الثَّانِي أبلغُ لإِرَادَةِ تَكْرِيرِ ﴿أَحْرَصَ﴾^(٢).

وقال القُطْبُ: الْفَرْقُ مِنْ وَجْهَيْنِ: مَعْنَوِيٌّ وَهُوَ هَذَا، وَلَفْظِيٌّ وَهُوَ أَنَّ الْعَطْفَ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي عَلَى ﴿أَحْرَصَ﴾ وَهُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِـ (تَجَدَّنْهُمْ)، وَفِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ عَلَى ﴿النَّاسِ﴾ وَهُوَ مُتَعَلِّقُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي.

قوله: «حِكَايَةُ لُودَادَتِهِمْ..» إلى آخره:

قال أَبُو حَيَّانَ: فِيهِ إِبْهَامٌ؛ لِأَنَّ ﴿يُودُ﴾ فَعْلٌ قَلْبِيٌّ وَلَيْسَ قَوْلِيًّا وَلَا مَعْنَاهُ مَعْنَى الْقَوْلِ، فَكَيْفَ يَكُونُ حِكَايَةً لُودَادَتِهِمْ؟

قال: وَجَوَابُهُ: أَنَّ الْمُرَادَ إِجْرَاؤُهُ مَجْرَى (يَقُولُ) لِأَنَّ الْقَوْلَ يَنْشَأُ عَنِ الْأُمُورِ الْقَلْبِيَّةِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: يَقُولُ أَحَدُهُمْ عَن وَدَادَةٍ مِنْ نَفْسِهِ: لَوْ أَعْمَرْتُ أَلْفَ سَنَةٍ^(٣).

(١) لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي، شرح فيه كتاب «المفصل» للزمخشري. انظر:

«كشف الظنون» لحاجي خليفة (١٧٧٢/٢).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبيي (٥٩٠/٢).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٣٣٩/٢).

(٩٧) - ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ﴾ نزل في عبد الله بن سوريا، سأل رسول الله ﷺ عَمَّنْ يَنْزِلُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «جبريل» فَقَالَ: ذَاكَ عَدُوُّنَا عَادَانَا مِرَارًا، وَأَشَدُّهَا أَنَّهُ أَنْزَلَ عَلَى نَبِينَا أَنَّ بَيْتَ الْمَقْدِسِ سِخْرِيهِ بُخْتَنَصَّرَ فَبَعَثْنَا مَنْ يَقْتُلُهُ فَرَأَاهُ بِبَابِلَ، فَدَفَعَ عَنْهُ جِبْرِيلُ وَقَالَ: إِنْ كَانَ رَبُّكُمْ أَمْرُهُ بِهِلَاكِكُمْ^(١) فَلَا يُسَلِّطُكُمْ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَبِمَ تَقْتُلُونَهُ؟ وَقِيلَ: دَخَلَ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَدْرَاسَ الْيَهُودِ يَوْمًا، فَسَأَلَهُمْ عَنْ جِبْرِيلَ فَقَالُوا: ذَاكَ عَدُوُّنَا يُطْلَعُ مُحَمَّدًا عَلَى أَشْرَارِنَا، وَأَنَّهُ صَاحِبُ كُلِّ خُسْفٍ وَعَذَابٍ، وَمِيكَائِيلُ صَاحِبُ الْخِصْبِ وَالسَّلَامِ، فَقَالَ: وَمَا مَنَزَلُهُمَا مِنَ اللَّهِ؟ قَالُوا: جِبْرِيلُ عَنْ يَمِينِهِ وَمِيكَائِيلُ عَنْ يَسَارِهِ وَبَيْنَهُمَا عَدَاوَةٌ، فَقَالَ: لَشْنِ كَانَا كَمَا تَقُولُونَ فَلَيْسَا بَعْدُوَيْنِ، وَلَآ أَنْتُمْ أَكْفَرُ مِنَ الْحَمِيرِ، وَمَنْ كَانَ عَدُوًّا أَحَدَهُمَا فَهُوَ عَدُوُّ اللَّهِ، ثُمَّ رَجَعَ عَمْرُ فَوَجَدَ جِبْرِيلَ قَدْ سَبَقَهُ بِالْوَحْيِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَقَدْ وَافَقَكَ رَبُّكَ يَا عَمْرُ».

وفي جبريل ثمانِي لغاتٍ قَرِيءٌ بِهِنَّ: أَرْبَعٌ فِي^(٢) الْمَشْهُورَةِ: ﴿جِبْرِيلَ﴾ كَسَلْسَبِيلِ قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ وَالْكَسَائِي، و﴿جِبْرِيلَ﴾ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَحَذْفِ الهمزة قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ، و﴿جِبْرِيلَ﴾ كَجَحْمَرٍ ش قِرَاءَةُ عَاصِمٍ بِرَوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ^(٣) و﴿جِبْرِيلَ﴾ كَقَنْدِيلٍ قِرَاءَةُ الْبَاقُونَ^(٤).

(١) في هامش (أ): «من هلك بمعنى: أهلك».

(٢) في (ت): «من».

(٣) «برواية أبي بكر»: ليس في (ت).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٦)، و«التيسير» (ص: ٧٥)، و«النشر» (٢/ ٢١٩).

وَأَرْبَعٌ فِي الشَّوَادِ: (جَبْرَالٌ) و(جَبْرَائِيلُ) و(جَبْرَائِلُ) و(جَبْرِينُ) ^(١).

وَمَنْعُ صَرْفِهِ لِلْعُجْمَةِ وَالتَّعْرِيفِ، وَمَعْنَاهُ: عَبْدُ اللَّهِ.

﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ﴾ الْبَارِزُ الْأَوَّلُ لَجَبْرِئِلَ، وَالثَّانِي لِلْقُرْآنِ، وَإِضْمَارُهُ غَيْرَ مَذْكُورٍ يَدُلُّ عَلَى فُخَامَةٍ شَأْنِهِ؛ كَأَنَّهُ لَتَعْيِينِهِ وَقَرُطِ شَهْرَتِهِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى سَبْقِ ذِكْرِهِ.

﴿عَلَى قَلْبِكَ﴾ فَإِنَّهُ الْقَابِلُ الْأَوَّلُ لِلْوَحْيِ، وَمَحَلُّ الْفَهْمِ وَالْحِفْظِ، وَكَانَ حَقُّهُ: عَلَى قَلْبِي، لَكِنَّهُ جَاءَ عَلَى حِكَايَةِ كَلَامِ اللَّهِ كَأَنَّهُ قَالَ: قُلْ مَا تَكَلَّمْتُ بِهِ.

﴿يُؤَذِّنُ اللَّهُ﴾: بِأَمْرِهِ أَوْ تَسْيِيرِهِ ^(٢)، حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ (نَزَلَ) ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيَّنَّتْ يَدِيهِ وَهَدَى وَيُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ أَحْوَالٌ مِنْ مَفْعُولِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ﴾، وَالْمَعْنَى: مَنْ عَادَى مِنْهُمْ ^(٣) جَبْرِئِلَ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِنْصَافِ أَوْ كَفَرَ بِمَا مَعَهُ مِنَ الْكِتَابِ بِمَعَادَاتِهِ ^(٤) إِيَّاهُ؛ لِتَنْزُولِهِ عَلَيْكَ بِالْوَحْيِ؛ لِأَنَّهُ نَزَلَ كِتَابًا مُصَدِّقًا لِلْكِتَابِ الْمَتَقَدِّمَةِ، فَحُذِفَ الْجَوَابُ وَأُقِيمَ عِلَّتُهُ مُقَامَهُ.

أَوْ: مَنْ عَادَاهُ فَالسَّبَبُ فِي عِدَاوَتِهِ أَنَّهُ نَزَلَ عَلَيْكَ.

وَقِيلَ: مُحَذُوفٌ مِثْلُ: فَلَيُمُتْ غِيْظًا، أَوْ: فَهُوَ عَدُوٌّ لِي وَأَنَا عَدُوُّهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى:

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ١٥)، و«المحتسب في تبين وجوه شواذ

القراءات» لابن جني (١/ ٩٧)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٨٣)، و«تفسير القرطبي» (٢/ ٢٦٢)،

و«البحر المحيط» (٢/ ٣٤٥)، و«روح المعاني» (٢/ ٣٣١). وفي الكلمة لغات أخر، أوصلها أبو

حيان إلى ثلاثة عشر.

(٢) في (خ): «بتسييره».

(٣) «منهم»: ليس في (خ).

(٤) في (خ): «لمعاداته».

(٩٨) - ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ

لِلْكَافِرِينَ﴾.

﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ﴾ أراد بعداوة الله: مخالفته عنادًا، أو معاداة المقرَّبين من عباده، وصَدَرَ الكلام بذكره تفخيماً لشأنهم كقوله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢].

وأفرد الملكان بالذكر لفضلهما كأنَّهما من جنسٍ آخر، والتنبيه على أنَّ معاداة الواحد والكلَّ سواء في الكفر واستجلابِ العداوة من الله تعالى، وأنَّ مَنْ عَادَى أَحَدَهُمْ فكأنَّه^(١) عَادَى الجميع؛ إذ المَوْجِبُ لِمَحَبَّتِهِمْ وَعَدَاوَتِهِمْ على الحقيقة واحدٌ، ولأنَّ الْمُحَاجَّةَ كانت فيهما.

وَوُضِعَ الظاهرُ مَوْضِعَ المَضْمَرِ لِلدَّلَالَةِ على أَنَّهُ تعالى عاداهُمْ لكفرِهِمْ، وأنَّ عداوة الملائكة والرسل كفرٌ.

وقرأ نافع: ﴿وَمِيكَالَ﴾ كَمِيكَالَ، وأبو عمرو ويعقوب وعاصم: ﴿وَمِيكَالَ﴾ برواية حفص^(٢)، وقرئ: (مِيكَالَ) و(مِيكَالَ) و(ميكائيل)^(٣).

(١) في (خ): «فقد».

(٢) وقرأ أبو جعفر مثل قراءة نافع، وعن قبل وجهان: الأول مثل قراءة نافع وأبي جعفر، والثاني قراءة باقي العشرة: ﴿وَمِيكَالَ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٦ - ١٦٧)، و«التيسير» (ص: ٧٥)، و«النشر» (٢١٩/٢).

(٣) انظر هذ القراءات مع زيادة عليها في «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ١٥)، و«المحتسب في تبين وجه شواذ القراءات» لابن جني (٩٧/١)، و«المحرر الوجيز» (١٨٤/١)، و«تفسير القرطبي» (٢٦٤/٢)، و«البحر المحيط» (٣٤٨/٢)، و«روح المعاني» (٣٣٧/٢).

(٩٩) - ﴿وَلَقَدْ أَرْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾.

﴿وَلَقَدْ أَرْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾؛ أي: المتمردون من الكفرة، والفسق إذا استعمل في نوع من المعاصي دل على أعظمه^(١) كأنه متجاوز عن حدّه.

نزل في ابن صوريا حين قال لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ما جئتنا بشيء نعرفه، وما أنزل عليك من آية فتبعتك.

(١٠٠) - ﴿أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾ الهَمْزَةُ لِلإِنكَارِ، والواوُ لِلْعَطْفِ على محذوف تقديره: أَكْفَرُوا بِالْآيَاتِ وَكَلَّمَا عَاهَدُوا.

وَقُرِئَ بِسُكُونِ الْوَائِ^(٢) على أَنَّ التَّقْدِيرَ: إِلَّا الَّذِينَ فَسَقُوا أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا.

وَقُرِئَ: (عُوْهِدُوا) و(عَاهَدُوا)^(٣).

﴿نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾: نَقَضَهُ، وَأَصْلُ النَّبَذِ: الطَّرْحُ، لكنه يغلب^(٤) فيما يُنْسَى، وإنما قال: ﴿فَرِيقٌ﴾ لَأَنَّ بَعْضَهُمْ لَمْ يَنْقُضْ.

﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ رَدُّ لِمَا يُتَوَهَّم أَنَّ الْفَرِيقَ النَّابِذَ هُمُ الْأَقْلُونَ، أَوْ أَنَّ^(٥) مَنْ لَمْ يَنْبِذْ جِهَارًا فَهُمْ يُؤْمِنُونَ بِهِ خَفَاءً^(٦).

(١) في (خ): «عظمه».

(٢) نسبت لأبي السمال. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦)، و«المحتسب» (٩٩ / ١)، و«الكشاف» (٣١٤ / ١).

(٣) الأولى عن الحسن، والثانية عن أبي السمال. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦).

(٤) في (خ): «الطرح فغلب».

(٥) في (ت): «الأقلون وأن».

(٦) في هامش (أ): «في نسخة: حقا».

قوله: «نَزَلَ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صُورِيَا...» إِلَى آخِرِهِ:

قال الشَّيْخُ وَلِيُّ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ: لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى سَنَدٍ، وَأُورِدَهُ الثَّعْلَبِيُّ وَالْبَغَوِيُّ
وَالوَاحِدِيُّ فِي «أَسْبَابِ النُّزُولِ» بِلا سَنَدٍ^(١).

قوله: «وَقِيلَ: دَخَلَ عُمَرُ مِدْرَاسَ الْيَهُودِ...» إِلَى آخِرِهِ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المَصْنَفِ»، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «مُسْنَدِهِ»، وَابْنُ جَرِيرٍ

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤٥٥/٣)، وتلميذه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٠)، وتلميذه
البغوي في «تفسيره» (١٢٤/١)، عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال ابن حجر في «الكافي الشاف»
(ص: ٩): هكذا ذكره الثعلبي والواحدي والبغوي، فقالوا: روى ابن عباس: أن حبراً...، ولم أقف
له على سند، ولعله من تفسير الكلبي عن أبي صالح عنه.
قلت: والكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس. فالخبر إن كان من هذا الطريق فإسناده
ساقط.

وقد ذكره الحافظ في «العجائب في بيان الأسباب» (٢٩٧/١) عن الواحدي وحده وقال متعجباً:
يتعجب من جزمه بهذا عن ابن عباس مع ضعف طريقه، فإنه من تفسير عبد الغني بن سعيد الثقفي،
وقد قدمت أنه هالك.

قلت: وهذا الطريق الذي أشار إليه الحافظ هو من الطرق الواهية عن ابن عباس أيضاً، وليس
بأصلح من الطريق السابق، وقد أكثر الواحدي في «البيسطة» من ذكره، وكان الحافظ يئنه في
«العجائب» قبل ذلك فقال: وَمِنَ التَّفَاسِيرِ الْوَاهِيَةِ لَوْهَاءِ رَوَاتِهَا التَّفْسِيرُ الَّذِي جَمَعَهُ مُوسَى بْنُ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ الثَّقَفِيُّ الصَّنْعَانِيُّ، وَهُوَ قَدْ نُزِّلَ مُجَلَّدَيْنِ يُسْنَدُهُ إِلَى ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ، وَقَدْ نَسَبَ ابْنُ حَبَّانٍ مُوسَى هَذَا إِلَى وَضْعِ الْحَدِيثِ، وَرَوَاهُ عَنْ مُوسَى عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ
سَعِيدِ الثَّقَفِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وابنُ أبي حاتمٍ، مِنْ طُرُقٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ^(١)، وَلَهُ طَرُقٌ أُخْرَى^(٢).

وَالْمَدْرَاسُ: يُطْلَقُ عَلَى الْبَيْتِ الَّذِي يَدْرُسُونَ فِيهِ، وَعَلَى صَاحِبِ كُتُبِ الْيَهُودِ.

قوله: «وفي جبريل ثمان لغات»:

ذَكَرَ أَبُو حَيَّانٍ فِيهِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ لُغَةً قُرِئَ بِهَا: ﴿جَبْرِيلُ﴾ بِالْكَسْرِ كَقُنْدِيلٍ قِرَاءَةٌ نَافِعٍ وَابْنِ عَامِرٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَحَفْصٍ^(٣)، وَ﴿جَبْرِيلُ﴾ بِالْفَتْحِ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ^(٤)، وَ﴿جَبْرِئِيلُ﴾ بِوَزْنِ خَنْدَرِيسٍ قِرَاءَةُ حَمَزَةٍ وَالْكَسَائِيِّ وَعَاصِمٍ^(٥)، وَ﴿جَبْرِئِلُ﴾ بِوَزْنِ جَحْمَرِشٍ رَوَايَةٌ عَنْ عَاصِمٍ^(٦)، وَكَذَلِكَ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ رَوَايَةٌ عَنْهُ^(٧)، وَ(جَبْرَائِيلُ)

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢٨٧ / ٢ - ٢٩١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٨١ / ١)، من طريق الشعبي عن عمر رضي الله عنه. وانظر: «الدر المنثور» (٢٢٢ / ١ - ٢٢٣) وقال فيه بعد أن عزا لابن أبي شيبة في «المصنف» وإسحاق بن راهويه في «مسنده» وابن جرير وابن أبي حاتم: صحيح الإسناد ولكن الشعبي لم يدرك عمر.

(٢) انظر: «الدر المنثور» (٢٢٣ / ١).

(٣) وهي قراءة يعقوب وأبي جعفر من العشرة أيضاً. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ١٦٦)، و«التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو (ص: ٧٥)، و«النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢١٩ / ٢).

(٤) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ١٦٦)، و«التيسير في القراءات السبع» للداني (ص: ٧٥)، و«النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢١٩ / ٢).

(٥) وهي قراءة خلف من العشرة، ورواية أبي بكر عن عاصم بخلف عنه. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ١٦٦)، و«التيسير في القراءات السبع» للداني (ص: ٧٥)، و«النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢١٩ / ٢).

(٦) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٧)، و«التيسير» (ص: ٧٥)، وهي رواية أبي بكر عن عاصم بوجهه الثاني.

(٧) أي: (جَبْرِئِيلُ)، وهي قراءة يحيى بن يعمر أيضاً. انظر: «المحتسب» لابن جني (٩٧ / ١).

و(جَبْرَائِلَ) قراءةُ ابنِ عَبَّاسٍ وعِكرِمَةَ^(١)، و(جَبْرَائِلَ) و(جَبْرَائِلَ) بالياءِ والقصرِ قراءةُ طلحةَ، و(جَبْرَائِيلَ) بِأَلْفٍ وَيَائِينَ أُولَاهُمَا مَكْسُورَةٌ قِراءَةُ الْأَعْمَشِ، و(جَبْرَيْنَ) و(جَبْرَيْنَ) و(جَبْرَيْنَ)^(٢).

قوله: «وَمَعْنَاهُ: عَبْدُ اللَّهِ»:

اخْتَلَفَ فَقِيلَ: (جَبْرٌ) هُوَ الْعَبْدُ و(إِيل) هُوَ اللَّهُ، أَوْ عَكْسُهُ، عَلَى قَوْلَيْنِ أَصَحُّهُمَا الثَّانِي.

قال السَّيِّخُ صَلاحُ الدِّينِ العَلَايُيُّ: ذَكَرَ الْقَاضِي الْمَاورِدِيُّ: أَنَّ مَعْنَى جَبْرِيْلَ وَمِيكَائِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ وَعُبَيْدُ اللَّهِ؛ فـ(إِيل) اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَوَّلُ الْأَسْمَاءِ بِمَعْنَى: عَبْدٌ^(٣)، وَهَذَا مَعْنَى مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٤).

قال: وَبَرُدٌ عَلَيْهِ شَيْثَانٌ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمَعْهُودَ فِي كُلِّ كَلَامٍ أَعْجَبِيٍّ أَنَّ الْإِضَافَةَ تَكُونُ فِيهِ مَقْلُوبَةً؛ يُقَدِّمُونَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ فَيَقُولُونَ فِي (عَلَامُ زَيْدٍ): (زَيْدٌ غَلَامٌ) هَذَا لَا رَيْبَ فِيهِ، فَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ (إِيلَ) بِمَعْنَى: عَبْدٌ، وَكُلٌّ مِنْ (جَبْرٍ) و(مِيكَائِيلَ) و(إِسْرَافٍ) و(عَزْرًا) عِبَارَةٌ عَنْ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِقَوْلِ ابْنِ

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٣/ ٤٦٠)، وعزاها لابن عباس وعلقمة وابن وثاب أيضاً، و«المحتسب» لابن جني (١/ ٩٧) وعزاها ليحيى بن يعمر وقياض بن غزوان، و«تاج العروس» (مادة جبر)، وعزاها لعكرمة.

(٢) انظر: «البحر» (٢/ ٣٤٥-٣٤٨) وقد ذكرنا فيه تخريج هذه القراءات مفصلاً.

(٣) انظر: «النكت والعيون» للماوردي (١/ ١٦٣).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٢٩٦) عن ابن عباس قال: جبريل: عبد الله؛ وميكائيل: عبيد الله، وكل اسم (إِيل) فهو: الله.

عَبَّاسٍ: إِنَّ مَعْنَى جَبْرِيلَ وَإِسْرَافِيلَ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وليس في كلامه تَعْيِينُ الْمُضَافِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ^(١)، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ فَهَمَّهَ الْمُفَسِّرُونَ مِنْ كَلَامِهِ، وَرَاعَوْا انْتِظَامَ الْمُضَافَيْنِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ فَظَنُّوهُ فِي اللُّغَةِ الْأَعْجَمِيَّةِ كَذَلِكَ.

وهذا اختيارُ القاضي أبي بكر ابن العربيِّ والسَّهْلِيِّ^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ (الْإِلَّ) مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ بِالنَّبْطِيَّةِ، فلا دليلَ عليه.

واحتجَّ بعضُهُمْ لذلك بقوله تعالى: ﴿لَا يَقْبُضُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً﴾ [التوبة: ١٠] وهو قولٌ واهٍ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى مَعَارِفُ، وَ(إِلُّ) فِي الْآيَةِ نَكْرَةٌ، بَلِ الْإِلُّ كُلُّ مَا لَهُ حُرْمَةٌ، وَقَوْلُ أَبِي بَكْرٍ: (لَمْ يَخْرُجْ مِنْ (إِلُّ)^(٣))، بِمَعْنَى مِنْ رُبُوبِيَّةٍ.

الثَّانِي: أَنَّهُ يَلْزَمُ مَنْ فَسَّرَ هَذَا بِالْمُضَافَيْنِ عَلَى مَرْتَبَتَيْهِمَا أَنْ يَنْوِّنَ الثَّانِي بِالْجَرِّ لِكُونِهِ مُضَافًا إِلَيْهِ، وَأَنْ يَكُونَ مَصْرُوفًا أَيْضًا جَرِيًّا عَلَى الْقَاعِدَةِ، وَشَيْءٌ مِنْ هَذَيْنِ لَمْ يُسْمَعْ، وَذَلِكَ يَدُلُّ أَنَّهُ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ مَنقُولٌ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْإِضَافَةِ وَلِزُومِ رُتْبَةِ الْمُضَافَيْنِ، انْتَهَى.

قوله: «أَرَادَ بَعْدَاوَةَ اللَّهِ مُخَالَفَتَهُ»؛ أَي: مَجَازًا؛ لِأَنَّ الْعَدَاوَةَ بَيْنَ اللَّهِ وَالْعَبْدِ لَا تَكُونُ حَقِيقَةً.

قوله: «نَزَلَ فِي ابْنِ صُورِيَا حِينَ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَا جِئْتَنَا بِشَيْءٍ نَعْرِفُهُ»: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٤).

(١) بل في قوله: وكل اسم (إيل) فهو: الله. إشارة إلى ذلك. انظر التعليق السابق.

(٢) انظر: «الروض الأنف» للسَّهْلِيِّ (٢/ ٤٠٢).

(٣) رواه الطبري في «التاريخ» (٣/ ٣٠٠) عن ابن إسحاق. وانظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٣/ ٨٤)، و«الغريبين» (مادة: أَلَل).

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ١٨٣). ورواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٣٠٥).

قوله: «على أن التقدير: إلا الذين فسقوا أو كلما عاهدوا»:

قال أبو حيان: خرّجها المهدوي وغيره على أن (أو) بمعنى (بل) للانتقال من كلام إلى غيره^(١).

(١٠١) - ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ بَشِّرَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَرَأَىٰ ظُهُورَهُمْ أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ كعيسى ومحمد ﴿بَشِّرَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكِتَابِ اللَّهِ﴾ يعني: التوراة؛ لأن كفرهم بالرسول المصدق لها كفر بها فيما يصدقه، وبشّر لما فيها من وجوب الإيمان بالرسول المؤيد بالآيات.

وقيل: ما مع الرسول وهو القرآن^(٢).

﴿وَرَأَىٰ ظُهُورَهُمْ﴾ مثل لإعراضهم عنه رأساً بالإعراض عما يرمى به وراء الظهر لعدم الالتفات إليه.

﴿كَانَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنه كتاب الله، يعني: أن علمهم به رصين ولكن يتجاهلون عناداً.

واعلم أنه تعالى دلّ بالآيتين على أن جلّ اليهود أربع فرق:

فرقة آمنوا بالتوراة وقاموا بحقوقها كمؤمني أهل الكتاب، وهم الأقلون المدلول عليهم بقوله: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٣٦٢).

(٢) في (ت): «هو». وقوله: «ما مع الرسول» مقابل لقوله: «يعني التوراة». انظر: «حاشية الأنصاري»

(١/ ٣٧٦).

وفرقه جَاهِرُوا بِنَبَذِ عَهْدِهَا وَتَخَطَّى حَدُودَهَا تَمَرُّدًا وَفُسُوقًا، وهم المعنويون بقوله: ﴿نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾.

وفرقه لم يجَاهِرُوا بِنَبَذِهَا وَلَكِنْ نَبَذُوا لَجَهْلِهِمْ^(١) بِهَا، وهم الأكثرون. وفرقه تَمَسَّكُوا بِهَا ظَاهِرًا وَنَبَذُوا حَقِيقَةً عَالِمِينَ بِالْحَالِ بَغْيًا وَعِنَادًا، وهم المتجاهلون.

قوله: «يعني: أَنْ عِلْمُهُمْ بِهِ رَصِينٌ^(٢)»:

الطَّبِيبُ: فَإِنْ قُلْتَ: مَنْ أَيْنَ اسْتَفِيدَ هَذَا التَّوَكُّيدُ وَرِصَانَةُ الْعِلْمِ؟ قُلْتُ: مِنْ وَضْعِ ﴿الَّذِينَ أَوْثَرُوا آلَ كَثَبٍ﴾ مَوْضِعِ الضَّمِيرِ، يعني: عَرَفُوهُ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ لَمَّا قَرَأُوا فِي كِتَابِهِمْ نَعْتَهُ وَدَارَسُوهُ حَتَّى اسْتَحْكَمَ بِذَلِكَ عِلْمُهُمْ^(٣).

(١٠٢) - ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَرْوَتَ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾.

(١) في (ت): «بجهلهم».

(٢) في هامش (ف): «رصين بالصاد المهملة هو المشهور في الألسنة بالرزانة، يقال: فلان رصين، يعني: رزين».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (٣/ ١٣).

﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلُّوا الشَّيَاطِينُ﴾ عطفٌ على ﴿بَدَّ﴾؛ أي: نبدوا كتابَ الله واتبَعُوا كَتَبَ السَّحَرِ التي تَقْرُؤُهَا أو تَتَّبِعُهَا^(١) الشَّيَاطِينُ مِنَ الْجِنِّ أَوِ الْإِنْسِ أَوْ مِنْهُمَا.

﴿عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾؛ أي: عَهْدِهِ، و﴿تَنَلُّوا﴾ حكايةُ حالٍ ماضيةٍ،

قيل: كانوا يَسْتَرْقُونَ السَّمْعَ وَيَضْمُونُ إِلَى مَا سَمِعُوا أَكَاذِبَ^(٢) وَيُلْقُونَهَا إِلَى الْكَهَنَةِ، وَهُمْ يُدَوِّنُونَهَا وَيَعْلَمُونَ النَّاسَ، وَفِشَا ذَلِكَ فِي عَهْدِ سُلَيْمَانَ حَتَّى قِيلَ: إِنَّ الْجِنَّ يَعْلَمُ الْغَيْبَ، وَإِنَّ مُلْكَ سُلَيْمَانَ تَمَّ بِهَذَا الْعِلْمِ، وَإِنَّهُ تَسَخَّرَ بِهِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ وَالرَّيْحُ لَهُ. ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ﴾ تَكْذِيبٌ لِمَنْ زَعَمَ ذَلِكَ، وَعَبَّرَ عَنِ السَّحْرِ بِالْكَفْرِ لِيُذَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَفَرٌ، وَأَنْ مَنْ كَانَ نَبِيًّا كَانَ مَعْصُومًا عَنْهُ.

﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا﴾ بِاسْتِعْمَالِهِ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحُمَزَةُ وَالْكِسَائِيُّ: ﴿وَلَكِنْ﴾ وَرَفَعَ ﴿الشَّيَاطِينُ﴾^(٣).

﴿يَعْلَمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ﴾ إِغْوَاءٌ وَإِضْلَالًا، وَالْجُمْلَةُ حَالٌ عَنِ الضَّمِيرِ، وَالْمَرَادُ بِالسَّحْرِ^(٤): مَا يَسْتَعَانُ فِي تَحْصِيلِهِ بِالتَّقَرُّبِ إِلَى الشَّيَاطِينِ مِمَّا لَا يَسْتَقِيلُ بِهِ الْإِنْسَانُ، وَذَلِكَ لَا يَسْتَتِبُّ إِلَّا لِمَنْ يَنَاسِبُهُ فِي الشَّرَارَةِ وَخُبْثِ النَّفْسِ، فَإِنَّ التَّنَاسُبَ شَرْطٌ فِي التَّضَامِّ وَالتَّعَاوُنِ، وَبِهَذَا تَمَيَّزَ^(٥) السَّاحِرُ عَنِ النَّبِيِّ وَالْوَلِيِّ، وَأَمَّا مَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ كَمَا يَفْعَلُهُ أَصْحَابُ الْحِيلِ بِمَعُونَةِ الْأَلَاتِ وَالْأَدْوِيَةِ، أَوْ يُرِيهِ صَاحِبُ خَفَّةِ الْيَدِ، فَغَيْرُ مَذْمُومٍ، وَتَسْمِيَّتُهُ سِحْرًا عَلَى التَّجَوُّزِ، أَوْ لِمَا فِيهِ مِنَ الدَّقَّةِ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ لِمَا خَفِيَ سَبَبُهُ.

(١) فِي (خ): «وَتَتَّبِعُهَا».

(٢) فِي (خ): «الْكَذِبَ».

(٣) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ١٦٧ - ١٦٨)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ٧٥).

(٤) فِي (خ): «مِنَ السَّحْرِ».

(٥) فِي (ت): «يَتَمَيَّزُ».

﴿وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ عَظْفٌ عَلَى السَّحَرِ﴾، والمرادُ بهما واحدٌ،
والعطفُ لتغايرِ الاعتبارِ، أو به^(١) نوعٌ أقوى منه^(٢)، أو على ﴿مَاتَنَلُوا﴾.

وهما ملكانِ أنزِلَا لتعليمِ السَّحَرِ ابتلاءً من الله للنَّاسِ وتمييزًا بينه وبين
المعجزة، وما رُويَ أنهما مُثَلَّا بشرينِ ورُكِّبَ فيهما الشهوةُ فتعرَّضا لامرأةٍ يقالُ لها:
زهرةٌ، فحملتهما على المعاصي والشُّركِ ثم صَعِدَتْ إلى السَّمَاءِ بما تعلَّمتَ منهما،
فمَحَكِيٌّ عَنِ الْيَهُودِ، ولَعَلَّهُ مِنْ رُؤُوزِ الْأَوَائِلِ، وحَلَّهُ لا يخفى على ذوي البصائرِ.

وقيل: رَجُلَانِ سَمِّيَا مَلَائِكَيْنِ باعتبارِ صلاحِهما، ويؤيِّدُهُ قِراءَةُ (وَالْمَلَائِكِينَ) بالكسر^(٣).

وقيل: ﴿مَا أَنْزَلَ﴾ نفْيٌ معطوفٌ على ﴿مَا كَفَرَ﴾، تكذيبٌ لليهودِ في هذه القِصَّةِ.

﴿بِأَيْلٍ﴾ ظرفٌ أو حالٌ من ﴿الْمَلَائِكِينَ﴾ أو الضميرِ في ﴿أَنْزَلَ﴾، والمشهور:

أَنَّهُ بَلَدٌ مِنْ سَوَادِ الْكُوفَةِ.

﴿هَرُوتَ وَمَرْوَتَ﴾ عطفٌ بيانٍ لـ ﴿الْمَلَائِكِينَ﴾، وَمَنْعُ صَرْفِهِمَا لِلْعُجْمَةِ

وَالْعَلَمِيَّةِ، وَلَوْ كَانَا مِنَ الْهَزَتِ وَالْمَرَّتِ بِمَعْنَى الْكَسْرِ لَانْصَرَفَا، وَمَنْ جَعَلَ ﴿مَا﴾

نَافِيَةً أَبْدَلَهُمَا مِنْ ﴿الشَّيَاطِينِ﴾ بَدَلُ الْبَعْضِ، وما بينهما اعتراضٌ، وقرئَ بِالرَّفْعِ^(٤)

على: هما هَارُوتُ وَمَارُوتُ.

(١) في (خ): «أو أنه»، وكلاهما صواب، وانظر شرح المثبت في التعليق الآتي.

(٢) قوله: «أو به» أي: أو المراد بـ (ما أنزل على الملائكين) «نوع أقوى منه»؛ أي: من السحر، فالتغاير
بالحقيقة لا بالاعتبار، ومعنى (أنزل عليهما) على كل قول: أُلْهِمَا من علم التفرقة ما يُفَرِّق بين المرء
وزوجه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٣٧٨).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦) عن الحسن بن علي وابن عباس رضي الله عنهما،
و«المحتسب» (١/١٠٠) عن الحسن وابن عباس والضحاك بن مزاحم وعبد الرحمن بن أبيزى.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦)، و«الكشاف» (١/٣١٨)، عن الزهري.

﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ فَمَعْنَاهُ عَلَى الْأَوَّلِ:
 ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ﴾ أَحَدًا ﴿حَتَّى﴾ يَنْصَحَاهُ وَ﴿يَقُولَا﴾ لَهُ: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ﴾ ابْتِلَاءٌ مِنَ اللَّهِ،
 فَمَنْ تَعَلَّمَ مَنَا وَعَمِلَ بِهِ كَفَرَ، وَمَنْ تَعَلَّمَ وَتَوَقَّى عَمَلَهُ ثَبَّتَ عَلَى الْإِيمَانِ ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾
 بِاعْتِقَادِ جَوَازِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ.

وفيه دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ تَعَلَّمَ السَّحْرِ وَمَا لَا يَجُوزُ اتِّبَاعُهُ غَيْرُ مُحْظُورٍ، وَإِنَّمَا الْمَنْعُ مِنْ
 اتِّبَاعِهِ وَالْعَمَلِ^(١) بِهِ.

وعلى الثاني: مَا يَعْلَمَانِهِ حَتَّى يَقُولَا: إِنَّا مَفْتُونَانِ فَلَا تَكُنْ مِثْلَنَا.

﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾ الضَّمِيرُ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ ﴿مِنْ أَحَدٍ﴾.

﴿مَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾؛ أَي: مِنْ السَّحْرِ مَا يَكُونُ سَبَبَ تَفْرِيقِهِمَا.
 ﴿وَمَا هُمْ بِضَّارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ لِأَنَّهُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَسْبَابِ غَيْرُ
 مُؤَثِّرَةٍ بِالذَّاتِ بَلْ بِأَمْرِ تَعَالَى وَجَعَلِهِ.

وَقُرِئَ: (بِضَّارِيٍّ) عَلَى الْإِضَافَةِ إِلَى ﴿أَحَدٍ﴾ وَجَعَلَ الْجَارَ جِزَاءً مِنْهُ وَالْفَضْلُ
 بِالظَّرْفِ^(٢).

﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ﴾ لِأَنَّهُمْ يَقْصِدُونَ بِهِ الْعَمَلَ، أَوْ لِأَنَّ الْعِلْمَ يَجْرُ إِلَى
 الْعَمَلِ غَالِبًا ﴿وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ إِذْ مَجْرَدُ الْعِلْمِ بِهِ غَيْرُ مَقْصُودٍ وَلَا نَافِعٍ فِي الدَّارَيْنِ،
 وَفِيهِ: أَنَّ التَّحَرُّزَ عَنْهُ أَوْلَى.

(١) فِي (خ): «لِلْعَمَلِ».

(٢) نَسَبَ لِلْأَعْمَشِ. انْظُرْ: «الْمَحْتَسَب» (١/١٠٣)، وَ«الْكَشَاف» (١/٣١٩). وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ عِنْدَ
 ابْنِ جَنِّي مِنْ أَعْدَادِ الشَّاذِّ، وَذَكَرَ فِي تَوْجِيهِهَا هُوَ وَالزَّمَخْشَرِيُّ نَحْوَ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ. وَقَوْلُهُ: «وَجَعَلَ
 الْجَارَ» وَهُوَ ﴿مِنْ﴾ «جِزَاءً»؛ أَي: كَجِزَاءٍ «مِنْهُ»؛ أَي: مِنْ ﴿أَحَدٍ﴾ «وَالْفَضْلُ»؛ أَي: بَيْنَ الْمُتَضَافَيْنِ
 (بِالظَّرْفِ)؛ وَهُوَ ﴿بِهِ﴾. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/٣٧٩ - ٣٨٠).

﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾؛ أي: اليهود ﴿لَمَنِ اشْرَيْنَهُ﴾؛ أي: استبدل ما تتلو الشياطين بكتاب الله، والأظهر أن اللام لام الابتداء علقت ﴿عَلِمُوا﴾ عن العمل.

﴿مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ نصيب، ﴿وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ يحتمل المعنيين^(١) على ما مرَّ ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾: يتفكرون فيه، أو: يعلمون قبضه على التعيين^(٢)، أو حقيقة ما يتبعه من العذاب، والمثبت لهم أولاً على التوكيد القسمي: العقل الغريزي، أو العلم الإجمالي بقبح الفعل أو ترتب العقاب من غير تحقيق.

وقيل: معناه: لو كانوا يعملون بعلمهم، فإن من لم يعمل بما علم فهو كمن لم يعلم.

قوله: «قيل: كانوا يسترقون السمع..» إلى آخره:

أخرجه الحاكم عن ابن عباس^(٣).

قوله: «وأما ما يفعله أصحاب الحيل..» إلى آخره:

ما ذكره من أنه غير مذموم مردود، فقد نصَّ النووي في «الروضة» وغيرها على تحريمه^(٤).

(١) في هامش (أ): «في نسخة: الأمرين». وقوله: «يحتمل»؛ يعني: تقدير المخصوص بالذم «المعنيين على ما مرَّ»؛ أي: في تقديره في قوله تعالى: ﴿وَيْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣٨٠/١).

(٢) في (ت): «اليقين».

(٣) رواه الحاكم في «المستدرک» (٣٠٥٠).

(٤) انظر: «روضة الطالبين» للنووي (٣٤٦/٩)، وفيه: ويحرم فعل السحر بالإجماع، ومن اعتقد إباحته فهو كافر، وإذا قال إنسان: تعلمت السحر أو أحسنه، استوصف؛ فإن وصفه بما هو كافر فهو كافر... وإن وصفه بما ليس بكفر فليس بكافر.

قوله: «وَمَا رُويَ مِنْ أَنَّهُمَا مُثَلًّا بِشَرِّينَ وَرُكِّبَ فِيهِمَا الشَّهْوَةُ فَتَعَرَّضَا لَامْرَأَةٍ يَقَالُ لَهَا زَهْرَةٌ..» إلى آخره:

ما ذكره من إنكار ذلك سبقه إليه جماعة منهم القاضي عياض في «الشفاء»^(١)، وليس كذلك بل القصة ثابتة، وقد استوعبت طرقها في «التفسير المسند»^(٢)، والحاصل أنها وردت مرفوعة من حديث ابن عمر، أخرجه أحمد في «مسنده» وابن جبان في «صحيحه» والبيهقي في «الشعب» وابن جرير وعبد في «تفسيرهما»^(٣).

وموقوفة عن علي^(٤) وابن مسعود^(٥) وابن عمر^(٦) وابن عباس^(٧) وغيرهم بأسانيد عديدة صحيحة وغيرها^(٨).

قال ابن حجر في «شرح البخاري» وغيره: لهذه القصة طرق تفيد العلم بصحتها^(٩).

(١) انظر: «الشفاء» للقاضي عياض (١٧٥/٢ - ١٧٧).

(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/١١٤، ١٣٣ - ٢٤٩).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦١٧٨)، وابن جبان في «صحيحه» (٦١٨٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٦٠)، والطبري في «تفسيره» (٣٤٧/٢)، وانظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/١١٤).

(٤) رواه الحاكم في «المستدرک» (٣٠٥١).

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (٣٤٢/٢).

(٦) رواه سعيد بن منصور في «التفسير من سننه» (٢٠٦).

(٧) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٨٩/١).

(٨) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/٢٣٨ - ٢٤٣).

(٩) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٠/٢٢٥).

قوله: «وَمَنْ جَعَلَ (ما) نَافِيَةً أَبَدَلَهُمَا مِنَ الشَّيَاطِينِ»:

قال أبو حيان: على أَنَّهما قَبيلتانِ مِنَ الشَّيَاطِينِ.

قال: وهذا على قراءة ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ﴾ بتشديد ﴿لكن﴾ ونصب ﴿الشَّيَاطِينَ﴾، وأما على قراءة التَّخْفِيفِ وَالرَّفْعِ فَانْتِصَابُهُمَا عَلَى الذَّمِّ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: أَذْهُمَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ؛ أَي: هَاتَيْنِ الْقَبِيلَتَيْنِ^(١).

قوله: «فَمَعْنَاهُ عَلَى الْأَوَّلِ»؛ أَي: على أَنَّهما مَلَكَانِ.

قوله: «وعلى الثاني»؛ أَي: على أَنَّهما رَجُلَانِ.

قوله: «وَقُرِئَ: (بضاري) على الإِضَافَةِ...» إلى آخِرِهِ:

قال أبو حيان: هذا التَّخْرِيجُ لَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ لِأَنَّ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ وَالْجَارِّ مِنْ ضَرَائِرِ الشَّعْرِ، وَأَقْبَحُ مِنْ ذَلِكَ أَلَّا يَكُونَ ثَمَّ مُضَافٌ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ مَشْغُولٌ بِعَامِلِ جَرٍّ، فَهُوَ الْمُؤَثَّرُ فِيهِ لَا الْإِضَافَةُ، وَأَمَّا جَعْلُ حَرْفِ الْجَرِّ جُزْءًا مِنَ الْمَجْرُورِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ مُؤَثَّرٌ فِيهِ وَجُزْءُ الشَّيْءِ لَا يُوَثَّرُ فِيهِ.

وَالْأَجُودُ فِي التَّخْرِيجِ: أَنَّهَا حُذِفَتْ تَخْفِيفًا لِأَنَّ لَهُ نَظِيرًا فِي نَثْرِ الْعَرَبِ وَنَظْمِهَا كَقَوْلِهِمْ: (قَطَا قَطَا بِيضُكَ ثُنْتَا وَبِيضِي مِثْتَا)، يَرِيدُونَ: ثُنْتَانِ وَمِثْتَانِ^(٢).

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٣٧٩/٢).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٣٨٧/٢ - ٣٨٨). وأصل ما ذكر من المثل: أن القطا قالت للحجل: حجل حجل، تفر في الجبل، من خشية الرجل؟! فقالت الحجل للقطا: قَطَا قَطَا، ففأك! أمْعَطَا، بِيضُكَ ثُنْتَانِ وَبِيضِي مِثْتَا. أراد: مِثْتَانِ، فحذف النون، ونصب «أمْعَطَا» على تقدير: أرى ففأك! أمْعَطَا، وهو الذي لا شعر عليه. انظر: «تهذيب اللغة» (٨٧/٤)، و«مجمع الأمثال» (١٨١/٢). وفي «تهذيب اللغة»: «بِيضُكَ ثُنْتَا».

قَالَ الْحَلَبِيُّ: وفيما قاله نظرٌ: أَمَا كُونَ الْفَصْلَ مِنْ ضَرَائِرِ الشَّعْرِ فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ قَدْ فُصِّلَ بِالْمَفْعُولِ بِهِ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَبالظَّرْفِ وَشِبْهِهِ أَوَّلَى.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (لَأَنَّ جِزْءَ الشَّيْءِ لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ) فَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْجُزْءِ الْحَقِيقِيِّ، وَهَذَا إِنَّمَا قَالَ: يُنَزَّلُ مَنَزَلَةَ الْجُزْءِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ النَّحْوِيِّينَ: الْفَاعِلُ كَالْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ وَلِذَلِكَ أَنتَ لِتَأْنِيهِ وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ مُؤَثِّرٌ فِيهِ^(١).

وَقَالَ السِّفَاكُوسِيُّ: قَوْلُهُ: (إِنَّ ذَلِكَ مِنْ ضَرَائِرِ الشَّعْرِ) جَوَابُهُ أَنَّهُ تَوَجِيهُ قِرَاءَةِ شَاذَّةٍ فَلَا يُسْتَبَعَدُ^(٢).

وقوله: (وَأَقْبَحُ مِنْهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُضَافًا) لَا نُسَلِّمُهُ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ فِي التَّقْدِيرِ لِلْمَجْمُوعِ.

وقوله: (جِزْءُ الشَّيْءِ لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ)، قُلْتُ: الْجُزْئِيَّةُ تَقْدِيرٌ لَا تَحْقِيقٌ.

(١٠٣) - ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا﴾ بِالرَّسُولِ وَالْكِتَابِ ﴿وَاتَّقَوْا﴾ بترك المعاصي كَنَبَذَ كِتَابِ اللَّهِ وَاتَّبَعَ السَّحَرِ ﴿لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ جَوَابُ (لَوْ)، وَأَصْلُهُ: لِأُثْبِتُوا مَثُوبَةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ^(٣) خَيْرًا مِّمَّا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ، فَحُذِفَ الْفِعْلُ وَرُكِّبَ الْبَاقِي جُمْلَةً أَسْمِيَّةً لِتَدُلَّ عَلَى ثَبَاتِ الْمَثُوبَةِ وَالْجَزْمِ بِخَيْرِيَّتِهَا، وَحُذِفَ الْمَفْضَلُ عَلَيْهِ إِجْلَالًا لِلْمَفْضَلِ مِنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ، وَتَنكِيرُ الْمَثُوبَةِ لِأَنَّ الْمَعْنَى: لَشَيْءٍ مِنَ الثَّوَابِ خَيْرٌ. وَقِيلَ: ﴿لَوْ﴾ لِلتَّمَنِّيِّ، وَ﴿لَمَثُوبَةٌ﴾ كَلَامٌ مُّبْتَدَأٌ.

(١) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٢/٤٢).

(٢) انظر: «المجيد في إعراب القرآن المجيد» للسفاكسي (ص: ٣٦٥).

(٣) في (ت): «من الله».

وقرئ: (لَمْثُوبَةٌ)^(١) كَمْشُورَةٌ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْجَزَاءُ ثَوَابًا وَثُوبَةً لِأَنَّ الْمُحْسِنَ يَثُوبُ إِلَيْهِ.

﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ أَنَّ ثَوَابَ اللَّهِ خَيْرٌ، جَهَلَهُمْ لَتَرَكَ التَّدْبِيرُ أَوْ الْعَمَلُ بِالْعِلْمِ.

قوله: «جوابٌ ﴿لَوْ﴾ وأصله لأُثْبِتُوا..» إلى آخره:

قال أبو حيان: هذا التَّخْرِيجُ غَيْرُ مُخْتَارٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْهَدَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَقُوعُ الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ جَوَابًا لـ(لو)، إِنَّمَا جَاءَ هَذَا الْمُخْتَلَفُ^(٢) فِي تَخْرِيجِهِ وَلَا تَثَبُّتِ الْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ بِالْمُحْتَمَلِ.

وَالصَّوَابُ فِي التَّخْرِيجِ: أَنَّ الْجَوَابَ مَحذُوفٌ لِفَهْمِ الْمَعْنَى؛ أَي: لِأُثْبِتُوا، ثُمَّ ابْتَدَأَ عَلَى طَرِيقِ الْإِخْبَارِ الِاسْتِثْنَائِيِّ لَا عَلَى طَرِيقِ تَعْلِيلِهِ بِإِيمَانِهِمْ وَتَقْوَاهُمْ^(٣).

وقال ابنُ هشامٍ في «المغني»: الْأَوَّلَى أَنْ يُقَدَّرَ الْجَوَابُ مَحذُوفًا، أَوْ أَنْ تُقَدَّرَ (لو) بِمَنْزِلَةِ (ليت) فِي إِفَادَةِ التَّمْنِيِّ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ^(٤).

قوله: «وحذف المفضل عليه..» إلى آخره:

قال أبو حيان: لَيْسَ ﴿حَيْرٌ﴾ هُنَا أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ، بَلْ هِيَ لِلتَّفْضِيلِ لَا لِلْأَفْضَلِيَّةِ كَقَوْلِهِ: ﴿أَمِنْ يُلْقَى فِي النَّارِ حَيْرٌ﴾ [فصلت: ٤٠]، و﴿حَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾ [الفرقان: ٢٤]:

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦) و«المحتسب» (١/ ١٠٣)، عن قتادة وابن بريدة وأبي السمال.

(٢) في (س): «للمختلف».

(٣) انظر: «البحر» (٢/ ٣٩٣). ولم يصرح بالتصويب، لكنه يفهم من سياقه حيث قدمه وتعقبه غيره.

(٤) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٧٦٠).

فَشَرُّكُمْ أَخَيْرُكُمْ أَلْفِدَاءً^(١)

قوله: «وقيل: ﴿لَوْ﴾ لِلتَّمَنِّي»:

قال الطَّبِيُّ: هو راجع إلى العباد على معنى: أن من عرف حالهم قال ذلك مُتَمَنِّيًا على حد: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ بَاقَةِ آلَافٍ أَوْ يُزِيدُوكَ﴾ [الصفات: ١٤٧] ^(٢).

(١٠٤) - ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا﴾ الرَّعْيُ حفظُ الغير لمصلحته، وكان المسلمون يقولون لرَسُولِ الله: ﴿رَاعِنَا﴾؛ أي: راقبنا، وتأنَّ بنا فيما تُلَقِّنَا حَتَّى نفهمه، وسمع اليهودُ فافتَرَصُوهُ^(٣) وخاطَبُوهُ به مُريدِينَ نسبته إلى الرعن، أو سَبَّهَ بالكلمة العبرانية التي كانوا يتسَابَّونَ بها وهي: رَاعِينَا، فَنُهِيَ الْمُؤْمِنُونَ عَنْهَا وَأَمَرُوا بِمَا يَفِيدُ تلكَ الفائدة ولا يَقْبَلُ التلبيس، وهو: ﴿انظُرْنَا﴾ بمعنى: انظر إلينا، أو: انتظرنا، مِن نظره إذا انتظره.

وقرئ: (انظُرنا) مِنَ الْإِنظَارِ^(٤)؛ أي: أمهلنا لنحفظ.

(١) انظر: «البحر» (٣٩٤/٢)، وهذا عجز بيت لحسان في «ديوانه» (١٨/١)، وصدده:

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتُ لَهُ بِكُفْرٍ

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢٦/٣).

(٣) أي: انتهزوا الفرصة. انظر: «النهاية» (مادة: فرص).

(٤) نسبت لأبي رضي الله عنه. انظر: «تفسير الطبري» (٣٨٤/٢)، و«الكشاف» (٣٢٢/١)، و«المحرر

الوجيز» (١٨٩/١).

وَقُرِئَ: (رَاعُونَا) عَلَى لَفْظِ الْجَمْعِ لِلتَّوْقِيرِ^(١)، وَ: (رَاعِنًا) بِالتَّنْوِينِ^(٢)؛ أَي: قَوْلًا ذَا رَعْنٍ نَسَبَةً إِلَى الرَّعْنِ وَهُوَ الْهَوَجُ^(٣) لَمَّا شَابَهُ قَوْلُهُمْ: رَاعِينَا، وَتَسَبَّبَ لِلْسَّبِّ.

﴿وَأَسْمَعُوا﴾: وَأَحْسِنُوا الْإِسْتِمَاعَ حَتَّى لَا تَفْتَقِرُوا إِلَى طَلَبِ الْمُرَاعَاةِ، أَوْ: وَاسْمَعُوا سَمَاعَ قَبُولٍ لَا كَسَمَاعِ الْيَهُودِ، أَوْ: وَاسْمَعُوا مَا أُمِرْتُمْ بِهِ بِجِدٍّ حَتَّى لَا تَعُودُوا إِلَى مَا نُهَيْتُمْ عَنْهُ.

﴿وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ يَعْنِي: الَّذِينَ تَهَاوَنُوا بِالرَّسُولِ وَسَبُّوهُ.

قوله: «وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يَقُولُونَ لِلرَّسُولِ..» إِلَى آخِرِهِ:

أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي «الدَّلَائِلِ» مِنْ طَرِيقِ السُّدِّيِّ الصَّغِيرِ عَنِ الْكَلْبِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٤).

قوله: «الْهَوَجُ»؛ أَي: الْحَمَاقَةُ.

قوله: «وَأَحْسِنُوا الْإِسْتِمَاعَ..» إِلَى آخِرِهِ:

الْقَطْبُ: حَصُولُ السَّمَاعِ عِنْدَ سَلَامَةِ الْحَاسَةِ أَمْرٌ ضَرُورِيٌّ فَلَا يَجُوزُ الْأَمْرُ بِهِ، فَلِهَذَا حَمَلَهُ عَلَى أَحَدِ مَعَانِي ثَلَاثَةٍ.

(١) نَسَبَتْ لَابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقَرَاءَاتِ» (ص: ١٦)، وَ«الْكَشَافُ» (٣٢٢/١).

(٢) نَسَبَتْ لِلْحَسَنِ. انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقَرَاءَاتِ» (ص: ١٦)، وَ«الْكَشَافُ» (٣٢٢/١).

(٣) فِي هَامِشٍ (أ): «رَجُلٌ أَهْوَجَ بَيْنَ الْهَوَجِ؛ أَي: طَوِيلٌ وَبِهِ تَسْرُعٌ وَحُمُقٌ».

(٤) انْظُرْ: «تَخْرِيجُ الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (٧٨/١)، وَنَقَلَ فِيهِ سَنَدُ أَبِي نَعِيمٍ فِي رَوَايَةِ هَذَا الْخَبَرِ. وَالسُّدِّيُّ الصَّغِيرُ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ مَتْرُوكٌ مَتَّهَمٌ بِالْوَضْعِ، وَالْكََلْبِيُّ مَتْرُوكٌ، وَأَبُو صَالِحٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(١٠٥) - ﴿مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾.

﴿مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ﴾ نَزَلَتْ تَكْذِيبًا لَجَمْعٍ مِنَ الْيَهُودِ يُظْهِرُونَ مَوَدَّةَ الْمُؤْمِنِينَ وَيُزَعِّمُونَ أَنَّهُمْ يُوَدُّونَ لَهُمُ الْخَيْرَ، وَالْوُدُّ: مَحَبَّةُ الشَّيْءِ مَعَ تَمَنِّيهِ، وَلِذَلِكَ يُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا، وَ﴿مِنْ﴾ لِلتَّبْيِينِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: ١].

﴿أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ مَفْعُولٌ «يُوَدُّ»، وَ﴿مِنْ﴾ الْأَوَّلَى مَزِيدَةٌ لِلْإِسْتِغْرَاقِ وَالثَّانِيَةُ لِلْإِبْتِدَاءِ^(١).

وُفِّرَ الْخَيْرُ بِالْوَحْيِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمْ يَحْسُدُونَكُمْ بِهِ وَمَا يَحْبُونَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ شَيْءٌ مِنْهُ، وَبِالْعِلْمِ وَالنَّصْرَةِ^(٢)، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا يَعْمُ ذَلِكَ.

﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾: يَسْتَنْبِئُهُ وَيُعَلِّمُهُ الْحِكْمَةَ وَيَنْصُرُهُ، لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ حَقٌّ.

﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ إِشْعَارٌ بِأَنَّ النَّبُوَّةَ مِنَ الْفَضْلِ، وَأَنَّ حِرْمَانَ بَعْضِ عِبَادِهِ لَيْسَ لِضَيْقِ فَضْلِهِ بَلْ لِمَشِيئَتِهِ وَمَا عُرِفَ فِيهِ مِنْ حِكْمَتِهِ.

قوله: «و﴿مِنْ﴾ لِلتَّبْيِينِ»:

قال أبو حيان: أصحابنا لا يُثْبِتُونَ هَذَا الْمَعْنَى وَإِنَّمَا هِيَ لِلتَّبْعِيضِ^(٣).

(١) فِي هَامِش (أ): «أَي: لِإِبْتِدَاءِ الْغَايَةِ».

(٢) فِي (ت): «وَالنَّصْرَةُ».

(٣) انْظُر: «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» لِأَبِي حَيَّان (٢/ ٤٠٥).

(١٠٦) - ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ

شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ نَزَلَتْ لَمَّا قَالَ الْمُشْرِكُونَ أَوِ الْيَهُودُ: أَلَا تَرَوْنَ إِلَى

مُحَمَّدٍ يَأْمُرُ أَصْحَابَهُ بِأَمْرٍ ثُمَّ يَنْهَاهُمْ عَنْهُ وَيَأْمُرُ بِخِلَافِهِ^(١)؟

وَالنَّسْخُ فِي اللُّغَةِ: إِزَالَةُ الصُّورَةِ عَنِ الشَّيْءِ وَإِبْثَانُهَا فِي غَيْرِهِ كَنَسْخِ الظِّلِّ لِلشَّمْسِ، وَمِنْهُ: التَّنَاسُخُ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَقَوْلِكَ: نَسَخْتُ الرِّيحُ الْأَثْرَ، وَنَسَخْتُ الْكِتَابَ.

وَنَسَخُ الْآيَةِ: بَيَانُ انْتِهَاءِ التَّعْبِيدِ بِقَرَاءَتِهَا، أَوِ الْحُكْمِ الْمُسْتَفَادِ مِنْهَا، أَوْ بِهِمَا جَمِيعًا.

وَأَنسَاؤُهَا: إِذْهَابُهَا عَنِ الْقُلُوبِ.

و﴿مَا﴾ شَرْطِيَّةٌ جَازِمَةٌ لـ ﴿نَنْسَخْ﴾ مُتَّصِبَةٌ بِهِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ.

وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ: ﴿نُنْسخُ﴾ مِنْ أَنَسَخَ الشَّيْءَ^(٢)؛ أَي: نَأْمُرُكَ أَوْ جَبْرِيلَ بِنَسْخِهَا، أَوْ نَجِدُهَا مَنسُوخَةً، وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو: ﴿نَنسَاها﴾^(٣)؛ أَي: نَوَخَرُهَا، مِنَ النَّسَاءِ وَهُوَ التَّأْخِيرُ.

وَقَرِئَ: (نُنْسِهَا)؛ أَي: نُنَسِّسُ أَحَدًا إِياها، وَ: (تُنْسِهَا)؛ أَي: أَنْتَ، وَ: (تُنْسِهَا) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ^(٤).

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٥/٤)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٤).

(٢) وقرأ باقي السبعة: ﴿مَا نَنْسَخْ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٨)، و«التيسير» (ص: ٧٦).

(٣) وقرأ باقي السبعة: ﴿نُنْسِهَا﴾. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٨)، و«التيسير» (ص: ٧٦).

(٤) انظر هذه القراءات مع نسبتها لقارئها في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦)، و«المحتسب» =

وقرأ عبد الله: (ما نُنْسِكُ من آيةٍ أو نُنسخُها) ^(١).

وقرأ حذيفة: (ما ننسخُ من آيةٍ أو نُنْسِكُها) بإظهارِ المفعولين ^(٢).

﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾؛ أي: بما هو خيرٌ للعبادِ في النفعِ والثوابِ، أو مثليها في الثوابِ، وقرأ أبو عمرو بقلبِ الهمزة ألفاً ^(٣).

﴿أَلَمْ نَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيَقْدَرُ على النسخِ والإتيانِ بِمِثْلِ المنسوخِ وبِمَا هو خيرٌ منه.

والآيةُ دَلَّتْ على جَوَازِ النَّسخِ وتأخيرِ الإنزالِ؛ إِذِ الْأَصْلُ اخْتِصَاصُ (إِنْ) وما يتضمَّنُها بالأُمُورِ المحتمِلةِ، وذلكَ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ شُرِعَتْ والآياتِ نَزَلَتْ لِمَصَالِحِ الْعِبَادِ ^(٤) وتكميلِ نفوسِهِم فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةً، وذلكَ يَخْتَلِفُ باختلافِ الْأَعْصَارِ

= (١/١٠٣)، و«المحرر الوجيز» (١/١٩٢)، و«البحر» (٢/٤١٢ - ٤١٣).

(١) رواها عن ابن مسعود: أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (١٣)، وذكرها عنه ابن أبي داود في «المصاحف» (ص: ١٧٤)، ورواها (ص: ٢٣٨) عن الأعمش.

وذكرها أيضاً الفراء في «معاني القرآن» (١/٦٤)، والطبري في «تفسيره» (٢/٣٩٠) وابن عطية في «المحرر الوجيز» (١/١٩٢)، وأبو حيان في «البحر» (٢/٤١٣)، وزادوا: (نجى بمثلها).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/٣٢٥). وذكرها الفراء في «معاني القرآن» (١/٦٤)، والثعلبي في «تفسيره»

(٤/١٩)، وابن عطية في «المحرر الوجيز» (١/١٩٣)، جميعهم عن سالم مولى أبي حذيفة. أما «البحر» (٢/٤١٣) فوقع فيه نسبتها لأبي حذيفة!

(٣) انظر: «التيسير» (ص: ٣٦).

(٤) قوله: «والآية دلت على جواز النسخ...» وذلك لذكره صريحاً فيها، ولولا أنه جائز لم يكن لذكره وجه وأدوات الشرط من (إِنْ) وما تضمَّن معناها في أصل وضعها تدل على احتمال ما دخلت عليه وجوازه وقوله: «تأخير الإنزال»؛ أي: وجواز تأخير إنزال القرآن ناسخاً أو منسوخاً المدلول عليه بقرأة: (أو ننسأها) على أحد الوجوه والقراءات، وقوله: «وذلك» إشارة إلى الجواز؛ أي: وجه ذلك =

والأشخاص كاسباب المعاش؛ فإنَّ النافع في عَصْرِ قد يضرُّ في غيره.

واحتجَّ بها مَنْ مَنَعَ النسخَ بلا بدَلٍ أو ببدَلٍ أثقلَ، ونسخَ الكتابِ بالسُّنَّةِ، فإنَّ النسخَ هو المأتيُّ به بدلاً والسُّنَّةُ ليست كذلك، والكُلُّ ضعيفٌ، إذ قد يكونُ عدمُ الحكمِ أو الأثقلُ^(١) أصلحَ، والنسخُ قد يُعرفُ بغيره، والسُّنَّةُ ممَّا أتى به الله، وليس المرادُ بالخيرِ والمثلِ ما يكونُ كذلك في اللفظِ.

والمعتزلةُ على حدوثِ القرآن، فإنَّ التغيُّرَ والتفاوتَ من لوازمه.

وأجيبُ بأنَّهما من عوارضِ الأمورِ المتعلقةِ بالمعنى القائمِ بالذاتِ القديمِ.

(١٠٧) - ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ

مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾.

﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ الخطابُ للنبيِّ عليه السلامُ والمرادُ هو وأُمَّتُه؛ لقوله ﴿وَمَا لَكُمْ﴾، وإنَّما أفردَه لأنَّه أعلمُهم ومبدأُ علمهم.

﴿أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ يفعلُ ما يشاءُ ويحكمُ ما يريدُ، وهو كالدليلِ على قوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ أو على جوازِ النَّسخِ، ولذلك تركَ العاطفَ.

﴿وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ وإنَّما هو الذي يملكُ أموركم ويُجريها على ما يُولِّحُكم^(٢)، والفرقُ بين الوليِّ والنَّصيرِ: أنَّ الوليَّ قد يَضْعُفُ عن النَّصرة، والنَّصيرُ قد يكونُ أجنبيًّا عن المنصُورِ، فيكونُ بينهما عمومٌ من وجهٍ^(٣).

= أن الوحي للمصالح وهي تختلف باختلاف الأزمنة كما نرى من احتياج الصيف إلى غير لباس الشتاء وغير ذلك. انظر: «حاشية الشهاب» (٢/ ٢٢٠).

(١) في (ت) و(خ): «والأثقل».

(٢) في (خ): «يصلح لكم».

(٣) «فيكون بينهما عموم من وجه» من (خ).

قوله: «ومنه النَّاسُخُ»؛ أي: في الموارِيث.

قوله: «أَوْ نَجَدُهَا مَنْسُوخَةً»:

قال أبو عليِّ الفَارِسِيُّ: قراءةُ ابنِ عامِرٍ مُشْكِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَالُ: نَسَخَ وَأَنْسَخَ بِمَعْنَى، وَلَا الهمزةُ لِلتَّعْدِيَةِ، فَلَمْ يَسَقْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: مَا نَجَدُهُ مَنْسُوخًا، كَمَا يَقَالُ: (أَحْمَدْتُ الرَّجُلَ) إِذَا وَجَدْتَهُ مُحْمَدًا، وَ: (أَبْخَلْتُهُ) إِذَا وَجَدْتَهُ بَخِيلًا، قَالَ: وَلَيْسَ نَجَدُهُ مَنْسُوخًا إِلَّا بِأَنْ يَنْسَخَهُ، فَتَتَّفِقُ الْقَرَاءَتَانِ فِي الْمَعْنَى وَإِنْ اخْتَلَفْنَا فِي اللَّفْظِ^(١)، انْتَهَى.

قوله: «وَاحْتَجَّ بِهَا مَنْ مَنَعَ النَّسَخَ..» إِلَى آخِرِهِ:

مَا ذَكَرَهُ مِنْ تَضْعِيفِ مَنْعِ نَسَخِ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ مَرْدُودٌ، فَإِنَّ الْمَانِعَ لِذَلِكَ هُوَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ.

قَالَ الطَّيْبِيُّ: ذَهَبَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ إِلَى مَنْعِ نَسَخِ الْقُرْآنِ^(٢) بِالْخَبَرِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا: «كَلَامِي لَا يَنْسَخُ كَلَامُ^(٣) اللَّهِ، وَكَلَامُ اللَّهِ يَنْسَخُ بَعْضُهُ بَعْضًا»^(٤).

قَالَ: وَكَيْفَ يَخْفَى عَلَى مِثْلِ الْإِمَامِ هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ مِنْ أَعْلَامِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: أَعْيَا الْفُقَهَاءَ وَأَعْجَزَهُمْ مَعْرِفَةُ النَّاسَخِ مِنَ الْمَنْسُوخِ، وَكَانَ لِلشَّافِعِيِّ فِيهِ الْيَدُ الطُّوْلَى وَالسَّابِقَةُ الْأُولَى.

(١) انظر: «الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (١٨٦/٢).

(٢) في (س): «نسخ الكتاب».

(٣) في (س): «ينسخ كتاب».

(٤) رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٤٢٧٧)، وَابْنُ عَدِي فِي «الْكَامِلِ فِي ضَعْفِ الرِّجَالِ» (١٨٠/٢)، وَقَالَ

الْمَنَاوِي فِي «التَّيْسِيرِ بِشَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» (٢٢٥/٢): قَالُوا: وَالْخَبَرُ مُنْكَرٌ، وَفِيهِ مَتَهُم.

وقال أحمد بن حنبل: ما عَرَفْنَا الْمُجْمَلَ مِنَ الْمُفْصَلِ ^(١) ولا النَّاسِخَ مِنَ الْمَنْسُوخِ حتى جالسنا الشَّافِعِيَّ ^(٢).

والآية شاهدة لذلك؛ لأنَّ النَّاسِخَ لا بدَّ أن يكونَ خيراً من المنسوخِ أو مثله؛ لقوله: ﴿نَأَتْ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ والسُّنَّةُ ليست بخيرٍ من القرآن ولا مثله، والضميرُ في ﴿نَأَتْ﴾ لله فيكونُ الآتي بالنَّاسِخِ هو الله.

وجوابهم عن الأوَّلِ بأنَّ المرادَ نسخُ الحُكْمِ لا اللفظ، ويجوزُ أن يكونَ حكمُ السُّنَّةِ خيراً من حكمِ القرآن أو مثلاً له باعتبارِ كونه أصلحَ للمُكَلَّفِ، وعن الثاني بأنَّه يَصِحُّ إطلاقُ قوله: ﴿نَأَتْ﴾ على ما أتى به الرَّسُولُ؛ لأنَّه أيضًا من عندِ الله: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣] = مردودٌ.

أما الأوَّلُ: فتخصيصُ من غيرِ مُخصَّصٍ، على أنَّ الآيةَ وُروُدُها في شأنِ أهلِ الكتابِ ورَدُّ ودادتهم أن لا يُنزَلَ اللهُ على رسولِهِ هذا الكتابَ الشَّريفَ وينسخَ به كتابَهُمْ لفظاً وحُكماً، ورَدُّ أنَّه ﷺ اختصَّ ^(٣) به دونهم، وأنَّه ﷺ هو الذي يبدله من تلقاءِ نفسه بشهادةٍ سببِ التَّزْوِيلِ.

وأما الثاني: فيلزمُ عنه فكُ التَّركيبِ وارتكابُ المحذورِ:

أما فكُ التَّركيبِ: فإنَّ الضَّمائِرَ في ﴿نَنْسَخُ﴾ و﴿نَنْسَأُهَا﴾ دالَّةٌ على تعظيمِ الفاعلِ ومُنَادِيَّةٍ ^(٤) على جلالَتِهِ واستبداده بما فعلهُ، فإذا دخلَ الغيرُ يفوتُ الغَرَضُ المطلوبُ، ولا شكَّ أنَّه لا مدخلَ لرسولِ الله ﷺ في ﴿نَنْسَأُهَا﴾، فإذا فَرَّقَ الضَّمائِرُ

(١) في «علوم الحديث»: «المفسر».

(٢) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص: ٢٧٦ - ٢٧٧).

(٣) في النسخ الخطية: «لم اختص»، والتصويب من «فتوح الغيب».

(٤) في هامش (ف): «تصريح بجهر وصوت عال».

يَنْحَرِمُ النَّظْمُ، وَأَنَّ صَمِيرَ الْخَطَابِ فِي ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ - إِذَا خُصَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَمَّ -
وَالِاسْتِفْهَامُ الْمَفِيدُ لِلتَّقْرِيرِ يُنَافِي اشْتِرَاكَه ﷺ فِي تِلْكَ الصَّمَاتِ، وَكَذَا وَضَعُ الظَّاهِرِ
مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ وَتَخْصِيصُهُ بِذِكْرِ اسْمِ الذَّاتِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَنَّ اللَّهَ﴾ مُتَكَرِّرًا.

وَأَمَّا ارْتِكَابُ الْمَحْذُورِ: فَهُوَ إِذَا جُعِلَ الْفَاعِلُ فِي قَوْلِهِ: ﴿نَسَخَ﴾ وَ﴿نَأَتْ﴾ لِلَّهِ
وَالْغَيْرِ؛ فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً فِيهِ دُونَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، أَوْ مَجَازًا، أَوْ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا،
وَالْكُلُّ بَاطِلٌ، أَمَّا بُطْلَانُ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي فَظَاهِرٌ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ إِرَادَةَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ مَعًا،
وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَيَسْتَلْزِمُ تَعَدُّدُ الْفَاعِلِ وَحِينَئِذٍ يَفُوتُ التَّعْظِيمُ الْمَطْلُوبُ.

وَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ (٢) **﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾** فَضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ
الْكَلَامَ هُنَاكَ فِي الْمُنْزَلِ؛ لِأَنَّ الْكُفَّارَ كَانُوا يَنْسُبُونَهُ إِلَى الْجَنِّ وَيُسَمُّونَ قَائِلَهُ مَجْنُونًا،
بَشَاهِدَةِ الْآيَاتِ الْمُنَاسِبَةِ لَهَا كَقَوْلِهِ: **﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾** [الْحَاقَّةُ: ٤٠]، ^(١)
وَقَوْلِهِ: **﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ﴾** [التَّكْوِيمِ: ٢٥] **﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾** [الْحَاقَّةُ: ٤١] وَلِهَذَا
عَقَبَهُ بِقَوْلِهِ: **﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾** (٤) **﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ﴾** [النَّجْمِ: ٤ - ٥] فَإِذْنٌ لَا تَدْخُلُ فِي
الْمَعْنَى الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ مِنْهُ ﷺ.

وَأَمَّا مَا نَقَلَ ^(٢) ابْنُ الْحَاجِبِ عَنْهُمْ أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ» نَسَخَ
الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ، وَالرَّجَمَ لِلْمُحْصَنِ نَسَخَ الْجُلْدَ، فَضَعِيفٌ أَيْضًا؛ لِمَا
ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ أَنَّ الْوَصِيَّةَ لِلْأَقْرَبِينَ مَنَسُوخَةٌ بِآيَةِ الْمِيرَاثِ ^(٣)، وَأَنَّ الرَّجَمَ كَانَ قَرَأْنَا
وُنَسَخَ رَسْمُهُ ^(٤)، فَأَوَّلُ حَدِيثِ الْوَصِيَّةِ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ

(١) فِي (س) زِيَادَةٌ: «وَهُوَ».

(٢) فِي (ز) وَ(س): «نَقَلَهُ».

(٣) انْظُرْ: «الرَّسَالَةُ» لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ (ص: ١٣٧).

(٤) رَوَاهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص: ٦٤٤) عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لِوَارِثٍ»، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ^(١)، فَقَوْلُهُ: «أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ» إِمَارَةٌ إِلَى آيَةِ الْمَوَارِيثِ، وَالْحَدِيثُ مُوضِحٌ لِدَلَالَةِ نَسْخِ آيَةِ الْمَوَارِيثِ لِهَذِهِ الْآيَةِ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِنُصْرَةِ الْحَقِّ وَتَرْجِيحِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمُطَّلِبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَإِنْ قُلْتُ: إِذَا كَانَ جَوَازُ النَّسْخِ مُعْلَلًا بِكَوْنِ النَّاسِخِ خَيْرًا مِنْهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ الْعَمَلِ بِهَا أَكْثَرَ ثَوَابًا لَزِمَ جَوَازُ ذَلِكَ بِالْحَدِيثِ بِهَذِهِ الْآيَةِ؟

قُلْتُ: لَا يَلْزَمُ؛ لِأَنَّ الْخَيْرِيَّةَ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ لَيْسَتْ عِلَّةً مُسْتَقْلَةً بَلْ مَعَ قَيْدِ عَدَمِ التَّفَاضُلِ فِي اللَّفْظِ، فَإِنَّ الثَّوَابَ الْحَاصِلَ فِي نَفْسِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لَا يُوَازِيهِ قِرَاءَةُ الْحَدِيثِ^(٢). هَذَا كُلُّهُ كَلَامُ الطَّيِّبِيِّ.

وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ تَضْعِيفِ مَنَعَ النَّسْخِ بِلَا بَدَلٍ مَرْدُودٌ أَيْضًا بِالِاسْتِقْرَاءِ.

قَالَ الطَّيِّبِيُّ أَيْضًا: وَلَا يَرِدُ قَوْلُهُمْ: (قَدْ جَاءَ بِلَا بَدَلٍ فِي آيَةِ النَّجْوَى)؛ لِمَجْيِئِ الْبَدَلِ وَهُوَ الْآيَةُ بَعْدَهَا الدَّالَّةُ بِمَفْهُومِهَا عَلَى إِبَاحَةِ الصَّدَقَةِ^(٣).

قَوْلُهُ: «أَلَمْ تَعْلَمْ» الْخَطَابُ لِلنَّبِيِّ ﷺ:

يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ لِلتَّقْرِيرِ كَمَا فِي «الْكَشَافِ»^(٤).

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي «الْمَغْنِيِّ»: وَالْأَوَّلَى أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْإِنْكَارِ التَّوْبِيخِيِّ أَوْ الْإِبْطَالِيِّ؛ أَيِ: أَلَمْ تَعْلَمْ أَيُّهَا الْمُنْكَرُ لِلنَّسْخِ^(٥).

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٧٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٢٠)، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(٢) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّيِّبِيِّ (٣/ ٣٢-٣٩).

(٣) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ (٣/ ٣٩).

(٤) انْظُرْ: «الْكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ (١/ ٣٢٦).

(٥) انْظُرْ: «مَغْنِي الْبَلْبِيبِ» لِابْنِ هِشَامٍ (ص: ٢٧).

قوله: «وإنما هو الذي يملكُ أموركم»:

قال القطب: هذا وجه اتصال قوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ﴾ بما قبله، وإنما يتضح إذا كان الخطاب في ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ عامًا على أسلوب:
«بشِّر المشائين»^(١) وكان الاستفهام للتقرير.

وقال الطيبي: إنما رتب حكم النسخ على هذه الصفة وهي: أنه مالك السموات
والأرض؛ ليؤذن أنه تعالى يدبر مصالحكم في النسخ والإنشاء؛ لأن من دبر أمرًا هو
أعظم لا يمتنع عليه الأهون^(٢).

(١٠٨) - ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سَأَلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَتَّبِعِ
الْكَفَرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾.

﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سَأَلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ﴾ ﴿أَمْ﴾ مُعَادِلَةٌ
للهَمْزة في ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾؛ أي: ألم تعلموا أنه مالك الأمور قادرٌ على الأشياء كلها يأمرُ
وينهى كما أراد^(٣)، أم تعلمون وتقرحون بالسؤال كما اقترحت اليهود على موسى.
أو منقطعة، والمراد أن يؤصِّبهم بالثقة به وترك الاقتراح عليه.

قيل: نزلت في أهل الكتاب حين سألوا أن ينزل الله عليهم كتابًا من السماء.
وقيل: في المشركين كما قالوا: ﴿وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُؤُوفِكَ حَتَّى تَنْزِلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرؤه﴾
[الإسراء: ٩٣].

(١) رواه أبو داود (٥٦١)، والترمذي (٢٢٣)، من حديث بُريدة الأسلمي رضي الله عنه، وتمتته: «في
الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة»، وقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (١٤٢/٤):
في إسناد عبد الله بن أوس، وهو رجل مجهول.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٤٠/٣).

(٣) في (ت): «يريد».

﴿وَمَنْ يَتَّبِدْ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾: وَمَنْ تَرَكَ الثِّقَةَ بِالْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ وَشَكَّ فِيهَا وَاقْتَرَحَ غَيْرَهَا فَقَدْ ضَلَّ الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ حَتَّى وَقَعَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ الْإِيمَانِ.

وَمَعْنَى الْآيَةِ: لَا تَقْتَرَحُوا فَتَضَلُّوا وَسَطَ السَّبِيلِ، وَيُؤَدِّي بِكُمْ الضَّلَالُ إِلَى الْبُعْدِ عَنِ الْمَقْصِدِ وَتَبْدِيلِ الْكُفْرِ بِالْإِيمَانِ.
وَقَرِئَ: (يُبْدِلُ) مِنْ أُبْدَلَ^(١).

قوله: «﴿أَمْ﴾ مُعَادِلَةٌ لِلْهَمْزَةِ..» إِلَى آخِرِهِ:

قَالَ الطَّبِيبِيُّ: يَعْنِي: لَمَّا رَدَّ عَلَى الْيَهُودِ قَوْلَهُمْ فِي النَّسْخِ وَالطَّعْنِ فِيهِ، وَعَمَّ الْخُطَابَ لِلْكَلِّ فِي قَوْلِهِ: «﴿أَلَمْ تَقْلَمْ﴾» لِأَنَّهُ مِنْ أَسْلُوبِ قَوْلِ: «بَشَرِ الْمَشَائِينِ»، رَجَعَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ فَخَاطَبَهُمْ بِمَا^(٢) يُشَبُّهُ حَالَهُمْ حَالِ الْيَهُودِ مِنْ سُؤَالِهِمْ لِمَا يَضُرُّهُمْ وَيُرْدِيهِمْ، تَوْصِيَةً لَهُمْ بِالثِّقَةِ بِاللَّهِ وَبِمَا يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْقُرْآنِ، وَأَنْ لَا يَكُونُوا كَالْيَهُودِ فِي اقْتِرَاحِهِمْ عَلَى نَبِيِّهِمْ^(٣).

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: الْقَوْلُ بِأَنَّهَا مُعَادِلَةٌ ضَعِيفٌ، وَالصَّوَابُ: أَنَّهَا مُتَقَطِّعَةٌ^(٤).

قوله: «قِيلَ: نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ..» إِلَى آخِرِهِ:

(١) لم أجدها.

(٢) في «فتوح الغيب»: «بخطابهم فيما».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٤٠ / ٣).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢ / ٢١٧).

أخرجه ابن جرير عن ابن عباس^(١).

قوله: «وقيل: في المشركين...» إلى آخره: أخرجه عن مجاهد^(٢).

(١٠٩) - ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ يعني: أحباهم ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم﴾: أن يردوكم؛ فإن ﴿لَوْ﴾ تنوب عن (أَنْ) في المعنى دون اللفظ.

﴿مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾: مُرْتَدِّين، وهو حال من ضمير المخاطبين ﴿حَسَدًا﴾ عِلَّةٌ ﴿وَدَّ﴾ ﴿مِّنْ عِندِ أَنْفُسِهِمْ﴾ يجوز أن يتعلّق بـ ﴿وَدَّ﴾؛ أي: تمنّوا ذلك من عند أنفسهم وتشهّهم لا من قبل التدين والميل مع الحق، أو بـ ﴿حَسَدًا﴾؛ أي: حسداً بالغاً منبعثاً من أصل نفوسهم.

﴿مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْحَقُّ﴾ بالمعجزات والنُّعُوت المذكورة في التوراة.

﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا﴾ العفو: ترك عقوبة المذنب، والصفح: ترك تربيته.

﴿حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾ الذي هو الإذن في قتالهم وضرب الجزية عليهم، أو قتل بني قريظة وإجلاء بني النضير، وعن ابن عباس: أنّه منسوخٌ بآية السِّيف، وفيه نظر؛ إذ الأمر فيه غير مُطلَق.

﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدر على الانتقام منهم.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٤٠٩).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٤١٠).

(١١٠) - ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَحْدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿فَاعْمُوا﴾ كَأَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِالصَّبْرِ والمخالفة واللجأ إلى الله بالعبادة والبرِّ.

﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ﴾ كصلاة أو صدقة، وقرئ: (تقدّموا) مِنْ أَقْدَم^(١).

﴿يَحْدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾؛ أي: ثوابه.

﴿إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ لَا يَضِيعُ عِنْدَهُ عَمَلٌ. وقرئ بالياء^(٢) فيكون وعيدًا.

قوله: «وهو حالٌ مِنْ صَمِيرِ الْمُخَاطَبِينَ»:

قال أبو حيان: هذا ضعيفٌ؛ لأنَّ الحالَ مُسْتَعْنَى عنها في أكثرِ مَوَارِدِهَا، وهذا لا بدَّ منه في هذا المكان، والصَّوابُ أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثانٍ لَأَنَّ (وَدَّ) بمعنى (صَيَّرَ) يتعدَّى لِمَفْعُولَيْنِ^(٣).

قوله: «يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ ﴿وَدَّ﴾ ..» إلى آخره:

قال الطَّيْبِيُّ: هذان الوجهان: ذكرهُما مَكِّي^(٤) وردَّهُما عليه ابنُ الشَّجَرِيِّ في «أماليه»: فقال: إِنَّ قَوْلَ النَّحْوِيِّينَ: هذا الجارُّ مُتَعَلِّقٌ بهذا الفعلِ، يريدونَ به أَنَّ العربَ وَصَلَتْهُ به واستمرَّ سماعُ ذلك منهم، فقالوا: رَضِيتُ عَنْ جَعْفَرٍ، وقالوا: حَسَدْتُ

(١) لم أجدها.

(٢) لم أجدها.

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/٤٢٥).

(٤) انظر: «مشكل إعراب القرآن» لمكي (١/١٠٨ - ١٠٩).

زيداً على علمه، ولم يقولوا: حَسَدْتُهُ مِنَ الشَّيْءِ^(١)، وكذلك: (وَدِدْتُ) لَمْ يُعْلَقُوا بِهِ (مِنْ)، فثَبَّتَ بهذا أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿مَنْ عِنْدَ أَنْفُسِهِمْ﴾ لَا يَتَعَلَّقُ بِحَسَدٍ وَلَا بَوَدٍّ، لَكِنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ يَكُونُ وَصْفاً لـ ﴿حَسَدًا﴾ أَوْ لِمَصْدَرٍ ﴿وَدَّ﴾؛ أَي: حَسَدًا كَائِنًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ، أَوْ: وَدًّا كَائِنًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ^(٢).

قَالَ الطَّبْيِيُّ: وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْقَوْلَ بِإِفْضَاءِ عَمَلِ الْفِعْلِ إِلَى مَعْمُولٍ مَعْمُولِهِ سَائِغٌ^(٣). انْتَهَى.

وَفِي «الْبَحْرِ» لِأَبِي حَيَّانٍ: ﴿مَنْ عِنْدِ﴾ مُتَعَلِّقٌ إِمَّا بِمَلْفُوظٍ وَهُوَ ﴿وَدَّ﴾ أَوْ بِمُقَدَّرٍ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِمَصْدَرٍ ﴿وَدَّ﴾ أَوْ (حَسَدٍ)^(٤)، أَوْ بِـ ﴿يُرِدُّوْنَكُمْ﴾ وَ﴿مَنْ﴾ سَبَبِيَّةٌ؛ أَي: يَكُونُ الْوَدُّ مِنْ تَلْقَائِهِمْ وَيَاغَوَائِهِمْ وَتَرْبِيَتِهِمْ^(٥)، انْتَهَى.

قَوْلُهُ: «وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ مَنسُوخٌ بِآيَةِ السَّيْفِ»: أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ^(٦).

قَوْلُهُ: «وَفِيهِ نَظَرٌ إِذِ الْأَمْرُ غَيْرُ مُطْلَقٍ»:

قَالَ الطَّبْيِيُّ: هَذَا النَّظَرُ أوردَهُ الْإِمَامُ حَيْثُ قَالَ: كَيْفَ يَكُونُ مَنسُوخًا وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ

(١) فِي «أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ» وَ«فَتْوحِ الْغَيْبِ»: «ابْنُهُ».

(٢) انْظُرْ: «أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ» (٣/ ١٦٩).

(٣) انْظُرْ: «فَتْوحِ الْغَيْبِ» لِلطَّبْيِيِّ (٣/ ٤٢ - ٤٣).

(٤) كَذَا نَقَلَ الْمُصَنِّفُ عَنْ أَبِي حَيَّانٍ، وَالَّذِي فِي «الْبَحْرِ»: (وَيَتَعَلَّقُ الْمَجْرُورُ الَّذِي هُوَ: ﴿مَنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾ إِمَّا بِمَلْفُوظٍ بِهِ وَهُوَ ﴿وَدَّ﴾؛ أَي: وَدَّوْا ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ شَهَوْتِهِمْ، لَا أَنْ وَدَّادَتِهِمْ ذَلِكَ هِيَ مِنْ جِهَةِ التَّدِينِ وَاتِّبَاعِ الْحَقِّ... وَإِمَّا بِمُقَدَّرٍ فَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ، التَّقْدِيرُ: حَسَدًا كَائِنًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ، وَعَلَى كَلَا التَّقْدِيرَيْنِ يَكُونُ تَوْكِيدًا، أَي: وَدَّادَتِهِمْ أَوْ حَسَدَهُمْ مِنْ تَلْقَائِهِمْ).

(٥) انْظُرْ: «الْبَحْرِ الْمُحِيطُ» لِأَبِي حَيَّانٍ (٢/ ٤٢٥ - ٤٢٦).

(٦) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢/ ٤٢٤)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١/ ٢٠٦).

بغاية وهو قوله تعالى: ﴿حَقَّ يَأْتِي اللَّهَ بِأَمْرٍ﴾ كقوله: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا آلَ إِبْرَهِيمَ﴾ [البقرة: ١٨٧] وإذا لم يكن ورود الليل ناسخاً لم يكن إتيان الأمر ناسخاً.

وأجاب: أن الغاية التي يتعلّق بها الأمر إذا كانت لا تُعلم إلا شرعاً لم يخرج ذلك الوارد من أن يكون ناسخاً، ويحلّ محلّ: فاعفوا واصفحوا إلى أن أنسخه لكم^(١).

قوله: «والمخالفة»:

الظاهر أنّها بالقاف لا بالفاء، وهو تحسُّن الخلق في العشرة، كقوله ﷺ: «وخالق الناس بخلق حسن»^(٢)، وإن ثبت أنّها بالفاء فالمعنى: مخالفتهم فيما يودُّونه ويدعون إليه.

(١١١) - ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَىٰ﴾ يَلْكَ أَمَانِيَهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿

﴿وَقَالُوا﴾ عطفٌ على ﴿وَدَّ﴾، والضمير لأهل الكتاب من اليهود والنصارى. ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَى﴾ لفٌ بين قولي الفريقين، كما في قوله: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصْرَى﴾ [البقرة: ١٣٥] ثقةً بفهم السامع، وهو جمع هائِد كعُوذٍ وعَائِدٍ، وتوحيد الاسم المضمر وجمع الخبر لا اعتبار اللفظ والمعنى.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٤٥/٣). وانظر: «تفسير الرازي» (٦٥٢/٣).

(٢) رواه الترمذي (١٩٨٧)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وقال: حديث حسن صحيح.

﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ إشارة إلى الأمانِيّ المذكورة، وهو^(١) أن لا يُنَزَّلَ على المؤمنين من^(٢) خير من ربّهم، وأن يرُدُّوهم كفارًا، وأن لا يدخل الجنة غيرهم، أو إلى ما في الآية على حذف المضاف؛ أي: أمثال تلك الأمانِيّ أمانِيّهم، والجمله اعتراض.

والأمنية: أفعولة من التمني كالأضحوكة والأعجوبة.

﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ على اختصاصكم بدخول الجنة ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ في دعواكم؛ فإن كل قول لا دليل عليه غير ثابت.

(١١٢) - ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

﴿بَلَىٰ﴾ إثبات لما نفوه من دخول غيرهم الجنة ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾: أخلص له نفسه أو قصده، وأصله: العضو.

﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ في عمله ﴿فَلَهُ أَجْرُهُ﴾ الذي وعد له على عمله ﴿عِنْدَ رَبِّهِ﴾ ثابتًا عند ربّه^(٣) لا يضيع ولا ينقص، والجمله جواب ﴿مَنْ﴾ إن كانت شرطية، وخبرها إن كانت موصولة، والفاء فيها لتضمينها معنى الشرط، فيكون الرد بقوله: ﴿بَلَىٰ﴾ وحده، ويحسن الوقف عليه، ويجوز أن يكون ﴿مَنْ أَسْلَمَ﴾ فاعل فعلٍ مقدرٍ مثل: بلى يدخلها من أسلم.

﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ في الآخرة.

(١) في (خ) و(ت): «وهي».

(٢) «من»: ليس في (خ) و(ت).

(٣) في (ت): «ثابتا عنده».

قوله: «كعائذ»:

الجوهري: العوذ: الحديثُ النَّاجِ مِنَ الطَّاءِ وَالْإِلِ وَالْخِيلِ، وَاحِدُهَا: عَائِذٌ^(١).

قوله: «إشارةً إلى الأمانِي المَذْكُورَةِ...» إلى آخره:

قال أبو حيان: ما ذهب إليه في الوجه الأول ليس بظاهر؛ لأن كل جملة ذكر فيها وُدُّهم لشيءٍ قد انفصلت وكملت واستقلت في النزول، فيبعد أن يُشار إليها، وما ذهب إليه في الوجه الثاني ففيه مجازُ الحذف، وفيه قلبُ الوضع إذ الأصل أن تكون ﴿تِلْكَ﴾ مُبْتَدَأٌ و﴿أَمَانِيَهُمْ﴾ خبراً، فقلب هو الوضع إذ قال: إن أَمَانِيَهُمْ في البطلان مثل أَمْنِيَّتِهِمْ هذه، وفيه أنه متى كان الخبر مُشَبَّهاً به المبتدأ فلا يجوز تقديمه مثل: زيدٌ زهيرٌ، نصَّ على ذلك النحويون.

والأظهر أن ﴿تِلْكَ﴾ إشارةً إلى مَقَالَتِهِمْ: ﴿لَنْ يَدْخُلَ﴾... إلى آخره، أي: تلك المقالة أَمَانِيَهُمْ؛ أي: شَهَوَاتُهُمُ الْبَاطِلَةُ وَأَكَاذِيهِمُ الَّتِي لَمْ يَقُولُهَا عَنْ تَحْقِيقٍ وَلَا دَلِيلٍ، وَإِنَّمَا أُفِرِدَ الْمُبْتَدَأَ لَفْظًا لِأَنَّهُ كِنَايَةٌ عَنِ الْمَقَالَةِ وَهِيَ مَصْدَرٌ يَصْلُحُ لِلْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، فَأَرِيدَ بِهَا هُنَا الْكَثِيرَ بِاعْتِبَارِ الْقَائِلِينَ، وَلِذَلِكَ جُمِعَ الْخَبَرُ فَطَابَقَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فِي الْجَمْعِيَّةِ^(٢)، انتهى.

وقال العَلَمُ الْعِرَاقِيُّ: الجوابُ الصَّحِيحُ أَنَّ الْأَمَانِيَّ هِيَ الْأَبَاطِيلُ أَوِ الْأَقَاوِيلُ كَمَا نَقَلَهُ الْمَهْدَوِيُّ، وَهَذِهِ الْجَمْلَةُ أَقَاوِيلٌ لِأَنَّهَا نَفَتْ دُخُولَ غَيْرِهِمُ الْجَنَّةَ وَأَثْبَتَتْ دُخُولَ الْيَهُودِ الْجَنَّةَ وَدُخُولَ النَّصَارَى الْجَنَّةَ، بَلْ دُخُولَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، فَهِيَ أَقَاوِيلٌ وَأَبَاطِيلٌ حَقِيقَةٌ.

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: عوذ).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٤٣١).

قوله: «والجملة اعتراض»:

الطَّيِّبِيُّ: فَإِنْ قُلْتُ: مِنْ حَقِّ الاعتراضِ أَنْ يَكُونَ مُؤَكِّدًا لِلْمَعْتَرِضِ فِيهِ، فَأَيْنَ مُقْتَضَاهُ هُنَا^(١)؟

قُلْتُ: قَوْلُهُ ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ﴾ حكاية دَعَوَاهُمْ الْبَاطِلَةِ، وَأَكْثَرُهَا بِلَفْظِ ﴿لَنْ﴾ على سبيلِ الحَصْرِ.

وقوله: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ بيان لبطلانها، وَأَنَّ تِلْكَ الدَّعْوَى مَجْرَدُ قَوْلٍ لَا بُرْهَانَ لَهُمْ عَلَيْهَا، وَ﴿تِلْكَ﴾ إِشَارَةٌ لِبُعْدِهَا عَنِ التَّحْقِيقِ وَتَحْقِيرُ بِشَائِنِهَا وَمِنْ ثَمَّ سَمَّاها أَمَانِيًّا، وَالْأَمَانِيُّ مِمَّا لَا ثُبُوتَ لَهَا، وَأَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْمُضَافِ فَهِيَ أَبْلَغُ فِي بَابِ الاعتراضِ، يَعْنِي: هَذِهِ الْأُمْنِيَّةُ لَيْسَتْ بِدَعْوٍ مِنْهُمْ بَلْ كَانَتْ^(٢) أَمَانِيَّتُهُمْ مِثْلَ هَذِهِ^(٣).

(١١٣) - ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾.

﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ﴾؛ أَيْ: أَمْرٌ يَصِحُّ وَيُعْتَدُّ بِهِ، نَزَلَتْ لَمَّا قَدِمَ وَفَدُ نَجْرَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَتَاهُمْ أَحْبَارُ الْيَهُودِ فَتَنَازَرُوا وَتَقَاوَلُوا بِذَلِكَ.

﴿وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾ الْوَاوُ لِلْحَالِ وَ﴿الْكِتَابَ﴾ لِلْجَنَسِ؛ أَيْ: قَالُوا ذَلِكَ وَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْكِتَابِ.

(١) فِي (س): «مُقْتَضَاهَا».

(٢) قَوْلُهُ: «كَانَ» كَذَا فِي النُّسخِ، وَمِثْلُهُ فِي مَطْبُوعِ «فَتْوحِ الْغَيْبِ»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: «كُلٌّ».

(٣) انْظُرْ: «فَتْوحِ الْغَيْبِ» لِلطَّيِّبِيِّ (٤٦/٣).

﴿كَذَلِكَ﴾ مثل ذلك ﴿قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ كَعِبَادَةِ الأصنام والمُعَطَّلَةِ، وَبَخْهَمَ على المكابرة والتشبه بالجهال.

فإن قيل: لم وبخهم وقد صدقوا؛ فإن كلاً الدينين بعد النسخ ليس بشيء؟ قلت: لم يقصدوا ذلك، وإنما قصد به كل فريق إبطال دين الآخر من أصله والكفر بنبيه وكتابه، مع أن ما لم يُنسخ منهما حق واجب القبول والعمل به. ﴿فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾: بين الفريقين ﴿يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ كما كانوا فيه يختلفون ﴿بِمَا يَقْسِمُ﴾ لكل فريق ما يليق به من العقاب.

وقيل: حكمه بينهم: أن يكذبهم ويدخلهم النار.

قوله: «نزلت لما قديم وقد نجران..» إلى آخره:

أخرجه ابن جرير عن ابن عباس^(١)، ونجران قرية.

قوله: «والمُعَطَّلَةُ»: قال القطب: هم الذين لا يُثبتون الصانع.

قوله: «بين الفريقين»:

الطبيي: فإن قلت: لم خصهما بالذكر بعد قوله: ﴿قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ فهلا عمّ فدخل اليهود والنصارى دخولاً أولياً؟

قلت: المراد توبيخ اليهود والنصارى حيث نظّموا أنفسهم مع علمهم في سلك من لا يعلم شيئاً، فالواجب تهديد^(٢) هؤلاء خاصة^(٣).

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٤٣٤ - ٤٣٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٠٨).

(٢) في النسخ الخطية: «تقدير»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٣/ ٥١).

قوله: «بما يقسمُ لكلِّ فريقٍ»:

الطَّبِيعِيُّ: يعني: ﴿يَحْكُمُ﴾، يستدعي جَارَيْنِ (في) والباء، كما يقال: حَكَمَ الْحَاكِمُ في هذه الدَّعْوَى بكذا، فالأَوَّلُ المَحْكُومُ فيه والثَّانِي المَحْكُومُ به، فحُذِفَ في التَّنْزِيلِ الثَّانِي لِيُعَمَّ المَقْدَرُ^(١).

(١١٤) - ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَافِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ ﴿مَنْ﴾ عامٌّ لكلِّ مَنْ خَرَبَ مَسْجِدًا أَوْ سَعَى في تعطيلِ مكانٍ مرشَّحٍ للصلاة، وإنْ نَزَلَ في الرُّومِ لَمَّا غَزَوْا بَيْتَ المقدِسِ وخَرَّبُوهُ وقتلوا أهلَهُ، أَوْ المَشْرِكِينَ لَمَّا مَنَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَدْخُلَ المَسْجِدَ الحَرَامَ عَامَ الحُدَيْبِيَّةِ.

﴿أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ ثَانِي مَفْعُولِي ﴿مَنَعَ﴾ ﴿وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا﴾ بِالْهَدْمِ وَالتَّعْطِيلِ. ﴿أُولَٰئِكَ﴾؛ أَي: المَانِعُونَ ﴿مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَافِفِينَ﴾: مَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا بِخَشْيَةٍ وَخُشُوعٍ فَضْلًا^(٢) أَنْ يَجْتَرِثُوا عَلَى تَخْرِيبِهَا. أَوْ: مَا كَانَ الْحَقُّ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَبْطِشُوا بِهِمْ فَضْلًا أَنْ يَمْنَعُوهُمْ مِنْهَا.

أَوْ: مَا كَانَ لَهُمْ فِي عِلْمِ اللَّهِ وَقَضَائِهِ، فَيَكُونُ وَعْدًا لِلْمُؤْمِنِينَ بِالنَّصْرَةِ وَاسْتِخْلَاصِ الْمَسَاجِدِ مِنْهُمْ، وَقَدْ أَنْجَزَ وَعْدَهُ.

(١) انظر: «فتح الغيب» للطبي (٣/ ٥١).

(٢) بعدها في (ت): «عن».

وقيل: معناه: النهي عن تمكينهم من الدخول في المسجد، واختلف الأئمة فيه؛ فجوز أبو حنيفة دخول الكافر في المسجد، ومنعه^(١) مالك، وفرق الشافعي بين المسجد الحرام وغيره.

﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ﴾: قتل وسيي وذلة بضرب الجزية ﴿وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ بكفرهم وظلمهم.

قوله: «نزل في الروم...» إلى آخره: أخرجه ابن جرير عن ابن عباس والسدي وقتادة^(٢).

قوله: «أو المشركين...» إلى آخره: أخرجه عن ابن زيد^(٣).

قوله: «ثاني مفعولي ﴿مَنْعَ﴾»: زاد غيره: أو مفعول من أجله، أو بدل اشتمال من ﴿مَسْجِدَ﴾، أو مفعول على تقدير (من).

قوله: «بالهدم» راجع إلى السبب الأول «أو التعطيل» راجع إلى الثاني.

قوله: «أو ما كان لهم في علم الله...» إلى آخره:

هذا القول هو المأثور؛ أخرجه ابن جرير عن قتادة^(٤)، وتقدم حكاية هذا القول

(١) في (أ) و(خ): «فجوز أبو حنيفة ومنع».

(٢) رواه عنهم الطبري في «تفسيره» (٤٤٢/٢ - ٤٤٣) وخبر ابن عباس من طريق عطية العوفي وهو ضعيف. وذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٦) عن ابن عباس من رواية الكلبي، وهو أضعف.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٤٤٤/٢). وذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٦) عن ابن عباس من رواية عطاء، وهو ضعيف جدًا.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٤٤٦/٢).

على مسألة الخلاف في دخول الكافر المسجد أحسن ترتيباً كما قال القطب مُنَكِّتاً به على «الكشاف»^(١) في عكس ذلك.

(١١٥) - ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ يريد بهما ناحيتي الأرض؛ أي: له الأرض كلها لا يختص به مكان دون مكان، فإن مُنِعْتُمْ أن تصلُّوا في المسجد الحرام أو الأقصى فقد جُعِلَتْ لكم الأرض مسجداً.

﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا﴾: ففي أي مكان فعلتم التَّوْلِيَةَ شَطَرَ الْقِبْلَةِ ﴿فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾؛ أي: جهته التي أمر بها؛ فإنَّ إِمَّاكَانَ التَّوْلِيَةَ لا يختص بمسجد أو مكان. أو: فثَمَّ ذاته، أي: عالمٌ مطَّلعٌ بما يُفَعَّلُ فيه.

﴿إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ﴾ بإحاطته بالأشياء، أو بِرَحْمَتِهِ يُرِيدُ التَّوَسُّعَ على عباده ﴿عَلِيمٌ﴾ بمصالحهم وأعمالهم في الأماكن كلها.

وعن ابن عمر: أنَّها نزلت في صلاة المسافر على الرَّاحِلَةِ.

وقيل: في قوم عُمِّيَتْ عليهم القبلة فصلَّوا إلى أنحاءٍ مختلفَةٍ، فلمَّا أَصْبَحُوا تَبَيَّنُوا خَطَأَهُمْ^(٢). وعلى هذا لو أخطأ المجتهد ثم تَبَيَّنَ له الخطأ لم يَلْزَمُهُ التَّدَارُكُ.

وقيل: هي توطئة لنسخ القبلة وتنزيه للمعبود^(٣) أن يكون في حيزٍ وِجْهَةٍ.

قوله: «فإن مُنِعْتُمْ أن تصلُّوا...» إلى آخره:

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/٣٣٣).

(٢) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (٢١٠ - تفسير).

(٣) بعدها في (ت): «عن».

ظاهره أَنَّ الآيَةَ مِنْ تَمَمِّهِ الْكَلَامِ فَيَمْنَعُ الْمَسَاجِدَ، وَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ مَرْجُوحٌ،
والذي وردت به الأحاديثُ أَنَّهَا نَزَلَتْ مُسْتَقِلَّةً بِسَبَبٍ آخَرَ، وقد اختلفت الرواياتُ
في ذلك على خَمْسَةِ أَوْجُهٍ يَبْتَنُّهَا فِي كِتَابِنَا «أَسْبَابُ النُّزُولِ»^(١).

قوله: «فَعَلَّمْتُ التَّوَلِّيَةَ»:

قَالَ الطَّبْيِيُّ: يَعْنِي: أَجْرِي ﴿تَوَلَّوْا﴾ مُجْرَى اللَّازِمِ لِأَنَّ مَفْعُولَهُ وَهُوَ: (وُجُوهَكُمْ)
مَنْسِيٍّ غَيْرُ مَنْوِيٍّ^(٢).

قوله: «وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ نَزَلَتْ فِي صَلَاةِ الْمُسَافِرِ عَلَى الرَّاحِلَةِ»: أَخْرَجَهُ
مُسْلِمٌ^(٣).

قوله: «وَقِيلَ: فِي قَوْمٍ عُمِّيَتْ عَلَيْهِمُ الْقِبْلَةُ...» إِلَى آخِرِهِ:

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ^(٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ
عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ^(٥)، وَابْنُ مُرْدُوَيْهِ مِنْ طَرِيقِ الْكَلْبِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٦).

قوله: «وَقِيلَ: هِيَ تَوَطَّئُ لِنَسْخِ الْقِبْلَةِ»، هَذَا أَصَحُّ الْأَقْوَالِ:

(١) انظر: «لباب النقول في أسباب النزول» للسيوطي (ص: ١٦ - ١٧).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبِّي (٣/ ٥٧).

(٣) رواه مسلم (٣٣/ ٧٠٠).

(٤) رواه الدارقطني في «سننه» (١٠٦٢)، ورواه أيضاً البيهقي في «السنن الكبرى» (١١/ ٢) ثم قال:
ولم نعلم لهذا الحديث إسناداً صحيحاً قوياً.

(٥) رواه الترمذي (٣٤٥) وقال: هذا حديث ليس إسناده بذلك، لا نعرفه إلا من حديث أشعث السمان،
وأشعث بن سعيد أبو الربيع السمان يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ.

(٦) ذكره ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٣٩٤)، والسيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٢٦٧)، وضعَّاه.

أَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهَا نَزَلَتْ لَمَّا قَالَ الْيَهُودُ: ﴿مَا وَلَيْنَهُمْ عَنْ قَلِيلٍ إِلَى كَاوَأَعَلَيْهَا﴾^(١).

(١١٦) - ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَدِيرٌ﴾.

﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ نَزَلَتْ لَمَّا قَالَتِ الْيَهُودُ: ﴿عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، والنصارى: ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾، ومشركو العرب: الملائكة بنات الله. وعطفه على ﴿قَالَتِ الْيَهُودُ﴾، أو ﴿مَنَعَ﴾، أو مفهوم قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾. وقرأ ابنُ عَامِرٍ بغيرِ واوٍ^(٢).

﴿سُبْحَنَهُ﴾ تنزيهٌ له عن ذلك؛ فإنه يقتضي التشبيه والحاجة وسرعة الفناء، ألا ترى أن الأجرام الفلكية مع إمكانها وفنائها لما كانت باقية ما دام العالم لم تتخذ^(٣) ما يكون لها كالولد اتخاذاً النبات والحيوان اختياراً أو طبعاً.

﴿بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ رَدٌّ لِمَا قالوه واستدلالٌ على فساده، والمعنى: أنه خالقٌ ما في السماوات والأرض الذي من جملته الملائكة وعزيرٌ والمسيحُ. ﴿كُلُّ لَّهُ قَدِيرٌ﴾: متقادون لا يمتنعون عن مشيئته وتكوينه، وكلُّ ما كان بهذه الصفة لم يجانسُ مكوّنه الواجب لذاته فلا يكون له ولد؛ لأنَّ من حقِّ الولد أن يجانسَ والده، وإنما جاء بـ﴿مَا﴾ الذي لغيرِ أولي العلم وقال: ﴿قَدِيرٌ﴾ على تغليبِ أولي العلم تحقيقاً لشأنهم.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٦٢٣/٢).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٩)، و«التيسير» (ص: ٧٦).

(٣) بعدها في (خ): «عند المتكلمين».

وتنوين ﴿كُلُّ﴾ عَوْضٌ عَنْ^(١) المضاف إليه؛ أي: كل ما فيهما.
ويجوز أن يراد: كل مَنْ جعلوه إلهاً^(٢) له مُطِيعون مُقَرَّرُونَ بالعبودية، فيكون
إلزاماً بعد إقامة الحجة.

والآية مشعرة على فساد ما قالوه من ثلاثة أوجه^(٣)، واحتج بها الفقهاء على أن
مَنْ مَلَكَ وَلَدَهُ عَتَقَ عليه؛ لأنه تعالى نفى الولد بإثبات الملك وذلك يقتضي تنافيهما.

(١١٧) - ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾.

﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾: مُبْدِعُهُمَا، ونظيره^(٤): السَّمِيعُ في قوله:
أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعُ يُورِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ
أو: بَدِيعُ سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ، مِنْ بَدَعَ فهو بَدِيعٌ.
وهو حجة رابعة، وتقريرها: أَنَّ الْوَالِدَ عِنَصْرُ الْوَلَدِ الْمَنْفَعِلِ^(٥) بِانْفِصَالِ مَادَّتِهِ

(١) في (ت): «من».

(٢) قوله: «إلها» كذا في النسخ، وجاء بدلاً منها في «تفسير البيضاوي» على هامش كل من «حاشية شيخ زاده»، و«حاشية الأنصاري» و«حاشية الشهاب» و«حاشية القونوي»: «ولداً»، وهكذا سيأتي عند السيوطي أيضاً.

(٣) قوله: «من ثلاثة أوجه»؛ أي: وهي التنزيه، والملك، وعدم المجانسة، التي تضمنها بهذا الترتيب ﴿سُبْحَنَهُ﴾، و﴿بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، و﴿كُلُّ لَّهُ قَدِيرٌ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣٩٥/١).

(٤) في (خ): «مبدعهما وهو نظير بناء».

(٥) في (ت): «المنفصل»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في «حاشية شيخ زاده» (٢٥٣/٢)، و«حاشية الأنصاري» (٣٩٦/١)، و«حاشية القونوي» (١٧٥/٤): «المنفعل». قال شيخ زاده: هو مرفوع على أنه صفة «عنصر»، وضمير «مادته» للولد، وضمير عنه للوالد. وقال القونوي: «عنصر =

عنه، والله سبحانه مبدعُ الأشياءِ كُلِّها فاعلٌ على الإطلاق^(١) ومنزه عن الانفعال، فلا يكونُ والدًا^(٢).

والإبداعُ: اختراعُ الشيءِ لا عن شيءٍ دفعةً، وهو ألبقُّ بهذا الموضع من الصُّنع الذي هو تركيبُ الصُّورة بالعنصر، والتكوين الذي يكونُ بتغيير وفي زمانٍ غالبًا. وقرئ (بديع) مجرورًا على البدلِ من الضميرِ في ﴿لَهُ﴾^(٣)، ومنصوبًا على المدح^(٤).

﴿وَإِذَا قَضَيْتُمْ أَمْرًا﴾؛ أي: أرادَ شيئًا، وأصلُ القضاء: إتمامُ الشيءِ قولًا كقوله: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ﴾ [الإسراء: ٢٣] أو فعلًا كقوله: ﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [فصلت: ١٢] وأطلق على تعلُّقِ الإرادة الإلهية بوجودِ الشيءِ من حيث إنه يوجبُه.

﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ من (كانَ) التامة بمعنى: أحدثُ، فيحدثُ، وليس المرادُ به حقيقةُ أمرٍ وامتنالٍ، بل تمثيلُ حصولِ ما تعلَّقت به إرادته بلا مهلةٍ بطاعةِ المأمورِ المطيع بلا توقُّفٍ، وفيه تقريرٌ لمعنى الإبداع، وإيماءٌ إلى حجةٍ خامسةٍ وهو أنَّ اتخاذَ الولدِ يكونُ بأطوارٍ ومهلةٍ، وفعله تعالى يستغني عن ذلك.

= الولدُ؛ أي: أصله، والعنصر: الأصل والمادة، أي: أصله، إما مستقلًا أو مع اشتراكِ الوالدة، «المنفعل بانفصال مادته عنه»؛ أي: المتأثر بسبب انفصال مادة الولد عنه؛ أي: عن الوالد، وتلك المادة هي النطفة. وقال الأنصاري: «المنفعل» منصوب صفة لـ «الوالد».

(١) «الواو»: ليس في (ت).

(٢) في (خ): «فلا يكون له ولد».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦) عن صالح بن أحمد.

(٤) نسبت للمنصور. انظر: «الكشاف» (١/ ٣٣٨)، و«البحر المحيط» (٢/ ٤٦٤).

وقرأ ابنُ عامر: ﴿فَيَكُونُ﴾ بنصب النون^(١).

واعلم أن السبب في هذه الضلالة أن أرباب الشرائع المتقدمة كانوا يطلقون الأب على الله تعالى باعتبار أنه السبب الأول، حتى قالوا: إن الأب هو الرب^(٢) الأصغر والله سبحانه هو الرب^(٣) الأكبر، ثم ظننت الجهلة منهم أن المراد به معنى الولادة فاعتقدوا ذلك تقليداً، ولذلك كُفِّرَ قائله ومُنِعَ منه مطلقاً حسماً لمادة الفساد.

قوله: «معطوفٌ على ﴿قَالَتِ الْيَهُودُ﴾ أو ﴿مَنْعَ﴾»:

قال أبو حيان: فيه الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالجمل الكثيرة وهو بعيد جداً يُنَزَّه القرآن عن مثله، بل هو عطفٌ على الآية قبلها عطف جملة على جملة^(٤).

قوله: «ويجوز أن يُراد: كُلٌّ مَنْ جَعَلُوهُ وَلَدًا لَهُ مُطِيعُونَ»:

قال أبو حيان: هذا بعيد جداً؛ لأنَّ المَجْعُولَ وَلَدًا لم يَجِرْ له ذِكْرٌ، ولأنَّ الخبرَ يَشْتَرِكُ فيه المَجْعُولُ وَغَيْرُهُ^(٥).

قَالَ الْحَلِيّ: قوله: (لَمْ يَجِرْ لَهُ ذِكْرٌ) بل قد جَرى ذِكْرُهُ فَلَا بُعْدَ فِيهِ^(٦).

وقال السِّفَاقْسِيُّ: قد جَرى ذِكْرُ الْوَلَدِ، وهو كافٍ في تَقْدِيرِهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٩)، و«التيسير» (ص: ٧٦).

(٢) في (ت): «الأب».

(٣) في (أ) و(ت): «الأب».

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٤٥٨).

(٥) المصدر السابق (٢/ ٤٦٢).

(٦) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٢/ ٨٤).

المَجْعُولِ، وَإِنَّمَا خَصَّصَ الْوَلَدَ بِالتَّقْدِيرِ لِيَكُونَ الرَّدُّ مُطَابِقًا لِدَعْوَاهُمْ وَيَسْتَلِزِمَ غَيْرَ الْوَلَدِ مِنْ بَابِ الْأَوَّلِيِّ^(١).

قوله:

«أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ»

هو مَطْلَعُ قَصِيدَةِ لَعْمَرُو بْنِ مَعْدِي كَرَبٍ يَتَشَوَّقُ أُخْتَهُ رِيحَانَةَ، وَكَانَ أَسْرَهَا أَبُو دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَةِ الْجَشْمِيُّ، وَتَمَامُهُ:

يُورِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ^(٢)

وقد أوردت القصيدة بتمامها في «شرح شواهد التلخيص» ومنها:

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعُهُ وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ^(٣)

القطب: «ريحانة»: اسم امرأة، و«الداعي»: داعي الشوق، وهو مرفوعٌ بالظرف لأنه مُعْتَمِدٌ عَلَى هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ، و«السَّمِيعُ» بمعنى: المُسْمِعُ؛ أي: يَدْعُوهُ وَيُسْمِعُهُ الصَّوْتِ، و«يُورِّقُنِي»: يُوقِظُنِي، حَالٌ مِنَ «الدَّاعِي»، و«هَجُوعٌ»: نِيَامٌ.

(١) انظر: «المجيد في إعراب القرآن المجيد» للسفاسي (ص: ٣٩٠).

(٢) انظر: «شعر عمرو بن معدى كرب» (ص: ١٤٨). وانظر: «مجاز القرآن» (١/ ٢٨٢)، و«الأصمعيات» (ص: ١٧٢)، و«الشعر والشعراء» (١/ ٣٦٠)، و«الكامل» للمبرد (١/ ١٦٢)، و«تفسير الطبري» (١/ ٢٩١)، و«معاني القرآن» للزجاج (١/ ٨٧)، و«الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٨٤)، و«الصحاح» (مادة: سمع). «الداعي» فاعل الجار المعتمد على الاستفهام؛ أي: أحصل هذا الداعي المسمع أو أتى من جانب ريحانة، أو هو مبتدأ مؤخر والجار خبره؛ أي: أهدا الداعي حصل أو أتى من ريحانة، و«يُورِّقُنِي» صفة أو حال على زيادة اللام كما في اللثيم. انظر: «حاشية التفنازاني على الكشف» (١٨٨)، و«حاشية الجاربردي» (ج ١/ ١٧٦ أ).

(٣) انظر: «شعر عمرو بن معدى كرب» (ص: ١٤٨).

قال: وفي الاستشهادِ نظرٌ؛ لأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ السَّمِيعَ هنا بمعنى المُسْمِعِ؛ لاحتمالِ أنَّ^(١) يريدُ أنَّه سَمِيعٌ لِخِطَابِهِ فيكونُ بمعنى السَّامِعِ؛ لأنَّ دَاعِيَ الشَّوْقِ لَمَّا دَعَاهُ صَارَ سَامِعًا لِلْقَوْلِ الَّذِي أُجِيبَ بِهِ، ولئن^(٢) سلَّمناهُ لا يلزَمُ أن يكونَ البَدِيعُ بمعنى المبدِعِ، فإنَّ فَعِيلًا بمعنى مَفْعَلٍ شاذٌّ لا يقاسُ عليه.

الطَّبِيعِيُّ: يجوزُ أن يكونَ «الدَّاعِي» مُبتدأً والمقدَّمُ خبره، والأولى أن «يُورِّقني» جملةٌ مُستأنفةٌ^(٣).

أقول: الأوجهُ أن «الدَّاعِي» مُبتدأٌ خبره «يُورِّقني»، والمجرورُ متعلِّقٌ به، وجملةٌ «وأصحابي هُجوعٌ» حالٌ.

(١١٨) - ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾.

﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ أي: جهلةُ المشركين، أو المتجاهلون من أهل الكتاب: ﴿لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ﴾: هَلَّا يَكَلِّمُنَا اللَّهُ كما يَكَلِّمُ الملائكةَ، أو يوحي إلينا بأنك رسوله ﴿أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ﴾: حجةٌ على صدقك، والأوَّل استكبارٌ والثاني جحودٌ أنَّ^(٤) ما أتاهم آياتٌ استهانةً به وعنادًا.

﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ من الأممِ الماضيةِ ﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ فقالوا: ﴿أَرَأَى اللَّهُ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ [المائدة: ١١٢].

(١) في (ز) و(س): «أنه».

(٢) في (س): «ولو».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبيي (٣/ ٦١).

(٤) في (خ) و(ت): «لأن».

﴿شَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾: قلوب هؤلاء ومن قبلهم في العمى والعناد.
وَقُرِئَ بِتَشْدِيدِ الشَّيْنِ^(١).

﴿قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾؛ أي: يطلبون اليقين، أو: يؤقنون الحقائق لا يعترهم شبهة ولا عناد، وفيه إشارة إلى أنهم ما قالوا ذلك لخفاء في الآيات، أو لطلب مزيد يقين، وإنما قالوه عتوا وعنادا.

(١١٩) - ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْئَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾.

﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ﴾: مُلْتَبِسًا مُؤَيَّدًا بِهِ ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ فلا عليك إن أصرُّوا وكابروا.

﴿وَلَا تُسْئَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ ما لهم لم يؤمنوا بعد أن بلغَتْ؟

وقرأ نافع ويعقوب: ﴿وَلَا تَسْأَلُ﴾^(٢) على أنه نهْيٌ للرُّسُولِ عليه السلام عن السؤال عن حالِ أبويه، أو تعظيم لعقوبة الكفار^(٣)؛ كأنها لفظاعتها لا يُقدَّرُ أن يُخبر عنها، أو السَّامِعُ لا يصبرُ على استماع خبرها فنَّهاه^(٤) عن السؤال. والجحيمُ: المتأجج من النار.

(١) نسبت لأبي حيوة وابن أبي إسحاق. انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ٢٠٣)، و«البحر المحيط» (١/ ٤١٩)، ورد ذلك الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٧٥) لأنه كما قال: لا يستقيم دخول تاءين زائدتين في (تَفَاعَلَتْ) ولا في أشباهها، وإنما يجوز الإدغام إذا قلت في الاستقبال: تتشابه، عن قليل، فدغم التاء الثانية عند الشين. ونقل نحو هذا ابن عطية عن أبي عمرو الداني، وسيذكره السيوطي فيما يأتي.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٩)، و«التيسير» (ص: ٧٦)، و«النشر» (٢/ ٢٢١).

(٣) في (ت): «الكافر».

(٤) في (أ) و(خ): «فينهاه».

قوله: «أي: جهلةُ المُشركين»: أخرجه ابنُ جرير عن قتادة والربيع والسُدِّي^(١).

قوله: «أو المتجاهلون من أهل الكتاب»: أخرجه عن ابنِ عباسٍ^(٢).

قوله: (وَقُرِئَ بِتَشْدِيدِ الشَّيْنِ).

قال أبو عمرو الدَّانِي: هي قراءةُ أبي إسحاق وأبي حَيوة، قال: وهي غيرُ جائزة؛ لأنَّها فعلٌ ماضٍ، واجتماعُ التَّائِينَ المَزِيدَتَيْنِ لا يكونُ في الماضي حتَّى يترتَّبَ عليه الإدغام^(٣).

قال أبو حَيَّانَ: وقد ذُكِرَ في قراءة: (إن البقر تَشَّابَهَ) بالتَّشْدِيدِ تَوَجُّهُ لا يُمكنُ هنا، فَيُتَطَلَّبُ هنا تأويلٌ لهذه القراءة^(٤).

قوله: «نَهَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنِ السُّؤَالِ عَنِ حَالِ آبَوِيهِ»:

قال الشَّيْخُ وَلِيُّ الدِّينِ العِرَاقِيُّ: لم أَقِفْ عليه في حديث.

أقول: ونِعْمًا فعلٌ؛ فَإِنَّه لم يَرِدْ في ذلك إلا أثرٌ مُعْضَلٌ ضَعِيفُ الإسنادِ فلا يُعوَّلُ عليه، والذي نَقَطْعُ به أَنَّ الآيةَ في كَفَّارِ أَهْلِ الْكِتَابِ كَالآيَاتِ السَّابِقَةِ عَلَيْهَا وَالتَّالِيَةِ لَهَا، وقد قَرَّرْتُ ذلك أَبْلَغَ تَقْرِيرٍ فِي التَّأْلِيفِ الَّذِي سَمَّيْتُهُ «مَسَالِكُ الْحُنْفَا فِي الْوَدِّي الْمُصْطَفَى»^(٥).

قوله: «الْمَتَأَجِّجُ»: بِجِيْمَيْنِ مِنْ تَأَجَّجَتِ النَّارُ: تَلَهَّبَتْ، وَالْأَجِيجُ تَلْهَبُ النَّارُ.

(١) رواه عنهم الطبري في «تفسيره» (٢/ ٤٧٤ - ٤٧٥).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٤٧٤).

(٣) انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ٢٠٣)، و«البحر المحيط» (١/ ٤١٩).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٤٧٠).

(٥) وهذه الرسالة مطبوعة ضمن كتاب «الحاوي للفتاوي».

(١٢٠) - ﴿وَلَنْ رَضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصْرَىٰ حَتَّىٰ تَبِيعَ مِلَّتَهُمْ ۚ قُلْ إِنَّ هُدَىٰ اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ ۚ وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ۚ﴾

﴿وَلَنْ رَضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصْرَىٰ حَتَّىٰ تَبِيعَ مِلَّتَهُمْ﴾ مبالغة في إقناط الرسول عليه السلام عن إسلامهم، فإنهم إذا لم يرضوا عنه حتى يتبع مِلَّتَهُم فكيف يتبعون مِلَّتَهُ؟ ولعلهم قالوا مثل ذلك فحكى الله عنهم، ولذلك قال: ﴿قُلْ﴾ تعليمًا للجواب: ﴿إِنَّ هُدَىٰ اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ﴾؛ أي: هُدَى الله الذي هو الإسلام هو الهدى إلى الحق لا ما تدعون إليه ﴿وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ﴾: آراءهم الزائغة.

والملة: ما شرعه الله لعباده على لسان أنبيائه^(١)، من أملت الكتاب: إذا أملتته. والهوى: رأي يتبع الشهوة.

﴿بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾؛ أي: من الوحي، أو الدين المعلوم صحته ﴿مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ يدفع عنك عقابه، وهو جواب (لئن).

(١٢١) - ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِهِ ۚ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ۚ﴾

﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾ يريد: مؤمني أهل الكتاب ﴿يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ بمراعاة اللفظ عن التحريف، والتدبر في معناه، والعمل بمقتضاه، وهو حال مقدرة^(٢) والخبر

(١) في (خ): «أنبيائهم».

(٢) قوله: «وهو حال»؛ أي: من أحد مفعولي ﴿آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾ أو منهما «مقدرة»؛ أي: لأنهم وقت

الإيتاء لم يكونوا تالين، ولا كان الكتاب متلوا لهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٣٩٩).

قلت: والحال المقدرة: هي التي لا تقارن الفعل في الوقوع؛ كقوله تعالى: ﴿وَنُتِجُوا لِيَجْآلَ يُوتَا﴾،

وكقولك: (مررت برجلٍ معه صقّرٌ صائدٌ به غداً)؛ لأن الجبل لا يكون بيتاً في حال النحت، وكذلك:

(صائداً به غداً)، أي: مقدراً به الصيد غداً، وكذا كل حال مقدرة.

ما بعده، أو خبرٌ على أنَّ المراد بالموصول مؤمنو أهل الكتاب^(١).

﴿أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾: بكتابهم دون المحرِّفين ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ﴾: بالتحريف والكفر بما يصدِّقه^(٢) ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾: حيث اشتروا الكفر بالإيمان.

قوله: «وهو حالٌ مُقدَّرةٌ»:

قال أبو حيان: إمَّا مِنْ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ وَإِمَّا مِنْ «الْكِتَابِ» لِأَنَّهُمْ وَقْتَ الْإِتْيَاءِ لَمْ يَكُونُوا تَالِينَ وَلَا كَانَ هُوَ مَتَلُوًّا لَهُمْ^(٣).

(١٢٢ - ١٢٣) - ﴿يَبْنَیْ إِسْرَءِیْلَ أَذْکُرُوا نِعْمَتِیَ الَّتِیْ أَنْعَمْتُ عَلَیْکُمْ وَأَنِّ فَضَّلْتُکُمْ عَلَى الْعَالَمِیْنَ (١٢٢) وَأَتَّقُوا یَوْمًا لَا تَجْزِیْ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَیْئًا وَلَا یُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفْعَةٌ وَلَا هُمْ یُنصَرُونَ﴾.

﴿يَبْنَیْ إِسْرَءِیْلَ أَذْکُرُوا نِعْمَتِیَ الَّتِیْ أَنْعَمْتُ عَلَیْکُمْ وَأَنِّ فَضَّلْتُکُمْ عَلَى الْعَالَمِیْنَ (١٢٣) وَأَتَّقُوا یَوْمًا لَا تَجْزِیْ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَیْئًا وَلَا یُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفْعَةٌ وَلَا هُمْ یُنصَرُونَ﴾: لَمَّا صَدَّرَ قِصَّتَهُمْ بِالْأَمْرِ بِذِكْرِ النِّعَمِ وَالْقِيَامِ بِحَقُوقِهَا وَالْحَذَرِ عَنْ إِضَاعَتِهَا وَالْخَوْفِ مِنَ السَّاعَةِ وَأَهْوَالِهَا = كَرَّرَ ذَلِكَ وَخَتَمَ بِهِ الْكَلَامَ مَعَهُمْ مُبَالَغَةً فِي النُّصْحِ، وَإِذْنًا بِأَنَّهُ فَذْلُكَ الْقِصَّةِ وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْقِصَّةِ.

(١) قوله: «على أنَّ المراد بالموصول مؤمنو أهل الكتاب» ذكره مع أنه قدَّمه آنفاً؛ ليتبين به أن كون ﴿وَتَلَوْنَهُ﴾ حالاً أو خبراً مبنيٍّ عليه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٣٩٩).

(٢) قوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ﴾: بالتحريف؛ أي: بسببه «والكفر»؛ يعني: أو بسبب الكفر «بما يصدِّقه»؛ أي: الكتاب، وفسر ضمير ﴿بِهِ﴾: بالتحريف وبما بعده، وفسره غيره بالكتاب، أو الرسول، أو الله، أو الهدى، والكلُّ صحيح، لكن الباء على هذه الأربعة للتعدية. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٣٩٩).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/٤٧٦).

(١٢٤) - ﴿وَإِذْ أُنْتَلَىٰ إِلَٰهَ رَبِّهِ بِكَلِمَتٍ فَأَنشَأَهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي

قَالَ لَا يَأْتَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾.

﴿وَإِذْ أُنْتَلَىٰ إِلَٰهَ رَبِّهِ بِكَلِمَتٍ﴾: كَلَّمَهُ بِأَوْامِرٍ وَنَوَاهٍ، وَالْإِبْتِلَاءُ فِي الْأَصْلِ: التَّكْلِيفُ بِالْأَمْرِ الشَّاقِّ، مِنَ الْبَلَاءِ، لَكِنَّهُ لَمَّا اسْتَلْزَمَ الْاِخْتِبَارَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ يَجْهَلُ الْعَوَاقِبَ ظَنَّ تَرَادُفَهُمَا، وَالضَّمِيرُ لـ ﴿إِلَٰهَ رَبِّهِ﴾، وَحَسُنَ لَتَقْدُمِهِ لَفْظًا وَإِنْ تَأَخَّرَ رَتَبَةً لِأَنَّ الشَّرْطَ أَحَدُ التَّقْدَمِينَ.

والكلماتُ قد تُطْلَقُ عَلَى الْمَعَانِي، وَلِذَلِكَ فَسِّرَتْ بِالْخِصَالِ الثَّلَاثِينَ الْمَحْمُودَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿التَّائِبِينَ الْعَمِيدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢] وقوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحزاب: ٣٥] إِلَى آخِرِ الْآيَتِينَ، وَقَوْلِهِ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠] كَمَا فَسِّرَتْ بِهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَةً﴾ [البقرة: ٣٧]، وَبِالْعَشْرِ الَّتِي هِيَ مِنْ سُنَّتِهِ^(١)، وَبِمَنَاسِكِ الْحَجِّ وَبِالْكَوَاكِبِ وَالْقَمَرِينَ وَذَبْحِ الْوَلَدِ وَالنَّارِ وَالْهَجْرَةِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى عَامِلَهُ بِهَا^(٢) مَعَامَلَةً الْمُخْتَبَرِ بِهِنَّ، وَبِمَا تَضَمَّنَتْهُ الْآيَاتُ الَّتِي بَعْدَهَا.

وَقُرِئَ: (إِبْرَاهِيمُ رَبِّهِ)^(٣) عَلَى أَنَّهُ دَعَا رَبَّهُ بِكَلِمَاتٍ، مِثْلَ: ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠] ﴿اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥] لِيَرَى: هَلْ يَجِيبُهُ؟

(١) قَوْلُهُ: «وَبِالْعَشْرِ الَّتِي هِيَ مِنْ سُنَّتِهِ» عَطَفَ عَلَى «بِالْخِصَالِ الثَّلَاثِينَ»، وَهَذِهِ الْعَشْرُ خَمْسٌ مِنْهَا فِي الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ: الْمَضْمُضَةُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَالسَّوَاكُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَفَرْقُ الرَّأْسِ. وَخَمْسٌ فِي الْبَدَنِ: الْخِتَانُ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَالِاسْتِنْجَاءُ بِالْمَاءِ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ، وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/ ٤٠٠).

(٢) «بِهَا»: لَيْسَ فِي (خ).

(٣) انْظُرْ: «الْكَامِلُ» لِلْهَذَلِيِّ (ص: ٤٩١) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَ«الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ١٦) عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ، وَ«الْكَشَافُ» (١/ ٣٤١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ.

وقرأ ابنُ عامر: ﴿إِبْرَاهَامَ﴾^(١).

﴿فَأْتَمَهُنَّ﴾: فأذاهن كَمَلًا وقَامَ بهنَّ حَقَّ القيام؛ كقوله^(٢): ﴿وَابْرَهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ [النجم: ٣٧]، وفي القراءة الأخيرة الضَّميرُ لـ (رَبَّة)؛ أي: أعطاه جميع ما دَعَاهُ.

﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ استثنافٌ إن أضْمَرْتَ ناصِبَ ﴿إِذْ﴾ كأنه قيل: فماذا قال له رَبُّه حينَ أتمهنَّ؟ فأجيبَ بذلك، أو بيانٌ لقوله: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ فتكونُ الكلماتُ ما ذكره: من الإمامة، وتطهيرِ البيتِ، ورفعِ قواعده، والإسلام، وإن نصبته بـ ﴿قَالَ﴾ فالمجموعُ جملةٌ معطوفةٌ على ما قبلها.

و(جاعِل) من جَعَلَ الذي له مفعولان.

و(الإمام): اسمٌ من يُؤْتَمُّ به، وإمامته عامَّةٌ مؤبَّدةٌ؛ إذ لم يُبعث بعده نبيٌّ إلا كان من ذرِّيته مأمورًا باتِّباعه.

﴿قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ عطفٌ على الكافِ؛ أي: وبعضَ ذُرِّيَّتِي؛ كما تقولُ: (وزيدًا) في جوابِ: (سأكرِّمُكَ).

و(الذُرِّيَّةُ): نسلُ الرَّجُلِ، فُعْلِيَّةٌ أو فُعُولَةٌ قَلْبَتْ رَاوَهَا الثالثةُ ياءٌ كما في تَقَضَّيْتُ، من الذرِّ بمعنى التفريقِ، أو فُعُولَةٌ أو فُعْلِيَّةٌ قَلْبَتْ همزتها من الذرِّ بمعنى الخلقِ. وقرئ: (ذُرِّيَّتِي) بالكسرِ وهي لغةٌ^(٣).

(١) هي قراءة ابن عامر بخلف عن ابن ذكوان. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٩ - ١٧٠)، و«التيسير» (ص: ٧٦).

(٢) في (أ) و(خ): «لقوله».

(٣) نسبت لزيد بن ثابت رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧)، و«المُحْتَسَب»

﴿قَالَ لَا يَأْتَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ إجابةً إلى مُلْتَمَسِهِ، وتنبيهٌ على أنه قد يكونُ مِنْ ذَرْيَتِهِ ظَلَمَةٌ، وَأَنَّهُمْ لَا يَنَالُونَ الْإِمَامَةَ لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ مِنَ اللَّهِ وَعَهْدٌ وَالظَّالِمُ لَا يَصْلُحُ لَهَا، وَإِنَّمَا يَنَالُهَا الْبِرَّةُ الْأَتْقِيَاءُ مِنْهُمْ.

وفيه دليلٌ على عِصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْكِبَائِرِ قَبْلَ الْبَعْثَةِ، وَأَنَّ الْفَاسِقَ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ.

وَقُرِئَ: (الظالمون) ^(١) والمعنى واحدٌ؛ إذ كُلُّ مَا نَالَكَ فَقَدْ نِلْتَهُ.

قوله: «فلذلك فَسَّرَتْ بِالْخَصَالِ الثَّلَاثِينَ..» إلى آخره: أخرجَه الْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٢).

قوله: «وبالعشرِ التي هي ^(٣) مِنْ سُنَّتِهِ ^(٤)»: أخرجَه الْحَاكِمُ أَيْضًا عَنْهُ ^(٥).

قوله: «وبمناسِكَ الْحَجِّ»: أخرجَه عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْهُ ^(٦).

قوله: «وبالكواكب..» إلى آخره: أخرجَه ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ^(٧).

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) رواه الحاكم في «المستدرک» (٣٧٥٣، ٤٠٢٧).

(٣) في (ز): «الذي هو».

(٤) في (س): «سنته».

(٥) رواه الحاكم في «المستدرک» (٣٠٥٥).

(٦) أي: عن ابن عباس رضي الله عنهما. ورواه الحاكم في «المستدرک» (٤٠٥٠)، وانظر: «الدر

المتنور» للسيوطي (١/ ٢٧٤)، وعزاه لعبد الرزاق وابن المنذر والحاكم وغيرهم.

(٧) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٥٠٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٢١).

قوله: «وبما تَضَمَّنَتْهُ الآيَاتُ التي بعدها»: أخرجَهُ ابنُ جَرِيرٍ من طريقِ العوفيِّ عن ابنِ عَبَّاسٍ^(١).

قوله: «فالمجموعُ جملةٌ مَعطوفةٌ على ما قبلها»؛ أي: قوله: ﴿يَبْنِي بِنْتَهَا لِكُلِّ بَشَرٍ أَذْكُرُوا﴾ الآية، عطفتِ قِصَّةً على قِصَّةٍ.

قوله: «عطفتُ على الكافِ..» إلى آخره:

اعترضه أبو حيان بأنَّ الكافَ مَجْرُورَةٌ فلا يَصِحُّ العطفُ عليها بدونِ إعادةِ الجارِّ، وبأنَّ (مِنْ) لا يَمَكُنُ تقديرُ الجارِّ مُضَافًا إليها لأنَّها حرفٌ، فتقديرُها بأنَّها مُرادِفَةٌ لـ (بعض) حتى يُقدَّرَ جاعلاً مُضَافًا إليها لا يَصِحُّ، وليسَ نظيرَ العطفِ على الكافِ في (سأكرمُك) لأنَّ الكافَ فيه في مَوْضِعِ نَصْبٍ وهنا في مَوْضِعِ جَرٍّ، ولا يُقالُ: (إنَّه مَعطوفٌ على مَوْضِعِهِ فإنَّه نَصْبٌ)؛ لأنَّ هذا ليسَ ممَّا يُعطفُ فيه على المَوْضِعِ لفواتِ المحرِّزِ، فالتَّحْقِيقُ أَنَّ الجارَّ مُتعلِّقٌ بِمَحذوفٍ تَقْدِيرُهُ: واجعلْ مِنْ ذُرِّيَّتِي^(٢)، انتهى.

وصَحَّحَ غَيْرُهُ ما قالَهُ المصنِّفُ، وسَمَّاهُ عطفَ التَّلْقِينِ^(٣)، فالتَّقديرُ في: (سأكرمُك وزيدًا)^(٤): (قل: وزيدًا) وكذا هنا تَقْدِيرُهُ: قل: وبعضُ ذُرِّيَّتِي، قالَ الطَّبِّيُّ: وهذا الاسمُ مُناسِبٌ لِلْمَعْنَى^(٥).

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٥٠٣/٢)، والعوفي ضعيف، وطريقه الذي روي الخبر منه ضعيف جدًا. وانظر: «تفسير ابن كثير» (٤٠٨/١).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٤٩٤/٢ - ٤٩٥).

(٣) ولم يرتض هذا التوجيه بعض العلماء؛ لأنه كما قال ابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية: لا يخلو عن سوء أدب، وقدره هو: واجعل بعض ذريتي.

قلت: ولعل سوء الأدب إنما هو في تسميته بعطف التلقين، فإنه لا يليق بتنزيه الخالق، والله أعلم.

(٤) قوله: «سأكرمك وزيدًا» فيه اختصار اعتماداً على ما تقدم في كلام البيضاوي، والأصل: (سأكرمك، فتقول: وزيدًا)، وهذه عبارة الزمخشري. انظر: «الكشاف» (٣٤٣/١).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧٧/٣).

قوله: «فُعِلِيَّةٌ.. إلى آخره»:

حاصل ما ذكره أبو حيان فيها ستة عشر قولاً: فُعِلِيَّةٌ، أو فُعِيلَةٌ، أو فُعُولَةٌ، أو فُعُولَةٌ، وعلى كلٍّ: هل هي مِنَ الذَّرْعِ بالهمزِ، أو الذَّرَّ بالتشديدِ، أو مِنْ ذَرَيْتٍ، أو ذَرَوْتُ، أقوالٌ؟ فهذه ستة عشر قولاً.

فعلى الأول: أصلها ذُرِّيَّةٌ أو ذُرْوَةٌ، وعلى الثاني: ذُريرةٌ أو ذُرورةٌ، وعلى الثالث: ذُرِّيَّةٌ أو ذُرْوِيَّةٌ، وعلى الرابع: ذُرِّيَّةٌ أو ذُرْوَةٌ، ثم إنَّ الدَّالَّ فيها الضَّمُّ والفتح والكسر.

فتبلغ بذلك ثمانية وأربعين^(١).

(١٢٥) - ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا آلِيبَتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْثَلْنَا وَآخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْمُكَافِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾.

﴿وَإِذْ جَعَلْنَا آلِيبَتَ﴾؛ أي: الكعبة، غلبَ عليها كالنجم على الثريا.
﴿مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾: مرجعاً يثوبُ إليه أعيانُ الزَّوَارِ أو أمثالهم، أو: موضع ثوابٍ يثابون بحجِّهِ واعتمارِهِ. وقرئ: (مَثَابَاتٍ)^(٢) لأنَّه مَثَابَةٌ كُلُّ أَحَدٍ^(٣).

﴿وَأَمْثَلْنَا﴾: وموضع آمنٍ لا يُتعرَّضُ لأهله؛ كقوله^(٤): ﴿حَرَمَاءُ آمِنًا وَيُخَفِّطُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٦٧]، أو يَأْمَنُ حَاجُهُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْحَجَّ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ، أو لا يُوَاخِذُ الْجَانِي الْمَلْتَجِيءُ إِلَيْهِ حَتَّى يَخْرَجَ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٤٨٢ - ٤٨٤).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧) عن طلحة والأعمش.

(٣) في (ت): «واحد».

(٤) في (أ) و(خ): «لقلوله».

﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ على إرادة القول، أو عطفت على المقدّر عاملاً
لـ ﴿إِذْ﴾، أو اعتراض معطوف على مضمّر تقديره: ثوبوا إليه واتخذوا، على أنّ
الخطاب لأمة محمّد عليه السلام، وهو أمر استحباب.

و﴿مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾: الحجر الذي فيه أثر قدمه، أو الموضع الذي كان^(١) فيه حين
قام عليه ودعا الناس إلى الحجّ، أو رفع بناء البيت، وهو موضعه اليوم.

روي^(٢) أنّه عليه السلام أخذ بيد عمر فقال: «هذا مقام إبراهيم» فقال عمر: أفلا
نتخذّه مُصَلًّى؟ فقال: «لم أومر بذلك»، فلم تغب الشمس حتى نزلت^(٣).

وقيل: المراد به^(٤) الأمر بركعتي الطّواف؛ لما روى جابر رضي الله عنه: أنّه عليه
السلام لما فرغ من طوافه عمد إلى مقام إبراهيم فصلّى خلفه ركعتين وقرأ: ﴿وَاتَّخِذُوا
مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾.

وللشافعي رضي الله عنه في وجوبهما قولان^(٥).

وقيل: مقام إبراهيم الحرم كلّهُ.

وقيل: مواقف الحجّ، واتخذها مصلى: أن يدعى فيها ويُتقرب إلى الله تعالى.

(١) قوله: «الذي كان»؛ أي: الحجر. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٠٤).

(٢) في (خ): «وروي».

(٣) رواه أبو نعيم «الحلية» (٣/ ٣٠٢)، ورواه ابن ماجه (١٠٠٩)، والطبري في «تفسيره» (٢/ ٥٢٢)،
إلى قوله: (أفلا نتخذّه مصلى). وروى البخاري (٤٠٢) عن عمر رضي الله عنه قال: وافقت ربي
في ثلاث: فقلت: يا رسول الله، لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى، فنزلت: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ
مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥].. الحديث.

(٤) قوله: «به»؛ أي: بقوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٠٤).

(٥) وأصحهما أنه ليس بواجب، بل مندوب. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٠٤).

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿وَاتَّخَذُوا﴾ بلفظ الماضي عطفاً على ﴿جَعَلْنَا﴾^(١)؛ أي: وَاتَّخَذَ النَّاسُ^(٢) مقامَه المَوْسُومَ به - يعني: الكعبة - قَبْلَهُ يُصَلُّونَ إِلَيْهَا. ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾: أَمَرْنَاهُمَا ﴿أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ﴾: بَأَنْ طَهَّرَا، ويجوزُ أَنْ تَكُونَ مَفْسَّرَةً؛ لتَضْمِينِ الْعَهْدِ مَعْنَى الْقَوْلِ، يُرِيدُ: طَهَّرَاهُ مِنَ الْأَوْثَانِ وَالْأَنْجَاسِ وما^(٣) لَا يَلِيقُ بِهِ، أَوْ: أَخْلَصَاهُ ﴿لِلطَّائِفِينَ﴾ حَوْلَهُ ﴿وَالْعَاكِفِينَ﴾: الْمُقِيمِينَ عِنْدَهُ أَوْ الْمُعْتَكِفِينَ فِيهِ.

﴿وَالرُّكَّعَ السُّجُودَ﴾؛ أي: الْمُصَلِّينَ، جَمْعُ رَاكِعٍ وَسَاجِدٍ.

قوله: «رَوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخَذَ بِيَدِ عُمَرَ..» الحديث: أَخْرَجَهُ ابْنُ مُرْدَوَيْهِ عَنْ عُمَرَ نَحْوَهُ^(٤).

قوله: «لِمَا رَوَى جَابِرٌ..» إِلَى آخِرِهِ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٥).

قوله: «وَقِيلَ: مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ الْحَرَمُ كُلُّهُ»: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٦).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٠)، و«التيسير» (ص: ٧٦).

(٢) فِي (خ): «وَاتَّخَذُوا»، وَفِي (أ): «وَاتَّخَذُوا لِلنَّاسِ».

(٣) فِي (خ): «وَمَا».

(٤) انظر: «تفسير ابن كثير» (١/٤١٨)، وعزاه لابن مردويه مع ذكر سنده، ورواه أيضاً أبو نعيم في «الحلية» (٣/٣٠٢).

ورواه ابن ماجه (١٠٠٩)، والطبري في «تفسيره» (٢/٥٢٢)، إِلَى قَوْلِهِ: (أَفَلَا نَتَّخِذُ مَصْلَى). وروى البخاري (٤٠٢) عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَافَقْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اتَّخَذْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى، فَنَزَلَتْ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥].. الحديث.

(٥) رواه مسلم (١٢١٨).

(٦) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/٢٢٦).

قوله: «وقيل: مواقف الحج»: أخرجه ابن أبي حاتم أيضًا عنه^(١).

(١٢٦) - ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَنِيسَ الْمَصِيرِ﴾.

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا﴾ يريد: البلد أو المكان ﴿بَلَدًا آمِنًا﴾: ذا أمنٍ كقوله: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]، أو: آمنا أهلُه؛ كقولك: ليلٌ نائِمْ.

﴿وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ أبدل ﴿مَنْ آمَنَ﴾ مِنْ ﴿أَهْلِهِ﴾ بدلَ البعضِ للتخصيصِ.

﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ﴾ عطفٌ على ﴿مَنْ آمَنَ﴾ والمعنى: وأرزق من كفر، قاس إبراهيمُ الرزقَ على الإمامة، فنبه^(٢) سبحانه على أن الرزقَ رحمةٌ دنيويةٌ تعمُ المؤمنَ والكافرَ بخلافِ الإمامةِ والتقدمِ في الدينِ.

أو مُبتدأٌ تضمَّنَ معنى الشرطِ ﴿فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾ خبره، والكفر وإن لم يكن سببَ التمتعِ لكنه سببُ التقليلِ بأن يجعله مقصورًا بحظوظِ الدنيا غيرَ متوسِّلٍ به إلى نيلِ الثوابِ ولذلك عطفَ عليه.

﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ﴾؛ أي: ألَّزَمَهُ إِلَيْهِ لَزَّ المضطرُّ؛ لكفره وتضييعه ما مَتَّعَهُ به من النعم.

و﴿قَلِيلًا﴾ نصبٌ على المصدرِ أو الظرفِ.

وقرئَ بلفظِ الأمرِ فيهما على أنه من دعاء إبراهيمَ وفي ﴿قَالَ﴾ ضميره.

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٢٦/١).

(٢) في (خ): «فنبه».

وقرأ ابنُ عامِرٍ: ﴿فَأَمْتِئُهُ﴾^(١) مِنْ أَمْتَعِ.

وَقَرِئَ (فَنَمْتَّئُهُ ثُمَّ نَضْطَّرَّهُ)^(٢).

و: (إِضْطَّرَّهُ) بِكَسْرِ الهمزة^(٣) عَلَى لُغَةٍ مَن يَكْسِرُ حُرُوفَ الْمُضَارَعَةِ.

و: (أَطَّرَّهُ) بِإِدْغَامِ الضَّادِ^(٤)، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ (صَمَّ شُفِرِ) يُدْغَمُ فِيهَا مَا يَجَاوِرُهَا دُونَ الْعَكْسِ^(٥).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٠)، و«التيسير» (ص: ٧٦).

(٢) نسبت لأبي رضي الله عنه. انظر: «معاني القرآن» للفرأء (١/ ٧٨)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٧٧)، و«تفسير الثعلبي» (٤/ ١٠٦)، و«الكشاف» (١/ ٣٤٩)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٢٠٩)، و«البحر المحيط» (٢/ ٥١٣).

(٣) نسبت ليحيى بن وثاب. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦)، و«معاني القرآن» للفرأء (١/ ٧٨)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٧٧)، و«الكشاف» (١/ ٣٤٩)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٢٠٩)، و«البحر المحيط» (٢/ ٥١٣). والقراءة عندهم - عدا «الكشاف» - هكذا: (فَأَمْتِئُهُ قَلِيلًا ثُمَّ إِضْطَّرَّهُ).

(٤) نسبت لابن محيصن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٧٧)، و«المحتسب» لابن جني (١/ ١٠٦)، و«الكشاف» (١/ ٣٤٩)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٢٠٩)، و«البحر المحيط» (٢/ ٥١٣).

(٥) كذا قال متابعاً للزمخشري في «الكشاف» (١/ ٣٤٩)، وتعقب بأن هذه الحروف قد أدغمت في غيرها، فأدغم أبو عمرو الراء في اللام في ﴿تَمْتَرُكَزْ﴾ [البقرة: ٥٨]، والضاد في الشين في ﴿لَيَقْضِ شَأْنَهُمْ﴾ [النور: ٦٢]، والشين في السين في ﴿الْمَرْسِيَّةِ﴾ [الإسراء: ٤٢] والكسائي الفاء في الباء في ﴿غَنِيْفٌ يَوْمُ﴾ [سبأ: ٩]، ونقل سيبويه عن العرب أنهم قالوا: مضطجع ومطّجع، إلا أن عدم الإدغام أكثر.

هذا كلام الآلوسي في الرد على الزمخشري، وهو مختصر من كلام أبي حيان، وقد ختم أبو حيان كلامه بقوله: وإنما تعرضت لإدغام هذه الحروف فيما يجاورها، وذكر الخلاف فيها، لثلاثيهم =

﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ المخصوص بالذمّ محذوف وهو العذاب.

قوله: «أو مبتدأ متضمن معنى الشرط»: بقي قول ثالث: وهو أنه شرط والفاء جوابه، حكاه أبو حيان^(١).

قوله: «والكفر وإن لم يكن سبب تمتعه...» إلى آخره: جواب سؤال مُقدّر.

قال أبو البقاء: لا يجوز أن يكون ﴿وَمَنْ﴾ مُبتدأ و﴿فَأَمْتَعُهُ﴾ الخبر؛ لأنّ (الذي) لا تدخل الفاء في خبرها إلا إذا كان الخبر مُستحقاً لصليتها؛ كقولك: الذي يأتيني فله درهم، والكفر لا يُستحقُّ به التمتع^(٢).

فأجاب عنه المصنّف بما ذكره.

قوله: «فألزّه»: الجوهري: لَزَّهْ يَلْزُهُ لَزًّا؛ أي: شدّه وألصقه^(٣).

قوله: «و﴿قَلِيلًا﴾ نصبٌ على المصدر أو^(٤) الظرف»؛ أي: على الصفة لهذا أو لهذا؛ أي: تمتعاً قليلاً أو زماناً قليلاً، ويجوز كونه حالاً من ضمير المصدر المحذوف.

= من قول الزمخشري: لا تدغم فيما يجاورها، أنه لا يجوز ذلك بإجماع من النحويين، فأوردت هذا الخلاف فيها تنبيهاً على أن ذلك ليس بإجماع، إذ إطلاقه يدل على المنع ألينة. انظر: «البحر المحيط» (٢/ ٥١٨ - ٥١٩)، و«روح المعاني» (٢/ ٤٤٢). وانظر ما نقل عن سيبويه في «الكتاب» (٤/ ٤٧٠).

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٥١٤).

(٢) انظر: «البيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء (١/ ١١٤).

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: لز).

(٤) في (ز) و(س) زيادة: «على».

قوله: «وَقَرَأَ بَلَفُظٍ الْأَمْرِ فِيهِمَا عَلَى أَنَّهُ مِنْ دَعَاءِ إِبْرَاهِيمَ»:

القراءة لابن عباس^(١)، وكونه عليهما من دعاء إبراهيم تفسيره أيضاً، كذا أخرجه ابن أبي حاتم عنه^(٢)، لكن جواز ابن جني أن يكون من كلامه تعالى خاطب به نفسه على حد قول الأعشى:

وَدَّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلٌ^(٣)

وهو أحد قسمي التجريد.

قوله: «صَمَّ شُفْرٍ»: هو بالضمّ: واحد أشفار العين، وهي حروف الأجناف التي يَنبْتُ عليها الشعر وهو الهدب.

(١٢٧) - ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾.

﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾ حكاية حال ماضية، والقواعد: جمع قاعدة وهي الأساس، صفة غالبية من القعود بمعنى الثبات، ولعله مجاز من المقابل للقيام، ومنه: (قَعْدَكَ اللهُ)^(٤).

(١) أي: (فَأَمْتِنَهُ قَلِيلًا ثُمَّ اضْطَرَّه). انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٧٨)، و«إعراب القرآن» للنحاس

(١/ ٧٧)، و«المحتسب» لابن جني (١/ ١٠٤)، و«الكشاف» (١/ ٣٤٩)، و«المحرر الوجيز»

(١/ ٢٠٩)، و«البحر المحيط» (٢/ ٥١٣).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٢٩).

(٣) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ١٠٥)، وذكر فيه عجز البيت بدلاً من صدره، وهو:

وَهَلْ تُطَيِّقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ

وانظر: «ديوان الأعشى» (ص: ٥٥).

(٤) قوله: «قَعْدَكَ اللهُ»؛ قال الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٣٥٠): أي: أسأل الله أن يُقْعِدَكَ.

ورفعها: البناء عليها، فإنه ينقلها عن هيئة الانخفاض إلى هيئة الارتفاع.
ويَحْتَمِلُ أَنْ يراد بها سافات البناء، فَإِنَّ كُلَّ سَافٍ قَاعِدَةٌ مَا يُوضَعُ فوقه، ويرفعها:
بناؤها.

وقيل: المراد: رفع مكانته وإظهار شرفه بتعظيمه ودعاء الناس إلى حجّه.
وفي إيهام القواعد وتبيينها تفخيم لشأنها.
﴿وَإِسْمَاعِيلُ﴾ كان يناوله الحجارة، ولكنه لما كان له مدخل في البناء عطفَ
عليه.

وقيل: كانا يَنيانِ في طرفين أو على التناوب.
﴿رَبَّنَا اقْبَلْ مَنَّا﴾؛ أي: يقولان: ﴿رَبَّنَا﴾، وقد قُرِئَ بِهِ^(١)، والجملة حالٌ منهما.
﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ﴾ لدُعائنا ﴿الْعَلِيمُ﴾ بِنِائتنا.

(١٢٨) - ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا
إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾.

﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ﴾: مَخْلَصِينَ لَكَ، مِنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ، أَوْ: مُسْتَسْلِمِينَ، مِنْ
أَسْلَمَ: إِذَا اسْتَسْلَمَ وَانْقَادَ، والمراد: طَلَبُ الزِّيَادَةِ فِي الْإِخْلَاصِ وَالْإِدْعَانِ، أَوْ الثَّبَاتِ عَلَيْهِ.

= قال الشهاب الخفاجي في «الحاشية» (٢/ ٢٣٨): (قعدك الله) دعاء؛ لأنه بمعنى: أدامك الله وثبتك،
وهو دعاء استعملته العرب في القسم، وهو مصدر منصوب على أنه مفعول مطلق، لا مفعول به وإن
ذهب إليه بعض النحاة، وقول الزمخشري: (سألت الله أن يقعدك) يُشعر به، لكنه صرح بخلافه في
«المفصل»، وهو بفتح القاف، ورؤي كسرهما عن المازني وأنكره الأزهري، ويقال: قعيدك الله، وهما
مثل: (عمرَكَ الله) بنصب (الله)، والجلالة بعدهما واجبة النصب: إمَّا على المفعولية، أو البدلية.
(١) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧)، و«الكشاف»
(١/ ٣٥٠).

وقرئ (مُسْلِمِينَ)^(١) على أن المراد أنفسهما وهاجر، أو أن التثنية من مراتب الجمع.

﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ لَكَ﴾؛ أي: واجعل بعض ذُرِّيَّتِنَا، وإنما خصَّ الذرية بالدعاء لأنهم أحقُّ بالشفقة، ولأنَّهم إذا صلَّحوا صلَّح بهم الأتباع، وخصَّ بعضهم لِمَا أعلِمنا^(٢) أن في ذُرِّيَّتِهِمَا ظِلْمَةً، وعَلِمَا أَنَّ الْحِكْمَةَ الإِلَهِيَّةَ لَا تَقْتَضِي الْإِتْفَاقَ عَلَى الْإِخْلَاصِ وَالْإِقْبَالِ الْكُلِّيِّ عَلَى اللَّهِ، فإنه ممَّا يَشُوْشُ الْمَعَاشَ وَلِذَلِكَ قِيلَ: لَوْلَا الْحَمَقَى لَخَرِبَتِ الدُّنْيَا.

وقيل: أراد بالأمَّة: أمَّة محمد عليه السلام.

ويجوز أن تكون ﴿مِنْ﴾ للتبيين كقوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ﴾ [النور: ٥٥] قُدِّمَ عَلَى الْمَبْنِيِّ، وفُصِّلَ بِهِ بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْمَعْطُوفِ؛ كما في قوله: ﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢].

﴿وَأَرِنَا﴾ من رأى بمعنى: أَبْصَرَ أو عَرَفَ، ولذلك لم يتجاوز مفعولين. ﴿مَتَّاسِكًا﴾: متعبداً تَنَا فِي الْحَجِّ، أو مَذَابِحَنَا، والنَّسْكُ فِي الْأَصْلِ: غَايَةُ الْعِبَادَةِ، وَشَاعَ فِي الْحَجِّ لِمَا فِيهِ مِنَ الْكُلْفَةِ وَالْبُعْدِ عَنِ الْعَادَةِ.

وقرأ ابن كثير والسُّوسِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَيَعْقُوبُ: ﴿أَرِنَا﴾^(٣) قِيَاساً عَلَى فَخِذٍ مِنْ فَخِذٍ وَفِيهِ إِجْحَافٌ لِأَنَّ الْكُسْرَةَ مَنْقُولَةً عَنِ الْهَمْزَةِ السَّاقِطَةِ دَلِيلٌ عَلَيْهَا، وَقَرَأَ الدَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بِالِاخْتِلَاسِ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧) عن الحسن وعوف الأعرابي.

(٢) في (خ): «علما».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٠)، و«التيسير» (ص: ٧٦)، و«النشر» (٢/ ٢٢٢).

﴿وَبَّ عَلَيْنَا﴾ استتابةً لذريَّتهما، أو عمَّا فرطَ مِنْهُمَا سهوًا، ولعلَّهما قالا هضمًا لأنفسيهما وإرشادًا لذريَّتهما ﴿إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ لِمَنْ تَابَ.

(١٢٩) - ﴿رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

﴿رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ﴾: في الأمةِ المُسْلِمَةِ ﴿رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ ولم يبعث من ذريَّتهما غيرَ مُحَمَّدٍ صلوات الله عليهم، فهو المجابُ بهِ دَعَوْتُهُمَا كما قالَ عليه السلام: «أنا دَعْوَةُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ وَبُشْرَى عِيسَى وَرُؤْيَا أُمِّي».

﴿يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ﴾: يقرأُ عليهم ما تُوحِي إليه مِنْ دلائِلِ التَّوْحِيدِ والنُّبُوَّةِ.

﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ﴾: الْقُرْآنَ ﴿وَالْحِكْمَةَ﴾: ما تَكْمُلُ بهِ نفوسُهُمْ مِنَ المَعَارِفِ والأحكامِ ﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾ عن الشُّرْكِ والمَعَاصِي.

﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ﴾ الذي لا يُقَهَّر ولا يُغْلَبُ على ما يريدُ ﴿الْحَكِيمُ﴾: المحْكَمُ له.

قوله: «حكايةُ حالِ ماضيةٍ»:

قال أبو حيان: فيه نظرٌ، بل المقرَّرُ في العربيَّةِ أنَّ (إِذ) مِنَ الأَدَوَاتِ الْمُخَلَّصَةِ للمضارعِ إلى الماضي لأنَّها ظَرَفٌ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمانِ^(١).

قوله: «ومنه: قَعْدَكَ اللهُ»:

في «الصحاح»: قَعْدَكَ اللهُ لا آتِيكَ، وَقَعِيدَكَ اللهُ لا آتِيكَ، يَمِينٌ للعَرَبِ،

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/٥٢٠).

وَهُوَ مَصْدَرٌ اسْتُعْمِلَ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، وَالْمَعْنَى: بِصَاحِبِكَ الَّذِي هُوَ صَاحِبُ كُلِّ نَجْوَى^(١).

قوله: «سَافَاتُ الْبَنَاءِ»: هو بالفاء.

«الْمُغْرِبُ»: السَّافُ: الصَّفُّ مِنَ اللَّيْنِ وَالطَّيْنِ^(٢).

قوله: «كَانَ يُنَاوِلُهُ الْحَجَارَةَ وَلَكِنَّهُ^(٣) لَمَّا كَانَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي الْبَنَاءِ عُطِفَ عَلَيْهِ»:

قَالَ الطَّبْيِيُّ: وَفِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى ذَلِكَ، حَيْثُ أُخْرِجَ إِسْمَاعِيلُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَوُضِعَ بَيْنَهُمَا الْمَفْعُولُ الْمُؤَخَّرُ رَتْبُهُ^(٤) عَنِ الْفَاعِلِ وَهُوَ ﴿إِسْمَاعِيلُ﴾^(٥).

قوله: «أَوْ عَرَفَ»:

قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: لَا يُعْرَفُ فِي اللَّغَةِ مَجِيءٌ (رَأَى) بِمَعْنَى (عَرَفَ)، وَهَذَا ابْنُ مَالِكٍ وَهُوَ حَاشِدٌ لَغَةً وَحَافِظٌ نَوَادِرَ لَمْ يُعَدِّهَا فِي «التَّسْهِيلِ» لَمَّا عَدَّ مَعَانِي (رَأَى)^(٦).

قوله: «﴿وَأَبَعَتْ فِيهِمْ﴾ فِي الْأُمَّةِ الْمُسْلِمَةِ»:

قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: يَحْتَمِلُ أَيْضًا عَوْدَ الضَّمِيرِ عَلَى الذَّرِّيَّةِ وَعَلَى أَهْلِ مَكَّةَ^(٧).

قوله: «كَمَا قَالَ: أَنَا دَعْوَةُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ...» الْحَدِيثَ.

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: تعد).

(٢) انظر: «المغرب» للمطرزي (مادة: سوف).

(٣) فِي (ز): «وَلَكِنْ».

(٤) فِي (س): «رَتْبَةً».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبِّي (٨٨/٣).

(٦) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٥٢٧/٢). وانظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٨١/٢).

(٧) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٥٣١/٢).

أخرجه أحمدٌ وابن حبانَ والحاكِمُ عن عرياضِ بن سارية^(١).
 قال الطَّبِيُّ: قوله: «أنا دعوة أبي»؛ أي: أثرُ دعوته، أو الدعوةُ نفسها^(٢).
 قوله: «والحكمةُ: ما تكملُ به نفوسُهُم من المعارِفِ والأحكامِ»:
 كثرت عباراتُ المُفسِّرينَ في نعتِ^(٣) الحكمةِ:
 فقال قتادة: هي السُّنَّةُ^(٤).
 وقال مجاهدٌ: فهمُ القرآنِ^(٥).
 وقال مالك: هي الفِقهُ في الدينِ^(٦).
 وقال مقاتلٌ: العلمُ والعملُ به^(٧).
 وقال محمَّد بن يعقوب: كلُّ صوابٍ من القولِ ورَثَ فعلاً صحيحاً^(٨).
 وقيل: هي القرآنُ، وكرَّرها تأكيداً.
 وقيل: وضعُ الأشياءِ مواضعها.

-
- (١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٧١٦٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٤٠٤)، والحاكم في «المستدرک» (٣٥٦٦)، وفيه: (..) ورؤيا أمي التي رأت أنه خرَّج منها نوراً أضاءت له قُصورُ الشَّامِ.
 (٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبِّي (٩٣/٣).
 (٣) في (ز) و(س): «في تفسير».
 (٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٥٧٦/٢).
 (٥) أورده الواحدي في «الوسيط» (٢١٢/١).
 (٦) رواه الطبري في «تفسيره» (٥٧٦/٢).
 (٧) نقله أبو حيان في «البحر المحيط» (٥٣٢/٢).
 (٨) نقله أبو حيان في «البحر المحيط» (٥٣٣/٢).

قال أبو حيان: وهذه الأقوال مُتقاربة، ويجمعها قولان: الكتاب والسنة؛ لأنها المبينة لما انبههم من القرآن والمظهرة لوجوه الأحكام^(١).

(١٣٠) - ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾.

﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ﴾ استبعاد وإنكار لأن يكون أحد يرغب عن ملته^(٢) الواضحة الغراء؛ أي: لا يرغب أحد عن ملته ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾: إِلَّا مَنْ اسْتَمَهَنَهَا وَأَذَلَّهَا وَاسْتَخَفَّ بِهَا، قال المبرد وثعلب: (سفه) بالكسر مُتَعَدٌّ وبالضم لازم، ويشهد له ما جاء في الحديث: «الكبير أن تسفه الحق وتغصص الناس». وقيل: أصله: (سفه نفسه) على الرفع^(٣)، فنصب على التمييز، نحو: غبن رأيه، وألم رأسه، وقول جرير^(٤):

وناخذ بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام

أو: سفه في نفسه، فُصِبَ بنزع الخافض، والمستثنى في محل الرفع على المختار بدلاً من الضمير في ﴿يَرْغَبُ﴾ لأنه في معنى النفي.

﴿وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ حجة وبيان لذلك؛ فإن من كان صفوة العباد في الدنيا مشهوداً له بالاستقامة والصلاح يوم القيامة كان حقيقاً بالاتباع لا يرغب عنه إلا سفيه أو متسفه أذل نفسه بالجهل والإعراض عن النظر.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٥٣٣).

(٢) في (خ): «عن الملة».

(٣) في (خ): «بالرفع».

(٤) في (خ): «ابن جرير»، والمثبت من باقي النسخ، والصواب أنه للناطقة كما سيأتي.

(١٣١) - ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْتُ قَالَ أَسْلَمْتُ رَبِّي الْعَلَمِينَ﴾.

﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْتُ قَالَ أَسْلَمْتُ رَبِّي الْعَلَمِينَ﴾ ظرف لـ ﴿أَصْطَفَيْتَهُ﴾ وتعليل له، أو منصوب باضمار اذكر؛ كأنه قيل: اذكر ذلك الوقت لتعلم أنه المصطفى الصالح والمستحق للإمامة والتقدم، وأنه نال ما نال بالمبادرة إلى الإذعان وإخلاص السر حين دعاه ربّه وأخطر بباله دلائله^(١) المؤدية إلى المعرفة الداعية إلى الإسلام. روي: أنها نزلت لما دعا عبد الله بن سلام ابن أخيه سلمة ومهاجراً إلى الإسلام، فأسلم سلمة وأبى مهاجر.

(١٣٢) - ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يٰبَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ﴾ التَّوَصَّى: هو^(٢) التقدم إلى الغير بفعل فيه صلاح وقربة، وأصلها: الوصل، يقال: وصّاه: إذا وصله، وفصّاه: إذا فصله، كأن الموصي يصل فعله بفعل الموصى. والضمير في ﴿بِهَا﴾ للملّة، أو لقوله: ﴿أَسْلَمْتُ﴾ على تأويل الكلمة أو الجملة. وقرأ نافع وابن عامر: ﴿وَأَوْصَى﴾^(٣) والاول أبلغ. ﴿وَيَعْقُوبُ﴾ عطف على ﴿إِبْرَاهِيمُ﴾؛ أي: وصى هو أيضاً بها بنيه، وقرئ بالنصب^(٤) على أنه ممن وصّاه إبراهيم.

(١) بعدها في (خ): «الدالة».

(٢) في (خ): «هي».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٧١)، و«التيسير» (ص: ٧٧).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧) عن عمرو بن فائد وطلحة.

﴿بَنِيَّ﴾ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ، وَمَتَعَلِّقٌ بِ(وَصَّى) عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهُ ^(١)، وَنَظِيرُهُ:

رَجُلَانِ مِنْ ضَبَّةٍ أَخْبَرَانَا إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا غُرِيَانَا ^(٢)
بِالْكَسْرِ.

وَبَنُو إِبْرَاهِيمَ كَانُوا أَرْبَعَةً: إِسْمَاعِيلُ وَإِسْحَاقُ وَمَدْيَنُ وَمَدَّانُ، وَقِيلَ: ثَمَانِيَّةٌ، وَقِيلَ: أَرْبَعَةٌ عَشَرَ.

وَبَنُو يَعْقُوبَ اثْنَا عَشَرَ: رُؤَيْبِينَ وَشَمْعُونُ وَلَاوِي وَيَهُوذَا وَبِشْسَنُخُونُ ^(٣) وَزَبُولُونُ وَدَوَانُ وَنَفْتُونَا ^(٤) وَكُودَا وَأُوشِيرُ وَبَنِيَامِينَ وَيُوسُفَ ^(٥).

﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَى لَكُمْ الدِّينَ﴾: دِينَ الْإِسْلَامِ الَّذِي هُوَ صَفْوَةُ الْأَدْيَانِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ ظَاهِرُهُ النَّهْيُ عَنِ الْمَوْتِ عَلَى خِلَافِ حَالِ الْإِسْلَامِ، وَالْمَقْصُودُ هُوَ النَّهْيُ عَنِ أَنْ يَكُونُوا عَلَى خِلَافٍ ^(٦) تِلْكَ الْحَالِ إِذَا مَا مَاتُوا، وَالْأَمْرُ

(١) أَي: نَوْعٌ مِنَ الْقَوْلِ؛ أَي: فِي مَعْنَى الْقَوْلِ.

(٢) الرَّجُلُ فِي «مَعَانِي الْقُرْآنِ» لِلْفَرَاءِ (٣٥٦/١) وَ(٤١٢/٢) وَ(٢٤٠/٣)، وَ«الْفَاخِرُ» لِلْمُفَضَّلِ بْنِ سَلَمَةَ (ص: ٨٦)، وَ«تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ» (١٤٣/٢٠).

(٣) فِي (ت): «وَيُسُوخُود».

(٤) فِي (ت): «وَدُونَا وَنَفْتُونِي»، وَفِي (خ): «وَزَبُولُ وَدُونِي وَنَفْتُونِي».

(٥) اخْتَلَفَتْ النُّسخُ وَالْمَصَادِرُ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْمُحَشِّنُونَ فِيهَا فَبَعْضُهُمْ قَيَّدَهَا وَضَبَطَهَا كَمَا فَعَلَ الْقَوْنُونِيُّ فِي «الْحَاشِيَةِ» (٤ / ٢٥٥)، وَمِنْهُمْ مَنْ نَفَى إِمْكَانَ ذَلِكَ فِي جَمِيعِهَا كَمَا قَالَ الشَّهَابُ فِي «الْحَاشِيَةِ» (٢ / ٢٤١): مِنْهَا مَا هُوَ مَعْرُوفٌ، وَمِنْهَا مَا هُوَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِعَرَبِيَّةٍ، فَلَمْ نَقْدِرْ عَلَى ضَبْطِهَا مِنْ غَيْرِ نَقْلِ.

(٦) «خِلَافٌ»: لَيْسَ فِي (ت) وَ(خ).

بالثبات على الإسلام، كقولك: لا تُصَلِّ إلا وأنت خاشعٌ، وتغيير العبارة للدلالة على أن موتهم لا على الإسلام موتٌ لا خير فيه، وأن من حقه أن لا يحل بهم، ونظيره في الأمر: مُت وأنت شهيد.

وروي: أن اليهود قالوا لرسول الله ﷺ: أَلَسْتَ تَعْلَمُ أَنَّ يَعْقُوبَ أَوْصَى بَنِيهِ بِالْيَهُودِيَّةِ يَوْمَ مَاتَ؟ فَزَلْتُ.

قوله: (إِلَّا مَنْ اسْتَمَهَنَهَا وَأَذْلَهَا..) إلى آخره.

إشارة إلى أن الأولَى نصبٌ ﴿نَفْسُهُ﴾ على المفعول به، واقتصر في توجيه ذلك على نقله عن المبردٍ وتعلب أن ﴿سَفَهُ﴾ بالكسر مُتَعَدٌّ.

وزاد^(١) أبو حيان أن يكون ضُمَّنَ معنى ما يتعدى؛ أي: جهل، كما قال الزجاج وابن جني، أو: أَهْلَكَ كما قال أبو عبيدة^(٢).

وفي «حاشية الطيبي»: قال صاحب «الفرائد»: الوجه أن ﴿سَفَهُ﴾ ضُمَّنَ معنى: جهل، وعُدِّيَ تَعْدِيَّتُهُ كَأَنَّهُ قِيلَ: جَهَلَ نَفْسَهُ لِخَفَةِ عَقْلِهِ؛ أي: لم يعرفها بالتفكير^(٣).

قوله: «وبالضمِّ لازمٌ»:

أبو حيان: (سَفَهُ) بالضمِّ معناه: صارَ سَفِيهًا، كَفَقَهُ: إِذَا صَارَ فَقِيهًا، قال:

فلا عِلْمٌ إِذَا جَهَلَ الْعَلِيمُ ولا رُشْدٌ إِذَا سَفَهُ الْحَلِيمُ^(٤)

(١) في (س): «زاد».

(٢) انظر: «البحر» (٢/ ٥٣٥). وانظر: «مجاز القرآن» (١/ ٥٦)، و«معاني القرآن» للزجاج (١/ ٢١١).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٣/ ٩٤ - ٩٥)، وفيه: بالتفكير فيها.

(٤) انظر: «البحر» (٢/ ٥٣٨). ولم أجد البيت عند غيره.

قوله: «وَيَشْهَدُ لَهُ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: الْكِبَرُ أَنْ تَسْفَهَ الْحَقَّ وَتَغْمِصَ النَّاسَ»:

أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(١).

قوله: «وَقِيلَ: أَصْلُهُ: سَفَهَ نَفْسُهُ، عَلَى الرَّفْعِ، فَتُصَبَّ عَلَى التَّمْيِيزِ نَحْوُ: غَبِنَ رَأْيُهُ وَأَلَمَ نَفْسَهُ، وَقَوْلِ جَرِيرٍ:

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهَرُ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ
فيه أمور:

الأول: قال أبو حيان: هذا رأي الكوفيين الذين يُجَوِّزُونَ تعريف التَّمْيِيزِ^(٢).

الثاني: ما ذكرَهُ مِنَ التَّمْيِيزِ ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «الْكَشَافِ»^(٣)، وَخَالَفَهُ فِي «المَفْصَلِ» فَقَالَ: إِنَّهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ بِهِ لَا عَلَى التَّمْيِيزِ^(٤).

ورَدَّهُ أَبُو حَيَّانَ بَأَنَّ النِّصْبَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ خَاصٌّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ بِالصِّفَةِ وَلَا يَجُوزُ فِي الْفِعْلِ، تَقُولُ: (زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ) وَلَا يَجُوزُ: حَسَنُ الْوَجْهِ، وَلَا: يَحْسُنُ الْوَجْهَ. قَالَ: وَعُرِفَ بِذَلِكَ أَنَّ الْبَيْتَ لَيْسَ نَظِيرَ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ النِّصْبَ فِيهِ بَعْدَ (أَجَبَ) وَهُوَ اسْمٌ وَفِي الْآيَةِ بَعْدَ فِعْلٍ^(٥).

(١) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٥٤٦٧)، والحاكم في «المستدرک» (٧٣٦٦). وروى مسلم (٩١) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه نحوه، ولفظه: «الكبر بطر الحق وغمط الناس». والغمص كالغمط: وهو الاستهانة والاستحقار.

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٥٣٦/٢).

(٣) انظر: «الکشاف» للزمخشري (٣٥٦/١).

(٤) انظر: «المفصل» للزمخشري (ص: ٢٩٣).

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٥٣٦/٢ - ٥٣٧).

وأشار الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ إلى أن مرادَ صاحبِ «الكشاف» أنَّه في الآية على التَّمْيِيزِ، وأنَّ التعرِيفَ قد يدخلُهُ كما دخلَ المشبَّهَ بالمفعولِ الذي حَقُّهُ التَّنْكِيرُ لكونه في معنى المميزِ واقعاً موقعه كما في البيتِ، فالتَّنْظِيرُ بالبيتِ لذلك، لا لأنَّ الآيةَ والبيتَ سواءً في التَّمْيِيزِ أو التَّشْبِيهِ بالمفعولِ، انتهى.

نعم، القولُ بأنَّ الآيةَ على التَّشْبِيهِ بالمفعولِ ثابتٌ عن غيرِ الزَّمْخَشَرِيِّ، حكاه أبو حَيَّانَ ورَدَّه^(١).

الثالث: نسبَةُ المصنِّفِ البيتَ إلى جريرِ سَهْوٍ، وإنَّما هو للنَّابِغَةِ الذُّبْيَانِيِّ بالإجماعِ يمدِّحُ النُّعْمَانَ بنَ المنذرِ^(٢)، وقبله:

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٥٣٦/٢).

(٢) انظر: «ديوان النابغة» (ص: ١١٠)، و«الجمال» المنسوب للخليل (ص: ١٠٠)، و«الكتاب» (١/١٩٦)، و«معاني القرآن» للفراء (٣/٢٤)، و«المقتضب» (٢/١٧٩)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٣٦٣/٩).

وذكر البغدادي أنه يجوز في (الظهر) ثلاثة أوجه: النصب، والرفع على الفاعلية، والخفض بإضافة (أجب) إليه. وأن (أجب) صفة لـ (ذئاب عيش) وهو مجرور بالفتحة على رفع (الظهر) ونصبه، وبالكسرة إذا كان مضافاً.

قال الطيبي: (واستشهد بأنه نصب (الظهر) بالأجب على التمييز). ثم غمز في هذا الاستشهاد بقوله: (قيل: يجوز النصب في البيتين على التشبيه بالمفعول، لا على التمييز، كقولك: الحسن الوجه، وهو الوجه).

ورده البغدادي أيضاً، فنقل عن ابن الجاجب في «أماليه» قوله: ونصب (الظهر) كنصب الوجه في: مَرَزَتْ بِرَجُلٍ حَسَنَ الْوَجْهِ، وهي لغة فصيحة على التَّشْبِيهِ بالمفعول، ومنهم مَنْ جعله نصباً على التَّمْيِيزِ، ولا حاجة إليه لكونه مَعْرِفَةً والتَّمْيِيزُ المنصوب إنَّما يكون بالنكرة.

قال البغدادي: وفيه ردُّ على من قال: إِنَّهُ تَمْيِيزٌ؛ كالبيضاوي، فإنَّه استشهد به عند قوله تعالى: ﴿لَا مَن سِوَهُ نَفْسُهُ﴾ قال: ﴿نَفْسُهُ﴾ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ كالظهر في البيت.

فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ رَيِّعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ^(١)
ويروى: وَالشَّهْرُ الْحَرَامُ^(٢).

أبو قابوس: كنية النعمان، وأراد بالربيع: طيب العيش، وبالشهر الحرام: الأمن، والأجب: الجمل المقطوع السنام الذي لا متمسك لراكبه، وذئب الشيء بالكسر: عقبه؛ أي: نبقى بعده في طرف عيش لا خير فيه.

الرابع: حاصل ما حكاه المصنف في نصب ﴿نَفْسَهُ﴾ ثلاثة أقوال: المفعولية، والتَّمْيِيزُ، وعلى نزع الخافض، وفاته ثلاثة أقوال: التَّضْمِينُ، والتَّشْبِيهُ بالمفعول كما حكيناها، وأن يكون توكيداً لمؤكد محذوف تقديره: سَفَهَ قوله نفسه، حكاها مَكِّي^(٥).

قوله: «مشهوداً له بالاستقامة»:

قال الطَّيْبِيُّ: فَسَّرَ الصَّلَاحَ بِالْإِسْتِقَامَةِ لَأَنَّهُ مُقَابِلُ لِفَسَادِ الَّذِي هُوَ خُرُوجُ الشَّيْءِ
عن حالِ استقامته^(٦).

= قلت: وكان الأولى أن ينسب ذلك للزمخشري؛ لأن البيضاوي عنه نقل. انظر: «الكشاف» (١/٣٥٦).
أما أبو حيان فقد تعقب استشهاده بالبيتين بقوله: ليس بصحيح؛ لأن الرقاب من باب معمول الصفة المشبهة، وكذلك (أجب الظهر) هو أيضاً من باب الصفة المشبهة، و(أجب): أفعِل، اسم وليس بفعل، وما في البيتين ليس نحو ما في الآية، لأن ﴿نَفْسَهُ﴾ انتصب بعد فعل، والرقاب والظهر انتصبا بعد اسم، وهما من باب الصفة المشبهة. انظر: «البحر» (٢/٥٣٧).

(١) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٤/٨٤).

(٢) وهي الرواية المثبتة في «ديوانه» (ص: ١٠٥).

(٥) انظر: «مشكل إعراب القرآن» لمكي (١/١١١)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (٢/٥٣٥).

(٦) انظر: «فتوح الغيب» للطيب (٣/٩٧).

قوله: «ظرفٌ لـ ﴿أَصْطَفَيْتَهُ﴾ وتعليلٌ له، أو منصوبٌ بإضمار: اذكر»:

قال أبو حيان: على هذين القولين لا ينتظم ﴿قَالَ أَسْلَمْتُ﴾ مع ما قبله إلا إن قدر (فقال) ^(١) فحُذِفَ حرفُ العطفِ، أو جُعِلَ جوابًا لكلامٍ مُقدَّرٍ؛ أي: ما كان جوابه؟ فقليل: قَالَ أَسْلَمْتُ، قال: فالأوجهُ أن العامِلَ في (إِذ) ﴿قَالَ أَسْلَمْتُ﴾ ^(٢).

وقال الشيخ سعد الدين: إنّما لم يُجعل الظرفُ متعلقًا بـ ﴿قَالَ أَسْلَمْتُ﴾ على ما هو ظاهر ^(٣) في مثل: إِذْ جَاءَ زَيْدٌ قام عمرو؛ لأنَّ الأنسبَ فيه العطفُ لكونه من نمط ﴿وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤] فدَلَّ تركُ العطفِ على أَنَّهُ مِنْ تَمَمَّةٍ ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ﴾ إلى آخره.

قوله: «رُويَ أَنهَا نَزَلَتْ لَمَّا دَعَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ ابْنِي أَخِيهِ سَلَمَةَ وَمُهَاجِرًا إِلَى الْإِسْلَامِ فَأَسْلَمَ سَلَمَةُ وَأَبَى مُهَاجِرٌ»:

لم أَفِمْ عليه في شيءٍ من كتبِ الحديثِ ولا التفسيرِ المسندة ^(٤).

قوله: «التَّوَصِيَّةُ هِيَ التَّقَدُّمُ إِلَى الْغَيْرِ بِفِعْلٍ فِيهِ صِلَاحٌ وَقَرَبَةٌ»:

زاد الراغبُ: مُقْتَرِنًا بِوَعْظٍ ^(٥).

قوله: «أو لقوله: ﴿أَسْلَمْتُ﴾، نظيره: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً﴾ بعد قوله: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾»:

(١) أي: إلا أن يقدر حذف حرف عطف هو الفاء. انظر: «الدر المصون» (٢/ ١٢٣).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٥٤٠).

(٣) في (ز) و(س): «الظاهر».

(٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ١٣١)، والبخاري في «تفسيره» (١/ ١٥٢).

(٥) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (ص: ٣١٩)، و«المفردات في غريب القرآن» (مادة: وصي).

قال ابنُ عَظِيَّةَ: وهذا القولُ أصوبُ لأنَّه أقربُ مذكور^(١).

قال^(٢): وَعَوْدُهُ عَلَى الْمَلَّةِ يَرْجَحُ بَأَنَّ الْمَفْسَرَ يَكُونُ مُصَرِّحًا بِهِ، وَعَلَى عَوْدِهِ لـ ﴿أَسْلَمْتُ﴾ لَا يَكُونُ مُصَرِّحًا بِهِ، وَالْعَوْدُ عَلَى الْمَصْرِحِ بِهِ أَوْلَى، وَبأنه أَجْمَعُ مِنْ عَوْدِهِ عَلَى الْكَلِمَةِ إِذِ الْكَلِمَةُ بَعْضُ الْمَلَّةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُوصَى إِلَّا بِمَا كَانَ أَجْمَعُ لِلْفَلَاحِ وَالْفَوْزِ^(٣).

وَرَجَّحَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ الْعَوْدَ عَلَى ﴿أَسْلَمْتُ﴾ بِأَنَّ قَوْلَهُ: (وَصَى) عَطَفٌ عَلَى ﴿قَالَ أَسْلَمْتُ﴾ فَالْمَعْنَى: قَالَ ذَلِكَ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَوَصَى بِهِ بِنَبِيِّهِ بِأَن يَذْكُرُوهُ حِكَايَةً عَنْ أَنْفُسِهِمْ، وَرَجَّحَ الْعَوْدَ عَلَى الْمَلَّةِ بِتَرْكِ الْمَضْمَرِ إِلَى الْمَظْهَرِ فِي ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ وَبِعَطْفِ ﴿يَعْقُوبَ﴾ عَلَيْهِ، انْتَهَى.

وَنَمَّ قَوْلُ ثَالِثٍ: أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْكَلِمَةِ الْمَتَأَخَّرَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾، كَذَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ^(٤).

وَالْأَوْجَهُ فِي تَقْرِيرِهِ: أَنْ يَجْعَلَ عَائِدًا إِلَى مَقُولِ الْقَوْلِ وَهُوَ: ﴿يَبْنِي﴾ .. إِلَى آخِرِهِ؛ أَي: وَصَّاهُمْ بِهَذِهِ الْقَوْلَةِ، وَهَذَا^(٥) عِنْدِي أَرْجَحُ، وَنَظِيرُهُ: ﴿فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ. وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ قَالَ أَنْتُمْ شَرُّ مَكَّانًا﴾ [يوسف: ٧٧] فَإِنَّ ضَمِيرَ ﴿فَأَسْرَهَا يُوسُفُ﴾ وَلَمْ يُبْدِهَا عَائِدٌ إِلَى مَقُولِ الْقَوْلِ.

(١) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ٢١٥).

(٢) القائل هو أبو حيان، حيث نقل قبله قول ابن عطية، فظن السيوطي أن ما سيأتي من تنمة كلام ابن عطية.

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٣/ ١٠).

(٤) المصدر السابق.

(٥) في (س): «وهو».

ورابع: أنه عائد إلى كلمة التوحيد وإن لم يجر لها ذكر، على حدّ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾

[القدر: ١].

وخامس: أنه عائد إلى الوصية الدال عليها (وصى).

قوله: «والأول أبلغ»:

قال الزجاج: لأنّ (أوصى) يصدّق بالمرّة الواحدة و(وصى) لا يكون إلا

لمرات كثيرة^(١).

قوله: «و﴿يعقوب﴾ عطف على إبراهيم:

قال أبو حيان: ويحتمل الابتداء والخبر محذوف^(٢).

قوله: «على إضمار القول عند البصريين، متعلّق بـ(وصى) عند الكوفيين»:

هذه قاعدة مشهورة وقع الخلاف فيها بين الفريقين، وهو أنه إذا وردت جملة مقولة بعد ما فيه معنى القول دون حروفه فالبصريون يخرجونها على حذف القول، والكوفيون لا، بل يُجرونها على الحكاية بما فيه معنى القول.

وقد أوضحْتُ هذه القاعدة في كتاب «الأشباه والنظائر» في العربية^(٣).

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١/ ٢١١).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٣/ ١١).

(٣) قال المؤلف في «الأشباه والنظائر في النحو» (٣/ ٥٦٠): والعرب تحذف القول حذفاً مطرداً شهرته

تغني عن إيراد أمثلة منه؛ كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَدُخُلُونَ عَلَيْكَ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ (٣٣) ﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ﴾ [الرعد: ٢٣ -

٢٤]؛ أي: يقولون: سلام عليكم، وذا قوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا

إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]؛ أي: يقولون: ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زُلْفَى.

قوله:

«رَجُلَانِ مِنْ ضَبَّةٍ أَخْبَرَانَا إِنَّنَا رَأَيْنَا رَجُلًا عُريَانَا»
وَضَبَّةٌ اسْمُ قَبِيلَةٍ.

قوله: «وبنو إبراهيم كانوا أربعة: إسماعيل وإسحاق ومدين ومدان، وقيل: ثمانية وقيل: أربعة عشر»:

القول بأنهم ثمانية أخرجه ابن سعد في «طبقاته» عن الكلبي، فذكر الأربعة المذكورين ويقشان وذمران وأشبق وشوح^(١).

وأخرج عن الواقدي قال: ولد إبراهيم ثلاثة عشر: إسماعيل من هاجر، وإسحاق من سارة، وماذي وذمران وشرجح وسبق: الأربعة من قنطوراء، ونافس ومدين وكيشان وشروخ وأميم ولوط ويقشان^(٢): السبعة من حجوى^(٣).

وأخرج عن الكلبي قال: كان اسم إسماعيل: أشمويل، فعرب^(٤)، وله اثنا عشر ابناً.

قوله: «وبنو يعقوب اثنا عشر»: أخرجه ابن جرير عن ابن عباس^(٥).

قوله: «رويين» كذا ذكره بالنون جماعة^(٦)، وذكره آخرون: (رويل) باللام.

(١) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤٧/١).

(٢) في (ز): «وأسيم ولوط ونيشان».

(٣) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤٨/١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (٧/٢).

(٦) «جماعة» ليست في (ف).

قال الحسين بن أحمد بن عبد الرحيم البيساني: وهو باللام أصح وأثبت.
قوله: «وبنيامين»: عبارة كثيرين: ابن يامين، قال ابن إسحاق: ومعناه بالعربية^(١)
شداد^(٢).

قوله: «ظاهره النهي عن الموت...» إلى آخره:

تقريره: أن النهي في اللفظ مُتَعَلِّقٌ بالموت وذلك ليس بمقدورٍ لهم، وإنما
يُنْهَى المَكْلَفُ عما له تركه، فالمعنى: النهي عن الكونِ على حالةٍ يدرُكُهُ المَوْتُ
وهو عليها، كقولهم: (لا أَرَيْنَكَ هاهنا) فَإِنَّ لَفْظَ النَّهْيِ فِيهِ لِلْمُتَكَلِّمِ وهو في الحَقِيقَةِ
لِلْمُخَاطَبِ؛ أي: لا تكونَنَّ هاهنا، فَإِنْ كُنْتَ هاهنا رأيتُكَ، وكذا: «لا تصلَّ إلا وأنتَ
خاشِعٌ»، فَإِنَّ لَفْظَ النَّهْيِ فِيهِ مُتَعَلِّقٌ بِالصَّلَاةِ، وَمُطْلَقٌ الصَّلَاةِ لَا يُنْهَى عَنْهَا، فالمعنى:
النَّهْيُ عَنِ الْكَوْنِ عَلَى حَالَةٍ هِيَ غَيْرُ حَالَةِ الْخُشُوعِ.

فالآيةُ مِنْ بَابِ الْكِنَايَةِ التَّلْوِيحِيَّةِ حَيْثُ كُنِيَ فِيهَا^(٣) بِنَفْيِ الذَّاتِ عَنِ نَفْيِ الْحَالِ،
وَالنَّكْتَةُ فِي ذَلِكَ: الدَّلَالَةُ عَلَى كَوْنِ الْفِعْلِ الدَّخَلِ عَلَيْهِ حَرْفُ النَّهْيِ شَبِيهَا بِالْمَنْهَيِّ
الَّذِي حَقُّهُ أَنْ لَا يَقَعَ، وَلَوْ وَقَعَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْعَدَمِ، كَمَا أَنَّ الْأَمْرَ بِمَثَلِ هَذَا الْفِعْلِ فِي:
«مُتْ وَأَنْتَ شَهِيدٌ» تَنْبِيهُ عَلَى كَوْنِهِ بِمَنْزِلَةِ الْمَأْمُورِ الَّذِي حَقُّهُ أَنْ يَقَعَ.

قوله: «رُويَ أَنَّ الْيَهُودَ قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَلَسْتَ تَعْلَمُ أَنَّ يَعْقُوبَ أَوْصَى بَنِيهِ
بِالْيَهُودِيَّةِ يَوْمَ مَاتَ؟ فَزَلْتِ: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ﴾ الْآيَةِ»:
لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ^(٤).

(١) في (س) زيادة: «ابن».

(٢) رواه الطبري في «تاريخه» (٣١٧/١). ووقع في (س): «ابن شداد».

(٣) في هامش (ف): «كُنِيَ مِنَ الْكِنَايَةِ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا التَّخْفِيفُ، وَكُنِيَ مِنَ التَّكْنِيَةِ فِيهَا التَّخْفِيفُ وَالتَّشْدِيدُ».

(٤) ذكره مقاتل بن سليمان في «تفسيره» (١/ ١٤٠)، والثعلبي في «تفسيره» (٤/ ١٤٦)، والواحدي =

(١٣٣) - ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًُا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَكَ مُسْلِمُونَ﴾.

﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾ ﴿أَمْ﴾ مُنْقَطِعَةٌ، ومعنى الهمزة فيها الإنكار^(١)؛ أي: ما كنتم حاضرين إذ حضر يعقوب الموت وقال لبنيه ما قال، فلم تدعوا اليهودية عليه؟

أو مُتَّصِلَةٌ بمحذوفٍ تقديره: أكنتم غائبين أم كنتم شهداء؟
وقيل: الخطاب للمؤمنين، والمعنى: ما شاهدتم ذلك وإنما علمتموه من الوحي.

وقرئ: (حَضَرَ) بالكسر^(٢).

﴿إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ﴾ بدل من ﴿إِذْ حَضَرَ﴾: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي﴾: أي شيء تعبدونه؟ أراد به تقريرهم على التوحيد والإسلام، وأخذ ميثاقهم على الثبات عليهما، و(مَا) يُسأل به عن كل شيء ما لم يُعرف، فإذا عُرِفَ خُصَّ العقلاء بـ(مَنْ) إذا سُئِلَ عن تعيينه، وإن سُئِلَ عن وصفه قيل: ما زيد، أفعية أم طيب؟

﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾: المتفق على وجوده وألوهيته ووجوب عبادته، وعدا إسماعيل من آبائه تغليبا للأب والجَدِّ، أو لأنه كالأب

= في «أسباب النزول» (ص: ٤٤) بلا سند.

(١) في (ت): «للإنكار».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧) عن أبي السمال. قال ابن خالويه: هذا أحد ستة

أحرف شذت من فَعَلَ يَفْعُل.

لقوله عليه السلام: «عمُّ الرَّجُلِ صِنُّوْ أَبِيهِ»، وكما قال في العباس رضي الله عنه: (هَذَا بَقِيَّةُ آبَائِي).

وقرى: (وإله أَيْكَ) ^(١) على أنه جمعٌ بالواو والنون كما قال:

وَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصَوَاتُنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْنَا بِالْأَيْنَا ^(٢)

أو مفردٌ و﴿إِبْرَهْمَ﴾ وحده عطفُ بيان.

﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾ بدلٌ من ﴿إِلَهَ آبَائِكَ﴾؛ كقوله: ﴿بِالْنَاصِيَةِ﴾ ^(١٥) نَاصِيَةٍ كَذِبِي [العلق: ١٥-١٦] وفائدته: التصريح بالتوحيد، ونفي التوهم الناشئ من تكرير المضاف لتعذر العطف على المجرور، والتأكيد ^(٣). أو نصبٌ على الاختصاص.

﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ حالٌ من فاعل ﴿نَعْبُدُ﴾، أو مفعوله، أو منهما، ويحتمل أن يكون اعتراضاً.

(١٣٤) - ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُنتُحِلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾ يعني: إبراهيم ويعقوب وبنيهما، والأمة في الأصل: المقصود، وسُمِّيَ بها الجماعةُ لِأَنَّ الْفِرْقَ تَوَّعَتْهَا.

﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ﴾ لكلٍّ أجرُ عمله، والمعنى: أَنَّ انْتِسَابَكُمْ إِلَيْهِمْ لَا

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧) عن يحيى بن يعمر.

(٢) ذكره دون نسبة سيويه في «الكتاب» (١/ ١٩٦)، والمبرد في «المقتضب» (٢/ ١٧٩)، وابن السراج في «الأصول في النحو» (٢/ ٤٢٢)، ونسبه البغدادي في «خزانة الأدب» (٤/ ٤٧٦) لزياد بن واصل السلمي.

(٣) «والتأكيد» عطف على «التصريح».

يُوجِبُ انتفاعكم بأعمالهم، وإنَّما تنتفعون بموافقتهم وأتباعهم كما قال عليه السَّلام: «لا يَأْتِينِي النَّاسُ بأعمالهم وتأتوني بأنسابكم».

﴿وَلَا تُنْتَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾: وَلَا تُؤَاخِذُونَ بَسِيئَاتِهِمْ كَمَا لَا تُثَابُونَ بِحَسَنَاتِهِمْ.

قوله: «أم منقطعة...» إلى آخره.

تقرير لكون الخطاب في الآية لليهود، وقد ضَعَفَهُ صاحبُ «الكشاف» بأنَّهم لو شهدوا ذلك الوقتَ وسمعوا وصيةَ يعقوبَ لظهرَ لهم كونه على ملةِ الإسلامِ ووصيتهَ لبنيه بذلك، فكيفَ يقالُ لهم في مقامِ الرَّدِّ عليهم والإنكارِ لمقالتِهِمْ: أَكُنْتُمْ^(١) حاضرينَ حينَ وصَّى يعقوبُ بما يُنافي دعوتكم؟ بل ينبغي أن يقال: أَكُنْتُمْ حاضرينَ حينَ وصَّى باليهوديةَ وبما يحقِّقُ دعوتكم؟ مثلاً^(٢)، تقولُ لِمَن يرمي زيداً بالفسق: أَكُنْتَ حاضراً حينَ شرب^(٣) أو قتل أو زنى، ولا تقولُ: حينَ صامَ وصلى وزكى.

قال الشيخ سعد الدين: وقد يجابُ بوجهين:

أحدهما: أنَّ الاستفهامَ حينئذٍ يكونُ للتقرير؛ أي: كَانَتْ أَوَائِلُكُمْ حاضرينَ حينَ وصَّى بنيه بملةِ الإسلامِ والتَّوحيدِ وأنتم عالمون بذلك، فما لكم تدعونَ عليهم اليهوديةَ.

والثاني: أن يُتِمَّ الإنكارَ عند قوله: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي﴾، ويكونُ قوله: ﴿قَالُوا تَعْبُدُونَ﴾ بيانَ فسادِ ادِّعائهم لا داخلاً في حيزِ الإنكارِ؛ أي: ما كُنْتُمْ شهداءَ حين قال لبنيه: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي﴾ وحين أجرى وصيةَ الدين، فكيف تدعونَ

(١) في (س): «أم كنتم».

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٣٦١-٣٦٢).

(٣) في (س): «حين سرق»، وكلاهما صواب لكن المثبت موافق لما في «حاشية التفازاني» (٧١ب).

اليهودية وأن يعقوب وصى بها؟ ثم بين بطلان دعواهم وتوجه الرد عليهم بقوله: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ﴾.. إلى آخره، ولا يلزم من كونه استئنافاً أن يدخل في حيز الاستفهام.

قوله: «أو متصلة بمحذوف تقديره: أكنتم غائبين أم كنتم شهداء»:

قال أبو حيان: لا نعلم أحداً أجاز حذف هذه الجملة، ولا يحفظ ذلك في شعر ولا غيره، فلا يجوز: (أم زيد) وأنت تريد: أقام عمرو أم زيد، وإنما سُمع حذف (أم) المتصلة مع المعطوف لأن الثواني المقابلات يجوز حذفها إذا دل عليها المعنى^(١). وقال ابن عطية: (أم) هنا للاستفهام على جهة التوبيخ.

قال: و(أم) تكون بمعنى ألف الاستفهام في صدر الكلام، لغة يمانية.

وحكى الطبري أن (أم) يُستفهم^(٢) بها في وسط كلام قد تقدّم صدره، وهذا منه، ومنه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ﴾^(٣)، انتهى.

ونقل ابن هشام في «المغني» تجويز الزمخشري هذا ولم يتعقبه بل قال: وجوز ذلك الواحدي أيضاً وقدّر^(٤): أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائه بنيه باليهودية أم كنتم شهداء^(٥).

قوله: «وقري: (حضر) بالكسر»: هي لغة ومضارعها يحضر بالضم، وهو شاذ إذ قياسه الفتحة، لكن العرب استغنت فيه بمضارع المفتوح.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٣/ ١٥ - ١٦).

(٢) في (ف): «مستفهم».

(٣) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ٢١٣). وانظر: «تفسير الطبري» (٢/ ٤١٢ - ٤١٣).

(٤) في (ز) و(س): «وقد».

(٥) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٦٥).

قوله: «بَدَلٌ مِّنْ ﴿إِذْ حَضَرَ﴾»: أَغْرَبَ الْقَفَّالُ فَرَعَمَ أَنَّ ﴿إِذْ قَالَ﴾ ظَرْفٌ لِّ﴿حَضَرَ﴾.

قوله: «و(ما) يَسْأَلُ بِهِ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: اسْتَدَلَّ عَلَى إِطْلَاقِ (ما) عَلَى ذَوِي الْعُقُولِ بِإِطْبَاقِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى قَوْلِهِمْ: (مَنْ لِمَا يَعْقِلُ) مَنْ غَيْرِ تَجَوُّزٍ فِي ذَلِكَ، حَتَّى لَوْ قِيلَ: (مَنْ لِمَنْ يَعْقِلُ) كَانَ لَعَوًّا مِنَ الْكَلَامِ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يَقَالَ لَذِي عَقْلٍ: عَاقِلٌ.

فائدة: قَالَ الرَّاعِبُ: لَمْ يَعْزِ بِقَوْلِهِ: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي﴾ الْعِبَادَةَ الْمَشْرُوعَةَ فَقَطْ، وَإِنَّمَا عَنِ جَمِيعِ الْأَعْمَالِ، كَأَنَّهُ دَعَاهُمْ أَنْ لَا يَتَحَرَّوْا فِي أَعْمَالِهِمْ غَيْرَ وَجْهِ اللَّهِ، وَلَمْ يَخَفْ عَلَيْهِمُ الْإِسْتِغَالَ بِعِبَادَةِ الْأَصْنَامِ وَإِنَّمَا خَافَ أَنْ تَشْغَلَهُمْ دُنْيَاهُمْ، وَلِهَذَا قِيلَ: مَا قَطَعَكَ عَنِ اللَّهِ فَهُوَ طَاغُوتٌ^(١).

قوله: «لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَمَّ الرَّجُلُ صِنُو أَبِيهِ»:

أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٢)، وَالصَّنَوَانِ: نَخْلَتَانِ مِنْ عَرِيقٍ وَاحِدٍ.

قوله: «كَمَا قَالَ فِي الْعَبَّاسِ: هَذَا بَقِيَّةُ آبَائِي»:

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» مِنْ حَدِيثِ مُجَاهِدٍ مُرْسَلًا، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَفِي «الْمَعْجَمِ الصَّغِيرِ» مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ: «أَحْفَظُونِي فِي الْعَبَّاسِ فَإِنَّهُ بَقِيَّةُ آبَائِي»^(٣).

(١) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (ص: ٣٢٠).

(٢) رواه البخاري (١٤٦٨) ولم يسق لفظه، ومسلم (٩٨٣).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٢١٢) عن مجاهد مرفوعاً مرسلًا، والطبراني في «الكبير» (١١١٠٧) من حديث ابن عباس، وفي «الأوسط» (٤٢٠٩)، و«الصغير» (٥٧٢)، من =

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَعْنِي: الَّذِي بَقِيَ مِنْ جُمْلَةِ آبَائِي، يُقَالُ: (بَقِيَّةُ الْقَوْمِ) لَوَاحِدٍ بَقِيَ مِنْهُمْ، وَلَا يُقَالُ: (بَقِيَّةُ الْأَبِ) لِلْأَخِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ بَقِيَّةَ الشَّيْءِ يَكُونُ مِنْ جَنْسِهِ.

قوله:

«فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصَوَاتُنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْنَا بِالْأَبِينَا»

هو لزياد بن واصل السُّلَمِيِّ^(١)، وقبله:

غَزَتْنا نِسَاءُ بَنِي عامِرٍ فُسُمنَا الرِّجَالُ هَوَانًا مُبِينًا
بَضْرِبِ كَوَلِغِ ذُكُورِ الذِّبَا ب تَسْمَعُ لِلْهَامِ فِيهِ رَنِينًا
وَرَمِي عَلَى كُلِّ عَزَافَةٍ تَرُدُّ الشَّمَالَ وَتُعْطِي الْيَمِينَا
فَلَمَّا تَبَيَّنَ.. الْبَيْتَ^(٢)

قال شارح أبيات سيبويه: وَيُرَوَّى: فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَشْبَاخُنَا^(٣).

وَالنُّونُ فِي الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ لِلنِّسْوَةِ اللَّاتِي أُسْرَنَ، وَ«فَدَيْنَ»: قُلْنَ: جَعَلَ اللَّهُ آبَاءَنَا فِدَاكُمْ، وَأَلِفُ «الْأَبِينَا» لِلْإِطْلَاقِ.

قوله: «﴿إِلَهًا وَجِدًا﴾ بَدَلٌ»:

= حديث الحسن بن علي، رضي الله عنهم، وفي إسنادهما ضعف.

(١) انظر: «خزانة الأدب» (٤/٤٧٦). وذكره دون نسبة سيبويه في «الكتاب» (١/١٩٦)، والمبرد في

«المقتضب» (٢/١٧٩)، وابن السراج في «الأصول في النحو» (٢/٤٢٢).

(٢) انظر: «خزانة الأدب» للبيدادي (٤/٤٧٦ - ٤٧٧)، وفيه: (الذئباب) بدل (الذباب).

(٣) انظر: «شرح أبيات سيبويه» للسيرافي (٢/٢٥٢).

قال أبو حيان: أو حالٌ مُوطَّئَةٌ، نحو: رأيتُك رجلاً صالحاً، فالمقصودُ إنّما هو الوصفُ، وجيءَ باسمِ الذَّاتِ تَوِطُّةً للوصفِ^(١).

قوله: «أو نصبٌ على الاختصاص»:

ردّه أبو حيان بأنَّ النُّحَاةَ نَصُّوا على أَنَّ المَنْصُوبَ على الاختصاصِ لا يكونُ نكرةً ولا مُبَهِّمًا^(٢).

قوله: «وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ» حالٌ:

قال أبو حيان: الأبلغُ أن تكونَ مَعْطُوفَةٌ على «نَعْبُدُ» فيكونوا أجازوا بشيئين، وهو من بابِ الجوابِ المُزَيَّبِ على السُّؤالِ^(٣).

وكذا قال ابنُ عطية: إنه أمدحُ^(٤).

قوله: «ويحتملُ أن يكونَ اعتراضاً»:

ردّه أبو حيان بأنَّ النُّحَاةَ نَصُّوا على أنَّ جملةَ الاعتراضِ لا تقعُ إلا في أثناءِ كلامٍ^(٥). وقال ابنُ هشامٍ في «المغني»: للبيانِ في الاعتراضِ اصطلاحاتٌ مُخالِفةٌ لاصطلاحِ النَّحَوِيِّينَ، والزَّمَخْشَرِيُّ يَسْتَعْمَلُ بَعْضُهَا كما في هذه الآية، ويردُّ عليه مثلُ ذلك مَنْ لا يَعْرِفُ هذا العلمَ كأبي حيان تَوْهَمًا منه أنّه لا اعتراضٌ إلا ما يقوله النَّحَوِيُّ، وهو الاعتراضُ بين شيئينِ مُتَطَالِبَيْنِ^(٦).

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٣/ ٢١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ٢١٤).

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٣/ ٢١).

(٦) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٥٢١).

قوله: «والأُمَّةُ في الأصلِ: المقصودُ»:

زاد الراغبُ: كالْعُمْدَةِ والعُدَّةِ للمعمودِ والمُعَدِّ^(١).

قوله: «قال عليه السَّلامُ: لا يأتيني النَّاسُ بأعمالِهِم وتأتوني بأنسابِكُم»:

قال الشَّيْخُ وَلِيُّ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ: لم أَقِفْ عليه^(٢).

قلتُ: أخرج ابنُ أبي حاتمٍ من مرسلِ الحكمِ بن مينا: أن رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «يا معشرَ قُرَيْشٍ! إنَّ أَوْلَى النَّاسِ بالنَّبِيِّ الْمُتَّقُونَ، فكونوا أنتم بِسَبِيلٍ مِنْ ذَلِكَ، فانظروا أن لا يلقاني النَّاسُ يحملونَ الأعمالَ وتلقوني بالدُّنيا تحملونها فأصدُّ عنكُم بوجهي»^(٣).

قال الطَّيْبِيُّ: هو نفْيٌ في مَعْنَى النِّهْيِ، والواوُ لِلْجَمْعِ كهي في قولِه:

لا تنهَ عن خُلُقٍ وتأتني مثله^(٤)

(١) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (ص: ٣٢١).

(٢) نقله المناوي في «الفتح السماوي» (١/ ١٨٥). وقال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف»

(١/ ٩١): (غريب جداً) وهو يطلق هذه العبارة حين عدم وجدانه للخبر. وقال الحافظ في «الكافي

الشاف» (ص: ١٢): لم أجده.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٦٧٥)، وأبو يعلى في «مسند» (١٥٧٩) من مرسل الحكم بن

ميناء، وفيه عبد الله بن معاوية، وثقه ابن حبان وغيره، وضعفه غير واحد. انظر: «مجمع الزوائد

للهيتمي (١٠/ ٢٢٧).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٣/ ١١٣)، والمذكور هو صدر البيت، وعجزه:

عارٌ عليك إذا فعلت عظيمٌ

نسبه سيويه في «الكتاب» (٣/ ٤١ - ٤٢) للأخطل، والأصبهاني في «الأغاني» (١٢/ ١٨٨)،

والزمخشري في «المستقصى» (٢/ ٢٦٠)، للمتوكل بن عبد الله اللبني، ونُسب لسابق البربري =

(١٣٥) - ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ الضَّمِيرُ الغائبُ لأهلِ الكتابِ، و﴿أَوْ﴾ للتَّنْوِيعِ، والمعنى: مقاتلُهم أحدُ هذين القولين، قالت اليهود: كونوا هودًا، وقالت النصارى: كونوا نصارى.

﴿تَهْتَدُوا﴾ جوابُ الأمرِ.

﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾؛ أي: بل نكونُ ملةَ إبراهيمَ؛ أي: أهلَ ملته، أو: بل نتَّبِعُ ملةَ إبراهيمَ.

وقرئت بالرفع^(١)، أي: ملته ملتنا، أو عكسه، أو: نحنُ ملته، بمعنى: نحنُ أهلُ ملته.

﴿حَنِيفًا﴾: مائلًا عن الباطلِ إلى الحقِّ، حالٌ من المضافِ أو المضافِ إليه؛ كقوله: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧].

﴿وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ تعريضٌ بأهلِ الكتابِ وغيرِهِم فإنَّهُم يدَّعونَ اتِّباعَهُ وهم مُشركون.

قوله: «أي: بل نكون..» إلى آخره: مما قيل: إنه منصوبٌ على الإغراء؛ أي: الزُّمُوا.

= وللطراح كما ذكر البغدادي في «خزانة الأدب» (٨/ ٥٦٦)، ثم قال: والمشهور أنه من قصيدة لأبي الأسود الدؤلي.

وذكره ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٦٧٤) ضمن مجموعة من الأبيات عن أبي الأسود، وقال: وتروى للعرزمي.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧) عن الأعرج وابن جندب.

قوله: «حَالٌ مِنَ الْمُضَافِ»: هو رأي ابن الشَّجَرِيِّ.

قال: وَذُكِّرَ ﴿حَنِيفًا﴾ وَإِنْ كَانَتْ الْمَلَّةُ مُؤَنَّثَةً حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الدِّينِ^(١)، وَالْحَالُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ غَيْرَ عَامِلٍ فِيهِ مَمْنُوعٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، وَعَلَيْهِ أَبُو حَيَّانَ^(٢)، وَقَلِيلٌ عِنْدَ الْبَعْضِ وَعَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ^(٣).

وقيل: إِنْ ﴿حَنِيفًا﴾ نَصَبٌ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ؛ أَيْ: نَتَّبَعُ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَهُوَ قَرِيبٌ^(٤).
قوله: «وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى ﴿حَنِيفًا﴾.

(١٣٦) - ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ إِذْ هُمْوَ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ
وَالْأَسْبَاطَ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ
لَهُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ الْخَطَابُ لِلْمُؤْمِنِينَ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا يَمِثِلِ مَا ءَامَنَتْ بِهِ﴾
[البقرة: ١٣٧].

﴿وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾: الْقُرْآنُ، قُدِّمَ ذِكْرُهُ لِأَنَّهُ أَوَّلُ^(٥) بِالْإِضَافَةِ إِلَيْنَا، أَوْ سَبَبٌ لِلْإِيمَانِ
بِغَيْرِهِ.

﴿وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ إِذْ هُمْوَ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ﴾: الصُّحُفِ، وَهِيَ وَإِنْ نَزَلَتْ

(١) انظر: «أمالى ابن الشَّجَرِيِّ» (١/٢٥، ٣/٩٨).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٣/٢٧).

(٣) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٢/٣٤٢).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٣/٢٨).

(٥) في (ت): «لأنه أولى».

إلى إبراهيم لكنهم لما كانوا متعبدين بتفصيلها داخلين تحت أحكامها فهي أيضاً منزلة إليهم كما أن القرآن منزل إلينا.

و(الأسباط): جمع سبط، وهو الحافد، يريد به حَفْدَةُ يعقوب، أو أبناءه وذرائعهم فإنهم حَفْدَةُ إبراهيم وإسحاق.

﴿وَمَا أَوْفَىٰ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ﴾: التوراة والإنجيل، أفردهما بالذكر بحكم أبلغ^(١)؛ لأن أمرهما بالإضافة إلى موسى وعيسى مُغَايِرٌ لِمَا سَبَقَ، والنزاع وقع فيهما.

﴿وَمَا أَوْفَىٰ النَّبِيُّونَ﴾ جملة، المذكورين منهم وغير المذكورين.

﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾: مُتَرَلَّا عليهم من ربهم.

﴿لَا تَفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ كاليهود فنؤمن ببعض ونكفر ببعض، و﴿أَحَدٍ﴾ لوقوعه في سياق النفي عام فساغ أن يُضَافَ إِلَيْهِ ﴿بَيْنَ﴾.

﴿وَنَحْنُ لَهُ﴾؛ أي: الله ﴿مُسْلِمُونَ﴾: مدعون مخلصون.

(١٣٧) - ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾.

﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا﴾ من باب التَّعْجِيزِ والتَّبْكِيتِ؛ كقوله: ﴿فَأَتَوْا سُورَةَ مِنْ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] إذ لا مثل لما آمن به المسلمون ولا دين كدين الإسلام.

وقيل: الباء للآلة دون التعدية، والمعنى: إن تحرروا الإيمان بطريق يهدي إلى الحق مثل طريقكم، فإن وحدة المقصد لا تأبى تعدد الطرق، أو مزيدة للتأكيد.

(١) قوله: «بحكم أبلغ»؛ أي: وهو الإتياء؛ لأنه أبلغ من الإنزال؛ لكونه مقصوداً منه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٤١٧).

كقوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا﴾ [يونس: ٢٧]، والمعنى: فإن آمنوا بالله إيماناً مثل إيمانكم به، أو المثل مُقَحَّمٌ كما في قوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى مِثْلِهِ﴾ [الأحقاف: ١٠]؛ أي: عليه، ويشهد له قراءةٌ من قرأ: ﴿بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾ أو^(١): ﴿بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ﴾^(٢).

﴿وَلَنْ نُّؤْتِيَ فَأَتَمَّاهُمْ فِي شِقَاقٍ﴾؛ أي: إن أعرضوا عن الإيمان أو عمّا تقولون لهم فما هم إلّا في شِقَاقِ الْحَقِّ، وهو المناوأة والمخالفة فإنَّ كُلَّ واحدٍ من المتخالفين في شِقِّ غير شِقِّ الآخر.

﴿تَسْكِنُفِيكَهُمْ اللَّهُ﴾ تسليّة وتسكينٌ للمؤمنين، ووعدٌ لهم بالحفظ والنصر على مَنْ نَآوَأَهُمْ.

﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ إمّا من تمامِ الوعدِ بمعنى: أنّه يسمعُ أقوالكم ويعلمُ إخلاصكم وهو مُجَازِيكُمْ لا محالة، أو وعيدٌ للمُعْرِضِينَ بمعنى: أنّه يسمعُ ما يُبدون ويعلمُ ما يُخفون وهو معاقِبُهُمْ عليه.

قوله: «والأسباط: جمعُ سبطٍ»:

قال الرَّاغِبُ: أصلُ السَّبْطِ: انتشارٌ في سهولة^(٣).

وقال أبو حَيَّان: الأسباط في بني إسرائيل كالقَبَائِلِ في بني إِسْمَاعِيلَ، من السَّبْطِ وهو التَّابِعُ، فهم جماعةٌ مُتَابِعُونَ، ويقال: سَبَطَ عليه العطاء: إذا تابعه.

(١) في (ت): «أي».

(٢) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧)، و«الكشاف» (١/ ٣٦٧). الأولى عن ابن عباس وابن مسعود، والثانية عن أبيّ، رضي الله عنهم أجمعين.

(٣) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (مادة: سبط)، وفيه: (انبساط) بدل (انتشار).

ويقال: هو مَقْلُوبٌ بَسَطَ.

وقيل: أصله مِنَ السَّبَطِ وهو الشَّجَرُ المُلْتَفُّ، والسَّبَطُ: الجماعةُ الراجعون إلى أصلٍ واحدٍ^(١).

قوله: «وَ(أَحَدٍ) لَوْ قَوَّعَهُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ عَامٌّ فَسَاعَ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ ﴿بَيْنَ﴾»: ليس هذا الذي ذكره صاحب «الكشاف» وإنما قال: ﴿أَحَدٍ﴾ في معنى الجماعة بحسبِ الوَضْعِ^(٢).

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: لِأَنَّهُ اسْمٌ لِمَنْ يَصْلُحُ أَنْ يَخَاطَبَ، يَسْتَوِي فِيهِ الْمُفْرَدُ وَالْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعُ، وَالْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُوثُ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ اسْتِعْمَالُهُ مَعَ كَلِمَةٍ (كُلِّ) أَوْ فِي كَلَامٍ غَيْرٍ مُوجِبٍ، وَهَذَا غَيْرُ الْأَحَدِ الَّذِي هُوَ أَوَّلُ الْعَدَدِ فِي مِثْلِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

قال: وليس كونه في معنى الجماعة من جهة كونه نكرة في سياق النفي على ما سبق إلى كثير من الأوهام، ألا ترى أنه لا يستقيم: (لا نفرق بين رسولٍ من الرسل) إلا بتقدير عطف؛ أي رسولٍ ورسولٍ، و﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢] ليس في معنى: كامراًةٍ منهنَّ، انتهى.

قوله: «من بابِ التَّعْجِيزِ وَالتَّبْكِيتِ..» إلى آخره:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: لَمَّا كَانَ ظَاهِرُ الْكَلَامِ: إِنَّ لِلدِّينِ الَّذِي آمَنَ بِهِ الْمُؤْمِنُونَ مِثْلًا يَحْصُلُ بِهِ الْإِهْتِدَاءُ كَمَا يَحْصُلُ بِدِينِهِمْ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، دَفَعَهُ بَوَجهَيْنِ:

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٨/٣).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣٦٦/١).

أحدهما: أَنَّ ذلك على سبيلِ الفَرَضِ والتَّقْدِيرِ قصدًا إلى التَّكْيِيتِ والإلزامِ،
يعني: إن حَصَلُوا دينًا مثلَ دينكم في الاستقامَةِ وآمنوا به فقد اهتَدُوا، لكنَّ ذلك
مُنتَفٍ لأنَّ طريقَ الحقِّ واحدٌ^(١) فلا طريقَ إلى الاهتداءِ إلا هذا الدِّينُ.

وثانيهما: أَنَّ البَاءَ لَيْسَتْ صِلَةً ﴿ءَامَنُوا﴾ بل للاستعانة، و﴿ءَامَنُوا﴾ بمعنى:
أوجدُوا الإيمانَ الشرعيَّ ودخلوا فيه من غيرِ احتياجٍ إلى تقديرِ صِلَةٍ؛ أي: فإن دَخَلُوا
في الإيمانِ بواسطةِ شَهَادَةٍ مثلِ شَهَادَتِكُمْ قولًا واعتقادًا، وعلى الوجهَيْنِ (ما) مَوْصُولَةٌ
عِبَارَةٌ عن الدِّينِ أو الشَّهَادَةِ، وأَمَّا على زِيَادَةِ البَاءِ فـ(ما) مَصْدَرِيَّةٌ.

قوله: «وهو المناوأة والمخالفة»:

قال بعضهم: ولا يكادُ يقالُ في العداوةِ على وجهِ الحقِّ شِقَاقٌ، إِنَّمَا يقالُ في
الباطلِ.

قوله: «فإنَّ كُلَّ واحدٍ من المتخالفين في شقٍّ»؛ أي: جانبٍ.
وقيل: إنَّ اشتقاقه من المشقَّةِ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يحرصُ على ما يَشُقُّ
على صاحبه.

قوله: «أو وعيدٌ»:

قال الطَّبِيُّ: «أو» للتَّنَوُّعِ لا للتَّرْدِيدِ؛ لأنَّه لا مانعَ من حملِ الكلامِ على الوَعْدِ
والوَعِيدِ معًا^(٢).

(١٣٨) - ﴿صَبَغَةَ اللَّهُ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صَبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾.

﴿صَبَغَةَ اللَّهُ﴾؛ أي: صَبَغَنَا اللَّهُ صَبْغَتَهُ وَهِيَ فِطْرَةُ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا،

(١) في (ز): «واحدة».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطببي (١٢١/٣).

فَإِنَّهَا حَلِيَّةُ الْإِنْسَانِ كَمَا أَنَّ الصَّبْغَةَ حَلِيَّةُ الْمَصْبُوغِ، أَوْ: هَدَانَا هِدَايَتَهُ وَأَرْشَدَنَا مُحَجَّتَهُ، أَوْ: طَهَّرَ قُلُوبَنَا بِالْإِيمَانِ تَطْهِيرَهُ، وَسَمَّاهُ صِبْغَةً لِأَنَّهُ ظَهَرَ أَثَرُهُ عَلَيْهِمْ ظُهُورَ الصَّبْغِ عَلَى الْمَصْبُوغِ، وَتَدَاخَلَ فِي قُلُوبِهِمْ تَدَاخُلُ الصَّبْغِ الثَّوْبِ.

أَوْ لِلْمَشَاكِلَةِ فَإِنَّ النَّصَارَى كَانُوا يَغْمِسُونَ أَوْلَادَهُمْ فِي مَاءٍ أَصْفَرَ يَسْمُونَهُ: الْمَعْمُودِيَّةَ، وَيَقُولُونَ: هُوَ تَطْهِيرٌ لَهُمْ وَبِهِ تَحَقُّ نَصْرَانِيَّتُهُمْ.

وَنَصَبُهَا عَلَى أَنَّهُ مُصَدِّرٌ مُؤَكَّدٌ لِقَوْلِهِ: ﴿ءَامَنَّا﴾، وَقِيلَ: عَلَى الْإِغْرَاءِ، وَقِيلَ: عَلَى الْبَدَلِ مِنْ ﴿مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ﴾.

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً﴾: لَا صِبْغَةً أَحْسَنُ مِنْ صِبْغَتِهِ.

﴿وَنَحْنُ لَهُ عِيدُونَ﴾: تَعْرِضُ بِهِمْ؛ أَي: لَا نَشْرِكُ بِهِ كَشْرِكِكُمْ، وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى ﴿ءَامَنَّا﴾، وَذَلِكَ يَقْتَضِي دُخُولَ قَوْلِهِ: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ فِي مَفْعُولِ ﴿قُولُوا﴾، وَلَمَنْ يَنْصِبُهَا عَلَى الْإِغْرَاءِ أَوْ الْبَدَلِ أَنْ يُضْمَرَ (قُولُوا) مَعْطُوفاً عَلَى (الزُّمُوا) أَوْ (اتَّبِعُوا) ^(١) مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ، وَ﴿قُولُوا ءَامَنَّا﴾ بَدَلٌ مِنْ (اتَّبِعُوا) حَتَّى لَا يَلْزَمَ فُكُّ النَّظْمِ وَسُوءُ التَّرْتِيبِ.

(١٣٩) - ﴿قُلْ أَتَحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ وَنَحْنُ

لَهُ مُخْلِصُونَ﴾.

﴿قُلْ أَتَحَاجُّونَنَا﴾: أَتَجَادَلُونَنَا ﴿فِي اللَّهِ﴾: فِي شَأْنِهِ وَاصْطِفَائِهِ نَبِيًّا مِنَ الْعَرَبِ

دُونَكُمْ.

رَوَى أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ قَالُوا: الْأَنْبِيَاءُ كُلُّهُمْ مِنَّا، لَوْ كُنْتَ نَبِيًّا لَكُنْتَ مِنَّا، فَنَزَلَتْ.

(١) قوله: «معطوفاً على الزموا»؛ أي: بتقدير الإغراء «أو اتبعوا»؛ أي: بتقدير البذل. انظر: «حاشية

﴿وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ لا اختصاص له بقوم دون قوم يُصيب برحمته من يشاء من عباده.

﴿وَلَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ﴾ فلا يبعد أن يُكرمنا بأعمالنا، كأنه ألزمهم على كل مذهب ينتحونه إfachاماً وتبكيماً، فإن كرامة النبوة إمّا بفضل من الله على من يشاء فالكل^(١) فيه سواء، وإمّا إفاضة حق على المستعدين لها بالمواظبة على الطاعة والتحلّي بالإخلاص، فكما أن لكم أعمالاً ربّما يعتبرها الله في إعطائها فلنا أيضاً أعمالاً ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾: موحّدون نُخلصه بالإيمان والطاعة دونكم.

(١٤٠) - ﴿أَمْ نَقُولُ أَنْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى قُلْ أَعْلِمُ أَمْرَ اللَّهِ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿أَمْ يَقُولُونَ إِنْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ ﴿أَمْ﴾ منقطعة والهمزة للإنكار، وعلى قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص بالتاء^(٢) يحتمل أن تكون مُعَادِلَةٌ للهمزة في ﴿أَتَحَاجُّونَا﴾ بمعنى: أيّ الأمرين تأتون: المحاجة^(٣)، أو ادعاء اليهودية أو النصرانية^(٤) على الأنبياء ﴿قُلْ أَعْلِمُ أَمْرَ اللَّهِ﴾ وقد نفى الأمرين عن إبراهيم بقوله: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا﴾ [آل عمران: ٦٧] واحتجّ عليه بقوله: ﴿وَمَا أُنْزِلَتْ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ﴾ [آل عمران: ٦٥] وهؤلاء المعطوفون عليه أتباعه في الدين وفاقاً.

(١) في (أ) و(خ): «والكل».

(٢) والباقون بالياء. انظر: «السبعة» (ص: ١٧١)، و«التيسير» (ص: ٧٧).

(٣) في (ت) زيادة: «بنا في الله».

(٤) في (خ): «والنصرانية».

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ يعني: شهادة الله لإبراهيم بالحنيفية والبراءة من^(١) اليهودية والنصرانية، والمعنى: لا أحد أظلم من أهل الكتاب لأنهم كتموا هذه الشهادة، أو منّا لو كتمنا هذه الشهادة، وفيه تعريض بكتمانهم شهادة الله لمحمد بالنبوة في كتبهم وغيرها.

﴿مِنْ﴾ للابتداء كما في قوله: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١].

﴿وَمَا اللَّهُ يُغْنِي عَنْكَ تَعْمَلُونَ﴾ وعيد لهم، وقرئ بالياء.

(١٤١) - ﴿تِلْكَ أُمّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَنْهَا كَانُوا

يَعْمَلُونَ﴾.

﴿تِلْكَ أُمّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَنْهَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ تكريراً للمبالغة في التحذير والزجر عما استحکم في الطّبائع من الافتخار بالآباء والأتكال عليهم.

وقيل: الخطاب فيما سبق لهم وفي الآية لنا تحذيراً عن الاقتداء بهم.

وقيل: المراد بالأُمّة في الأوّل الأنبياء، وفي الثاني أسلاف اليهود والنصارى.

قوله: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾.. إلى آخره:

قال أبو حيان: العرب تُسمّي ديانة الشخص بشيء واتّصافه به: صِبْغَةً.

قال الشاعر:

وكل أناسٍ لهم صِبْغَةٌ وصِبْغَةُ همدانٍ خيرُ الصَّبْغِ

صَبَّغْنَا على ذاك أبناءنا فأكرم بصِبْغَتِنَا في الصَّبْغِ^(٢)

(١) في (ت) و(خ): «عن».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٤١/٣)، والبيتان عزاهما الهمداني في «الإكليل» (١٠/٥٥)، =

الطَّبِيِّ: على الأقوال الثلاثة التي صَدَرَ بها المصنَّفُ تكونُ من باب الاستعارة
التَّصْرِيحِيَّةِ التَّحْقِيقِيَّةِ، والقرينةُ الإضافةُ إلى الله تعالى، والجامعُ على الأوَّل - أي:
على أن يُراد بالصَّبغةِ الحِلْيَةُ -: التَّأَثُّرُ والظُّهُورُ، وعلى الوجوه الثلاثة: الظُّهُورُ والبيانُ.
قال: وهذا أنسبُ من قولِ المشاكلةِ؛ لأنَّ الكلامَ عامٌّ في اليهود والنصارى
وتخصيصُه بصبغِ النصارى لا وجهَ له^(١).

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: اختصاصُ الغَمَسِ في المعموديةِ بالنصارى لا يُنافي
صِحَّةَ اعتبارِ المشاكلةِ في إيمانِ الفريقينِ؛ لأنَّ ذلك الفعلُ كائِنْ فيما بينهم في
الجملةِ.

قوله: «وَنَصَبُهَا عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ»؛ أي: لِنَفْسِهِ؛ لكونه مضمونَ جُمْلَةٍ لا
محتَمِلٍ لها غيرُه وهي: ﴿ءَاْمَنَّا بِاللَّهِ﴾^(٢).

قوله: «وَلَمَنْ يَنْصِبُهَا عَلَى الْإِغْرَاءِ...» إلى آخره:

جوابٌ عن كلامِ الرَّمْخَسَرِيِّ، فإنه قال: ﴿وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾ مُتَّصِلٌ بقوله:
﴿ءَاْمَنَّا بِاللَّهِ﴾ وَمَعْطُوفٌ عليه، وهذا العطفُ يردُّ قولَ مَنْ زعمَ أنَّ ﴿صِبْغَةً﴾ بدلٌ
مِنَ ﴿مِلَّةٍ﴾، أو نصبٌ على الإغراء؛ لِمَا فِيهِ مِنْ فَكِّ النَّظْمِ وإخراجِ الكلامِ عن التثامِ
وأتساقِه^(٣)، فأجاب المصنَّفُ بأنَّه إذا قُدِّرَ القَوْلُ لا يلزَمُ ذلك.

= ونشوان الحميري في «شمس العلوم» (٦/ ٣٦٥٢)، ليزيد بن ذي المشعار الأصغر.

(١) انظر: «فتح الغيب» للطبي (٣/ ١٢٣).

(٢) بعدها في (ز): «ومعطوف عليه»، وفي (س) زيادة: «وعليه». والكلام من «حاشية التفنازاني»
(١٩٣) وليس فيها هاتان الزيادتان.

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٣٦٨).

قَالَ الطَّبِيُّ: ومراده: أَنَّهُ يُقَدَّرُ: (وقولوا: نحنُ له عابدون) لِيَصِحَّ عَطْفُهُ عَلَى الزُّمُوَا صِبْغَةَ اللَّهِ، أَوْ: اتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ صِبْغَةَ اللَّهِ.

قال: والحقُّ أَنَّ كَلَامًا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾، ﴿وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾، ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾ اعتراضٌ وتذليلٌ للكلامِ الذي عُقِبَ بِهِ مَقُولٌ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعِبَادِ بِتَعْلِيمِ اللَّهِ لَا عَطْفٌ.

وتحريرُهُ: أَنَّ قَوْلَهُ ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ مُنَاسِبٌ لـ ﴿ءَاَمَنَّا﴾؛ أَي: نَوْمِنْ بِاللَّهِ وَبِمَا أُنْزِلَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَنَسْتَسَلِمُ لَهُ وَنَقَادُ لِأَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ.

وقوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾ مُلَائِمٌ لِقَوْلِهِ: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ لِأَنَّهَا دِينَ اللَّهِ فَالْمَصْدَرُ كَالْفَذْلَكَةِ لِمَا سَبَقَ مِنَ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ.

وقوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾ مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ: ﴿لَنَّا أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ﴾.

وفي ذِكْرِ هَذَا الْمَعْنَى بَعْدَ ذَلِكَ تَرْتِيبٌ أُنِيقُ؛ لِأَنَّ الْإِخْلَاصَ شَرْطًا فِي الْعِبَادَةِ، وَفِيهِ لَمَحَظَةٌ مِنْ حَدِيثِ جَبْرِيلَ حِينَ سَأَلَ عَنِ الْإِحْسَانِ بَعْدَ سَوَالِهِ عَنِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ، وَمِثْلُ هَذَا النَّظَامِ^(١) يَفُوتُ مَعَ تَقْرِيرِ الْإِغْرَاءِ وَالْبَدْلِ^(٢)، انْتَهَى.

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ فِي تَقْرِيرِ كَلَامِ الزَّمْخَشَرِيِّ: فِي كُلِّ مِنَ الْإِغْرَاءِ وَالْبَدْلِ فَصْلٌ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ - أَعْنِي: جُمْلَتِي ﴿ءَاَمَنَّا﴾ ﴿وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾ - بِالْأَجْنَبيِّ الَّذِي لَا يَتَعَلَّقُ بِمَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْجُمْلَتَانِ؛ إِذْ لَمْ يَدْخُلِ الْبَدْلُ وَلَا الْإِغْرَاءُ فِي حَيْزٍ ﴿قُولُوا﴾ بَلِ الْأَوَّلُ مِنْ حَيْزِ عَامِلِ ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾، وَالثَّانِي: مُسْتَقْبَلٌ وَبِمَنْزِلَةِ الْبَيَانِ وَالتَّأَكِيدِ لِقَوْلِهِ ﴿قُولُوا﴾، فَفِي هَذَا فَكٌّ لِنِظَامِ الْكَلَامِ وَإِخْرَاجٌ لَهُ عَنِ الْاِلْتِمَامِ، مَعَ أَنَّ

(١) فِي (ز): «لِلنَّظْمِ»، وَعِنْدَ الطَّبِيِّ: «النَّظْمِ».

(٢) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبِيِّ (١٢٥/٣).

في الإبدال شيئاً آخر وهو الفصلُ بينَ البَدَلِ والمُبْدَلِ منه بما لا يتعلّقُ بهما.

فإن قيل: نحنُ لا نجعله عطفًا على ﴿ءَامَنَّا﴾ بل على فعلِ الإغراءِ بتقديرِ [القول] ^(١)؛ أي: الزموا صبغةَ الله وقولوا: نحن له عابدون، ولو سلّمَ ففيما ذكرتم أيضًا فصلٌ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، وكذا بين المؤكّدِ والتأكيدِ، بالأجنبيّ لأنّ قوله ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا﴾ وقوله: ﴿فَسَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ﴾ لا يدخلُ شيءٌ منهما في حيِّزِ ﴿قُولُوا﴾.

قلنا: لا وجهَ لارتكابِ الإضمارِ بلا دليلٍ مع ظهورِ الوجهِ الصحيح، وما ذكر من الفصلِ وإن لم يتعلّقَ بـ ﴿قُولُوا﴾ لفظًا فقد تعلّقَ به معنى فلا فكّ للنظم، انتهى. تنبيه: قدّرَ الزمخشريُّ الإغراءَ على القولِ به بـ (عليكم) ^(٢).

وتعقّبهُ أبو حيانَ بأنَّ الإغراءَ إذا كانَ بالظرفِ أو المجرورِ لا يجوزُ حذفه، قال: فالوجهُ تقديرُهُ بـ (الزموا) ^(٣)، انتهى. ولذا ^(٤) قدّره المصنّفُ بـ (الزموا).

قوله: ﴿فِي اللَّهِ﴾: في شأنه واصطفائه نبيًّا من العربِ:

الطبيي: فإن قلت: كيف قيّدَ المطلقُ وهو ﴿فِي اللَّهِ﴾ بقيدِ النبوةِ وليس ثمَّ قرينهٌ التقييدُ؟

قلت: القرينهُ قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ والكلامُ تعريضُ باليهودِ وأنهم كتموا ما في التّوراةِ من دلائلِ النبوةِ ^(٥).

(١) ما بين معكوفتين من «حاشية التفتازاني» (و٩٣ ب).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/٣٦٨).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٣/٤٤).

(٤) في (س): «وكذا».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبيي (٣/١٢٦).

وقال الشيخ سعد الدين: القرينة قوله: ﴿وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ سابقاً، وقوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ﴾ تعريضاً بكتمانهم شهادة الله بنبوّة مُحَمَّدٍ ﷺ لاحقاً.
قوله: «رُوي أن أهل الكتاب قالوا: الأنبياء كلهم منا فلو كنت نبياً لكنت منا، فنزلت»:

لم أره في شيء من كتب الحديث ولا التفسير المُسنَد^(١)، ولو ورد لكان قرينةً ثالثةً لِمَا تقدّم.

قوله: «وعلى قراءة ابن عامر...» إلى آخره:
ظاهره: أن الاتصال لا يتأتى على قراءة الغيبة، وأنها لا تكون عليها إلا مُنقطعةً، وهو المصرّح به في «الكشاف»^(٢).

قال الطيبي: «لأنه لا يحسن في المتصلة أن يختلف الخطاب من مخاطبٍ إلى غيره كما يحسن في المنقطعة»^(٣).
فاندفع بذلك تجويز أبي حيان له فيها تخريباً على الالتفات^(٤).

قوله: «والمعنى: لا أحد أظلم من أهل الكتاب»:
هذا هو الذي اتفق عليه أهل التفسير: أخرجه ابن جرير عن مجاهد والحسن والرّبيع وقتادة وابن زيد، لكن الأخيرين قالوا: إنه في كتم أهل الكتاب نعت النبي ﷺ والشهادة له بالنبوّة، والأولون قالوا: إنه في كتمهم الشّهادة لإبراهيم بالحنيفيّة وبراءته من اليهوديّة والنّصرانيّة^(٥).

(١) ذكره مقاتل بن سليمان في «تفسيره» (١/١٤٣).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/٣٧٠).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٣/١٢٧).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٣/٤٩).

(٥) رواها عنهم الطبري في «تفسيره» (٢/٦١١ - ٦١٣).

وقوله: «أو منا لو كَتَمْنَا»: هذا احتمال ذكره الزمخشري^(١) ولا يُعرف للمفسرين.

ورده أبو حيان بأن الآية إنما تقدّمها الإنكار لما نسبوه إلى إبراهيم، فاللائق أن يكون الكلام مع أهل الكتاب لا مع الرسول والمؤمنين^(٢).

قوله: «وَمِنْ» للابتداء كما في قوله: «بِرَأْيِ مَنْ أَلَّه»:

قال أبو حيان: ظاهره أن «مَنْ أَلَّه» في موضع الصفة لـ «شَهَدَةً»؛ أي: كائنة من الله، وهو وجه في الآية.

وقيل: إنها متعلّقة بالعامل في الظرف وهو «عِنْدَهُ»؛ أي: كائنة عنده من الله. قال: والفرق بينه وبين الأول: أن العامل في ذلك في الظرف والمجرور اثنان، وفي هذا واحد.

وقيل: هي متعلّقة بـ «كَتَمَ» على حذف مضاف؛ أي: كتم من عبادة الله شهادة عنده^(٣).

قوله: «وَقُرِئَ بِالْبَاءِ»:

لم يذكر أبو حيان هذه القراءة مع استيعابه جميع الشواهد وكونه من أهل الفن، فينبغي التوقّف عن نقل هذه إلى أن تُوجد في كتاب أحد من أهل فن^(٤) القراءة.

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٣٧٠).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٣/ ٥٢).

(٣) المصدر السابق.

(٤) في (س) زيادة: «في».

(١٤٢) - ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّهُمْ عَن قِبَلِهِمُ الْآيِ كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾.

﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾ الذين خَفَّتْ أحمالهم واستمهنوها بالتقليد والإعراض عن النظر، يُريدُ: المنكرين لتغيير القبلة من المنافقين واليهود والمشركين، وفائدة تقديم الإخبار به: توطئ النفس وإعداد الجواب.

﴿مَا وَلَّهُمْ﴾: ما صرفهم ﴿عَن قِبَلِهِمُ الْآيِ كَانُوا عَلَيْهَا﴾ يعني: بيت المقدس، والقبلة في الأصل: الحال التي عليها الإنسان من الاستقبال، فصارت عُرفاً للمكان المتوجّه إليه^(١) للصلاة.

﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ لا يختص به مكان دون مكانٍ بخاصية ذاتية تمنع إقامة غيره مقامه، وإنما العبرة بارتسام^(٢) أمره لا بخصوص المكان. ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ وهو ما ترتضيه الحكمة وتقتضيه المصلحة من التوجّه إلى بيت المقدس تارة والكعبة أخرى.

قوله: «وفائدة تقديم الإخبار به..» إلى آخره:

قال أبو حيان: هذا قول الزمخشري^(٣) وغيره، وذهب قومٌ إلى أن الآية مُتَقَدِّمة في التلاوة متأخرة في النزول، وأنه نزل قوله: ﴿قَدْ زَيَّ تَقَلَّبَ وَجْهَكَ﴾ الآية [البقرة: ١٤٤]، ثم نزل: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾، نصّ على ذلك ابن عباس وغيره^(٤).

(١) في (خ): «المتوجه نحوه».

(٢) في هامش (أ): «أي: امتثال».

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٣٧١).

(٤) رواه عن ابن عباس الطبري في «تفسيره» (٢/ ٦٢٣).

ويدلُّ على هذا ويُصَحِّحُه حديثُ البراءِ بنِ عازبٍ قال: قَدِمَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ المدينةَ فَصَلَّى نَحْوَ بَيْتِ المَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكانَ يُحِبُّ أَنْ يَتَوَجَّهَ نَحْوَ الكَعْبَةِ فَأَنزَلَ اللَّهُ: ﴿قَدْ رَأَى ثَقَلَبٌ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾ الآية، فَقَالَ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ: ﴿مَا وَلَهُمْ عَن قِبَلِهِمْ أَلَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ فقالَ اللَّهُ: ﴿قُلْ لِلَّهِ المَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ الآية. أخرجَه الشَّيْخانُ^(١).

وَإِذَا كانَ كَذَلِكَ فَمَعْنَى قولِهِ: ﴿سَيَقُولُ﴾: أَنَّهُمْ مُسْتَمِرُّونَ عَلَى هَذَا القولِ وَإِنْ كانوا قد قالوه، فَحِكْمَةُ الاستِقْبالِ أَنَّهُمْ كَمَا صَدَرَ عَنْهُمْ هَذَا القولُ فِي المَاضِي فَهُمْ أَيْضًا يَقُولُونَهُ فِي المَستَقْبَلِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ وَضْعِ المُسْتَقْبَلِ مَوْضِعِ المَاضِي، وَأَنْ مَعْنَى ﴿سَيَقُولُ﴾: قالَ كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لا يَتَأَتَّى مَعَ السَّيْنِ لُبْعِدِ المَجَازِ فِيهِ^(٢)، انْتَهَى كَلامُ أَبِي حَيَّانَ.

وَمَا نَقَلَهُ عَنْ نَصِّ ابْنِ عَبَّاسٍ صَحيحٌ؛ أخرجَه أَبُو داودَ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» وَابْنُ جَرِيرٍ وَغَيْرُهُمَا مِنْ طَرِيقٍ عَنْهُ مُصَرِّحَةً بِأَنْ نُزِلَ ﴿سَيَقُولُ﴾ بَعْدَ قولِ اليَهُودِ وَبَعْدَ ﴿قَدْ رَأَى﴾ الآيةَ كَمَا أوردَتْها فِي «التَّفْسِيرِ المَسْنَدِ» وَفِي «أَسْبَابِ النُّزُولِ»^(٣)، لَكِنَّ ظاهِرَ تَقْرِيرِ ابْنِ جَرِيرٍ كَالوَجْهِ الأوَّلِ، وَأَنَّهُ مِنْ إِعْلَامِ اللَّهِ نَبِيَّهَ بِمَا هُمْ قائلُوهُ^(٤) لِيُعَدَّ لَهُ الجَوابُ^(٥).

(١) رواه البخاري (٣٩٩)، ومسلم (٥٢٥).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٣/٦٣ - ٦٤).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/٦٢٣)، وانظر: «الدر المنثور» (١/٣٤٣ - ٣٤٤)، و«لباب النقول في أسباب النزول» (ص: ١٩)، وكلاهما للسيوطي.

(٤) في (س): «قائلون».

(٥) انظر: «تفسير الطبري» (٢/٦١٨).

قوله: «وإعدادُ الجوابِ»:

قال في «الكشاف» لأنَّ الجوابَ العَتِيدَ قبل الحاجةِ إليه أقطعُ للخصمِ^(١).

قال في «الانتصاف»: ولهذا أدرَجَ النُّظَارَ في أثناءِ مُناظرتِهِم العملَ بالمُقْتَضَى الذي هو كذا السَّالِمِ عن معارضةِ كذا، فيُسلِّفون درءَ المعارِضِ قبلَ [ذكر] الخصمِ [له]، وهذه الآيةُ من أحسنِ ما يُستدلُّ به عليه^(٢).

قوله: «والقبلةُ في الأصلِ..» إلى آخره:

هو كلامُ الراغبِ، وتقريبه: أنَّها في الأصلِ للهِيْئَةِ، وَلَمَّا اسْتَعِمِلَتْ في المكانِ أَبْقِيَتْ على وَزْنِهَا^(٣).

قوله: «بارتسام أمره»: في «الصحيح»: رَسَمْتُ له كذا فارتَسَمَه؛ أي: امْتَثَلَه^(٤).

(١٤٣) - ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّن يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ عَمَلَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

﴿وَكَذَلِكَ﴾ إشارةٌ إلى مفهومِ الآيةِ المتقدِّمة؛ أي: كما جعلناكم مهديِّين إلى الصُّراطِ المستقيمِ أو جعلنا قبلكم أفضلَ القبَلِ ﴿جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾؛ أي: خياراً

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٣٧١).

(٢) انظر: «الانتصاف» (١/ ١٩٨)، و«فتوح الغيب» (٣/ ١٣٠) وعنه نقل المصنف، وما بين معكوفتين

منهما.

(٣) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (ص: ٣٢٧).

(٤) انظر: «الصحيح» للجوهري (مادة: رسم).

أو عدوًّا مُزَكَّينَ بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، وهو في الأصل اسم المكان الذي تستوي إليه^(١) المساحة من الجوانب، ثم استعير للخصال المحمودة لوقوعها بين طرفي إفراط وتفريط، كالجود بين الإسراف والبخل، والشجاعة بين التهور والجبن، ثم أطلق على المتصيف بها مُستويًّا فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث كسائر الأسماء التي توصف بها، واستدل به على أن الإجماع حجة إذ لو كان فيما اتفقوا عليه باطل لانتلمت به عدالتهم.

﴿لَنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ علة للجعل؛ أي: لتعلموا بالتأمل فيما نُصِبَ لكم من الحجج وأنزل عليكم من الكتاب: أنه تعالى ما بخل على أحدٍ وما ظلم، بل أوضح السبل وأرسل الرسل فبلغوا ونصحوا، ولكن الذين كفروا حملهم الشقاء على اتباع الشهوات والإعراض عن الآيات، فتشهدون بذلك على معاصريكم وعلى الذين قبلكم وبعدكم.

رُوي أن الأمم يوم القيامة يجحدون تبليغ الأنبياء، فيطالبهم الله ببينة التبليغ - وهو أعلم بهم - إقامة للحجة على المنكرين، فيؤتى بأمة محمد عليه السلام فيشهدون، فتقول الأمم: من أين عرفتم؟ فيقولون: علمنا ذلك بإخبار الله تعالى في كتابه الناطق، على لسان نبيه الصادق، فيؤتى بمحمد فيسأل عن حال أمته فيشهد بعداليتهم.

وهذه الشهادة وإن كانت لهم لكن لما كان الرسول كالرقيب المهيمن على أمته عُدِّي بـ ﴿عَلَى﴾ وقُدِّمت الصلة للدلالة على اختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم.

(١) في (ت): «تستوي فيه».

﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا﴾؛ أي: الجهة التي كنتَ عليها^(١) وهي الكعبة، فإنه عليه السلام كان يُصلي إليها بمكة، ثم لما هاجر أمر بالصلاة إلى الصخرة تألفاً لليهود.

أو: الصخرة^(٢)؛ لقول ابن عباس: كانت قبلته بمكة بيت المقدس، إلا أنه كان يجعل الكعبة بينه وبينه^(٣).

فالمخبر به على الأول جعل الناسخ، وعلى الثاني المنسوخ، والمعنى^(٤): إنَّ أصل أمرِكَ أن تستقبل الكعبة، وما جعلنا قبلتك بيت المقدس ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعَ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقَبَيْهِ﴾: إلا لنعلم من الناس ونعلم من يتبعك في الصلاة إليها^(٥) ممن يرتد عن دينك إلهاً لقبلته أباه، أو: لنعلم الآن من يتبع الرسول ممن لا يتبعه، وما كان لعارض يزول بزواله^(٦).

(١) قوله: «الجهة التي كنت عليها» أشار به إلى أن قوله تعالى: ﴿الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا﴾ مفعول ثانٍ لـ (جعل)، و﴿الْقِبْلَةَ﴾ مفعول أول، وهو ما جزم به «الكشاف». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٤٢٧). ولفظ «الكشاف» (١/٣٧٤): ﴿الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا﴾ ليست بصفة لـ ﴿الْقِبْلَةَ﴾ إنما هي ثاني مفعولي (جعل)، يريد: وما جعلنا القبلة الجهة التي كنتَ عليها، وهي الكعبة.

(٢) قوله: «أو الصخرة» عطف على «الكعبة». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٤٢٧).

(٣) قوله: «بينه وبينه»؛ أي: بين النبي وبين بيت المقدس. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٤٢٧). والخبر رواه بنحوه ابن سعد في «الطبقات» (١/٢٤٣)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٩٩١)، والطبراني في «الكبير» (١١٠٦٦)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/١٢): رجاله رجال الصحيح.

(٤) قوله: «والمعنى»؛ أي: على الثاني، وهو أن المخبر به هو المنسوخ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٤٢٧).

(٥) قوله: «إلا لنعلم من الناس»؛ أي: قبل التحويل إلى الكعبة، وقوله: «في الصلاة إليها»؛ أي: إلى القبلة التي هي بيت المقدس. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٤٢٧).

(٦) قوله: «وما كان لعارض يزول بزواله» والعارض هنا الامتحان، وقد زال، فأمر بالتوجه إلى الأصل، =

وعلى الأول^(١) معناه: مَا رَدَدْنَاكَ إِلَى مَا كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ الثَّابِتَ عَلَى
الإِسْلَامِ مِمَّنْ يَنْكُصُ^(٢) عَلَى عَقْبِيهِ لِقَلْقِهِ وَضَعْفِ إِيْمَانِهِ.

فإن قيل: كيف يكون علمه تعالى غاية الجعل وهو لم يزل عالماً؟
قلت: هذا وأشباهه باعتبار التعلُّق الحالي الذي هو مناط الجزاء، والمعنى:
ليتعلَّق علمنا به موجوداً.

وقيل: لِنَعْلَمَ رُسُولَهُ وَالْمُؤْمِنُونَ، لكنَّه أَسَدَّ إِلَى نَفْسِهِ لِأَنَّهُمْ خَوَاصُّهُ.
أو: لِنَمِيزَ^(٣) الثَّابِتَ عَنِ الْمَتَزَلِّزِ؛ لقوله: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل
عمران: ١٧٩] فَوَضَعَ الْعِلْمَ مَوْضِعَ التَّمْيِيزِ الْمُسَبَّبِ عَنْهُ، وَيَشْهَدُ لَهُ قِرَاءَةُ: (لِنَعْلَمَ)
عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ^(٤).

وَالْعِلْمُ إِمَّا بِمَعْنَى الْمَعْرِفَةِ، أَوْ مُعَلَّقٌ لِمَا فِي ﴿مَنْ﴾ مِنْ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ، أَوْ
مَفْعُولُهُ الثَّانِي ﴿مَنْ يَنْقَلِبُ﴾؛ أَي: لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مَتَمِيزًا مِمَّنْ يَنْقَلِبُ.
﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ (إِنْ) هِيَ الْمَخْفَفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَاللَّامُ هِيَ الْفَاصِلَةُ.
وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: هِيَ النَّافِيَةُ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى (إِلَّا).

= وهو الكعبة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٢٧).

(١) قوله: «وعلى الأول»؛ أي: وهو أن المخبر به هو الجعل الناسخ، ففي كلامه لفٌ ونشْرٌ معكوس.
انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٢٧).

(٢) في هامش (أ): «يرجع». و«ينكص» بضم الكاف وكسر ها. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٢٧).
(٣) في (ت): «لِيَمِيزَ».

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧)، و«المُحْتَسَب» (١/ ١١١)، عن الزهري.

والضمير^(١) لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا﴾ من الجَعْلَةِ أو الرِّدَّةِ أو التَّوْلِيَةِ^(٢) أو التَّحْوِيلَةِ أو الْقِبْلَةِ.

وقرئ: (الكبيرة) بالرفع^(٣)، فتكون (كَانَ) زائدة.

﴿إِنَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ إلى حكمة الأحكام، الثابتين على الإيمان والاتباع^(٤).

﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَنَكُمْ﴾؛ أي: ثباتكم على الإيمان.

وقيل: إيمانكم بالقبلة المنشوخة، أو صلاتكم إليها، لِمَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا وَجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ قَالُوا: كَيْفَ بَمَنْ مَاتَ يَارَسُولَ اللَّهِ قَبْلَ التَّحْوِيلِ مِنْ إِخْوَانِنَا؟ فَتَزَلَّ^(٥).

﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ فلا يُضِيعُ أَجْرَهُمْ وَلَا يَدْعُ صَلاَحَهُمْ، ولعله قَدَّمَ الرَّؤُوفَ وهو أبلغُ محافظةً على الفواصل.

وقرأ الجَرِّمِيَّانِ^(٦) وابنُ عامِرٍ وحفصٌ: ﴿لَءُوفٌ﴾ بالمد والباقون بالقصر^(٧).

قوله: ﴿وَكَذَلِكَ﴾ إشارة إلى مفهوم الآية المتقدِّمة؛ أي: كما جعلناكم مَهْدِيِّينَ... إلى آخره:

(١) قوله: «والضمير»؛ أي: في «كَانَتْ». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٤٢٨).

(٢) «أو التولية»: ليس في (ت) و(خ). ولم يرد أيضاً في «الكشاف» (١/٣٧٥).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧)، «الكشاف» (١/٣٧٦)، عن اليزيدي.

(٤) في (ت) و(خ): «الإيمان والاتباع».

(٥) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٦٩١)، وأبو داود (٤٦٨٠)، والترمذي (٢٩٦٤). وبنحوه «البخاري» (٤٤٨٦)، من حديث البراء رضي الله عنه.

(٦) المنسوب إلى (الحَرَم) من النَّاسِ (جَزْمِي) بالكسر، فإذا كان في غير الناس قالوا: (ثوبٌ حَرَمِي)، والأثنى: (جَزْمِيَّة) على غير قياس. انظر: «تاج العروس» للزبيدي (مادة: حرم). والجَرِّمِيَّانِ هما: ابن كثير المكي، ونافع المدني.

(٧) انظر: «السبعة» (ص: ١٧١)، و«التيسير» (ص: ٧٧).

مَشَى عَلَيْهِ أَبُو حَيَّانَ فَقَالَ: الْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ، وَ(ذَلِكَ) إِشَارَةٌ إِلَى جَعْلِهِمْ عَلَى هُدًى، الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾^(١).

وَقَالَ الطَّبِيُّ: مَعْنَى التَّمثِيلِ الَّذِي تُعْطِيهِ الْكَافُ هُوَ الصِّفَةُ وَالْحَالَةُ لَا التَّنْظِيرُ وَالتَّشْبِيهُ، وَالْمَشَارُ إِلَى: مَا يُفْهَمُ مِنْ مَضْمُونِ قَوْلِهِ: ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾، وَهُوَ الْأَمْرُ الْعَجِيبُ الشَّانِ؛ أَي: تَعْظِيمُ الْمُسْلِمِينَ وَاسْتِخْصَاصُهُمْ بِالْهَدَايَةِ الْمَأْخُودُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ وَتَعْظِيمُ التَّوَجُّهِ إِلَى الْكَعْبَةِ الْمَأْخُودُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٢).

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: الْإِشَارَةُ إِلَى مَصْدَرِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ بَعْدَهُ لَا إِلَى جَعْلٍ آخَرَ يُقْصَدُ تَشْبِيهُ هَذَا الْجَعْلِ بِهِ، عَلَى مَا يُتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّ الْمَعْنَى: وَمِثْلَ جَعْلِ الْكَعْبَةِ قَبْلَةً جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا، وَإِذَا تَحَقَّقَتْ فَالْكَافُ مُقَحَّمٌ إِحْقَامًا كَالْأَزْمِ لَا يَكَادُونَ يَتْرَكُونَهُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ، هَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْهَمَ هَذَا الْمَقَامُ.

قُلْتُ: صَدَقَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ وَبَرَّ، وَهَذَا الْمَعْنَى الَّذِي يَجِيءُ إِلَيْهِ مَا زَالَ يَخْتَلِجُ فِي ضَمِيرِي فِي جَمِيعِ الْآيَاتِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الْقُرْآنِ بِهَذِهِ الصِّغَةِ^(٣) مِثْلُ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَوْمٍ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، ﴿كَذَلِكَ نَقُصِّلُ الْآيَاتِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، ﴿كَذَلِكَ كَذَبْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف: ٧٦]، وَكُنْتُ أَرَى حَزَازَةً فِيمَا يَتِمَحَّلُهُ كَثِيرُونَ مِنْ جَعْلِ الْإِشَارَةِ إِلَى شَيْءٍ مَفْهُومٍ مِمَّا سَبَقَ، إِلَى أَنْ ظَفَرْتُ بِنَقْلِ عَنِ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ مُصَرِّحًا بِمَا نَحَوْتُ إِلَيْهِ، وَقَدْ سَقَيْتُهُ مَوْضَحًا فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٣/ ٦٧).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٣/ ١٣١).

(٣) في (س): «الصفة».

من^(١) كتابي «أسرار التنزيل»^(٢)، وهذا الكلام^(٣) من الشيخ سعد الدين مقوله.

قوله: ﴿وَسَطًا﴾؛ أي: خيارًا أو عدولًا:

قال أبو حيان بعد حكاية القولين: الثاني ورد عن رسول الله ﷺ وتظاهرت به عبارات^(٤) المفسرين، فيجب المضي إليه في تفسير الوسط^(٥).

قلت: الأمر كما قال؛ فقد أخرج البخاري وأحمد والترمذي والنسائي والحاكم وابن جرير وغيرهم، من حديث أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ قال: عدلاً^(٦).

وأخرجه ابن جرير من حديث أبي هريرة مرفوعاً^(٧)، وأخرجه أيضاً عن ابن عباس ومجاهد والربيع وعبد الله بن كثير وعطاء وقتادة^(٨).

ثم قال ابن جرير: العدل هو معنى الخيار؛ لأن الخيار من الناس عدولهم^(٩).

(١) في (س): «في».

(٢) انظر: «قطف الأزهار من كشف الأسرار» للسيوطي (٩٤٣/٢).

(٣) في (س): «وهذا القول».

(٤) في (ز) و(س): «عبارة».

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٦٨/٣).

(٦) رواه البخاري (٣٣٣٩، ٧٣٤٩)، والإمام أحمد في «المسند» (١١٠٦٨)، والترمذي (٢٩٦١)،

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٩٣٩)، والحاكم في «المستدرک» (٣٠٦٢)، والطبري في

«تفسيره» (٦٢٧/٢).

(٧) رواه الطبري في «تفسيره» (٦٢٨/٢).

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق (٦٢٧/٢).

قال: وأنا أرى أنَّ الوَسْطَ هنا هو الوسط الذي بين الطرفين؛ لأنَّهم مُتَوَسِّطُونَ في الدِّينِ، فلا هم أهلُ غُلُوٍّ فيه كالنَّصارى غَلَوْا بالترهُّبِ وقيلهم في عيسى ما قالوا، ولا أهلُ تَقْصِيرٍ كاليهودِ بَدَّلُوا كِتَابَ اللَّهِ وقتلوا أنبياءَهُمْ، ولكنَّهم أهلُ تَوَسُّطٍ واعتدالٍ وأحبُّ الأمورِ إلى الله أَوْسَطُهَا^(١).

فائدة: قال في «المُعَرَّب»: الخيارُ: جمعُ خَيْرٍ، وهم خلافُ الأشرارِ^(٢).

والوَسْطُ بالتحريك: اسمٌ لعَيْنٍ ما بينَ الجوانِبِ كمرکز الدَّائِرَةِ، وبالسُّكُونِ ما بينَ الطَّرَفَيْنِ مِنَ الأماكنِ المُبْهَمَةِ^(٣)، ولا يَقَعُ إلا ظَرْفًا، تقول: (جَلَسْتُ فِي وَسْطِ الدَّارِ) بِالْفَتْحِ، و: (جَلَسْتُ وَسْطَ الدَّارِ) بالسُّكُونِ^(٤).

قوله: «التَّهَوُّرُ»: هو الوقوعُ في الشَّيْءِ بقلَّةٍ مبالاةٍ.

قوله: «رُؤِيَ أَنَّ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَجْحَدُونَ...» إلى آخره:

أخرجه البخاريُّ والترمذيُّ والنسائيُّ والبيهقيُّ في «البعث» مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ^(٥)، وهو هنا مَرُويٌّ بالمعنى لا باللفظِ.

قوله: «وهذه الشَّهادة...» إلى آخره:

اختيارٌ لأنَّ المرادَ بقوله: «عَلَيْكُمْ شَهِيدًا»؛ أي: مُزَكِّيًا لكم شاهدًا بعد التَّكْمِ،

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٢/ ٦٢٦ - ٦٢٧). في (س): «وأحب الأمور أوساطها».

(٢) انظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي (مادة: خير).

(٣) عبارة «المغرب في ترتيب المعرب»: (الْوَسْطُ) بتحريك الْعَيْنِ: ما بينَ طَرَفَيْنِ الشَّيْءِ كمرکز الدَّائِرَةِ، وبالسُّكُونِ اسمٌ مبهمٌ لدخل الدائرة مثلاً. وبهذا اللفظ جاءت العبارة في «فتوح الغيب» (٣/ ١٣٢).

(٤) انظر: «المغرب في ترتيب المعرب» (مادة: وسط).

(٥) رواه البخاري (٤٤٨٧)، والترمذي (٢/ ٢٩٦١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٩٤٠)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٣٤٢) - ط مكتبة دار الحجاز.

وهو أحد القولين في الآية، والثاني: أن المراد أنه حُجَّةٌ عليهم لا يطالبُ بشهيد كما يطالبُ به سائرُ^(١) الأنبياء.

قوله: «وَقَدَّمَتِ الصَّلَاةُ...» إلى آخره: هو مبنيٌّ على ما اختاره.

قَالَ الطَّبِيُّ: هو مِنْ بابِ قَصْرِ الفاعِلِ على المفعولِ؛ أي: لا يتجاوزُ تركيَّةَ الرَّسُولِ ﷺ والشَّهَادَةَ بعدالةٍ أَحَدٍ سِوَاهُمْ^(٢).

قوله: «فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُصَلِّي إِلَيْهَا بِمَكَّةَ فَلَمَّا هَاجَرَ أُمِرَ بِالصَّلَاةِ إِلَى الصَّخْرَةِ تَأْلُفًا لِلْيَهُودِ»: هو في حديثِ البراءِ السابقِ بدونِ آخره.

وأخرجه ابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ بلفظٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ أَمَرَهُ اللَّهُ أَنْ يَسْتَقْبِلَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ^(٣).

وأخرج ابنُ جريرٍ عن أبي العالِيَةِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيْرٌ أَنْ يُوجَّهَ وَجْهُهُ حَيْثُ شَاءَ فَاخْتَارَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ لَكَيْ يَتَأَلَّفَ أَهْلَ الْكِتَابِ^(٤).

قوله: «لَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: كَانَتْ قَبْلَتُهُ بِمَكَّةَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ الْكَعْبَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ»:

أَحَدُ الصَّمِيرَيْنِ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَالْآخَرُ لِبَيْتِ الْمَقْدِسِ.

وَالْأَثَرُ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ

(١) في (س): «كما طالبت سائر».

(٢) انظر: «فتح الغيب» للطبِّي (٣/ ١٣٥).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٤٥٠، ٦٢٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٥٣).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٦٢٣).

ﷺ يُصَلِّي بِمَكَّةَ وَهُوَ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَالْكَعْبَةِ بَيْنَ يَدَيْهِ^(١).

قوله: «فالمخبرُ به على الأوَّلِ الجَعْلُ النَّاسِخُ وهو الجهةُ التي كَانَ عليها»؛ أي: وما ردَدْنَاكَ إلى ما كُنْتَ عليه.

قوله: «وعلى الثاني: المنسوخُ»: يعني: أَنْتَ الْآنَ على ما ينبغي أَنْ تكونَ عليه، وما كُنْتَ عليه قَبْلَ هذا كَانَ أَمْرًا عَارِضًا.

قوله: «يَنْكُصُ»: النُّكُوصُ: الإِحْجَامُ عَنِ الشَّيْءِ.

قوله: «فإن قيل...» إلى آخره:

الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: حَاصِلُ السُّؤَالِ: أَنَّ التَّعَلُّمَ يُشْعِرُ بِحُدُوثِ الْعِلْمِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَعِلْمُهُ أَزَلِيٌّ؟ وَأَجَابَ بِوَجْهِ ثَلَاثَةٍ:

حَاصِلُ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْمَرَادَ عِلْمٌ مُقَيَّدٌ بِالْحَادِثِ، فَالْحُدُوثُ رَاجِعٌ إِلَى الْقَيْدِ.

وحَاصِلُ الثَّانِي: التَّجَوُّزُ فِي إِسْنَادِ فِعْلِ بَعْضِ خَوَاصِّ الْمَلِكِ إِلَيْهِ تَنْبِيْهَا عَلَى كَرَامَةِ الْقُرْبِ وَالِاخْتِصَاصِ، وَفِي قَوْلِهِ: «أُسْنَدٌ» دَلَالَةٌ بَيِّنَةٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِاعْتِبَارِ حَذْفِ الْمُضَافِ.

وحَاصِلُ الثَّالِثِ: التَّجَوُّزُ بِإِطْلَاقِ السَّبَبِ وَهُوَ الْعِلْمُ عَلَى الْمَسَبِّ وَهُوَ التَّمْيِيزُ. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ أُرِيدَ التَّمْيِيزُ فِي الْوُجُودِ الْعَيْنِيِّ فَهُوَ حَاصِلٌ قَبْلَ التَّحْوِيلِ، أَوْ فِي الْوُجُودِ الْعَقْلِيِّ فَحَاصِلٌ فِي عِلْمِ اللَّهِ بِلِ عَيْنُهُ وَغَيْرُ مَسَبِّ عَنْ عِلْمِ اللَّهِ فِي عِلْمِ الْمَخْلُوقِ، فَكَيْفَ يَعْبَرُ بِعِلْمِ اللَّهِ عَنِ التَّمْيِيزِ فِي عِلْمِ الْمَخْلُوقِ؟.

(١) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٢). ورواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٩٩١)، وإسناده

أجيب: بأن المراد الأول، ولا خفاء في أنه لا يكون إلا بعد الوجود، أعني: التَّمييز.

وفي «الكشاف» في موضع آخر وجه رابع وهو التَّمثيل؛ أي: فعلنا ذلك فعل مَنْ يريد أن يَعْلَم^(١)، انتهى^(٢).

وفي غيره وجه خامس: أنه إن أُريدَ بالعلم الجزاء؛ أي: لِيُجازِيَ الطَّاعَ والعاصي، وكثيراً ما يَقَعُ التَّهْدِيدُ في القرآن وفي كلام العرب بِذِكْرِ الْعِلْمِ نحو: (أنا أعلم)، لِمَنْ قَالَ لك: (زِدْ عصاك)، والمعنى: أنا أُجَازِيهِ على ذلك.

قال أبو حيان: وَيُؤَيِّدُ كَوْنَهُ بِمَعْنَى التَّمييزِ تَعْدِيهِ بـ(من)؛ لَأَنَّ الْعِلْمَ لَا يَتَعَدَّى بـ(من) إِلَّا إِذَا أُريدَ بِهِ التَّمييزُ؛ لَأَنَّ التَّمييزَ هُوَ الَّذِي يَتَعَدَّى بـ(من)^(٣).

قلت: وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضًا أَنَّهُ الْوَارِدُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا لِنَعْلَمَ﴾ قال: إِلَّا لِنُمَيِّزَ أَهْلَ الْيَقِينِ مِنْ أَهْلِ الشَّكِّ^(٤).

قوله: «وَالْعِلْمُ إِمَّا بِمَعْنَى الْمَعْرِفَةِ»؛ أي: وَ﴿مَنْ﴾ مَفْعُولَةٌ وَهِيَ مَوْصُولَةٌ.

الشيخ سعد الدين: فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَكُونُ الْعِلْمُ بِمَعْنَى الْمَعْرِفَةِ وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِهَا؟

قلنا: ذاك لِشُيُوعِهَا فِيمَا يَكُونُ مُسَبَّوْقًا بِالْعَدَمِ، وَلَيْسَ الْعِلْمُ الَّذِي بِمَعْنَى الْمَعْرِفَةِ كَذَلِكَ، إِذِ الْمُرَادُ بِهِ الْإِدْرَاكُ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ.

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤١٩/١).

(٢) أي: كلام الشيخ سعد الدين وهو في «الحاشية على الكشاف» (و٩٤ب).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٧٥/٣).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٦٤٣/٣).

قوله: «أو معلقٌ لِمَا فِي ﴿مَنْ﴾ مِنْ مَعْنَى الاستفهام»:

ردّه أبو البقاء بأنّه حينئذٍ لا يبقى لـ(مَنْ) ما يتعلّق به؛ لأنّ ما بعد الاستفهام لا يتعلّق بما قبله، ولا يَصِحُّ تَعَلُّقُهَا بِ﴿يَتَّبِعُ﴾ لأنّها في المعنى مُتَعَلِّقَةٌ بـ(نعلم)، وليس المعنى: أيّ فريقٍ يَتَّبِعُ^(١).

وأجاب الطَّبِيُّ وَالشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ بأنّه حالٌ مِنْ فاعِلٍ ﴿يَتَّبِعُ﴾؛ أي: مميّزاً عنه بدلالةِ فَحْوَى الكلام^(٢).

قوله: «واللّامُ هي الفاصلة»؛ أي: الفارقة بين (أَنْ) المخففة والنافية، لا بينها وبين المشددة على ما وقع في «تفسير الكواشي»^(٣).

قوله: «وَقُرِئَ: (لكبيرة) بِالرَّفْعِ فَتَكُونُ (كَانَ) زَائِدَةً»:

قال أبو حيان: هذا ضَعِيفٌ؛ لأنَّ (كَانَ) الزَّائِدَةَ لَا عَمَلَ لَهَا، وَهنا قد اتَّصَلَ بِهَا الضَّمِيرُ فَعَمَلَتْ فِيهِ وَلِذَا اسْتَكْنَّ فِيهَا، وَالَّذِي يَنْبَغِي: أَنْ يُجْعَلَ (لكبيرة) خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ؛ أي: لَهي كَبِيرَةٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ (كَانَ)^(٤).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: إِنْ أَرَادَ أَنَّ ﴿كَانَتْ﴾ مَعَ اسْمِهَا مَزِيدَةٌ^(٥) كَانَتْ (كَبِيرَةٌ) خَبَرًا بَلَا مُبْتَدَأٍ، وَ(أَنْ) الْمُخَفَّفَةُ وَاقِعَةً بَلَا جُمْلَةٍ، وَمِثْلُهُ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ وَالِاسْتِعْمَالِ.

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء (١/١٢٤).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٣/١٤٠).

(٣) انظر: «التلخيص في تفسير القرآن العظيم» للكواشي (٢/١٢).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٣/٧٨).

(٥) في (س): «اسمها زائدة».

وإن أراد أن ﴿كَانَتْ﴾ وحدها مَزِيدَةٌ وَالضَّمِيرُ باقٍ على الرَّفْعِ بالابتداء، فلا وجه لالتصاله واستكنانه.

وغاية ما يَتِمَحُلُّ: أَنَّهُ لَمَّا وَقَعَ بعد ﴿كَانَتْ﴾ وكان من جهة المعنى في موقع اسم (كَانَ) جُعِلَ مُتَّصِلًا مُسْتَكْنًا تشبيهاً بالاسم وإن كان مُبْتَدَأً تحقيقاً.

والأوجه في هذه القراءة: أن يُجْعَلَ في ﴿كَانَتْ﴾ ضميرُ القِصَّةِ ويُقدَّرَ بعد اللام مُبْتَدَأً أي: وإن كانت القِصَّةُ لِلتَّحْوِيلَةِ كَبِيرَةً، انتهى.

قوله: «الثَّابِتِينَ»:

قَالَ الطَّبِيبِيُّ: إِنَّمَا قِيَدَ ﴿الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ بِالثَّابِتِينَ لِأَنَّهُ مُقَابِلٌ لِقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ﴾^(١).

قوله: «لِمَا رَوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا وُجِّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ قَالُوا: كَيْفَ بَمَنْ مَاتَ..» إِلَى آخِرِهِ:

أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ عَنِ الْبِرَاءِ^(٢)، وَأَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٣).

(١٤٤) - ﴿قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِفَعْلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿قَدْ رَأَى﴾: رَبِّمَا نَرَى ﴿تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾: تَرَدُّدَ وَجْهِكَ فِي جِهَةِ السَّمَاءِ

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (٣/ ١٣٨).

(٢) رواه البخاري (٤٤٨٦)، ومسلم (٥٢٥) ولم يسق لفظه.

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٦٩١)، والترمذي «٢٩٦٤»، والحاكم في «المستدرک»

(٣٠٦٣)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

تَطْلُعًا لِلْوَحْيِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْعُ فِي رُوعِهِ وَيَتَوَقَّعُ مِنْ رَبِّهِ أَنْ يَحْوِلَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ؛ لِأَنَّهَا قِبْلَةُ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ، وَأَقْدَمُ الْقِبْلَتَيْنِ، وَأَدْعَى لِلْعَرَبِ إِلَى الْإِيمَانِ، وَلِمُخَالَفَةِ الْيَهُودِ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى كَمَالِ أَدْبِهِ حَيْثُ انتَظَرَ وَلَمْ يَسْأَلْ.

﴿فَلَنَوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً﴾: فَلْنَمَكِّنَنَّكَ مِنْ اسْتِقْبَالِهَا، مِنْ قَوْلِكَ: وَلَيْتَهُ كَذَا: إِذَا صَبَّرَتْهُ وَالْيَا لَهُ، أَوْ: فَلْنَجْعَلَنَّكَ تَلِيَّ جِهَتِهَا.

﴿رَضَاهَا﴾: تَحَبُّهَا وَتَشَوُّقُ إِلَيْهَا لِمَقَاصِدِ دِينِيَّةٍ وَافَقَتْ مَشِيئَةَ اللَّهِ وَحُكْمَهُ.

﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ﴾: أَي: اصْرِفْ وَجْهَكَ ﴿شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾: نَحْوَهُ.

وَقِيلَ: الشَّطْرُ فِي الْأَصْلِ لِمَا انفصلَ عَنِ الشَّيْءِ، مِنْ شَطَرٍ: إِذَا انفصلَ، وَدَارٌ شَطُورٌ: مَنْفَصِلَةٌ عَنِ الدُّورِ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ لِحَاثِهِ وَإِنْ لَمْ يَنْفَصِلْ كَالْقَطْرِ.

و(الْحَرَامُ): الْمَحْرَمُ؛ أَي: مُحَرَّمٌ^(١) فِيهِ الْقِتَالُ، أَوْ مَمْنُوعٌ عَنِ الظَّلْمَةِ أَنْ يَتَعَرَّضَ لَهُ.

وإِنَّمَا ذَكَرَ الْمَسْجِدَ^(٢) دُونَ الْكَعْبَةِ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ فِي الْمَدِينَةِ، وَالْبَعِيدُ يَكْفِيهِ مُرَاعَاةُ الْجِهَةِ، فَإِنْ اسْتَقْبَالَ عَيْنَهَا حَرَجَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْقَرِيبِ.

وَرَوَى^(٣) أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَصَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا ثُمَّ وُجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ^(٤) فِي رَجَبٍ بَعْدَ الزَّوَالِ قَبْلَ قِتَالِ بَدْرٍ بِشَهْرَيْنِ وَقَدْ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ فِي مَسْجِدِ بَنِي سَلَمَةَ رَكَعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، فَتَحَوَّلَ فِي الصَّلَاةِ وَاسْتَقْبَلَ الْمِزَابَ،

(١) فِي (خ): «الْمَحْرَم».

(٢) فِي (خ): «الْمَسْجِدُ الْحَرَام».

(٣) فِي (خ): «رَوَى».

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧٢٥٢)، وَمُسْلِمٌ (٥٢٥)، مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَتَبَادَلُ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ صُفُوفَهُمْ، فَسَمِيَ الْمَسْجِدُ: مَسْجِدَ الْقِبْلَتَيْنِ^(١).

﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ خَصَّ الرُّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْخُطَابِ عَظِيمًا لَهُ وَإِجَابًا لِرَغْبَتِهِ، ثُمَّ عَمَّمَ تَصْرِيحًا بِعُمُومِ الْحُكْمِ وَتَأْكِيدًا لِأَمْرِ الْقِبْلَةِ وَتَحْضِيضًا لِلْأَمَّةِ عَلَى الْمَتَابَعَةِ.

﴿وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ جَمَلَةً؛ لِعِلْمِهِمْ بِأَنَّ عَادَتَهُ تَعَالَى تَخْصِيصُ كُلِّ شَرِيعَةٍ بِقِبْلَةٍ، وَتَفْصِيلًا؛ لِتَضَمُّنِ كِتَابِهِمْ أَنَّهُ يُصَلِّي إِلَى الْقِبْلَتَيْنِ، وَالضَّمِيرُ لِلتَّحْوِيلِ أَوْ التَّوَجُّهِ.

﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ وَعَدٌ وَعَيْدٌ لِلْفَرِيقَيْنِ.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي بالناء^(٢).

(١٤٥) - ﴿وَلَيْنَ آتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الْظَالِمِينَ﴾.

﴿وَلَيْنَ آتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ﴾: بَرَهَانٍ وَحِجَّةٍ عَلَى أَنَّ الْكَعْبَةَ قِبْلَةً، وَاللَّامُ مَوْطِئَةٌ لِلْقَسَمِ.

﴿مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ جَوَابُ الْقَسَمِ الْمَضْمَرِ، وَالْقَسَمُ وَجَوَابُهُ سَادٌّ مَسَدٌّ جَوَابُ الشَّرْطِ^(٣)،

(١) رواه الواقدي في «المغازي» كما ذكر الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ١٢)، ولم أجده في مطبوع

«المغازي». وانظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (١/ ٢٤١ - ٢٤٢).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٠ - ١٦٢)، و«التيسير» (ص: ٧٧).

(٣) في هامش (أ): «لا على العكس، فإنه لو كان جواب الشرط لدخل الفاء».

والمعنى: ما تركوا قبلتك لشبهة تزيلها بالحجة^(١) وإنما خالفوك^(٢) مكابرةً وعناداً. ﴿وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قَلْبُهُمْ﴾ قطع لأطماعهم، فإنهم قالوا: لو ثبت على قبلتنا لكننا نرجو أن تكون صاحبنا الذي^(٣) ننتظره، نغريه له وطمعاً في رجوعه إلى قبلتهم، وقبلتهم وإن تعددت^(٤) لكنها متحدة بالبطلان ومخالفة الحق.

﴿وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبَلَهُ بَعْضٌ﴾ فإن اليهود تستقبل الصخرة، والنصارى مطلع الشمس، لا يرجى توافقهم كما لا يرجى موافقتهم لك لتصلب كل حزب فيما هو^(٥) فيه. ﴿وَلَكِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ على سبيل الفرض والتقدير؛ أي: ولئن اتبعتهم مثلاً بعدما بان لك الحق وجاءك فيه الوحي ﴿إِنَّكَ إِذَا لَنِ الظَّالِمِينَ﴾ وأكد تهديده وبالغ فيه من سبعة أوجه؛ تعظيماً للحق المعلوم، وتحريضاً على اقتفائه^(٦)، وتحذيراً عن متابعة الهوى، واستفظاعاً لصدور الذنب عن الأنبياء.

قوله: ﴿قَدْ رَأَى﴾؛ أي: ربما زاد في «الكشاف»: ومعناه: كثرة الرؤية؛ كقوله:

قَدْ أَتَرُكُ الْقُرْنَ مُصَفَّرًا أَنَامِلُهُ^(٧)

(١) في (ت): «الحجة»، وفي (خ): «بحجة»، والمثبت من (أ) والكل صواب، وعبرة «الكشاف»

(١ / ٣٨٠): لأن تركهم اتباعك ليس عن شبهة تزيلها بإيراد الحجة.

(٢) في (خ): «خالفوا».

(٣) بعدها في (خ): «كنا».

(٤) إذ لليهود قبله وللنصارى قبله كما سيأتي في كلامه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١ / ٤٣٢).

(٥) في (ت): «هم»، وليس في (خ).

(٦) في (ت): «اقتضائه».

(٧) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١ / ٣٧٧)، وهذا صدر بيت لعبيد بن الأبرص الأسدي. وعجزه: =

قال أبو حيان: (رُبَّ) على مذهبِ الْمُحَقِّقِينَ لِلتَّقْلِيلِ، فقولُه: (ومعناه: كثرةُ الرؤيةِ) مضادٌّ لمدلولِ (رُبَّ)، ثمَّ هذا المعنى الذي ادَّعاه - وهو كثرةُ الرؤيةِ - لا يدلُّ عليه اللفظُ؛ لأنَّه لم يوضَّعْ لمعنى الكثرةِ هذا التركيبُ، أعني تركيبُ (قد) مع المضارعِ، وإنَّما فُهِمَتِ الكثرةُ مِنْ متعلِّقِ الرؤيةِ، وهو التَّقْلُبُ الذي هو مطاوعُ التَّقْلِيلِ، وفعلُه: قَلَّبَ^(١).

وقال الطَّيْبِيُّ وَالشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: مرادهُ أَنْ أَصَلَ (قد) في المضارعِ لِلتَّقْلِيلِ، وقد استُعِيرَتِ هنا للتَّكْثِيرِ لِمُنَاسَبَةِ التَّضَادِّ؛ كـ (رُبَّ) فَإِنَّهَا لِلتَّقْلِيلِ ثُمَّ تُسْتَعَارُ لِلتَّكْثِيرِ^(٢).

وقال ابنُ المُنِيرِ: إذا بالغتِ العربُ عبَّرتِ عن المعنى بضدِّ عبارتهِ، ومنه: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢]، ﴿وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥]^(٣).

قوله: «وكان رسولُ الله ﷺ يَقَعُ في رُوعِهِ^(٤) ويتوقَّعُ مِنْ رَبِّه أَنْ يحوِّلهُ..» إلى آخره:

كأنَّ أثوابه مُجَّتْ بفرصاد

قوله: (قد أترك القرن) هو بكسر القاف: المِثْلُ في الشجاعة، والأنامل: رؤوس الأصابع، والمعنى: أقتله فينزف دمه فتصفرَّ أنامله، وخصَّ الأناملَ لِأَنَّ الصُّفْرَةَ إِلَيْهَا أَسْرَعُ وفيها أظهر. ويُقال: إنَّه إذا ماتَ المِيتَ اصْفَرَّتْ أنامله. و(ومجَّتْ): دُمِيت، والمراد صُبِغَتْ. و(الفرصاد) بكسر الفاء، قال الأعلام: هو الثَّوْتُ، شبهَ الدَّمَّ بحمرةِ عصارته. انظر: «خزانة الأدب» للبغدادي (٢٥٨/١١).

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٨٣/٣ - ٨٤). وليس فيه: «وفعله قَلَّبَ»، وقَلَّبَ هو فعل التَّقْلِيلِ، أما التَّقْلُبُ ففعله: «تَقَلَّبَ».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطَّيْبِيِّ (١٤١/٣).

(٣) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (٢٠١/١).

(٤) في هامش (ف): «الرُّوعُ بضم أوله هو القلب، والرُّوعُ بفتح أوله الفرع، ومنه قوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِرْهِيمَ الرُّوعُ﴾».

في «الصحيحين» من حديث البراء: وكان يُعَجِّبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبَلْتُهُ قِبَلَ الْبَيْتِ^(١).
وروى ابنُ إِسْحَاقٍ من حديثه: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ
وَيُكْثِرُ النَّظَرَ إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْتَظِرُ أَمْرَ اللَّهِ^(٢).
وَلِلنَّسَائِيِّ من حديثه: كَانَ يُحِبُّ أَنْ يُصَلِّيَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ فَكَانَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى
السَّمَاءِ^(٣).

وَأَخْرَجَ ابْنُ جُرَيْرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ
قِبْلَةَ إِبْرَاهِيمَ فَكَانَ يَدْعُو اللَّهَ وَيَنْتَظِرُ إِلَى السَّمَاءِ^(٤).
وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ
لِجَبْرِيلَ: «وَدِدْتُ أَنَّ اللَّهَ صَرَفَنِي عَنْ قِبْلَةِ الْيَهُودِ إِلَى غَيْرِهَا» فَقَالَ: ادْعُ رَبَّكَ، فَجَعَلَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُدِيمُ النَّظَرَ إِلَى السَّمَاءِ رَجَاءً أَنْ يَأْتِيَهُ جَبْرِيلُ بِالَّذِي سَأَلَ^(٥).
وَالرُّوْعُ بِضَمِّ الرَّاءِ: الْقَلْبُ.
قَوْلُهُ: «أَوْ فَلْنَجْعَلَنَّكَ تَلِيَّ^(٦) جِهَتِهَا»:
قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: مِنْ وَلَاهُ: دَنَا مِنْهُ، وَوَلَّيْتُهُ إِيَّاهُ^(٧): أَذْنَيْتُهُ مِنْهُ.

(١) رواه البخاري (٤٠، ٤٤٨٦) واللفظ له، ومسلم (٥٢٥).

(٢) انظر: «الدر المنثور» (١/ ٣٤٢) وعزاه لابن إسحاق وعبد بن حميد وابن أبي حاتم، وزاد:
فأنزل الله تعالى: ﴿قَدْ رَأَى نَفْلًا وَجْهَكَ﴾.

(٣) رواه النسائي في «السنن الكبرى» (١٠٩٣٦).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٤٥٠ و ٦٢٣ و ٦٥٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٤٨ و ٢٥٣).
وفي آخره: فأنزل الله تعالى: ﴿قَدْ رَأَى نَفْلًا وَجْهَكَ﴾.

(٥) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ٣٤٣).

(٦) في (ز) و(س): «على».

(٧) في «حاشية التفਤازاني»: «وأوليته إياه وولَّيته».

قوله: ﴿تَرْضَاهَا﴾: تحبها:

قَالَ الطَّبِيُّ: أَي: الرِّضَا مَجَازٌ عَنِ الْمَحَبَّةِ^(١).

الراغب: قيل: لم يَقْصِدْ بقوله: ﴿تَرْضَاهَا﴾ أَنَّكَ سَاخِطٌ لِلْقَبْلَةِ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا، بَلْ أَنَّهُ ﷺ أُلْقِيَ فِي رُوعِهِ أَنَّ اللَّهَ يَرِيدُ تَغْيِيرَ الْقَبْلَةِ، فَكَانَ يَتَشَوَّفُهُ وَيَحِبُّهُ.

وقيل: تحبها؛ لأنَّ مُرَادَكَ لَمْ يُخَالِفْ مُرَادِي، وَهَذِهِ مَنْزِلَةٌ يُشَدُّ إِلَيْهَا أُولُو الْحَقَائِقِ وَيَذْكُرُونَ أَنَّهَا فَوْقَ التَّوَكُّلِ؛ لِأَنَّ قَضِيَّةَ التَّوَكُّلِ: الْإِسْتِسْلَامُ لِمَا يَجْرِي عَلَيْهِ مِنَ الْقَضَاءِ كَأَعْمَى يَقُودُهُ بَصِيرٌ، وَهَذِهِ الْمَنْزِلَةُ: أَنْ يَحْرُكَ الْحَقُّ سِرَّهُ بِمَا يَرِيدُ فَعَلَهُ^(٢).

قوله: «لِمَقَاصِدَ دِينِيَّةٍ...» إِلَى آخِرِهِ:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: أَي: أَنَّ مِيلَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ لَمْ يَكُنْ مِنْ جِهَةِ هَوَى النَّفْسِ، وَإِجَابَةُ اللَّهِ إِلَيْهِ لَمْ تَكُنْ لِمَجَرَّدِ مِيلِهِ، بَلْ لِمُوَافَقَتِهِ إِرَادَتَهُ وَحُكْمَتَهُ.

قوله: «وَالْبَعِيدُ يَكْفِيهِ مُرَاعَاةُ الْجِهَةِ»:

هَذَا اخْتِيَارٌ مِنَ الْمُصَنِّفِ لِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فِي الْمَذْهَبِ، وَالْمُصَحِّحُ خِلَافُهُ.

قوله: «رُوي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَصَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا»: أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ^(٣).

قوله: «ثُمَّ وُجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ فِي رَجَبٍ قَبْلَ الزَّوَالِ قَبْلَ قِتَالِ بَدْرٍ بِشَهْرَيْنِ»:

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ»، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مُرْسَلًا^(٤).

(١) انظر: «فتح الغيب» للطبِّي (٣/ ١٤٣).

(٢) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (ص: ٣٣٤ - ٣٣٥).

(٣) رواه البخاري (٤٠)، ومسلم (٥٢٥).

(٤) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ٣٤٥). ورواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٦٢١).

وليس فيه قبل الزوال لكن يؤخذ من الحديث الآتي.

قوله: «وقد صَلَّى بأصحابه في مسجد بني سلمة ركعتين من الظهر فتحوَّل في الصلاة واستقبل الميزاب وتبادل الرجال والنساء صفوفهم فسمي المسجد مسجد القبلتين»:

هذا تحريف للحديث، فإن قصة بني سلمة لم يكن فيها النبي ﷺ إماماً ولا هو الذي تحوَّل في الصلاة.

أخرج النسائي عن أبي سعيد بن المعلّى قال: كنّا نغدو إلى المسجد، فمررنا يوماً برسول الله ﷺ قاعداً^(١) على المنبر، فقلت: لقد حدث أمرٌ، فجلستُ فقرأ رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿قَدْ زَيَّ تَقَلَّبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾ فقلتُ لصاحبي: تعال نركع ركعتين قبل أن ينزل رسول الله ﷺ، فنكون أول من صلى، فتوارينا فصليناها، ثم نزل رسول الله ﷺ فصلّى بالناس الظهر يومئذٍ^(٢).

وأخرج أبو داود في «الناسخ» عن أنس: أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا يصلون نحو بيت المقدس، فلما نزلت^(٣) هذه الآية فمرَّ رجلٌ من بني سلمة فناداهم وهم ركوع في صلاة الفجر نحو بيت المقدس: ألا إن القبلة قد حوَّلت إلى الكعبة، فمالوا كما هم ركوع إلى الكعبة^(٤).

وأخرج الشيخان عن ابن عمر قال: بينما الناس بقاء في صلاة الصبح إذ

(١) في (س): «فمررنا برسول الله ﷺ قاعداً».

(٢) رواه النسائي في «السنن الكبرى» (١٠٩٣٧).

(٣) في (س): «المقدس فنزلت».

(٤) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٣٤٦/١)، ورواه مسلم (٥٢٧).

جاءهم آتٍ فقال: إن النبي^(١) قد أنزل عليه الليلة قرآنٌ وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشّام فاستداروا إلى الكعبة^(٢).

قوله: «لتُضَلَّبَ»: «الأساس»: من المجاز: تَضَلَّبَ فلانٌ في الأمر: إذا اشتدَّ فيه^(٣).

قوله: «وبالغ فيه من سبعة أوجه»:

وَصَلَّهَا الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ إِلَى أَكْثَرِ، فَإِنَّهُ قَالَ: لِمَا فِي الْكَلَامِ مِنْ وَجْهِ الْمُبَالَغَةِ كَالْقَسَمِ، وَاللَّامِ الْمَوْطِئَةِ، وَ(إِنْ) الْفَرْضِيَّةِ، وَ(إِنَّ) التَّحْقِيقِيَّةِ، وَاللَّامِ فِي حِزِّهَا، وَتَعْرِيفِ ﴿الظَّالِمِينَ﴾، وَالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، وَ(إِذَنْ) الْجَزَائِيَّةِ، وَإِثَارِ طَرِيقَةِ ﴿[مِنْ]﴾^(٤) الظَّالِمِينَ عَلَى: إِنَّكَ إِذَا ظَالِمٌ أَوْ الظَّالِمُ؛ لِإِفَادَتِهَا أَنَّ ذَلِكَ مَقَرَّرٌ مُحَقَّقٌ أَنَّهُ مَعْدُودٌ فِي زَمَرَتِهِمْ، وَإِيقَاعِ الْإِتْبَاعِ عَلَى مَا سَمَّاهُ أَهْوَاءً.

(١٤٦) - ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ، كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾ يعني: علماءهم ﴿يَعْرِفُونَهُ﴾ الضمير لرسول الله وإن لم يسبق ذكره؛ لدلالة الكلام عليه، وقيل: للعلم، أو القرآن، أو التحويل.
﴿كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ يشهد للأول؛ أي: يعرفونه بأوصافه كمعرفتهم أبناءهم لا يلتبسون عليهم بغيرهم، عن عمر رضي الله عنه: أنه سأل عبد الله بن سلام عن

(١) في (س): «إن رسول الله».

(٢) رواه البخاري (٤٠٣)، ومسلم (٥٢٦).

(٣) انظر: «أساس البلاغة» (مادة: صلب).

(٤) ما بين معكوفتين من «حاشية التفਤازاني» (و٩٥ب).

رسول الله، فقال: أنا أعلم به مني بابني، قال: ولم؟ قال: لأنني لست أشك في محمد أنه نبي وأما ولدي فلعل والدته خانت.

﴿وَلَنْ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكُونَنَّ الْحَقُّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ تخصيص لمن عاند، واستثناء لمن آمن.

(١٤٧) - ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾.

﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ كلام مستأنف، و﴿الْحَقُّ﴾:

إما مبتدأ خبره ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾، واللام للعهد والإشارة إلى ما عليه الرسول عليه السلام أو الحق الذي يكتمونه، أو للجنس والمعنى: أن الحق ما ثبت أنه من الله كالذي أنت عليه لا ما لم يثبت كالذي عليه أهل الكتاب.

وإما خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو الحق، و﴿مِنْ رَبِّكَ﴾ حال أو خبر بعد خبر. وقرئ بالنصب^(١) على أنه بدل من الأول أو مفعول ﴿يَعْلَمُونَ﴾.

﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾: الشاكين في أنه من ربك، أو في كتمانهم الحق عالين به، وليس المراد به نهى رسول الله عليه السلام عن الشك فيه؛ لأنه غير متوقع منه وليس بقصد واختيار^(٢)، بل إما تحقيق الأمر وأنه بحيث لا يشك فيه ناظر، أو أمر الأمة باكتساب المعارف المزيحة للشك على الوجه الأبلغ.

قوله: «الضمير لرسول الله ﷺ وإن لم يسبق ذكره»:

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧)، و«الكشاف» (١/ ٣٨٣)، عن علي رضي الله عنه.

(٢) قوله: «وليس بقصد واختيار»؛ أي: ليس الشك بأمر اختياري، فلا يتعلق به التكليف. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٣٤).

قال أبو حيان: ليس كذلك، بل هذا من باب الالتفات؛ لتقدم ضمائر الخطاب له ﷺ في الآيات السابقة^(١).

لكن الشيخ سعد الدين حكى هذا^(٢)، وقال: إنه ليس بشيء، ولم يُبين وجه رده. ونبه الطيبي فقال: الآيات السابقة وردت في شأن القبلة، وهذه وردت في شأنه ﷺ، فليس بينهما مناسبة، ومن ثم ابتدئ بقوله: ﴿الَّذِينَ اتَّخَذْتَهُمُ الْكُتُبَ يَعْرِفُونَهُ﴾ من غير عطف، فلو رجع الضمير إلى السابق أوهم نوع اتصال، ولم يحسن ذلك الحسن.

وتقرير النظم: أنه تعالى لما ذكر أمر القبلة وقول السفهاء وطعنهم مع علمهم أن التحويل حق؛ لأنه كان مذكوراً عندهم أن رسول الله ﷺ يُصلي إلى القبلتين، جاء بهذه الآية على سبيل الاستطراد بجامع المعرفة الجلية مع الطعن فيه، والدليل على أن هذه الآية مستطردة قوله بعد ذلك: ﴿وَلِكُلِّ وُجْهٌ هُوَ مُوَلِّيًا﴾^(٣).

قوله: «أو التحويل»:

قال الطيبي: يريد أن نظم الآي السابقة والآية تستدعيه؛ لأن الكلام فيها في أمر القبلة^(٤).

قوله: «عن عمر أنه سأل عبد الله بن سلام..» إلى آخره: أخرجه الثعلبي من حديث ابن عباس^(٥).

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٩٩/٣).

(٢) أي: ما اعتمده أبو حيان من كونه من باب الالتفات. «حاشية الفتازاني» (٩٥ب).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١٥٠/٣ - ١٥١).

(٤) المصدر السابق (١٥١/٣).

(٥) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٩٢/٤) من طريق محمد بن مروان السدي، عن الكلبي عن أبي صالح =

قوله: «تخصيصُ لِمَنْ عَانَدَ واستثناءً لِمَنْ آمَنَ»:

قَالَ الطَّبِيُّ: أَي: إِخْرَاجُ، فَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مَعْنَوِيٌّ لَا اصْطِلَاحِيٌّ.

قال: وَوَجْهُهُ مَا ذَكَرَهُ: أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ﴾ يَدُلُّ مِنْ حَيْثُ الْمَفْهُومُ أَنَّ غَيْرَ ذَلِكَ الْفَرِيقِ لَا يَكْتُمُونَ^(١).

قوله: «وإما خبرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ»:

لَمْ يَبَيِّنْ كَوْنَ اللَّامِ عَلَيْهِ لِمَا ذَا، وَقَدْ قَالَ الطَّبِيُّ: إِنَّهَا لِلْعَهْدِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلْجِنْسِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِقَوْلِكَ: الْمَذْكُورُ جِنْسُ الْحَقِّ الْكَائِنِ مِنْ رَبِّكَ، اللَّهُمَّ إِلَّا عَلَى الْادِّعَاءِ كَمَا فِي قَوْلِكَ: حَاتِمُ الْجُودِ^(٢).

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: إِنَّهَا حِينَئِذٍ لِلْجِنْسِ كَمَا فِي ﴿ذَلِكَ أَلْكَتَبُ﴾، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ أَوْ مَا يَكْتُمُونَ هُوَ الْحَقُّ لَا مَا تَدَّعُونَ وَتَزْعُمُونَ، وَلَا مَعْنَى حِينَئِذٍ لِلْعَهْدِ.

ثُمَّ قَالَ: وَمِمَّا يَجِبُ التَّنْبُّهُ لَهُ: أَنَّ مَا ذُكِرَ فِي بَيَانِ الْعَهْدِ وَالْجِنْسِ تَقْرِيرٌ لِحَاصِلِ الْمِرَادِ لَا تَقْرِيرٌ لِمَوْقِعِ مُفْرَدَاتِ الْكَلَامِ، فَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ فِي الْأَوَّلِ حَذْفَ مُبْتَدَأٍ وَلَا فِي الثَّانِي حَذْفَ خَبَرٍ هُوَ مُتَعَلِّقٌ ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾ مَعَ مَوْصُولٍ بِهِ.

قوله: «و﴿مِنْ رَبِّكَ﴾ حَالٌ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: أَي: مُؤَكِّدَةٌ، مِثْلُ: هُوَ الْحَقُّ بَيْنَنَا^(٣).

= عن ابن عباس رضي الله عنهما. ومحمد بن مروان والكلبي متروكان، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٣/ ١٥١ - ١٥٢).

(٢) المصدر السابق (٣/ ١٥٢ - ١٥٣).

(٣) في (ف): «مبيناً». والمثبت من باقي النسخ و«حاشية التفازاني» (و١٩٦).

قوله: «أَوْ مَفْعُولٌ ﴿يَعْلَمُونَ﴾»: ويكون ممّا وقع فيه الظاهر موقع المضمّر؛ أي: وهم يعلمونه كائنًا من ربّك.

وجوّز ابن عطية أن يكون بفعلٍ محذوف تقديره: الرّم^(١)، ويدلّ عليه قوله بعده: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُتَمَرِّينَ﴾.

قوله: «إِذَا تَحْقِيقُ الْأَمْرِ»؛ أي: بأن يكون الخطاب عامًّا، قاله الطيّب. وقال: إنّه أبلغ الوجهين؛ لأنّ الخطب من العظم بحيث لا يختص بالخطاب أحد دون أحد^(٢).

قوله: «أَوْ أَمْرُ الْأُمَّةِ»:

قال الطيّب: فيكون من باب: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١]، عظم الرّسول بتوجيه الخطاب إليه، والمراد أمّته لأنّه إمامهم وقُدوّتهم اعتبارًا لتقدّمه وإظهارًا لرُتبته^(٣).

قوله: «عَلَى الْوَجْهِ الْأَبْلَغِ»: عبارة «الكشاف»: بِالطَّفِّ وَجْهِ^(٤).

قال الشيخ سعد الدّين: بمعنى: أن من كانت أمّة لك كان امتراؤه امتراءك. وعندني: أن المصنّف أشار إلى أبلغيّة ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُتَمَرِّينَ﴾ بخلاف: فلا تَمْتَر، أو: فلا تكونن مُمتريًا، على ما حقّقته في «أسرار التنزيل»^(٥).

(١) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ٢٤٤).

(٢) انظر: «فتح الغيب» للطيبي (٣/ ١٥٥).

(٣) المصدر السابق.

(٤) ليست هذه عبارة «الكشاف» بل هي عبارة التفتازاني في «الحاشية على الكشاف» (و١٩٦).

(٥) انظر: «قطف الأزهار في كشف الأسرار» للسيوطي (١/ ٣٤٣).

(١٤٨) - ﴿وَلِكُلِّ وَجْهٌ مَوْئِيهَا فَاسْتَيْقُوا الْخَيْرَاتِ إِنَّمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

﴿وَلِكُلِّ وَجْهٌ﴾: ولكل أمة قبلة، أو: لكل قوم من المسلمين جهة وجانب من الكعبة، والتنوين بدل الإضافة.

﴿هُوَ مَوْئِيهَا﴾ أحد المفعولين محذوف؛ أي: هو موليها وجهه، أو الله تعالى موليها إياه.

وقرئ: (ولكل وجه) بالإضافة^(١)، والمعنى: وكل وجهه الله موليها أهلها، واللام مزيدة للتأكيد جبراً^(٢) لضعف العامل.

وقرأ ابن عامر: ﴿هو مولاها﴾^(٣)؛ أي: هو مولى تلك الجهة قد وليها.

﴿فَاسْتَيْقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ من أمر القبلة وغيره مما يُنال به سعادة الدارين، أو: الفضالات من الجهات وهي المسامته^(٤) للكعبة.

﴿إِنَّمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا﴾: في أي موضع تكونوا من موافق ومخالف، مجتمع الأجزاء ومفترقها، يحشركم الله إلى المحشر للجزاء.
أو: أينما تكونوا من أعماق الأرض وقُلل الجبال يقبض أرواحكم.

(١) في (خ): «على الإضافة». والقراءة في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) في (خ): «وجبراً».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٧١)، و«التيسير» (ص: ٧٧).

(٤) في هامش (أ): «أي: المقابلة».

أو: أينما تكونوا من الجهات المتقابلة^(١) يأت بكم الله جميعاً، ويجعل صلواتكم كأنها^(٢) إلى جهة واحدة.

﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدر على الإماتة والإحياء والجمع.

قوله: «أي: هو موليها وجهه أو الله موليها إياه...» إلى آخره:

الشيخ سعد الدين: يعني: أنَّ ضمير ﴿هُوَ﴾ يجوزُ أن يكونَ لـ(كُلِّ) والمفعولُ المحذوفُ (وجهه)، وأن يكونَ (الله) والمفعولُ المحذوفُ ضَمِيرَ (كُلِّ)، واختارَ الأوَّلَ لظهورِ المرجعِ.

وأما على قراءة الإضافة فضميرُ (هو) لله قطعاً؛ إذ لا ذكرَ للغيرِ، واللامُ مَزِيدَةٌ في المفعولِ لتَقْدِيمِهِ وَكَوْنِ عامِلِهِ اسمَ فاعِلٍ فلها جهتان، انتهى.

وقال أبو حيان: ما ذكره الرَّمْخَشَرِيُّ في توجيه هذه القراءة فاسدٌ؛ لأنَّ العاملَ إذا تعدَّى لضميرِ الاسمِ لم يتعدَّ إلى ظاهره المجرورِ باللامِ، لا يجوزُ: لزيدَ صرْبَتُهُ، ولا: لزيدَ أنا صاربُهُ؛ لِمَا يَلِزُمُ فِيهِ مِنْ تَعَدِّي الفعلِ المتعدِّي لواحِدٍ إلى اثنين^(٣).

وقد أورد الشيخ سعد الدين هذا السؤالَ وأجابَ عنه فقال:

فإن قيل: العاملُ مُشْتَغِلٌ بِالضَّمِيرِ فكيفَ يعملُ في المُتَقَدِّمِ؟

قلنا: العاملُ محذوفٌ والمذكورُ تفسيرٌ له؛ أي: لكلِّ جهةٍ اللهُ مُوَلٌّ موليها، انتهى.

وقد قال أبو حيان عَقِبَ كلامه السَّابِقِ: ولا يجوزُ أن يُقدَّرَ عامِلٌ في (لكلِّ جهةٍ)

(١) في هامش (أ): «في نسخة: المخالفة».

(٢) في (ت): «صلواتكم كلها»، والمثبت من (أ) و(خ)، ووقع بعدها في (خ): «صلاة».

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٣/ ١٠٥ - ١٠٦).

يفسره قوله: ﴿مَوْلِيهَا﴾ كتقديرنا: زيداً أنا ضاربه؛ أي: أضربُ زيداً أنا ضاربه، فتكون المسألة من باب الاشتغال؛ لأنَّ المشتغل عنه لا يجوز أن يُجرَّ بحرف الجر، تقول: زيداً مررتُ به؛ أي: لابسْتُ زيداً، ولا يجوز: بزيدٍ مررتُ به^(١)، انتهى.

وليس هذا الذي قدره الشيخ سعد الدين؛ لأنَّه قدره متأخراً، والذي نفى أبو حيَّان تقديره أن يكون مُقدِّماً، فتأمل.

ثم قال أبو حيَّان: ولا يصحُّ في توجيه هذه القراءة أن تكون (لكلِّ وجهه) في موضع المفعول الثاني لـ ﴿مَوْلِيهَا﴾ والأوَّل الضَّمير المتصلة به العائد إلى أرباب القِبلات، لنصِّ النحويين على أن هذه اللام لا تزاو فيما يتعدى لاثنتين^(٢)، انتهى.

ووجهها بعضهم بأنَّ (لكل وجهه) مفعولٌ أوَّل على حذف المضاف، أي: لكلِّ صاحبٍ وجهه، وضميرٌ موليها مفعولٌ ثانٍ، وهو مردودٌ بما رُدَّ به الذي قبله.

وقال ابنُ عطية: اللامُ متعلِّقة بقوله: ﴿فَاسْتَقُوا﴾؛ أي: استبقوا الخيرات لكلِّ وجهه ولأَكُمُها ولا تَعْتَرِضُوا فيما أمركم به، فقُدِّمَ المجرور على الأمر للاهتمام بالوجهة^(٣).

قال أبو حيَّان: وهذا توجيهٌ لا بأس به^(٤).

وقال السِّفَّاقي: لم ينصَّ الرَّمْخُشَرِيُّ على أنَّ الهاءَ ضميرُ المفعول، فيجوزُ أن يكونَ عنده ضميرُ المصدرِ؛ أي: مولي التَّوَلَّى كقوله:

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيَّان (١٠٦/٣).

(٢) المصدر السابق (١٠٦/٣ - ١٠٧).

(٣) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (١/٢٢٤).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيَّان (١٠٧/٣).

هذا سُرَاقَةُ للقرآن يَدْرُسُهُ^(١)

أي: يدرسُ الدَّرْسَ، ويدلُّ عليه ذِكْرُهُ للمثالِ بَعْدَهَا ولو كَانَتْ ضَمِيرُ المفعولِ لَذَكَرَهَا، وعلى هذا فيكونُ المثالُ مُطَابِقًا؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ المصدرِ لا تَأْثِيرَ لَهُ فِي الْمَسْئَلَةِ. وقد ذَكَرَ الفارسيُّ هذا التَّخْرِيجَ فِي «الحجة» وجعلَ الهاءَ ضَمِيرَ التَّوْلِيَةِ^(٢).

قال: وقولُ أَبِي حَيَّانَ: (إِنَّ الْمَشْتَغَلَ عَنْهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُجَرَّ بِحَرْفِ الْجَرِّ) قد أَجَارَهُ بَعْضُهُمْ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ قِرَاءَةَ مَنْ قَرَأَ: (وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ)^(٣) وَنَقَلَهُ أَبُو حَيَّانَ نَفْسُهُ فِي «شرح التسهيل»^(٤).

قال: وقوله: إِنَّهُمْ مَنَعُوا زِيَادَةَ اللَّامِ فِيمَا يَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ، تَبَعَ فِيهِ ابْنُ مَالِكٍ فِي «شرح الكافية»^(٥)، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَقَدْ أَطْلَقَ ابْنُ عُصْفُورٍ وَغَيْرُهُ أَنَّ الْمَفْعُولَ يَجُوزُ إِدْخَالُ اللَّامِ عَلَيْهِ لِلتَّقْوِيَةِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الْعَامِلِ، وَلَمْ يُقَيِّدُوهُ بِأَنْ يَكُونَ مِمَّا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ، وَقَدْ قَالَ الْفَارْسِيُّ: إِنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ تَصِحُّ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، وَهُوَ أَنْ يَقْدَرَ: وَلِكُلِّ ذِي وَجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيهَا، الْمَعْنَى: أَنَّهُ مَوْلٌ لِكُلِّ ذَوِي وَجْهَةٍ وَجْهَتُهُمْ^(٦).

قال: وقولُ ابْنِ مَالِكٍ فِي تَعْلِيلِ الْمَنْعِ: (لَأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تُرَادَّ فِيهِمَا فَلَا نَظِيرَ لَهُ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا فَيَلْزَمُ التَّرْجِيحُ بِدُونِ مُرَجِّحٍ)^(٧).

(١) تقدم في تفسير سورة الفاتحة.

(٢) انظر: «الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (١/ ٢٤٠).

(٣) ذكرها الطبري في «تفسيره» (٢٣/ ٥٧٨) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) انظر: «التذيل والتكميل» لأبي حيان (٦/ ٣٦٠).

(٥) انظر: «شرح الكافية الشافية» لابن مالك (٢/ ٨٠٣).

(٦) انظر: «الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (٢/ ٢٤١).

(٧) انظر: «شرح الكافية الشافية» لابن مالك (٢/ ٨٠٤).

جوابه: أَنَّهَا تُزَادُ فِي الْمَتَقَدِّمِ مِنْهُمَا وَتَرْجَحُ بضعفِ طلبِ العاملِ له لِتَقَدُّمِهِ كما في الآية^(١)، انتهى.

(١٤٩) - ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلَ وَجْهِكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾: وَمِنْ أَيِّ مَكَانٍ خَرَجْتَ لِلسَّفَرِ ﴿قَوْلَ وَجْهِكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ إِذَا صَلَّيْتَ ﴿وَإِنَّهُ﴾: وَإِنَّ هَذَا الْأَمْرَ ﴿لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو بِأَلْيَاءٍ^(٢)﴾.

(١٥٠) - ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلَ وَجْهِكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ إِلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَا تَمْنَعِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾.

﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلَ وَجْهِكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ كَرَّرَ هَذَا الْحُكْمَ لَتَعْدُدِ عِلَلِهِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ لِلتَّحْوِيلِ ثَلَاثَ عِلَلٍ: تَعْظِيمَ الرُّسُولِ بِابْتِغَاءِ مَرْضَاتِهِ، وَجَرِيَّ الْعَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ عَلَى أَنْ يُوَلِّيَ كُلَّ أَهْلِ مِلَّةٍ وَصَاحِبِ دَعْوَةٍ وَجْهَةً يَسْتَقْبِلُهَا وَيَتَمَيَّزُ بِهَا، وَدَفَعَ حُجَجَ الْمُخَالَفِينَ عَلَى مَا نَبَّيْنَهُ. وَفَرَّقَ بِكُلِّ عِلَّةٍ مَعْلُولُهَا كَمَا يُقَرَّنُ الْمَدْلُولُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ دَلَائِلِهِ تَقْرِيباً وَتَقْرِيراً^(٣)، مَعَ أَنَّ الْقِبْلَةَ لَهَا شَأْنٌ وَالنَّسْخُ مِنْ مِطَازِ الْفِتْنَةِ وَالشَّبْهَةِ، فَبِالْحَرِيِّ أَنْ يُؤَكَّدَ أَمْرُهَا وَيَعَادَ ذِكْرُهَا مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى.

(١) لم أجده في المطبوع من «المجيد».

(٢) والباقون بالناء. انظر: «التيسير» (ص: ٧٧).

(٣) قوله: «تقريباً وتقريراً» تعليل لقوله: «ذكر للتحويل ثلاث علل». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٣٧).

﴿لَيْتَ لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: ﴿قُولُوا﴾، والمعنى: أن التولية عن الصخرة إلى الكعبة تدفع احتجاج اليهود بأن المنعوت في التوراة قبلته الكعبة، وأن محمداً يجهّد ديننا ويتبعنا في قبلتنا، والمشرّكين بأنه يدّعي ملّة إبراهيم ويخالف قبلته.

﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ استثناء من الناس؛ أي: لئلا يكون لأحد من الناس حجة إلا للمعاندين منهم، فإنهم يقولون: ما تحوّل إلى الكعبة إلا ميلاً إلى دين قومه وحباً لبلده، أو بدا له فرجع إلى قبلته آبائه، ويوشك أن يرجع إلى دينهم. وسمّى هذه حجة كقوله: ﴿مُجْنَهُمْ دَاحِضَةٌ﴾ [الشورى: ١٦] لأنهم يسوقونها مساقها.

وقيل: الحجة بمعنى الاحتجاج.

وقيل: الاستثناء للمبالغة في نفي الحجة رأساً كقوله:

ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفهم
بهنّ فلول من قراع الكتائب^(١)
للعلم بأن الظالم لا حجة له.

وقرئ: (ألا الذين ظلموا)^(٢) على أنه استئناف بحرف التنبيه.

﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ﴾: فلا تخافوهم فإن مطاعينهم لا تضركم ﴿وَإِخْشَوْنِي﴾: فلا تخالفوا ما أمرتكم به^(٣).

(١) البيت للنابغة الذبياني في «ديوانه» (ص: ١٥).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٨)، و«الكشاف» (١/ ٣٨٦)، عن زيد بن علي.

(٣) «به»: ليس في (خ).

﴿وَلَا تَمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ علةٌ محذوف؛ أي: وأمرتكم لإتمامي النعمة عليكم وإرادتي اهتداءكم، أو عطفٌ على علةٍ مقدرة مثل: واخشوني لأحفظكم عنهم ولا تمَّ نعمتي عليكم، أو ﴿لئلا يكون﴾^(١)، وفي الحديث: «تمام النعمة دخول الجنة».

وعن علي رضي الله عنه: تمام النعمة الموت على الإسلام.

(١٥١) - ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ ءَايَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾.

﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ﴾ مُتَّصِلٌ بِمَا قَبْلَهُ؛ أي: ولا تمَّ نعمتي عليكم في أمر القبلة أو في الآخرة كما أتممتها بإرسال رسولٍ منكم.

أو بما بعده؛ أي: كما ذكرتكم بالإرسال فاذكروني.

﴿يَتْلُوا عَلَيْكُمْ ءَايَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ﴾: يحملكم على ما تصيرون به أزكياء، قدَّمه باعتبار القصد وأخره في دعوة إبراهيم باعتبار الفعل.

﴿وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ بالفكر والنظر؛ إذ لا طريق إلى معرفته سوى الوحي، وكرَّرَ الفعل ليدلَّ على أنه جنس آخر.

(١٥٢) - ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾.

﴿فَاذْكُرُونِي﴾ بالطاعة ﴿أَذْكُرْكُمْ﴾ بالثواب.

﴿وَاشْكُرُوا لِي﴾ ما أنعمت به عليكم ﴿وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ بجحد النعم وعصيان الأمر.

(١) قوله: «أو»: ﴿لئلا يكون﴾: عطف على قوله: «علة مقدرة»؛ أي: عطف على ﴿لئلا يكون﴾. انظر:

«حاشية الأنصاري» (١/ ٤٣٧).

قوله: «استثناء من الناس»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَعْنِي بِهِ الْبَدَلُ؛ لِأَنَّهُ الْمَخْتَارُ فِي غَيْرِ الْمَوْجِبِ فَيَكُونُ مَجْرُورًا.

قوله: «وَسَمَّى هَذِهِ حُجَّةً...» إِلَى آخِرِهِ:

حَاصِلُهُ: تَقْرِيرٌ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْحُجَّةِ الْمُتَمَسِّكُ حَقًّا كَانَ أَوْ بَاطِلًا، أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ.

وَقَالَ الزَّجَّاجُ: تَقُولُ: مَا لَكَ عَلَيَّ حُجَّةٌ إِلَّا الظُّلْمُ؛ أَيِ: مَا لَكَ عَلَيَّ حُجَّةٌ أَلْبَتَهُ وَلَكِنَّكَ تَظْلِمُنِي، وَإِنَّمَا سَمَّى ظُلْمَهُ حُجَّةً لِأَنَّ الْمُحْتَجَّ بِهِ سَمَاءُ حُجَّةٌ^(١).
قوله:

«وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بَهَنَ فُلُولَ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ»

هُوَ مِنْ فَصِيدَةِ لِلنَّابِغَةِ الذُّبْيَانِيِّ^(٢)، وَالْفُلُولُ: كُسُورٌ فِي حَدِّ السَّيْفِ؛ وَاحِدُهَا: فُلٌّ بِالْفَتْحِ، وَالْقِرَاعُ: الصَّرَابُ، وَالْكَتَائِبُ: جَمْعُ كَتِيبَةٍ وَهِيَ الْجَيْشُ، وَالْبَيْتُ مِنْ تَأْكِيدِ الْمَدْحِ بِمَا يُشَبِّهُ الدَّمَ.

قوله: «وَأَرَادَتِي اهْتِدَاءُكُمْ»: فَسَّرَ بِهِ لَاسْتِحَالَةَ حَقِيقَةِ التَّرَجِّي.

قوله: «أَوْ لَثَلًا يَكُونُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ»: هُوَ الصَّوَابُ؛ إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَى التَّقْدِيرِ مَعَ وَجُودِ عِلَّةٍ مُصَرِّحَةٍ يَصْحُحُ الْعَطْفُ عَلَيْهَا.

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١/٢٢٧).

(٢) انظر: «ديوانه» (ص: ٤٤).

ورَجَّحَهُ أَبُو حَيَّانَ قَالَ: وَلَا يَضُرُّ الْفَصْلُ بِالْإِسْتِثْنَاءِ وَمَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُتَعَلِّقِ الْعِلَّةِ الْأُولَى^(١).

قوله: «وفي الحديث: تَمَامُ النِّعْمَةِ دُخُولُ الْجَنَّةِ»:
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ» وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ^(٢).
قوله: «وعن عليٍّ: تَمَامُ النِّعْمَةِ الْمَوْتُ عَلَى الْإِسْلَامِ»:
أَخْرَجَهُ^(٣).

قوله: «مُتَّصِلٌ بِمَا قَبْلَهُ»: الْكَافُ عَلَى هَذَا لِلتَّشْبِيهِ قِطْعًا.
قوله: «أَوْ بِمَا بَعْدَهُ...» إِلَى آخِرِهِ:
قَالَ أَبُو حَيَّانَ: الْكَافُ عَلَى هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّشْبِيهِ^(٤) وَأَنْ تَكُونَ لِلتَّلْعِيلِ.
قَالَ: وَهُوَ الْأَظْهَرُ.
قَالَ: ثُمَّ هَذَا الْقَوْلُ قَدْ رَدَّهُ مَكِّيٌّ لِأَنَّ الْأَمْرَ إِذَا كَانَ لَهُ جَوَابٌ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ مَا قَبْلَهُ
لَا شْتَغَالَهُ بِجَوَابِهِ^(٥).
قَالَ: وَمَا ذَكَرَهُ مَكِّيٌّ لَيْسَ بِشَيْءٍ^(٦).

-
- (١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١١٧/٣).
(٢) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٢٥)، والتِّرْمِذِيُّ (٣٥٢٧) وقال: حديث حسن.
(٣) كذا وقع في النسخ بلا ذكر التخرُّج، ويض له المصنف في (ف) بمقدَّر خمس كلمات. وقد ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢٠٦/٤).
(٤) في (س) و(ز): «للتَّشْبِيهِ».
(٥) انظر: «الهداية إلى بلوغ النهاية» لمكي (٥١٠/١).
(٦) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١١٩/٣ - ١٢٠).

قوله: «قَدَّمَهُ بِاعْتِبَارِ الْمَقْصِدِ^(١) وَأَخَّرَهُ فِي دَعْوَةِ إِبْرَاهِيمَ بِاعْتِبَارِ الْفِعْلِ»: وَجَّهَهُ أَبُو حَيَّانَ: بِأَنَّ الْمَرَادَ بِالتَّزْكِيَةِ هُنَا التَّطَهِيرُ مِنَ الشَّرِّ، وَهَنَّاكَ الشَّهَادَةُ بِأَنَّهُمْ خِيَارٌ أَزْكِيَاءُ، وَذَلِكَ مُتَأَخِّرٌ عَنْ تَعْلِيمِ الشَّرَائِعِ وَالْعَمَلِ^(٢)، وَفِيهِ نَظَرٌ.

قوله: «وَاشْكُرُوا لِي مَا أَنْعَمْتُ بِهِ عَلَيْكُمْ»:

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ (شَكَرَ) يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ بِحَرْفِ جَرٍّ وَلَاخِرَ بِنَفْسِهِ^(٣). ثُمَّ إِنَّهُ يُشَدُّ هُنَا قَوْلُ الْقَائِلِ:

وَلَوْ كَانَ يَسْتَغْنِي عَنِ الشُّكْرِ مُنْعَمٌ لَرَفَعَهُ شَأْنٌ أَوْ عَلَوْ مَكَانٌ
لَمَّا أَمَرَ اللَّهُ الْعِبَادَ بِشُكْرِهِ فَقَالَ: اشْكُرُونِي أَيُّهَا الثَّقَلَانِ^(٤)

(١٥٣) - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ﴾ عَنِ الْمَعَاصِي وَحُظُوظِ النَّفْسِ ﴿وَالصَّلَاةِ﴾
الَّتِي هِيَ أُمُّ الْعِبَادَاتِ وَمَعْرَاجُ الْمُؤْمِنِينَ وَمُنَاجَاةُ رَبِّ الْعَالَمِينَ.
﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ بِالنَّصْرِ وَإِجَابَةِ الدَّعْوَةِ.

(١٥٤) - ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾.

﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ﴾؛ أَي: هُم أَمْوَاتٌ ﴿بَلْ أَحْيَاءٌ﴾: بَلْ هُم
أَحْيَاءٌ ﴿وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ مَا حَالُهُمْ، وَهُوَ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ حَيَاتَهُمْ لَيْسَتْ بِالْجَسَدِ وَلَا

(١) فِي (س): «الْقَصْد».

(٢) انْظُر: «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» لِأَبِي حَيَّانَ (٣/١٢٢).

(٣) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ (٣/١٢٦).

(٤) أَوْرَدَهُمَا الشَّيْرَازِيُّ فِي «الْمَنْهَجِ الْمَسْلُوكِ فِي سِيَاسَةِ الْمُلُوكِ» (ص: ٣٣٢)، وَلَمْ يُسَمِّ قَاتِلَهُمَا، وَفِيهِ:

(مَاجِد) بَدَل (مَنْعَم)، وَ(حَال) بَدَل (شَأْن)، وَ(أَمْرُ الرَّحْمَنِ بِالشُّكْرِ خَلْقَهُ) بَدَل (أَمْرُ اللَّهِ الْعِبَادَ بِشُكْرِهِ).

من جنس ما يُحسُّ به من الحيوانات، وإنما هي أمرٌ لا يدرك بالعقل بل بالوحي.
وعن الحسن: إنَّ الشهداءَ أحياءٌ عندَ الله تُعرضُ أَرْزاقُهُم على أرواحِهِم فيصُلُ
إليهم الرُّوحُ والفرحُ كما تُعرضُ النارُ على أرواحِ آلِ فِرْعَوْنَ غدواً وعشيّاً فيصُلُ
إليهم الوجعُ^(١).

والآيةُ نزلت في شهداءِ بدرٍ وكانوا أربعةَ عشرَ.
وفيها دلالةٌ على أنَّ الأرواحَ جواهرٌ قائمةٌ بأنفسِها مغايرةٌ لِمَا يُحسُّ من البدنِ تبقى
بعد الموتِ ذرّاةً، وعليه جمهورُ الصَّحابةِ والتابعينَ، وبه نطقت الآياتُ والسُّننُ، وعلى
هذا فتخصيصُ الشهداءِ لاختصاصِهِم بالقربِ من الله تعالى ومزِيدِ البهجةِ والكرامةِ.

(١٥٥ - ١٥٦) - ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ
وَالْثَّمَرَاتِ وَبَشِيرِ الصَّابِرِينَ﴾^(١٥٥) الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ.

﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ﴾: ولنصيبَنَّكم إصابةً من يختبرُ أحوالكم: هل تصبرون على البلاءِ
وتستسلمون للقضاء؟

﴿بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾: أي: بقليلٍ من ذلك، وإنَّما قلَّله بالإضافة إلى ما
وقاهم عنه ليخففَ عليهم ويُرِيَهُم أنَّ رحمته لا تفارقُهُم، أو بالنسبة إلى ما يصيبُ به
مُعانديهم في الآخرة، وإنَّما أخبرهم به قبل وقوعه ليوطنوا عليه نفوسَهُم.

﴿وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ﴾ عطفٌ على (شيءٍ) أو ﴿الْخَوْفِ﴾، وعن
الشافعي رضي الله عنه: الخوفُ: خوفُ الله، والجوعُ: صومُ رمضان، والنقصُ من
الأموالِ: الزَّكواتُ والصدقاتُ، ومن الأنفسِ: الأمراضُ، ومن الثمراتِ: موتُ الأولادِ^(٢).

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ٢٢١).

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ٢٢٤ - ٢٢٥). وهو في «أحكام القرآن» للشافعي (١/ ٣٩) بنحوه.

وعن النبي ﷺ: «إِذَا مَاتَ وَلَدُ الْعَبْدِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمَلَائِكَةِ: أَقْبَضْتُمْ وَلَدَ عَبْدِي؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيَقُولُ: أَقْبَضْتُمْ ثَمَرَةَ قَلْبِهِ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: مَاذَا قَالَ عَبْدِي؟ فَيَقُولُونَ: حَمْدُكَ وَاسْتَرْجَع، فَيَقُولُ اللَّهُ: ابْنُوا الْعَبْدِي بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَسَمُّوهُ بَيْتَ الْحَمْدِ».

﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ (١٥٥) الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿الخطابُ لرسولِ الله أو لِمَن تَنَاطَى مِنْهُ الْبَشَارَةُ، وَالْمُصِيبَةُ تَعْمُ مَا يَصِيبُ الْإِنْسَانَ مِنْ مَكْرُوهِ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُلُّ شَيْءٍ يُوْذِي الْمُؤْمِنَ فَهُوَ لَهُ مُصِيبَةٌ».

وَلَيْسَ الصَّبْرُ بِالِاسْتِرْجَاعِ بِاللِّسَانِ، بَلْ بِالْقَلْبِ (١) بِأَنْ يَتَصَوَّرَ مَا خُلِقَ لِأَجَلِهِ وَأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى رَبِّهِ، وَيَتَذَكَّرُ نِعَمَ اللَّهِ عَلَيْهِ لِيَرَى أَنَّ مَا أَبْقَى عَلَيْهِ أَضْعَافُ مَا اسْتَرَدَّ مِنْهُ فَيَهْوِي عَلَى نَفْسِهِ وَيَسْتَسَلِّمُ لَهُ، وَالْمَبَشِّرُ بِهِ مَحْذُوفٌ دَلٌّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ:

(١٥٧) - ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَهْتَدُونَ﴾.

﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ الصَّلَاةُ فِي الْأَصْلِ: الدُّعَاءُ، وَمِنْ اللَّهِ: التَّزْكِيَةُ وَالْمَغْفِرَةُ، وَجَمْعُهَا لِلتَّنْبِيهِ عَلَى كَثَرَتِهَا وَتَنَوُّعِهَا، وَالْمَرَادُ بِالرَّحْمَةِ: اللَّطْفُ وَالْإِحْسَانُ.

وعن النبي ﷺ: «مَنْ اسْتَرْجَعَ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ جَبَرَ اللَّهُ مُصِيبَتَهُ، وَأَحْسَنَ عُقْبَاهُ، وَجَعَلَ لَهُ خَلْفًا صَالِحًا يَرْضَاهُ».

﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَهْتَدُونَ﴾ لِلْحَقِّ وَالصَّوَابِ حَيْثُ اسْتَرْجَعُوا وَسَلَّمُوا الْقَضَاءِ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) فِي (ت) وَ(خ): «بَلْ بِالْقَلْبِ».

قوله: «بَلْ هُمْ أَحْيَاء»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَعْنِي: لَيْسَ هُوَ عَطْفًا عَلَى الْقَوْلِ بَلْ هُوَ إِضْرَابٌ عَنْ نَهْيِهِمْ إِلَى الْإِخْبَارِ بِهَذِهِ الْجَمْلَةِ.

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُنْذِرًا تَحْتَ قَوْلٍ مُضْمَرٍ؛ أَيْ: بَلْ قُولُوا: هُمْ أَحْيَاء، قَالَ: لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَرْجَحُ؛ لِقَوْلِهِ بَعْدُ^(١): ﴿وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾^(٢).

قوله: «وَهُوَ تَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّ حَيَاتَهُمْ لَيْسَتْ بِالْجَسَدِ...» إِلَى آخِرِهِ:

الرَّاجِحُ: أَنَّ حَيَاتَهُمْ بِالْجَسَدِ، وَلَا يَقْدَحُ فِي ذَلِكَ عَدَمُ الشُّعُورِيَّةِ مِنَ الْحَيِّ كَمَا أَوْضَحْتُهُ بِأَدَلَّتِهِ فِي «كِتَابِ الْبَرْزَخِ»^(٣)، وَأَعْظَمُ دَلِيلٍ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ حَيَاةَ الرُّوحِ ثَابِتَةٌ لِجَمِيعِ الْأَمْوَاتِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَفَّارِ بِالْإِجْمَاعِ، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ حَيَاةُ الشَّهِيدِ بِالْجَسَدِ لَأَسْتَوَى هُوَ وَغَيْرُهُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مِيزَةٌ، فَقَوْلُهُ: ﴿وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾؛ أَيْ: بِحَيَاتِهِمْ بِأَجْسَادِهِمْ لَكُونِ ذَلِكَ مِنَ الْمُغَيَّبِ عَنْكُمْ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ»: لَا تَرَوْنَهُمْ فَتَعَلَّمُوا أَنَّهُمْ أَحْيَاءُ^(٤).

قوله: «وَعَنِ الْحَسَنِ: أَنَّ الشُّهَدَاءَ»^(٥)... إِلَى آخِرِهِ:

وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: «أَرْوَاحُ الشُّهَدَاءِ عِنْدَ اللَّهِ فِي حَوَاصِلِ طَيْرٍ خَضِرٍ تَسْرَحُ فِي أَنْهَارِ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى قَنَادِيلَ تَحْتَ الْعَرْشِ»^(٦).

(١) فِي (ز) وَ(س): «بَعْدَهُ».

(٢) انْظُرْ: «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» لِأَبِي حَيَّانَ (٣/ ١٢٩).

(٣) انْظُرْ: «شَرْحُ الصُّدُورِ بِشَرْحِ حَالِ الْمَوْتَى وَالْقُبُورِ» (ص: ٢٠٣) وَمَا بَعْدَهَا.

(٤) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ» (٢/ ٧٠٣).

(٥) فِي (ز): «أَنَّ الشَّهِيدَ».

(٦) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٨٨٧).

وأخرج أحمد عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «الشهداء على بارق نهر باب الجنة في قبة خضراء يخرج إليهم رزقهم من الجنة غدوة وعشية»^(١).

قوله: «والآية نزلت في شهداء بدر»:

أخرجه ابن منده في كتاب «الصحابة» من طريق السدي الصغير، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس^(٢).

قوله: «وكانوا أربعة عشر»:

هم حارثة بن سراقه، ورافع بن المعلى، وذو الشمالين ابن عبد عمرو الخزاعي، وسعد بن خيثمة، وصفوان بن بيضاء، وعاقل بن البكير الليثي، وعبيدة بن الحارث، وعمير بن الحمام، وعمير بن أبي وقاص - وكان سنة ستة عشر أو سبعة عشر عامًا -، وعوف ومعوذ ابنا عفراء، ومبشر بن عبد المنذر، ومهجع مولى عمر بن الخطاب، ويزيد بن الحارث.

قوله: «عطف على ﴿يَتَى﴾»:

قال الشيخ سعد الدين: هذا^(٣) أوجه نظرًا إلى تنكير (نقص).

قوله: «إذا مات ولد العبد...» الحديث:

أخرجه الترمذي من حديث أبي موسى وحسنه^(٤).

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٩٠)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٩٤/٥): رواه أحمد، وإسناده رجاله ثقات.

(٢) رواه ابن منده في «معرفه الصحابة» (ص: ٣٢٥)، ومحمد بن مروان هو السدي الصغير كذاب، والكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

(٣) في (س): «فهذا».

(٤) رواه الترمذي (١٠٢١)، وقال: حسن غريب.

قوله: «كلُّ شيءٍ يؤذي المؤمنَ فهو له مُصيبةٌ»:

أخرجه ابنُ أبي الدنيا في كتابِ «العزاء» من حديثِ عكرمةَ مُرسلاً بهذا اللفظِ^(١)، وأخرجه الطبرانيُّ في «الكبير» موصولاً من حديثِ أبي أمامةَ بلفظ: ما أصاب المؤمنَ ممَّا يكرهُ فهو مُصيبةٌ^(٢)، وله شواهدُ مرفوعةٌ وموقوفةٌ^(٣).

قوله: (وجمعُها للتنبيه على كثرتها).

الشيخُ سعدُ الدين: جمعُ الصلواتِ للتكريرِ كالثنيةِ^(٤) في لَبَّكَ بمعنى: أنَّه لا انقطاعَ لرأفتهِ، وذلك لأنَّ حملَ الصَّلواتِ على عدَّةٍ من ذلك ثلاثةٌ أو ما^(٥) فوقها ممَّا ليس له كبيرُ معنًى.

قوله: «مَن استرجَعَ عند المصيبةِ جبرَ الله مُصيبتهُ وأحسنَ عُقباهُ وجعلَ له خلفاً صالحاً يرضاهُ»:

قال الطَّيِّبِيُّ: ما وجدتهُ في الكتبِ المُعتبرةِ^(٦).

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ٣٨٠)، وعزاه لعبد بن حميد وابن أبي الدنيا.

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٨٢٤)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٣٣١): رواه الطبراني بإسناد ضعيف.

(٣) رواه أبو داود في «المراسيل» (٤١٢) عن عمران القصير عن النبي ﷺ بلفظ: «كل ما ساء المؤمن فهو مصيبة»، وكذا رواه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٥٣) عن أبي إدريس الخولاني عن النبي ﷺ مرسلاً أيضاً.

ورواه ابن أبي شيبه في «المصنف» (٢٦٦٥٢) موقوفاً على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولفظه: كل شيء أصاب المؤمنَ يكرهه فهو مصيبة.

(٤) في (س): «للتثنية».

(٥) في (ز): «ثلاثة فما».

(٦) انظر: «فتوح الغيب» للطبيي (١٦٦/٢).

قلت: أخرجه ابن أبي حاتم والطبراني والبيهقي في «شعب الإيمان» من حديث ابن عباس^(١).

(١٥٨) - ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ﴾ هما علما جبلين^(٢) بمكة ﴿مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾: من أعلام مناسكه، جمع شعيرة وهي العلامة.

﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ﴾ الحج لغة: القصد، والاعتماز: الزيارة، فغلبا^(٣) شرعا على قصد البيت وزيارته على الوجهين المخصوصين.

﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ كان إساف على الصفا ونائلة على المروة، وكان أهل الجاهلية إذا سَعَوْا مَسَحُوهُمَا، فلما جاء الإسلام وكسرت الأصنام تحرَّج المسلمون أن يطوفوا بينهما لذلك فتركت.

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٦٤/١)، والطبراني في «الكبير» (١٣٠٢٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٢٤٠)، من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس عن النبي ﷺ. وهو منقطع؛ علي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس ولم يره، لكن ذكر النحاس في «إعراب القرآن» (٧٣/٣) عن الإمام أحمد قوله: بمصر صحيفة في التفسير رواها علي بن أبي طلحة لورحل فيها رجل إلى مصر قاصدا ما كان كثيرا.

ويشهد له ما رواه مسلم (٩١٨) عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من مسلم تصيبه مصيبة فيقول ما أمره الله: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ اللهم أوزعني في مصيبي وأخلف لي خيرا منها، إلا أخلف الله له خيرا منها». قالت: فلما مات أبو سلمة قلت: أي المسلمين خير من أبي سلمة، أول بيت هاجر إلى رسول الله ﷺ؟ ثم إني قلتها، فأخلف الله لي رسول الله ﷺ، الحديث.

(٢) في (خ): «هما جبلان».

(٣) في (أ): «نقلتا».

والإجماع على أنه مشروع في الحج والعمرة، إنما الخلاف في وجوبه، فعن أحمد أنه سنة، وبه قال أنس وابن عباس لقوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ فإنه يفهم منه التخيير، وهو ضعيف لأن نفي الجناح يدل على الجواز الداخل في معنى الوجوب فلا يدفعه، وعن أبي حنيفة أنه واجب يجبر بالدم، وعن مالك والشافعي أنه ركن؛ لقوله عليه السلام: «اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي».

﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾؛ أي: فعل طاعة فرضاً كان أو نفلاً، أو زاد على ما فرض^(١) عليه من حج أو عمرة أو طواف، أو تطوَّع بالسَّعي إن قلنا: إنه سنة.

و﴿خَيْرًا﴾ نصب على أنه صفة مَصْدَرٍ مَحذُوفٍ، أو بحذف الجار وإيصال الفعل إليه، أو بتعدية الفعل لتضمينه معنى أتى أو فعل.

وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب: ﴿يَطْوَعُ﴾^(٢)، وأصله: يتطوَّع، فأدغم مثل ﴿يَطْوُوكَ﴾.

﴿فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾: مثبت على الطاعة لا تخفى عليه.

قوله: «علماً جبلي» واللام فيهما لازمة للغلبة.

قوله: «وهي العلامة»:

في «الصحيح»: الشعائر: أعمال الحج، وكل ما جعل علماً على طاعة الله.

قال الأصمعي: الواحد شعيرة، وقيل: شعار^(٣).

قوله: «كان إساف..» إلى قوله: «فنزلت».

(١) في (خ) زيادة لفظ الجلالة: «الله».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٢)، و«التيسير» (ص: ٧٧)، و«النشر» (٢/ ٢٢٣).

(٣) انظر: «الصحيح» للجوهري (مادة: شعر).

أَخْرَجَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ ابْنُ جَرِيرٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَهُوَ مُرْسَلٌ، وَأَوَّلُهُ: إِنَّ وَثْنًا يُسَمَّى: إِسَافًا، وَوَثْنًا يُسَمَّى: نَائِلَةً، وَزَادَ فِي آخِرِهِ قَالَ: فَذُكِّرَ الصَّفَا مِنْ أَجْلِ الْوَثْنِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ، وَأُنْتُتِ الْمَرْوَةُ مِنْ أَجْلِ الْوَثْنِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهَا مَوْثَنًا^(١).

وَفِي «الصَّحِيحِينَ» وَغَيْرِهِمَا أَحَادِيثٌ بِمَعْنَى ذَلِكَ^(٢).

قَوْلُهُ: «وَبِهِ قَالَ أَنَسٌ وَابْنُ عَبَّاسٍ»:

أَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ قَالَ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: الطَّوَافُ بَيْنَهُمَا تَطَوُّعٌ^(٣).

وَأَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطَوِّفَ بِهِمَا^(٤).
وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْهُ قَالَ: لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَوِّفَ بِهِمَا، فَمَنْ تَرَكَ فَلَا بَأْسَ^(٥).

قَوْلُهُ: «اسْعُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ»:

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٢/ ٧١٤).

(٢) روى البخاري (١٧٩٠، ٤٤٩٥)، ومسلم (١٢٧٧) - واللفظ له - عن عائشة رضي الله عنها قالت: إنما كان ذلك أن الأنصار كانوا يُهْلُونَ في الجاهلية لصنمين على شطِّ البحر، يقال لهما: إساف ونائلة، ثم يجيئون فيطوفون بين الصفا والمروة، ثم يحلقون، فلما جاء الإسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية، قالت: فأنزل الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨] إلى آخرها، قالت: فطافوا.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٧٢٣).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٧٢٣).

(٥) رواه الطبراني في «الأوسط» (٤٦٣٨). وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٤٨): فيه العباس بن الفضل الأنصاري وهو متروك.

أخرجَه بهذا اللفظ أحمدٌ من حديثِ حبيبة بنتِ أبي تجرة^(١)، والطبرانيُّ من حديثِ ابنِ عباسٍ^(٢).

قوله: «صِفَةُ مَصْدِرٍ مَحذُوفٍ»؛ أي: تَطَوُّعًا.

قوله: «أو بحذفِ الجارِّ»: يؤيِّدُه قراءةُ ابنِ مسعودٍ: (بخير)^(٣)، وبه جزم أبو حيان^(٤).

(١٥٩ - ١٦٠) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّا فَاوْلَئِكَ أَنُوبَ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾ كأحبارِ اليهود ﴿مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾ كَالآيَاتِ الشَّاهِدَةِ عَلَى أَمْرِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿وَالْهُدَى﴾ وَمَا يَهْدِي إِلَى وَجوبِ اتِّبَاعِهِ وَالْإِيمَانِ بِهِ ﴿مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ﴾: لَخَصْنَاهُ ﴿فِي الْكِتَابِ﴾: فِي التَّوْرَةِ ﴿أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ﴾؛ أَي: الَّذِينَ يَتَأَتَّى مِنْهُمْ اللَّعْنُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالثَّقَلَيْنِ. ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ عَنِ الْكَيْمَانِ وَسَائِرِ مَا يَجِبُ أَنْ يُتَابَ عَنْهُ ﴿وَأَصْلَحُوا﴾ مَا أَفْسَدُوا بِالتَّدَارُكِ ﴿وَبَيَّنَّا﴾ مَا بَيَّنَّهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِمْ لِتَمِّمَ تَوْبَتَهُمْ.

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٧٣٦٧)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٧٦٤). وهو حديث حسن بطرقه وشواهده.

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١٤٣٧)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٤٨/٣): رواه الطبراني في الكبير، وفيه المفضل بن صدقة، وهو متروك.

(٣) انظر: «الكشاف» (٣٩٢/١)، و«المحرر الوجيز» (٢٣٠/١)، «البحر» (١٥٦/٣)، عن ابن مسعود بلفظ: (وَمَنْ يَتَطَوَّعُ بِخَيْرٍ).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (١٥٦/٣).

وقيل: مَا أَحَدَثُوهُ مِنَ التَّوْبَةِ لِيَمْحُوا سِمَةَ الْكُفْرِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَيَقْتَدِيَ بِهِمْ أَضْرَابُهُمْ. ﴿فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ بِالْقَبُولِ وَالْمَغْفِرَةِ ﴿وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾: المبالغُ في قبولِ التَّوْبَةِ وإِفَاضَةِ الرَّحْمَةِ.

(١٦١ - ١٦٢) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ (١٦١) خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ.

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ﴾؛ أي: وَمَنْ لَمْ يُتَّبِ مَنْ الْكَاتِمِينَ حَتَّى مَاتَ ﴿أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾: اسْتَقَرَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَمَنْ يُعْتَدُ بِلَعْنَتِهِ^(١) مِنْ خَلْقِهِ.

وقيل: الْأَوَّلُ لَعْنَتُهُمْ أَحْيَاءَ وَهَذَا لَعْنَتُهُمْ أَمْوَاتًا.

وقرئ: (والملائكة والناس أجمعون)^(٢) عطفًا على محلِّ اسمِ اللَّهِ لِأَنَّهُ فاعِلٌ في المعنى؛ كقولك: أعجبني^(٣) ضَرْبُ زَيْدٍ وَعَمْرُو، أو فاعلاً^(٤) لِفِعْلِ مَقْدَرٍ نحو: وتلعنهم الملائكة.

(١) في (ت): «بلعنه».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٨).

(٣) في (أ) و(ت): «أعجبني من»، وفي هامش (أ): «الظاهر: عجبت»، وهو الموافق لما في «الكشاف» (٣٩٣/١) ولفظه: كقولك: عجبت من ضربِ زَيْدٍ وَعَمْرُو، تريد: من أنْ ضَرَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو؛ كَأَنَّهُ قيل: أولئك عليهم أنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ.

والمثبت من (خ)، وهو الموافق لما في «تفسير البضاوي» مع كل من «حاشية شيخ زاده» و«حاشية الأنصاري» و«حاشية الشهاب» و«حاشية القونوي»، وعليه يكون التقدير: أعجبني أنْ ضَرَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو. والله أعلم.

(٤) قوله: «أو فاعلاً» عطف على «عطفًا». المحقق.

﴿خَلِيدِينَ فِيهَا﴾؛ أي: في اللعنة، أو: في النار، وإضمائها قبل الذكر تفخيماً لشأنها وتهويلاً، أو اكتفاءً بدلالة اللعن^(١) عليها.

﴿لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا يُنْظَرُونَ﴾: لا يُمهَلون، أو: لا يُنتظرون ليعتذروا، أو: لا يُنظرُ إليهم نظرَ رَحمةٍ.

قوله: «أي: الذين يتأتى منهم اللعن من الملائكة والثقلين»:

هو قول قتادة والربيع، أخرجه عنهما ابن جرير^(٢).

وأخرج عن عكرمة: أنهم كل شيء حتى البهائم والخنافس والعقارب^(٣).

وأخرج عن مجاهد والضحاك: أنهم دواب الأرض^(٤)، ويؤيده ما أخرجه ابن ماجه وابن جرير وابن أبي حاتم عن البراء بن عازب قال: كنا مع النبي ﷺ في جنازة فقال: «إِنَّ الْكَافِرَ يُضْرَبُ ضَرْبَةً بَيْنَ عَيْنَيْهِ فَتَسْمَعُهُ كُلُّ دَابَّةٍ غَيْرِ الثَّقَلَيْنِ، فَتَلْعَنُهُ كُلُّ دَابَّةٍ سَمِعَتْ صَوْتَهُ، فَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ﴾ يعني: دواب الأرض»^(٥).

فهذا تفسير مرفوع عن^(٦) صاحب النبوة، فينبغي أن يُوقف^(٧) عنده ولا يتعداه.

فإن قلت: جمع العاقِلِ ياباهُ.

(١) في (أ): «بدلالة المعنى».

(٢) رواه عنهما الطبري في «تفسيره» (٧٣٦/٢).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٧٣٤/٢).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٧٣٤/٢، ٧٣٧).

(٥) رواه ابن ماجه (٤٠٢١)، والطبري في «تفسيره» (٧٣٦/٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره»

(٢٦٩/١)، وانظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٣٩١/١).

(٦) في (س): «عند».

(٧) في (ز): «يقف».

قلت: هو على حد: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾، ﴿رَأَيْنَهُمْ لِي سَجِدِينَ﴾.

قوله: «عطفًا على محلّ اسم الله لأنه فاعِلٌ في المعنى»:

قال أبو حيان: هكذا أخرج هذه القراءة جميعُ مَنْ وَقَفْنَا على كلامه مِنَ الْمُعَرِّبِينَ والمُفَسِّرِينَ، وهذا الذي جَوَزُوهُ لَيْسَ بِجَائِزٍ؛ لِمَا تَقَرَّرَ في العطفِ على الموضعِ مِنْ أَنَّ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ تَمَّ طَالِبٌ ومَحَرَّرٌ للموضعِ لَا يَتَغَيَّرُ، هذا إِذَا سَلَّمْنَا أَنَّ ﴿لَعْنَةُ﴾ هنا مِنَ المَصَادِرِ التي تَعْمَلُ وَأَنَّهُ يَنْحَلُّ^(١) لـ(أَنْ) والفعلِ، والذي يَظْهَرُ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّ المُرَادَ الاستِقْرَاءَ لا الحُدُوثَ، كَقَوْلِهِ: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ فَإِنَّهُ لَيْسَ مَعْنَاهُ: أَلَا أَنْ يَلْعَنَ اللَّهُ على الظَّالِمِينَ، وقولهم: (له ذكاء ذكاء الحكماء) فليس المعنى في ذَلِكَ ونحوه على الحُدُوثِ وتَقْدِيرِ المَصْدَرِ مُنَحَلًّا لـ(أَنْ) والفعلِ، بل هو مِثْلُ قولهم: (له وَجْهٌ وَجْهُ القَمَرِ) و(شَجَاعَةٌ شَجَاعَةُ الأسدِ)، فَأُضِيفَتِ الشَّجَاعَةُ لِلتَّخْصِصِ والتَّعْرِيفِ لا على معنى: أَنْ يَشْجَعَ الأسدُ.

قال: فالصَّوَابُ أَنْ يُخْرَجَ على إضمارِ فعلٍ؛ أي: ويلعنُهُم، أو على العطفِ على ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ على حذفِ مُضَافٍ؛ أي: ولعنةُ الملائكةِ، فَلَمَّا حُذِفَ المضافُ أُعْرِبَ المضافُ إليه بإعرابه، أو على الابتداءِ والخبرِ مَحذُوفٌ؛ أي: يلعنونَهُم^(٢).

قوله: «أو النَّارُ...» إلى آخره:

أقول: لك أَنْ تَجْعَلَهُ عائدًا إلى اللعنةِ مُرادًا بها النَّارُ، فيكونُ استخدامًا^(٣) لا إضمارًا قَبْلَ الذِّكْرِ.

(١) في (س): «وأنه ينحل».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٣/ ١٦٣ - ١٦٤).

(٣) الاستخدام على طريقة السكاكي وأتباعه: أَنْ يُؤْتَى بلفظٍ له معنيان فأكثرُ مُرادًا به أحدُ معانيه ثم يُؤْتَى بضميره مُرادًا به المعنى الآخر. ولابن جماعة فيه وجه آخر. انظر: «الإتقان» للسيوطي (٣/ ٢٨٨).

(١٦٣-١٦٤) - ﴿وَاللَّهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ (١٣) إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَخْبَاهُ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿

﴿وَاللَّهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ خطابٌ عامٌّ؛ أي: المستحقُّ مِنكم العبادَةَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ يَصِحُّ أَنْ يُعْبَدَ أَوْ يُسَمَّى إِلَهًا.

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ تقريرٌ للوحدانيَّةِ وإِزَاحَةٌ لَأَنَّ يُتَوَهَّم أَنَّ فِي الوجودِ إِلَهًا وَلَكِنْ لَا يَسْتَحِقُّ مِنْهُم العبادَةُ ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ كَالْحُجَّةِ عَلَيْهَا، فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ مُؤَلِّي النِّعَمِ كُلِّهَا أَصُولُهَا وَفُرُوعُهَا، وَمَا سِوَاهُ إِمَّا نِعْمَةٌ أَوْ مَنَعٌ عَلَيْهِ، لَمْ يَسْتَحِقَّ العبادَةَ أَحَدٌ غَيْرُهُ، وَهُمَا خَبْرَانِ آخِرَانِ لِقَوْلِهِ (إِلَهُكُمْ)، أَوْ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ.

قِيلَ: لَمَّا سَمِعَهُ الْمُشْرِكُونَ تَعَجَّبُوا وَقَالُوا: إِنْ كُنْتَ صَادِقًا فَاتِّبَاعِي يُعْرِفُ بِهَا صِدْقُكَ، فَتَرَلَّتْ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وَإِنَّمَا جَمَعَ السَّمَاوَاتِ وَأَفْرَدَ الْأَرْضَ؛ لِأَنَّهَا طَبَقَاتٌ مُتَفَاوِضَةٌ بِالذَّاتِ مُخْتَلِفَةٌ بِالْحَقِيقَةِ بِخِلَافِ الْأَرْضِينَ.

﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ بِتَعَاقُبِهِمَا^(١)؛ لِقَوْلِهِ: ﴿جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً﴾ [الفرقان: ٦٢].

﴿وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾؛ أي: بِنَفْعِهِمْ، أَوْ بِالَّذِي يَنْفَعُهُمْ، وَالْقَصْدُ بِهِ إِلَى الْاسْتِدْلَالِ بِالْبَحْرِ وَأَحْوَالِهِ، وَتَخْصِيصُ الْفَلَكَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْخَوْضِ فِيهِ وَالْإِطْلَاعِ عَلَى عَجَائِبِهِ، وَلِذَلِكَ قَدَّمَهُ^(٢) عَلَى ذِكْرِ الْمَطَرِ وَالسَّحَابِ لِأَنَّ مَنَاشَأَهُمَا الْبَحْرُ فِي غَالِبِ الْأَمْرِ.

(١) فِي (ت) وَ(خ): «تَعَاقُبُهُمَا».

(٢) فِي (ت): «قُدِّمَ».

وَتَأْتِيْتُ الْفُلْكَ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى السَّفِينَةِ، وقرئ بضمَّتَيْنِ^(١) على الأصلِ أو الجمعِ، وضمَّةُ الجمعِ غيرُ ضَمَّةِ الواحدِ عندَ المحققين.

﴿وَمَا أُنْزِلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ﴾: ﴿مِنْ﴾ الأولى للابتداءِ والثانية للبيانِ، و(السَّمَاءُ) يحتملُ الْفُلْكَ وَالسَّحَابَ وَجَهَةَ الْعُلُوِّ.

﴿فَأَنخِصَّ بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾: بالنباتِ ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ عطْفٌ على ﴿أُنْزِلَ﴾ كَأَنَّهُ اسْتَدَلَّ بِنُزُولِ الْمَطَرِ وَتَكْوِينِ النَّبَاتِ بِهِ وَبَثَّ الْحَيَوَانَاتِ فِي الْأَرْضِ، أَوْ عَلَى ﴿وَمِنْ﴾ فَإِنَّ الدَّوَابَّ يَنْمُوْنَ بِالْخَصْبِ وَيَعِيشُونَ بِالْحَيَاةِ^(٢)، وَالبَثُّ: النَّشْرُ وَالتَّفْرِيقُ. ﴿وَنَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾ فِي مَهَابِّهَا وَأَحْوَالِهَا، وَقَرَأَ حَمْزُهُ وَالْكَسَائِيُّ عَلَى الْإِفْرَادِ^(٣). ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِينَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ لَا يَنْزِلُ وَلَا يَنْقَشِعُ^(٤) - مَعَ أَنَّ الطَّبْعَ يَقْتَضِي أَحَدَهُمَا - حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ.

وقيل: مُسَخَّرٌ^(٥) لِلرِّيَّاحِ تَقْلِبُهُ فِي الْجَوِّ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ السَّحَبِ لِأَنَّ بَعْضَهُ يَجْرُ بَعْضًا.

﴿لَا يَنْتَرِفُونَ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾: يَتَفَكَّرُونَ فِيهَا، وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهَا بَعْيُونَ عُقُولَهُمْ، وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَيْلٌ لِمَنْ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ فَمَجَّ بِهَا»^(٦)؛ أَي: لَمْ يَتَفَكَّرْ فِيهَا.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٨) عن عيسى بن عمر.

(٢) أي: بالمطر. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٤٧).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٢ - ١٧٣)، و«التيسير» (ص: ٧٨).

(٤) في هامش (أ): «ينكشف».

(٥) في (خ): «سخر».

(٦) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ٢٦٨). وقال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٢٥٩): غريب جداً.

واعلم أن دلالة هذه الآيات^(١) على وجود الإله ووحديته من وجوه كثيرة يطول شرحها مفصلاً، والكلام المجمل: أنها أمورٌ ممكنةٌ وجدَّ كلُّ منها بوجهٍ مخصوصٍ من وجوهٍ محتملةٍ وأنحاءٍ مختلفةٍ؛ إذ كان من الجائزِ مثلاً أن لا تتحرك السماواتُ أو بعضها كالأرض، وأن تتحرك بعكس حركاتها، وبحيث تصير المنطقة دائرةً مارةً بالقطبين، وأن لا يكون لها أوجٌ وحضيضٌ أصلاً^(٢)، أو على هذا الوجه ليساطتها وتساوي أجزائها، فلا بدَّ لها من مُوجدٍ قادرٍ حكيمٍ يوجدها على ما تستدعيه حكمته وتقتضيه مشيئته، متعالياً عن معارضةٍ غيره، إذ لو كان معه إلهٌ يقدر على ما يقدر عليه، فإن توافقت إرادتهما فالفعل: إن كان لهما لزم اجتماع مؤثرين على أثرٍ واحدٍ، وإن كان لأحدهما لزم ترجيحُ الفاعلِ بلا مرجحٍ وعجزُ الآخرِ النَّافي لالاهيته، وإن اختلفت لزم التمانعُ والتطاردُ كما أشار إليه بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وفي الآية تنبيهٌ على شرفِ علمِ الكلام وأهله، وحثٌّ على البحثِ والنظرِ فيه.

قوله: «تقريرٌ للموحدانية»:

قال الإمام: لأنه لما قال: ﴿وَالْهَكَرُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ أمكن أن يخطر ببال أحد: هب أن إلهاً واحداً، فلعلَّ إلهَ غيرنا مُغايِرٌ لإلها، فأزال هذا الوهمَ ببيانِ التوحيدِ المُطلقِ^(٣).
الشيخُ سعدُ الدين: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ بحسبِ صدرِ الكلامِ نفْيٍ لكلِّ إلهٍ سِوَاهُ، وبحسبِ الاستثناءِ إثباتٌ له ولألوهيته؛ لأنَّ الاستثناءَ مِنَ النَّفْيِ إثباتٌ سيمّا إذا كان

(١) في (خ): «الآية».

(٢) الأوج: أبعدُ بُعْدٍ من المركز، والحضيضُ يقابله. انظر: «حاشية القونوي» (٤/ ٤٠٦).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٤/ ١٤٩).

بَدَلًا، فإنه يكونُ هو المقصودُ بالنَّسَبَةِ^(١)، ولهذا كان البدلُ الذي هو المختارُ في كلِّ كلامٍ تامٍّ غيرِ مُوجِبٍ بمنزلةِ الواجبِ في هذه الكلمةِ حتى لا يكادُ يُستعملُ (لا إله إلا الله) بالنَّصْبِ و(لا إله إلا إِيَّاه).

فإن قيل: كيف يصحُّ أنَّ البدلَ هو المقصودُ والنَّسَبَةُ إلى المُبدَلِ منه سلبيةٌ؟ قلنا: إنَّما وقعتِ النَّسَبَةُ إلى البدلِ بعدَ النَّقْضِ بـ(إلا) فالبدلُ هو المقصودُ بالنَّفيِّ المُعتبرِ في المُبدَلِ منه لكن بعدَ نَقْضِهِ، ونَقْضُ النَّفيِّ إثباتٌ. قوله: «وما سِوَاهُ إِمَّا نِعْمَةٌ أَوْ مُنْعَمٌ عَلَيْهِ»:

الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: فإن قيل: الكُفْرُ والمَعْصِيَةُ وسائرُ القبائحِ ليستِ بِنِعْمَةٍ ولا مُنْعَمٍ عَلَيْهَا.

قلنا: هي كُلُّهَا مِنْ حَيْثُ القَابِلِيَّةُ والفَاعِلِيَّةُ وما يرجعُ إلى الوجودِ والتَّشْبِيهِ نِعْمَةً، ومرجعُ الشرِّ والقُبْحِ إلى العدمِ. قوله: «وهما خبران»:

أي: لا بدَّ لَانِ إِذْ لا بدَّلَ لِلبدَلِ، قاله الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ.

وقال أبو حَيَّان: يجوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿الرَّحْمَنُ﴾ بدَلًا مِنْ ﴿هُوَ﴾^(٢).

قوله: «قيل: لَمَّا سَمِعَهُ المَشْرُكونَ..» إلى آخره:

أَخْرَجَهُ الفَرِيبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ»، وسَعِيدُ بنِ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِ»، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمَانِ» عَنْ أَبِي الضُّحَى مُفَصَّلًا^(٣).

(١) فِي (س): «المَقْصُودُ بِالنَّسَبَةِ».

(٢) انْظُرْ: «الْبَحْرُ المَحِيطُ» لِأَبِي حَيَّان (١٦٩/٣).

(٣) رَوَاهُ سَعِيدُ بنِ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ» (٢٣٩ - تَفْسِيرٍ)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٦/٣)، وَالرَّاحِدِيُّ =

قوله: «وإنما جمع السَّمَاوَاتِ وأفرد الأرضَ لأنها طبقاتٌ متفاضلةٌ بالذَّاتِ مُختلفةٌ بالحقيقة بخلاف الأرضين»

هذا قولُ الحكماء، وأما أهلُ السُّنَّةِ فالأرضونَ عندهم أيضًا طبقاتٌ متفاضلةٌ بالذَّاتِ بين كلِّ أرضٍ وأرضٍ مَسِيرَةُ خمسِ مئة عامٍ، كذا وردتْ به الأحاديثُ والآثارُ، وقد استوعبتها في كتابي الذي سَمَّيْتُهُ بـ«الهيئة السَّيِّئة في الهيئة السُّنَّية»^(١).
قال أبو حَيَّان: تكلَّم أهلُ الهيئةِ هنا بتخاليطٍ كثيرةٍ أخذوها بعقولهم لا أصلَ لها في الشرع^(٢).

وذكر بعضُ^(٣) أهلِ البلاغةِ أنَّ النُّكْتَةَ في إفرادِ الأرضِ ثَقُلُ جَمِيعِهَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَهُوَ أَرْضُونَ، ولهذا لَمَّا أُريدَ ذِكْرُ جَمِيعِ الْأَرْضِينَ قال: ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] وَرُبَّ مُفْرَدٍ لَمْ يَقَعْ فِي الْقُرْآنِ جَمْعُهُ لِثِقَلِهِ وَخَفَةِ الْمَفْرَدِ، وَجَمْعٌ لَمْ يَقَعْ فِي الْقُرْآنِ مُفْرَدُهُ لِثِقَلِهِ وَخَفَةِ الْجَمْعِ كَالْأَلْبَابِ.
قوله: «أي: بِنَفْعِهِمْ»^(٤) أو بالذي يَنْفَعُهُمْ:

أي: (ما) إمَّا مَصْدَرِيَّةٌ أَوْ مَوْصُولَةٌ، والبَاءُ عَلَى الْأَوَّلِ لِلْسَّبَبِ، وَعَلَى الثَّانِي لِلْحَالِ.

= في «أسباب النزول» (ص: ٤٨)، جميعهم عن أبي الضُّحَى، وأبو الضُّحَى اسمه مسلم بن صبيح، وانظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ٣٩٥)، وعزاه للفريابي وسعيد بن منصور والطبري وغيرهم.
(١) وهو مطبوع ضمن «مجموعة الحديث الشريف» في «مجموع رسائل العلامة السيوطي» الذي تصدره دار اللباب.

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٣/ ١٧١).

(٣) «بعض»: ليس في (ز) و(س).

(٤) في (س): «قوله إما بنفعهم».

قوله: «قَدَّمَهُ عَلَى ذِكْرِ الْمَطَرِ وَالسَّحَابِ؛ لِأَنَّ مَنَشَأَهُمَا الْبَحْرُ»:

هذا أيضًا قولُ الحُكَمَاءِ، وقد وردت الأحاديثُ بِخِلَافِ ذلك، وأوردتها في الكتابِ المُشارِ إليه، وحاصلُها^(١) أَنَّ السَّحَابَ مِنْ شَجَرَةٍ مُثْمِرَةٍ فِي الْجَنَّةِ، وَالْمَطَرُ مِنْ بَحْرِ تَحْتَ الْعَرْشِ.

قوله: «وَقُرِئَ بِضَمَّتَيْنِ»: لم يَذْكُرْ أَبُو حَيَّانَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ.

قوله: «عَطَفَ عَلَى ﴿أَنْزَلَ﴾...» إِلَى آخِرِهِ:

قال أَبُو حَيَّانَ: لَا يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى ﴿أَنْزَلَ﴾ وَلَا عَلَى ﴿وَمَنْ﴾ لِأَنَّهُ عَلَى التَّقْدِيرِ يَكُونُ فِي حِيزِ الصَّلَةِ فَيَحْتَاجُ إِلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُولِ وَتَقْدِيرُهُ: وَبَثَّ بِهِ فِيهَا، وَحَذَفُ هَذَا الضَّمِيرِ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ شَرْطَ جَوَازِهِ وَهُوَ مَجْرُورٌ بِالْحَرْفِ أَنْ يُجَرَّ الْمَوْصُولُ بِمِثْلِهِ وَهُوَ مَفْقُودٌ هُنَا.

وَالصَّوَابُ أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْمَوْصُولِ - أَي: وَمَا بَثَّ - لِفَهْمِ الْمَعْنَى^(٢)، وَفِي ذَلِكَ زِيَادَةٌ فَائِدَةٌ وَهُوَ جَعْلُهُ آيَةً مُسْتَقِلَّةً، وَحَذْفُ الْمَوْصُولِ جَائِزٌ سَائِعٌ^(٣) فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَإِنْ لَمْ يَقْسَهُ الْبَصَرِيُّونَ فَقَدْ قَاسَهُ غَيْرُهُمْ وَخَرَّجَ عَلَيْهِ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ^(٤).

قوله: «مَعَ أَنَّ الطَّبَعَ يَقْتَضِي أَحَدَهُمَا»:

قَالَ الطَّبِيُّ: يَعْنِي: ضُعُودُهُ إِنْ كَانَ لَطِيفًا خَفِيفًا، وَتُرُوكُهُ إِنْ كَانَ كَثِيفًا^(٥).

(١) فِي (ز) وَ(س): «وَحَاصِلُهُ».

(٢) قَوْلُهُ: «وَالصَّوَابُ أَنَّهُ عَلَى حَذْفٍ...» عِبَارَةٌ «الْبَحْرُ»: (وَالَّذِي تَخْرُجُ عَلَيْهِ الْآيَةُ: أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مَوْصُولٍ لِفَهْمِ الْمَعْنَى مَعْطُوفٍ عَلَى (مَا) مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَنْزَلَ﴾، التَّقْدِيرُ: وَمَا بَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ.

(٣) فِي (س): «سَائِعٌ».

(٤) انْظُرْ: «الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» لِأَبِي حَيَّانَ (٣/ ١٧٣ - ١٧٥).

(٥) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبِيِّ (٣/ ١٨٠).

فائدة: أخرج أبو الشيخ ابن حيان في كتاب «العظمة» عن قتادة قال: كَانَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَشْرَبُ مِنَ السَّحَابِ^(١).

قوله: «وعنه ﷺ: وَيَلْ لِمَنْ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ فَمَجَّ بِهَا»:

قال الشيخ ولي الدين العراقي: لم أَقِفْ عليه.

قلت: لم يَرِدْ في هذه الآية ولا بهذا اللفظ، وإنما أخرج عبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه في «تفاسيرهم» وابن أبي الدنيا في كتاب «التفكير» وابن حبان في «صحيحه»، عن عائشة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُنْزِلَ عَلَيَّ اللَّيْلَةَ ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَآخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾» [آل عمران: ١٩٠] ثُمَّ قَالَ: «وَيَلْ لِمَنْ قَرَأَهَا وَلَمْ يَتَفَكَّرْ فِيهَا»^(٢).

وأخرج ابن أبي الدنيا، عن سفيان رفعه قال: «مَنْ قَرَأَ آخِرَ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ فَلَمْ يَتَفَكَّرْ فِيهَا وَيلَه»، فَعَدَّ بِأَصَابِعِهِ عَشْرًا، قِيلَ لِلأَوْزَاعِيِّ: مَا^(٣) غَايَةُ التَّفَكُّرِ فِيهِنَّ؟ قَالَ: يَقْرَأُونَهُنَّ وَهُوَ يَعْقِلُهُنَّ^(٤).

قوله: «واعلم أن دلالة هذه الآيات... إلى آخره:

إذا تأملت ما ذكره المصنّف في تقرير الاستدلال بهذه الآيات عرفت صِحَّةَ قَوْلِ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ الْغَزَالِيِّ رضي الله عنه ثُمَّ: ليس في الإمكان أبدع من

(١) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٢٤/١٠٢٥).

(٢) انظر: «الدر المشور» (٤٠٩/٢)، ورواه ابن حبان في «صحيحه» (٦٢٠).

(٣) في (ز) و(س): «فما».

(٤) انظر: «الدر المشور» (٤٠٩/٢).

هذا العالم، وانزاح^(١) عنك ما ركب قلوب المعترضين من كلام الجهل.
وقد ألفت في ذلك كتاب «تشديد الأركان»^(٢) فليُنظر فإن فيه نفائس.

(١٦٥) - ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ رَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾.

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا﴾ من الأصنام، وقيل: من الرؤساء الذين كانوا يُطيعونهم^(٣)؛ لقوله: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ [البقرة: ١٦٦].

ولعل المراد أعمُ منهما، وهو ما يشغله عن الله تعالى.

﴿يُحِبُّونَهُمْ﴾: يعظمونهم ويطيعونهم ﴿كَحُبِّ اللَّهِ﴾: كتعظيمه والميل إلى طاعته؛ أي: يُسوون بينه وبينهم في المحبة والطاعة.

والمحبة: ميل القلب، من الحب استعير لحيبة القلب، ثم اشتق منه الحب لأنه أصابها ورسخ فيها، ومحبة العبد لله: إرادة طاعته والاعتناء بتحصيل مراضيه^(٤)، ومحبة الله للعبد: إرادة إكرامه، واستعماله في الطاعة، وصونه عن المعاصي.

﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ لأنه لا تنقطع محبتهم لله، بخلاف محبة الأنداد فإنها لأغراض فاسدة موهومة تزول بأدنى سبب، ولذلك كانوا يعدلون عن آلهتهم إلى الله عند الشدائد، ويعبدون الصنم زماناً ثم يرفضونه إلى غيره.

(١) في (ف): «وارتاح».

(٢) وتام العنوان: «تشديد الأركان في ليس في الإمكان أبدع مما كان»، وهو مطبوع ضمن «مجموعة الفقه وأصوله وأصول الدين» في «مجموع رسائل العلامة السيوطي» الذي تصدره دار الباب.

(٣) في (خ): «يتبعونهم».

(٤) في (خ): «فرائضه».

﴿وَلَوْ رَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾: ولو يَعْلَمُ هؤلاء الذين ظلموا باتخاذ الأنداد ﴿إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ﴾: إذ عاينوه يوم القيامة، وأجرى المستقبل مجرى الماضي لتحقيقه^(١) كقوله: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤].

﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ سَادَّ مَسَدَّ مَفْعُولِي ﴿رَى﴾، وجواب ﴿لَوْ﴾ محذوف؛ أي: لو يعلمون أَنَّ القدرةَ لله جميعاً إذ^(٢) عاينوا العذاب لندموا أشدَّ الندم. وقيل: هو مُتَعَلِّقُ الجواب، والمفعولان محذوفان، والتقدير: ولو يرى الذين ظلموا أندادهم لا تنفع لعلِّموا أَنَّ القُوَّةَ لله كلها لا ينفع ولا يضرُّ غيره.

وقرأ ابن عامر ونافع ويعقوب: ﴿وَلَوْ تَرَى﴾ على أنه خطابٌ للنبي؛ أي: ولو ترى ذلك لرأيت أمراً عظيماً، وابن عامر: ﴿إِذْ يُرَوْنَ﴾ على البناء للمفعول، ويعقوب: ﴿إِنَّ﴾ بالكسر، وكذا: ﴿وإنَّ الله شديدُ العذاب﴾^(٣) على الاستئناف أو إضمار القول.

(١٦٦) - ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾.

﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ بدلٌ من ﴿إِذْ يَرَوْنَ﴾؛ أي: إذ تبرَّأ المتبوعون من الأتباع، وقرئ بالعكس^(٤)؛ أي: تبرَّأ الأتباع من الرؤساء.

(١) قوله: «وأجرى المستقبل مجرى الماضي»؛ أي: بقوله: ﴿إِذْ﴾؛ لأنها موضوعة للماضي، والمعنى هنا على الاستقبال، لكن لتحقّق وقوعه عبّر عنه بما يُعبّر به عن الماضي. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤٤٩/١).

(٢) في (خ): «إذا».

(٣) انظر هذه القراءات في «السبعة» (ص: ١٧٣)، و«التيسير» (ص: ٧٨)، و«النشر» (٢/ ٢٢٤).

(٤) في (خ): «على العكس». وانظر: «تفسير الثعلبي» (٤/ ٢٧٥)، و«الكشاف» (١/ ٣٩٨)، عن مجاهد.

﴿وَرَأَوْا الْعَذَابَ﴾؛ أي: رائينَ له، والواوُ للحالِ و(قَدْ) مُضْمَرَةٌ، وقيلَ: عَطَفُ
على ﴿تَبَرَّأَ﴾.

﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ يحتمل العطف على ﴿تَبَرَّأُ﴾ أو ﴿رَأَوْا﴾، أو الحال^(١)، والأوّل أظهر.

وَالْأَسْبَابُ ﴿١﴾: الوُصْلُ التي كَانَتْ بَيْنَهُمْ مِنَ الْإِتِّبَاعِ وَالْإِتِّفَاقِ عَلَى الدِّينِ
وَالْأَغْرَاضِ الدَّاعِيَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَأَصْلُ السَّبَبِ: الْحَبْلُ الَّذِي يُرْتَقَى بِهِ الشَّجَرُ.
وَقُرِئَ: (تُقَطَّعَتْ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (٢).

(١٦٧) - ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَكُنَّا كَارَةً فَتَتَّبِعْنَا مِنْهُمْ كَمَا تَبِعُوا وَمَا كُنَّا كَذَلِكَ يُرِيدُهُمُ اللَّهُ أَغْمَلَهُمْ حَسْرَتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾.

[illegible]

قوله: «لَقَوْلِهِ: ﴿إِذَا تَبَرَّأ﴾»:

زاد أبو حيان: ولقوله: ﴿يُحِبُّونَهُمْ﴾ فأتى بضمير العقلاء^(٣).

(١) قوله: «الحال» منصوب بالعطف على «العطف» في: «يحتمل العطف». انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤١١/٢).

(۲) لم أجدها.

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٣/ ١٨١).

قوله: «ولو يعلم هؤلاء الذين ظلموا»: إشارة إلى أنه من وضع الظاهر موضع المضمَر للدَّاءِ عليهم بالظلم.

قوله: «فالواو للحال...»: رَجَحَ الْحَالِيَّةَ فِي ﴿وَرَأَوْا﴾ وَالْعُطْفَ فِي ﴿وَنَقَطَتْ﴾. وَوَجَّهَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: بِأَنَّ الْعُطْفَ فِي ﴿وَرَأَوْا﴾ يُوَدِّي إِلَى إِبْدَالِ (إِذَ رَأَوْا الْعَذَابَ) مِنْ ﴿إِذَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ وَلَيْسَ فِيهِ كَبِيرُ فَائِدَةٍ، وَلِأَنَّ الْحَقِيقَ^(١) بِالْإِسْتِعْظَامِ وَالْإِسْتِفْظَاعِ هُوَ تَبَرُّؤُهُمْ فِي حَالِ رُؤْيَا الْعَذَابِ لَا هُوَ نَفْسُهُ، وَأَمَّا تَقْطُعُ مَا بَيْنَهُمْ مِنَ الْوَصْلِ وَالْأَسْبَابِ فَمُسْتَقِيلٌ فِي ذَلِكَ لَا تَبِيعٌ لِلتَّبَرُّؤِ.

قوله: «مثل ذلك الإراء»: تقدم ما فيه في: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: وَاعْتَبِرَ الْمَصْدَرُ مُجَرَّدًا عَنِ التَّاءِ لِثَلَا يُحْتَاجُ فِي تَذْكِيرِ اسْمِ الْإِشَارَةِ إِلَى تَأْوِيلِ، وَقَدْ رُوِيَ: إِرَاءٌ وَإِرَاءَةٌ كِإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِقَامَةٍ.

(١٦٨) - ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ كُلُّوْا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾.

﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ كُلُّوْا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا﴾ نَزَلَتْ فِي قَوْمِ حَرَّمُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ رَفِيعَ الْأَطْعَمَةِ وَالْمَلَابِسِ، وَ﴿حَلَالًا﴾ مَفْعُولٌ ﴿كُلُّوْا﴾ أَوْ صِفَةُ مَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أَوْ حَالٌ مِنْ (مَا فِي الْأَرْضِ) وَ(مِنْ) لِلتَّبَعِيضِ إِذْ لَا يُؤْكَلُ كُلُّ مَا فِي الْأَرْضِ. ﴿طَيِّبًا﴾: يَسْتَطِيبُهُ الشَّرْعُ، أَوْ الشَّهْوَةُ الْمُسْتَقِيمَةُ إِذِ الْحَلَالُ دَلٌّ عَلَى الْأَوَّلِ. ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾: لَا تَقْتَدُوا بِهِ فِي اتِّبَاعِ الْهَوَى فَتَحَرَّمُوا الْحَلَالَ وَتَحَلَّلُوا الْحَرَامَ.

(١) فِي النسخ: «التحقيق»، والتصويب من «حاشية التفازاني» (و٩٨ب).

وقرأ نافع وأبو عمرو وحمره والبرقي وأبو بكر حيث وقع بتسكين الطاء^(١)،
وهما لغتان في جمع خطوة، وهي ما بين قدمي الخاطي.
وقرئ بضمتين وهمزة جُعِلَتْ ضَمَّةُ الطاء كأنها عليها^(٢).
وبفتحتين^(٣) على أنه جمع خطوة وهي المرة من الخطو.
﴿إِنَّهُمْ لَكُفْرٌ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾: ظاهر العداوة عند ذوي البصيرة، وإن كان يُظهِرُ الموالاةَ
لِمَنْ يُغَوِّيه ولذلك سَمَّاهُ وَلِيًّا في قوله: ﴿أُولَئِكَ أَهْمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

(١٦٩) - ﴿إِنَّمَا يُمَرِّكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

﴿إِنَّمَا يُمَرِّكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ﴾ بيان لعداوته ووجوب التحرز عن متابعتها،
واستعير الأمر لترينه وبعثه لهم على الشرّ تسفيهاً لِرأيهم وتحقيراً لِسأنهم.
و(السُّوءُ والفَحْشَاءُ): ما أنكره العقل واستقبّحه الشرع، والعطف لاختلاف
الوصفين، فإنه سُوءٌ لا غتمام العاقل به وفَحْشَاءٌ لا ستقباحه إياه.
وقيل: السُّوءُ يَعْمُ القَبَائِحَ، والفَحْشَاءُ مَا تَجَاوَزَ الْحَدَّ فِي الْقُبْحِ مِنَ الْكِبَائِرِ.
وقيل: الْأَوَّلُ مَا لَا حَدَّ فِيهِ، والثَّانِي مَا شُرِعَ فِيهِ الْحَدُّ^(٤).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٤)، و«التيسير» (ص: ٧٨).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٨) عن عمرو بن عبيد وعيسى بن عمر. وهي في «الكشاف» (٤٠١/١) دون نسبة، وفيه: جُعِلَتْ الضمة على الطاء كأنها على الواو.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٨) عن أبي حرام الأعرابي، و«المحتسب» (١١٧/١) عن أبي السمال العدوي، و«الكشاف» (٤٠١/١) دون نسبة.

(٤) في (خ): «الأول ما لا حد له والثاني ما شرع له الحد».

﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ كَاتِّخَاذِ الْأَنْدَادِ، وَتَحْلِيلِ الْمَحْرَمَاتِ، وَتَحْرِيمِ الطَّيِّبَاتِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ اتِّبَاعِ الظَّنِّ رَأْسًا، وَأَمَّا اتِّبَاعُ الْمَجْتَهِدِ لِمَا أَدَّى إِلَيْهِ ظَنْ مُسْتَنَدٌ إِلَى مَدْرِكٍ شَرْعِيٍّ فَوْجُوبُهُ قَطْعِيٌّ، وَالظَّنُّ فِي طَرِيقِهِ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي الْكِتَابِ الْأُصُولِيَّةِ.

قوله: «نَزَلَتْ فِي قَوْمٍ حَرَّمُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ رَفِيعَ الْأَطْعِمَةِ وَالْمَلَابِسِ»:

ليس كذلك، إِنَّمَا نَزَلَتْ فِي الْمَذْكُورِينَ آيَةُ الْمَائِدَةِ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٧]^(١)، وَأَمَّا هَذِهِ الْآيَةُ فَإِنَّمَا نَزَلَتْ فِي الْكُفَّارِ الَّذِينَ حَرَّمُوا الْبَحَائِرَ وَالسَّوَائِبَ وَالْوَصَائِلَ وَنَحْوَهَا كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَغَيْرُهُ^(٢)، وَيُوضِّحُهُ قَوْلُهُ بَعْدُ: ﴿قَالُوا بَلْ نَنَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا﴾ كَمَا ذَكَرَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْمَائِدَةِ فِي قِصَّةِ تَحْرِيمِ الْبَحَائِرِ وَنَحْوِهَا.

وَأَمَّا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ حَرَّمُوا رَفِيعَ الْأَطْعِمَةِ وَالْمَلَابِسِ فَلَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ هَذَا الْقَوْلُ، وَلِهَذَا صُدِّرَتْ هَذِهِ الْآيَةُ بِ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ وَآيَةُ الْمَائِدَةِ بِ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضًا خِطَابُ الْمُؤْمِنِينَ بَعْدَ انْقِضَاءِ قِصَّةِ الْكَافِرِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾.

قوله: «﴿حَلَلَا﴾ مَفْعُولٌ ﴿كُلُوا﴾»:

قال أبو حَيَّان: (مِنْ) عَلَى هَذَا لابتداء الغاية متعلقة بـ﴿كُلُوا﴾^(٣).

(١) روى الطبري في «تفسيره» (٦٠٧/٨) عن أبي مالك الغفاري في هذه الآية: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٧] الآية، قال: عثمان بن مظعون وأناس من المسلمين حَرَّمُوا عَلَيْهِمُ النِّسَاءَ، وَامْتَنَعُوا مِنَ الطَّعَامِ الطَّيِّبِ، وَأَرَادَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَقْطَعَ ذَكَرَهُ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ.

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٣٦/٣ - ٣٧).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢٠٤/٣).

وكذا قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ.

قوله: «و(من) للتَّبْعِيضِ»:

قال أبو حَيَّان: هو خَاصٌّ بجعلِ ﴿حَلَالًا﴾ حَالًا. وكذا قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ.

قالا: و(من) حِينَئِذٍ في مَوْقِعِ المَفْعُولِ؛ أي: كُلُّوا بَعْضَ مَا فِي الْأَرْضِ^(١).

قوله: «أَوِ لِلشَّهْوَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ»:

رَدَّ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ بَأَنَّ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ إِمَّا حَلَالٌ بَلَا شُبْهَةٍ فَلَا مَنَعَ مِنْهُ، أَوْ لَا فَخَارٌ بِقَيْدِ الْحَلَالِ.

ولهذا فَسَّرَهُ فِي «الْكَشَافِ» بِالطَّاهِرِ مِنْ كُلِّ شُبْهَةٍ^(٢).

وَأَجَابَ أَبُو حَيَّانَ عَنِ الْأَوَّلِ: بَأَنَّ ﴿طَيِّبًا﴾ يَكُونُ صِفَةً لـ ﴿حَلَالًا﴾ مُؤَكِّدَةً، أَوْ مَبَيِّنَةً لِأَنَّ الْحَلَالَ مَا كَانَ مُسْتَلَذًّا لَا مُسْتَقْدَرًا^(٣).

قوله: «وَقُرِئَ بِضَمَّتَيْنِ وَهَمْزَةٍ جُعِلَتْ ضِمَّةُ الطَّاءِ كَأَنَّهَا عَلَيْهَا»؛ أي: عَلَى الْوَاوِ، وَالْوَاوُ الْمَضْمُومَةُ قَدْ تُقَلَّبُ مِثْلُ: أَقْتَتِ وَأَجُوهَ.

وَفِيهِ تَوَجِيهُ آخَرُ أَنَّهُ جَمْعُ خَطَاةٍ مِنَ الْخَطَاةِ إِنْ كَانَ سَمِعَ وَإِلَّا فَتَقْدِيرًا، وَعَلَيْهِ الْأَخْفَشُ^(٤).

قوله: «وَاسْتَعِيرَ الْأَمْرُ...» إِلَى آخِرِهِ:

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢٠٣/٣).

(٢) انظر: «الكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ (٤٠٠/١).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢٠٤/٣).

(٤) المصدر السابق (٢٠٦/٣).

الشيخ سعد الدين: يشير إلى أنه استعارة تبعية، ويتبعها^(١) الرمز إلى أنهم بمنزلة المأمورين له بناءً على أن في الأمر العلو.

(١٧٠) - ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ الضمير للناس، وعدل عن الخطاب معهم للنداء على ضلالتهم، كأنه التفت إلى العقلاء وقال لهم: انظروا إلى هؤلاء الحمقى ماذا يجيبون.

﴿قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾: مَا وَجَدْنَاهُمْ عَلَيْهِ، نزلت في المشركين؛ أمروا باتباع القرآن وسائر ما أنزل الله من الحجج والآيات فجنحوا إلى التقليد^(٢).
وقيل: في طائفة من اليهود دعاهم رسول الله ﷺ إلى الإسلام فقالوا: نتبع ما وجدنا عليه آبائنا لأنهم كانوا خيراً منا وأعلم.

وعلى هذا فيعم «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ» التوراة لأنها أيضاً تدعو إلى الإسلام.

﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ الواو للحال أو العطف، والهمزة للرد والتعجب^(٣)، وجواب (لو) محذوف؛ أي: لو كان آبائهم جهلة لا يتفكرون في أمر الدين ولا يهتدون إلى الحق لاتبعوهم، وهو دليل على المنع من التقليد لمن قدر^(٤) على النظر والاجتهاد، واتباع الغير في الدين إذا علم بدليل ما أنه

(١) في نسخة «حاشية الفتازاني» (١٩٩): «وتبعية».

(٢) أورده الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ٢٨٨) من رواية الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) قوله: «والتعجب» كذا في النسخ، وفي «تفسير البيضاوي» مع كل من «حاشية شيخ زاده» و«حاشية الأنصاري» و«حاشية الشهاب» و«حاشية القونوي»: «والتعجب» وهو أولى.

(٤) في (خ): «يقدر».

مَحَقُّ كَالْأَنْبِيَاءِ وَالْمُجْتَهِدِينَ فِي الْأَحْكَامِ فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ بِتَقْلِيدٍ بَلْ اتِّبَاعٌ لِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ.

قوله: «وَعَدَلٌ عَنِ الْخُطَابِ...» إلى آخره:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: أَي: صَرَفَ عَنْهُمْ الْخُطَابَ، وَذَكَرُوا بِلَفْظِ الْغَيْبَةِ لِنَدَاءِ الْآخَرِينَ عَلَى ضَلَالَتِهِمْ، وَأَنَّهُمْ أَحَقُّاءُ بِأَنْ يُعْرَضَ عَنْهُمْ وَيُصْرَفَ عَنْ خُطَابِهِمْ لِقَرِطِ جَهْلِهِمْ، فَاَنْدَفَعَ مَا تُوهَّمُ مِنْ أَنْ تَرَكَ الْاَلْتِفَاتِ وَالْجَرِيَّ عَلَى الْخُطَابِ أَنْسَبُ بِالْنَّدَاءِ عَلَى ضَلَالَتِهِمْ.

وَاخْتَارَ الطَّبْيِيُّ أَنَّ الْآيَةَ عَامَّةٌ فِي الْكُفْرَةِ^(١)، وَقَرَّرَهُ بِوَجْهِ مُنَاسِبٍ لِلنَّظْمِ ذَكَرْتُهُ فِي «أَسْرَارِ التَّنْزِيلِ»^(٢).

قوله: «وَقِيلَ: فِي طَائِفَةٍ مِنَ الْيَهُودِ...» إلى آخره:

أَخْرَجَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ وَابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَمَّى قَائِلَ ذَلِكَ رَافِعَ بْنَ خَارِجَةَ وَمَالِكَ بْنَ عَوْفٍ^(٣).

الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَعْنِي: أَنَّ الضَّمِيرَ لِلنَّاسِ عَلَى طَرِيقَةِ الْاَلْتِفَاتِ، لَكِنْ فِي الْمَرَادِ بِالنَّاسِ الَّذِينَ يُقَالُ لَهُمْ هَذَا الْقَوْلُ قَوْلَانِ، قِيلَ: الْمُشْرِكُونَ، وَقِيلَ: الْيَهُودُ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطببي (٣/ ١٩٢).

(٢) انظر: «قطف الأزهار في كشف الأسرار» للمصنف (١/ ٣٦٨).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٤٢) من طريقين أحدهما من طريق ابن إسحاق، وابن أبي حاتم في

«تفسيره» (١/ ٢٨١)، والثعلبي في «تفسيره» (٤/ ٢٨٧-٢٨٨) من رواية سعيد بن جبيرة عن ابن عباس

رضي الله عنهما.

قوله: «الواو للحال أو العطف»:

الأوّل قاله الرّمخسري^(١)، والثاني قاله ابن عطية^(٢)، وصرّح بأنّها لعطف جُمْلَةٍ كلامٍ على جُمْلَةٍ.

قال أبو حيّان: والقولان يجتمعان؛ فإنّ الجُمْلَةَ المَصْحُوبَةَ بـ(لو) في مثل هذا السّياق شرطيةٌ، فإذا قيل: (اضرب زيدًا ولو أحسن إليك)، المعنى: وإن أحسن، وكذا: «أعطوا السّائل ولو جاء على فرس»^(٣)، فـ(لو) هنا للتّنبية على أنّ ما بعدها غير مُناسِبٍ لِمَا قَبْلَهَا، لكنّها جاءت لاستقصاء الأحوال التي يَفْعُ فيها الفعل، ولتدلّ على أنّ المراد وجود الفعل في كلّ حالٍ حتى في هذه الحال التي لا تُناسِبُ الفعل، ولذلك لا يجوز: (اضرب زيدًا ولو أساء)، ولا: (أعطوا السّائل ولو كان محتاجًا)، فالواو في الآية ونحوها عاطفةٌ على حالٍ مُقدّرة، والمعطوفُ على الحال حالٌ، فصَحَّ أنها حاليّةٌ وعاطفةٌ^(٤).

(١) انظر: «الكشاف» (١ / ٤٠١).

(٢) انظر: «المحرر الوجيز» (١ / ٢٣٨).

(٣) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (٢ / ٩٩٦) عن زيد بن أسلم مرسلاً. قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٥ / ٢٩٤): «لا أعلم في إرسال هذا الحديث خلافاً بين رواية مالك، وليس في هذا اللفظ مسندٌ يحتاج به فيما علمت».

ورواه أبو داود (١٦٦٥) عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها بلفظ: «للسائل حق وإن جاء على فرس». وسيدكر المصنف تخريجه مفصلاً عند آية: ﴿وَلَكِنَّ الْإِلَهَ مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٣ / ٢١٠ - ٢١١).

(١٧١) - ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَ صُمُّ بُكْمٌ عَنَىٰ لَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾.

﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَ﴾ على حذف مضاف، تقديره: ومثل داعي الذين كفروا كمثل الذي ينعق، أو: مثل الذين كفروا كمثل بهائم الذي ينعق^(١).

والمعنى: أن الكفرة لانهماكهم في التقليد لا يلقون أذهانهم إلى ما يتلى عليهم، ولا يتأملون فيما يُقرَّر معهم^(٢)، فهم في ذلك كالبهائم التي يُنعق عليها فتسمع الصوت ولا تعرف مغزاه، وتحس النداء ولا تفهم معناه.

وقيل: هو تمثيلهم في اتباع آبائهم على ظاهر حالهم جاهلين بتحقيقها بالبهائم التي تسمع الصوت ولا تفهم ما تحته، أو تمثيلهم في دعائهم الأصنام بالناعق في نعيه، وهو التصويت على البهائم، وهذا يُغني عن الإضمار، ولكن لا يُساعدُه قوله: ﴿إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَ﴾؛ لأن الأصنام لا تسمع، إلا أن يجعل ذلك من باب^(٣) التمثيل المركب.

﴿صُمُّ بُكْمٌ عَنَىٰ﴾ بالرفع^(٤) على الذمّ ﴿لَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾؛ أي: بالفعل^(٥)؛ للإخلال بالنظر.

(١) في (خ): «كمثل البهائم التي ينعق عليها».

(٢) في (خ): «عليهم».

(٣) في (خ): «من قبيل».

(٤) في (خ): «رفع».

(٥) قوله: «أي: بالفعل»؛ أي: المنفي عنهم فعل العقل وهو النظر، لا ذاته فإنه ثابت. انظر: «حاشية

الأنصاري» (١/ ٤٥٥).

قوله: «على حذف مُضافٍ..» إلى آخره؛ أي: إمّا عند المُشَبَّه أو المُشَبِّه به، والأرجح في الآية قولٌ ثالثٌ: وهو أنّها من الاحتباك، وهو حذفُ جزءٍ من كلّ طرفٍ أثبتَ نظيره في الآخر، والتقدير: ومثّل الذين كفروا معك يا محمّد كمثل الناعق مع^(١) الغنم.

وهذا هو الذي اختاره الكرمانيّ شيخُ الزّمخشريّ، وقال: إنّه أبلغ ما يكون من الكلام^(٢).

وقد نصّ عليه سيبويه^(٣)، وقرّره ابنُ طاهرٍ والشّلوبيّ وابنُ خروفٍ، وقالوا^(٤): إنّه من بديعِ كلامِ العربِ.

قوله: «إلا أن يُجعلَ ذلك من بابِ التّمثيلِ المُركّبِ»:

قال الطّيبيّ: بأن يكونَ المعنى: ومثّلهم في دُعائهم الأصنامَ فيما لا جدوى فيه كمثلِ الناعقِ بما لا يسمَعُ إلا دعاءً ونداءً.

قال: وهذا أحسنُ الوجوه المذكورة في الكتاب^(٥)، وأوفقٌ لتأليفِ النّظم،

(١) في (ز) و(س): «من».

(٢) انظر: «غرائب التفسير» للكرمانيّ (١/ ١٩١).

(٣) انظر: «الكتاب» (١/ ٢١٢).

(٤) في (ز): «وقال».

(٥) يعني به «الكشاف»، فقد جاء فيه (١/ ٤٠٣): معناه: ومثّلهم في دُعائهم الأصنامَ كمثلِ الناعقِ بما لا يسمَعُ.

أما «الكتاب» لسبويه فقد جاء فيه (١/ ٢١٢): ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَ﴾ وإلّا شُبّهوا بالمنعوق به، وإلّا المعنى: مثّلكم ومثّل الذين كفروا كمثلِ الناعقِ والمنعوقِ به الذي لا يسمَعُ.

وهو كما ترى غير ما استحسّنه الطيّبي.

وذلك لأنَّ العاطِفَ في ﴿وَمَثَلٌ﴾ يَسْتَدْعِي مَعْطُوفًا عَلَيْهِ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى جَمْلَةٍ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا﴾ الْآيَةَ، حُسْنُهُ إِذَا عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالَّذِينَ كَفَرُوا آبَاءَهُمْ، وَضَعًا لِلْمُظْهَرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ لِلإِشْعَارِ بِعِلِّيَّةِ عَدَمِ الْإِهْتِدَاءِ وَسَلْبِ الْعُقُولِ نَعِيًا عَلَى الْمُخَاطَبِينَ وَتَسْجِيلًا عَلَى ضَلَالِهِمْ، وَفِي عُطْفِ الْجَمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ عَلَى الْفِعْلِيَّةِ الْإِذَائُ بِأَنَّ الْمُضَارِعَ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ الْمُرَادُ بِهِ الْاسْتِمْرَارُ^(١).

(١٧٢) - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ لَمَّا وَسَّعَ الْأَمْرَ عَلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَأَبَاحَ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ سِوَى مَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ، أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُمْ أَنْ يَتَحَرَّوْا طَيِّبَاتِ مَا رُزِقُوا وَيَقُومُوا بِحَقُوقِهَا فَقَالَ:

﴿وَاشْكُرُوا لِلَّهِ﴾ عَلَى مَا رَزَقَكُمْ وَأَحَلَّ لَكُمْ ﴿إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾: إِنْ صَحَّ أَنَّكُمْ تَخْتَصُّونَهُ بِالْعِبَادَةِ وَتُقَرُّونَ أَنَّهُ مُؤَلِّي النِّعَمِ، فَإِنَّ عِبَادَتَهُ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِالشُّكْرِ، فَالْمَعْلُوقُ بِفِعْلِ الْعِبَادَةِ هُوَ الْأَمْرُ بِالشُّكْرِ لِإِتْمَامِهِ، وَهُوَ عَدَمٌ عِنْدَ عَدَمِهِ^(٢).

وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: إِنِّي وَالْإِنْسَ وَالْجَنَّ فِي نَبِإٍ عَظِيمٍ، أَخْلَقْتُ وَيُعْبَدُ غَيْرِي، وَأَرْزُقُ وَيَشْكُرُ غَيْرِي».

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ١٩٥ - ١٩٦).

(٢) قوله: «لِإِتْمَامِهِ»؛ أَي: لِإِتْمَامِ فِعْلِ الْعِبَادَةِ «وَهُوَ»؛ أَي: الْأَمْرُ لِإِتْمَامِ فِعْلِ الْعِبَادَةِ «عَدَمٌ»؛ أَي: مَعْدُومٌ

«عِنْدَ عَدَمِهِ»؛ أَي: عِنْدَ عَدَمِ فِعْلِ الْعِبَادَةِ. انظر: «حاشية القونوي» (٤/ ٤٤١).

(١٧٣) - ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾: أَكْلُهَا وَالِانْتِفَاعَ بِهَا، وَهِيَ الَّتِي مَاتَتْ مِنْ غَيْرِ ذِكَاةٍ، وَالْحَدِيثُ الْحَقُّ بِهَا مَا أُبِينَ مِنْ حَيٍّ، وَالسَّمَكُ وَالْجَرَادُ أَخْرَجَهُمَا الْعُرْفُ عَنْهَا أَوْ اسْتِثْنَاءُ الشَّرْعِ، وَالْحُرْمَةُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْعَيْنِ تَفِيدُ عُرْفًا حُرْمَةَ التَّصَرُّفِ فِيهَا مُطْلَقًا إِلَّا مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ كَالْتَّصَرُّفِ فِي الْمَدْبُوعِ.

﴿وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ﴾: إِنَّمَا خَصَّ اللَّحْمَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ مُعْظَمُ مَا يُؤْكَلُ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَسَائِرُ أَجْزَائِهِ كَالتَّابِعِ لَهُ.

﴿وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾: أَي: رُفِعَ بِهِ الصَّوْتُ عِنْدَ ذَبْحِهِ لِلصَّنِمِ، وَالْإِهْلَالُ أَصْلُهُ: وَجُودُ الْهَلَالِ وَرُؤْيَاهُ^(١)، يُقَالُ: أَهَلَ الْهَلَالُ وَأَهْلَلْتُهُ، لَكِنْ لَمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ أَنَّهُ يُرْفَعُ الصَّوْتُ بِالتَّكْبِيرِ إِذَا رُؤِيَ سُمِّيَ ذَلِكَ إِهْلَالًا، ثُمَّ قِيلَ لِرَفْعِ الصَّوْتِ وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِهِ.

﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ﴾: بِالِاسْتِثْنَاءِ عَلَى مُضْطَرَّ آخَرَ، وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةً بِكَسْرِ النُّونِ^(٢).

﴿وَلَا عَادٍ﴾: سَدَّ الرَّمَقِ أَوْ الْجَوْعَةِ.

وَقِيلَ: ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾ عَلَى الْوَالِي ﴿وَلَا عَادٍ﴾ بِقَطْعِ الطَّرِيقِ. فَعَلَى هَذَا لَا يُبَاحُ لِلْعَاصِيِّ بِالسَّفَرِ^(٣)، وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَوْلُ أَحْمَدَ.

(١) فِي (خ): «أَصْلُهُ رُؤْيَا الْهَلَالِ».

(٢) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ١٧٤)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ٧٨).

(٣) قَوْلُهُ: «فَعَلَى هَذَا...» لَا يَخْتَصُّ عَدَمُ الْإِبَاحَةِ لِلْعَاصِيِّ بِسُفَرِهِ بِهَذَا الْقَوْلِ، بَلْ يَأْتِي عَلَى الْأَوَّلِ أَيْضًا. =

﴿فَلَا إِيْمَ عَلَيْهِ﴾ في تناوله ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ﴾ لِمَا فَعَلَ ﴿رَحِيمٌ﴾ بِالرُّحْصَةِ فِيهِ.

فإن قيل: إنما يفيدُ قَصْرَ الْحُكْمِ عَلَى مَا ذَكَرَ، وَكَمَ مِنْ حَرَامٍ لَمْ يَذْكُرْ.

قلتُ: المرادُ قَصْرُ الْحُرْمَةِ عَلَى مَا ذَكَرَ مِمَّا اسْتَحْلَوْهُ لَا مُطْلَقًا، أَوْ قَصْرُ حُرْمَتِهِ عَلَى حَالِ الْاِخْتِيَارِ كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَا لَمْ تُضْطَرُّوا إِلَيْهَا.

قوله: «يقول الله: إني والإنس والجن في نبأ عظيم، أخلقتُ ويُعبدُ غيري، وأرزقُ ويُشكرُ غيري»:

أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» والبيهقي في «شعب الإيمان» والديلمي من حديث أبي الدرداء^(١).

قوله: «والحديثُ ألحقَ بها ما أبينَ من حَيٍّ»:

أخرج أبو داود، والترمذي وحسنه، عن أبي واقد الليثي قال: قال رسول الله ﷺ: «ما قُطِعَ من البهيمة وهي حيَّةٌ فهي ميتة»^(٢).

قوله: «أو استثناءُ الشَّرْعِ»؛ أي: في حديث: «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَانِ وَدِمَانِ: السَّمَكُ وَالْجَرَادُ وَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ». أخرجه ابنُ ماجه والحاكمُ من حديثِ ابنِ عمر^(٣).

= انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٤٥٧).

(١) رواه الطبراني في «مسند الشاميين» (٩٧٤)، والبيهقي في «الشعب» (٤٥٦٣)، والديلمي في «مسند الفردوس» (٤٤٣٩) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٢) رواه أبو داود (٢٨٥٨)، والترمذي (١٤٨٠)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث زيد بن أسلم والعمل على هذا عند أهل العلم».

(٣) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٥٧٢٣)، وابن ماجه (٣٢١٨)، عن ابن عمر رضي الله عنهما، ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٢١١) موقوفاً، وقال: «وهذا إسناد صحيح وهو في معنى المسند». ولم أجده عند الحاكم.

قوله: «إنما خصَّ اللحم بالذكر..» إلى آخره:

قال ابن عطية: خصَّ اللحم ليدلَّ على تحريم عينه ذكِّي أم لم يُذكَّ^(١).

قوله: «بالاستيثار»:

قال الشيخ سعد الدين: أي: طلب أن يؤثّر نفسه على ذلك المضطرّ الآخر بأن ينفرد بتناوله فيهلك الآخر.

قوله: «المراد قصر الحرمة..» إلى آخره:

قال الشيخ سعد الدين: فهو قصر أفراد إن كان الخطاب للمؤمنين الذين حرّموا المستلذات، أو قلب إن كان للكفار الذين حرّموا السوائب ونحوها، وعليهما هو إضافي لا حقيقي.

(١٧٤) ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ الْكِتَابِ وَيَشْتُرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ الْكِتَابِ وَيَشْتُرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ عَوْضًا حَقِيرًا.

﴿أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ﴾: إمّا في الحال لأنهم أكلوا ما يتلبّس بالنار لكونها عقوبة عليه فكأنه أكل^(٢) النار، كقوله:

أَكَلْتُ دَمًا إِنْ لَمْ أُرْعِكَ بَضْرَةً بَعِيدَةً مَهْوَى الْقُرْطِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ

(١) انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ٢٤٠).

(٢) في (خ): «وكانهم أكلوا».

يعني: الدِّية.

أو في المال؛ أي: لا يأكلون يوم القيامة إلا النَّارَ، ومعنى ﴿فِي بُطُونِهِمْ﴾: ملء بُطُونُهُمْ، يقال: أكل في بطنه، وأكل في بعض بطنه كقوله:

كلوا في بعض بطنكم تعفوا

﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ عبارة عن غَضَبِهِ عَلَيْهِمْ، وَتَعْرِضُ بِحُرْمَانِهِمْ حَالٌ مُقَابِلَتِهِمْ فِي الْكَرَامَةِ وَالزُّلْفَى ^(١) مِنَ اللَّهِ.

﴿وَلَا يُرَكِّبُهُمْ﴾: لَا يُثْنِي عَلَيْهِمْ ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾: مُؤْلِم.

(١٧٥) - ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾.

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ فِي الدُّنْيَا ﴿وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾ فِي الْآخِرَةِ بِكَتْمَانِ الْحَقِّ لِلْمَطَامِعِ وَالْأَغْرَاضِ الدُّنْيَوِيَّةِ.

﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ تَعْجَبُ ^(٢) مِنْ حَالِهِمْ فِي الْإِلْتِبَاسِ بِمَوْجِبَاتِ النَّارِ مِنْ غَيْرِ مُبَالَاةٍ، وَ(مَا) ^(٣) تَامَّةٌ مَرْفُوعَةٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَتَخْصِيصُهَا كَتَخْصِيصِ قَوْلِهِمْ: (شُرُّ

(١) فِي (خ): «وَالرُّضَى».

(٢) قَوْلُهُ: «تَعْجَبُ» الْمُرَادُ بِالتَّعَجُّبِ مِنْهُ تَعَالَى أَنَّهُ يُعْجَبُ الْمُخَاطَبِينَ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (٤٥٩/١).

وَفِي «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» لِأَبِي حَيَّانٍ (٣/٢٤٤): التَّعَجُّبُ هُوَ اسْتِعْظَامُ الشَّيْءِ وَخَفَاءُ حُصُولِ السَّبَبِ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَبِالتَّالِي فَهُوَ رَاجِعٌ لِمَنْ يَصِحُّ ذَلِكَ مِنْهُ، أَيْ: هُمْ مِمَّنْ يَقُولُ فِيهِمْ مِنْ رَأْيِهِمْ: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾. وَقَدْ تَلَا فِي الْأَلُوسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْإِشْكَالَ فَقَالَ: «تَعْجَبُ لِلْمُؤْمِنِينَ مِنْ ارْتِكَابِهِمْ مَوْجِبَاتَهَا مِنْ غَيْرِ مُبَالَاةٍ..». انْظُرْ: «رُوحُ الْمَعَانِي» (٣/٩٥).

(٣) فِي (خ): «النَّارُ فَمَا».

أَهْرَ ذَا نَابٍ^(١)، أو استفهامية وما بعدها الخبر، أو مَوْصُولَةٌ وما بعدها صلة والخبرُ محذوفٌ.

(١٧٦) - ﴿ذَلِكَ يَأْنِ اللَّهُ نَزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾.

﴿ذَلِكَ يَأْنِ اللَّهُ نَزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾؛ أي: ذلك العذاب بسبب أن الله نَزَلَ الكتابَ بالحقِّ فَرَفُضُوهُ بالتكذيب أو الكتمان^(٢).
 ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ﴾ اللامُ فيه إمَّا لِلْجِنْسِ واختلافُهم: إيمانُهم ببعضِ كتبِ الله وكفرُهم ببعضٍ، أو للعهد والإشارة: إمَّا إلى التَّوْرَةِ و﴿اخْتَلَفُوا﴾ بمعنى: تخلَّفُوا عن المنهج المُستقيم في تأويلها، أو خَلَفُوا خلافَ ما أنزَلَ الله مكانه؛ أي: حَرَفُوا ما فيها، وإمَّا إلى القرآن واختلافُهم فيه قولُهم: سِحْرٌ، وتقولُ، وكلامٌ علَّمَهُ بشرٌ، وأساطيرُ الأولين.
 ﴿لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾: لَفِي خلافٍ بعيدٍ عن الحقِّ.

قوله:

«أَكَلْتُ دَمًا إِنْ لَمْ أُرْغِكْ بِضَرَّةٍ بَعِيدَةٍ مَهْوَى الْقُرْطِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ»^(٣)

(١) انظر: «مجمع الأمثال» (٣/ ٩٥). قال الميداني: يقال: أهره، إذا حمّله على الهرير، وشر رفع بالابتداء، وهو نكرة وشرط النكرة أن لا يبتدأ بها حتى تخصص بصفة كقولنا: رجل من بني تميم فارس، وابتدؤوا بالنكرة هاهنا من غير صفة، وإنما جاز ذلك لأن المعنى: ما أهر ذا ناب إلا شر، وذو الناب: السبع. يُضْرَبُ في ظهور أمارات الشر ومخايله.

(٢) في (ت): «والكتمان».

(٣) انظر: «شرح ديوان الحماسة» للتبريزي (٢/ ٤١٣)، وفيه: قوله: (عودي نعشها) أرَادَ بهما: يَدَي =

هو من أبيات الحماسة لأعرابي تزوج امرأة فلم تُوافقه، ف قيل له: إِنَّ حُمَى
دمشق سريعة في موت النساء، فحملها إلى دمشق وقال هذا الشعر.

وقبله:

دمشقُ خذِها واعلمي أن ليلةً تمرُّ بعودي نعشها ليلة القدرِ

وبعده:

أما لكِ عمرٌ إنما أنتِ حيَّةٌ إذا هي لم تُقتلْ تعش آخر الدهرِ
ثلاثينَ حَوْلًا لا أرى منكِ راحةً ليَهْزِكَ في الدنيا لَبَاقِيَةُ العُمرِ

قوله: «أكلتُ دَمًا»، قال التبريزي: أجودُ الوجوه في معناه: أي: قُتِلَ لي
قَتِيلٌ فأخذتُ دِيَتَهُ، ويجوزُ أن يكونَ المرادُ: أصابه جَدْبٌ وحاجةٌ، أو يعني
بالدَّمِ دَمَ الحَيَّةِ وهو سَمٌّ، و«أَرَعَكَ»: أَفْرَعَكَ، و«بعيدة مهوى القرط» كنايةٌ عن
طولِ العُنُقِ^(١).

قوله: «يعني: الدِّية»:

قال الطَّيِّبِيُّ: قيل: المرادُ العِلْهُزُ، وهو الدَّمُ والصُّوفُ يُؤْكَلُ في الجدبِ؛ أي:
وَقَعْتُ في الجدبِ^(٢).

قوله: «ومعنى ﴿فِي بُطُونِهِمْ﴾: ملء بُطُونِهِمْ»:

= النعش الَّذِي تُحْمَلُ عليه بعد الموت، والمعنى: خذِها يا دمشق وأهلكيها بحُمَاكَ، واعلمي أن ليلة
موت هذه المرأة عندي هي ليلة القدر التي هي خيرٌ من ألف شهر.

(١) انظر: «شرح ديوان الحماسة» للتبريزي (٢/ ٤١٣، ٤١٤).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٢٠١).

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: بَيَانٌ لِحَاصِلِ الْمَعْنَى، وَأَمَّا التَّحْقِيقُ: فَهُوَ أَنَّهُ جَعَلَ الْبَطْنَ^(١) بِتَمَامِهِ مَحَلَّ الْأَكْلِ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ قِيلَ: جَعَلَ الْأَكْلَ فِي الْبَطْنِ أَوْ فِي بَعْضِ الْبَطْنِ، فَهُوَ ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِ(أَكَلَ) لَا حَالٌ مُقَدَّرَةٌ كَمَا فِي «تَفْسِيرِ الْكَوَاشِي».

قوله:

«كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا»

تمامه:

فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِصٌ^(٢)

قال الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «شَرْحِ أَيْبَاتِ الْكِتَابِ»: تَعَفُّوا: أَي: عَنِ السُّؤَالِ.

قوله: «عِبَارَةٌ عَنْ غَضَبِهِ عَلَيْهِم»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: لَمَّا ثَبَتَ بِالنُّصُوصِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَسْأَلُهُمْ، وَالسُّؤَالُ كَلَامٌ، حُوِّلَ نَفْيُ الْكَلَامِ عَلَى مَا ذَكَرَ فَهُوَ كِنَايَةٌ.

قُلْتُ: بَلْ هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَنُصُوصُ السُّؤَالِ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّهُ عَلَى أَلْسِنَةِ الْمَلَائِكَةِ.

قوله: «و(ما) تَامَةٌ... إِلَى آخِرِهِ»:

فِيهَا قَوْلٌ رَابِعٌ: أَنَّهَا مَوْصُوفَةٌ وَمَا بَعْدَهَا صِفَةٌ وَالْخَبْرُ مَحْذُوفٌ.

وَخَامِسٌ: أَنَّهَا هُنَا نَافِيَةٌ وَالْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ مَا أَصْبَرَهُمْ؛ أَي: مَا جَعَلَهُمْ يَصْبِرُونَ.

(١) فِي النِّسْخِ: «فِي الْبَطْنِ»، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ «حَاشِيَةِ التَّفْتَازَانِيِّ» (و ١٠٠).

(٢) الْبَيْتُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي «الْكِتَابِ» (١/ ٢١٠)، وَ«الْمُقْتَضَبُ» (٢/ ١٧٢)، وَ«الْأَصُولُ فِي النُّحُو» لِابْنِ

السَّرَاجِ (١/ ٣١٣)، وَ«تَفْسِيرِ الثَّعْلَبِيِّ» (١/ ١٥١)، وَ«أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ» (مَادَّةُ: خَمَصٌ).

(١٧٧) - ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوَى الْقُرْبَىٰ وَاتَّقَىٰ الضَّرَرَ وَالْمَسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤُوقَاتِ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّادِقِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾.

﴿ليس البرُّ أن تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ (البرُّ): كُلُّ فِعْلٍ مَرْضِيٍّ. والخطابُ لأهل الكتابِ فإنَّهم أكثرُوا الخَوْصَ في أمرِ القِبْلَةِ حين حُوِّلَتْ، وادَّعى^(١) كُلُّ طَائِفَةٍ أَنَّ الْبِرَّ هُوَ التَّوَجُّهُ إِلَى قِبَلَتِهِ، فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَقَالَ: لَيْسَ الْبِرُّ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَا بَيَّنَّه وَاتَّبَعَهُ الْمُؤْمِنُونَ. وقيل: عامٌّ لهم وللمسلمين؛ أي: لَيْسَ الْبِرُّ مَقْصُورًا بِأَمْرِ الْقِبْلَةِ، أَوْ: لَيْسَ الْبِرُّ الْعَظِيمُ الَّذِي يَحْسُنُ أَنْ تَذْهَبُوا بِشَأْنِهِ عَنْ غَيْرِهِ أَمْرَهَا^(٢). وقرأ حمزة وحفص: ﴿الْبِرِّ﴾ بِالنَّصْبِ^(٣). ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾؛ أي: وَلَكِنَّ الْبِرَّ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُهْتَمَّ بِهِ بَرٌّ مَنْ آمَنَ، أَوْ: وَلَكِنَّ ذَا الْبِرِّ مَنْ آمَنَ، وَيُؤَدِّهِ قِرَاءَةٌ: (وَلَكِنَّ الْبَارَّ)^(٤)، وَالْأَوَّلُ أَوْفَقُ وَأَحْسَنُ.

(١) في (ت): «وادعت».

(٢) أي: أمر القِبْلَةِ. انظر: «الكشاف» (٤٠٩/١)، وفيه: وقيل: كَثُرَ خَوْصُ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ فِي أَمْرِ الْقِبْلَةِ، فَقِيلَ: لَيْسَ الْبِرُّ الْعَظِيمُ الَّذِي يَجِبُ أَنْ تَذْهَبُوا بِشَأْنِهِ عَنْ سَائِرِ صُنُوفِ الْبِرِّ أَمْرُ الْقِبْلَةِ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ الَّذِي يَجِبُ الْإِهْتِمَامُ بِهِ وَصَرَفُ الْهِمَّةِ إِلَيْهِ بِرٌّ مَنْ آمَنَ وَقَامَ بِهَذِهِ الْأَعْمَالِ.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٥)، و«التيسير» (ص: ٧٩).

(٤) انظر: «الكشاف» (٤١١/١) دون نسبة.

والمراءُ بالكتاب: الجنس أو القرآن.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿ولكن﴾ بالتخفيف ورفع ﴿البر﴾^(١).

﴿وَمَاتَى أَمَالٌ عَلَى حُبِّهِ﴾؛ أي: على حُبِّ المَالِ، كما قال عليه السلام لَمَّا سُئِلَ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قال: «أَنْ تُؤْتِيَهُ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ تَأْمُلُ الْغِنَى»^(٢) وتخشى الفقرَ.

وقيل: الضميرُ لله أو للمصدر، والجارُ والمجرورُ^(٣) في مَوْضِعِ الحالِ.

﴿ذَوَى الْفُرْبِ وَالْيَتَمَى﴾ يريدُ: المَحَاوِيحَ مِنْهُمْ، ولم يَقْدِرْ لِعَدَمِ الْإِلْبَاسِ^(٤)، وقَدَّمَ ذَوِي الْقُرْبَى لِأَنَّ إِيْتَاءَهُمْ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صَدَقْتُكَ عَلَى الْمَسْكِينِ صَدَقَةً، وَعَلَى ذِي رَحِمِكَ اثْنَتَانِ: صَدَقَةٌ وَصِلَّةٌ».

﴿وَالْمَسْكِينِ﴾: جَمْعُ الْمَسْكِينِ، وَهُوَ الَّذِي أَسْكَنَتْهُ الْخَلَّةُ^(٥)، وَأَصْلُهُ: دَائِمُ السُّكُونِ؛ كَالْمَسْكِرِ: الدَائِمُ الشُّكْرِ.

﴿وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾: الْمَسَافِرَ، سُمِّيَ بِهِ لِمَلَاذِمَتِهِ السَّبِيلَ كَمَا سُمِّيَ الْقَاطِعُ ابْنَ الطَّرِيقِ، وَقِيلَ: الضَّيْفُ؛ لِأَنَّ السَّبِيلَ يَرْغَفُ بِهِ.

﴿وَالسَّائِلِينَ﴾: الَّذِينَ أَلْجَأَتْهُمْ الْحَاجَةُ^(٦) إِلَى السُّؤَالِ، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لِلسَّائِلِ حَقٌّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسِهِ».

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٧)، و«التيسير» (ص: ٧٩).

(٢) في (أ) و(ت): «تأمل العيش».

(٣) في (أ): «والجار مع المجرور».

(٤) في (خ): «الالباس».

(٥) قوله: «أسكنته الخلّة» بفتح الخاء؛ أي: الحاجة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٦١).

(٦) في (خ): «الحال».

﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾: وفي تَخْلِيصِهَا بِمَعَاوَنَةِ الْمَكَاتِبِينَ، أَوْ فِكِّ الْأَسَارَى، أَوْ ابْتِيعِ الرِّقَابِ لِعِتْقِهَا.

﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾ المفروضة ﴿وَأَتَى الزَّكَاةَ﴾ يحتمل أن يكون المقصود منه ومن قوله: ﴿وَأَتَى الْمَالَ﴾ الزكاة المفروضة، ولكن الغرض من الأول بيان مَصَارِفِهَا وبالثاني أدائها والحثُّ عليها، ويحتمل أن يكون المراد بالأول نوافل الصَّدَقَاتِ، أَوْ حَقُوقًا كَانَتْ فِي الْمَالِ سِوَى الزَّكَاةِ، وفي الحديث: «نَسَخْتُ الزَّكَاةَ كُلَّ صَدَقَةٍ». ﴿وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾ عَطَفَ عَلَى ﴿مَنْ أَمَنَ﴾.

﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ﴾ نصبه على المدح، ولم يُعْطَفْ لِفَضْلِ الصَّبْرِ عَلَى سَائِرِ الْأَعْمَالِ، وَعَنِ الْأَزْهَرِيِّ: الْبَأْسَاءُ فِي الْأَمْوَالِ كَالْفَقْرِ، وَالضَّرَاءُ فِي الْأَنْفُسِ كَالْمَرَضِ^(١).

﴿وَجِينَ الْبَأْسِ﴾: وَقْتُ مُجَاهَدَةِ الْعَدُوِّ.

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ فِي الدِّينِ وَاتِّبَاعِ الْحَقِّ وَطَلْبِ الْبِرِّ ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ عَنِ الْكُفْرِ وَسَائِرِ الرَّذَائِلِ.

وَالْآيَةُ كَمَا تَرَى جَامِعَةً لِلْكَمَالَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ بِأَسْرِهَا، دَالَّةٌ عَلَيْهَا صَرِيحًا أَوْ ضِمْنًا، فَإِنَّهَا بِكَثْرَتِهَا وَتَشَعُّبِهَا مُنْحَصِرَةٌ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: صَحَّةِ الْإِعْتِقَادِ، وَحُسْنِ الْمَعَاشِرَةِ، وَتَهْذِيبِ النَّفْسِ، وَقَدْ أُشِيرَ إِلَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: ﴿مَنْ أَمَنَ﴾ إِلَى ﴿وَأَلْتَمِيتَنَ﴾، وَإِلَى الثَّانِي بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَتَى الْمَالَ﴾ إِلَى ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾، وَإِلَى الثَّالِثِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾ إِلَى آخِرِهَا، وَلِذَلِكَ وَصَفَ الْمُسْتَجْمِعَ لَهَا بِالصَّادِقِ نَظَرًا إِلَى إِيْمَانِهِ وَاعْتِقَادِهِ،

(١) ذكره عنه تلميذه أبو عبيد الهروي في «الغريبين» (مادة: بأس)، وفيه: «القتل» بدل: «المرض».

وانظر: «تهذيب اللغة» (١٣/ ٧٣) (مادة: بأس).

وبالتَّقْوَى اعتباراً بمعاشرته للخلق ومُعاملته مع الحقِّ، وإليه أشار بقوله عليه السلام: «مَنْ عَمِلَ بهذه الآية فقد استكمل الإيمان».

قوله: «والأَوَّلُ أَوْفَقُ»:

قال أبو حَيَّان: لأنَّ السَّابِقَ إِنَّمَا هو نَفْيُ كَوْنِ الْبِرِّ تَوَلِيَّةَ الْوَجْهِ، والذي يُسْتَدْرَكُ إِنَّمَا هو من جنسٍ ما يُنْفَى^(١).

قوله: «والمَرَادُ بالكتابِ الجنسُ أو القرآنُ»:

قال الطَّبِيبِيُّ: هذا إيماءٌ إلى بيانِ النَّظْمِ، وأنَّ هذا الكتابَ هو ذلك الكتابُ المذكورُ في قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ فَإِنْ أُريدَ به الجنسُ كان هذا مثله، أو العهدُ فكذلك؛ لأنَّ المعرَّفَ إذا أُعيدَ كان الثاني عَيْنَ الْأَوَّلِ^(٢).

قوله: «سُئِلَ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟..» الحديث: أخرجه الشَّيْخَانِ من حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٣).

قوله: «أو للمَصْدَرِ»؛ أي: الإيتاء.

قوله: «صَدَقْتُكَ عَلَى الْمَسْكِينِ...» الحديث: أخرجه الترمذِيُّ والنَّسَائِيُّ وابنُ ماجَه وابنُ حَبَّانَ والحاكِمُ، من حديثِ سلمانَ بنِ عامرٍ^(٤).

(١) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ٢٥٦).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٢٠٦).

(٣) رواه البخاري (١٤١٩)، ومسلم (١٠٣٢)، وفيهما: «تخشى الفقر وتأمل الغنى»، وفي رواية لمسلم: «وتأمل البقاء».

(٤) رواه الترمذي (٦٥٨)، والنسائي (٢٥٨٢)، وابن ماجه (١٨٤٤)، وابن حبان في «صحيحه»

(٣٣٤٤)، والحاكم في «المستدرک» (١٤٧٦)، وحسنه الترمذي، وله شاهد من حديث زينب زوجة

ابن مسعود رضي الله عنهما عند البخاري (١٤٦٦)، ومسلم (١٠٠٠).

قوله: «لَأَنَّ السَّبِيلَ يَرْغُبُ بِهِ» أي: يقدمه، من رَعَفَ: تقدَّم، وفرسٌ راعِفٌ: سابقٌ، ورَعَفَ أنْفَهُ: سبقَ دُمَهُ.

قوله: «لِلسَّائِلِ حَقٌّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسِهِ»:

أخرجه أحمدٌ من حديثِ الحسين بن عليٍّ بلفظٍ: «وإن جاء على فرسٍ»^(١).

وأخرجه أبو داودٌ من حديثِ عليٍّ^(٢)، وابنُ راهويه في «مسنده» من حديثِ فاطمة الزَّهراءِ^(٣)، والطَّبْرَانِيُّ من حديثِ الهرماسِ بن زيادٍ^(٤)، وأخرجَ أحمدٌ في «الزهد» عن سالم بن أبي الجعدِ قال: قال عيسى بنُ مريمَ عليه السَّلام: إِنَّ لِلسَّائِلِ حَقًّا وَإِنْ أَتَاكَ عَلَى فَرَسٍ مُطَوَّقٍ بِالْفَضَّةِ^(٥).

قوله: «وفي الحديث: نَسَخَتِ الزَّكَاةُ كُلَّ صَدَقَةٍ»:

أخرجه ابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» من حديثِ عليٍّ مرفوعاً: «نسخَ الأضحى كُلَّ ذَبْحٍ، ورمضانُ كُلَّ صَوْمٍ، وغُسلُ الجنابةِ كُلَّ غَسَلٍ، والزَّكَاةُ كُلَّ صَدَقَةٍ». وقال: هذا حديثٌ غريبٌ، وفي إسناده المسيَّب بن شريك: ليسَ عندهم بالقوي، وأخرجه الدَّارقطنيُّ والبيهقيُّ^(٦).

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٣٠)، وأبو داود (١٦٦٥).

(٢) رواه أبو داود (١٦٦٦). ورواه بنحوه الإمام مالك في «الموطأ» (٩٩٦/٢) عن زيد بن أسلم عن النبي ﷺ مرسلًا، ورجاله ثقات.

(٣) وكذا عزاه الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١٠٥/١) إلى إسحاق بن راهويه في «مسنده».

(٤) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠٣/٢٢)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠١/٣): «فيه عثمان بن فائد، وهو ضعيف».

(٥) لم أجده في المطبوع من «الزهد»، ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٩٨٢٤).

(٦) رواه ابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» (٤٣)، والدارقطني في «سننه» (٤٧٤٧)، والبيهقي =

قوله: «مَنْ عَمِلَ بِهِذِهِ الْآيَةِ فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ»:

أخرجه ابن المنذر في «تفسيره» عن أبي ميسرة^(١).

(١٧٨) - ﴿يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ
وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَبْيَعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاةُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّنْ
رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

﴿يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى
بِالْأُنْثَى﴾ كان في الجاهلية بين حيّين من أحياء العرب دماء، وكان لأحدهما طولٌ
على الآخر، فأقسموا لنقتلن الحرّ منكم بالعبد، والذكر بالأنثى، فلما جاء الإسلام
تحاكموا إلى رسول الله ﷺ فنزلت، وأمرهم أن يتباؤوا.

ولا تدلّ على أن لا يقتل الحرّ بالعبد والذكر بالأنثى كما لا تدلّ على عكسه،
فإن المفهوم إنما يعتبر حيث لم يظهر للتخصيص غرض سوى اختصاص الحكم،
وقد بينّا ما كان الغرض، وإنّما منع مالك والشافعي رضي الله عنهما قتل الحرّ بالعبد
سواء كان عبده أو عبد غيره؛ لما روى عليّ أن رجلاً قتل عبده فجلده النبي عليه
السلام ونفاه سنة ولم يقده به.

وروي عنه أنه قال: من السنة أن لا يقتل مسلمٌ بذِي عَهْدٍ ولا حرٌّ بعبدٍ.

= في «السنن الكبرى» (٩/ ٢٦١). وذكر البيهقي أن المسيب بن شريك متروك.

ورواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٤٠٤٦) من قول علي رضي الله عنه.

(١) انظر: «الدر المنثور» (١/ ٤١٢)، ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٤٩٠٥)، والواحدي في

«الوسيط» (١/ ٢٦٣). وهو من قول أبي ميسرة، واسمه عمرو بن شرحبيل الهمداني، قال أبو وائل:

ما اشتملت همدانية على مثل أبي ميسرة، توفي في ولاية عبيد الله بن زياد. انظر: «سير أعلام النبلاء»

(٤/ ١٣٥) و«تهذيب الكمال» (٢٢/ ٦٠).

ولأنَّ أبا بكرٍ وعُمَرَ رضي الله عنهما كانا لا يقتلانِ الحرَّ بالعبدِ بينَ أظهرِ
الصَّحابةِ مِن غيرِ نكيرٍ.

وللقياسِ على الأطرافِ.

وَمَنْ سَلَّمَ دَلالَتَهُ فليسَ له دَعْوَى نسخِهِ^(١) بقوله: ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] لَأَنَّهُ حكايةُ ما في التَّوْرَةِ فلا يَنسخُ ما في القرآنِ.

واحتجَّتِ الحنفيةُ به على أَنَّ مُقتضى العَمْدِ القودُ وحدهُ، وهوَ ضعيفٌ إذِ
الواجبُ على التَّخْيِيرِ يَصْدُقُ عليه أَنه وجبَ وكُتِبَ، ولذلك قيل: التَّخْيِيرُ بينَ
الواجبِ وغيرِهِ ليسَ نَسْخاً لوجوبِهِ.

وقرئ: (كُتِبَ) على البناءِ للفاعلِ و(القصاصِ) بالنصبِ، وكذلك^(٢) كُلُّ فعلٍ
جاءَ في القرآنِ^(٣).

﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾؛ أي: شيءٌ من العَفْوِ^(٤)؛ لَأَنَّ (عَفَا) لازمٌ، وفائدتهُ:
الإشعارُ بأنَّ بعضَ العَفْوِ كالعَفْوِ التامِّ في إسقاطِ القصاصِ.

وقيل: ﴿عُفِيَ﴾ بمعنى: تُرِكَ، و﴿شَيْءٌ﴾ مفعولٌ به. وهوَ ضعيفٌ؛ إذِ لم يثبت
(عَفَا الشَّيْءَ) بمعنى: تركَهُ، بل: أَعفاه.

و(عفا) يُعَدِّي بـ(عَنْ) إلى الجاني وإلى الذَّنْبِ، قال الله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ
عَنْكَ﴾ [التوبة: ٤٣]، وقال: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْهَا﴾ [المائدة: ١٠١] فإذا عُدِّيَ به إلى الذَّنْبِ

(١) في (ت): «دعوى النسخ».

(٢) في (خ): «والقصاص على النصب وكذا».

(٣) لم أجد لها.

(٤) في هامش (أ): «مفعول مطلق لا مفعول به؛ كقولك: سير يزيد بعض السير».

عُدِّيَ إِلَى الْجَانِي بِاللَّامِ، وَعَلَيْهِ مَا فِي الْآيَةِ كَأَنَّهُ قِيلَ: فَمَنْ عُفِيَ لَهُ عَنْ جِنَايَتِهِ مِنْ جَهَةِ أَخِيهِ، يَعْنِي: وَلِيَّ الدَّمِ، وَذَكَرَهُ بِلَفْظِ الْأُخُوَّةِ الثَّابِتَةِ بَيْنَهُمَا مِنَ الْجِنْسِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ لِبَرِّقٍ لَهُ وَيُعْطَفَ عَلَيْهِ.

﴿فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾؛ أَي: فَلْيَكُنْ اتِّبَاعٌ، أَوْ: فَالْأَمْرُ اتِّبَاعٌ، وَالْمُرَادُ بِهِ وَصِيَّةُ الْعَافِي بِأَنْ يَطَالِبَ الدِّيَّةَ بِالْمَعْرُوفِ فَلَا يُعْتَفَ، وَالْمَعْفُوُّ عَنْهُ بِأَنْ يُؤَدِّيَهَا بِإِحْسَانٍ، وَهُوَ أَنْ لَا يَمْطُلَّ وَلَا يَنْخَسَ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الدِّيَّةَ أَحَدُ مُقْتَضَى الْعَمْدِ، وَإِلَّا لَمَّا رَتَّبَ الْأَمْرَ بِأَدَائِهَا عَلَى مُطْلَقِ الْعَفْوِ، وَلِلشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ.

﴿ذَلِكَ﴾؛ أَي: الْحَكْمُ الْمَذْكُورُ فِي الْعَفْوِ وَالدِّيَّةِ ﴿تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّسْهِيلِ وَالنَّفْعِ.

قِيلَ: كُتِبَ عَلَى الْيَهُودِ الْقَصَاصُ وَحَدَهُ، وَعَلَى النَّصَارَى الْعَفْوُ مُطْلَقًا، وَخُيِّرَتْ هَذِهِ الْأُمَّةُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الدِّيَّةِ^(١)؛ تَيْسِيرًا عَلَيْهِمْ، وَتَقْدِيرًا لِلْحَكْمِ عَلَى حَسَبِ مَرَاتِبِهِمْ. ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ﴾: قَتَلَ بَعْدَ الْعَفْوِ وَأَخَذَ الدِّيَّةَ ﴿فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ فِي الْآخِرَةِ.

وَقِيلَ: فِي الدُّنْيَا بَأَنْ يُقْتَلَ لَا مَحَالَةَ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا أَعَافِي أَحَدًا قَتَلَ بَعْدَ أَخْذِهِ الدِّيَّةَ».

(١٧٩) - ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأَوَّلِي آلَاءَ رَبِّ لِمَلَكُمْ تَعْتَمُونَ﴾.

﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ كَلَامٌ فِي غَايَةِ الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ، مِنْ حَيْثُ جُعِلَ الشَّيْءُ مُحَلًّا ضَدَّهُ، وَعُرِّفَ الْقِصَاصُ وَنُكِّرَ الْحَيَاةُ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ فِي هَذَا الْجَنْسِ مِنْ

(١) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣/ ١١٣) عَنْ قَتَادَةَ.

الحكم نوعاً من الحياة عَظِيماً، وذلك لَأَنَّ العلمَ به يَرُدُّ القاتِلَ عَنِ القَتْلِ فيكونُ سَبَبَ حياةِ نَفْسَيْنِ، ولأنَّهم كانوا يقتلونَ غَيْرَ القاتِلِ والجماعةَ بالواحدِ فتثورُ الفتنةُ بينهم، فإذا اقْتَصَّ من القاتِلِ سَلِمَ الباقونَ وَيَصِيرُ ذلك سبباً لحياتهم، وعلى الأولِ فيه إضمارٌ وعلى الثاني تخصيصٌ^(١).

وقيل: المرادُ بها الحياةُ الأخرى، فإنَّ القاتِلَ إذا اقْتَصَّ منه في الدنيا لم يؤَاخَذْ به في الآخرة.

﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ﴾ يحتملُ أن يكونا خَبَرَيْنِ لـ ﴿حَيَوةٌ﴾، وأن يكونَ أحدهما خبراً والآخرُ صلةً له، أو حالاً عن الضميرِ المُستكنِّ فيه.

وَقُرئ: (في القَصَصِ)^(٢)؛ أي: فيما قُصَّ عليكم من حُكْمِ القَتْلِ حياةً، أو: في القرآنِ حياةً للقلوبِ.

﴿يَتَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾: ذوي العقولِ الكاملةِ، ناداهم للتأملِ في حكمةِ القصاصِ مِنْ استبقاءِ الأرواحِ وحفظِ النفوسِ.

﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ في المحافظةِ على القصاصِ والحكمِ به والإذعانِ له، أو: عن القصاصِ فتكفُّوا عن القتلِ.

(١) قوله: «وعلى الأول»؛ أي: على تعليل أن في جنس القصاص نوعاً عظيماً من الحياة يكون العلم يردع القاتل، يكون في الجملة إضمار، والتقدير: ولكم في مشروعية - أو: شرع - القصاص حياة؛ أي: للقاتل والمقتول.

وقوله: «وعلى الثاني»؛ أي: على أن يعلل ذلك بأنهم كانوا يقتلونَ غَيْرَ القاتِلِ والجماعةَ بالواحدِ، يكون فيه تخصيص القصاص بالقاتل. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٢/٤٣٨)، و«حاشية الأنصاري» (١/٤٦٥).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٩)، و«الكشاف» (١/٤١٨)، و«البحر» (٣/٢٨٨)، عن أبي الجوزاء. وأبو الجوزاء هو أوس بن عبد الله الربيعي.

قوله: «كان في الجاهلية بين حييين...» الحديث: قال الشيخ ولي الدين العراقي: لم أَقِف عليه.

قلت: أخرجه ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير، وهو مُرْسَلٌ^(١).

قوله: «لَمَّا رَوَى عَلِيُّ بْنُ رَجَلٍ قَتَلَ عَبْدَهُ...» الحديث: أخرجه ابن أبي شيبة^(٢).

قوله: «وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يَقْتُلَ مُسْلِمٌ بَذِي عَهْدٍ وَلَا حُرًّا بَعْدَ:» أخرجه ابن أبي شيبة^(٣).

قوله: «وَلَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانَا لَا يَقْتُلَانِ الْحُرَّ بِالْعَبْدِ»: أخرجه ابن أبي شيبة^(٤).

قوله: «فَلَيْسَ لَهُ دَعْوَى نَسَخِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿الْنَفْسَ بِالْنَفْسِ﴾ لِأَنَّهُ حَكَايَةٌ مَا فِي التَّوْرَةِ فَلَا يَنْسَخُ مَا فِي الْقُرْآنِ»:

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٩٣). ورواه مرسلاً أيضاً عبد الرزاق في «تفسيره» (١٦٣) عن قتادة، والطبري في «تفسيره» (٣/ ٩٥-٩٦) عن الشعبي وقتادة.

(٢) قوله: «أخرجه ابن أبي شيبة» ليس في (ز) و(س)، ويَبْضُ بعدها في (ف) بمقدار عدة كلمات. ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٧٥١٠)، وابن ماجه (٢٦٦٤)، وفيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وهو متروك الحديث.

ورواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٣٧)، والدارقطني في «سننه» (٣٢٨٢)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وفيه محمد بن عبد العزيز الشامي وهو ضعيف، وقال عنه أبو حاتم: لم يكن عندهم بالمحمود، وعنده غرائب. انظر: «التلخيص الحبير» (٤/ ١٦).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٧٤٧٧)، والدارقطني في «سننه» (٣٢٥٤) و(٣٢٥٧)، وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف.

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٧٥١٥)، والدارقطني في «سننه» (٣٢٥٥) و(٣٢٥٦)، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

قد وقفتُ على جوابٍ عن آية ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ نفيسٌ جداً، ذكره ابنُ الفَرَسِ من أئمةِ المالكية في كتابه «أحكام القرآن» قال: الآيةُ أريدَ بها الأحرارُ المسلمون؛ لأنَّ اليهودَ المكتوبَ ذلك عليهم في التَّوراة كانوا مِلَّةً واحدةً ليسوا مُنْقَسِمِينَ إلى مُسلمٍ وكافرٍ، وكانوا كلُّهم أحراراً لا عبيدَ فيهم؛ لأنَّ عقدَ الذِّمَّةِ والاستِعبادَ إنما أُبيحَ للنَّبِيِّ ﷺ من بين سائرِ الأنبياء؛ لأنَّ الاستِعبادَ مِنَ الغنائمِ ولم تَحِلَّ لغيره، وعقدَ الذِّمَّةِ لبقاءِ الكفارِ ولم يقع ذلك في عهدِ نبيٍّ، بل كان المكذَّبون يُهلكونَ جميعاً بالعذابِ، وأخَّرَ ذلك في هذه الأُمَّةِ رحمةً، انتهى^(١).

ولم يُجب أحدٌ عن^(٢) الآية بأحسنَ من هذا الجوابِ ولا أنفَسَ.

قوله: «وهو ضَعِيفٌ»: عَجَبٌ مِنَ المصنِّفِ كيفَ يَنسِبُه^(٣) إلى الحنفيةِ ويضعُفه، وهو الأصحُّ في مذهبِ الشَّافعيِّ والمصنِّفِ مِنْ أَتباعِه.

قوله: «إِذِ الْوَاجِبُ عَلَى التَّخْيِيرِ...» إلى آخره:

ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ وَجَهَ الاستِدلالِ مِنَ الآيةِ: أَنَّهُ رَتَّبَ الدِّيَّةَ عَلَى الْعَفْوِ بقوله: ﴿فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتْبَاعُهُ﴾ فدلَّ على أَنَّ القَتْلَ العمدَ لم يُوجِبْ سِوَى القِصاصِ وَأَنَّ الدِّيَّةَ لا يُوجِبُهَا إِلَّا الْعَفْوُ عَلَيْهَا.

قالَ الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: لا يَخْفَى أَنَّ النُّصُوصَ صَرِيحَةً في إيجابِ القِصاصِ على التَّعْيِينِ ثم تجويزِ الْعَفْوِ.

قوله: «قِيلَ: كُتِبَ عَلَى الْيَهُودِ الْقِصاصُ وحده وعلى النَّصارى الْعَفْوُ مُطْلَقاً»؛ أي: مِنْ غيرِ دِيَّةٍ ولا قِصاصٍ.

(١) انظر: «أحكام القرآن» لابن الفرس (٢/ ٤٣٤، ٤٣٥).

(٢) في (س) زيادة: «هذه».

(٣) في (ف): «يستند».

أخرج ابن جرير عن قتادة: إِنَّ اللَّهَ رَحِمَ هَذِهِ الْأُمَّةَ وَأَطْعَمَهُمُ الدِّيَّةَ وَأَحْلَاهَا لَهُمْ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلَهُمْ، فَكَانَ أَهْلُ التَّوْرَةِ إِنَّمَا هُوَ الْقَصَاصُ أَوْ الْعَفْوُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا أَزْشٌ، وَكَانَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ إِنَّمَا هُوَ عَفْوُ أُمُرٍ بِهِ، وَجَعَلَ اللَّهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ الْقَتْلَ وَالْعَفْوَ وَالدِّيَّةَ^(١).

وقد استوفيت طرق الحديث في كتاب «المُعْجَزَاتِ وَالْخَصَائِصِ»^(٢).
قوله: «لَا أَعَافِي أَحَدًا قَتَلَ بَعْدَ اخْتِذِ الدِّيَّةِ»: أخرجه أبو داود من حديث سَمُرَةَ^(٣).
قوله: «كَلَامٌ فِي غَايَةِ الْفَصَاحَةِ»: قد بَيَّنْتُ مَا فِيهِ مِنْ وَجْهِ الْبَلَاغَةِ الْكَثِيرَةِ فِي «أَسْرَارِ التَّنْزِيلِ»^(٤).

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٩٦).

(٢) انظر: «الخصائص الكبرى» (٢/ ٣٦٨)، وقد ذكر المصنف فيه الخبر ولم يتكلم عليه، ولعله أراد باستيفائه طرق الحديث: ذكر الأحاديث والآثار الدالة على هذا المعنى.

(٣) لم أقف عليه من حديث سمرة عند أبي داود، وعزاه في «الدر المنثور» (١/ ٤٢١) إلى سمويه في «فوائده».

ورواه الطيالسي في «مسنده» (١٧٦٣)، والإمام أحمد في «المسند» (١٤٩١١)، وأبو داود (٤٥٠٧)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وإسناده ضعيف، ولفظ أبي داود وأحمد: «لَا أَعَافِي مَنْ قَتَلَ بَعْدَ...»، قال في «النهاية»: هذا دعاء عليه؛ أي: لا كُثِرَ مَالُهُ وَلَا اسْتَغْنَى. قال السندي كما في حاشية «المسند»: وهذا يدل على أن «أَعَفِيَّ» ماضٍ مبنيٌّ للمفعول، وهو كذلك في نسخ صحيحة، وفي بعض النسخ والأصول الصحيحة بضم الهمزة وكسر الفاء، أي: بصيغة المتكلم، من الإعفاء، لغة في العفو، أي: لا أدع ولا أتركه، بل أقتص منه، ويؤيده ما أخرجه أبو داود الطيالسي بلفظ: «لَا أَعَافِي...».

وبلفظ الطيالسي رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٦٨)، والطبري في «تفسيره» (٣/ ١١٥)، عن قتادة مرسلاً.

(٤) انظر: «قطف الأزهار في كشف الأسرار» (١/ ٣٨٣ - ٣٩١).

(١٨٠) - ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ
وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُنْقِيَنَ﴾.

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾؛ أي: إذا حضر أسبابه وظهرت أماراته
﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾: مالا، وقيل: مالا كثيرا؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: أَنَّ مَوْلَى
لَهُ أَرَادَ أَنْ يُوصِيَ وَلَهُ سَبْعُ مِثَّةٍ دَرَاهِمٍ، فَمَنْعَهُ وَقَالَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾
وَالْخَيْرُ هُوَ الْمَالُ الْكَثِيرُ.

وعن عائشة: أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ أَنْ يُوصِيَ، فَسَأَلَتْهُ: كَمْ مَالُكَ؟ فَقَالَ: ثَلَاثَةُ آلَافٍ،
فَقَالَتْ: كَمْ عِيَالُكَ؟ فَقَالَ: أَرْبَعَةٌ، قَالَتْ: إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ وَإِنَّ
هَذَا لَشَيْءٌ يَسِيرٌ فَاتْرَكَهُ لِعِيَالِكَ.

﴿الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ مَرْفُوعٌ بِ﴿كُتِبَ﴾، وَتَذَكِيرٌ فَعْلَهَا لِلْفَصْلِ، أَوْ
عَلَى تَأْوِيلٍ: أَنَّ يُوصِي، أَوْ: الْإِيصَاءُ؛ وَلِذَلِكَ ذُكِّرَ الرَّاجِعُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ﴾.
وَالْعَامِلُ فِي ﴿إِذَا﴾ مَدْلُولٌ ﴿كُتِبَ﴾ لَا ﴿الْوَصِيَّةُ﴾؛ لِتَقَدُّمِهَا.

وقيل: مبتدأ خبره ﴿لِلْوَالِدَيْنِ﴾، وَالْجُمْلَةُ جَوَابُ الشَّرْطِ بِإِضْمَارِ الْفَاءِ كَقَوْلِهِ:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

وَرُدَّ: بِأَنَّهُ إِنْ صَحَّ فَمِنْ ضَرُورَاتِ الشُّعْرِ.

وَكَانَ هَذَا الْحُكْمُ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ فُنُسِخَ بَآيَةِ الْمَوَارِيثِ، وَبِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
«إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ أَلَّا لَا وَصِيَّةَ لِمَوَارِيثٍ».

وفيه نظر؛ لِأَنَّ آيَةَ الْمَوَارِيثِ لَا تُعَارِضُهُ بَلْ تَوْكِّدُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى تَقْدِيمِ
الْوَصِيَّةِ مُطْلَقًا، وَالْحَدِيثُ مِنَ الْآحَادِ، وَتَلَقَّى الْأُمَّةُ لَهُ بِالْقَبُولِ لَا يُلْحَقُهُ بِالْمُتَوَاتِرِ، وَلَعَلَّهُ

احتَرَزَ عنه^(١) مَنْ فَسَّرَ الْوَصِيَّةَ بِمَا أَوْصَى بِهِ اللَّهُ مِنْ تَوْرِيثِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ [النساء: ١١] أَوْ بِإِيصَاءِ الْمُحْتَضَرِّ لَهُمْ بِتَوْفِيرِ مَا أَوْصَى بِهِ اللَّهُ عَلَيْهِمْ.

﴿وَالْمَعْرُوفُ﴾: بِالْعَدْلِ، فَلَا يَفْضُلُ الْغَنَى وَلَا يَتَجَاوَزُ الثَّلَاثَ.

﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾: مُصَدَّرٌ مُؤَكَّدٌ؛ أَي: حَقٌّ ذَلِكَ حَقًّا.

(١٨١) - ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ﴾: غَيْرَهُ عَنِ الْأَوْصِيَاءِ وَالشُّهُودِ ﴿بَعْدَ مَا سَمِعَهُ﴾: وَصَلَ إِلَيْهِ وَتَحَقَّقَ عِنْدَهُ ﴿فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾: فَمَا إِثْمُ الْإِيصَاءِ الْمَغْيَرِ أَوْ التَّبْدِيلِ إِلَّا عَلَى مَبْدَلِهِ^(٢)؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي حَافَ وَخَالَفَ الشَّرْعَ.

﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾: وَعِيدٌ لِلْمَبْدَلِ بِغَيْرِ حَقٍّ.

(١٨٢) - ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسٍ﴾؛ أَي: تَوَقَّعَ وَعَلِمَ، مِنْ قَوْلِهِمْ: أَخَافُ أَنْ تُرْسِلَ السَّمَاءَ.

وَقَرَأَ حَمْزُهُ وَالْكَسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ: ﴿مُوسٍ﴾^(٣).

﴿جَنَفًا﴾: مَيْلًا بِالْخَطِ فِي الْوَصِيَّةِ ﴿أَوْ إِثْمًا﴾: تَعَمُّدًا لِلْحَيْفِ ﴿فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ﴾

بَيْنَ الْمَوْصَى لَهُمْ بِإِجْرَائِهِمْ عَلَى نَهْجِ الشَّرْعِ ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ فِي هَذَا التَّبْدِيلِ؛ لِأَنَّهُ تَبْدِيلٌ بَاطِلٌ إِلَى حَقٍّ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ ﴿إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وَعَدُّ لِلْمُصْلِحِ، وَذِكْرُ الْمَغْفَرَةِ لِمُطَابَقَةِ ذِكْرِ الْإِثْمِ، وَكَوْنِ الْفِعْلِ^(٤) مِنْ جِنْسِ مَا يُؤْتَمُّ.

(١) قوله: «ولعله احتراز عنه»؛ أي: عن النسخ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٦٧).

(٢) في (ت): «مبدله».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٦)، و«التيسير» (ص: ٧٩)، و«النشر» لابن الجزري (٢/ ٢٢٦).

(٤) قوله: «وكون الفعل»؛ أي: التبديل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٦٨ - ٤٦٩).

قوله: «رُويَ عن عليٍّ...» إلى آخره: أخرجَه ابنُ أبي شيبةَ في «المصنف»، وسعيدُ بن منصورٍ في «سننه»، والحاكمُ في «مستدركه»^(١).

قوله: «وعن عائشة...» إلى آخره: أخرجَه ابنُ أبي شيبةَ وسعيدُ بن منصورٍ^(٢).

قوله: «مرفوعٌ بـ ﴿كُتِبَ﴾...» إلى آخره:

قال أبو حيان: الأحسنُ ما قاله بعضهم: إنَّ نائبَ الفاعلِ لـ ﴿كُتِبَ﴾ الجارُ والمَجْرورُ وهو ﴿عَلَيْكُمْ﴾، و﴿الْوَصِيَّةُ﴾ خبرٌ متبدلٌ مُقدَّرٌ جواباً لسؤالٍ، وكأنَّه قيل: ما المكتوبُ على أحدنا إذا حضره الموتُ؟ ف قيل: الوصيةُ.

قال: وهذا أقلُّ تكلفاً من غيره^(٣).

قوله:

«مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا»

هو لعبدِ الرحمنِ بنِ حسانَ بنِ ثابتٍ وقيل: لكعبِ بنِ مالكٍ، وتماؤه:

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(٤)

(١) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٠٩٤٥)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢٥١ - التفسير)، والحاكم في «المستدرک» (٣٠٨٤)، قال الذهبي: (فيه انقطاع).

ورواه أيضاً عبد الرزاق في «مصنفه» (١٦٣٥١) واللفظ أقرب إليه.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٩٤٦)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢٤٨ - التفسير).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ٣٠٢).

(٤) نسب لحسان بن ثابت في «الكتاب» (٣/ ٦٥).

ونسب لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت في «النوادر» لأبي زيد (ص: ٢٠٧)، و«المقتضب» (٢/ ٧٢).

ونسب لكعب بن مالك كما في «ديوانه» (ص: ١٠٨).

قوله: «وكانَ هذا الحكمُ في بدءِ الإسلامِ فُنُسِحَ بِآيَةِ الْمَوَارِيثِ»:

أخرجه أبو داودَ في «ناسخه» عن ابن عباس^(١)، وابنُ أبي شيبَةَ وابنُ جرير عن ابنِ عمر^(٢).

قوله: «وبقوله عليه السَّلام: إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ» الحديث:

أخرجه الترمذِيُّ وحسنه، والنسائيُّ وابنُ ماجه، من حديثِ عمرو بنِ خارجة^(٣). قال الطَّبِيُّ: ظاهره أَنَّ الآيةَ والحديثَ نَسَخَا آيَةَ الْوَصِيَّةِ، والحقُّ أَنَّ آيَةَ الْمَوَارِيثِ هِيَ النَّاسِخَةُ والحديثُ مُبَيِّنٌ لكونها ناسِخَةً؛ لأنَّ الْحَدِيثَ لَا يَنْسَخُ الْكِتَابَ^(٤).

قوله: «وفيه نظرٌ...» إلى آخره:

حكاه الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ ثمَّ قال: والقَوْلُ بأنَّ المَرادَ النَّسخُ بِمَجْموعِ الآيةِ والحديثِ - بمعنى: أَنَّ النَّسخَ بِالْآيَةِ والحديثِ يَبِينُهُ^(٥) - خِلافُ الظَّاهِرِ، وإنْ كانَ له

(١) ورواه أبو داود أيضاً في «سننه» (٢٨٦٩)، وأبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (٤٢٣)، وابن الجوزي في «نواسخ القرآن» (٢٢٤/١)، وأصل الأثر رواه البخاري (٢٧٤٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: «كان المال للولد، وكانت الوصية للوالدين، فنسخ الله من ذلك ما أحب، فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس، وجعل للمرأة الثمن والرَّبع، وللزَّوج الشَّطر والرَّبع».

(٢) رواه ابن أبي شيبَةَ في «مصنفه» (٣٠٩٤٨)، والطبري في «تفسيره» (٣/١٣١).

(٣) رواه الترمذِي (٢١٢١)، والنسائي (٣٦٤١)، وابن ماجه (٢٧١٢). وقال الترمذِي: حسن صحيح. ورواه أبو داود (٢٨٧٠)، والترمذِي (٢١٢٠) وحسنه، وابن ماجه (٢٧١٣)، من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٣/٢٢١).

(٥) قوله: «بمعنى: أَنَّ النَّسخَ بِالْآيَةِ والحديثِ يَبِينُهُ» كذا نقله المصنف فعكس، فإن الذي في «حاشية التفتازاني» (و١٠٢ب): «بمعنى: أَنَّ النَّسخَ يثبت بالحديث والآية تبين ما ذكر فيه من إعطاء كل ذي =

وجهُ صِحَّةٍ على أصولِ الحنفيةِ حيثُ يجعلونَ مثْلَ هذا الحديثِ في حُكْمِ المتواترِ ويُسمُّونه: المشهورَ، ويُجوزونَ به نَسْخَ الكتابِ.

قال: والظاهرُ أنَّ الوَصِيَّةَ للوارثِ المدلولِ عليه بقوله: ﴿لِلَّذَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ كانتِ واجبةً بحُكْمِ هذه الآيةِ مِنْ غيرِ تَعْيِينٍ لَأَنْصِبَائِهِمْ، فَلَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ المَوَارِيثِ بَيَّانًا لِلأَنْصِبَاءِ بَلْفَظِ الإِصْبَاءِ فَهَمَّ مِنْهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ المَرَادَ مِنْهُ هَذِهِ الوَصِيَّةُ الَّتِي كَانَتْ واجبةً، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ اللَّهَ أَوْصَى بِنَفْسِهِ تِلْكَ الوَصِيَّةَ وَلَمْ يُفَوِّضْهَا إِلَيْكُمْ، فَقَامَ المِيرَاثُ مَقَامَ الوَصِيَّةِ، وَكَانَ هَذَا مَعْنَى نَسْخِ وَجوبِ الوَصِيَّةِ بِآيَةِ المَوَارِيثِ، لَا أَنَّ فِيهَا دَلَالََةً عَلَى رَفْعِ ذَلِكَ الحُكْمِ، انْتَهَى.

قوله: «﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ؛ أَي: حَقٌّ ذَلِكَ حَقًّا»:

قال أبو حَيَّان: هَذَا تَأْبَاهُ القَوَاعِدُ النَّحْوِيَّةُ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ: ﴿عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ أَنَّ يَتَعَلَّقُ بِـ﴿حَقًّا﴾، أَوْ يَكُونُ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لَهُ، وَكِلَا التَّقْدِيرَيْنِ يُخْرِجُهُ عَنِ التَّأَكِيدِ. أَمَّا تَعَلُّقُهُ بِهِ فَلِأَنَّ المَصْدَرَ المُؤَكَّدَ لَا يَعْمَلُ، إِنَّمَا يَعْمَلُ المَصْدَرُ الَّذِي يَنْحُلُّ بِحَرْفِ مَصْدَرِيٍّ وَالفِعْلِ، أَوْ المَصْدَرُ^(١) الَّذِي هُوَ بَدَلٌ مِنَ اللَّفْظِ بِالفِعْلِ^(٢).

قال السِّفَاكْسِيُّ: وَيَتَخَصَّصُ أَيْضًا بِالمَعْمُولِ فَيَخْرُجُ عَنِ التَّأَكِيدِ.

قال أبو حَيَّان: وَأَمَّا جَعْلُهُ صِفَةً لـ﴿حَقًّا﴾؛ أَي: حَقًّا كَانَتْ عَلَى الْمُتَّقِينَ، فَذَلِكَ يُخْرِجُهُ عَنِ التَّأَكِيدِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ذَاكَ يَتَخَصَّصُ بِالصِّفَةِ^(٣).

= حَقٌّ حَقُّهُ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا اللَّفْظَ مَا سَيَأْتِي مِنْ ذِكْرِهِ لِلنَّسْخِ بِالحَدِيثِ عَلَى أَصُولِ الحَنْفِيَّةِ.

(١) فِي (ز): «وَالْمَصْدَرُ».

(٢) انْظُرْ: «الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» (٣/٣٠٣، ٣٠٤).

(٣) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ (٣/٣٠٤).

قال الحلبي: لا يلزمه ذلك، فإنه لا يقول: إِنَّ ﴿عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وقد نصَّ على ذلك أبو البقاء^(١).

قوله: «أي^(٢): تَوَقَّعْ وَعَلِمَ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: التَّوَقُّعُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَلْزِمِ الْجَزْمَ لَا يُنَافِيهِ فَجَازَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ كَانَ اسْتِعْمَالُهُ فِيمَا لَا جَزْمَ لَوْقُوعِهِ أَظْهَرَ وَأَكْثَرَ.

(١٨٣) - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لِمَلِكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ يعني: الأنبياء والأئمة من لدن آدم عليه السلام، وفيه توكيد للحكم وترغيب على الفعل أو تطييب على النفس.

والصَّومُ في اللغة: الإمساك عما تُنَازَعُ إليه النَّفْسُ، وفي الشَّرْعِ الإمساكُ عن المفطَّراتِ، فإنَّهَا مُعْظَمُ مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ.

﴿لِمَلِكُمْ تَتَّقُونَ﴾ المعاصي؛ فَإِنَّ الصَّوْمَ يَكْسِرُ الشَّهْوَةَ الَّتِي هِيَ مَبْدُؤُهَا^(٣) كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَعَلِيهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّ الصَّوْمَ لَهُ وَجَاءٌ»، أو الإِخْلَالُ بِأَدَائِهِ لِأَصَالَتِهِ أَوْ قَدَمِهِ^(٤).

(١) انظر: «الدر المصون» (٢/ ٢٦٢)، وانظر: «التيان في إعراب القرآن» للعكبري (١/ ١٤٦).

(٢) في (ز) زيادة: «ومن سيقوله أي».

(٣) قوله: «التي هي»؛ أي: الشهوة «مبدؤها»؛ أي: المعاصي. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٦٩).

(٤) قوله: «أو الإِخْلَالُ» عطف على «المعاصي»، وقوله: «بأدائه لأصالته وقدمه» الضمير في الثلاثة

لـ «الصوم». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٦٩).

(١٨٤) - ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ. وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾: مُؤَقَّتَاتٍ بَعْدَ مَعْلُومٍ، أَوْ: قَلَائِلَ، فَإِنَّ الْقَلِيلَ مِنَ الْمَالِ يُعَدُّ عَدًّا وَالْكَثِيرُ يُهَالِ هَيْلًا، وَنَصَبُهَا لَيْسَ بِ(صِيَامٍ) لَوْ قَوَّعَ الْفَضْلُ بَيْنَهُمَا، بَلْ بِإِضْمَارٍ: صُومُوا؛ لِدَلَالَةِ الصِّيَامِ عَلَيْهِ. وَالْمَرَادُ بِهَا^(١) رَمَضَانُ، أَوْ مَا وَجَبَ صَوْمُهُ قَبْلَ وَجُوبِهِ وَنُسِخَ بِهِ، وَهُوَ عَاشُورَاءُ وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ. أَوْ بـ ﴿كَمَا كُتِبَ﴾^(٢) عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ﴾ عَلَى السَّعَةِ.

وقيل: معناه: صَوْمُكُمْ كَصَوْمِهِمْ فِي عَدَدِ الْأَيَّامِ؛ لِمَا رُوِيَ: أَنَّ رَمَضَانَ كُتِبَ عَلَى النَّصَارَى فَوْقَ فِي بَرْدٍ أَوْ حَرٍّ شَدِيدٍ، فَحَوَّلُوهُ إِلَى الرَّبِيعِ زَادُوا عَلَيْهِ عَشْرِينَ كَفَّارَةً لِتَحْوِيلِهِ^(٣).

وقيل: زَادُوا ذَلِكَ لِمُوتَانٍ^(٤) أَصَابَهُمْ.

(١) فِي (ت): «بِهِ».

(٢) قَوْلُهُ: «أَوْ بـ ﴿كَمَا كُتِبَ﴾» عَطَفَ عَلَى «بِإِضْمَارِ صَوْمُوا»، وَعِبَارَةٌ غَيْرُهُ: أَوْ بـ ﴿كُتِبَ﴾. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/٤٦٩).

(٣) رَوَاهُ بَنُحُوهُ الطَّبْرِيِّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣/١٥٤) عَنِ السَّيِّدِيِّ. وَرَوَى نَحْوَهُ مَرْفُوعًا، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (٣/٢٥٤ - ٢٥٥)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٨١٨٩)، مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ عَنْ دَغْفَلِ بْنِ حَنْظَلَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لَكِنْ قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يَعْرِفُ سَمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ دَغْفَلِ، وَلَا يَعْرِفُ لِدَغْفَلِ إِدْرَاكُ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٤٢٠٣)، وَمِنْ طَرِيقِ الْمَزْيِ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (٨/٤٨٦) - تَرْجُمَةُ دَغْفَلِ - مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ عَنْ دَغْفَلِ قَوْلُهُ.

(٤) الْمَوْتَانُ بوزن الْبَطْلَانِ: الْمَوْتُ الْكَثِيرُ الْوَقُوعُ.

﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾ مَرَضًا يَضُرُّهُ الصَّوْمُ وَيَعْسُرُ مَعَهُ ﴿أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾: أَوْ رَاكِبٌ سَفِيرٌ. وفيه ^(١) إيماءٌ بأنَّ مَنْ سَافَرَ أَثْنَاءَ الْيَوْمِ لَمْ يُفْطِرْ.

﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾؛ أي: فعليه صَوْمُ عِدَّةِ أَيَّامِ الْمَرَضِ وَالسَّفَرِ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ إِنْ أَفْطَرَ، فَحُذِفَ الشَّرْطُ وَالْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ لِلْعِلْمِ بِهَا.

وَقُرِئَ بِالنَّصْبِ ^(٢)، أي: فَلْيُصُمْ عِدَّةً.

وهذا على سبيلِ الرُّخْصَةِ.

وقيل: على الوجوب، وإليه ذهب الظاهرية ^(٣)، وبه قال أبو هريرة رضي الله عنه.

﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾: وَعَلَى الْمُطِيقِينَ لِلصِّيَامِ إِنْ أَفْطَرُوا ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾: نَصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ صَاعٌ مِنْ غَيْرِهِ عِنْدَ فَقَهَاءِ الْعِرَاقِ، وَمُدٌّ عِنْدَ فَقَهَاءِ الْحِجَازِ، رَخَّصَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ أَوَّلَ الْأَمْرِ لَمَّا أُمِرُوا بِالصَّوْمِ فَاشْتَدَّ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتَعَوَّدُوهُ، ثُمَّ نُسِخَ.

وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ بِرَوَايَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ بِإِضَافَةِ الْفِدْيَةِ إِلَى الطَّعَامِ وَجَمَعَ الْمَسَاكِينَ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ بِرَوَايَةِ هِشَامٍ: ﴿مَسَاكِينَ﴾ بِغَيْرِ إِضَافَةِ الْفِدْيَةِ إِلَى الطَّعَامِ ^(٤).

(١) فِي (أ) وَ(خ): «وَقِيلَ فِيهِ».

(٢) ذَكَرَهَا الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «الْكَشَافِ» (١/٤٢٣)، وَأَبُو حَيَّانٍ فِي «الْبَحْرِ» (٣/٣٣٥).

(٣) انْظُرْ: «الْمَحَلَّى» لِابْنِ حَزْمٍ (٦/٢٤٣).

(٤) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ١٧٦)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ٧٩).

وقِرَى: (يُطَوَّقُونَهُ) ^(١)؛ أي: يُكَلِّفُونَهُ أَوْ يُقَلِّدُونَهُ، مِنَ الطَّوْقِ بِمَعْنَى الطَّاقَةِ أَوْ الْقِلَادَةِ.
و: (يَتَطَوَّقُونَهُ) ^(٢)؛ أي: يَتَكَلَّفُونَهُ أَوْ يَتَقَلَّدُونَهُ.
و: (يَطَوَّقُونَهُ) بِالْإِدْغَامِ ^(٣).
و: (يُطَيِّقُونَهُ) وَ (يُطَيِّقُونَهُ) ^(٤) عَلَى أَنَّ أَصْلَهُمَا: يُطَيِّقُونَهُ وَيَتَطَيَّقُونَهُ مِنْ فَعَلَ وَتَفَعَّلَ بِمَعْنَى: يَتَطَيَّقُونَهُ.
وعلى هذه القراءاتِ يَحْتَمِلُ مَعْنَى ثَانِيًا، وَهُوَ الرُّخْصَةُ لِمَنْ يُتَعَبُّ الصَّوْمَ وَيَجْهَدُهُ - وَهُمْ الشُّيُوخُ وَالْعَجَاثُ - فِي الْإِفْطَارِ وَالْفَدْيَةِ، فَيَكُونُ ثَابِتًا لَا مَنَسُوخَ ^(٥)، وَقَدْ أُوِّلَ بِهِ الْقِرَاءَةُ الْمَشْهُورَةُ؛ أَي: يَصُومُونَهُ جَهْدَهُمْ وَطَاقَتَهُمْ.
﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ فَزَادَ فِي الْفَدْيَةِ ﴿فَهُوَ﴾: فَالتَّطَوُّعُ أَوِ الْخَيْرُ ﴿خَيْرٌ لَهُ، وَأَنْ تَصُومُوا﴾ أَيُّهَا الْمَطِيقُونَ أَوِ الْمَطَوَّقُونَ وَجَهَدْتُمْ طَاقَتَكُمْ، أَوِ الْمُرْخَصُونَ فِي الْإِفْطَارِ لِيَنْدَرِجَ تَحْتَهُ الْمَرِيضُ وَالْمَسَافِرُ ﴿خَيْرٌ لَكُمْ﴾ مِنَ الْفَدْيَةِ، أَوْ تَطَوُّعِ الْخَيْرِ، أَوْ مِنْهُمَا وَمِنَ التَّأْخِيرِ لِلْقَضَاءِ.

(١) انظر: «المحتسب» (١١٨/١) عن ابن عباس بخلاف وعائشة - رضي الله عنهم - وسعيد بن المسيب، وطاوس بخلاف، وسعيد بن جبير، ومجاهد بخلاف، وعكرمة، وأيوب السخيتاني، وعطاء، ورواه عن ابن عباس البخاري (٤٥٠٥).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٩) عن ابن عباس، و«المحتسب» (١١٩/١) دون نسبة.

(٣) انظر: «المحتسب» (١١٨/١) عن ابن عباس وعكرمة ومجاهد.

(٤) ذكرهما دون نسبة الزمخشري في «الكشاف» (٤٢٦/١)، والثانية في «المحتسب» (١١٨/١) عن ابن عباس بخلاف وكذلك عكرمة ومجاهد.

(٥) في (ت): «ثابتاً غير منسوخ».

﴿إِنْ كُنْتُمْ تَقْلَمُونَ﴾ ما في الصَّوْمِ مِنَ الْفَضِيلَةِ وَبِرَاءَةِ الذِّمَّةِ، وَجَوَابُهُ مَحْذُوفٌ دَلٌّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ؛ أَي: اخْتَبَرْتُمُوهُ.

وقيل: معناه: إِنْ كُنْتُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالتَّدْبِيرِ عَلِمْتُمْ أَنَّ الصَّوْمَ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ.

قوله: «فعلية بالصَّوْمِ...» الحديث: أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ^(١).

قوله: «يَهَالُ هَيْلًا»: فِي «الصَّحَاحِ»: هَلْتُ الدَّقِيقَ: صَبَبْتُهُ مِنْ غَيْرِ كَيْلٍ^(٢).

قوله: «لَوْ قَوَّعَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا»؛ أَي: وَالْفَصْلُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ لَا يَجُوزُ.

وَأَجَابَ^(٣) الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: بِأَنَّهُ جَائِزٌ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِهِ فِي الظَّرْفِ وَإِنْ لَمْ يَجْزْ فِي غَيْرِهِ.

قوله: «وَهُوَ عَاشُورَاءُ وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ»:

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالحَاكِمُ عَنْ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، لَكِنْ فِيهِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ وَأَنَّهُ نُسِخَ بِهَا^(٤).

قوله: «أَوْ بِ﴿كَمَا كَتَبَ﴾»^(٥) عَلَى الظَّرْفِيَّةِ.

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: هَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ مُحَلٌّ لِلْفِعْلِ، وَالكِتَابَةُ لَيْسَتْ وَاقِعَةً فِي

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٠٥)، وَمُسْلِمٌ (١٤٠٠).

(٢) انْظُرْ: «الصَّحَاحُ» (مَادَّة: هِيل).

(٣) فِي (ز) وَ(س): «وَقَالَ».

(٤) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٢١٢٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٠٧)، وَالحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٣٠٨٥)،

وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، لَكِنْ قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (٦/٢٤٩): «هُوَ مُرْسَلٌ فَإِنْ مَعَاذًا لَمْ يَدْرِكْهُ ابْنُ

أَبِي لَيْلَى».

(٥) فِي (ز): «أَوْ بِمَا كَتَبَ».

الأيام، وإنما الواقعُ فيها مُتعلِّقُها، فلو قالَ إنسانٌ لولِده الذي وُلِدَ يومَ الجمعةِ: (سرَّني ولا دُتُّكَ يومَ الجمعةِ)، لم يَكُنْ (يومَ الجمعةِ) ظرفاً لـ (سرَّني) لأنَّه ليسَ بمَحَلٍّ للسُّرورِ^(١).

قوله: «أو على أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثانٍ لـ ﴿كُتِبَ﴾ على السَّعةِ»:

قال أبو حَيَّان: هذا أيضًا خطأ؛ لأنَّ الاتِّساعَ مَبْنِيٌّ على جوازِ وُقوعِهِ ظرفاً لـ ﴿كُتِبَ﴾، وقد تَبَيَّنَ بطلانُهُ^(٢).

قوله: «رُويَ أَنَّ رَمْضَانَ كُتِبَ على النَّصارَى...» إلى آخره.

أخرجه ابن جرير عن السُّدِّيِّ^(٣).

قوله: «أو راكِبٌ سَفِيرٍ»:

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: إشارَةٌ إلى أَنَّ كَلِمَةَ (على) استعارَةٌ تَبَعِيَّةٌ، شَبَهَ تَلَبَّسَهُ بالسَّفَرِ باستِعلاءِ الرَّاكِبِ واستِلاَّهُ^(٤) على المَرْكُوبِ يتَصَرَّفُ فيه كَيْفَ يشاءُ، وإلا فمُجَرَّدُ الظَّرْفِ لا يَدُلُّ إلا على مَعْنَى الكَوْنِ والحصولِ؛ أي: كائناً على سَفِيرٍ.

(١) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ٣٣٠).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ٣٣٠).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ١٥٤). وروي نحوه مرفوعاً، رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٥٤ - ٢٥٥)، والطبراني في «الأوسط» (٨١٨٩)، من طريق الحسن عن دغفل بن حنظلة عن النبي ﷺ، لكن قال البخاري: لا يعرف سماع الحسن من دغفل، ولا يعرف لدغفل إدراك النبي ﷺ. ورواه الطبراني في «الكبير» (٤٢٠٣)، ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٨/ ٤٨٦) - ترجمة دغفل - من طريق الحسن عن دغفل قوله.

(٤) في (ف): «واعتلانته»، وليست في (ز) و(س). والمثبت من «حاشية الفتاواني» (١٠٣/١).

قوله: «وبه قال أبو هريرة»: أخرجه ابن جرير، وصرح عنه بأنه لو صام في السفر لم يصح ولزمه القضاء بعد الإقامة^(١).

قوله: «ورخص لهم في ذلك أول الأمر...» إلى قوله: «ثم نسخ»: أخرجه البخاري عن سلمة بن الأكوع^(٢).

قوله: «وقرئ: يطوقونه»: هو البناء للمفعول من طَوَّقَ بوزنِ قُطِعَ.

قوله: «ويطوقونه بالإدغام»: أي: بإدغام التاء في الطاء من يَطْوِقُونَهُ.

قوله: «ويطيقونه ويطيقونه» الأولى بضم الياء وتخفيف الطاء، والثانية بفتح الياء وتشديد الطاء كالياء بعدها فيهما، هذا مقتضى ما ذكره المصنف في أصلهما^(٣).

ولم يذكر أبو حيان الأولى هكذا، إنما ذكرها كالثانية بتشديد الطاء، غير أن الياء الأولى مضمومة بناءً للمفعول وجعلها معاً من تَطِيقُ يَتَطِيقُ والأصل: تَطِيقُ، اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فأبدلت الواو ياءً وأدغمت فيها الياء^(٤).

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٢٠٦)، ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨٩٩٦)، عن المحرر بن أبي هريرة بلفظ: «صمت رمضان في السفر، فأمرني أبو هريرة، أن أعيد الصيام في أهلي».

(٢) رواه البخاري (٤٥٠٧)، ولفظه: «لما نزلت: ﴿وَعَلَّ الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةً طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ كان من أراد أن يفطر ويفتي، حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها».

(٣) في (س): «أصلها».

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ٣٤١ - ٣٤٢).

(١٨٥) - ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتَكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ، أَوْ خَبَرٌ مَّحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: ذَلِكُمْ شَهْرُ رَمَضَانَ، أَوْ بَدَلٌ مِّنَ ﴿الصَّيَامِ﴾ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ؛ أَي: كَتَبَ عَلَيْكُمْ الصَّيَامَ صِيَامَ شَهْرِ رَمَضَانَ.

وَقُرِئَ بِالنَّصْبِ^(١) عَلَى إِضْمَارٍ: صُومُوا، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ﴿وَأَن تَصُومُوا﴾ وَفِيهِ ضَعْفٌ، أَوْ بَدَلٌ مِّنَ ﴿أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾.

و﴿رَمَضَانَ﴾ مَصْدَرٌ رَمَضَ: إِذَا احْتَرَقَ، فَأُضِيفَ إِلَيْهِ الشَّهْرُ وَجُعِلَ عَلَمًا، وَمُنْعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ^(٢) وَالْأَلْفِ وَالنُّونِ كَمَا مُنْعٌ دَائِيَّةٌ فِي ابْنِ دَائِيَّةٍ - عَلَمًا لِلْغُرَابِ - لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ» فَعَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ لِأَمْنِ الْإِلْتِبَاسِ.

وإِنَّمَا سَمَّوْهُ بِذَلِكَ: إِمَّا لِارْتِمَاضِهِمْ فِيهِ مِنْ حَرِّ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ، أَوْ لِارْتِمَاضِ الذُّنُوبِ فِيهِ، أَوْ لَوْ قَوَّعَهُ أَيَّامَ رَمَضٍ حَرًّا حَيْثُمَا نَقَلُوا أَسْمَاءَ الشُّهُورِ عَنِ اللُّغَةِ الْقَدِيمَةِ. ﴿الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾؛ أَي: ابْتَدِئَ فِيهِ أَنْزَالُهُ، وَكَانَ ذَلِكَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، أَوْ أَنْزَلَ فِيهِ جُمْلَةً إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا ثُمَّ نَزَلَ مُنْجَمًا إِلَى الْأَرْضِ، أَوْ أَنْزَلَ فِي شَأْنِهِ الْقُرْآنُ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٩) عن مجاهد.

(٢) في هامش (أ): «في نسخة: للتعريف».

وعن النبي ﷺ: «نزلت صُحُفُ إِبْرَاهِيمَ أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ، وَأُنْزِلَتِ التَّوْرَةُ لِسِتِّ مَضْيَنَ، وَالْإِنْجِيلُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَالْقُرْآنُ لِأَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ».

والمَوْصُولُ بِصَلَتِهِ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ، أَوْ صِفَتُهُ وَالْخَبَرُ ﴿فَمَنْ شَهِدَ﴾، وَالْفَاءُ لَوْصِفِ الْمَبْتَدَأِ بِمَا تَضَمَّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْإِنْزَالَ فِيهِ سَبَبُ اخْتِصَاصِهِ بِوُجُوبِ الصَّوْمِ.

﴿هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ﴾ حَالَانِ مِنَ ﴿أَلْقُرْآنُ﴾ أَي: أَنْزَلَ وَهُوَ هِدَايَةٌ لِلنَّاسِ بِإِعْجَازِهِ، وَآيَاتٌ وَاضِحَاتٌ مِّمَّا يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَاطِلِ بِمَا فِيهِ مِنَ الْحُكْمِ وَالْأَحْكَامِ.

﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾: فَمَنْ حَضَرَ فِي الشَّهْرِ وَلَمْ يَكُنْ مُسَافِرًا فَلْيَصُمْ فِيهِ، وَالْأَصْلُ: فَمَنْ شَهِدَ فِيهِ فَلْيَصُمْ فِيهِ، لَكِنْ وُضِعَ الْمَظْهَرُ مَوْضِعَ الْمَضْمَرِ الْأَوَّلِ لِلتَّعْظِيمِ، وَنُصِبَ عَلَى الظَّرْفِ^(١)، وَحُذِفَ الْجَارُ وَنُصِبَ الضَّمِيرُ الثَّانِي عَلَى الْإِتْسَاعِ.

وقيل: فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ هَلَالَ الشَّهْرِ فَلْيَصُمْهُ، عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ كَقَوْلِكَ: شَهِدْتُ الْجُمُعَةَ؛ أَي: صَلَاتَهَا، فَيَكُونُ ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ مَخْصَصًا لَهُ؛ لِأَنَّ الْمَسَافِرَ وَالْمَرِيضَ مِمَّنْ شَاهَدَ الشَّهْرَ، وَلَعَلَّ تَكْرِيرَهُ لَذَلِكَ، أَوْ لَثَلَا يُتَوَهَّمُ نَسْخُهُ كَمَا نُسِخَ قَرِينُهُ^(٢).

﴿وَرِيدُ اللَّهِ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾؛ أَي: يُرِيدُ أَنْ يُيسِّرَ عَلَيْكُمْ وَلَا يُعَسِّرَ، فَلِذَلِكَ أَبَاحَ الْفِطْرَ لِلسَّفَرِ وَالْمَرَضِ.

(١) فِي (ت): «عَلَى الظَّرْفِيَّةِ».

(٢) قَوْلُهُ: «كَمَا نُسِخَ قَرِينُهُ»؛ أَي: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ الْآيَةُ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/ ٤٧٥).

﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾
عِلَّلٌ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ مَا سَبَقَ؛ أَي: وَشَرَعَ جُمْلَةً مَا ذُكِرَ - مِنْ أَمْرِ الشَّاهِدِ
بَصُومِ الشَّهْرِ، وَالْمَرْخَصِ بِالْقَضَاءِ وَمِرَاعَاةِ عِدَّةٍ مَا أَفْطَرَ فِيهِ، وَالتَّرْخِصِ^(١) - لَتَكْمِلُوا
الْعِدَّةَ.. إِلَى آخِرِهَا عَلَى سَبِيلِ اللَّفِّ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَلِتُكْمِلُوا﴾ عِلَّةُ الْأَمْرِ بِمِرَاعَاةِ
الْعِدَّةِ ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ﴾ عِلَّةُ الْأَمْرِ بِالْقَضَاءِ وَبَيَانِ كَيْفِيَّتِهِ، ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾
عِلَّةُ التَّرْخِصِ وَالتَّيْسِيرِ. أَوْ لِأَفْعَالٍ^(٢) كُلٌّ لِفَعْلِهِ^(٣).

أَوْ مَعْطُوفَةٌ^(٤) عَلَى عِلَّةٍ مَقْدَرَةٍ مِثْلَ: لَيْسَهَلَّ عَلَيْكُمْ - أَوْ: لَتَعْلَمُوا مَا تَعْمَلُونَ -
وَلِتُكْمِلُوا.

وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى ﴿أَلَيْسَرَ﴾؛ أَي: يَرِيدُ بِكُمْ لَتَكْمِلُوا، كَقَوْلِهِ: ﴿يُرِيدُونَ
لِيُطْفِئُوا نَوْرَ اللَّهِ﴾ [الصف: ٨].

وَالْمَعْنَى بِالتَّكْبِيرِ: تَعْظِيمُ اللَّهِ بِالْحَمْدِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ يَتَعَدَّى بِـ ﴿عَلَى﴾.

وَقِيلَ: تَكْبِيرُ يَوْمِ الْفِطْرِ.

وَقِيلَ: التَّكْبِيرُ عِنْدَ الْإِهْلَالِ.

(١) قَوْلُهُ: «وَالْتَّرْخِصَ» عَطَفَ عَلَى: «مَنْ أَمَرَ». انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (٤٧٦/١).

قُلْتُ: وَالتَّقْدِيرُ: (وَمِنْ التَّرْخِصِ فِي إِبَاحَةِ الْفِطْرِ) وَهَذِهِ عِبَارَةُ الزَّمَخْشَرِيِّ. انْظُرْ: «الْكَشَافُ»
(٤٣١/١).

(٢) قَوْلُهُ: «أَوْ لِأَفْعَالٍ» عَطَفَ عَلَى «لِفَعْلٍ» فِي قَوْلِهِ: «عِلَّلٌ لِفَعْلٍ»، وَعَلَى الْأَوَّلِ يَقْدَرُ فِعْلٌ مُجْمَلٌ شَامِلٌ
لِهَا، وَعَلَى هَذَا يَقْدَرُ عَلَى التَّفْصِيلِ؛ كَ: أَمَرَكُم بِصُومِهِ، وَرَخَّصَ لَكُمْ فِيهِ لِسْفَرٍ وَمَرَضٍ.. الْخ، وَأَخْرَجَهُ
لِمَا فِيهِ مِنْ كَثْرَةِ التَّقْدِيرِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الشَّهَابِ» (٢٧٩/٢).

(٣) فِي (أ) وَ(ت): «لِفَعْلٍ».

(٤) قَوْلُهُ: «أَوْ مَعْطُوفَةٌ» عَطَفَ عَلَى «عِلَّلٌ». انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (٤٧٦/١).

و﴿مَا﴾ يَحْتَمِلُ الْمَصْدَرَ وَالْخَبَرَ^(١)؛ أي: الذي هداكم إليه.

وعن عاصم برواية أبي بكر: ﴿وَلِتَكْمَلُوا﴾ بِالتَّشْدِيدِ^(٢).

قوله: «أَوْ بَدَلٌ مِنَ الصَّيَامِ»:

قال أبو حيان: هو بَعِيدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: كَثَرَةُ الْفَصْلِ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ [منه]، وكونه على عكسِ بَدَلِ الْاِسْتِمَالِ؛ لَأَنَّهُ فِي الْعَالِبِ يَكُونُ بِالْمَصَادِرِ مِنَ الذَّوَاتِ نَحْوُ: ﴿عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] وهذا بِالذَّاتِ مِنَ الْمَصْدَرِ.

قال: ويمكنُ تَوْجِيهُهُ بِأَنَّهُ عَلَى حَذْفِ^(٣) مُضَافٍ؛ أي: صِيَامُ شَهْرٍ^(٤).

فلذا قَيَّدَهُ الْمُصَنِّفُ بِهِ، قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: وَإِذَا قُدِّرَ الْمُضَافُ فَهُوَ بَدَلٌ كُلُّ.

قوله: «أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ»: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾:

قال أبو حيان: هذا لا يجوز؛ لِأَنَّ ﴿تَصُومُوا﴾ صِلَةٌ لـ(أَنْ) وَقَدْ فُصِّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِ الصِّلَةِ بِالْخَبَرِ، وَهُوَ ﴿حَيْرٌ﴾، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: (أَنْ تَضْرِبَ شَدِيدٌ زَيْدًا) بِخِلَافِ: (أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا شَدِيدًا)^(٥).

وقد اعتمدَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ هَذَا الْإِيرَادَ وَقَالَ: سَيِّمًا مَعْمُولٌ مَا هُوَ بِمَنْزَلَةِ جُزْءٍ مِنَ الْكَلِمَةِ؛ لِأَنَّ (أَنْ) الْمَصْدَرَ كَجُزْءٍ (مِنْ) صِلَتِهَا.

(١) قوله: «وما يحتمل المصدر والخبر»؛ أي: أو الخبر؛ يعني: الموصول، وهو تعبير غريب، والمعنى عليه: ولتكبروا الله على اتباع الذي هداكم إليه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٧٦).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٦)، و«التيسير» (ص: ٧٩)، وقرأ بها أيضاً يعقوب. انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٦).

(٣) في (س): «توجيهه لأن حذف».

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ٣٥١-٣٥٢).

(٥) المصدر السابق (٣/ ٣٥٣).

وقال الطَّبِيُّ: أَقْصَى مَا يُقَالُ فِيهِ: إِنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا فِي الْمَعْنَى فَصُورَتُهُ صُورَةُ الْفِعْلِ، فَجَازَ الْفَصْلُ بِالنَّظَرِ إِلَى الصُّورَةِ^(١).

قوله: «وَرَمَضَانُ مَصْدَرٌ رَمَضَ»:

قال أبو حَيَّان: يَحْتَاجُ فِي تَحْقِيقِ أَنَّهُ مَصْدَرٌ إِلَى صَحَّةِ نَقْلِ؛ لِأَنَّ فَعْلَانَا لَيْسَ مَصْدَرٌ (فَعِلٌ) الْإِلَازِمُ، بَلْ إِنْ جَاءَ فِيهِ كَانَ شَاذًّا، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ مُرْتَجَلًا لَا مَنْقُولًا^(٢).

قوله: «فَأُضِيفَ إِلَيْهِ الشَّهْرُ وَجُعِلَ عَلَمًا»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: أَيُّ: مَجْمُوعُ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَإِلَّا لَمْ يَحْسُنْ إِضَافَةُ ﴿شَهْرٌ﴾ إِلَيْهِ كَمَا لَا يَحْسُنُ: (إِنْسَانٌ زَيْدٌ)، وَلِهَذَا لَمْ يُسَمَّعْ: شَهْرٌ رَجَبٌ، وَشَهْرٌ شَعْبَانٌ.

قال: وَبِالْجُمْلَةِ فَقَدْ أَطْبَقُوا عَلَى أَنَّ الْعَلَمَ فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ هُوَ مَجْمُوعُ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ: شَهْرُ رَمَضَانَ، وَشَهْرُ رَبِيعِ الْأَوَّلِ، وَشَهْرُ رَبِيعِ الْآخِرِ.

وقال أبو حَيَّان: مَا ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ مِنْ أَنَّ عَلَمَ الشَّهْرِ مَجْمُوعُ اللَّفْظَيْنِ غَيْرُ مَعْرُوفٍ، وَإِنَّمَا اسْمُهُ رَمَضَانٌ، فَإِذَا قِيلَ فِيهِ: (شَهْرُ رَمَضَانَ) فَهُوَ كَمَا يُقَالُ: (شَهْرُ الْمُحَرَّمِ) وَنَحْوِ ذَلِكَ، ثُمَّ تَبَّهَ عَلَى أَنَّهُ عَلَمٌ جِنْسٍ^(٣).

قوله: «كَمَا مُنِعَ دَائِيَّةٌ..» إِلَى آخِرِهِ:

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٢٣٧).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ٣١٧).

(٣) المصدر السابق (٣/ ٣١٦، ٣١٧).

الطَّبِيُّ: جُعِلَ المَرْكَبُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ عِلْمًا وَمُنْعٌ مِنَ الصَّرْفِ كَمَا جُعِلَ ابْنُ دَايَةَ مَعَ الْإِضَافَةِ عِلْمًا وَمُنْعٌ مِنَ الصَّرْفِ، وَدَايَةُ الْبَعِيرِ: مَوْضِعُ الْقَتَبِ^(١).

قوله: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ..» تمامه: «إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»: أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٢).

فائدة: أوردَ في «الكشاف» حديث: «مَنْ أَدْرَكَ رَمَضَانَ فَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ»^(٣).

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: وَلَا يَوْجَدُ لَهُ تِمَامٌ فِيمَا اشْتَهَرَ مِنَ الْكُتُبِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ «مَنْ» اسْتِفْهَامِيَّةٌ وَالْمَعْنَى: مَا أَدْرَكَهُ أَحَدٌ فَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ، بِمَعْنَى: أَنْ كُلَّ مَنْ أَدْرَكَهُ غُفِرَ لَهُ، فَيَكُونُ كَلَامًا تَامًّا، انْتَهَى.

وَلَيْسَ كَمَا قَالَ، وَالْحَدِيثُ تِمَامُهُ مَعْرُوفٌ: أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءِ الزَّيْدِيِّ مَرْفُوعًا: «أَتَانِي جَبْرِيلُ فَقَالَ: مَنْ أَدْرَكَ شَهْرَ رَمَضَانَ فَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ ثُمَّ أَبْعَدَهُ، قُلْ: آمِينَ، فَقُلْتُ: آمِينَ»^(٤).

قوله: «فَعَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: وَجَازَ الْحَذْفُ مِنَ الْأَعْلَامِ - وَإِنْ كَانَ مِنْ قَبِيلِ حَذْفِ بَعْضِ الْكَلِمَةِ - لِأَنَّهُمْ أَجْرَوْا مِثْلَ هَذَا الْعَلَمِ مَجْرَى الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ حَيْثُ أَعْرَبُوا الْجُزْئِينَ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٢٣٤).

(٢) رواه البخاري (٣٧)، ومسلم (٧٥٩).

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٤٢٨).

(٤) رواه البزار في «مسنده» (٣٧٩٠)، وللحديث شواهد انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزليعي

(٣/ ١٢٨)، و«مجمع الزوائد» (١٠/ ١٦٥).

قوله: «وإنما سمّوه بذلك إمّا لارتماضهم فيه»:

قال الشيخ سعد الدين: من ارتمض الرجل من كذا: اشتدّ عليه وأقلّقه.

قوله: «أو لارتماض الذنوب فيه»:

ورد بهذا حديث مرفوع أخرجه الأصبهاني في «الترغيب» عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما سُمِّيَ رَمَضَانُ لَأَنَّ رَمَضَانَ يَرْمِضُ الذُّنُوبَ»^(١).

قوله: «أو لوقوعه أيام رَمَضِ الحرِّ حينما نقلوا أسماء الشهور في اللغة القديمة»: قال أئمة اللغة: كان أسماء الشهور في اللغة القديمة: مُؤْتَمِرٌ، نَاجِرٌ، خَوَّانٌ، وَبْصَانٌ، حَنِينٌ، وَزَنَةٌ، الْأَصَمُّ، وَعِلٌّ، نَاتِقٌ، عَاذِلٌ، هُوَاعٌ، بُرَاكٌ، على الترتيب^(٢).

قال السجّاوندي: سُمِّيَ الْمُحَرَّمُ لِتَحْرِيمِ الْقِتَالِ فِيهِ، وَصَفَرٌ لَخُلُوءِ مَكَّةَ عَنْ أَهْلِهَا

(١) رواه قوام السنة الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (١٧٥٨)، ورواه القزويني في «أخبار قزوین» (٢/ ٢٤٢)، وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (١/ ٤٤٤) إلى ابن مردويه والأصبهاني، وعزاه في «الجامع الصغير» (٤٨٧٠) إلى محمد بن منصور السمعاني في «أمالیه» وأبو زكريا يحيى بن منده في «أمالیه». وقال في «الجامع الكبير» (١٩/ ١٧٩): «رواه أبو الشيخ في الثواب، والدليمي، وفيه زياد بن ميمون صاحب الفاكهة كذاب».

(٢) انظر: «الأزمنة وتلبية الجاهلية» لقطرب (ص: ٤٧)، و«المنتخب من كلام العرب» لكراع النمل (ص: ٧٦٧)، و«الزاهر» لابن الأتباري (٢/ ٣٥٧)، و«عمد الكتاب» للنحاس (ص: ١٠١)، و«تهذيب اللغة» (٢/ ١٩٢)، و«الأزمنة والأمكنة» للمرزوقي (٢/ ٢١٠ و ٢٢٧)، وفي هذه المصادر اختلاف عما ذكره المصنف في بعض الشهور، وقال المرزوقي: ذكر ابن الكلبي أنّ عاداً سمّت الشهور بأسماء، وجاء عن أبي عمرو الشيباني والقرّاء وقطرب والأصمعي وابن الأعرابي وغيرهم من العلماء وفاق في بعضها واختلاف في بعضها، وربما كان الاختلاف في الترتيب، وربما اختلفوا في بناء الكلمة ووضعها وصرفها وترك صرفها.

إلى الحروب، والرَّيْعَانِ لارتبَاعِ النَّاسِ فِيهِمَا؛ أَي: إِقَامَتِهِمْ، وَجُمَادَيَانِ لْجُمُودِ الْمَاءِ، وَرَجَبٌ لْرَجَبِ الْعَرَبِ إِيَّاهُ؛ أَي: تَعْظِيمِهِ، وَشَعْبَانٌ لْتَشَعُّبِ الْقَبَائِلِ، وَرَمَضَانٌ لْرَمَضِ الْفَصَالِ، وَشَوَّالٌ لَشَوْلِ أَذْنَابِ اللَّقَاحِ، وَذُو الْقَعْدَةِ لِلْقُعُودِ فِيهِ عَنِ الْحَرْبِ، وَذُو الْحِجَّةِ لِحَجَّتِهِمْ فِيهِ^(١).

وقد وردَ نَحْوُهُ عَنِ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ وَقَالَ فِي صَفَرٍ: لَأَنَّهُمْ كَانُوا يَنْزِلُونَ فِيهِ بِلَادًا يُقَالُ لَهَا: صَفَرٌ، وَرَجَبٌ لَأَنَّهُمْ كَانُوا يَرْجِبُونَ فِيهِ النَّخْلَ^(٢).

قوله: «نَزَلَتْ صُحُفٌ إِبْرَاهِيمَ..» الْحَدِيثُ: أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ^(٣).

قوله: «وَالْفَاءُ لَوْصِفِ الْمُبْتَدَأُ بِمَا تَضَمَّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ»: نَظِيرُهُ: ﴿قُلْ إِنْ أَلَمَوْتَ الَّذِي يَفْرُوتُ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨].

قال أبو حَيَّانَ: وَهَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ ﴿الَّذِي﴾ هُنَا صِفَةٌ لَعَلِمٍ فَلَا يَتَخَيَّلُ فِيهِ شَيْءٌ مَّا مِنْ^(٤) الْعُمُومِ، وَلِمُضِيِّ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ ﴿أُنْزِلَ﴾ لَفْظًا وَمَعْنَى بِخِلَافِ آيَةِ الْمَوْتِ؛ فَإِنَّ الْمَوْتَ فِيهَا لَيْسَ مُعَيَّنًا بَلْ فِيهِ عُمُومٌ، وَصِلَةُ ﴿الَّذِي﴾ فِيهِ مُسْتَقْبَلَةٌ وَهِيَ ﴿يَفْرُوتُ﴾^(٥).

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٢٣٤)، وذكر نحوه ابن عبد ربه في «العقد الفريد» (٧/ ٢٩٤) عن العتبي.

(٢) رواه ابن عساکر في «تاريخ دمشق» (١/ ٥١).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٦٩٨٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٧٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٤٩٤).

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٩٧): وفيه عمران بن داود القطان، ضعفه يحيى، ووثقه ابن حبان، وقال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث. وبقية رجاله ثقات.

وقال البيهقي: وإنما أراد - والله أعلم - نزول الملك بالقرآن من اللوح المحفوظ إلى سماء الدنيا.

(٤) في (ز) و(س): «شيء مما في».

(٥) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ٣٥١).

قوله: «مَّمَّا يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: أَي: مِنْ جَنْسٍ مَا هَدَى اللَّهُ بِهِ، فَلَيْسَ إِشَارَةً إِلَى الْهَدْيِ السَّابِقِ، وَفِي ذَلِكَ دَفْعٌ لِسُؤَالِ التَّكَرَّارِ.

قوله: «مِنْ أَمْرِ الشَّاهِدِ بِصَوْمِ الشَّهْرِ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: ذَكَرَ فِي تَفْصِيلِ الْمُعَلَّلِ [أَمْرَ الشَّاهِدِ بِالصَّوْمِ] دُونَ تَعْلِيلِهِمْ كَيْفِيَّةَ الْقَضَاءِ، وَفِي تَطْبِيقِ الْعِلَلِ وَرَدَّ كُلٌّ مِنْهَا إِلَى مُعَلَّلٍ بِالْعَكْسِ، فَلَمْ يَقَعْ بِإِزَاءِ صَوْمِ الشَّهْرِ عِلَّةٌ، وَبِإِزَاءِ (لِتَكْبَرُوا) مُعَلَّلٌ^(١).

قَالَ: وَالْجَوَابُ: أَنَّ أَمْرَ الشَّاهِدِ بِصَوْمِ الشَّهْرِ تَوَطُّةٌ وَتَمْهِيدٌ، وَفِي الْأَمْرِ بُرْءَاعَةٌ الْعِدَّةِ تَعْلِيمٌ لِكَيْفِيَّةِ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: فَلْيَرَاعِ عِدَّةً مَا أَفْطَرَ لِيَصُومَهَا مِنْ شَهْرٍ فَيُخْرِجَ عَنِ الْعَهْدَةِ.

قوله: «وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى ﴿الْيُسْرَ﴾»:

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: لَا يُمْكِنُ هَذَا إِلَّا بِزِيَادَةِ اللَّامِ وَإِضْمَارِ (أَنْ)، أَوْ بِجَعْلِ اللَّامِ بِمَعْنَى (أَنْ) فَلَا تَكُونُ (أَنْ) مُضْمَرَةً بَعْدَهَا، وَكِلَاهُمَا ضَعِيفٌ^(٢).

قوله: «وَمَا» يَحْتَمِلُ الْمَصْدَرَ وَالْخَبَرَ؛ أَي: الَّذِي هَدَاكُمْ إِلَيْهِ: فِيهِ أُمُورٌ:

أَحَدُهَا: أَنَّ التَّعْبِيرَ بِالْخَبَرِ عَنِ الْمَوْصُولِ عِبَارَةٌ غَرِيبَةٌ لَا تُعْهَدُ فِي كَلَامِ الْمُعْرَبِينَ. الثَّانِي: أَنَّ أَبَا حَيَّانَ قَالَ: إِنَّ فِي جَعْلِهَا بِمَعْنَى (الَّذِي) بُعْدًا؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى

(١) فِي النِّسْخِ: «فَلَمْ يَقَعْ بِإِزَاءِ أَمْرِ الشَّاهِدِ بِالصَّوْمِ عَلَيْهِ». وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «حَاشِيَةِ التَّفْتَازَانِيِّ» (و٤١٠)، وَمَا بَيْنَ مَعْكَوْفَتَيْنِ مِنْهُ.

(٢) انْظُرْ: «الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» (٣/ ٣٦٣).

حذفين: حذفِ العائدِ، وحذفِ مضافٍ يصحُّ به الكلامُ، أي: على إتياءِ الذي هداكم^(١).
الثالث: قال أبو حيَّان: الأوَّلَى تقديرُ العائدِ منصوبًا؛ أي: هداكموه، لا مجرورًا
(بـ إلى) ولا باللام؛ ليكونَ حذفُه أسهلَ من حذفِه مجرورًا^(٢).

(١٨٦) - ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾.

﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾؛ أي: فقلْ لهم: ﴿إِنِّي قَرِيبٌ﴾، وهو تمثيلٌ لكمالِ علمِه بأفعالِ العبادِ وأقوالِهم وإطلاعه على أحوالِهم بحالٍ من قُرب مكانه منهم.
روي: أَنَّ أعرابِيًّا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَقَرِيبُ رَبَّنَا فَنُنَاجِيهِ أَمْ بَعِيدٌ فَنُدَايِهِ؟ فَتَرَلَّتْ.

﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ تقريرٌ للقُربِ، ووَعْدٌ للدَّاعي بالإجابة.
﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي﴾ إذا دعوتُهم للإيمانِ والطاعةِ كما أُجيبُهم^(٣) إذا دعوني لمهامِّهم.
﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ أمرٌ بالثباتِ والمداومةِ عليه.
﴿لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾: راجينَ إصابةَ الرُّشدِ، وهو إصابةُ الحقِّ، وقُرى بفتح الشَّينِ وكسرِها^(٤).

(١) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ٣٦٨).

(٢) المصدر السابق، الموضع نفسه.

(٣) في (ت): «أُجيبهم».

(٤) انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ٢٥٦)، و«البحر» (٣/ ٣٧٧).

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَمَرَهُمْ بِصَوْمِ الشَّهْرِ وَمُرَاعَاةِ الْعِدَّةِ، وَحَثَّهُمْ عَلَى الْقِيَامِ بِوِظَائِفِ التَّكْبِيرِ وَالشُّكْرِ، عَقَّبَهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّهُ خَبِيرٌ بِأَحْوَالِهِمْ سَمِيعٌ لَأَقْوَالِهِمْ مُجِيبٌ لِدَعَائِهِمْ مُجَازِيهِمْ عَلَى أَعْمَالِهِمْ؛ تَأَكِيداً لَهُ وَحْثاً عَلَيْهِ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَحْكَامَ الصَّوْمِ فَقَالَ:

(١٨٧) - ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لَبَاسُكُمْ وَأَنْتُمْ لَبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَشِّرُوهُمْ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْتِ وَلَا تَبْشِرُوا بِهِ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ذَلِكَ حُذُّوهُ اللَّهُ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾.

﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ رُوِيَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا إِذَا أَمْسَوْا حَلَّ لَهُمُ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ وَالْجِمَاعُ إِلَى أَنْ يَصَلُّوا الْعِشَاءَ أَوْ يَرْقُدُوا، ثُمَّ إِنَّ عَمَرَ بَاشَرَ بَعْدَ الْعِشَاءِ فَنَدِمَ وَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَاعْتَذَرَ إِلَيْهِ، فَقَامَ رِجَالٌ وَاعْتَرَفُوا بِمَا صَنَعُوا بَعْدَ الْعِشَاءِ، فَتَرَلَّتْ.

و(لَيْلَةُ الصِّيَامِ): اللَّيْلَةُ الَّتِي تُصْبِحُ مِنْهَا صَائِماً.

و(الرَّفْتُ) كِنَايَةٌ عَنِ الْجِمَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكَادُ يَخْلُو عَنْ^(١) رَفْطٍ، وَهُوَ الْإِفْصَاحُ بِمَا يَجِبُ أَنْ يُكْتَنَى عَنْهُ، وَعُدِّي بِ﴿إِلَى﴾ لَتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْإِفْصَاءِ، وَإِثَارُهُ هَاهُنَا لَتَقْبِيحِ مَا ارْتَكَبُوهُ، وَلِذَلِكَ سَمَّاهُ خِيَانَةً. وَقَرِئَ: (الرُّفُوثُ)^(٢).

(١) فِي (ت) وَ(خ): «يَخْلُو مِنْ».

(٢) نَسَبَتْ لَابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انْظُرْ: «تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ» (٣/ ٢٢٩)، وَ«الْكَشَافُ» (١/ ٤٣٤)،

وَ«الْمَحَرَّرُ الْوَجِيزُ» (١/ ٢٥٦ - ٢٥٧)، وَ«الْبَحْرُ» (٣/ ٣٧٩).

﴿هَنَّ لِبَاسُكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسُ لَهُنَّ﴾ اسْتِنَافٌ يَبَيِّنُ سَبَبَ الْإِحْلَالِ وَهُوَ قَلَّةُ الصَّبْرِ عَنْهُنَّ وَصُعُوبَةُ اجْتِنَابِهِنَّ لَكَثْرَةِ الْمَخَالَطَةِ وَشِدَّةِ الْمَلَاسَةِ، وَلَمَّا كَانَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ يَعْتَقِنَانِ وَيَشْتَمِلُ كُلُّهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ شُبَّهَ بِالْبَاسِ، قَالَ الْجَعْدِيُّ:

إِذَا مَا الضَّجِيعُ ثَنَى عِطْفَهَا تَثَنَّتْ فَكَانَتْ عَلَيْهِ لِبَاسًا
أَوْ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا^(١) يَسْتُرُ حَالَ صَاحِبِهِ وَيَمْنَعُهُ عَنِ الْفُجُورِ.

﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾: تَظْلِمُونَهَا بِتَعْرِضِهَا لِلْعِقَابِ وَتَنْقِصُ حَظَّهَا مِنَ الثَّوَابِ، وَالْاخْتِيَانُ أُبْلَغُ مِنَ الْخِيَانَةِ؛ كَالْاِكْتِسَابِ مِنَ الْكَسْبِ.

﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ لَمَّا تَبَتُّمْ مِمَّا اقْتَرَفْتُمُوهُ ﴿وَعَفَا عَنْكُمْ﴾: وَمَحَا عَنْكُمْ أَثَرَهُ.

﴿فَالْقَنَ بَشْرُهُنَّ﴾ لَمَّا نَسَخَ عَنْكُمْ التَّحْرِيمَ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ نَسْخِ السُّنَّةِ بِالْقُرْآنِ، وَ(الْمُبَاشَرَةُ): الْإِزَاقُ الْبَشْرَةُ بِالْبَشْرَةِ، كُنِيَ بِهِ عَنِ الْجِمَاعِ.

﴿وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾: وَاطْلُبُوا مَا قَدَّرَهُ اللَّهُ لَكُمْ وَأَثْبَتَهُ فِي اللَّوْحِ مِنَ الْوَلَدِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْمُبَاشَرَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ غَرَضُهُ الْوَلَدُ فَإِنَّهُ الْحِكْمَةُ مِنْ خَلْقِ الشَّهْوَةِ وَشَرْعِ النِّكَاحِ، لَا قِضَاءَ الْوَطْرِ.

وَقِيلَ: النَّهْيُ عَنِ الْعَزْلِ.

وَقِيلَ: عَنِ غَيْرِ الْمَآتِي، وَالتَّقْدِيرُ: وَابْتَغُوا الْمَحَلَّ الَّذِي كَتَبَهُ اللَّهُ لَكُمْ.

﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ شُبَّهَ أَوَّلَ مَا يَبْدُو مِنَ الْفَجْرِ الْمُعْتَرِضِ فِي الْأَفْقِ وَمَا يَمْتَدُّ مَعَهُ مِنْ غَبَشِ اللَّيْلِ بِخَيْطَيْنِ أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ، وَاكْتَفَى بَيَانِ الْخَيْطِ الْأَبْيَضِ بِقَوْلِهِ: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ عَنِ بَيَانِ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهِ، وَبِذَلِكَ خَرَجَا عَنِ الْاسْتِعَارَةِ إِلَى التَّمَثِيلِ.

(١) فِي (خ): «كُلِّ وَاحِدٍ».

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ﴿مِنْ﴾ اللَّتَّبَعِيضِ، فَإِنَّ مَا يَبْدُو بَعْضَ الْفَجْرِ.
وما رُويَ أَنَّهَا نَزَلَتْ وَلَمْ يَنْزَلْ ﴿مِنْ أَلْفَجْرِ﴾ فَعَمَدَ رِجَالٌ إِلَى خِيَطَيْنِ أَسْوَدَ
وَأَبْيَضَ وَلَا يَزَالُونَ يَأْكُلُونَ وَيَشْرَبُونَ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ فَتَرَلَتْ = إِنْ صَحَّ فَلَعَلَّهُ كَانَ قَبْلَ
دُخُولِ رَمَضَانَ، وَتَأْخِيرُ الْبَيَانِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ جَائِزٌ، أَوْ اِكْتَفَى أَوَّلًا بِاشْتِهَارِهِمَا فِي
ذَلِكَ ثُمَّ صَرَّحَ بِالْبَيَانِ لَمَّا التَّبَسَّ عَلَى بَعْضِهِمْ.
وفي تجويزِ المباشرةِ إلى الصُّبْحِ الدَّلَالَةُ عَلَى جَوَازِ تَأْخِيرِ الْغُسْلِ إِلَيْهِ وَصَحَّةِ
صَوْمِ الْمَصْبِحِ جُنْبًا.
﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الْآيِلِ﴾ بَيَانُ آخِرِ وَقْتِهِ، وَإِخْرَاجُ اللَّيْلِ عَنْهُ، فَيَنْفِي صَوْمَ الْوَصَالِ.
﴿وَلَا تُبْشِرُوا بِهِ﴾ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾: مَعْتَكِفُونَ فِيهَا، وَ(الاعْتِكَافُ): هُوَ
اللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ بِقَصْدِ الْقُرْبَةِ^(١)، وَالْمَرَادُ بِالْمَبَاشَرَةِ الْوُطْءُ، وَعَنْ قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ: كَانَ الرَّجُلُ يَعْتَكِفُ فَيَخْرُجُ إِلَى امْرَأَتِهِ فَيَبَاشِرُهَا ثُمَّ يَرْجِعُ، فَتُهَوَّأُ عَنْ ذَلِكَ.
وفيه دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْاعْتِكَافَ يَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَا يَخْتَصُّ بِمَسْجِدٍ دُونَ
مَسْجِدٍ، وَأَنَّ الْوُطْءَ مُحَرَّمٌ فِيهِ وَيُفْسِدُهُ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ فِي الْعِبَادَاتِ يَوْجِبُ الْفَسَادَ.
﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾؛ أَي: الْأَحْكَامُ الَّتِي ذُكِرَتْ ﴿فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ نُهْيٌ أَنْ يَقْرَبَ
الْحَدَّ الْحَاجِزَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ لِثَلَاثِ دَانِيِ الْبَاطِلِ فَضْلًا أَنْ يَتَخَطَّى عَنْهُ^(٢)، كَمَا قَالَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مُحَارِمُهُ، فَمَنْ رَتَعَ حَوْلَ الْحِمَى
يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ»، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِهِ: فَلَا تَعْتَدُوهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَرِيدَ بِحُدُودِ اللَّهِ
مُحَارِمَتَهُ وَمَنَاهِيَهُ.

(١) «القرية» من (خ) ونسخة في هامش (أ).

(٢) «عنه» من (ت).

﴿كَذَلِكَ﴾: مثل ذلك التَّيْسِ ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ ﴿مُخَالَفَةً الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي﴾.

قوله: «أي: فقل لهم إنني قريب»:

قال أبو حيان: لا بدَّ من تقدير القول؛ لأنه لا يترتب على الشرط القرب إنما يترتب عليه الإخبار عن القرب^(١).

قوله: «وهو تمثيلٌ..» إلى آخره:

الشيخ سعد الدين: يعني: أن القرب حقيقة في القرب المكاني، وقد استعمل هنا في الحال الشبيه بحال من قرب مكانه مع اعتبار عدة أمور، فيكون لفظ ﴿قَرِيبٌ﴾ استعارةً تبعيةً تمثيليةً.

قوله: «وروي أن أعرابياً..» الحديث:

أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه وأبو الشيخ في «تفسيرهم» والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» من حديث معاوية بن حيدة^(٢).

قوله: «روي أن المسلمين..» الحديث:

(١) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ٣٧١).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٢٢٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣١٤)، وابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤٣٦)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٥٣٥)، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٣/ ١٤٣٦)، من حديث معاوية بن حيدة رضي الله عنه. وفي سنده ضعف كما قال الحافظ في «العجائب في بيان الأسباب» (١/ ٤٣٤)، وأخرج نحوه الطبري عقبه عن الحسن مرسلاً.

أخرجه أحمدٌ من حديثِ كعبِ بنِ مالكٍ^(١)، وأبو داودَ من حديثِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ نحوهَ مَخَصَّصًا بما بعدَ النَّوْمِ^(٢).

وأخرجه ابنُ جريرٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ وفيه: إِذَا صَلَّوْا الْعِشَاءَ، كما قَالَ الْمُصَنِّفُ^(٣).
قوله: «وَعُدِّي بِـ» ﴿إِلَى﴾ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْإِفْضَاءِ:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: فَإِنْ قِيلَ: لَمْ لَا يُجْعَلُ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ كِنَايَةً عَنِ الْإِفْضَاءِ كما يَشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُ صَاحِبِ «الْأَسَاسِ»^(٤).

قلنا: لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْجَمَاعُ، وَالْإِفْضَاءُ أَيْضًا كِنَايَةٌ عَنْهُ.

قوله: «وإِثَارُهُ هُنَا لِتَقْبِيحِ مَا لَمْ ارْتَكِبُوا»:

جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ وَهُوَ: أَنَّهُ لَمَّا تَرَكَ التَّصْرِيحَ بِلَفْظِ الْجَمَاعِ إِلَى الْكِنَايَةِ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُنِيَ بِمَثَلِ هَذَا اللَّفْظِ، فَأَجَابَ بِأَنَّهُ لِقَصْدِ اسْتِهْجَانِ مَا صَدَرَ عَنْهُمْ قَبْلَ الْإِبَاحَةِ حَتَّى لَوْ كَانَ لَفْظٌ أَدَلُّ عَلَى الْقُبْحِ مِنْهُ لَكَانَ مُنَاسِبًا وَإِنْ كَانَ الْمَقَامُ مَقَامَ الْإِبَاحَةِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ وَكَذَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا رَفَتْ﴾ تَنْفِيرٌ^(٥) لَهُمْ عَمَّا نُهُوا عَنْهُ فِي الْحَجِّ.

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٧٩٥). وله شواهد تنظر في حاشية «المسند»، وروي في معناه

آثار تنظر في «تفسير الطبري» (٣/ ٢٣٣ - ٢٤١).

(٢) رواه أبو داود (٥٠٦).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٢٥٣)، ورواه أيضاً أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (٥٢)،

(٤) قال الزمخشري في «أساس البلاغة» (مادة: رفث): «ورفث إلى امرأته: أفضى إليها ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةٌ أَلَيَّامٍ أَرَفَتْ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾، وقيل: الرفث بالفرج: الجماع، وباللسان: المواعدة للجماع، وبالعين: الغمز للجماع».

(٥) في (ز): «تنفيرا».

قوله:

«إِذَا مَا الضَّجِيعُ نَنَى عَظْفَهَا تَنَّتْ فَكَانَتْ عَلَيْهِ لِبَاسًا»
عزاهُ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ إِلَى الْجَعْدِيِّ^(١)، وَالضَّجِيعُ: الْمُضَاجِعُ، وَنَنَى عَظْفَهَا:
أَمَالَ شَقَّهَا، وَتَنَّتْ: مَالَتْ.

قوله: «وَالاخْتِيَانُ أَبْلَغُ مِنَ الْخِيَانَةِ»؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْبِنَاءِ تَدُلُّ عَلَى الزِّيَادَةِ
فِي الْمَعْنَى.

قوله: «عَبَشِ اللَّيْلِ»: بَفْتَحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالْمَوْحَدَةِ وَشِينِ مَعْجَمَةِ: بَقِيَّةُ
الَّيْلِ، وَقِيلَ: ظَلَمَةُ آخِرِ اللَّيْلِ.

قوله: «وَاكْتَفَى..» إِلَى آخِرِهِ:

حَاصِلُهُ: أَنَّهُ جَعَلَ ﴿مِنْ الْفَجْرِ﴾ بَيَانًا لِقَوْلِهِ: ﴿الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ﴾ وَحَذَفَ قَوْلَهُ: «مِنْ
غَبَشِ اللَّيْلِ» الْمُسَبَّبِ^(٢) لِلْخَيْطِ الْأَسْوَدِ اكْتِفَاءً.

لَكِنْ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: الْمُرَادُ بِالْخَيْطِ الْأَسْوَدِ الْفَجْرُ الْأَوَّلُ، وَأَنَّهُ مِنْ بَابِ وَصْفِ
الشَّيْءِ بِمَا يُؤَوَّلُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْفَجْرَ يَصِيرُ إِلَى السَّوَادِ بَعْدَ وَجُودِهِ، وَالْمَعْنَى: حَتَّى يَتَبَيَّنَ
لَكُمْ الْفَجْرُ الثَّانِي مِنَ الْفَجْرِ الْأَوَّلِ^(٣).

وَبِهَذَا حَصَلَ الْجَوَابُ عَنْ سَوَالِ الشَّيْخِ عَزَّ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّ التَّشْبِيهَ فِي
الْفَجْرِ ظَاهِرٌ لِأَنَّ طَوْلَهُ أَكْثَرُ مِنْ عَرْضِهِ، وَأَمَّا الظَّلَامُ فَفَكْرَةٌ كَيْفَ يَشْبَهُ بِالْخَيْطِ؟

(١) البيت في «ديوان النابغة الجعدي» (ص: ٨١) برواية: (ثنى جيدها).

(٢) في (ز) و(س): «المبين».

(٣) انظر: «مجاز القرآن» (١ / ٦٨)، وفيه: «الخيط الأبيض: هو الصبح المصدق، والخيط الأسود هو

الليل، والخيط هو اللون».

وعلى هذا فيمكن أن يُجعل ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ بيانًا للخيط الأبيض والخيط الأسود معًا بناءً على استعمال المشترك في معنياه، ويكون المقصود به دفع وهم من ظن أن المراد حقيقة الخيطين فأبان أن المراد بهما الفجر بقسميه من صادق وكاذب.

وعلى هذا فلا حذف في الآية ولا اكتفاء، ويكون من باب اللف والنشر المُجمل، لكن الإجمال هنا في النشر لا في اللف، على عكس ما تقدم في قوله: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَى﴾ [هود: ٨٩]، وهو نوع غريب لم أر من نبه عليه.

قوله: «وبذلك»؛ أي: بذكر ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾.

قوله: «خرجا عن الاستعارة إلى التمثيل»:

قال الطيبي: لأن الاستعارة أن تذكر أحد طرفي التشبيه ويراد به الطرف الآخر، وهنا الفجر هو المشبه والخيط الأبيض المشبه به، ولا يقال: بقي الأسود على الاستعارة لتترك المشبه؛ لأنه لما كان في الكلام ما يدل عليه فكأنه ملفوظ^(١).

قوله: «ويجوز أن تكون ﴿مِنَ﴾ للتبعيض»:

قال الطيبي: فيكون بدلًا من الخيطين؛ أي: يتبين لكم بعض الفجر وهو أول ما يبدو^(٢).

وقال الشيخ سعد الدين: المعنى على التبعيض حال كون الخيط الأبيض بعضًا من الفجر، وعلى البيان حال كونه هو الفجر، فأعربه حالًا.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٢٤٩).

(٢) المصدر السابق، الموضع نفسه.

قوله: «وما رُويَ أنها نزلت...» إلى آخره:

أخرجه البخاريُّ والنسائيُّ من حديث سهل بن سعد^(١)، فقولُ المصنّف: «إن صحَّ فيه ما فيه».

قوله: «وفي تجويزِ المباشرة..» إلى آخره:

أولُ مَنْ استنبطَ هذا الحكمَ من الآيةِ محمّدُ بن كعب القرظيُّ من أئمّةِ التّابعينَ، ووجهه: أنَّ المباشرةَ إذا كانت مُباحةً إلى الانفجارِ لم يمكنِ الاغتسالُ إلّا بعدَ الصُّبحِ.

قوله: «فينفي صومَ الوصالِ»: قد استنبطَ ذلك من الآيةِ النَّبيُّ ﷺ كما أخرجه أحمدٌ من حديثِ بشير بن الخصاصية^(٢).

قال الطَّبْرِيُّ: ووجهه: أنَّه تعالى جعله غايةً للصَّومِ، وغايةَ الشيءِ مُنْقَطَعُهُ ومُنْتَهَاهُ، وما بعدَ الغايةِ يخالِفُ ما قبله، وإنما يكونُ كذلك إذا لم يبقَ بعد ذلك صومٌ^(٣).

قوله: «وعن قتادة..» إلى آخره: أخرجه ابن جرير^(٤).

قوله: (وفيه دليلٌ على أنَّ الاعتكافَ يكونُ في المسجدِ).

(١) رواه البخاري (١٩١٧)، ومسلم (١٠٩١).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٩٥٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٣١)، ولفظه: عن ليلى امرأة بشير قالت: أردت أن أصوم يومين مواصلة، فمنعني بشير، وقال: إن رسول الله ﷺ نهى عنه وقال: «يفعل ذلك النصارى، ولكن صوموا كما أمركم الله، وأتموا الصيام إلى الليل، فإذا كان الليل فأفطروا»، ورواه الطيالسي في «مسنده» (١٢٢١)، وفيه: «يفعل ذلك اليهود». وصحح الحافظ إسناده الحديث في «الفتح» (٢٠٢/٤).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢٥٣/٣).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٢٧٠/٣).

قال صاحب «التقريب»: ليس فيها ما يدلُّ على ذلك^(١).

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: بل رُبَّمَا يُدْعَى دَلَالَةُ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ الْاِعْتِكَافَ قَدْ يَكُونُ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ، وَإِلَّا لَمَّا كَانَ لِلتَّقْيِيدِ فَائِدَةٌ.

قال: ويجابُ بأنَّ المباشرةَ في الاعتكافِ حرامٌ إجماعاً، فلو لم يكن ذكرُ ﴿فِي الْمَسْجِدِ﴾ لبيانِ أَنَّ الاعتكافَ لا يكونُ إلا في المسجدِ لزمَ اختصاصُ خَطَرِ المباشرةِ باعتكافٍ^(٢) يكونُ في المسجدِ وهو باطلٌ وفاقاً.

قال: وأيضاً التَّقْيِيدُ يدلُّ على أَنَّ له مدخلاً في عِلِّيَّةِ الْحُكْمِ، فالحكمُ المتعلِّقُ به إما تحقُّقُ الاعتكافِ أو حرمةُ المباشرةِ فيه، والثاني مُنْتَفٍ إجماعاً فتعينَ الأوَّلُ.

قلت: هذا الذي ذكره الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ ذكره الشَّيْخُ محيي الدِّينِ النوويُّ في «شرح المذهب» فقال: وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنَ الْآيَةِ: أَنَّهُ لَوْ صَحَّ الْاِعْتِكَافُ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ لَمْ يُخَصَّ تَحْرِيمُ الْمُبَاشَرَةِ بِالْاِعْتِكَافِ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهَا مُنَافِيَةٌ لِلْاِعْتِكَافِ، فَعُلِمَ أَنَّ الْمَعْنَى بَيَانُ أَنَّ الْاِعْتِكَافَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَسَاجِدِ^(٣).

قوله: «تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ»؛ أَي: الْأَحْكَامُ الَّتِي ذُكِرَتْ:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: مِنْ بَاشَرُوا وَابْتَغَوْا وَكُلُّوا وَاشْرَبُوا لِلْإِبَاحَةِ، وَ﴿اتَّمُوا الصِّيَامَ﴾ لِلْإِجَابِ، وَ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ﴾ لِلتَّحْرِيمِ، قَالَ: وَالنَّهْيُ عَنِ الْإِتْيَانِ وَالْقُرْبَانِ فِي الْحَرَامِ ظَاهِرٌ، وَأَمَّا فِي الْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ وَالْمُبَاحِ فَمُشْكِلٌ، وَعَنْ التَّعَدِّيِّ بِالْعَكْسِ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٢٥٤).

(٢) في (س) زيادة: «قد».

(٣) انظر: «المجموع شرح المذهب» (٦/ ٤٨٣).

وما ذُكِرَ مِنْ كَوْنِ مَنَعَ الْقُرْبَانَ مِبَالِغَةً فِي مَنَعِ التَّعَدِّي، وَكَوْنِ التَّعَدِّي عِبَارَةً عَنْ تَرْكِ الطَّاعَةِ وَالْعَمَلِ بِالشَّرَائِعِ وَمَجَاوِزَةِ حَيْزِ الْحَقِّ إِلَى حَيْزِ الْبَاطِلِ، يَدْفَعُ الْإِشْكَالَيْنِ، لَكِنْ لَا بَدَّ مِنْ أَدْنَى تَأْوِيلٍ فِي اللَّفْظِ، وَهُوَ أَنَّ تِلْكَ الْأَحْكَامَ ذَوَاتُ حَدُودٍ فَلَا تَقْرُبُوهَا لئَلَّا يُوَدِّيَ إِلَى تَجَاوُزِهَا وَالْوُقُوعِ فِي حَيْزِ الْبَاطِلِ.

وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ: تَسْمِيَةُ الْمَحَارِمِ بِالْحُدُودِ ظَاهِرَةٌ، وَأَمَّا الْأَوَامِرُ [وَالنَّوَاهِي]: فَلَا تَهْ تَعَالَى مَنَعَ النَّاسِ عَنْ مُخَالَفَتِهَا^(١).

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: ﴿تِلْكَ﴾ إِمَارَةٌ إِلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ آيَةُ الصِّيَامِ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا، وَقَدْ تَضَمَّنَتْ عِدَّةَ أَوَامِرَ، وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ، فَبِهَذَا الْإِعْتِبَارِ كَانَتْ عِدَّةَ مَنَاءٍ، ثُمَّ جَاءَ آخِرُهَا النَّهْيُ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ فِي الْإِعْتِكَافِ فَأُطْلِقَ عَلَى الْكُلِّ حَدُودٌ تَغْلِيْبًا لِلْمَنْطُوقِ بِهِ وَإِلَّا فَالْمَأْمُورُ بِفَعْلِهِ لَا يُقَالُ فِيهِ: ﴿فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾^(٢).

قَوْلُهُ: «إِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى..» الْحَدِيثُ: أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ^(٣).

قَوْلُهُ: «وَيَجُوزُ أَنْ يَرِيدَ بِـ﴿حُدُودُ اللَّهِ﴾ مَحَارِمَهُ وَمَنَاهِيَهُ؛ أَيِ: فَيَسْتَقِيمُ مَنَعُ الْقُرْبَانَ.

(١٨٨) - ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾؛ أَيِ: وَلَا يَأْكُلُ بَعْضُكُمْ مَالَ بَعْضٍ بِالْوَجْهِ الَّذِي لَمْ يُحِبَّهُ اللَّهُ، وَ(بَيْنَ) نَصَبٌ عَلَى الظَّرْفِ أَوْ الْحَالِ مِنَ الْأَمْوَالِ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٢٥٦)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ٣٩٦-٣٩٧).

(٣) رواه بنحوه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٥٩).

﴿وَتَذْلُوا بِهَا إِلَىٰ الْحُكَّامِ﴾ عطفٌ على المنهَى، أو نَصَبٌ بإضمارِ (أَنْ)، والإِذْلَاءُ: الإِلْقَاءُ؛ أي: ولا تُلْقُوا حُكُومَتَهَا إِلَى الْحُكَّامِ ﴿لِتَأْكُلُوا﴾ بِالتَّحَاكُمِ ﴿رَيْقًا﴾: طَائِفَةٌ ﴿مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِإِلَافٍ﴾: بما يُوجِبُ إثْمًا كَشَهَادَةِ الزُّورِ وَالْيَمِينِ الكاذِبَةِ، أو: مُلْتَبِسِينَ بِالْإِثْمِ.

﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أَنْتُمْ مُبْطِلُونَ؛ فَإِنَّ ارْتِكَابَ الْمُعْصِيَةِ^(١) مَعَ الْعِلْمِ بِهَا أَقْبَحُ.

رُويَ أَنَّ عَبْدَانَ الْحَضْرَمِيَّ ادَّعَى عَلَى امْرِئِ الْقَيْسِ الْكِنْدِيِّ قِطْعَةً أَرْضِي، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ، فَحَكَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنْ يَحْلِفَ امْرُؤُ الْقَيْسِ، فَهَمَّ بِهِ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧]، فارتدع عن اليمينِ وَسَلَّمِ الْأَرْضَ إِلَى عَبْدَانَ، فَتَرَلَّتْ.

وهي دليلٌ على أَنَّ حَكَمَ الْقَاضِي لَا يَنْفُذُ بَاطِنًا، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَأَنْتُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ يَكُونُ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَإِنَّمَا أَقْضِي لَهُ قِطْعَةً مِنْ نَارٍ».

قوله: «أي: ولا يَأْكُلُ بَعْضُكُمْ»: يَشِيرُ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ لَيْسَ مِنْ مُقَابَلَةِ الْجَمْعِ بِالْجَمْعِ، كَمَا فِي: ارْكَبُوا دَوَابَّكُمْ، بَلِ الْمُرَادُ نَهْيُ كُلِّ عَنْ أَكْلِ مَالِ الْآخَرِ.

قوله: «أو نَصَبٌ بِإِضْمَارِ: أَنْ»: ضَعَّفَهُ أَبُو حَيَّانَ بَوَجهين:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ عَلَى هَذَا يَكُونُ النَّهْيُ عَنِ الْجَمْعِ، وَهُوَ لَا يَسْتَلْزِمُ النَّهْيَ عَنِ كُلِّ عَلَى انْفِرَادِهِ.

(١) فِي (خ): «الْمَعَاصِي».

وأجاب الشيخ سعد الدين بأنه وإن لم يستلزمه لا ينافيه.

والثاني: أن قوله: ﴿لَتَأْكُلُوا﴾ علة لما قبله، فلو كان النهي عن الجمع لم تصلح العلة له؛ لأنه مركب من شيئين لا تصلح العلة أن تترتب على وجودهما، بل على وجود أحدهما وهو الإدلاء فقط^(١).

قوله: «رؤي: أن عبدان الحضرمي ادعى على امرئ القيس الكندي قطعة من أرض...» إلى قوله: «فزلت»: أخرجه ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير مرسلًا^(٢).

قوله: «إنما أنا بشر...» الحديث: أخرجه الشيخان من حديث أم سلمة^(٣)، و«ألحن بحجته»: أقوم بها من صاحبه وأقدر عليها، من اللحن بفتح الحاء: الفطنة.

(١) انظر: «البحر المحيط» (٣/٤٠٣).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/٣٢١)، وانظر: «تفسير مقاتل بن سليمان» (١/١٦٥)، و«تفسير أبي الليث» (١/١٢٦)، و«تفسير الثعلبي» (٢/٨٣)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٥٣)، و«تفسير البغوي» (١/٢٣٣). ولم يذكر له أحد سنداً، لكن عزاه الثعلبي لابن حيان وابن السائب، وتابعه تلميذه الواحدي في عزوها لمقاتل بن حيان، فتعقبه الحافظ في «العجائب» بقوله: كذا رأيت فيه: (ابن حيان) وقد وجدته في «تفسير مقاتل بن سليمان».

وروى القصة دون ذكر سبب النزول الإمام أحمد في «المسند» (١٧٧١٦) بإسناد صحيح من حديث عدي بن عميرة الكندي رضي الله عنه. وأصلها في «صحيح مسلم» (١٣٩) من حديث وائل بن حجر رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري (٢٦٨٠)، ومسلم (١٧١٣)، من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(١٨٩) - ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾ سألوه معاذ بن جبلٍ وثعلبة بن غنم^(١) فقالا: ما بال الهلالِ يبدو دقيقاً كالخيط، ثم يزيد حتى يستوي، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ؟

﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ إِنَّهُمْ سألوا عن الحكمة في اختلاف حال القمر وتبدل أمره فأمر الله أن يجيب بأن الحكمة الظاهرة في ذلك أن تكون معالم للناس يؤقتون بها أمورهم، ومعالم للعبادات المؤقتة يعرف بها أوقاتها وخصوصاً الحج فإن الوقت مراعى فيه أداء وقضاء.

و(المواقيت): جمع ميقاتٍ من الوقت، والفرق بينه وبين المدة والزمان: أن المدة المطلقة امتداد حركة الفلك من مبدئها إلى منتهاها، والزمان مدة مقسومة، والوقت: الزمان المفروض لأمر.

﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾ قرأ أبو عمرو وورث وحفص بضم الباء والباقون بالكسر وقرأ نافع وابن عامر بتخفيف ﴿ولكن﴾ ورفع ﴿البر﴾^(٢).

(١) قوله: «وثعلبة بن غنم»، كذا وقع هنا، ومثله في «تفسير الثعلبي» و«تفسير البغوي» و«الكشاف» وغيرها، والصواب: «وثعلبة بن عتبة» كما في «العجائب» (١/٤٥٣) حيث قيدها الحافظ بفتح العين والنون، وكذا جاء في أكثر المصادر الآتية.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٨)، و«التيسير» (ص: ٧٩).

كَانَتْ الْأَنْصَارُ إِذَا أَحْرَمُوا لَمْ يَدْخُلُوا دَارًا وَلَا فَنَسْطَاطًا مِنْ بَابِهِ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُونَ أَوْ يَخْرُجُونَ مِنْ ثَقَبٍ أَوْ فَرْجَةٍ وَرَاءَهُ، وَيَعْدُونَ ذَلِكَ رِأًى، فَيَبْنِي لَهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ بَبْرٍ، وَإِنَّمَا الْبَبْرُ مَنْ اتَّقَى الْمَحَارِمَ وَالشَّهَوَاتِ.

وَوَجْهُ اتِّصَالِهِ بِمَا قَبْلَهُ: أَنَّهُمْ سَأَلُوا عَنِ الْأَمْرَيْنِ، أَوْ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّهَا مَوَاقِئُ الْحَجِّ - وَهَذَا أَيْضًا مِنْ أَفْعَالِهِمْ فِي الْحَجِّ - ذَكَرَهُ لِلِاسْتِطْرَادِ، أَوْ أَنَّهُمْ لَمَّا سَأَلُوا عَمَّا لَا يَعْنُونَهُ^(١) وَلَا يَتَعَلَّقُ بِعِلْمِ النَّبَوَّةِ وَتَرْكُوا السُّؤَالَ عَمَّا يَعْنُونَهُ وَيَخْتَصُّ بِعِلْمِ النَّبَوَّةِ عَقَّبَ بِذِكْرِهِ جَوَابَ مَا سَأَلُوهُ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ اللَّائِقَ بِهِمْ أَنْ يَسْأَلُوا أَمْثَالَ ذَلِكَ وَيَهْتُمُّوا بِالْعِلْمِ بِهَا^(٢)، أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ التَّنْبِيْهُ عَلَى تَعْكِيْسِهِمُ السُّؤَالَ بِتَمَثُّلِهِمْ بِحَالِ مَنْ تَرَكَ بَابَ الْبَيْتِ وَدَخَلَ مِنْ وَرَائِهِ، وَالْمَعْنَى: وَلَيْسَ الْبُرُّ أَنْ تَعْكِسُوا مَسَائِلَكُمْ وَلَكِنَّ الْبُرَّ بُرٌّ مَنْ اتَّقَى ذَلِكَ وَلَمْ يَجْسُرْ عَلَى مِثْلِهِ.

﴿وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ إِذْ لَيْسَ فِي الْعُدُولِ بُرٌّ، أَوْ بَاشِرُوا الْأُمُورَ مِنْ
وُجُوهِهَا.

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في تغييرِ أحكامِهِ والاعتراضِ على أفعَالِهِ ﴿لَعَلَّكُمْ
تُفْلِحُونَ﴾: لكي تَظْفَرُوا بِالهُدَى والبرِّ.

قوله: «سأله معاذُ بن جبل وثعلبةُ بن غنم..» إلى آخره:

قال الشيخ ولي الدين: لم أقف له على إسناد.

(١) قوله: «يعنونه»؛ أي: يقصدونه، والمراد أنه ليس من شأنه أن يقصد لهم. انظر: «حاشية الشهاب» (٢٨٤/٢).

وففي طبعات البيضاوي مع كل من «حاشية شيخ زاده» و«حاشية الأنصاري» و«حاشية الشهاب»: «عما لا يعينهم».

(۲) فی (ت): «بالعلم به».

قلتُ: أخرجَه ابنُ عساکرَ في «تاريخ دمشق» من طريقِ السُّدِّيِّ الصَّغِيرِ عن الكلبيِّ عن أبي صالحٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ^(١).

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ من طريقِ العوفيِّ عن ابنِ عَبَّاسٍ قال: سألَ النَّاسُ رسولَ الله ﷺ عن الأهلَةِ فنزلتْ هذه الآيةُ^(٢).

وأخرج ابنُ جريرٍ عن أبي العالية قال: بَلَّغْنَا أَنَّهُمْ قالوا: يا رسولَ الله! لِمَ خُلِقَتِ الأهلَةُ؟ فنزلت^(٣).

قوله: «كَانَ الْأَنْصَارُ إِذَا أَحْرَمُوا...» إلى آخره: أخرجه البخاريُّ من حديث البراء^(٤)، وابنُ أبي حاتمٍ من حديثِ جابرٍ^(٥).

(١) رواه ابن عساکر في «تاريخه» (١/ ٢٥)، والسند المذكور قال عنه المناوي في «الفتح السماوي» (١/ ٢٣٢): وإه. وضعفه السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٩٠)، وقال الحافظ في «العجائب» (١/ ٤٥٥): قد توارد من لا يد لهم في صناعة الحديث على الجزم بأن هذا كان سبب النزول مع وهاء السند فيه، ولا شعور عندهم بذلك، بل كاد يكون مقطوعاً به لكثرة من ينقله من المفسرين وغيرهم. وانظر: «تفسير مقاتل» (١/ ١٦٥)، و«تفسير أبي الليث السمرقندي» (١/ ١٢٦)، و«تفسير الثعلبي» (٥/ ١٧)، و«النكت والعيون» (١/ ٢٤٩)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٥٣)، و«تفسير البغوي» (١/ ٢١١)، وعزاه السمرقندي والواحدي للكلبي.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣٢٢). والعوفي ضعيف.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٢٨٠) عن الربيع، ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣٢٢) عن الربيع عن أبي العالية.

(٤) رواه (البخاري) (١٨٠٣)، ومسلم (٣٠٢٦)، بلفظ: نزلتْ هذه الآيةُ فينا، كانت الأنصارُ إذا حجُّوا ف جاءوا لم يدخلوا مِن قِبَلِ أبوابِ بيوتهم، ولكن مِن ظهورها، فجاء رجلٌ من الأنصار فدخل مِن قِبَلِ بابه، فكانه غيرَ بذلك، فنزلت: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مِمَّا أَتَوْا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾.

(٥) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣٢٣)، والحاكم في «المستدرک» (١٧٧٧)، قال الحافظ ابن =

(١٩٠) - ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُم وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ

الْمُعْتَدِينَ﴾.

﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾: جَاهِدُوا^(١) لِإِعْلَاءِ كَلِمَتِهِ وَإِعْزَازِ دِينِهِ ﴿الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُم﴾: قِيلَ: كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ أُأْمَرُوا بِقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً: الْمُقَاتِلِينَ مِنْهُمْ وَالْمُحَاجِزِينَ. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: الَّذِينَ يَنَاصِبُونَكُمُ الْقِتَالَ وَيَتَوَقَّعُ مِنْهُمْ ذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْمَشَايخِ وَالصَّبْيَانِ وَالرَّهَابَةِ وَالنِّسَاءِ.

أَوْ: الْكُفْرَةُ كُلُّهُمْ فَإِنَّهُمْ بِصَدِّ قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ وَعَلَى قَضِيهِ.

وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ: مَا رَوَى أَنَّ الْمُشْرِكِينَ صَدَّوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحَدِيدَةِ وَصَالِحُوهُ عَلَى أَنْ يَرْجِعَ مِنْ قَابِلٍ فَيُخْلُوا لَهُ مَكَّةَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَرَجَعَ لِعُمْرَةِ الْقَضَاءِ وَخَافَ الْمُسْلِمُونَ أَنْ لَا يَقُوا لَهُمْ وَيَقَاتِلُوهُمْ فِي الْحَرَمِ أَوْ الشَّهْرِ الْحَرَامِ، وَكَرِهُوا ذَلِكَ، فَتَزَلَّتْ.

﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾: بِإِبْدَاءِ الْقِتَالِ، أَوْ بِقِتَالِ الْمَعَاهِدِ وَالْمَفَاجِأَةِ بِهِ مِنْ غَيْرِ دَعْوَةٍ، وَالْمُثَلَّةِ، وَقَتْلٍ مَنْ نَهَيْتُمْ عَنْ قَتْلِهِ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾: لَا يُرِيدُ بِهِمُ الْخَيْرَ.

(١٩١) - ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَفْتَنُوهُمْ وَآخِرُكُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا

تَقْتُلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقْتَلُوا فِيهِ فَإِنْ قَتَلْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾.

﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَفْتَنُوهُمْ﴾: حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ فِي^(٢) حُلٍّ أَوْ حَرَمٍ، وَأَصْلُ الثَّقَفِ:

= حجر في «العجاب» (١/ ٤٥٦): «حديث جابر أخرجه ابن خزيمة والحاكم، وهو على شرط مسلم ولكن اختلف في إرساله ووصله. وحديث البراء له شاهد قوي، وله عدة متابعات».

(١) بعدها في (أ) و(خ): «الأعداء».

(٢) في (خ): «من».

الْحِذْقُ فِي إِدْرَاكِ الشَّيْءِ عِلْمًا كَانَ أَوْ عَمَلًا، فَهُوَ مُتَضَمِّنٌ^(١)، وَمَعْنَى الْغَلِيَّةِ، وَلِذَلِكَ اسْتَعْمَلَ فِيهَا قَالَ:

فَإِمَّا تَنْتَقِبْ فُورَنِي فَاقْتُلُونِي فَمَنْ أَنْقَفَ فَلَيْسَ إِلَى خُلُودٍ^(٢)
﴿وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ﴾؛ أَي: مَنْ مَكَّةَ، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ بِمَنْ لَمْ يُسَلِّمْ
يَوْمَ الْفَتْحِ.

﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾؛ أَي: الْمَحَنَةُ الَّتِي يُفْتَنُّ بِهَا الْإِنْسَانُ كَالْإِخْرَاجِ مِنَ الْوَطَنِ
أَصْعَبُ مِنَ الْقَتْلِ؛ لِدَوَامِ تَعَبِهَا وَتَأَلُّمِ النَّفْسِ بِهَا.
وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: شَرُّهُمْ فِي الْحَرَمِ وَصَدُّهُمْ إِيَّاكُمْ عَنْهُ أَشَدُّ مِنْ قَتْلِكُمْ إِيَّاهُمْ فِيهِ.
﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقْتُلُوكُمْ فِيهِ﴾: لَا تُفَاتِحُوهُمْ بِالْقِتَالِ وَهَتِكِ
حُرْمَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.

﴿فَإِنْ قَتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ فَلَا تُبَالُوا بِقَتَالِهِمْ ثُمَّ فَإِنَّهُمْ الَّذِينَ هَتَكُوا حُرْمَتَهُ.
وَقَرَأْ حَمْزَةً وَالْكَسَائِيَّ: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ.. حَتَّى يَقْتُلُوكُمْ.. فَإِنْ قَتَلُوكُمْ﴾^(٣)، وَالْمَعْنَى:
حَتَّى يَقْتُلُوا بَعْضُكُمْ؛ كَقَوْلِهِمْ: قَتَلْتَنَا بَنُو أَسَدٍ.
﴿كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾: مِثْلَ ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ يُفْعَلُ بِهِمْ مِثْلَ مَا فَعَلُوا.

(١) فِي (خ): «يَتَضَمَّنْ».

(٢) الْبَيْتُ لِخَالِدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ كَلَابٍ، كَمَا فِي «الْحِمَاسَةِ الصَّغْرَى» لِأَبِي تَمَامٍ (ص: ١٠١)، وَ«أَمَالِي الْمَرْتَضَى» (٢١٢/١).

يَقُولُ: إِنْ تَدْرِكُونِي أَيُّهَا الْأَعْدَاءُ وَقَدَرْتُمْ عَلَى قَتْلِي فَاقْتُلُونِي، فَإِنْ مَنْ أَدْرَكْتُهُ مِنْكُمْ فَلَيْسَ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى الْخُلُودِ، أَي: لَا بَقَاءَ لَهُ وَلَا أَخْلِيهِ، بَلْ أَقْتَلْهُ.

(٣) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ١٧٩)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ٨٠).

(١٩٢) - ﴿فَإِنْ أَنْهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

﴿فَإِنْ أَنْهَوْا﴾ عَنِ الْقِتَالِ وَالْكُفْرِ، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾: يَغْفِرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ.

(١٩٣) - ﴿وَقِيلُوا لَهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ أَنْهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾.

﴿وَقِيلُوا لَهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ شُرْكٌ ﴿وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾: خَالِصًا لَهُ لَيْسَ لِلشَّيْطَانِ فِيهِ نَصِيبٌ ﴿فَإِنْ أَنْهَوْا﴾ عَنِ الشَّرْكِ ﴿فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾؛ أَي: فَلَا تَعْتَدُوا عَلَى الْمُتَّهِينَ إِذْ لَا يَحْسُنُ أَنْ يُظْلَمَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ، فَوْضَعَ الْعِلَّةَ مَوْضِعَ الْحُكْمِ، أَوْ سَمَّى جَزَاءَ الظُّلْمِ بِاسْمِهِ لِلْمَشَاكِلَةِ كَقَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ أَعَدَّيْ عَلَيْكُمْ فَأَعِدُّوا عَلَيْهِ﴾ أَوْ: إِنَّكُمْ إِنْ تَعَرَّضْتُمْ لِلْمُتَّهِينَ صِرْتُمْ ظَالِمِينَ وَيَنْعَكُسُ الْأَمْرُ عَلَيْكُمْ. وَالْفَاءُ الْأُولَى لِلتَّعْقِيبِ وَالثَّانِيَةِ لِلجَزَاءِ.

قوله: «يُنَاصِبُونَكُمْ»:

الجوهري: نَصَبْتُ لِفُلَانٍ نَصَبًا: عَادَيْتُهُ، وَنَاصَبْتُهُ الْحَرْبَ مُنَاصَبَةً^(١).

قوله: «دُونَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْمَشَايِخِ...» إِلَى آخِرِهِ: هَذَا الْقَوْلُ أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢).

قوله: «رُويَ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ صَدُّوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ...» إِلَى آخِرِهِ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ قَتَادَةَ^(٣).

(١) انظر: «الصحيح» (مادة: نصب).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٢٩١).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٣٠٦) عَنْ قَتَادَةَ لَكِنْ فِي سَبَبِ نَزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الشُّرَكَاءُ لِلْإِلَهِ أَكْثَرُ

لِلْحَرَامِ وَالْكَرْمَاتُ قِصَاصٌ﴾ [البقرة: ١٩٤].

أما كونه في نزول هذه الآية فقد ورد به خبر ضعيف لا يحتج به، بل مخالف لما هو أصح منه، فقد =

قوله:

«فَأَمَّا تَثَقُّفُونِي فاقْتُلُونِي فَمَنْ أُنْفِقْ فَلَيْسَ إِلَى خُلُودٍ»
أي: إن تُدرِكُونِي أَيُّهَا الْأَعْدَاءُ وَقَدَرْتُمْ عَلَى قَتْلِي فاقْتُلُونِي فَإِنَّ مَنْ أَدْرَكَتْهُ
مِنْكُمْ فَلَيْسَ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى الْخُلُودِ، أي: لَا بَقَاءَ لَهُ بَلْ أَقْتُلُهُ، وَاسْمُ «لَيْسَ» ضَمِيرٌ
رَاجِعٌ إِلَى «مَنْ».

قوله: «وَقِيلَ: مَعْنَاهُ شِرْكُهُمْ»: هَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْمَأْثُورُ؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ
مُجَاهِدٍ وَالضَّحَّاكِ وَقَتَادَةَ وَالرَّبِيعِ وَابْنِ زَيْدٍ، وَلَمْ يَرَوْهُ غَيْرُهُ^(١).

قوله: «خَالِصًا لَهُ لَيْسَ لِلشَّيْطَانِ فِيهِ نَصِيبٌ»:

قَالَ الطَّبْرِيُّ: هَذَا الْاِخْتِصَاصُ يُعْلَمُ مِنَ اللَّامِ فِي ﴿لِلَّهِ﴾، وَلِهَذَا فَسَّرَ الْفِتْنَةَ
بِالشَّرْكِ لِأَنَّهُ وَقَعَ مُقَابَلًا لَهُ.

قال: والذي يَقْتَضِيهِ حُسْنُ النَّظْمِ وَإِيقَاعُ التَّكْرَرِ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ أَنْ تَجْرِيَ
﴿فِتْنَتُهُ﴾ عَلَى حَقِيقَتِهَا لِيَسْتَوْعِبَ جَمِيعَ مَا يُسَمَّى فِتْنَةً، فَيَدْخُلُ فِيهَا الشَّرْكَ وَالْقِتَالُ
وَالْتَّخَرُّبُ وَجَمِيعُ مَا عَلَيْهِ مُخَالَفُو دِينِ الْإِسْلَامِ، فَيُطَابَقُهُ قَوْلُهُ: ﴿وَيَكُونُ الَّذِينَ لِلَّهِ﴾؛
لِأَنَّ مَعْنَاهُ: يَكُونُ الَّذِينَ كُلُّهُمُ اللَّهُ كَمَا جَاءَ فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ، وَيَكُونُ تَعْمِيمًا بَعْدَ
تَخْصِيسٍ؛ لِأَنَّ الْفِتْنَةَ حُمِلَتْ أَوَّلًا عَلَى الشَّرْكِ وَلَوْ أُرِيدَ بِهَا عَيْنُ الْفِتْنَةِ السَّابِقَةِ لَكَانَ

= ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢٠/٥)، والواحي في «أسباب النزول» (ص: ٥٥)، والبغوي في
«تفسيره» (٢١٢/١)، من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وقال ابن حجر في «العجاب»
(٤٦٦/١): الكلبي ضعيف لو انفرد فكيف لو خالف! وقد خالفه الربيع بن أنس وهو أولى بالقبول
منه فقال: إن هذه الآية أول آية في الإذن للمسلمين في قتال المشركين، وسياق الآيات يشهد لصحة
قوله. اه. وقول الربيع رواه الطبري في «تفسيره» (٢٨٩/٣).

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٣/٢٩٤ - ٢٩٥).

الواجب أن يجاء بها معرفة؛ لأنَّ الشَّيءَ إذا أُعيدَ أضمر أو كرَّرَ بعينه وضِعاً للمظهرِ موضعِ المضمرِ، فإنَّ النكرة إذا أُعيدت ولم يُردَّ بها التكرارُ كانت غيرِ الأوَّلِ بخلافِ المعرفة، ولأنَّ قوله: ﴿فَإِنْ أَنْهَوْا فَلَا عُدُونَ﴾ يَقْتَضِي مَفْعُولاً أَعَمَّ ممَّا اقتضاهُ قوله: ﴿فَإِنْ أَنْهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾؛ لأنَّ الشَّيءَ إذا ^(١) كرَّرَ وُجِيَءَ بالثاني أَعَمَّ من الأوَّلِ كَانَ أَحْسَنَ من العكسِ لثلاثِ سببٍ: انتهى ^(٢).

قلت: تفسيرُ الفِتْنَةِ هنا بالشُّركِ هو المأثورُ، أخرجه ابنُ جريرٍ من طريقِ ابنِ عباسٍ وعن مجاهدٍ والرَّبِيعِ وقتادةٍ والسُّدِّيِّ وابنِ زيدٍ ولم يروِ غيره ^(٣).

قوله: «أي: فلا تعتدوا على المُتَّهِنِ..» إلى آخره:

قال أبو حيان: هذا لا يَصِحُّ إلا على تفسيرِ المعنى، وأمَّا على تفسيرِ الإعرابِ فلا يَصِحُّ؛ لأنَّ «المتَّهِنَ» ليس مرادفًا لقوله: ﴿إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ لأنَّ نَفْيَ العُدْوَانِ عن المتَّهِنِ لا يدلُّ على إثباته على الظَّالِمِينَ [إِلَّا بالمفهومِ مفهومِ الصِّفَةِ، وفي التَّركيبِ القرآنيَّ يَدُلُّ على إثباته على الظَّالِمِينَ] بالمنطوقِ المَحْصُورِ بالنَّفْيِ (وإلا)، وفرقُ بين الدَّالَّتَيْنِ.

قال: ويظهرُ من كلامه أنَّه أرادَ تفسيرَ الإعرابِ، ألا ترى قوله: (فَوَضَعَ قوله: ﴿إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ موضعَ المتَّهِنِ) ^(٤)، وهذا الوضعُ إنَّما يكونُ في تفسيرِ الإعرابِ،

(١) في (ز): «إذ».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٢٦٤، ٢٦٥).

(٣) ذكر المصنف تخريجه قبل أسطر، وأعاد تخريجه هنا، لكنه أضاف هنا ابن عباس والسدي، والطبري لم يخرجهما عنهما.

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ٤٤٧).

وليس كذلك لِمَا بَيَّنَّاهُ من الفرقِ بين الدالّتين، ألا ترى فرقاً ما بين قولك: (ما أكرمَ الجاهِلَ) و: (ما أكرمَ إلا العالمَ)^(١).

(١٩٤) - «الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَتُ قِصَاصٌ فَمَنَ اعْتَدَى عَلَيْكُم فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ».

«الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ» قَاتَلَهُمُ الْمَشْرُكُونَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَاتَّفَقَ خُرُوجُهُمْ لِعُمْرَةِ الْقَضَاءِ فِيهِ، وَكَرَهُوا^(٢) أَنْ يُقَاتِلُوهُمْ لِحُرْمَتِهِ، فَقِيلَ لَهُمْ: هَذَا الشَّهْرُ بِذَاكَ وَهَتَكَهُ بِهِتْكَ، فَلَا تُبَالُوا بِهِ^(٣).

«وَالْحُرُمَتُ قِصَاصٌ» احتجاجٌ عليه؛ أي: كُلُّ حُرْمَةٍ - وَهُوَ مَا يَجِبُ أَنْ يُحَافَظَ عَلَيْهَا - يَجْرِي فِيهِ الْقِصَاصُ، فَلَمَّا هَتَكُوا حُرْمَةَ شَهْرِكُمْ بِالصَّدِّ فافعلوا بهم مثله، وادخلوا عليهم عَنُودَ وَاقْتُلُوهُمْ إِنْ قَاتَلُوكُمْ، كما قال: «فَمَنَ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ» وَهُوَ فَذَلِكَ التَّقْرِيرُ «وَاتَّقُوا اللَّهَ» فِي الْإِنْتِصَارِ، وَلَا تَعْتَدُوا إِلَى مَا لَمْ يُرَخِّصْ لَكُمْ «وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ» فَيَحْرُسُهُمْ وَيُصَلِّحُ شَأْنَهُمْ.

قوله: «قَاتَلَهُمُ الْمَشْرُكُونَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ»:

قَالَ الطَّبِيُّ: فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ قِتَالٌ بَلْ كَانَ صَدٌّ عَلَى مَا رَوَيْنَا فِي «الصَّحِيحِينَ»^(٤).

(١) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ٤٣٨ - ٤٣٩)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) فِي (أ): «فَكَرَهُوا».

(٣) بَعْدَهَا فِي (أ): «فَقِيلَ لَهُمْ عِنْدَ خُرُوجِهِمْ لِعُمْرَةِ الْقَضَاءِ وَكَرَاهَتِهِمُ الْقِتَالَ وَذَلِكَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ: «الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ»؛ أَي: هَذَا الشَّهْرُ بِهَذَا الشَّهْرِ وَهَتَكَهُ بِهِتْكَ». وَفِيهِ تَكَرَّرَ.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٢٦٦)، وحديث الحديبية رواه البخاري (٤٨٤٤)، ومسلم (١٧٨٥) عن سهل بن حنيف رضي الله عنه، ورواه مطولاً البخاري (٢٧٣١) عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم.

(١٩٥) - ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾.

﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ولا تَمْسِكُوا كُلَّ الإِمْسَاكِ ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ بالإسرافِ وتَضْيِيعِ وَجْهِ الْمَعَاشِ، أو بالكفِّ عن الغزوِ والإنفاقِ فيه فَإِنَّهُ يَقْوِي الْعَدُوَّ وَيَسْلُطُهُمْ عَلَى إِهْلَاكِكُمْ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا أَعَزَّ اللَّهُ الْإِسْلَامَ وَكَثُرَ أَهْلُهُ رَجَعْنَا إِلَى أَهَالِينَا وَأَمْوَالِنَا نَقِيمُ فِيهَا وَنُصَلِّحُهَا، فَتَرَلْتُ. أو بالإِمْسَاكِ وَحَبِّ الْمَالِ فَإِنَّهُ يُوَدِّي إِلَى الْهَلَاكِ الْمُؤَيَّدِ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ الْبُخْلُ هَلَاكًا، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ: انْتِهَاءُ الشَّيْءِ فِي الْفَسَادِ.

و(الإلقاء): طَرَحُ الشَّيْءِ، وَعُدِّي بِهِ ﴿إِلَى﴾ لَتَضْمُنِ مَعْنَى الْانْتِهَاءِ، وَالبَاءُ مَزِيدَةٌ، وَالْمَرَادُ بِالْأَيْدِي: الْأَنْفُسُ، وَالتَّهْلُكَةُ وَالْهَلَاكُ وَالْهَلُكُ وَاحِدٌ فَهِيَ ^(١) مُصَدَّرٌ كَالْتَضَرَّةِ وَالتَّسَرَّةِ، أَي: لَا تَتَوَقَّعُوا أَنْفُسَكُمْ فِي الْهَلَاكِ.

وقيل: معناه: لَا تَجْعَلُوهَا آخِذَةً بِأَيْدِيكُمْ، أَوْ: لَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِلَيْهَا، فَحُذِفَ الْمَفْعُولُ.

﴿وَأَحْسِنُوا﴾ أَعْمَالَكُمْ وَأَخْلَاقَكُمْ، أَوْ: تَفَضَّلُوا عَلَى الْمَحَاوِجِ ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾.

قوله: «وَرُوِيَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ..» الحديث:

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالحَاكِمُ وَصَحَّحَاهُ وَابْنُ حِبَّانَ ^(٢).
قوله: «كَالتَّضَرَّةِ وَالتَّسَرَّةِ»: هُمَا بِالْإِدْغَامِ، وَالْأَصْلُ: التَّضَرَّةُ وَهِيَ الضَّرُّ، وَالتَّسَرَّةُ وَهِيَ السُّرُورُ، وَمِنْ نَظَائِرِهَا: التَّنْضِيبَةُ: شَجَرَةٌ، وَالتَّنْقِلَةُ: وَلَدُ الثَّلَعِبِ.

(١) فِي (ت): «وَهِيَ»، وَفِي (خ): «وَهُوَ».

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥١٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٧٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١٠٩٦١)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٧١١)، وَالحَاكِمُ فِي «المُسْتَدْرَكِ» (٣٠٨٨). وَلَمْ أَجِدْهُ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَد».

(١٩٦) ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ، فَذَبْهُ مِنْ صِيَامِهِ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنْتُمْ مِنْ تَمَنُّعٍ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ، حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾.

﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾: ائتوا بهما تامين مستجمعي المناسك لوجه الله، وهو على هذا يدل على وجوبهما، ويؤيده قراءة من قرأ: (وأقيموا الحج والعمرة). وما روى جابر أنه قيل: يا رسول الله! العمرة واجبة مثل الحج؟ فقال: «لا، ولكن أن تعتمر خير لك»، معارض بما روي أن رجلاً قال لعمر رضي الله عنه: إنني وجدت الحج والعمرة مكتوبين علي، أهلكتهما جميعاً، فقال: هديت لسنة نبيك. ولا يقال: إنه فسر وجدانهما مكتوبين بقوله: أهلكتهما، فجاز أن يكون الوجوب بسبب إهلاكه بهما = لأنه رتب الإهلاك على الوجدان، وذلك يدل على أنه سبب الإهلاك دون العكس.

وقيل: إتمامهما: أن تحرّم بهما من ذويرة أهلك، أو أن تُفرد لكلٍ منهما سفراً، أو أن تجرده لهما لا^(١) تشوبهما بغرض ديني، أو أن تكون النفقة حلالاً.

﴿فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ﴾: مُنِعْتُمْ؛ يقال: حصره العدو وأحصّره: إذا حبسه ومنعه عن المضي، مثل: صدّه وأصدّه، والمراد: حصر العدو عند مالك والشافعي؛ لقوله: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ﴾، ولنزوله في الحديبية، ولقول ابن عباس رضي الله عنهما: لا حصر إلا حصر العدو.

وكل من منع من عدو أو مريض أو غيرهما عند أبي حنيفة؛ لما روي عنه عليه السلام: «مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرَجَ فعليه الحج من قابل».

(١) في (خ): «ولا».

وهو ضعيفٌ مؤوَّلٌ بما إذا شَرَطَ الإِحْلَالَ به؛ لقوله عليه السلام لَصَّبَاعَةُ بِنْتُ الزُّبَيْرِ: «حُجِّي واشترطي وقولي: اللهم مَحِلِّي حيثُ حَبَسْتَنِي».

﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾: فعليكم مَا اسْتَيْسَرَ، أو: فالواجبُ مَا اسْتَيْسَرَ، أو: فأهدوا مَا اسْتَيْسَرَ، والمعنى: إنْ أَحْصَرَ الْمُحْرِمُ وَأَرَادَ أَنْ يَتَحَلَّلَ تَحَلَّلَ بِذَبْحِ هَدْيٍ يَسْرَ عَلَيْهِ مِنْ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ أَوْ شَاةٍ حَيْثُ أَحْصَرَ عِنْدَ الْكَثْرِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَبَحَ عَامَ الْحَدِيثِ بِهَا، وَهِيَ مِنَ الْحَلِّ.

وعند أَبِي حَنِيفَةَ يَبْعَثُ بِهِ وَيَجْعَلُ لِلْمَبْعُوثِ بِيَدِهِ يَوْمَ أَمَارٍ^(١)، فَإِذَا جَاءَ الْيَوْمُ وَظَنَّ أَنَّهُ ذَبَحَ تَحَلَّلَ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾؛ أَي: لَا تَحْلِفُوا حَتَّىٰ تَعْلَمُوا أَنَّ الْهَدْيَ الْمَبْعُوثَ إِلَى الْحَرَمِ بَلَغَ مَحَلَّهُ؛ أَي: مَكَانَهُ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُنْحَرَ فِيهِ.

وَحَمَلَ الْأَوَّلُونَ بَلَوَغَ الْهَدْيِ مَحَلَّهُ عَلَى ذَبْحِهِ حَيْثُ يَحِلُّ ذَبْحُهُ فِيهِ حَلًّا كَانَ أَوْ حَرَمًا.

وَاقْتَصَارُهُ عَلَى الْهَدْيِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ الْقَضَاءِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجِبُ الْقَضَاءُ. وَالْمَحِلُّ بِالْكَسْرِ يُطْلَقُ لِلزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، وَ(الْهَدْيُ): جَمْعُ هَدْيَةٍ كَجَدْيٍ وَجَدْيَةٍ، وَقِرَى: (مِنَ الْهَدْيِ)^(٢) جَمْعُ الْهَدْيَةِ؛ كَمَطْيٍ فِي مَطْيَةٍ^(٣).

﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾ مَرَضًا يُحَوِّجُهُ إِلَى الْحَلْقِ ﴿أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ كَجِرَاحَةٍ

(١) الْأَمَارُ وَالْأَمَارَةُ: الْوَقْتُ وَالْعَلَامَةُ، وَالْمَرَادُ: يَوْمٌ مُعَيَّنٌ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٩٠).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢) عن الأعرج وجماعة.

(٣) فِي (خ): «كَمَطْيٍ وَمَطْيَةٍ».

أَوْ قَمَلٍ^(١) ﴿فَفِدْيَةٌ﴾؛ أي: فعليه فدية إن حلق ﴿مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ﴾ بيان لجنس الفدية، وأما قدرها فقد روي أنه عليه السلام قال لكعب بن عُجْرَةَ: «لَعَلَّكَ أَذَاكَ هَوَامُكَ» قال: نعم يا رسول الله، قال: «احلِقْ وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ تَصَدَّقْ بِفَرَقِ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ، أَوْ انْسُكْ شَاةً». والفرق: ثلاثة أصع.

﴿فَإِذَا آمَنْتُمْ﴾ الإحصار، أو كُنتُمْ في حال أمنٍ وَسَعَةٍ ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾: فَمَنْ اسْتَمْتَعَ وَانْتَفَعَ بِالتَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ الْانْتِفَاعِ بِتَقَرُّبِهِ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ، وَقِيلَ: فَمَنْ اسْتَمْتَعَ بَعْدَ التَّحْلِيلِ مِنْ عُمْرَتِهِ بِاسْتِبَاحَةِ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ إِلَى أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ.

﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾: فعليه دمٌ استيسره بسبب التمتع، فهو دمٌ جبرانٍ يذبحه إذا أحرَمَ بالحجِّ، ولا يأكل، وقال أبو حنيفة: إنه دمٌ سُكٍّ فهو كالأضحية.

﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ﴾؛ أي: الهدي ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾: في أيامِ الاشتغال به بعد الإحرام وقبل التحلل، وقال أبو حنيفة: في أشهره بين الإحرامين.

وَالْأَحَبُّ أَنْ يَصُومَ سَابِعَ ذِي الْحِجَّةِ وَثَامَنَهُ وَتَاسِعَهُ^(٢)، وَلَا يَجُوزُ يَوْمَ النَّحْرِ وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ.

﴿وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ إِلَى أَهْلِيكُمْ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَي الشَّافِعِيِّ، أَوْ نَفَرْتُمْ وَفَرَعْتُمْ مِنْ أَعْمَالِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ الثَّانِي وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ.

وَقُرِئَ: (وَسَبْعَةً) بِالنَّصْبِ^(٣) عَطْفًا عَلَى مُحَلٍّ ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾.

(١) في (ت) و(خ): «وقمل».

(٢) قوله: «والأحب...» تبع فيه الزمخشري، وإلا فالأحب عند الشافعي صوم ثلاثة أيام قبل يوم عرفة بعد إحرامه بالحج؛ إذ الأحب للحاج فطر يوم عرفة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٩١).

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٤٥٥) عن ابن أبي عبله، و«المحرر الوجيز» (١/ ٢٧٠) عن زيد بن علي.

﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ﴾ فذلِكةُ الحِسابِ، وفائدُتُها: أن لا يُتَوَهَّم أن الواوَ بمعنى (أو) كقولك: جالس الحِسنَ أو ابنَ سيرينَ، وأن يُعَلَمَ العَدَدُ جملَةً كما عَلِمَ تَفْصِيلًا فَإِنَّ أَكْثَرَ الْعَرَبِ لَمْ يُحَسِّنُوا الْحِسَابَ، وأنَّ المرادَ بالسَّبْعَةِ العَدَدُ دُونَ الكَثَرَةِ فَإِنَّهُ يُطْلَقُ لهما. ﴿كَامِلَةٌ﴾ صِفَةٌ مُؤَكَّدَةٌ تَفِيدُ المِبالِغَةَ في مِحافظةِ العِدَّةِ، أو مِبيِّنَةٌ كِمالِ العِشْرَةِ فَإِنَّهُ أَوَّلُ عَدَدٍ كَامِلٍ؛ إِذْ بِهِ تَنْتَهِى الْآحَادُ وَتَبْتَدِئُ مَرَاتِبُها، أو مَقِيدَةٌ تَقِيدُ كِمالَ بَدَلِيتِها مِنَ الْهَدْيِ^(١).

﴿ذَلِكَ﴾ إِشارةٌ إِلَى الحُكْمِ المَذْکورِ عِندنا^(٢)، وَالتَّمَتُّعُ عِندَ أَبِي حَنِيفَةَ إِذْ^(٣) لَا مَتَعَ وَلَا قِرانَ لِحاضِرِ المَسْجِدِ الحِرامِ عِندَهُ، فَمَنْ فَعَلَ ذلِكَ مِنْهُم فَعلِية دُمُ جِنايَةٍ.

﴿لَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ، حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ وَهُوَ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ^(٤) الْحَرَمِ عَلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ عِندنا، فَإِنْ مَنْ كَانَ عَلَى أَقَلِّ فَإِنَّهُ مُقِيمٌ^(٥) الْحَرَمِ أَوْ فِي حُكْمِهِ، وَمَنْ مَسَكَنَهُ وَراءَ المِيقَاتِ عِندَهُ، وَأَهْلُ الْحَلِّ عِندَ طائِفَةٍ، وَغَيْرُ الْمَكِيِّ عِندَ مالِكٍ. ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ﴾ فِي المِحافظةِ عَلَى أوامِرِهِ وَنِواهِيهِ وَخُصُوصًا فِي الْحَجِّ.

(١) قولُه: «أو مَقِيدَةٌ تَقِيدُ كِمالَ بَدَلِيتِها مِنَ الْهَدْيِ»؛ أَي: السابِقُ فِي قولِه: ﴿فَأَشْتَسِرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾، وَالمِرادُ: أن صِيامَ العِشْرَةِ بَدَلٌ عَنِ الْهَدْيِ قائِمْ مِقامَهُ، بِحِثِّ لا يَقْصُرُ ثِوابُهُ عَنِ ثِوابِهِ. انظر: «حاشية الأنصارى» (١/٤٩٢).

(٢) قولُه: «إِلَى الحُكْمِ المَذْکورِ عِندنا»؛ أَي: وَهُوَ وَجوبُ الْهَدْيِ أَوْ الصِّيامِ. انظر: «حاشية الأنصارى» (١/٤٩٢).

(٣) فِي (خ): «لأنه».

(٤) «أهل» مِنْ (ت).

(٥) بَعْدَها فِي (خ): «فِي».

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ لِمَنْ لَمْ يَتَّقْهُ؛ كَي يَصَدَّكُمْ الْعِلْمُ بِهِ^(١) عَنِ الْعَصِيَانِ.

قوله: «وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: وَأَقِيمُوا»: هي قِرَاءَةُ عَلِيٍّ؛ أَخْرَجَهَا ابْنُ جُرَيْرٍ عَنْهُ وَأَخْرَجَهَا أَيْضًا عَنِ النَّخَعِيِّ وَعَلْقَمَةَ^(٢).

قوله: «رَوَى جَابِرٌ...» الْحَدِيثَ: أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ^(٣).

قوله: «رُويَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعُمَرَ...» الْحَدِيثَ: أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَابْنُ حَبَّانَ وَالبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِ»^(٤)، وَسَمَّى الرَّجُلَ الصَّبِيَّ بْنَ مَعْبُدٍ^(٥).

قوله: «وَقِيلَ: إِيْتَامُهُمَا أَنْ تُحْرَمَ بِهِمَا^(٦) مِنْ دَوِيرَةِ أَهْلِكَ»:

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ جُرَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ^(٧).

(١) قوله: «العلم به»؛ أي: بالعقاب. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٩٢).

(٢) رواها الطبري في «تفسيره» (٣/ ٣٢٨ و ٣٣٤) عن ابن مسعود وعلي وإبراهيم النخعي وعلقمة.

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٣٦٤٦)، والتِّرْمِذِيُّ (٩٣١)، والدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٧٢٤)، وفيه كلام كثير للعلماء لخصه ابن دقيق العيد في «الإلام» (١/ ٣٦٥) بقوله: أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَفِي رِوَايَةِ عَنْهُ: حَسَنٌ، وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِالْكَلَامِ فِي الْحِجَاجِ بْنِ أَرْطَاةَ رَافِعِهِ، وَقَدْ رَوَى مُوقِفًا مِنْ قَوْلِ جَابِرٍ.

(٤) رواه أبو داود (١٧٩٩)، والنَّسَائِيُّ (٢٧١٩)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٩٧٠)، وَابْنُ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٩١٠)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٨٧٧٤).

(٥) تسميته بالصبي بن معبد في مصادر التخريج السابقة جميعها.

(٦) فِي (ز) وَ(س): «إِيْتَامُهُمَا أَنْ تُحْرَمَ بِهِمَا».

(٧) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٣٢٩)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تفسيره» (١/ ٣٣٣)، وَالحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٣٠٩٠) وَصَحَّحَهُ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» (١/ ١٨٧، ١٨٨) بَعْدَ أَنْ رَوَى هَذِهِ الْخَبَرَ: «لَا نَرَى عَلِيًّا أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ وَقْتُ الْإِحْرَامِ مِنْ بَلَدِهِ، كَانَ أَفْقُهُ مِنْ أَنْ يَرِيدَ هَذَا لِأَنَّهُ خِلَافُ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - فِي الْمَوَاقِيتِ، وَلَكِنَّا نَحْسِبُهُ ذَهَبَ إِلَى أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَنْزِلِهِ نَاقِيًا لِلْعُمْرَةِ =

وأخرجه ابن جرير عن سعيد بن جبيرة وطاوس^(١).

قوله: «ولقول ابن عباس: لا حصر إلا حصر العدو»: أخرجه ابن أبي حاتم^(٢).

قوله: «مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرَجَ..» الحديث: أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم وصححه من حديث الحجاج بن عمرو^(٣)، و«عَرَجَ» بالفتح: أصابه شيء في رجله فمشى مشي الأعرج، وعَرَجَ بالكسر: إذا صار أعرج.

قوله: «لقوله عليه السلام لضباعة..» الحديث: أخرجه الشيخان والنسائي من

حديث عائشة^(٤)، وأبو داود والترمذي من حديث ابن عباس^(٥).

قوله: «لأنه عليه السلام ذبح عام الحديبية بها»: أخرجه البخاري من حديث ابن

عمر وغيره^(٦).

= خالصة لا يخلطها بحج، ولكن يخلص لها سفرًا ثم يحرم متى ما شاء.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٣٣٠).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣٣٦)، ورواه أيضاً الشافعي في «الأم» (٢/ ١٧٨ و ٢٤٠)،

وفي «مسنده» (٩٤٢ - ترتيب السندي)، والطبري في «تفسيره» (٣/ ٣٣٤)، والبيهقي في «السنن

الكبرى» (١٠٠٩١)، قال النووي في «المجموع» (٨/ ٣٠٩): «رواه الشافعي والبيهقي بإسناد

صحيح على شرط البخاري ومسلم، وهو محمول على من لم يشترط».

(٣) رواه أبو داود (١٨٦٢)، والترمذي (٩٤٠) وصححه، والنسائي (٢٨٦١)، وابن ماجه (٣٠٧٧)،

والحاكم في «المستدرک» (١٧٢٥)، من حديث الحجاج بن عمرو رضي الله عنه.

(٤) رواه البخاري (٥٠٨٩)، ومسلم (١٢٠٨)، والنسائي (٢٧٦٧).

(٥) رواه أبو داود (١٧٧٦)، والترمذي (٩٤١)، ورواه أيضاً مسلم (١٢٠٨)، والنسائي (٢٧٦٧)، وابن

ماجه (٢٩٣٨).

(٦) رواه البخاري (١٨٠٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ، فحال كفار =

قوله: «رُويَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَكَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ..» الحديث: أخرجه مالكٌ والشيخان من حديثه^(١).

قوله: «ولا يجوزُ يومَ النَّحرِ وأيامَ التَّشْرِيقِ عندَ الأكثرينَ»:

الخلافاً خاصّاً بأيامِ التَّشْرِيقِ، أما يومُ النَّحرِ فلا يجوزُ صومُه بالإجماع، ثمَّ المنعُ من صومِ المتمتِّعِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ هو الجديدُ الأصحُّ في المذهبِ.

وقال النوويُّ في «شرح المذهب»: الأرجحُ في الدليلِ جوازُها وصِحَّتُها له؛ لأنَّ الحديثَ في التَّرخيصِ له ثابتٌ في «صحيح البخاريِّ» وهو صريحٌ في ذلك فلا عُدُولَ عنه^(٢).

قوله: «وَقُرِيَ: (سبعة) بالنَّصْبِ عطفًا على محلِّ ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾»:

قال أبو حيان: خرَّجه الحوفيُّ وابنُ عطيةَ على إضمارِ فعلٍ؛ أي: صومُوا، أو: فليصومُوا.

قال: وهو التَّخْرِيجُ الذي لا يَنْبَغِي أَنْ يُعَدَلَ عنه؛ لأنَّ العطفَ على الموضعِ لا بدَّ فيه من المحرِّزِ^(٣).

= قرش دون البيت، فنحر النبي ﷺ هديه وحلق رأسه.

ورواه البخاري (١٨٠٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولفظه: «قد أحصر رسول الله ﷺ، فحلق رأسه، وجامع نساء، ونحر هديه، حتى اعتمر عاماً قابلاً».

(١) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (٤١٧/١)، والبخاري (١٨١٤) و(٥٧٠٣)، ومسلم (١٢٠١).

(٢) انظر: «المجموع شرح المذهب» (٤٤٤، ٤٤٥/٦).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٤٦٩/٣).

قوله: «فذلکُ الحساب»:

الفذلکُ في الحساب: أن تُذکر تفاصيله ثم يُجمل فيقال: فذلک کذا^(١).

قوله: «وفائدتها: أن لا يُتوهم أن الواو بمعنى أو، كقولك: جالس الحسن وابن

سيرين»:

قال ابن هشام في «المغني»: ذکر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ أن الواو تأتي للإباحة نحو: جالس الحسن وابن سيرين، وأنه إنما جيء بالفذلک دفعاً لتوهم إرادة الإباحة في ﴿صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتُمْ﴾، وقلده في ذلك صاحب «الإيضاح البياني»^(٢)، ولا تُعرف هذه المقالة لنحوي^(٣).

وقال البدر ابن الدمايني في «حاشية المغني»: بل هي معروفة لبعض النحاة، فقد قال السيرافي في «شرح الكتاب»: ومما يقع فيه الواو (أو) بمعنى: ما كان من التخيير بمعنى الإباحة، كرجل أنكر على ولده مجالسة ذوي الزيف والريب، فأراد أن يعدل به إلى مجالسة غيرهم فقال: (دع مجالسة أهل الريب وجالس الفقهاء أو القراء أو أصحاب الحديث) أو قال: (جالس الفقهاء والقراء وأصحاب الحديث) فذلک كله بمعنى، هذا كلامه^(٤).

(١) في (س): «فيقال فذلک».

(٢) هو الشيخ جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني، صاحب «تلخيص المفتاح»، ولي قضاء الشام ثم قضاء الديار المصرية، توفي بدمشق (٧٣٩هـ). انظر: «حاشية مغني اللبيب» للدمايني (١/ ١٣٨).

(٣) انظر: «المغني» لابن هشام (ص: ٩٠، ٩١).

(٤) انظر: «شرح الكتاب» للسيرافي (٣/ ٤٤٠).

قال: وقد رجَعَ الْمُصَنِّفُ عَمَّا قاله هنا فقالَ في حواشيه على «التسهيل»: إنَّ (أو) تأتي للجمع كالواو. ثم قال:

فإن قلت: كيف وافقتَ على أنَّ (أو) في الإباحة بمنزلة الواو مع تفريق جماعة من حُذِّقَهُمْ بين (جالسِ الحسنِ وابنِ سيرين) وقولك: (أو ابنِ سيرين)؟

قلت: الصوابُ أنَّ لا فرق، فإنَّه إذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل^(١) وهو إباحةُ المُجالسة، وكأنَّه قيل: أُبْحِثُ لك مُجالستَهُما، ومَن أُبْحِثَ له المُجالسةُ لم تَلَزَمْهُ، ولم يَمْتَنِعْ^(٢) عليه إفرادُ أَحَدِهِما ولا الجمعُ بينهما؛ لأنَّ معنى كونِ الشَّيءِ مُباحًا أنَّه لا حَرَجَ في فعله ولا في تركه.

وإذا أُبْحِحَ شَيْئانِ جازَ لنا فيهما أربعةُ أوجِهٍ، وكذلك المعنى إذا ذُكِرَتْ (أو)، وكلُّهُم ينصُّ على ذلك مع (أو) وقد بيَّنَّا أنَّه مع الواو كذلك؛ لأنَّ الإباحةَ إنَّما استُفِيدَتْ مِنَ الأمرِ فالواو جمعت بين الشَّيْئَيْنِ بالإباحةِ، انتهى^(٣).

ثم إنَّ الْمُصَنِّفَ ذَكَرَ لها ثلاثَ فوائدٍ، وقد ذَكَرنا في «أسرار التنزيل» لها أكثر من عشرِ فوائدٍ^(٤).

قوله: ﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إلى الحكمِ المذكورِ عِنْدنا والتَّمَتُّعِ عند أبي حنيفة: قال أبو حيان: الأظهرُ من سياقِ الكلامِ أنَّ الإشارةَ إلى جوازِ التَّمَتُّعِ كما قال أبو حنيفة؛ لقوله: ﴿لَمَنْ﴾ والمناسبُ في الرخصِ اللامُ وفي الواجباتِ (على)^(٥).

(١) في (ز): «العليل»، وفي (ف): «القائل»، والمثبت من (س) و«حاشية الدماميني».

(٢) في (ز): «يمنع».

(٣) انظر: «حاشية الدماميني على مغني اللبيب» (١/١٣٨، ١٣٩).

(٤) انظر: «قطف الأزهار في كشف الأسرار» للمصنف (١/٤٢١ - ٤٢٤).

(٥) انظر: «البحر المحيط» (٣/٤٧٥).

(١٩٧) - ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ وَاتَّقُونِ يَأْتُوا فِي الْأَلْبَابِ﴾.

﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾؛ أي: وقته؛ كقولك: البرد شهران ﴿مَعْلُومَةٌ﴾: معروفة، وهي شوال وذو القعدة وتسع ذي الحجة ليلة النحر عندنا، والعشر عند أبي حنيفة، وذو الحجة كله عند مالك، وبناء الخلاف: أن المراد بوقته وقت إحرامه، أو وقت أعماله ومناسكه، أو ما لا يحسن فيه غيره مطلقاً من المناسك^(١)، فإن مالكا كره العُمرة في بقيّة ذي الحجة، وأبو حنيفة وإن صحّح الإحرام به قبل شوال فقد استكرهه.

وإنما سمى شهرين وبعض الشهر أشهراً إقامة للبعض مقام الكل، أو إطلاقاً للجمع على ما فوق الواحد.

﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾: فمن أوجبه على نفسه بالإحرام فيهنّ عندنا، أو بالتلبية أو سوق الهدى عند أبي حنيفة، وهو دليل على ما ذهب إليه الشافعي وأن من أحرم بالحجّ لزمه الإتمام.

﴿فَلَا رَفَثَ﴾: فلا جماع، أو: فلا فحش من الكلام، ﴿وَلَا فُسُوقَ﴾: ولا خروج من^(٢) حدود الشرع بالسّيئات وارتكاب المحظورات ﴿وَلَا جِدَالَ﴾: ولا وراء مع الخدم والرّفقة ﴿فِي الْحَجِّ﴾: في أيامه.

(١) «من المناسك»: ليس في (ت).

(٢) في (خ): «عن».

نَفَى الثَّلَاثَ ^(١) عَلَى قَصْدِ النَّهْيِ لِلْمُبَالَغَةِ، وَلِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهَا حَقِيقَةٌ بِأَنْ لَا تَكُونَ،
وَمَا كَانَتْ مِنْهَا مُسْتَبَحَّةٌ فِي أَنْفُسِهَا فَفِي الْحَجِّ أَفْبَحُ؛ كَلْبَسِ الْحَرِيرِ فِي الصَّلَاةِ،
والتَّطَرُّبِ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ عَنْ مُقْتَضَى الطَّبْعِ وَالْعَادَةِ إِلَى مُحَضِّ الْعِبَادَةِ ^(٢).
وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو الْأَوَّلَيْنِ بِالرَّفْعِ عَلَى مَعْنَى: لَا يَكُونَنَّ رَفْتُ وَلَا فُسُوقُ،
وَالثَّلَاثَ بِالْفَتْحِ ^(٣) عَلَى مَعْنَى الْإِخْبَارِ بَانْتِفَاءِ الْخِلَافِ فِي الْحَجِّ، وَذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشًا
كَانَتْ تُخَالِفُ سَائِرَ الْعَرَبِ فَتَقِفُ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، فَارْتَفَعَ الْخِلَافُ بِأَنْ أَمَرُوا بِأَنْ
يَقِفُوا أَيْضًا بِعَرَفَةَ.

﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ حَثٌّ عَلَى الْخَيْرِ عَقَّبَ بِهِ النَّهْيَ ^(٤) عَنِ الشَّرِّ
لِيُسْتَبَدَلَ بِهِ وَيُسْتَعْمَلَ مَكَانَهُ.

﴿وَكَزَوْدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾: وَتَزَوَّدُوا الْمَعَادِكُمْ التَّقْوَى فَإِنَّهُ خَيْرُ زَادٍ.
وَقِيلَ: نَزَلَتْ فِي الْيَمَنِ؛ كَانُوا يَحْجُونَ وَلَا يَتَزَوَّدُونَ وَيَقُولُونَ: نَحْنُ مُتَوَكِّلُونَ،
فَيَكُونُونَ كَلًّا عَلَى النَّاسِ، فَأَمَرُوا أَنْ يَتَزَوَّدُوا وَيَتَّقُوا الْإِبْرَامَ فِي السُّؤَالِ وَالتَّثْقِيلِ
عَلَى النَّاسِ.

﴿وَأَتَّقُوا زِيَادَ الْأَلْبَابِ﴾ فَإِنَّ قَضِيَّةَ اللَّبِّ خَشْيَةُ اللَّهِ وَتَقْوَاهُ، حَثَّهُمْ عَلَى
التَّقْوَى، ثُمَّ أَمَرَهُمْ بِأَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ بِهَا هُوَ اللَّهُ فَيَتَبَرَّؤُوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سِوَاهُ،

(١) فِي (خ): «الثلاثة».

(٢) قَوْلُهُ: «لِأَنَّهُ»؛ أَيِ: الْحَجِّ؛ أَيِ: عَمَلُهُ «خُرُوجٌ عَنْ مُقْتَضَى الطَّبْعِ وَالْعَادَةِ إِلَى مُحَضِّ الْعِبَادَةِ»؛ أَيِ: فَلَا
يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْقَبَائِحِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/ ٤٩٤).

(٣) وَقَرَأَ بَاقِي السَّبْعَةِ الثَّلَاثَةَ بِالتَّصْبِغِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، وَلَا خِلَافَ عِنْدَ السَّبْعَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا
جِدَالَ﴾. انْظُرْ: «التَّيْسِيرُ» (ص: ٨٠). وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ مِنَ الْعَشْرَةِ الثَّلَاثَةَ بِالرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ. انْظُرْ:
«النَّشْرُ» (٢/ ٢١١).

(٤) فِي (خ): «عَقِيبَ النَّهْيِ».

وهو مُقتَضَى الْعَقْلِ الْمَعْرَى عَنْ شَوَائِبِ الْهَوَى، فَلِذَلِكَ ^(١) خَصَّ أُولِي الْأَلْبَابِ بِهَذَا الْخُطَابِ.

قوله: «ففي الْحَجِّ أَقْبَحُ كَلْبِسِ الْحَرِيرِ فِي الصَّلَاةِ»:

قال الْعَلَمُ الْعِرَاقِيُّ ^(٢): وَمِثْلُهُ: «وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُظْلِمُوا» [الحج: ٢٥]، «فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ» [التوبة: ٣٦] وأمثاله كثيرة.

قوله: «وقرأ ابن كثير وأبو عمرو في الْأَوَّلِينَ بِالرَّفْعِ عَلَى مَعْنَى: لَا يَكُونَنَّ رَفَتْ وَلَا فَسُوقٌ، وَالثَّالِثُ: بِالْفَتْحِ عَلَى مَعْنَى الْإِخْبَارِ بَانْتِفَاءِ الْخِلَافِ فِي الْحَجِّ»:

قال أَبُو حَيَّانٍ: تَأْوِيلُهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو أَنَّهُمَا حَمَلَا الْأَوَّلِينَ عَلَى مَعْنَى النَّهْيِ بِسَبَبِ الرَّفْعِ، وَالثَّانِي عَلَى الْإِخْبَارِ بِسَبَبِ الْبِنَاءِ = فِيهِ تَعَقُّبٌ: فَإِنَّ الرَّفْعَ وَالْبِنَاءَ لَا يَقْتَضِيَانِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، بَلْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي أَنَّ مَا كَانَا فِيهِ كَانَ مَنفِيًّا، غَايَةُ مَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا: أَنَّ قِرَاءَةَ الْبِنَاءِ نَصٌّ فِي الْعُمُومِ، وَقِرَاءَةُ الرَّفْعِ مُرَجَّحَةٌ لَهُ ^(٣).

وقال الْحَلَبِيُّ: هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ سَبَقَهُ إِلَيْهِ صَاحِبُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، إِلَّا أَنَّهُ أَفْصَحَ عَنْ مُرَادِهِ؛ قَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ: الرَّفْعُ بِمَعْنَى: فَلَا يَكُونُ رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ؛ أَيْ: شَيْءٌ يُخْرِجُ مِنَ الْحَجِّ، ثُمَّ ابْتَدَأَ النَّفْيَ فَقَالَ: وَلَا جِدَالَ.

(١) فِي (خ): «فَلِهَذَا».

(٢) عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ عَمْرِو الْأَنْصَارِيُّ الشَّيْخُ عِلْمُ الدِّينِ ابْنُ بَنْتِ الْعِرَاقِيِّ، مِنْ عُلَمَاءِ مِصْرَ، وَلَهُ مِشَارَكَةٌ فِي عِدَّةِ فُنُونٍ، وَلَهُ اخْتِصَاصٌ بِتَفْسِيرِ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَصَنَفَ مُخْتَصَرًا فِي أَصُولِ الْفِقْهِ، وَرَدًّا عَلَى الْقَاضِي ابْنِ الْمُنِيرِ الْمَالِكِيِّ فِي رَدِّهِ عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ، وَأَمْلَى كِتَابًا فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ مُخْتَصَرًا، تُوْفِيَ سَنَةَ (٧٠٤هـ). انظر: «أعيان العصر» (٣/ ١٣٨)، و«الوافي بالوفيات» (١٩/ ٦٥٠).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ٤٩٨ - ٤٩٩).

فأبو عمرو لم يجعل النّفيين الأولين نهياً بل تركهما على النّفي الحقيقي، فمن ثمّ كان في كلامه هذا نظرٌ.

قال: والذي يظهر لي في الجواب عن ذلك ما نقله أبو عبد الله الفاسي^(١) عن بعضهم فقال: وقيل: الحُجَّةُ لِمَنْ رَفَعَهُمَا أَنَّ النّفيَ فيهما ليس بعامٍّ، إذ قد يَقَعُ الرّفْثُ والفُسُوقُ في الحجِّ مِنْ بعضِ النَّاسِ بخلافِ نفيِ الجِدالِ في أمرِ الحجِّ فَإِنَّهُ عامٌّ لاستقرارِ قواعدهِ.

قال: وهذا يَتِمُّشَى على قولِ^(٢) النّحويّين: إِنَّ (لا) العاملةَ عملَ ليسَ لنفيِ الوحدةِ، والعاملةَ عملَ (إِنَّ) لنفيِ الجنسِ، وقولِ بعضِهِم: المبنيّةُ نصٌّ في العمومِ وتلكَ ليستَ نصّاً، انتهى^(٣).

قوله: «وقيل: نزلت في أهلِ اليَمَنِ...» إلى آخره: أخرجه البخاريُّ وأبو داودَ والنسائيُّ عن ابنِ عباسٍ^(٤).

(١٩٨) - ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَانَكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾.

﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا﴾؛ أي: في أن تبغوا؛ أي: تطلبوا ﴿فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾: عطاءٌ ورزقاً منه، يُريدُ: الرّبحَ بالتجارة.

(١) في (س): «الفارسي».

(٢) في «الدر المصون»: «عرف».

(٣) انظر: «الدر المصون» (٢/٣٢٦).

(٤) رواه البخاري (١٥٢٣)، وأبو داود (١٧٣٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٩٦٦).

قيل: كان عَكَاطٌ وَمَجَنَّةٌ وَذُو الْمَجَازِ أَسْوَأَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يُقِيمُونَهَا مَوَاسِمَ الْحَجِّ، وَكَانَتْ مَعَاشِيَتُهُمْ مِنْهَا، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ تَأَثَّمُوا مِنْهُ فَتَزَلَّتْ.

﴿فَإِذَا أَفْضَيْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾: دَفَعْتُمْ مِنْهَا بِكَثْرَةٍ، مِنْ أَفْضَيْتِ الْمَاءِ: إِذَا صَبَبْتَهُ بِكَثْرَةٍ، وَأَصْلُهُ: أَفْضَيْتُمْ أَنْفُسَكُمْ، فَحُذِفَ الْمَفْعُولُ كَمَا حُذِفَ مِنْ^(١): دَفَعْتُ مِنَ الْبَصَرَةِ.

و(عرفاتٌ): جمعٌ سُمِّيَ بِهِ كَأَذْرِعَاتٍ، وَإِنَّمَا نَوَّنَ وَكُسِرَ - وَفِيهِ الْعِلْمِيَّةُ وَالتَّأْنِيثُ - لِأَنَّ تَنْوِينَ الْجَمْعِ تَنْوِينُ الْمَقَابِلَةِ لَا تَنْوِينُ التَّمَكُّنِ، وَلِذَلِكَ يُجْمَعُ مَعَ اللَّامِ^(٢)، وَذَهَابُ الْكُسْرَةِ تَبَعُ ذَهَابِ التَّنْوِينِ^(٣) مِنْ غَيْرِ عَوَاضٍ لِعَدَمِ الصَّرْفِ وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ^(٤).

أَوْ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ^(٥) إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِالتَّاءِ الْمَذْكُورَةِ وَهِيَ لَيْسَتْ تَاءً تَأْنِيثٍ وَإِنَّمَا هِيَ مَعَ الْأَلِفِ الَّتِي قَبْلَهَا عِلَامَةٌ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ، أَوْ بِتَاءٍ مَقْدَرَةٍ كَمَا فِي سَعَادٍ، وَلَا يَصِحُّ تَقْدِيرُهَا لِأَنَّ الْمَذْكُورَةَ تَمْنَعُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا كَالْبَدَلِ لَهَا لِاخْتِصَاصِهَا بِالْمُؤَنَّثِ كِتَاءً بِنْتٍ.

(١) فِي (خ): «حَذَفَ فِي».

(٢) قَوْلُهُ: «وَلِذَلِكَ يُجْمَعُ مَعَ اللَّامِ» لَيْسَ فِي (خ).

وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: «وَلِذَلِكَ يُجْمَعُ»؛ أَيِ: التَّنْوِينِ «مَعَ اللَّامِ»؛ أَيِ: يُقَالُ: مَرَرْتُ بِالْعَرَفَاتِ، وَهَذَا سَاقِطٌ مِنْ نَسْخَةٍ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/٤٩٦).

وَقَالَ الشَّهَابُ فِي «الْحَاشِيَةِ» (٢/٢٩١): وَقَوْلُهُ: «لِذَلِكَ يُجْمَعُ مَعَ اللَّامِ» خَطَأٌ؛ لِأَنَّ تَنْوِينَ الْمَقَابِلَةِ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِجَمْعِهِ مَعَهَا، وَإِنَّمَا الَّذِي يُجْمَعُ مَعَهَا تَنْوِينُ التَّرْنَمِ وَالْغَالِي قَوْلُهُ:

يَا صَاحِبَ مَا هَاجَ الْعَيُونَ الدَّرَفْنَ

(٣) قَوْلُهُ: «وَذَهَابُ الْكُسْرَةِ تَبَعُ ذَهَابِ التَّنْوِينِ»؛ أَيِ: وَامْتِنَاعُ الْكُسْرِ تَابِعٌ لَامْتِنَاعِ التَّنْوِينِ، وَوُجُودُهُ تَابِعٌ لَوُجُودِهِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/٤٩٦).

(٤) قَوْلُهُ: «وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ»؛ أَيِ: لَمْ تُحَذَفْ، فَلَمْ يُحَذَفِ الْكُسْرُ. الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٥) قَوْلُهُ: «أَوْ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ» عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «لِأَنَّ تَنْوِينَ الْجَمْعِ». الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

وَأَمَّا سُمِّيَ المَوْقِفُ: عَرَفَهُ؛ لِأَنَّهُ نُعِيتَ لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَمَّا أَبْصَرَهُ عَرَفَهُ.
 أو: لأن جبريلَ كَانَ يَدُورُ بِهِ فِي المَشَاعِرِ فَلَمَّا أَرَاهُ قَالَ: قَدْ عَرَفْتُ.
 أو: لِأَنَّ آدَمَ وَحَوَّاءَ التَّقَيَا فِيهِ فَتَعَارَفَا.
 أو: لِأَنَّ النَّاسَ يَتَعَارَفُونَ فِيهِ، وَعَرَفَاتٌ لِلْمِبَالِغَةِ فِي ذَلِكَ^(١)، وَهِيَ مِنَ الْأَسْمَاءِ
 الْمُرْتَجَلَةِ، إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ جَمْعُ عَارِفٍ.
 وفيه دليل^(٢) وجوب الوقوف بها^(٣) لِأَنَّ الْإِفَاضَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَهُ، وَهِيَ مَأْمُورٌ
 بِهَا بِقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا﴾، أو مُقَدِّمَةٌ^(٤) لِلذِّكْرِ الْمَأْمُورِ بِهِ، وفيه نَظَرٌ إِذِ الذِّكْرُ غَيْرُ
 وَاجِبٍ بَلْ مُسْتَحَبٌّ، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ وَاجِبٌ فَهُوَ وَاجِبٌ مُقَيَّدٌ لَا وَاجِبٌ مُطْلَقٌ حَتَّى
 تَجِبَ مُقَدِّمَتُهُ وَالْأَمْرُ بِهِ غَيْرُ مُطْلَقٍ^(٥).
 ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ بِالتَّسْبِيَةِ وَالتَّهْلِيلِ وَالدُّعَاءِ، وَقِيلَ: بِصَلَاةِ الْعِشَاءِ يَنْ.

(١) قوله: «وعرفات للمبالغة في ذلك» أي: فيما ذكر من المعرفة. المصدر السابق.

(٢) بعدها في (أ) و(خ): «على»، والمثبت من (ت)، وقد أشار لهذا الفرق الشهاب في «الحاشية»
 (٢٩١/٢).

(٣) قوله: «وفيه دليل وجوب الوقوف بها...» قيل: وجه الدلالة أن (إذا) تدلُّ على أن المذكور بعدها
 متحقق لا بد منه، فكأنه قيل: بعد إفاضتكم من عرفات التي لا بدَّ منها اذكروا الله، والإفاضة من
 عرفات لا تكون إلا بعد الوقوف بها، فوجب أن يكون الوقوف بها واجباً. انظر: «حاشية الأنصاري»
 (٤٩٦/١).

(٤) قوله: «أو مقدمة عطف على «مأمور بها». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤٩٦/١).

(٥) قوله: «وفيه نظر...» يعني: أن الذكر بمزدلفة غير واجب حتى تكون الإفاضة مقدمة للواجب ويكون
 الوقوف بعرفات مقدمة للإفاضة، وأيضاً الأمر بالذكر غير مطلق بل مقيد بقوله: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾
 الخ، فلم يكن الوقوف بعرفة مقدِّمةً للواجب المطلق ليتصف بالوجوب؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ الْمُقَيَّدَ بِقَيْدٍ لَا
 يَجِبُ تَحْصِيلُهُ فَلَا يَكُونُ الْمَوْقِفُ عَلَيْهِ وَاجِباً. انظر: «حاشية الشهاب» (٢٩٢/٢).

﴿عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾: جَبَلٌ يَقِفُ عَلَيْهِ الْإِمَامُ وَيُسَمَّى: قُزَح.

وقيل: ما بين مَأْزَمِي عَرَفَةَ وَوَادِي مُحَسَّر.

ويؤيدُ الأوَّلَ: ما روى جَابِرٌ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا صَلَّى الْفَجْرَ - يعني: بالمزدلفة - بغلَسِ رَكِبَ نَاقَتَهُ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فَدَعَا وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ وَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ. وَإِنَّمَا سُمِّيَ مَشْعَرًا لِأَنَّهُ مَعْلَمُ الْعِبَادَةِ، وَوُصِفَ بِالْحَرَامِ لِحُرْمَتِهِ، وَمَعْنَى ﴿عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾: مَا يَلِيهِ وَيَقْرُبُ مِنْهُ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ، وَإِلَّا فَالْمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا وَادِي مُحَسَّرٍ.

﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾: كَمَا عَلَّمَكُم، أَوْ: اذْكُرُوهُ ذِكْرًا حَسَنًا كَمَا هَدَاكُم هِدَايَةً حَسَنَةً إِلَى الْمُنَاسِكَ وَغَيْرِهَا، وَ(مَا) مَصْدَرِيَّةٌ أَوْ كَافَّةٌ.

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ﴾: أَي: الْهُدَى ﴿لَعِنَ الضَّالِّينَ﴾: الْجَاهِلِينَ بِالْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ. وَ(إِنْ) هِيَ الْمَخْفَقَةُ وَاللَّامُ هِيَ الْفَارِقَةُ.

وقيل: (إِنْ) نَافِيَةٌ وَاللَّامُ بِمَعْنَى (إِلَّا)؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ تَظُنُّكَ لَعِنَ الْكَذِبِيِّنَ﴾

[الشعراء: ١٨٦].

(١٩٩) - ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ

رَحِيمٌ﴾.

﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾؛ أَي: مِنْ عَرَفَةَ لَا مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ، وَالْخَطَابُ مَعَ قُرَيْشٍ؛ كَانُوا يَقِفُونَ بِجَمْعٍ وَسَائِرِ النَّاسِ بِعَرَفَةَ، وَيُرُونَ ذَلِكَ تَرْفَعًا عَلَيْهِمْ، فَأَمَرُوا بِأَنْ يُسَاوَوْهُمْ، وَ﴿ثُمَّ﴾ لَتَفَاوَتْ مَا بَيْنَ الْإِفَاضَتَيْنِ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: (أَحْسِنَ إِلَى النَّاسِ ثُمَّ لَا تُحْسِنَ إِلَى غَيْرِ كَرِيم).

وقيل: من مزدلفة إلى منى بعد الإفاضة من عرفة إليها، والخطاب عام.
 وقريء (الناس) بالكسر؛ أي: النَّاسِي، يريد: آدم، من قوله: ﴿فَنَسِيَ﴾ [طه: ٨٨]،
 والمعنى: أن الإفاضة من عرفة شرع قديم فلا تُغيّره.
 ﴿وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ﴾ من جاهليّتكم في تغيير المناسك ونحوه ﴿إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ
 رَحِيمٌ﴾ يَغْفِرُ ذَنْبَ الْمُسْتَغْفِرِ وَيُنْعِمُ عَلَيْهِ.

قوله: «وقيل: كان عكاظ ومجنة وذو المجاز...» إلى قوله: «فنزلت»:

أخرجه البخاري عن ابن عباس^(١).

و«مجنة» بفتح الميم وكسر الجيم وتشديد النون: سوق لكانة بمر الظهران.
 و«عكاظ» بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وظاء مشالة: سوق لقيس
 وثقيف بين بجيلة والطائف.

و«ذو المجاز» بفتح الميم وتخفيف الجيم آخره زاي: سوق لهذيل بناحية عرفة
 على فرسخ منها.

قوله: «وعرفات سمي به...» إلى آخره:

قال الفراء: لا واحد لعرفات، وقول الناس: (نزلنا عرفة) شبيه بمولد^(٢)، وليس
 بعربي محض^(٣).

(١) رواه البخاري (٢٠٥٠).

(٢) في النسخ: «شبه بقوله»، والمثبت من «الصحيح».

(٣) انظر: «الصحيح» (مادة: عرف)، قال البدر الدمايني في «شرح التسهيل» (١ / ١٤١): «وهو عجيب.
 فقد ثبت في الحديث: «الحج عرفة»، وعلى تقدير تسليم أنه مولد وليس بعربي محض كما قال الفراء
 فعرفة وعرفات مدلولها واحد، وليس ثمة أماكن متعددة كل منهما عرفة جمعت على عرفات».

وقال قوم: عرفهُ اسمُ اليوم^(١)، وعَرَفَاتُ اسمُ البُقْعَةِ^(٢).

ولا خلاف في استعمالِ عَرَفَاتٍ مُنَوَّنًا، وإنما الخلاف في كونه مُنْصَرِفًا أم لا، فالمصنّف اختارَ مَحْضَ الثَّانِي لِلْعَلَمِيَّةِ وَالثَّانِيثِ.

واختارَ الزَّمْخَشَرِيُّ الأوَّلَ لعدمِ الاعتدادِ بِالثَّانِيثِ: أمَّا لفظًا فلأنَّ التَّاءَ فيه لَيْسَتْ لِلثَّانِيثِ كما هو ظاهرٌ، وأمَّا تقديرًا فلأنَّ اختصاصَها بجمعِ المؤنَّثِ يَأْبَى تَقْدِيرَ التَّاءِ لكونه بمنزلةِ الجمعِ بينِ عَلَامَتِي الثَّانِيثِ، فهي كَتَاءِ بَنَتٍ لَيْسَتْ لِلثَّانِيثِ، واختَصَّتْ بِالثَّانِيثِ فَمَنَعَتْ تَقْدِيرَ التَّاءِ.

قالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: فهذه التَّاءُ بمنزلةِ النَّعَامِ لَا يَطِيرُ وَلَا يَحْمِلُ الْأَثْقَالَ. قال: وفي قوله: «كما في سَعَادَ» إشارةٌ إلى أَنَّ الاسمَ وإن كَانَ عَلَمًا لمؤنَّثٍ حَقِيقَةً فتأنيثُهُ بتقديرِ التَّاءِ، فعلى هذا لو جُعِلَ مِثْلُ بَنَتٍ أَوْ مُسْلِمَاتٍ عَلَمًا لامرأةٍ وجَبَ صرفُهُ لامتناعِ تَقْدِيرِ التَّاءِ.

قال: ثمَّ ما ذَكَرَ مِنْ امْتِنَاعِ تَقْدِيرِ التَّاءِ لَا يُنَافِي كَوْنَ الاسمِ مُؤنَّثًا بحسبِ الاستعمالِ مثل: (وَقَفْتُ بِعَرَفَاتٍ ثُمَّ أَفْضْتُ مِنْهَا) لِأَنَّ تَاءَ الجمعِ وإن لَمْ تَكُنْ لِمَحْضِ الثَّانِيثِ على ما هو المَعْتَبَرُ فِي مَنَعِ^(٣) الصَّرْفِ لَكِنَّهَا لِلثَّانِيثِ فِي الْجُمْلَةِ، انتهى.

قوله: «وإنما سُمِّيَ الموقِفُ عَرَفَةً لِأَنَّهُ نُعِتَ لِإِبْرَاهِيمَ فَلَمَّا أَبْصَرَهُ عَرَفَهُ»:

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنِ السُّدِّيِّ^(٤).

(١) في (ز): «اسم لليوم».

(٢) في (ز): «اسم للبقعة».

(٣) في (س): «في موضع»، والمثبت من باقي النسخ و«حاشية التفتازاني» (و ١١٠ ب).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٥٦٧/٢).

قوله: «أَوْ لَأَنَّ جَبْرِيلَ كَانَ يَدُورُ بِهِ فِي الْمَشَاعِرِ فَلَمَّا رَأَاهُ قَالَ^(١): «عَرَفْتُ»:

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ^(٢).

قوله: «أَوْ لَأَنَّ آدَمَ وَحَوَّاءَ التَّقِيَا فِيهِ فَتَعَارَفَا».

قوله: «إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ جَمَعَ عَارِفٍ»؛ أي: جَمَعَ عَرَفَةً الَّذِي هُوَ جَمْعُ عَارِفٍ.

قوله: «مَأْزَمِي عَرَفَةً»: الجوهري: الْمَأْزَمُ: طَرِيقٌ ضَيِّقٌ بَيْنَ جَبَلَيْنِ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْمَوْضِعُ الَّذِي بَيْنَ الْمَشْعَرِ وَعَرَفَةَ^(٣).

قوله: «رَوَى جَابِرٌ...» إِلَى آخِرِهِ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٤).

قوله: «﴿كَمَا عَلَّمَكُم﴾...» إِلَى آخِرِهِ:

الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ: أَنَّ الْهَدَايَةَ فِي الثَّانِي عَلَى إِطْلَاقِهَا، وَفِي الْأَوَّلِ عَلَى الْهَدَايَةِ إِلَى^(٥) كَيْفِيَّةِ الذِّكْرِ، وَالْكَافُ عَلَى الثَّانِي لِلتَّشْبِيهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ لِلتَّقْيِيدِ؛ أَي: اذْكُرُوهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي عَلَّمَكُم وَلَا تَعْدِلُوا عَنْهُ، وَمَحَلُّ ﴿كَمَا هَدَيْنَكُم﴾ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ نَصْبٌ بِحَذْفِ الْمَوْصُوفِ، وَعَلَى الْكَافَةِ لَا عَامِلٌ لَهُ كَمَا لَا مَعْمُولٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ حَرْفٌ جَرُّ بَلْ يَفِيدُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَقَطْ.

أَبُو حَيَّانٍ: الْأَوَّلَى الْحَمْلُ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ؛ لِإِقْرَارِ الْكَافِ عَلَى مَا اسْتَقَرَّ لَهَا مِنْ عَمَلِ الْجَرِّ.

(١) فِي (ز) وَ(س) زِيَادَةٌ: «قَدْ».

(٢) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣/ ٥١٣، ٥١٤).

(٣) انْظُرْ: «الصَّحَاحُ» (مَادَّةُ: أَزَم).

(٤) قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ فِي الْحَجِّ، رَوَاهُ بَنُحُوهُ مُسْلِمٌ (١٢١٨).

(٥) فِي النِّسْخِ: «أَي»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «حَاشِيَةِ التَّفَازَانِي» (١١١ أ)، وَالكَلَامُ مِنْهُ.

قال: ويجوز أن تكون الكاف للتعليل على رأي من أثبتته^(١).

ابن هشام: زعم الزمخشري وابن عطية وغيرهما أن (ما) هنا كافة، وفيه إخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتضى^(٢).

قوله: «كانوا يقفون...» إلى آخره: أخرجه البخاري عن عائشة^(٣).

قوله: «و﴿ ثُمَّ ﴾ لتفاوت ما بين الإفاضة»:

قال الطيبي: فيه نظر؛ لأن إحدى الإفاضتين وهي الإفاضة من مزدلفة غير مذكورة في التنزيل، فلا يصح العطف عليها بـ﴿ ثُمَّ ﴾.

قال: والجواب أنه لما كان قوله: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ [البقرة: ١٩٩] مراداً به التعريض فكأنه قيل: أفيضوا من عرفات ثم لا تفيضوا من مزدلفة فإنه خطأ^(٤).

قوله: «كما في قولك: أحسن إلى الناس ثم لا تحسن إلى غير كريم»:

قال أبو حيّان: ليست الآية كالمثال الذي مثله، وحاصل ما ذكر: أن (ثم) تسلب الترتيب، وأن لها معنى غيره سماه بالتفاوت والبعد لما بعدها ممّا قبلها، ولم يجز في الآية ذكر الإفاضة الخطأ فتكون ﴿ ثُمَّ ﴾ في قوله: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا ﴾ جاءت لبعد

(١) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ٥١٩ - ٥٢٠).

(٢) في (ز) و(س): «من غير مقتضى». انظر: «معني اللبيب» (ص: ٢٣٤)، وانظر: «الكشاف» (١/ ٤٦٥)، ولم أقف عليه في المطبوع من «المحرر الوجيز».

(٣) رواه البخاري (٤٥٢٠)، ومسلم (١٢١٩) بلفظ: «كانت قرش ومن دان دينها يقفون بالمزدلفة وكانوا يسمون الحُمس، وكان سائر العرب يقفون بعرفات، فلما جاء الإسلام أمر الله نبيه ﷺ أن يأتي عرفات ثم يقف بها ثم يفيض منها».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٣٠٣).

ما بين الإفاصتين وتفاوتيهما، ولا نعلم أحداً سبقه إلى إثبات هذا المعنى لـ (ثُمَّ) ^(١). وقال الحلبي: هذا تحامل؛ فإنه يعني بالتفاوت والبعد: التراخي الواقع بين الرتبين، وسيأتي له نظائر، وتمثيل هذه الأشياء لا يردُّ كلام مثل هذا الرجل ^(٢). وقال السفاقي: تجوز بها إلى التراخي المعنوي لمُشابهته للتراخي الزماني؛ لما بينهما من التفاوت، فلم يثبت لها معنى آخر حقيقةً. قوله: «وقرئ: (الناس) بالكسر»؛ أي: وحذف الياء كالقاض والهاد ^(٣)، وقرئ أيضاً: (الناسي) بإثباتها ^(٤).

(٢٠٠) - ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مَنَاسِكُكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُمْ بِالْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾.

﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مَنَاسِكُكُمْ﴾: فإذا قضيت العبادات الحجة وفرغتم منها ﴿فَازْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾: فأكثرُوا ذكره وبالغوا فيه كما تفعلون بذكر آبائكم في المفاخرة، وكانت العرب إذا قضوا مناسكهم وقفوا بمنى بين المسجد والجبل فيذكرون مفاخر آبائهم ومحاسن أيامهم. ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾: إمّا مجرورٌ معطوفٌ على (الذكر) بجعل الذكر ذكراً على المجاز ^(٥)، والمعنى: واذكروا الله ذكراً كذكركم آباءكم أو كذكر أشد منه وأبلغ،

(١) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ٥٢٤).

(٢) انظر: «الدر المصون» (٢/ ٣٣٥).

(٣) نسبت لسعيد بن جبیر. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٢٠).

(٤) نسبت لسعيد بن جبیر أيضاً. انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ١١٩)، و«تفسير الثعلبي» (٥/ ٢٠٦).

(٥) قوله: «بجعل الذكر»؛ أي في قوله: ﴿كَذِكْرِكُمْ﴾ وفي المقدر قبله، وهو (ذكر) الذي صرح به بعد ذكره على المجاز؛ أي: على الإسناد المجازي، وصفاً للشئ بوصف صاحبه، فالمعنى: =

أو على ما أضيف إليه - على ضعف - بمعنى: أو كذكر قوم أشد منكم ذكراً.
وإما منصوب بالعطف على ﴿ءَابَاءَكُمْ﴾، و﴿ذُكْرًا﴾ من فعل المذكور^(١) بمعنى: أو كذكركم أشد مذكوراً من آبائكم، أو بمضمر دل عليه المعنى تقديره: أو كونوا أشد ذكراً لله منكم لأبائكم.

﴿فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ تفصيل للذاكرين إلى مقل لا يطلب بذكر الله إلا الدنيا، وأكثر يطلب به خير الدارين، أريد به^(٢): الحث على الإكثار والإرشاد إليه.
﴿رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا﴾: اجعل إيتاءنا ومنحتنا في الدنيا ﴿وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾: من نصيب وحظ؛ لأن همة مقصور بالدنيا، أو: من طلب خلاق.

(٢٠١ - ٢٠٢) - ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾^(٣) أُولَٰئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿.

﴿وَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾ يعني: الصَّحَّة والكفافة وتوفيق الخير ﴿وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ﴾ يعني: الثواب والرحمة ﴿وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ بالعفو والمغفرة.

= فاذكروا الله ذاكرين كذكركم آباءكم أو قوم أشد منكم ذكراً، فقوله في التقدير: «أو كذكر أشد» لا يناسب العطف على (ذكر)، بل على ما أضيف إليه (ذكر)، وقد ذكره عقبه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٤٩٩).
(١) قوله: «و﴿ذُكْرًا﴾» أي: في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذُكْرًا﴾ «من فعل المذكور»؛ يعني: من (ذكر) المجهول، لا من (ذكر) المعروف؛ إذ المصدر يأتي من فعل كما يأتي من فعل؛ فقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَرْتَدُّونَ عَلَيْهِمْ﴾ [الروم: ٣]؛ أي: من كونهم مغلوبين، فكذا قوله: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذُكْرًا﴾ معناه: أو كذكركم أشد مذكوراً من آبائكم كما نبّه عليه بقوله: «بمعنى: أو كذكركم أشد مذكوراً». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٤٩٩).

(٢) في (خ): «والمعاد به».

وقول علي رضي الله عنه: الحسنَةُ في الدُّنْيَا: المرأةُ الصَّالِحَةُ، وفي الآخِرَةِ: الحوراءُ، وعذابُ النارِ: امرأةُ السُّوءِ، وقولُ الحسن: الحسنَةُ في الدُّنْيَا: العِلْمُ والعبادةُ، وفي الآخرة: الجنةُ.

﴿وَقَنَاعَ عَذَابِ النَّارِ﴾ معناه: احفظنا من الشهواتِ والذنوبِ المؤدِّيَةِ إلى النارِ = أمثلةٌ للمرادِ بها.

﴿أُولَئِكَ﴾ إشارةٌ إلى الفريقِ الثاني، وقيل: إليهما ﴿لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا﴾؛ أي: من جنسه وهو جزاؤه، أو: من أجله، كقوله: ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أُعْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥] أو: ممَّا دَعَا به نُعْطِيهِمْ منه مَا قَدَّرْنَاهُ، فسمي الدعاءُ كَسْبًا لَّأنَّه من الأعمالِ.

﴿وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ يحاسبُ العبادَ على كَثَرَتِهِمْ وكَثَرَةِ أَعْمَالِهِمْ في مقدارِ لَمَحَةٍ، أو يُوشِكُ أَنْ يُقِيمَ الْقِيَامَةَ ويحاسبَ النَّاسَ، فبادِرُوا^(١) الطَّاعَاتِ واكتَسَابِ الحَسَنَاتِ.

قوله: «وكانت العربُ إذا قضوا مناسِكُهُمْ..» إلى آخره: أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ عن ابنِ عباسٍ^(٢).

قوله: «﴿أَوْ أَشْكَدْ ذِكْرًا﴾ إمَّا مجرورٌ..» إلى آخره:

قال أبو حيان: جَوَزُوا في إعرابِ ﴿أَشْكَدْ﴾ وجوهاً اضطُرُّوا إليها لاعتقادهم أنَّ ﴿ذِكْرًا﴾ بعده تمييزٌ بعدَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، فلا يمكنُ إقرارُهُ تمييزًا إلا بهذه التَّقَادِيرِ التي قَدَّرُوهَا.

(١) بعدها في (خ): «إلى».

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٥٥/٢)، ولفظه: «كان أهل الجاهلية يقفون في المواسم، فيقول الرجل منهم: كان أبي يطعم ويحمل الحملات ويحمل الديات، ليس لهم ذكر غير فعال آبائهم، فأنزل».

ووجه إشكال كونه تمييزاً: أن أفعل التفضيل إذا انتصب ما بعده فإنه يكون غير الذي قبله، نحو: (زيدٌ أحسنُ وجهًا)؛ لأن الوجه ليس زيداً، فإذا كان من جنس ما قبله انخفض نحو: (زيدٌ أفصلُ رجلٍ) فعلى هذا يقال^(١): (اضرب زيداً كضرب عمرو خالدًا أو أشدَّ ضربٍ) بالجر لا بالنصب، وكذا كان قياس الآية في بادئ الرأي: أو أشدَّ ذكرٍ، فجوزوا في ﴿أَشَدَّ﴾ النصب على وجوه:

أحدها: أن يكون معطوفاً على موضع الكاف في ﴿كَذَرِكُمْ﴾ لأنها نعت لمصدر محذوف؛ أي: ذكراً كذكركم؛ أي: أو أشدَّ، وجعلوا الذكر ذاكراً على وجه^(٢) المجاز كما قالوا: شعرٌ شاعِرٌ، قاله أبو علي وابن جني. قلت: وهذا الوجه فات المصنّف.

الثاني: أن يكون معطوفاً على ﴿ءَابَاءَكُمْ﴾ بمعنى: أو أشدَّ ذكراً من آبائكم على أن ذكراً من فعل المذكور، قاله الزمخشري^(٣).

وهو كلام قَلْبٌ، ومعناه: أنك إذا عطفت أشدَّ على ﴿ءَابَاءَكُمْ﴾ كان التقدير: أو قومًا أشدَّ ذكراً من آبائكم، فكان القوم مذكورين والذكر الذي هو تمييزٌ بعد ﴿أَشَدَّ﴾ هو من فعلهم؛ أي: من فعل القوم المذكورين لأنه جاء بعد أفعل الذي هو صفةٌ للقوم، ومعنى قوله: من آبائكم؛ أي: من ذكركم لأبائكم.

الثالث: أنه منصوبٌ بإضمار فعل الكون والكلام محمولٌ على المعنى،

(١) في (ز): «فيقال».

(٢) في (س): «على جهة».

(٣) انظر: «الكشاف» (١/٤٦٦).

والتقدير: أو كونوا أشدَّ ذكراً له مِنْ ذِكْرِكُمْ لآبَائِكُمْ، ودَلَّ عليه أَنَّ معنى ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾: كونوا ذاكره، قاله أبو البقاء^(١).

وهو أسهل من الوجهين قبله لِمَا في الأوَّل من المجازِ والثاني من القلاقة.

وجوِّزوا الجرَّ في ﴿أَشْكَدْ﴾ على وجهين:

أحدهما: بالعطفِ على (ذِكْرِكُمْ)، قاله الزَّجَّاجُ^(٢).

والثاني: بالعطفِ على الضَّميرِ المجرورِ في ﴿كَذِكْرِكُمْ﴾، قاله الزَّمخشرِيُّ^(٣).

ثم قال أبو حيَّان: وهذه الوجوه الخمسة كلها ضَعِيفَةٌ، والذي يتبادرُ إليه الذَّهْنُ في الآية: أَنَّهُمْ أُمِرُوا بِأَنْ يَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا يَمَاتِلُ ذِكْرَ آبَائِهِمْ أو أَشَدَّ، وقد ساءَ لَنَا حَمْلُ الآيةِ على هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه، وهو أن يكونَ ﴿أَشْكَدْ﴾ منصوباً على الحالِ وهو نَعْتُ لقوله: ﴿ذِكْرًا﴾ لو تأخَّرَ فلَمَّا تقدَّمَ انتصبَ على الحالِ، كقوله:

لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلَ^(٤)

(١) انظر: «التيان» (١/ ١٦٤).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ٢٧٤).

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٤٦٦).

(٤) انظر: «الجمال» المنسوب للخليل (ص: ١٠٣)، و«الكتاب» (٢/ ١٢٣)، و«معاني القرآن» للفرّاء (١٦٧/ ١)، و«إعراب ثلاثين سورة» لابن خالويه (ص: ٢٣١)، و«تهذيب اللغة» (٥/ ٩٤)، و«الصحاح» (مادة: وحش)، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص: ١١٦٥)، و«تفسير الثعلبي» (١٨/ ٩٨)، وعزه العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١١٣٠) لكثير عزة. وعجزة:

يلوح كأنه خلل

وذكره البغدادي في «الخرانة» (٣/ ٢٠٩) برواية أخرى ثم قال: هذا البيت من روى أوله: «لعزة موحشاً...» قال: هو لكثير عزة، منهم أبو عليّ في «التذكرة القصيرية»، ومَنْ رواه: «لميّة موحشاً...» قال: إنّه لذي الرُّمّة، فإن عزة اسم محبوبه كثير وميّة اسم محبوبه ذي الرمة.

ولو أُخِّرَ لَقِيلَ: أَوْ ذَكَرًا أَشَدَّ، يعني: مِنْ ذَكَرِكُمْ آبَاءُكُمْ، ويكونُ إِذْ ذَاكَ (أو ذَكَرًا أَشَدَّ) معطوفًا على محلِّ الكافِ مِنْ ﴿كَذَرِكُمْ﴾.

ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿ذَكَرًا﴾ مصدرًا لقوله: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ و﴿كَذَرِكُمْ﴾ في موضعِ الحالِ؛ لأنَّه في التَّقْدِيرِ نَعْتُ نَكِيرَةٍ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا، ويكونُ ﴿أَوْ أَشَدَّ﴾ معطوفًا على محلِّ الكافِ حَالًا معطوفةً على حَالٍ، ويصيرُ كَقَوْلِكَ: (اضْرِبْ مِثْلَ ضَرْبِ فُلَانٍ ضَرْبًا)، والأصلُ: ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ فُلَانٍ، وَحَسَنَ تَأْخُرَ ﴿ذَكَرًا﴾ أَنَّهُ كَالْفَاصِلَةِ فِي حُسْنِ الْمُقْطَعِ^(١)، ولو تَقَدَّمَ لَكَانَ: (فاذكروا الله ذَكَرًا كَذَرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ) فكان اللفظُ يَتَكَرَّرُ، وهم يَجْتَنِبُونَ كَثْرَةَ تَكَرُّرِ اللَّفْظِ لِهَذَا الْمَعْنَى، وَلِحُسْنِ الْقُطْعِ^(٢) تَأْخُرَ.

لا يَقَالُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ: إِنَّهُ يَلْزَمُ فِيهِ الْفَصْلُ بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَهُوَ (أو) وَبَيْنَ الْمَعْطُوفِ الَّذِي هُوَ ﴿ذَكَرًا﴾ بِالحَالِ الَّذِي هُوَ ﴿أَشَدَّ﴾ وَهُوَ غَيْرُ ظَرْفٍ وَلَا مَجْرُورٍ وَلَا قَسِيمٍ؛ لِأَنَّ الْحَالَ شَبِيهَةٌ بِالظَّرْفِ فَيَجُوزُ فِيهَا مَا جازَ فِيهِ، وَهَذَا أَوْلَى مِنْ جَعْلِ ﴿ذَكَرًا﴾ تَمَيِّزًا لِمَا فِي الْأَوْجِهِ السَّابِقَةِ مِنَ الضَّعْفِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُنْزَعَ الْقِرَاءَةُ عَنْهَا. انتهى كلامُ أَبِي حَيَّانٍ^(٣).

وهو نفيسٌ جدًّا، ولو لم يكن في الكتابِ إِلَّا تَجْوِيزُ مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ لَكَانَ جَدِيرًا بِأَنْ يُهْتَمَّ بِتَحْصِيلِهِ.

وفي «أَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ»: قَوْلُ الرَّمَخَشَرِيِّ إِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ

(١) في (ز) و(س): «القطع».

(٢) في النسخ: «وحسن القطع». والمثبت من «البحر»، وفي كثير من نسخه: «المقطع»، وفي بعضها كالمثبت.

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ٥٣٢ - ٥٣٥).

المَجْرُورِ، فيه العطفُ عليه من غيرِ إعادةِ الجارِّ، وذلك لا يجوزُ عنده، وردَّ قراءةَ حمزةَ (والأرحامِ) [النساء: ١] أفتحَ رَدًّا.

وقوله: إِنَّ ﴿ذَكَرًا﴾ مِنْ فِعْلِ الْمَذْكُورِ يُؤَدِّي أَنْ يَكُونَ (أَفْعَلٌ) لِلْمَفْعُولِ، وهو شاذٌّ كما صرَّحَ بِهِ فِي «المفصل»^(١) لَا يُخْرِجُ عَلَيْهِ، سَمِعَ مِنْهُ: (أَشْغَلَ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ)^(٢)، والمعروفُ أَنَّ أَفْعَلَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْفَاعِلِ نَحْوُ: (أَضْرَبَ النَّاسَ) عَلَى أَنَّهُ فاعِلٌ لِلضَّرْبِ.

فَالْوَجْهُ أَنْ يُقَدَّرَ جُمْلَتَيْنِ: أَي: فَادْكُرُوا اللَّهَ ذَكَرًا مِثْلَ ذِكْرِكُمْ^(٣) أَبَاءَكُمْ، أَوْ: اذْكُرُوا اللَّهَ فِي حَالِ كَوْنِكُمْ أَشَدَّ ذِكْرًا مِنْ ذِكْرِ آبَائِكُمْ، فَتَكُونُ الْكَافُ نَعْتًا لِمَصْدَرٍ مَحذُوفٍ وَ﴿أَشَدَّ﴾ حَالًا، وَهَذَا أَوْلَى لِأَنَّهُ جَزِيٌّ لِلْكَافِ عَلَى ظَاهِرِهَا، وَلَا يَلْزَمُ مَا ذَكَرُوهُ أَنَّ الْمَعْطُوفَ يُشَارِكُ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ فِي الْعَامِلِ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي الْمَفْرَدَاتِ، انتهى^(٤).

وَأَجَابَ الطَّبِيبِيُّ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّهُ رَدَّ قِرَاءَةَ (الْأَرْحَامِ) لِشِدَّةِ الْإِتِّصَالِ، وَصَحَّحَ نَحْوًا: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمِيرٍ) لضعفِ الْإِتِّصَالِ، وَهَاهُنَا إِضَافَةُ الْمَصْدَرِ إِلَى الْفَاعِلِ وَهُوَ فِي حُكْمِ الْإِنْفِصَالِ، عَلَى أَنَّ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَكُونَ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْمَعْطُوفَيْنِ هُوَ الْمَصْحُوحُ لِلْعَطْفِ كَمَا فِي الْعَطْفِ عَلَى الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ.

(١) انظر: «المفصل» للزمخشري (ص: ٢٩٧).

(٢) انظر: «جمهرة الأمثال» (٢/ ٣٢١) ومختصر قصته كما حكاها أبو هلال العسكري: أَنَّ خَوَاتِ بْنَ جَبْرِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ حَضَرَ سَوْقَ عَكَظٍ، فَانْتَهَى إِلَى امْرَأَةٍ مِنْ هَذِلِ تَبِيعَ السَّمَنِ، فَأَخَذَ نَحْيًا مِنْ أُنْحَايِهَا فَفَتَحَهُ وَذَاقَهُ وَدَفَعَ فَمِ النَّحْيِ إِلَيْهَا فَأَخَذَتْهُ بِأَحْدَى يَدَيْهَا، وَفَتَحَ الْآخَرَ وَذَاقَهُ وَدَفَعَ فَمَهُ إِلَيْهَا فَأَمْسَكَتَهُ بِيَدِهَا الْآخَرَى، ثُمَّ غَشِيَهَا وَهِيَ لَا تَقْدِرُ عَلَى الدَّفْعِ عَنْ نَفْسِهَا لِحِفْظِهَا فَمِ النَّحْيَيْنِ.

(٣) فِي (س): «ذَكَرَ».

(٤) انظر: «أُمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ» (١/ ١٣٨).

وقد ذكر ابن الحاجب في «شرح المفصل» أنَّ بعض النحويين يجيز في المجرور بالإضافة دون المجرور بالحرف؛ لأنَّ اتِّصالَ المجرورِ بالمضاف ليس كاتِّصالِهِ بالجاء؛ لاستقلالِ كُلِّ مِنْهُمَا بمعناه، ثمَّ استشهد بالآية^(١).

وعن الثاني: بأنَّه إنَّما يلزم ما ذكر أنَّ لو كانَ أَفْعَلُ مِنَ الذَّكْرِ وُثِنِي مِنْهُ، بَلْ إِنَّمَا بُنِيَ مِمَّا يَصِحُّ بِنَاؤُهُ مِنْهُ لِلْفَاعِلِ وَهُوَ ﴿أَشَدَّ﴾ وَجُعِلَ ﴿ذَكَرًا﴾ الذي بمعنى المذكور تمييزاً؛ كأنَّه قيل: (أشدَّ مذكوراً) فهو مثل قولك: أكثرُ شغلاً، وأقبحُ عَوَراً، وزيدٌ أشدُّ مَضْرُوبِيَّةً من عمرو.

وعن الثالث: بأنَّه^(٢) نَظَرَ إِلَى التَّوَافُقِ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَإِلَى جَعْلِهِ مِنْ عَطْفِ الْمَفْرُودِ عَلَى الْمَفْرُودِ لَا مِنْ عَطْفِ الْجُمْلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ جَعْلَ أَحَدِهِمَا مَصْدَرًا وَالْآخَرَ حَالًا لَهُ عَامِلٌ آخَرُ مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى تَنَافُرِ النَّظْمِ، انتهى^(٣).

الشيخ سعد الدين: قوله: (﴿ذَكَرًا﴾ من فعلِ المذكور)^(٤) تَحْقِيقُهُ: أَنَّ الْمَصْدَرَ عِبَارَةً عَنْ (أَنْ) مَعَ الْفَعْلِ، وَالْفِعْلُ قَدْ يُؤْخَذُ^(٥) مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ؛ أَي: أَنَّ ذَكَرَ أَوْ يَذْكَرُ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ؛ أَي: أَنَّ ذُكِرَ أَوْ يُذْكَرُ، وَالْمَعْنَى عَلَى الْأَوَّلِ: كَذَكَرِ قَوْمٍ أَشَدَّ ذَاكِرِيَّةً لَأَبَائِهِمْ، وَعَلَى الثَّانِي: كَذَكَرِكُمْ قَوْمًا أَشَدَّ مَذْكُورِيَّةً لَكُمْ.

(١) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (١/٤٥٦ - ٤٥٧). ولم أقف على استشهاده بالآية.

(٢) أي: الزمخشري.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٣/٣٠٦ - ٣٠٧).

(٤) انظر: «الكشاف» (١/٤٦٦).

(٥) في (س): «يوجد».

قوله: «اجْعَلْ إِيْتَاءَنَا وَمِنْحَتَنَا فِي الدُّنْيَا»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي مَتْرُوكٌ؛ لِأَنَّ هَمَّ طَالِبِ الدُّنْيَا نَفْسُهَا كَمَا أَنَّ هَمَّ طَالِبِ الدَّارَيْنِ هِيَ الْجَنَّةُ.

قوله: «وَقَوْلُ عَلِيٍّ: الْحَسَنَةُ فِي الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ» [.....]^(١).

قوله: «وَقَوْلُ الْحَسَنِ: الْحَسَنَةُ فِي الدُّنْيَا الْعِلْمُ وَالْعِبَادَةُ وَفِي الْآخِرَةِ الْجَنَّةُ»:

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ [.....]^(٢).

قوله: «يَحَاسِبُ الْخَلْقَ عَلَى كَثَرَتِهِمْ وَكَثْرَةِ أَعْمَالِهِمْ فِي قَدَرٍ لَمَحَةٍ»:

قَالَ الشَّيْخُ وَلِيُّ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ^(٣): لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ.

قُلْتُ: أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّمَا هِيَ صَحْوَةٌ، فَيُقْبَلُ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ عَلَى الْأَسْرَةِ مَعَ الْحَوَرِ الْعَيْنِ، وَيُقْبَلُ أَعْدَاءُ اللَّهِ مَعَ الشَّيَاطِينِ مُقَرَّنِينَ^(٤).

وَأَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ سَعِيدِ الصَّوَّافِ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقْصُرُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَتَّى يَكُونَ كَمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ^(٥).

(١) بيض المصنف هنا في (ف) بمقدار سطر. والخبر ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٥/ ٢٢٧). وقال القرطبي في «تفسيره» (٣/ ٣٥٧): هذا فيه بعدٌ ولا يصح عن علي، لأن النار حقيقة في النار المحرقة، وعبارة المرأة عن النار تجوز.

(٢) بيض المصنف هنا في (ف) بمقدار كلمتين، والخبر رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٥٤٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥٣١٥)، والترمذي (٣٤٨٨)، ثم رواه الترمذي عن أنس ولم يسق لفظه.

(٣) «العراقي» من (س).

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٦٨٠).

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٤٣٥)، وفيه: «يقضى» بدل «يقصر».

(٢٠٣) - ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾.

﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾: كبرؤه في أديار الصَّلوات، وعند ذبح القرابين ورمي^(١) الجمار وغيرها في أيام التشريق. ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ﴾: فَمَنْ استعجل النَّفْرَ ﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾: يومِ القَرِّ^(٢) والذي بعده؛ أي: فَمَنْ نَفَرَ في ثاني أيام التشريق بعد رمي الجمارِ عندنا وقبل طُلُوعِ^(٣) الفجرِ عنده ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ باستعجاله ﴿وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾: وَمَنْ تأخَّرَ في النَّفْرِ حَتَّى رَمَى^(٤) اليومَ الثالثَ بعد الزَّوالِ.

وقال أبو حنيفة: يجوزُ تقديمُ رميه على الزَّوالِ. ومعنى نفَى الإِثْمِ بالتَّعَجُّلِ والتَّأخُّرِ: التَّخْيِيرُ بَيْنَهُمَا، والرَّدُّ على أهلِ الجاهليَّةِ: فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ أَثِمَ المتعجِّلُ، ومنهم مَنْ أَثِمَ المتأخِّرُ. ﴿لِمَنِ اتَّقَى﴾؛ أي: الذي ذَكَرَ مِنَ التَّخْيِيرِ أو من^(٥) الأحكامِ لِمَنِ اتَّقَى؛ لأنه الحاجُّ على الحَقِيقَةِ والمُتَّقِيعِ به، أو لأجلِهِ حتى لا يتضرَّرَ بترك ما يُهِمُّهُ مِنْهَا. ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في مجاميعِ أُمُورِكُمْ لِيَعْبَأَ بِكُمْ ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ للجزاءِ بعدَ الإحياءِ، وأصلُ الحَشْرِ: الجَمْعُ وضمُّ المتفرِّقِ^(٦).

(١) في (خ): «وفي رمي».

(٢) في هامش (أ): «سمي يوم القَرِّ لأن الناس يقرون فيه».

(٣) في (ت) و(خ): «عندنا وطلوع».

(٤) في (خ): «في تأخيرهِ في»، بدل: «وَمَنْ تأخَّرَ في النَّفْرِ حَتَّى رَمَى».

(٥) «من»: ليس في (خ).

(٦) في (أ) و(ت): «وأصل الحشر الضَّمُّ وجمع المتفرِّق».

قوله: «الْقَرَابِينَ»: جمعُ قُرْبَانٍ بضمِّ أوْلِهِ.

قوله: «يَوْمَ الْقَرِّ» هُوَ أَوَّلُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَسْتَقِرُّونَ فِيهِ بِمَنَى.

قوله: «أَي: الَّذِي ذَكَرَهُ مِنَ التَّخْيِيرِ»:

قَالَ الطَّبِّيُّ: فَالِلَّامِ إِمَّا لِلَاخْتِصَاصِ نَحْو: الْمَالِ لَزِيدٍ، أَوْ لِلتَّلْعِيلِ^(١).

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: بَلْ هِيَ لِلبَيَانِ كَمَا فِي: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾؛ أَي: الْخَطَابُ لَكَ.

(٢٠٤) - ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ

وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾.

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ﴾: يَرْوُقَكَ وَيَعْظُمُ فِي نَفْسِكَ، وَ(التَّعَجُّبُ):

حَيْرَةٌ تَعْرِضُ لِلنَّاسِ لَجَهْلِهِ بِسَبَبِ الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ.

﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ متعلِّقٌ بِالْقَوْلِ؛ أَي: مَا يَقُولُهُ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا وَأَسْبَابِ الْمَعَاشِ،

أَوْ فِي مَعْنَى الدُّنْيَا فَإِنَّهَا مُرَادُهُ مِنْ ادِّعَاءِ الْمَحَبَّةِ وَإِظْهَارِ الْإِيمَانِ، أَوْ بـ ﴿يُعْجِبُكَ﴾؛ أَي:

يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الدُّنْيَا حَلَاوَةً وَفَصَاحَةً وَلَا يُعْجِبُكَ فِي الْآخِرَةِ لِمَا يَعْتَرِيهِ مِنَ الدَّهْشَةِ

وَالْحُبْسَةِ، أَوْ لِأَنَّهُ لَا يُؤَدِّنُ لَهُ فِي الْكَلَامِ.

﴿وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ﴾: يَحْلِفُ وَيُسْتَشْهَدُ اللَّهُ عَلَى أَنَّ مَا فِي قَلْبِهِ مُوَافِقٌ

لِكَلَامِهِ.

﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾: شَدِيدُ الْعَدَاوَةِ وَالْجِدَالِ لِلْمُسْلِمِينَ، وَ(الْخِصَامُ):

الْمَخَاصِمَةُ، وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ خَصْمٍ كَصَعْبٍ وَصِعَابٍ، بِمَعْنَى^(٢): أَشَدُّ

الْخُصُومِ خُصُومَةً.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٣١٤).

(٢) فِي (خ): «بِمَعْنَى».

قِيلَ: نَزَلَتْ فِي الْأَخْنَسِ بْنِ شَرِيْقِ الثَّقَفِيِّ^(١)، وَكَانَ حَسَنَ الْمَنْظَرِ خُلَوَ الْمَنْطِقِ يُوَالِي رَسُولَ اللَّهِ وَيَدْعِي الْإِسْلَامَ.
وَقِيلَ: فِي الْمَنَافِقِينَ كُلِّهِمْ.

(٢٠٥ - ٢٠٦) - ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾^(٢) وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَيْسَ الْمِهَادُ^(٣).

﴿وَإِذَا تَوَلَّى﴾: أَدْبَرَ وَانصَرَفَ عَنْكَ، وَقِيلَ: إِذَا غَلَبَ وَصَارَ وَالِيًا.
﴿سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾: كَمَا فَعَلَ الْأَخْنَسُ بِثَقِيفٍ إِذِ بَيَّنَّهُمْ وَأَحْرَقَ زُرُوعَهُمْ وَأَهْلَكَ مَوَاشِيَهُمْ، أَوْ كَمَا يَفْعَلُهُ وَلَاءُ السُّوءِ بِالْقَتْلِ وَالْإِتْلَافِ أَوْ بِالظُّلْمِ حَتَّى يَمْنَعَ اللَّهُ بِسُوءِهِ الْقَطَرَ فِيَهْلِكُ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ.
﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾: لَا يَرْضَاهُ فَاحْذَرُوا غَضَبَهُ عَلَيْهِ.
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ﴾: حَمَلَتْهُ الْإِثْمَةُ وَحَمِيَّتُهُ الْجَاهِلِيَّةُ عَلَى الْإِثْمِ الَّذِي يَوْمُرُ بَاتِّقَانِهِ لَجَاجًا، مِنْ قَوْلِكَ: أَخَذَتْهُ بِكَذَا؛ إِذَا حَمَلَتْهُ عَلَيْهِ وَالزَّمَمَتْهُ إِيَّاهُ.
﴿فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ﴾: كَفَتْهُ^(٢) جَزَاءً وَعَذَابًا، وَ(جَهَنَّمُ): عَلَمٌ لِدَارِ الْعِقَابِ، وَهِيَ^(٣) فِي الْأَصْلِ مُرَادِفٌ لِلنَّارِ، وَقِيلَ: مُعَرَّبٌ.
﴿وَلَيْسَ الْمِهَادُ﴾: جَوَابُ قَسَمٍ مُقَدَّرٍ، وَالْمَخْصُوصُ بِالذِّمِّ مُحذُوفٌ لِلْعِلْمِ بِهِ.
و(الْمِهَادُ): الْفِرَاشُ، وَقِيلَ: مَا يُوْطَأُ لِلْجَنْبِ.

قَوْلُهُ: «أَوْ بِـ﴿يُعْجِبُكَ﴾...» إِلَى آخِرِهِ:

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: الظَّاهِرُ تَعَلُّقُهُ بِهِ لَا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، بَلْ عَلَى مَعْنَى أَنَّكَ تَسْتَحْسِنُ

(١) الصحيح أن الأخنس بن شريق أسلم وثبتت صحبته كما ذكر الذهبي وابن حجر وغيرهما.

(٢) فِي (خ): «يَكْفِيهِ».

(٣) فِي (خ): «وَهُوَ».

مقالته دائماً في مدّة حياته، إذ لا يصدرُ منه من القولِ إلا ما هو مُعجِبٌ رائقٌ لطيفٌ، فمقالته في الظاهرِ مُعجبةٌ دائماً لا تراه يُعَدِّلُ عن المقالةِ الحسنةِ إلى مقالةٍ مُنافيةٍ لها، ومع ذلك أفعاله مُنافيةٌ لأقواله، وهو معنى قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي الْخَصَامُ﴾^(١).

قوله: «شديدُ العداوةِ والجدالِ للمُسلمين والخصامُ المُخاصمةُ»:

أبو حيان: إن جُعِلَ ﴿الْخَصَامُ﴾ مصدرًا كما قال الخليل جُعِلَ ﴿الَّذِي﴾ لا للمُفاضلةِ كأنّه قيل: شديدُ الخصومةِ، وإن أُبقيَ على المُفاضلةِ فلا بدَّ من حذفِ مُصحِّحٍ لجريانِ المبتدأ على الخبرِ؛ أي: وخصامُهُ الَّذِي الخصامُ، أو: وهو الَّذِي دَوِيَ الخصامُ أو يجعلُ (هو) ضميرُ الخصامِ يفسِّره سياقُ الكلامِ^(٢).

قوله: «قيل: نزلت في الأحنس بن شريق...» إلى آخره: أخرجه ابنُ جريرٍ عن السُّديّ^(٣).

قوله: «وقيل: في المنافقين كلهم»: أخرجه ابنُ جريرٍ عن ابنِ عباسٍ^(٤).

(١) انظر: «البحر المحيط» (٢٣/٤).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٤/٢٤ - ٢٥).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/٥٧٢) عن السدي.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/٥٧٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وفيه: أنها نزلت في قوم من أهل النفاق ولفظه: «لما أصيبت هذه السرية أصحاب خبيب بالرجيع بين مكة والمدينة، فقال رجال من المنافقين: يا ويح هؤلاء المقتولين الذين هلكوا هكذا، لا هم قعدوا في بيوتهم، ولا هم أدوا رسالة صاحبهم، فأنزل الله عز وجل في ذلك من قول المنافقين وما أصاب أولئك نفر في الشهادة والخير من الله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ أي: ما يظهر بلسانه من الإسلام ﴿وَيُتَّهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ﴾ [البقرة: ٢٠٤] أي: من النفاق ﴿وَهُوَ الَّذِي الْخَصَامُ﴾ أي: ذو جدال إذا كلمك وراجعك».

ثم روى الطبري أنها نزلت في جميع المنافقين عن محمد بن كعب القرظي وقادة ومجاهد والربيع وعطاء وابن زيد.

قوله: «من قولك: أخذته بكذا: إذا حملته عليه والرّمته إياه»:

قال أبو حيان: باءُ التّعديّة بأبها الفعلُ اللازمُ نحو ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَنْوِرُهُمْ﴾ وَنَدَرْتُ التّعديّةُ بالباءِ في المتعديّ نحو: صَكَّكْتُ الحجرَ بالحجرِ؛ أي: جعلْتُ أحدهما يَصْكُ الآخرُ^(١).

قوله: «وجَهَّم: عَلِمَ»:

قال أبو حيان: مُشتَقَّةٌ من قولهم: رَكِبَهُ جِهَنَامٌ؛ أي: بَعِيدَةُ الْقَعْرِ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْجَهْمِ وهو الكراهةُ والغِلْظُ، فَالنُّونُ زَائِدَةٌ فُوزْنُهُ (فَعَنْل) وَمَا قِيلَ مِنْ أَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ مَفْقُودٌ فِي كَلَامِهِمْ فَهُوَ مَرْدُودٌ بِ(هَجَفَ): لِلظُّلُمِ، وَ(زَوَّكَ): لِلْقَصْرِ؛ لِأَنَّهُ يَزُوكُ فِي مَشْيِهِ؛ أَي: يَتَبَخَّرُ، وَ(ضَغَنْطَ) مِنَ الضَّغَاطَةِ وَهِيَ الضَّخَامَةُ، وَ(سَفَنَجَ) وَمَنْعُ صَرْفِهَا لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ^(٢).

قوله: «وقيل: مُعَرَّبٌ»؛ أَي: فَارِسِيٌّ، وَأَصْلُهُ: كَهَنَامٌ، فُعِّرَتْ بِإِدَالِ الْكَافِ جِيماً وَإِسْقَاطِ الْأَلْفِ، وَالْمَنْعُ عَلَى هَذَا لِلْعُجْمَةِ وَالْعَلَمِيَّةِ.

قوله: «وقيل: مَا يُوطَأُ لِلْجَنْبِ»؛ جَعَلَهُ أَبُو حَيَّانَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ جَمَعَ مَهْدٍ^(٣).

(٢٠٧) - ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾.

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ﴾: يَبِيعُهَا بِبَدْلِهَا فِي الْجِهَادِ، أَوْ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ حَتَّى يُقْتَلَ ﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾: طَلَباً لِرِضَاةِ اللَّهِ.

(١) انظر: «البحر المحيط» (٤/٣٢).

(٢) المصدر السابق (٤/٧).

(٣) المصدر السابق (٤/٨).

قِيلَ: إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي صُهَيْبِ بْنِ سَنَانٍ الرُّومِيِّ، أَخَذَهُ الْمُشْرِكُونَ وَعَذَّبُوهُ لِيَرْتَدَّ، فَقَالَ: إِنِّي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَنْفَعُكُمْ إِنْ كُنْتُ مَعَكُمْ وَلَا يَضُرُّكُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَيْكُمْ، فَخَلَّوْنِي وَمَا أَنَا عَلَيْهِ وَخُذُوا مَالِي، فَقَبِلُوهُ مِنْهُ وَأَتَى الْمَدِينَةَ.

﴿وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ حَيْثُ أَرَشَدَهُمْ إِلَى مِثْلِ هَذَا الشَّرَاءِ، وَكَلَّفَهُمُ بِالْجِهَادِ فَعَرَّضَهُمْ لثَوَابِ الْغَزَاةِ وَالشَّهَادَةِ.

قوله: «وقيل: إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي صُهَيْبٍ..» إلى آخره:

أخرج ابن جرير عن عكرمة نحوه^(١)، وورد من طرقٍ عدَّةٍ أَنَّهَا نَزَلَتْ حِينَ هَاجَرَ وَأَدْرَكَهُ فَافْتَدَى مِنْهُمْ بِمَالِهِ^(٢).

قَالَ الطَّبِيُّ وَالشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: وَعَلَى هَذَا ﴿يَشْرِي﴾ بِمَعْنَى: يَشْتَرِي، لَا بِمَعْنَى: يَبِيعُ^(٣).

(٢٠٨ - ٢٠٩) - ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اذْخُلُوا فِي السِّلَاحِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ (٢٠٨) فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ أَلْبَسْنَتْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ.

﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اذْخُلُوا فِي السِّلَاحِ كَافَّةً﴾ (السِّلْمُ) بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ: الِاسْتِسْلَامُ وَالطَّاعَةُ، وَلِذَلِكَ يُطْلَقُ فِي الصُّلْحِ وَالْإِسْلَامِ.

- (١) رواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٥٩١ - ٥٩٢) عن عكرمة مختصراً، وعن الربيع دون تسمية صاحب القصة، وردت القصة بمثل هذا السياق دون سند في «تفسير مقاتل بن سليمان» (١/ ١٧٩)، و«معاني القرآن» للزجاج (١/ ٢٧٨)، وعزاها الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٦٦) للمفسرين.
- (٢) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٢٢٨)، والحاثر في «مسنده» (٦٧٩ - بغية الباحث)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٥١)، عن سعيد بن المسيب مرسلًا.
- (٣) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٣٢٠).

فَتَحَهُ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعُ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَسَرَهُ الْبَاقُونَ^(١).

و﴿كَافَّةٌ﴾ اسْمٌ لِلْجُمْلَةِ لِأَنَّهَا تَكُفُّ الْأَجْزَاءَ مِنَ التَّفْرِقِ، حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ،
أَوْ ﴿الْيَسِيرِ﴾ لِأَنَّهَا تُؤْنَتُ كَالْحَرْبِ قَالَ:

السَّلَامُ تَأْخُذُ مِنْهَا مَا رَضِيَتْ بِهِ وَالْحَرْبُ يَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جُرْعٌ
وَالْمَعْنَى: اسْتَغْلِمُوا لَهُ^(٢) وَأَطِيعُوهُ جُمْلَةً ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَالخِطَابُ لِلْمَنَافِقِينَ.

أَوْ: ادْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ بِكُلِّيَّتِهِ^(٣) وَلَا تَخْلُطُوا بِهِ غَيْرَهُ، وَالخِطَابُ لِمُؤْمِنِي أَهْلِ
الْكِتَابِ فَإِنَّهُمْ بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ عَظَمُوا السَّبْتَ وَحَرَّمُوا الْإِبْلَ وَالْبَنَانَا.

أَوْ: فِي شَرَائِعِ اللَّهِ كُلِّهَا بِالْإِيمَانِ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالْكِتَابِ جَمِيعًا، وَالخِطَابُ لِأَهْلِ
الْكِتَابِ.

أَوْ: فِي شُعَبِ الْإِسْلَامِ وَأَحْكَامِهِ كُلِّهَا فَلَا تُخْلُوا بِشَيْءٍ، وَالخِطَابُ لِلْمُسْلِمِينَ.
﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوتَ الشَّيْطَانِ﴾ بِالتَّفْرِقِ وَالتَّفْرِيقِ ﴿إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾:
ظَاهِرُ الْعَدَاوَةِ.

﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ﴾ عَنِ الدُّخُولِ فِي السَّلَامِ ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ تَعْلِيمُكُمْ أَلَيْسَتْ﴾:
الْآيَاتُ وَالْحُجَجُ الشَّاهِدَةُ عَلَى أَنَّهُ الْحَقُّ ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ﴾ لَا يُعْجِزُهُ الْإِنْتِقَامُ
﴿حَكِيمٌ﴾ لَا يَنْتَقِمُ إِلَّا بِحَقٍّ.

قَوْلُهُ: «أَوْ السَّلَامُ لِأَنَّهَا تُؤْنَتُ كَالْحَرْبِ»:

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: هَذَا التَّعْلِيلُ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ التَّاءَ فِي ﴿كَافَّةٌ﴾ وَإِنْ كَانَ

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٠)، و«التيسير» (ص: ٨٠).

(٢) فِي (خ): «اللَّهُ».

(٣) فِي (أ): «بِكُلِّيَّتِكُمْ».

أصلها للتأنيث ليست فيها - إذا كانت حالاً - له^(١)، بل صارَ هذا نقلاً محضاً إلى معنى (جميع) و(كل)، كـ(قَاطِبَةٌ) و(عَامَّةٌ)، فلا يدلُّ شيءٌ من هذه الألفاظ على التأنيث^(٢).

وقال ابنُ هشامٍ في «المغني»: تجويزُ الزَّمخشريُّ أن تكونَ ﴿كَافَّةٌ﴾ حالاً من ﴿الْيَسِيرِ﴾ وَهُمْ؛ لأنَّ ﴿كَافَّةٌ﴾ مُخْتَصٌّ بِمَنْ يَعْقِلُ، وَوَهُمُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨] - إذ قَدَّرَ ﴿كَافَّةٌ﴾ نَعْتًا لمصدرٍ مَحذوفٍ؛ أي: رسالةٌ كافَّةٌ - أَشَدُّ؛ لَأَنَّهُ أَضَافَ إِلَى اسْتِعْمَالِهِ فِيْمَا لَا يَعْقِلُ إِخْرَاجَهُ عَمَّا التَّزَمَ فِيهِ مِنَ الْحَالِيَةِ.

وَوَهُمُ فِي خُطْبَةِ «المفصل» إذ قال: «محيطٌ بكافةِ الأبوابِ» أَشَدُّ وَأَشَدُّ؛ لِإِخْرَاجِهِ إِيَّاهُ عَنِ النَّصْبِ الْبَتَّةِ، انتهى^(٣).

قوله:

«السُّلْمُ تَأْخُذُ مِنْهَا مَا رَضِيتَ بِهِ وَالْحَرْبُ يَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جُرْعٌ»^(٤)

هو للعباسِ بنِ مُرداسٍ^(٥)، وقبله:

(١) أي: للتأنيث كما هو لفظ «البحر».

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٤/ ٤٢).

(٣) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٧٣٣)، وانظر مقدمة «المفصل» للزَّمخشري (ص: ٢٠).

(٤) في (ز): «جره».

(٥) البيت للعباس بن مرداس السلمي يخاطب خفاف بن ندبة. انظر: «إصلاح المنطق» (ص: ٢٩).

و٢٥٥، و«اللسان» (مادة: أبس)، و«المقاصد النحوية» للعيني (٢/ ٦١٢)، و«خزانة الأدب»

للبيهقي (٤/ ١٨) وفيه: الجرعة: جمع جرعة: وهي ملء الفم.

أبا خراشةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبُعُ^(٦)
 قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: (مِنْ) ابْتِدَائِيَّةٍ مُتَعَلِّقَةٌ بِ«تَأْخُذُ» لَا بَيَانِيَّةٌ أَوْ تَبْعِيضِيَّةٌ؛
 أَي: تَأْخُذُ مِنْهَا أَبَدًا مَا تَحِبُّهُ وَتَرْضَاهُ فَلَا تَسْأَمُ مِنْ طَوْلِ زَمَانِهَا، وَالْحَرْبُ بِالْعَكْسِ إِذْ
 يَكْفِيكَ الْيَسِيرُ مِنْهَا وَعِدَّةٌ جَرَعَ مِنْ مَشْرِبِهَا.

وَقَالَ الطَّبَّيُّ: الْجُرْعَةُ مِنَ الْمَاءِ: حَسَوَةٌ مِنْهُ، يَقُولُ: الصَّلْحُ لَهُ مَجَالٌ وَاسِعٌ
 وَمَنَافِعٌ مَا يُرْضَى بَعْضُ مِنْهَا، وَالْحَرْبُ لَهَا مَضَارٌّ لَا تُقَاسَى وَقَلِيلٌ مِنْهَا يُهْلِكُكَ،
 يَحْرُضُهُ عَلَى الصَّلْحِ وَيَبْطِئُهُ عَنِ الْحَرْبِ^(٧).

قوله: «وَالْخَطَابُ لِمُؤْمِنِي أَهْلِ الْكِتَابِ..» إِلَى آخِرِهِ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: نَزَلَتْ فِي ثَعْلَبَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، وَابْنِ
 يَامِينَ، وَأُسَيْدٍ وَأُسَيْدِ ابْنِي كَعْبٍ، وَسَعِيدِ بْنِ عَمْرِو^(٨) وَقَيْسِ بْنِ زَيْدٍ كُلُّهُمْ مِنْ يَهُودٍ،
 قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَوْمَ السَّبْتِ يَوْمٌ كُنَّا نُعَظِّمُهُ فَدَعَانَا فَلَنَسَبَتْ فِيهِ وَإِنَّ التَّوْرَةَ
 كِتَابُ اللَّهِ فَدَعَانَا فَلَنَقِّمَ بِهَا بِاللَّيْلِ، فَنَزَلَتْ^(٩).

(٦) انظر: «الكتاب» (٢٩٣/١)، و«الاقتضاب» (١١٠/١).

(٧) انظر: «فتوح الغيب» (٣٢٤/٣).

(٨) في «تفسير الطبري»: «وشعبة بن عمرو». قال الشيخ محمود شاكر: «في المطبوعة: شعبة، وفي
 «الدر المنثور»: سعيد، والذي في أسماء يهود: «سعية» و«سعنة» وأكثر هذه الأسماء من أسماء يهود
 مما يصعب تحقيقها ويطول، لكثرة الاختلاف فيها». قلت: ذكر البلاذري في «أنساب الأشراف»
 (٢٨٥/١): (سعية بن عمرو) في النفر الذين نزل فيهم قوله تعالى: (لقد كفر الذين قالوا إن الله فقير
 ونحن أغنياء). وقد ورد ذكره في «سنن أبي داود» (٣٠٠٦): «سعية» غير منسوب، وترجم له ابن
 الأثير في «جامع الأصول» (٤٨٢/١٢) فقال: «سعية: بفتح السين، وسكون العين المهملة، وبالياء
 تحتها نقطتان: يهودي من بني النضير، وهو عم حيي بن أخطب النضيري اليهودي».

(٩) رواه الطبري في «تفسيره» (٥٩٩/٣).

(٢١٠) - ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَفُصِّيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾.

﴿هَلْ يَنْظُرُونَ﴾ استفهام في معنى النَّفْيِ، ولذلك جاء بعده: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾؛ أي: يَأْتِيَهُمْ أَمْرُهُ أَوْ بَأْسُهُ^(١)؛ كقوله: ﴿أَوْ يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣] ﴿جَاءَهُمْ بَأْسُنَا﴾ [الأنعام: ٤٣]، أَوْ: يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ بِبَأْسِهِ، فحُذِفَ المَائِيُّ به للدلالة عليه بقوله: ﴿أَنْ أَلَّ عَزِيرٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿فِي ظُلَلٍ﴾: جمع ظِلَّةٍ؛ كَقَلَّةٍ وَقُلُلٍ، وهي ما أظْلَكَ.

وقرئ: (ظلال) كَقِلَالٍ.

﴿وَمِنَ الْغَمَامِ﴾: السَّحَابُ الْأَبْيَضُ، وإنما يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ فيه لَأَنَّهُ مَطْنَةٌ الرَّحْمَةِ، فإذا جَاءَ مِنْهُ الْعَذَابُ كَانَ أَفْطَحَ؛ لِأَنَّ الشَّرَّ إِذَا جَاءَ مِنْ حَيْثُ لَا يُحْتَسَبُ كَانَ أَصْعَبَ فَكَيْفَ إِذَا جَاءَ مِنْ حَيْثُ يُحْتَسَبُ الْخَيْرُ؟

﴿وَالْمَلَائِكَةُ﴾ فَإِنَّهُمْ الْوَاسِطَةُ فِي إِيْتَانِ أَمْرِهِ، أَوِ الْآتُونَ^(٢) عَلَى الْحَقِيقَةِ بِبَأْسِهِ.

وَقُرِئَ بِالْجَزْرِ^(٣) عَطْفًا عَلَى ﴿ظُلَلٍ﴾ أَوْ ﴿الْغَمَامِ﴾.

﴿وَفُصِّيَ الْأَمْرُ﴾: أُنِّمَ أَمْرُ إِهْلَاكِهِمْ وَفُرِغَ مِنْهُ، وَوُضِعَ الْمَاضِي مَوْضِعَ الْمُسْتَقْبَلِ لِدُنُوِّهِ وَتَيَقُّنِ وَقُوعِهِ.

وَقُرِئَ (وقضاء الأمر) عَطْفًا عَلَى ﴿الملائكة﴾.

(١) في (ت) و(خ): «وبأسه».

(٢) في (أ): «والآتون».

(٣) هي قراءة أبي جعفر من العشرة، وقرأ الباقر بالرفع. انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٧).

﴿وَالِلَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم على البناء للمفعول على أنه من الرجوع، وقرأ الباقر على البناء للفاعل بالتأنيث - غير يعقوب - على أنه من الرجوع^(١)، وقرأ أيضاً بالتذكير وبناء المفعول.

قوله: «للدلالة عليه..» إلى آخره:

قال الطيبي: يعني: دل على هذا المقدّر في الوجهين قوله في الفاصلة السابقة: ﴿أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ﴾ لأنه صفة قهر، وعليه أوقع العلم^(٢).
قوله: «أو الآتون»^(٣) على الحقيقة بآسِه:

قال الطيبي: وذكر الله على هذا تمهيداً لذكر الملائكة؛ كما في قوله: ﴿يُخَذِّعُونَ اللَّهَ وَلَازِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ٩]^(٤).

قوله: «وُفِرَى: (وقضاء الأمر) عطفًا على ﴿الملائكة﴾»؛ أي: بالرفع والجَرِّ معاً^(٥).

قوله: «وُفِرَى أيضاً بالتذكير وبناء المفعول» هي رواية عن نافع^(٦).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٨١)، و«التيسير» (ص: ٨٠). وقراءة يعقوب المشهورة عنه هي أيضاً على البناء للفاعل والتأنيث. انظر: «النشر» (٢/ ٢٠٨).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٣٢٦)، وفيه: «.. صفة قهر وغلبة أوقع العلم عليها».

(٣) في (ز) و(س): «والآتون».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٣٢٧).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٠) عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، وقيدها أبو بكر الأنباري في «الوقف والابتداء» (١/ ٥٤٩) عن معاذ بالجر، وذكرها الرازي في «التفسير الكبير» (٥/ ٣٦١) عن معاذ بالضم.

(٦) هي رواية خارجة عن نافع، وقرأ بالتذكير والبناء للفاعل عيسى بن عمر. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٠).

(٢١١) - ﴿سَلِّبْنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا آتَيْنَهُمْ مِّنْ آيَاتِنَا بَيِّنَاتٍ وَمَنْ يُّبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾.

﴿سَلِّبْنِي إِسْرَءِيلَ﴾: أمرٌ للرَّسُولِ عليه السَّلامُ أو كُلِّ واحدٍ^(١)، والمرادُ بهذا السُّؤالِ تَقْرِيعُهُمْ ﴿كَمَا آتَيْنَهُمْ مِّنْ آيَاتِنَا بَيِّنَاتٍ﴾: مُعْجَزَةٌ ظَاهِرَةٌ، أو: آيَةٍ فِي الْكِتَابِ شَاهِدَةٌ عَلَى الْحَقِّ وَالصَّوَابِ عَلَى أَيْدِي الْأَنْبِيَاءِ. و﴿كَمَا﴾: خَبَرِيَّةٌ، أو اسْتِفْهَامِيَّةٌ مَقْرَّرَةٌ، وَمَحَلُّهَا النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، أو الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ عَلَى حَذْفِ الْعَائِدِ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ^(٢)، و﴿آيَاتِنَا﴾ مُمَيِّزُهَا وَ﴿مِنْ﴾ لِلْفَصْلِ^(٣).

﴿وَمَنْ يُّبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ﴾؛ أي: آيَاتِهِ - فَإِنَّهَا سَبَبُ الْهُدَى الَّذِي هُوَ أَجَلُ النِّعَمِ - بِجَعْلِهَا سَبَبَ الضَّلَالَةِ وَازْدِيَادِ الرَّجْسِ، أَوْ بِالتَّحْرِيفِ وَالتَّأْوِيلِ الرَّائِعِ. ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ﴾: مِنْ بَعْدِ مَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ وَتَمَكَّنَ مِنْ مَعْرِفَتِهَا، وَفِيهِ تَعْرِيفٌ بِأَنَّهُمْ بَدَّلُوهَا بَعْدَ مَا عَقَلُوهَا، وَلِذَلِكَ قِيلَ: تَقْدِيرُهُ: فَبَدَّلُوهَا وَمَنْ يُبَدِّلْ. ﴿فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾: فَيُعَاقِبُهُ أَشَدَّ عُقُوبَةٍ لِأَنَّهُ ارْتَكَبَ أَشَدَّ جَرِيمَةٍ.

قوله: «و﴿كَمَا﴾ خَبَرِيَّةٌ»:

قال أبو حَيَّان: كَذَا أَجَارَهُ الزَّمَحْشَرِيُّ، وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ لِأَنَّهُ فِيهِ اقْتِطَاعًا لِلجُمْلَةِ الَّتِي

(١) فِي (خ): «وَلِكُلِّ أَحَدٍ».

(٢) قوله: «عَلَى حَذْفِ الْعَائِدِ؛ أَيْ مِنْ ﴿آتَيْنَهُمْ﴾»، وَالتَّحْدِيدُ: آتَيْنَاهُمُوهَا. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (٥٠٨/١).

(٣) قوله: «و﴿آيَاتِنَا﴾ مُمَيِّزُهَا»؛ أَيْ: مُمَيِّزُ (كَمْ)، «و﴿مِنْ﴾ لِلْفَصْلِ»؛ أَيْ: لِيُعْلَمَ بِهَا أَنَّ مَدْخُولَهَا مُمَيِّزٌ لَا مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ ﴿آتَيْنَهُمْ﴾. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (٥٠٨/١).

هي فيها من جملة السؤال؛ لأنه يصير المعنى: سل بني إسرائيل، وما ذكر المسؤول عنه، ثم قال: كثيراً من الآيات آتيناهم، فيصير هذا الكلام مُفْلَتًا مِمَّا قَبْلَهُ؛ لأنَّ جملة ﴿كَمْ آتَيْنَهُمْ﴾ صارت خبراً فلا يتعلّق به ﴿سَلْ﴾، وأنت ترى معنى الكلام ومصبّ السؤال على هذه الجملة، فهذا لا يكون إلا في الاستفهامية، ويحتاج في تقرير الخبرية إلى تقدير حذف وهو المفعول الثاني لـ ﴿سَلْ﴾، ويكون المعنى: سل بني إسرائيل عن الآيات التي آتيناهم، ثم أخبر أن كثيراً من آيات آتيناهم^(١).

قوله: «أو استفهامية مُقَرَّرَةٌ»:

الشيخ سعد الدين: فإن قيل على تقدير الخبرية: ما معنى السؤال؟ وعلى تقدير الاستفهام: كيف يكون السؤال للتقريع والاستفهام للتقريع، ومعنى التقريع الاستنكار والاستبعاد، ومعنى التقريع التحقيق والتثيت؟

قلنا: على تقدير الخبرية فالسؤال عن حالهم وفعلهم في مباشرة أسباب التقريع، وعلى تقدير الاستفهام فمعنى التقريع: الحمل على الإقرار، وهو لا يُنافي التقريع.

و﴿كَمْ آتَيْنَهُمْ﴾ قيل: في موقع^(٢) المصدر؛ أي: سلهم هذا السؤال، وقيل: المفعول به، وقيل: بيان للمقصود كأنه قيل: سلهم جواب هذا السؤال، وقيل: في موقع^(٣) الحال؛ أي: سلهم قائلاً كم آتيناهم.

قوله: «ومحلّها النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ»؛ أي: المفعول الثاني لـ ﴿آتَيْنَهُمْ﴾، وقال السُّهَيْلِيُّ: المفعول الأول له.

(١) انظر: «البحر المحيط» (٤/ ٥٧-٥٨).

(٢) في (س): «موضع».

(٣) في (س): «في موضع».

قوله: «أَوِ الرَّفْعُ بِالابتداءِ عَلَى حذفِ العائدِ»؛ أي: مِنْ جَمَلَةٍ ﴿ءَاتَيْنَهُمْ﴾ التي هي خبرُهُ، والتَّقديرُ: آتَيْنَاهُمُو، أو: آتَيْنَاهُمُوهَا.

قال أبو حَيَّان: وهذا لا يجوزُ إلا في الشَّعرِ، فلا يُخرَجُ عليه القرآنُ مع إمكانِ ما هو أرجَحُ منه^(١).

قوله: «أي: آياتِ الله»؛ أي: يريدُ أنَّ ذكرَ النعمةِ هنا مِنْ وضعِ الظَّاهرِ موضعَ المُضمَرِ بغيرِ لَفْظِهِ السَّابِقِ تصرُّيحًا بكونِها نعمةً لقصدِ مَزِيدِ التَّقرِيعِ. قاله الطَّيْبِيُّ^(٢) والشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ.

(٢١٢) - ﴿زَيْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾.

﴿زَيْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾: حُسِّنَتْ فِي أَعْيُنِهِمْ، وَأُشْرِبَتْ مَحَبَّتُهَا فِي قُلُوبِهِمْ، حَتَّى تَهَالَكُوا عَلَيْهَا وَأَعْرَضُوا عَنْ غَيْرِهَا، وَالْمَزَيْنُ فِي^(٣) الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى؛ إِذْ مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ فَاعِلُهُ، وَيدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ (زَيْنَ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، وَكُلٌّ مِنَ الشَّيْطَانِ وَالْقُوَّةِ الْحَيَوَانِيَّةِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِيهَا مِنَ الْأُمُورِ الْبَهِيمِيَّةِ^(٤) وَالْأَشْيَاءِ الشَّهِيَّةِ مُزَيْنٌ بِالْعَرَضِ.

﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ يريدُ: فُقَرَاءَ الْمُؤْمِنِينَ كِبَالًا وَعَمَّارٍ وَصُهَبٍ؛ أَي: يَسْتَرْذَلُونَهُمْ وَيَسْتَهْزِئُونَ بِهِمْ عَلَى رَفْضِهِمُ الدُّنْيَا وَإِقْبَالِهِمْ عَلَى الْعُقْبَى.

(١) انظر: «البحر المحيط» (٥٦/٤).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٣٢٨/٣).

(٣) فِي (ت) وَ(خ): «عَلَى».

(٤) فِي (ت) وَ(خ): «الْبَهِيَّة».

﴿وَمِنْ﴾ للابتداء؛ كأنهم جعلوا مبدأ السخرية.

﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ لأنهم في عليين وهم في أسفل السافلين، أو لأنهم في كرامة وهم في مذلة، أو لأنهم يتناولون عليهم فيسخرون منهم كما سخروا منهم في الدنيا.

وإنما قال: ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ بعد قوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ليدل على أنهم متقون وأن استعلاءهم للتقوى.

﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ﴾ في الدارين ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾: بغير تقدير، فيوسع في الدنيا استدرأجا تارة وابتلاء أخرى.

(٢١٣) - ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾.

﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾: متفقين على الحق فيما بين آدم وإدريس أو نوح، أو بعد الطوفان، أو متفقين على الجهالة والكفر في فترة إدريس أو نوح.

﴿فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾؛ أي: اختلفوا فبعث الله، وإنما حذف لدلالة قوله: ﴿فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ وعن كعب: الذي علمته^(١) من عدد الأنبياء: مئة وأربعة وعشرون ألفاً، والمرسل منهم: ثلاث مئة وثلاثة عشر، والمذكور في القرآن باسم العلم ثمانية وعشرون.

(١) في (خ): «علم».

﴿وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ﴾ يريدُ به الجنس، ولا يُريدُ به أَنَّهُ أَنْزَلَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ كِتَابًا يَخْصُهُ، فَإِنْ أَكْثَرَهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ كِتَابٌ يَخْصُهُمْ، وَإِنَّمَا كَانُوا يَأْخُذُونَ بِكُتُبٍ مِّن قَبْلِهِمْ.

﴿وَالْحَقُّ﴾ حَالٌ مِّن ﴿الْكِتَابِ﴾؛ أَي: مُلْتَبَسًا بِالْحَقِّ شَاهِدًا بِهِ ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ﴾؛ أَي: اللَّهُ، أَوِ النَّبِيُّ الْمُبْعُوثُ، أَوْ كِتَابُهُ.

﴿فِيمَا ائْتَلَفُوا فِيهِ﴾: فِي الْحَقِّ الَّذِي ائْتَلَفُوا فِيهِ، أَوْ فِيمَا ^(١) التَّبَسَّ عَلَيْهِمْ.

﴿وَمَا ائْتَلَفَ فِيهِ﴾: فِي الْحَقِّ أَوِ الْكِتَابِ ﴿إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ﴾؛ أَي: الْكِتَابَ الْمُنَزَّلَ لِإِزَالَةِ الْخِلَافِ؛ أَي: عَكَسُوا الْأَمْرَ فَجَعَلُوا مَا أَنْزَلَ مُزِيحًا لِلْاِخْتِلَافِ سَبِيًّا لَا سِتِحْكَامِهِ.

﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَعِيًا بَيْنَهُمْ﴾: حَسَدًا بَيْنَهُمْ وَظُلْمًا بِحَرِصِهِمْ عَلَى الدُّنْيَا.

﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا ائْتَلَفُوا فِيهِ﴾؛ أَي: لِلْحَقِّ الَّذِي ائْتَلَفَ فِيهِ مَن ائْتَلَفَ.

﴿مِنَ الْحَقِّ﴾ بَيَانٌ لِّ﴿مَا ائْتَلَفُوا فِيهِ﴾ ﴿بِإِذْنِهِ﴾؛ بِأَمْرِهِ، أَوْ إِرَادَتِهِ وَلَطْفِهِ ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ لَا يَضِلُّ سَالِكُهُ.

قوله: «وَعَن كَعْبٍ: الَّذِي عَلِمْتُهُ مِنْ عَدَدِ الْأَنْبِيَاءِ...» إِلَى آخِرِهِ:

وَرَدَ ذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ مَرْفُوعٍ؛ أَخْرَجَ ^(٢) أَحْمَدُ وَابْنُ جَبَّانٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَمْ الْأَنْبِيَاءُ؟ قَالَ: «مِئَةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا» قُلْتُ:

(١) فِي (ت): «وَفِيمَا».

(٢) فِي (س): «أَخْرَجَهُ».

يا رسول الله! كم الرُّسلُ منهم؟ قال: «ثلاثُ مئةٍ وثلاثةَ عشرَ جَمِّ غَفِيرٍ»^(١).

قوله: «والمذكورُ في القرآنِ باسمِ العَلَمِ ثمانيةٌ وعشرون»:

هم: آدمُ وإدريسُ ونوحُ وهودُ وصالحُ وإبراهيمُ وإسماعيلُ وإسحاقُ ويعقوبُ ويوسفُ ولوطُ وموسى وهارونُ وشُعيبُ وزكريَّا ويحيى وعيسى وداودُ وسليمانُ وإلياسُ واليسعُ وذو الكفلِ وأيوبُ ويونسُ ومحمدٌ ﷺ، فهؤلاءُ خمسةٌ وعشرون.

وقيل: إنَّ يوسفَ المذكورَ في سورةِ غافرٍ رسولٌ آخرٌ غيرُ ولدِ يعقوبَ.

وقد قيل بنبوةِ ذي القرنينِ وعُزيرٍ ولقمانَ وتُبعٍ ومريمَ، فتكملُ العدةُ التي ذكرها المصنّفُ من هؤلاء.

قوله: «يريدُ به الجنسُ...» إلى آخره:

قالَ الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: عمومُ النَّبِيِّينَ لا يُنافيُ خصوصَ الضَّمِيرِ العائدِ إليه بمَعُونَةِ الْقَرِيْنَةِ.

قوله: «أي: اللهُ أو النبيُّ المبعوثُ أو كتابُه»:

قالَ الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: الأظهرُ عَوْدُ ضميرِ ﴿لِيَحْكُمَ﴾ إلى ﴿أَلِكُتَبَ﴾، إذ لا بد في عَوْدِهِ إلى الله من تَكْلُفٍ في المعنى؛ أي: لِيُظْهَرَ حكمه، وإلى النبيِّ من تَكْلُفٍ في اللَّفْظِ حيث لم يقل: ليحكموا.

(١) قطعة من حديث طويل رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٢٨٨) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وإسناده ضعيف جداً أيضاً من أجل علي بن يزيد الألهاني.

ورواه ابن حبان في «صحيحه» (٣٦١)، والخطابي في «غريب الحديث» (١٥٧/٢)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه. وجاء فيه عندهما عدد الأنبياء: «مئة ألف وعشرون ألفاً»، وإسناده ضعيف جداً كسابقه بسبب إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني.

وقال أبو حيان: الأظهر عَوْدُهُ إلى الله، والمعنى: أنه أنزل الكتاب ليفصل به بين الناس، ويؤيده قراءة: (لنحكم) بالثَوْنِ على الالتفات^(١)، ونسبة الحكم إلى الكتاب مجازٌ كما أن إسناده النطقي إليه في قوله: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يُنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ مجازٌ، انتهى^(٢).

(٢١٤) - ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمُ الْأَبْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَرَزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾.

﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ خاطب به النبي والمؤمنين بعد ما ذكر اختلاف الأمم على الأنبياء، وبعد مجيء الآيات؛ تشجيعاً لهم على الثبات مع مخالفتهم. و﴿أَمْ﴾ منقطعة، ومعنى الهمزة فيها الإنكار. و﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ﴾: ولم يأتكم، وأصل (لَمَّا): (لَمَ) زيدت عليها (ما)، وفيها توقُّع ولذلك جُعِلَ مقابل (قَدْ).

﴿مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾: حالهم التي هي مثل في الشدة ﴿مَسْتَهْمُ الْأَبْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ بيان له^(٣) على الاستئناف.

﴿وَرَزِلُوا﴾: وأزعجوا إزعاجاً شديداً بما أصابهم من الشدائد.

﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ﴾: لِنَهاي الشدة واستِطالة المدّة بحيث تَقَطَّعت حبال الصبر، وقرأ نافع: ﴿يقول﴾ بالرفع^(٤) على أنها حكاية حال ماضية؛ كقولك مَرَضَ حَتَّى لَا يَرَجُوهُ.

(١) ذكرها ابن عطية في «المحرر الوجيز» (١/ ٢٨٦).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٤/ ٨٠).

(٣) في (ت): «لهم»، وليست في (أ).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ١٨١)، و«التيسير» (ص: ٨٠).

﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ استبطاءً له لتأخيره.

﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ استئنافٌ على إرادة القول، أي: قيلَ لَهُمْ ذلك إسعافاً لَهُمْ إلى طَلَبَتِهِمْ مِنْ عَاجِلِ النَّصْرِ، وفيه إشارةٌ إلى أَنَّ الْوُصُولَ إلى اللَّهِ وَالْفَوْزَ بِالْكَرَامَةِ عِنْدَهُ بَرَفَضِ الْهَوَى وَاللَّذَاتِ وَمَكَابِدَةِ الشَّدَائِدِ وَالرِّيَاضَاتِ، كما قَالَ عليه السلام: «حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ».

قوله: «وفيها تَوْقَعٌ»:

قَالَ الطَّيْبِيُّ نَقْلًا عَنْ «الإقْلِيد»: إِنَّمَا تَضَمَّنَتْ مَعْنَى التَّوَقُّعِ لِأَنَّهَا جُعِلَتْ نَقِيضَةً (قَدْ) وَفِي (قَدْ) مَعْنَى التَّوَقُّعِ، تقول: (قَدْ رَكِبَ الْأَمِيرُ) لِقَوْمٍ يَنْتَظِرُونَ رُكُوبَهُ وَيَتَوَقَّعُونَهُ، فَكَذَلِكَ: (لَمَّا يَرْكَبُ)، وَمَعْنَى التَّوَقُّعِ: طَلَبُ وَقُوعِ الْفِعْلِ مَعَ تَكَلُّفٍ وَاضْطِرَابٍ، وَلِذَلِكَ قِيلَ: الْإِنْتَظَارُ مَوْتُ أَحْمَرُ^(١)، وَقَوْلُكَ: (لَمَّا يَرْكَبُ) مَعْنَاهُ: مَا وَجَدَ بَعْدُ وَقُوعُ مَا كُنْتَ تَتَوَقَّعُهُ^(٢).

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: الْفِعْلُ بَعْدَ (قَدْ) مُتَوَقَّعٌ؛ أَي: مُنْتَظَرٌ^(٣) الْكُونِ، فَالْمُنْتَظَرُ فِي (لَمَّا) أَيْضًا هُوَ الْفِعْلُ لَا نَفْيُهُ.

قوله: «هي مثلٌ في الشَّدَةِ»:

الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: لَمَّا سَبَقَ مِنْ أَنَّ لَفْظَ الْمَثَلِ مُسْتَعَارٌ لِلْحَالِ وَالْقِصَّةِ الْعَجَبِيَّةِ الشَّانِ.

(١) فِي (ز) وَ(س): «موت آخر»، والمثبت من (ف) و«فتوح الغيب»، ولكل وجه.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٣٤١).

(٣) فِي (ز) وَ(س): «يتوقع أي ينتظر»، والمثبت من (ف) و«حاشية التفتازاني» (و١١٤ب)، والمعنى واحد.

قوله: «حكاية حال ماضية»:

قَالَ الطَّبِيُّ: فَائِدَتُهَا: تَصَوُّرُ تِلْكَ الْحَالِ الْعَجَبِيَّةِ الشَّانِ، وَاسْتِحْضَارُ صَوَرَتِهَا فِي مَشَاهِدَةِ السَّامِعِ لِيَتَعَجَّبَ مِنْهَا^(١).

قوله: «استئناف على إرادة القول»:

الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: فَإِنْ قُلْتُ: هَلَّا جُعِلَ ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ مَقُولَ الرَّسُولِ وَ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ مَقُولَ مَنْ مَعَهُ عَلَى طَرِيقِ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ؟

قُلْتُ: أَمَّا لَفْظًا: فَلَأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ تَعَاطُفُ الْقَائِلِينَ دُونَ الْمُقُولِينَ، وَأَمَّا مَعْنَى: فَلَأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ ذِكْرُ قَوْلِ الرَّسُولِ ذَلِكَ فِي الْغَايَةِ^(٢) الَّتِي قُصِدَ بِهَا بَيَانُ تَنَاهِي الْأَمْرِ فِي الشَّدَّةِ.

قوله: «حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ»: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ^(٣).

(٢١٥) - ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ وَالْآقَرِبِينَ وَآلِيتَنِي الْمَسْكِينُ وَابْنُ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾.

﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ عَمْرَو بْنَ الْجُمُوحِ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ هَمًّا ذَا مَالٍ عَظِيمٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَاذَا نَنْفِقُ مِنْ أَمْوَالِنَا، وَأَيْنَ نَضَعُهَا؟ فَنَزَلَتْ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٣٤٣).

(٢) فِي (ز) وَ(س): «فِي الْكِتَابَةِ»، وَالْمُبْتَدَأُ (ف) وَ«حَاشِيَةُ التَّفَازَانِي» (و١١٤ب)، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٤٨٧)، وَمُسْلِمٌ (٢٨٢٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ

(٢٨٢٢) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ: «حَجَبَتْ» بَدَلُ «حَفَّتْ».

﴿قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِللَّهِ وَلِلَّذِينَ وَالِ الْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ سئل عن المنفق فأجيب ببيان المصروف؛ لأنه أهم فإن اعتداد النفقة باعتباره، ولأنه كان في سؤال عمرو وإن لم يكن مذكوراً في الآية، واقتصر في بيان المنفق على ما تضمنه قوله: ﴿مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ﴾.

﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ﴾ في معنى الشرط ﴿فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ جوابه؛ أي: إن تفعلوا خيراً فالله يعلم كنهه ويوفي ثوابه، وليس في الآية ما ينافيه فرض الزكاة لينسخ به.

قوله: «عن ابن عباس أن عمرو بن الجموح..» إلى آخره: أخرجه ابن المنذر عن مقاتل بن حيان^(١).

والهم بالكسر: الشيخ الفاني.

قوله: «سئل عن المنفق فأجيب ببيان المصروف لأنه أهم»:

الراغب: قيل: في مطابقة الجواب للسؤال وجهان:

أحدهما: أنهم سألوا عنهما وقالوا: ما نفق، وعلى من نفق؟ لكن حذف في حكاية السؤال أحدهما إيجازاً ودل عليه الجواب بقوله: ﴿مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ﴾ كأنه قيل: المنفق هو الخير، والمنفق عليهم هؤلاء، فلف^(٢) أحدهما في الآخر، وهذا طريق معروف في البلاغة.

(١) انظر: «تفسير أبي الليث» (١/١٤١)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٦٧)، وإسناده ضعيف جداً لأنه من رواية الكلبي وهو متروك، عن أبي صالح ولم يدرك ابن عباس، عن ابن عباس. انظر: «العجاب في بيان الأسباب» لابن حجر (١/٥٣٤).

(٢) في «تفسير الراغب»: «لفلف».

الثَّانِي: إِنَّ السُّؤَالَ ضَرْبَانِ: سَوَالُ جَدَلٍ وَحَقُّهُ أَنْ يُطَابَقَهُ جَوَابُهُ لَا زَائِدًا عَلَيْهِ وَلَا نَاقِصًا عَنْهُ، وَسَوَالُ تَعْلِيمٍ وَحَقُّ الْمُعَلِّمِ أَنْ يَصِيرَ فِيهِ كَطَبِيبٍ رَقِيقٍ يَتَحَرَّى شِفَاءَ سَقِيمٍ فَيُسِّنُّ الْمَعَالِجَةَ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْمَرَضُ لَا عَلَى مَا يَحْكِيهِ الْمَرِيضُ^(١).

(٢١٦) - ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَكُمْ﴾: شَاقٌّ عَلَيْكُمْ، مَكْرُوهٌ طَبْعًا، وَهُوَ مَصْدَرٌ نُتِيَ بِهِ لِلْمِبَالِغَةِ، أَوْ فُعْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَالْخُبْرِ.

وَقَرِئَ بِالْفَتْحِ^(٢)، عَلَى أَنَّهُ لُغَةٌ فِيهِ كَالضَّعْفِ وَالضَّعْفِ، أَوْ بِمَعْنَى الْإِكْرَاهِ عَلَى الْمَجَازِ كَأَنَّهُمْ أَكْرَهُوا عَلَيْهِ لَشِدَّتِهِ وَعِظَمَ مَسَقَّتِهِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كَرْهًا وَوَضَعَتْهُ كَرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥].

﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ وَهُوَ جَمِيعُ مَا كَلَّفُوا بِهِ، فَإِنْ طَبَّعَ يَكْرَهُهُ وَهُوَ مَنَاطُ صَلَاحِهِمْ وَسَبَبُ فَلَاحِهِمْ.

﴿وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ وَهُوَ جَمِيعُ مَا نَهَوْا عَنْهُ، فَإِنَّ النَّفْسَ تَحِبُّهُ وَتَهْوَاهُ وَهُوَ يَفْضِي بِهَا إِلَى الرَّدَى، وَإِنَّمَا ذَكَرَ (عَسَى) لِأَنَّ النَّفْسَ إِذَا ارْتَاصَتْ يَنْعَكِسُ الْأَمْرُ عَلَيْهَا.

﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ﴾ مَا هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ذَلِكَ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَحْكَامَ تَتَّبِعُ الْمَصَالِحَ الرَّاجِحَةَ وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ^(٣) عَيْنُهَا.

(١) انظر: «تفسير الراغب الأصبهاني» (١/ ٤٤٤). وجاء في (س): «لا على ما يحبه المريض»، وفي

«تفسير الراغب»: «يتحرى شفاء سقيم فيطلب ما يشفيه طلبه المريض أو لم يطلبه».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٠) عن السلمي.

(٣) في (خ): «لم يعلم».

قوله: «أو بمعنى الإكراه على المجاز»:

قال أبو حيان: جَعَلَ الثَّلَاثِيَّ مَصْدَرًا لِلرُّبَاعِيِّ لَا يَنْقَاسُ^(١).

قوله: «فَإِنَّ الطَّبْعَ يَكْرَهُهُ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: لَا يَلْزَمُ مِنْهُ كَرَاهَةُ حُكْمِ اللَّهِ وَمَحَبَّةُ خِلَافِهِ - وَهُوَ يُنَافِي كِمَالَ التَّصَدِيقِ - لِأَنَّ مَعْنَاهُ: كَرَاهَةُ نَفْسٍ ذَلِكَ الْفِعْلِ وَمَشَقَّتِهِ، كَوَجَعِ الضَّرْبِ فِي الْحَدِّ مَعَ كِمَالِ الرِّضَى بِالْحُكْمِ وَالْإِذْعَانِ لَهُ، وَهَذَا كَمَا تَقُولُ: إِنْ الْكُلَّ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَمَشِيَّتِهِ مَعَ أَنَّ الْبَعْضَ مَكْرُوهٌ مُنْكَرٌ غَايَةُ الْإِنْكَارِ كَالْقَبَائِحِ وَالشُّرُورِ.

قوله: «وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَعْنِي: أَنَّ الْمَفْعُولَ مُرَادًّا، لَا مَتْرُوكٌ مُنْزَلٌ فَعَلُهُ مُنْزِلَةُ اللَّازِمِ.

(٢١٧) - ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنْ أَسْطَلَعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ رَوَى: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَحْشٍ ابْنَ عَمَّتِهِ عَلَى سَرِيَّةٍ فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ قَبْلَ بَدْرِ بِشَهْرَيْنِ لِيَتَرَصَّدَ^(٢) عَمِيرًا لِقُرَيْشٍ فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ وَثَلَاثَةٌ مَعَهُ، فَقَتَلُوهُ وَأَسْرَوْا اثْنَيْنِ وَاسْتَأْفَوْا الْبَعِيرَ وَفِيهَا

(١) انظر: «البحر المحيط» (٤/٩٩).

(٢) في (خ): «البرصد».

تجارة للطائف، وكان ذلك غرة رجب وهم يظنون أنه من جمادى، فقالت قريش: استحلّ مُحَمَّدُ الشَّهْرَ الحَرَامَ؛ شهراً يأمن فيه الخائف ويبدع فيه الناس إلى معائبهم، وشقَّ على أصحاب السَّريَّة وقالوا: ما نبرح حتى تنزل توبتنا، وردَّ رسول الله ﷺ العير والأسارى.

وعن ابن عباس: ولَمَّا نَزَلَتْ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْغَنِيمَةَ^(١). وهي أَوَّلُ غَنِيمَةٍ فِي الْإِسْلَامِ.

وَالسَّائِلُونَ هُمُ الْمُشْرِكُونَ كَتَبُوا إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ تَشْنِيعًا وَتَعْيِيرًا، وَقِيلَ: أَصْحَابُ السَّريَّةِ.

﴿قَاتِلْ فِيهِ﴾ بدل الاشتمال من ﴿الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾، وَقُرِئَ: (عَنْ قِتَالٍ)^(٢) بتكرير العامل.

﴿قُلْ قَاتِلْ فِيهِ كَبِيرٌ﴾؛ أي: ذنب كبير، والأكثر على أَنَّهُ مَنْسُوخٌ بقوله: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] خلافاً لِعَطَاءٍ^(٣)، وهو نَسَخُ الْخَاصِّ بِالْعَامِّ وفيه خلاف، والأولى مَنْعُ دَلَالَةِ الْآيَةِ عَلَى حُرْمَةِ الْقِتَالِ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ مُطْلَقًا، فَإِنَّ ﴿قَاتِلْ فِيهِ﴾^(٤) نَكْرَةٌ فِي حَيْزٍ مُثَبِّتٍ فَلَا يَغْمُ.

(١) ذكره الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٤٨٦).

(٢) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٤١)، و«الكشاف» (١/ ٤٨٦)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٢٩٠).

(٣) رواه أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (٣٨٨)، والطبري في «تفسيره» (٣/ ٦٦٣)، عن عطاء: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْقِتَالِ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَحَلَفَ بِاللَّهِ: مَا يَحِلُّ لِلنَّاسِ أَنْ يَغْزَوْا فِي الْحَرَمِ وَلَا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ إِلَّا أَنْ يَقَاتِلُوا فِيهِ، وَمَا تُسَخِّتُ. قال ابن عطية في «المحرر الوجيز» (١/ ٢٩٠): هذا ضعيف.

(٤) في هامش (أ): «في نسخة: القتال فيه»، وهكذا جاءت في (ت).

﴿وَصَدُّ﴾: صَرَفٌ وَمَنْعٌ ﴿عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ أَي: الْإِسْلَامِ، أَوْ مَا يُوصِلُ الْعَبْدَ إِلَى اللَّهِ مِنَ الطَّاعَاتِ ﴿وَكُفْرًا بِهِ﴾؛ أَي: بِاللَّهِ ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ عَلَى إِرَادَةِ الْمُضَافِ؛ أَي: وَصَدَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، كَقَوْلِ أَبِي دُوَادَ:

أَكَلْ أَمْرِي تَحْسِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

وَلَا يَحْسُنُ عَطْفُهُ عَلَى ﴿سَبِيلِ اللَّهِ﴾ لِأَنَّ عَطْفَ قَوْلِهِ: ﴿وَكُفْرًا بِهِ﴾ عَلَى ﴿وَصَدُّ﴾ مَانِعٌ مِنْهُ إِذْ لَا يَتَقَدَّمُ الْعَطْفُ عَلَى الْمَوْصُولِ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى الصَّلَةِ، وَلَا عَلَى الْهَاءِ فِي ﴿بِهِ﴾ فَإِنَّ الْعَطْفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ إِنَّمَا يَكُونُ بِإِعَادَةِ الْجَارِ. ﴿وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ﴾: أَهْلُ الْمَسْجِدِ، وَهُمْ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴿أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ مِمَّا فَعَلَتْهُ السَّرِيَّةُ خَطَأً وَبِنَاءً عَلَى الظَّنِّ، وَهُوَ خَبَرٌ عَنِ الْأَشْيَاءِ الْأَرْبَعَةِ الْمَعْدُودَةِ مِنْ كَبَائِرِ قُرَيْشٍ^(١)، وَ(أَفْعَلُ) مِمَّا يَسْتَوِي فِيهِ^(٢) الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ وَالْمَذْكُورُ وَالْمُؤنَّثُ.

﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾؛ أَي: مَا تَرْتَكِبُونَهُ مِنَ الْإِخْرَاجِ وَالشَّرِكِ أَفْظَعُ مِمَّا ارْتَكَبْتُمُوهُ مِنْ قَتْلِ الْحَضَرِيِّ.

﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ﴾: إِخْبَارٌ عَنْ دَوَامِ عَدَاوَةِ الْكُفَّارِ لَهُمْ، وَأَنَّهُمْ لَا يَنْفَكُونَ^(٣) عَنْهَا حَتَّى يَرُدُّوهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَ﴿حَتَّى﴾ لِلتَّعْلِيلِ - كَقَوْلِكَ:

(١) قَوْلُهُ: «وَهُوَ»؛ أَي: «أَكْبَرُ» خَبَرٌ عَنِ الْأَشْيَاءِ الْأَرْبَعَةِ...؛ أَي: وَهِيَ الصَّدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْكَفَرُ

بِاللَّهِ، وَالصَّدُّ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَإِخْرَاجُ أَهْلِ الْمَسْجِدِ مِنْهُ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/٥١٧).

(٢) فِي (أ) وَ(ت): «وَأَفْعَلُ مِنْ» يَسْتَوِي...، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (خ)، وَمِثْلُهُ فِي «حَاشِيَةِ ابْنِ التَّمْجِيدِ عَلَى

الْبِيضَاوِيِّ» (١٩٧/٥) وَقَالَ صَاحِبُ الْحَاشِيَةِ: هَذَا اعْتِدَارٌ عَنْ وَقْعِ صِغَةِ الْوَاحِدِ وَهِيَ «أَكْبَرُ»

عَنِ الْكَثِيرِ الَّذِي هُوَ الْأُمُورُ الْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورَةُ.

(٣) فِي (خ): «يَنْقَلِبُونَ».

(أَعْبُدُ اللَّهَ حَتَّىٰ أَدْخَلَ^(١) الْجَنَّةَ) ؛ لقوله^(٢): ﴿إِنْ أَسْتَظْلَمُوا﴾ وهو استبعاد^(٣) لاستطاعتهم؛ كقول الواثق بقوته على قرنه: (إِنْ ظَفِرَتْ بِي فَلَا تُبْقِ عَلَيَّ)، وإيذان بأنهم لا يردُّونهم.

﴿وَمَنْ يَزِدْكَ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾
قَيْدُ الرَّدَّةِ بالموت عليها في إحباط الأعمال كما هو مذهب الشافعي، والمراد بها: الأعمال النَّافعة.

وَقُرِئَ: (حَبَطَتْ) بالفتح^(٤) وهو لغة فيه.

﴿فِي الدُّنْيَا﴾ لبطلان ما تخيلوه وفوات ما للإسلام من الفوائد الدنيوية
﴿وَالْآخِرَةِ﴾ لسقوط الثواب ﴿وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ كسائر الكفرة.

قوله: «رُويَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَحْشٍ...» إلى آخره:

أَخْرَجَهُ ابْنُ جُرَيْرٍ مِنْ طَرِيقِ السُّدِّيِّ بِأَسَانِيدِهِ، وَسَمَّى فِيهِ مِنَ السَّرِيَّةِ عَمَّارَ بْنَ

(١) في (خ): «أَعْبُدُ اللَّهَ حَتَّىٰ تَدْخُلَ».

(٢) كلمة: «لِقَوْلِهِ» من (ت) ولم ترد في باقي النسخ ولا في مطبوعات البيضاوي سوى «حاشية القونوي» (١٩٨/٥). وكلام شيخ زاده في «الحاشية» (٥٢٢/٢) يشير إلى وجوب إثباتها حيث قال: قوله: «وحتى للتعليل» فإن (حتى) قد تكون للغاية، واستدل على كونها للتعليل بقوله تعالى: ﴿إِنْ أَسْتَظْلَمُوا﴾ من حيث إنه تعالى أورد كلمة (إِنْ) في مقام الجزم بعدم وقوع استطاعتهم على رد المؤمنين عن دينهم، للإشارة إلى أن ذلك طمع فارغ... إلى آخر ما قال. فقول شيخ زاده: (واستدل على كونها للتعليل بقوله تعالى: ﴿إِنْ أَسْتَظْلَمُوا﴾)، يدل على أن لفظة «لِقَوْلِهِ» مرادة للمؤلف وإثباتها واجب.

(٣) في (أ) و(ت): «إِبْعَاد».

(٤) نسبت للحسن وأبي السمال. انظر: «المحرر الوجيز» (٢٩١/١)، و«البحر المحيط» (١٢٢/٤).

ياسر وأبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة وسهل بن بيضاء وعامر بن فهيرة وواقد بن عبد الله اليربوعي، وسمي الثلاثة الذين مع عمرو: الحكم بن كيسان وعثمان بن عبد الله بن المغيرة ونوفل بن عبد الله، وفيه: أن ذلك أول غنيمته، وليس فيه رد العير والأسارى، ولا قوله: يأمن فيه الخائف... إلى آخره، بل انتهى الحديث إلى قوله: فقال المشركون: استحلّ محمد الشهر الحرام^(١).

قوله: «يُبَدِّعُ»: بموحدة وذال معجمة وعين مهملة ورأى.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٦٥٤) عن السدي، وذكره مطولاً ابن إسحاق كما في «السيرة» لابن هشام (١/ ٦٠١ - ٦٠٥)، ورواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٦٥٠ - ٦٥٣)، وفي «تاريخه» (٢/ ٤١٠ - ٤١٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٥٨ - ٥٩)، كلاهما من طريق ابن إسحاق، قال: حدثني الزهري ويزيد بن رومان عن عروة بن الزبير، قال: بعث رسول الله ﷺ عبد الله بن جحش... فذكره. قال ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢/ ٧٦): وهو مرسل جيد قوي الإسناد، وقد صرح فيه ابن إسحاق بالسماع.

قلت: وما جاء في هذا الخبر من أن القصة كانت في آخر يوم من جمادى ملتبساً بأول رجب له شاهد من حديث جندب بن عبد الله رواه أبو يعلى في «مسنده» (١٥٣)، والطبري في «تفسيره» (٣/ ٦٥٥)، والطبراني في «الكبير» (١٦٧٠)، وفيه: (فلقوا ابن الحضرمي فقتلوه ولم يدروا ذلك اليوم من رجب أو من جمادى...)، وإسناده حسن كما قال الحافظ في «العجائب في بيان الأسباب» (١/ ٥٣٩).

وآخر من حديث ابن عباس رضي الله عنهما رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٥٤)، والطبري في «تفسيره» (٣/ ٦٥٧)، وفيه: (لقي واقد بن عبد الله عمرو بن الحضرمي في أول ليلة من رجب، وهو يرى أنه من جمادى، فقتله...).

وهذا موافق لرواية الطبري في «التفسير» عن ابن إسحاق، لكن الذي جاء في «السيرة النبوية» و«تاريخ الطبري» و«سنن البيهقي» أن ذلك كان في آخر يوم من رجب ملتبساً مع أول شعبان، ومثله في «البداية والنهاية» (٥/ ٣٨ - ٣٩) عن ابن إسحاق.

قال في «الصحيح»: ابدَعَرَّ القَوْمُ؛ أي: تَفَرَّقُوا^(١).

قوله:

«أَكَلَّ امْرِئٌ مَحْسِينًا امْرَأً...» البيت

هو من قطعة لأبي ذؤاد^(٢) بضم الدال المهملة بعدها همزة مفتوحة ثم ألف ساكنة ثم دال أخرى، واسمُه: جارية - وقيل: جويرية - بن الحجاج الإيادي، يصف فيها أيام لذته بالتصيد، ثم مصيره إلى حال أنكرت عليه امرأته منزلته، فأنبأها بجهلها بمكانه وأنه لا ينبغي أن يغتر بامرئ من غير امتحان.

و«نار» يروى بالجر على تقدير: وكل نار، وبالنصب فراراً من العطف على معمولين، و«توقد» أصله: تتوقد، وهو صفة لـ«نار».

قوله: «وَلَا يَحْسُنُ عَطْفُهُ عَلَى سَبِيلِ اللَّهِ»؛ لأنَّ عطف قوله: ﴿وَكُفْرًا بِهِ﴾ على ﴿وَصَدُّ﴾ مانع منه؛ إذ لا يتقدم العطف على الموصول على العطف على الصلة).

أجاب عنه الزمخشري خارج «الكشاف» بوجهين:

أحدهما: أَنَّ الكُفْرَ بالله والصَّدَّ عن سبيله مُتَّحِدَانِ مَعْنًى، فكأنَّه لا فصل بالأجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه، ولا عطف للكفر على الصَّدَّ قبل تمامه. والثاني: أَنَّ هذا التَّقْدِيمَ لَفَرَطِ العِنَايَةِ، ومثله لا يعدُّ فصلاً^(٣).

(١) انظر: «الصحيح» (مادة: بذعر).

(٢) البيت لأبي ذؤاد الإيادي كما في «الكتاب» (١/ ٦٦)، و«الأصمعيات» (ص: ١٩١). وعزاه المبرد في «الكامل» (١/ ٢٢٩) و(٣/ ٧٥) لعدي بن زيد العبادي.

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٤٨٧ - ٤٨٨). وهذا الجواب الذي قال عنه المصنف إنه خارج «الكشاف» قد ورد في هامش بعض نسخه الخطية وقد كُتِبَ أسفله: «هكذا في بعض النسخ، ولم يذكر المصنف =

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ.

قوله: «ولا على الهاءِ في ﴿يِهِ﴾ فَإِنَّ الْعَطْفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ إِنَّمَا يَكُونُ بِإِعَادَةِ الْجَارِ»:

قال أبو حيان: هذا على مذهبِ أَكْثَرِ الْبَصْرِيِّينَ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَيُونُسُ وَالْأَخْفَشُ وَالشَّلُوبِيُّ إِلَى جَوَازِهِ بِدُونِ إِعَادَتِهِ، وَالسَّمَاعُ يَعْضُدُهُ وَالْقِيَاسُ يُقَوِّيهِ، وَقَدْ وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ فِي أَشْعَارِ الْعَرَبِ كَثِيرٌ يُخْرِجُ عَنْ أَنْ يُجْعَلَ ^(١) ضَرُورَةً.

وَلَسْنَا مُتَعَبِّدِينَ بِقَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ، بَلِ الْمَتَّبِعُ مَا قَامَتْ عَلَيْهِ الْأَدَلَّةُ، فَتَخْرِيجُ الْآيَةِ عَلَيْهِ أَرْجَحُ، بَلِ مُتَعَيِّنٌ لِأَنَّ وَصْفَ الْكَلَامِ وَفَصَاحَةَ التَّرْكِيبِ يَقْتَضِي ذَلِكَ، انْتَهَى ^(٢).
قوله: «وَحَتَّى لِلتَّلْعِيلِ»؛ أَي: لَا لِلغَايَةِ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَفِيدَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ ذَكَرَ لِلْمُقَاتَلَةِ عِلَّةً تَوْجِهَاً، وَالغَايَةُ تَقْيِيدٌ ^(٣) فِي الْفِعْلِ دُونَ ذِكْرِ الْحَامِلِ عَلَيْهِ.

قوله: «قَيَّدَ الرَّدَّةَ بِالْمَوْتِ عَلَيْهَا..» إِلَى آخِرِهِ:

قَالَ الطَّبِيبِيُّ: فَإِنْ قِيلَ: هَذَا مُعَارَضٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِبْرَةِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: ٥] قُلْنَا: يُحْمَلُ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ ^(٤).

= هذا السؤال والجواب أصلاً لا في متن الكتاب ولا على الحاشية. وقد أثبتناه في متن «الكشاف» مع التنبيه في الحواشي على ما ورد في النسخة المذكورة.

(١) في (س): «عن أن يكون».

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١١١/٤ - ١١٤)، وقد استفاد في هذه المسألة وفي ذكر الأدلة على القول الذي رجحه.

(٣) في (ف): «تفيد»، وفي (س): «تفسد». وقد وقع في العبارة قبلها أيضاً تحريف في النسخ، والتصويب من «البحر» (١١٧/٤) والكلام منه. وقد نسب القول بالغاية لابن عطية والقول بالعلية للزمخشري، وقال هذا الكلام ترجيحاً لقول الزمخشري على قول ابن عطية.

(٤) انظر: «حاشية الطيبي» (٣/٣٥١).

(٢١٨) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ نزلت أيضاً في السَّرِيَّةِ لَمَّا ظَنَّ بِهِمْ أَنَّهُمْ إِنْ سَلِمُوا مِنْ الْإِثْمِ فَلَيْسَ لَهُمْ أَجْرٌ.

﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ كَرَّرَ الْمَوْصُولَ لِتَعْظِيمِ الْهِجْرَةِ وَالْجِهَادِ وَكَأَنَّهُمَا مُسْتَقْلَانِ فِي تَحْقِيقِ الرَّجَاءِ.

﴿أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾: ثَوَابُهُ، أَثْبَتَ لَهُمُ الرَّجَاءَ إِشْعَارًا بِأَنَّ الْعَمَلَ غَيْرُ مُوجِبٍ وَلَا قَاطِعٍ فِي الدَّلَالَةِ سَيِّمًا وَالْعِبْرَةُ بِالْخَوَاتِيمِ.

﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ﴾ لَمَّا فَعَلُوهُ^(١) خَطَأً وَقَلَّةَ احْتِيَاطٍ ﴿رَّحِيمٌ﴾ بِإِجْزَالِ الْأَجْرِ وَالثَّوَابِ.

قوله: «نزلت أيضاً في السَّرِيَّةِ..» إلى آخره:

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» مِنْ حَدِيثِ جَنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^(٢).

(٢١٩) - ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا آكَبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾.

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ رَوَى أَنَّهُ نَزَلَ بِمَكَّةَ قَوْلُهُ: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ نَتَخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا﴾ [النحل: ٦٧]، فَأَخَذَ الْمُسْلِمُونَ يَشْرَبُونَهَا، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ وَمَعَادًا فِي نَفَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ قَالُوا: أَفَتِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي الْخَمْرِ فَإِنَّهَا مَذْهَبَةٌ لِلْعَقْلِ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، فَشَرِبَهَا قَوْمٌ وَتَرَكَهَا آخَرُونَ، ثُمَّ دَعَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ

(١) فِي (خ): «فَعَلُوا».

(٢) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣٨٨/٢) بِرَقْم (٢٠٤٠)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٦٧٠).

ناساً منهم فشرّبوا فسكروا، فأَمَّ أحدهم فقراً: أعبدُ ما تعبدون، فنزلت: ﴿لَا تَقْرَبُوا
الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣] فَقُلَّ مَنْ يَشْرِبُهَا، ثُمَّ دَعَا عِتْبَانُ بْنُ مَالِكٍ سَعْدَ بْنَ
أَبِي وَقَاصٍ فِي نَفَرٍ، فَلَمَّا سَكِرُوا افْتَخَرُوا وَتَنَاشَدُوا، فَأَنشَدَ سَعْدٌ شِعْراً فِيهِ هِجَاءُ
الْأَنْصَارِ، فَضَرَبَهُ أَنْصَارِيٌّ بِلُحْيِ بَعِيرٍ^(١) فَشَجَّهَ مُوضِحَةً، فَشَكَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
فَقَالَ عُمَرُ: اللَّهُمَّ بَيْنَ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيِّنَاتٌ شَافِيَاءُ، فنزلت: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ:
﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]، فَقَالَ عُمَرُ: انْتَهَيْنَا يَا رَبُّ^(٢).

و(الْخَمْرُ) فِي الْأَصْلِ: مَصْدَرُ خَمَرَهُ: إِذَا سَتَرَهُ، سُمِّيَ بِهَا عَصِيرُ الْعِنَبِ وَالتَّمْرِ
إِذَا اشْتَدَّ وَعَلَا كَأَنَّهُ يَخْمُرُ الْعَقْلَ كَمَا سُمِّيَ سَكْرًا لِأَنَّهُ يَسْكُرُهُ؛ أَي: يَحْجُزُهُ، وَهِيَ
حَرَامٌ مُطْلَقًا، وَكَذَا كُلُّ مَا أَسْكَرَ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ.
وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ: نَقِيعُ الزَّبِيبِ وَالتَّمْرِ إِذَا طُبِخَ حَتَّى ذَهَبَ ثَلَاثُهُ ثُمَّ اشْتَدَّ حَلَّ شُرْبِهِ
مَا دُونَ السُّكْرِ.
و(الْمَيْسِرُ) أَيْضًا مَصْدَرٌ كَالْمَوْعِدِ، سُمِّيَ بِهِ الْقِمَارُ لِأَنَّهُ أَخَذَ مَالِ الْغَيْرِ بِسُرٍّ، أَوْ
سَلَبُ يَسَارِهِ.

(١) فِي (خ): «بِلُحْيِ حَمَلٍ».

(٢) رَوَاهُ بَنُحُوهُ الطَّبْرِي فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣/ ٦٨٣ - ٦٨٤) مِنْ قَوْلِ السَّدِيِّ، وَفِيهِ أَنَّ صَانِعَ الطَّعَامِ فِي الْمَرَّةِ

الثَّانِيَةِ هُوَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ لَا عِتْبَانُ بْنُ مَالِكٍ.

وَرَوَاهُ بَنُحُوهُ أَيْضًا مَعَ شَيْءٍ مِنَ الْإِخْتِصَارِ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٧٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٤٩)، وَالنَّسَائِيُّ

(٥٥٤٠) وَالإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٧٨)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٨/ ٢٨٥)، وَالضَّيَاءُ

فِي «الْمَخْتَارَةِ» (٢٥٦)، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَرَوَاهُ مُخْتَصَرًا بِذِكْرِ التَّخْلِيطِ فِي (سُورَةِ الْكَافُرِينَ): أَبُو دَاوُدَ (٣٦٧١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٢٦)، مِنْ

حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وَانْظُرْ: «النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ» لِهَبَةِ اللَّهِ (ص: ٤٨ - ٥٠).

وَالْمَعْنَى: يَسْأَلُونَكَ عَنْ تَعَاظِيهِمَا؛ لِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ فِيهِمَا﴾؛ أَي: فِي تَعَاظِيهِمَا ﴿إِثْمٌ كَثِيرٌ﴾ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُوَدِّي إِلَى الْإِتْكَابِ^(١) عَنِ الْمَأْمُورِ وَارْتِكَابِ الْمَحْظُورِ.

وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ ﴿كَثِيرٌ﴾ بِالثَّاءِ^(٢).

﴿وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾: مِنْ كَسْبِ الْمَالِ، وَالطَّرَبِ، وَالِاتِّدَادِ، وَمُصَادَقَةِ الْفِتْيَانِ، وَفِي الْخَمْرِ خُصُوصًا: تَشْجِيعُ الْجَبَانِ، وَتَوْفُّرُ الْمَرْوَةِ، وَتَقْوِيَةُ الطَّبِيعَةِ.

﴿وَإِنَّهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾؛ أَي: الْمَفَاسِدُ الَّتِي تَنْشَأُ مِنْهُمَا أَعْظَمُ مِنَ الْمَنَافِعِ الْمُتَوَقَّعَةِ مِنْهُمَا، وَلِهَذَا قِيلَ: إِنَّهَا الْمَحْرَمَةُ لِلْخَمْرِ فَإِنَّ الْمَفْسَدَةَ إِذَا تَرَجَّحَتْ عَلَى الْمَصْلَحَةِ اقْتَضَتْ تَحْرِيمَ الْفِعْلِ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ لِمَا مَرَّ.

﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ قِيلَ: سَأَلَهُ أَيْضًا عَمْرُو بْنُ الْجُمُوحِ، سَأَلَ أَوَّلًا عَنْ الْمُتَنَفِّقِ وَالْمَصْرِفِ ثُمَّ سَأَلَ عَنْ كَيْفِيَّةِ الْإِنْفَاقِ.

﴿قُلِ الْغَفْوُ﴾ الْغَفْوُ نَقِيضُ الْجَهْدِ، وَمِنْهُ يُقَالُ لِلْأَرْضِ السَّهْلَةِ: الْعَفْوُ، وَهُوَ أَنْ يُنْفِقَ مَا تيسَّرَ لَهُ بِذَلِكَ وَلَا يَبْلُغُ مِنْهُ الْجَهْدَ، قَالَ:

خُذِي الْعَفْوَ مِنِّي تَسْتَدِيمِي مَوَدَّتِي وَلَا تَنْطِقِي فِي سَوْرَتِي حِينَ أَغْضَبُ

وَرَوَى أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَبِيضَةٍ مِنْ ذَهَبٍ أَصَابَهَا فِي بَعْضِ الْمَغَانِمِ فَقَالَ: خُذْهَا مِنِّي صَدَقَةً، فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى كَرَّرَ مَرَارًا، فَقَالَ: «هَاتِيهَا» مُغْضِبًا فَأَخَذَهَا فَحَدَفَهَا حَدَفًا لَوْ أَصَابَهُ لَشَجَّهْهُ، ثُمَّ قَالَ: «يَأْتِي أَحَدُكُمْ بِمَالِهِ كُلُّهُ يَتَصَدَّقُ بِهِ وَيَجْلِسُ يَتَكَفَّفُ النَّاسَ، إِنَّمَا الصَّدَقَةُ عَنْ ظَهْرِ غِنَى».

(١) فِي هَامِش (أ): «تَنْكَبُ عَنِ الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ؛ أَي: عَدَلَ عَنْهُ».

(٢) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ١٨٢)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ٨٠).

﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ﴾؛ أي: مثل ما بيّن أن العفو أصلح من الجهد، أو ما ذكر من الأحكام، والكاف في موضع النصب صفة لمصدر محذوف؛ أي: تبيناً مثل هذا التبين، وإنما وحّد العلامة والمخاطب به^(١) جمع على تأويل القبيل والجمع. ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ في الدلائل والأحكام.

(٢٢٠) - ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَاطَبُواهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَتْكُمْ عَنْ اللَّهِ غَيْرُهُ حَكِيمٌ﴾.

﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾: في أمور الدارين فتأخذون بالأصلح والأنفع منها، وتجنبون عما يضرّكم ولا ينفعكم، أو يضرّكم أكثر مما ينفعكم.

قوله: «رُوي أنه نزل بمكة...» إلى آخره:

ورد مفراً^(٢) في جملة أحاديث:

أخرج ابن أبي حاتم عن أنس قال: كُنَّا نَشْرَبُ الْخَمْرَ فَأُنْزِلَتْ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ فقلنا: نَشْرَبُ مِنْهَا مَا يَنْفَعُنَا، فَأُنْزِلَتْ فِي الْمَائِدَةِ: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ﴾ الآية، فقالوا: اللهم قد انتهينا^(٣).

وأخرج أحمد وأبو داود، والترمذي والحاكم وصحّاه، والنسائي، عن عمر أنه قال: اللهم بين لنا في الخمر بياناً شافياً، فنزلت: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ الآية، فدعي عمر فقرأت عليه فقال: اللهم بين لنا في الخمر بياناً شافياً، فنزلت الآية التي في سورة النساء، فكان مُنادي رسول الله ﷺ إذا أقام الصلاة نادى

(١) «به»: ليس في (خ).

(٢) في (ف) و(ز): «موقوفاً».

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٨٩/٢).

أَنْ لَا يَقْرَبَنَّ الصَّلَاةَ سَكْرَانُ، فُدْعِيَ عُمَرُ فَقُرِئَتْ عَلَيْهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ بَيِّنْ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيَانًا شَافِيًا، فَنَزَلَتِ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْمَائِدَةِ فَقَالَ عُمَرُ: انْتَهَيْنَا^(١).

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ وَيَأْكُلُونَ الْمَيْسِرَ، فَسَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْهُمَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ الْآيَةُ، فَقَالَ النَّاسُ: مَا حُرِّمَ عَلَيْنَا، إِنَّمَا قَالَ: ﴿إِنَّمَا كَبِيرٌ﴾ وَكَانُوا يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ حَتَّى كَانَ يَوْمٌ صَلَّى رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ أُمَّ أَصْحَابَهُ فِي الْمَغْرِبِ خَلَطَ فِي قِرَاءَتِهِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ الَّتِي فِي النَّسَاءِ^(٢).

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: صَنَعَ لَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ طَعَامًا فَدَعَانَا وَسَقَانَا مِنَ الْخَمْرِ، فَأَخَذَتِ الْخَمْرُ مِنَّا وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَقَدَّمُونِي فَقَرَأْتُ: قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ وَنَحْنُ نَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ الْآيَةُ^(٣).

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ وَابْنُ جَرِيرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّمَا نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ فِي قَبِيلَتَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ شَرِبُوا، فَلَمَّا أَنْ تَمَلَّ الْقَوْمُ عَثَّ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ،

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣٧٨)، وأبو داود (٣٦٧٠)، والترمذي (٣٠٤٩)، والنسائي (٥٥٤٠)، والحاكم في «المستدرک» (٧٢٢٤).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٨٦٢٠)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥١/٥): رواه أحمد، وأبو وهب مولى أبي هريرة لم يجرحه أحد ولم يوثقه. وأبو نجیح: ضعيف لسوء حفظه وقد وثقه غير واحد.

(٣) رواه أبو داود (٣٦٧١)، والترمذي (٣٠٢٦) واللفظ له، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٠٤١)، والحاكم في «المستدرک» (٧٢٢٠)، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح غريب». وفي بعض المصادر أن الإمام كان عبد الرحمن بن عوف.

فَلَمَّا صَحَّوْا جَعَلَ الرَّجُلُ يَرَى الْأَثَرَ فِي وَجْهِهِ وَرَأْسِهِ وَلَحِيَّتِهِ فَوَقَعَتِ الصَّغَائِنُ فِي قُلُوبِهِمْ، فَزَلَتْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ﴿الآيَةُ (١)﴾.

قَالَ الْقَاضِي: الْحِكْمَةُ فِي وَقْعِ التَّحْرِيمِ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ عَلِمَ أَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا أَلْفُوا شَرِبَ الْخَمْرَ وَكَانَ انْتِفَاعُهُمْ بِهِ كَثِيرًا، فَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ مَنَعَهُمْ دَفْعَةً وَاحِدَةً لَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاسْتَعْمَلَ فِي التَّحْرِيمِ هَذَا التَّدْرِيجَ وَهَذَا الرَّفْقَ.

قَوْلُهُ: «إِنَّمَا كَبِيرٌ»: فَاتَ الْمَصْنُفَ أَنْ يُبْنَى عَلَى أَنَّ حَمْزَةَ وَالْكَسَائِيَّ قَرَأَا: ﴿كَثِيرٌ﴾ بِالْمَثَلَةِ وَالْباقُونَ بِالْمَوْحِدَةِ (٢).

قَوْلُهُ: «قِيلَ: سَأَلَهُ عَمْرُو بْنُ الْجُمُوحِ»:

لَمْ يَرِدْ (٣)، بَلْ وَرَدَ أَنَّ سَأَلَهُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَثَعْلَبَةُ بْنُ غَنَمٍ؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِسَنَدٍ مُرْسَلٍ (٤)، وَأَخْرَجَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنْ نَفَرًا مِنَ الصَّحَابَةِ سَأَلُوا (٥).

قَوْلُهُ: «نَقِضُ الْجَهْدِ» بِالْفَتْحِ؛ أَيِ: الْمَشَقَّةِ.

(١) رواه النسائي في «السنن الكبرى» (١١٠٨٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٧٣٢٧)، والطبري في «تفسيره» (٦٦٠ / ٨).

(٢) كذا قال، ولعله سقط من نسخه، فقد ورد ذلك في غيرها كما أثبتناه.

(٣) بل ورد، فقد ذكره مقاتل بن سليمان في «تفسيره» (١٨٣ / ١)، والواحدي في «البيسط» (١٥٥ / ٤)، و«الوسيط» (٣٢٤ / ١)، وابن الجوزي في «زاد المسير» (١٨٥ / ١) وعزاه لابن عباس. ولعله من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، كما ورد في تفسير الآية (٢١٥) من هذه السورة، وهذا إسناد ضعيف جدًا لأن الكلبي متروك، وأبو صالح لم يدرك ابن عباس. وانظر: «العجاب في بيان الأسباب» لابن حجر (٥٣٤ / ١).

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٩٣ / ٢).

(٥) روى ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٩٣ / ٢ - ٣٩٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما في الآية أكثرين، وليس فيهما التصريح بالسائل.

قوله:

«خُذِي الْعَفْوَ مِنِّي تَسْتَدِيمِي مَوَدَّتِي وَلَا تَنْطِقِي فِي سَوَرَتِي حِينَ أَغْضَبُ»

قيل: هو لأبي الأسود الدؤلي، وقيل: لأسماء بن خارجة الفزاري^(١). وبعده:

فإني رأيتُ الحُبَّ في الصِّدْرِ والأَذَى إذا اجتمعَا لم يَلْبَثِ الحُبُّ يَذْهَبُ

وسورة الغضب: شدته وجدته.

ثم رأيتُ البهقيَّ أخرج في «شعب الإيمان» قال: أنا^(٢) أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد بن شبابة الهمداني، ثنا^(٣) أبو حاتم أحمد بن عبد الله البستي، ثنا إسحاق بن إبراهيم، ثنا قتيبة، ثنا عبد الله بن بكر السهمي، ثنا أبو بشر: أن أسماء بن خارجة الفزاري لما أراد أن يهدي ابنته إلى زوجها قال لها: يا بُنْتَى، كوني لزوجك أمةً يَكُنْ لك عبداً، ولا تدني منه فيملك ولا تباعدني عنه فتثقل علي، وكوني كما قلتُ لأُمِّك:

خُذِي الْعَفْوَ مِنِّي... فذكر البيت^(٤)

ثم رأيتُ في «حماسة الشريف ضياء الدين العلوي»: قال عامر بن عمرو البكاري لامرأته:

(١) اختلف في نسبه؛ فنسبه أبو تمام في «الوحشيات» (ص: ١٨٥)، وابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١١/٣)، لشريح القاضي. ونسبه ابن قتيبة أيضاً في «عيون الأخبار» (٧٧/٤)، والقرطبي في «تفسيره» (٨٠/٣)، لأبي الأسود الدؤلي، ونسبه الأصفهاني في «الأغاني» (٢٧٦/٢٠) لأسماء بن خارجة، وخطأ نسبه لأبي الأسود.

(٢) في (س) و(ز): «الإيمان أنبأنا».

(٣) في (ز) و(س): «نبأنا» هنا وفي المواضع التالية كلها.

(٤) انظر: «شعب الإيمان» للبيهقي (١٧٤/١١) رقم (٨٣٦٤).

خُذِي الْعَفْوَ مِنِّي تَسْتَدِيمِي مَوَدِّي وَلَا تَنْطِقِي فِي سَوْرَتِي حِينَ أَغْضَبُ
وَلَا تَقْرِينِي نَقْرَةَ الدَفِّ مَرَّةً فَإِنَّكَ لَا تَدْرِينَ كَيْفَ الْمَغِيبُ
فإني رأيتُ الغَيْظَ فِي الصَّدْرِ والأَذَى إِذَا طَالَ يَمْحُو كُلُّ وَدٍّ فَيَذْهَبُ^(١)
قوله: «رُويَ أَنَّ رجلاً..» الحديث:

أخرجه أبو داودَ والبزارُ وابنُ حَبَّانَ والحاكِمُ من حديث جابر^(٢)، ولفظُ البزارِ:
في بعضِ المغازي كما ذكرَ المُصنَّفُ، ولفظُ الباقيين: في بعضِ المعادِنِ^(٣).
قال في «النهاية»: «عن ظَهْرٍ غَنِيٍّ؛ أي: ما كَانَ عَفْوَاً فَقَدْ فَضَّلَ عَنْ غَنِيٍّ، وَالظَّهْرُ قَدْ
يُزَادُ فِي مِثْلِ هَذَا إِشْبَاعاً لِلْكَلَامِ وَتَمَكِيناً كَأَن صَدَقَتْهُ مُسْتَنَدَةً إِلَى ظَهْرِ قَوِيٍّ مِنَ الْمَالِ^(٤).
وَالْحَذْفُ - بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ - : الرَّمْيُ^(٥).
وَيَتَكَفَّفُ النَّاسَ: يَمُدُّ كَفَّهُ يَسْأَلُهُمْ^(٦).
قوله: «وَحَدَّ الْعَلَامَةَ»؛ أي: الكافَ في (ذلك).

﴿وَسْتَلُونَا عَنْ آلِئْتَمَى﴾ لَمَّا نَزَلَتْ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِئْتَمَى ظُلْمًا﴾
[النساء: ١٠] اعْتَزَلُوا الْيَتَامَى وَمُخَالَطَتُهُمْ وَالْاهْتِمَامَ بِأَمْرِهِمْ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ،
فَذَكَّرَ^(٧) لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنَزَلَتْ.

- (١) من قوله: «ثم رأيت في حماسة الشريف.. إلى قوله:.. كل ود فيذهب»: ليس في (ز) و(س).
- (٢) رواه أبو داود (١٦٧٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٣٧٢)، والحاكِم في «المستدرک» (١٥٠٧).
- (٣) ولفظ ابن حبان: «في بعض المغازي». ولم أجد الحديث في المطبوع من «مسند البزار».
- (٤) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ١٦٥)، (مادة: ظهر).
- (٥) المصدر السابق (١/ ٣٥٦)، (مادة: حذف).
- (٦) المصدر السابق (٤/ ١٩٠)، (مادة: كف).
- (٧) في (ت) زيادة: «ذلك».

﴿قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾؛ أي: مُدَاخَلَتُهُمْ لِإِصْلَاحِهِمْ، أو: إِصْلَاحٌ خَيْرٌ مِنْ مُجَانِبَتِهِمْ.

﴿وَلَنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ حَثٌّ عَلَى الْمَخَالَطَةِ؛ أي: إِنَّهُمْ إِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمِنْ حَقِّ الْأَخِ أَنْ يَخَالِطَ الْأَخَ.

وقيل: المرادُ بِالْمَخَالَطَةِ: الْمَصَاهَرَةُ.

﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ وَعِيدٌ وَوَعْدٌ لِمَنْ خَالَطَهُمْ لِإِفْسَادٍ وَإِصْلَاحٍ؛ أي: يَعْلَمُ أَمْرَهُ فَيَجَازِيهِ عَلَيْهِ.

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ﴾؛ أي: وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ إِعْنَاتَكُمْ لِأَعْنَتِكُمْ؛ أي: كَلَّفَكُمْ مَا يَشُقُّ عَلَيْكُمْ مِنَ الْعَنْتِ - وَهُوَ الْمَسَقَّةُ - وَلَمْ يَجُوزْ لَكُمْ مُدَاخَلَتُهُمْ.

﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ﴾: غَالِبٌ يَقْدِرُ^(١) عَلَى الْإِعْنَاتِ.

﴿حَكِيمٌ﴾ يَحْكُمُ بِمَا تَقْتَضِيهِ الْحِكْمَةُ وَتَتَّسِعُ لَهُ الطَّاقَةُ.

قوله: «لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ﴾..» إلى آخره:

أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم وصححه من حديث ابن عباس^(٢).

وقوله: «وَتَتَّسِعُ لَهُ الطَّاقَةُ»؛ أي: مِنْ غَيْرِ حَرَجٍ وَتَضْيِيقٍ، وَلِهَذَا لَمْ يَقُلْ: مَا يُطِيقُونَ، قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ.

(١) في (خ): «عزیز قادر».

(٢) رواه أبو داود (٢٨٧١)، والنسائي (٣٦٦٩)، والحاكم في «المستدرک» (٣١٨٤).

(٢٢١) - ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَا أُمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَا أُعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾.

﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾؛ أي: ولا تتزوجوهنَّ، وفِرِّي بالصِّمِّ؛ أي: ولا تزوجوهنَّ من المسلمين، و﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ نَعْمُ الكَتَابِيَّاتِ لِأَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ مُشْرِكُونَ؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزَّى ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] إلى قوله: ﴿سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، ولكنها^(١) خُصَّتْ عنها بقوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥].

رُوي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعَثَ مَرْثَدَ الْغَنَوِيِّ إِلَى مَكَّةَ لِيُخْرِجَ مِنْهَا أَنَسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَأَتَتْهُ عَنَاقُ - وَكَانَ يَهْوَاهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ - فَقَالَتْ: أَلَا تَخْلُو؟ فَقَالَ: إِنَّ الْإِسْلَامَ حَالٌ بَيْنَنَا، فَقَالَتْ: هَلْ لَكَ أَنْ تَتَزَوَّجَ بِي؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَلَكِنْ أَسْتَأْمِرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَأْمَرَهُ فَتَزَلَّتْ.

﴿وَلَا أُمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ﴾؛ أي: ولا امرأةٌ مُؤْمِنَةٌ حُرَّةٌ كَانَتْ أَوْ مَمْلُوكَةً، فَإِنَّ النَّاسَ عِبِيدُ اللَّهِ وَإِمَاؤُهُ.

﴿وَلَوْ أُعْجَبْتُمْ﴾ بِحُسْنِهَا وَشِمَائِلِهَا، وَالْوَاوُ لِلْحَالِ، وَ(لَوْ) بِمَعْنَى (إِنْ) وَهُوَ كَثِيرٌ.

﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾: وَلَا تَزَوَّجُوا مِنْهُمْ الْمُؤْمِنَاتِ حَتَّى يُؤْمِنُوا، وَهُوَ عَلَى عُمُومِهِ.

﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَا أُعْجَبَكُمْ﴾ تَعْلِيلٌ لِلنَّهْيِ عَنْ مُوَاصَلَتِهِمْ، وَتَرْغِيبٌ فِي مُوَاصَلَةِ الْمُؤْمِنِينَ.

(١) فِي (خ): «وَلِذَلِكَ».

﴿أُولَئِكَ﴾ إشارة إلى المذكورين^(١) من المشركين والمُشْرِكَاتِ ﴿يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾؛ أي: بالكفر المؤدّي إلى النَّارِ فلا يليقُ موالاؤُهُم ومُصَاهَرَتُهُمْ ﴿وَاللَّهُ﴾؛ أي: أولياؤُهُ^(٢)، يعني: المؤمنين، حَذَفَ المضافَ وأقامَ المضافَ إليه مقامَهُ تَفْخِيماً لِشَأْنِهِمْ.
﴿يَدْعُوا إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ﴾؛ أي: الاعتقادِ والعملِ الموصِلينِ إليهما، فهُم الأَحْقَاءُ بالمواصلَةِ.

﴿يَاذِينِ﴾؛ أي: بتوفيقِ الله وتيسيره، أو بقضائِهِ وإرادتِهِ.
﴿وَيَبِّئْ عَابِدِيهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾: لَكِي يَتَذَكَّرُوا، أو: ليكونوا بحيث يُرْجَى مِنْهُمْ التَّذَكُّرُ لِمَا رَكَزَ فِي الْعُقُولِ مِنْ مِيلِ الْخَيْرِ وَمُخَالَفَةِ الْهَوَى.

قوله: «وَقُرِئَ بِالضَّمِّ»: تَعَقَّبَهُ الطَّبِيُّ بِأَنَّ الرَّجَاجَ قَالَ: هَذَا وَجْهُ وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَرَأَ بِهِ^(٣).

قلت: هي قراءة الأعمش كما نقله أبو حيان^(٤).

قوله: «رُوي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعَثَ مَرْتَدًا^(٥)...» الحديث:

قلت: ليس هو في نزولِ هذه الآية، إِنَّمَا هو في نُزُولِ آيَةِ النُّورِ: ﴿الَّذِينَ لَا يَنْكِحُوا إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ الآية [النور: ٣]^(٦)، كَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ

(١) في (ت): «المذكور».

(٢) في (خ): «أولياء الله».

(٣) انظر: «مفاتيح الغيب» (٣/ ٣٦٤)، وانظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ٢٩٥).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٤/ ١٥٦)، وكذا نسبها ابن خالويه للأعمش. انظر: «المختصر في شواذ

القراءات» (ص: ٢٠).

(٥) في (ز): «مرتدا».

(٦) وكذا نبه الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ١٨).

حديث ابن عمرو^(١)، والذي ذكره المصنّف أوردّه الواحدِي في «أسباب النزول» عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس^(٢).

قوله: «أي: ولا امرأة مؤمنة حرة كانت أو مملوكة»:

فيه قول ثانٍ أنّ المراد الأمة على ظاهرها، وهو الأوفق للسّياق وسبب التّزول؛ فإنّ الآية نزلت في أمّة عبد الله بن رواحَة، أخرجّه الواحدِي عن ابن عباس^(٣).

قوله: «والواو للحال (لو) بمعنى: إن»:

الشيخ سعد الدين: كلمة (لو) في مثل هذا الموضع لا تكون لانتفاء الشّيء لانتفاء غيره ولا للمضي، وكذا كلمة (إن) لا تكون لقصد التعلّق والاستقبال، بل المعنى فيها ثبوت الحكم ألبتة، ولهذا يقال: إنّها للتأكيد.

والواو عند بعضهم للعطف على مقدّر هو ضدّ المذكور؛ أي: لو لم يكن كذلك ولو كان كذلك، وعند الزّمخشرِي للحال لكن مقتضاه أن يكون الواقع بعد الواو - أعني: الفعل مع الحرف - في موقع الحال، ولا يستقيم فلذا يُقدّر: ولو كان الحال كذا، دون: والحال لو كان كذا.

قوله: «﴿أُولَئِكَ﴾ إشارة إلى المذكورين من المشركين والمشرّكات»:

قال الشيخ سعد الدين: ففيه تغليب في «يَدْعُونَ» لكونه صيغة جماعة الذّكور، أو استعمال المشترك في معنیه لأنّ صيغة «يَدْعُونَ» صالحة للمذكّر والمؤنث، إلا

(١) رواه أبو داود (٢٠٥١)، والترمذي (٣١٧٧)، والنسائي (٣٢٢٨).

(٢) ذكره الواحدِي في «أسباب النزول» (ص: ٧٣ - ٧٤). وإسناده ضعيف جداً.

(٣) رواه الواحدِي في «أسباب النزول» (ص: ٧٣)، ورواه الطبري في «تفسيره» (٧١٧/٣)، وابن أبي

حاتم في «تفسيره» (٣٩٨/٢) عن السدي.

أَنَّ الْوَاوِ عَلَى التَّذْكِيرِ ضَمِيرٌ دُونَ النُّونِ، وَعَلَى التَّائِيثِ بِالْعَكْسِ، وَأَمَّا الْإِشْتِرَاكُ فِي «أَوَّلَيْكَ» فَمَعْنَوِيٌّ لَا لَفْظِيٌّ.

قوله: «أي: وأولياؤه»:

قال أبو حيان: الحامل له على ذلك طلبُ المعادلةِ بينَ المشركينَ والمؤمنينَ في الدعاءِ، ولا يلزمُ ذلك، بل إجراءُ اللفظِ على ظاهره أكْدُ وأبلغُ في التَّبَاعُدِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ^(١).

(٢٢٢) - ﴿وَسْأَلُونَا عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾.

﴿وَسْأَلُونَا عَنِ الْمَحِيضِ﴾ رُويَ أَنَّ^(٢) أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا لَمْ يُسَآكِنُوا الْحَيْضَ وَلَمْ يُؤَاكِلُوا كِفْعَلَ الْيَهُودِ وَالْمَجُوسِ، وَاسْتَمَرَّ ذَلِكَ إِلَى أَنْ سَأَلَ أَبُو الدَّحْدَاحِ فِي نَفَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عَنْ ذَلِكَ فَتَرَلَّتْ.

و(المحيض) مصدرٌ كالمجيء والمبيت.

ولعله سبحانه إنما ذكر ﴿يَسْأَلُونَا﴾ بغيرِ واوٍ ثلاثاً ثم بها ثلاثاً؛ لَأَنَّ السُّؤَالَاتِ الْأَوَّلَ كَانَتْ فِي أَوْقَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ، وَالثَّلَاثَةُ الْأَخِيرَةُ كَانَتْ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، فَلِذَلِكَ ذَكَرَهَا بِحَرْفِ الْجَمْعِ^(٣).

﴿قُلْ هُوَ أَذًى﴾؛ أي: الحيضُ مُسْتَقْدَرٌ مُؤِذٌ مَن يَقْرُبُهُ نَفَرَةً مِنْهُ ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾: فَاجْتَنِبُوا مُجَامَعَتَهُنَّ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ تَعْتَزِلُوا»^(٤).

(١) انظر: «البحر المحيط» (٤/١٦٣، ١٦٤).

(٢) في (ت): «روي عن».

(٣) في (خ): «بحرف العطف».

(٤) في (خ) زيادة: «النساء و».

مُجَامَعَتَهُنَّ إِذَا حِضْنَ وَلَمْ يَأْمُرْكُم بِإِخْرَاجِهِنَّ مِنَ الْبُيُوتِ كِفْعَلِ الْأَعَاجِمِ، وَهُوَ الْاِقْتِصَادُ بَيْنَ إِفْرَاطِ الْيَهُودِ وَتَقْرِيطِ النَّصَارَى فَإِنَّهُمْ كَانُوا يُجَامِعُوهُنَّ^(١) وَلَا يُبَالُونَ بِالْحَيْضِ، وَإِنَّمَا وَصَفَهُ بِأَنَّهُ أَدَى وَرَتَّبَ الْحُكْمَ عَلَيْهِ بِالْفَاءِ إِشْعَارًا بِأَنَّهُ الْعِلَّةُ^(٢).

﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ تأكيدٌ لِلْحُكْمِ وَبَيَانٌ لِغَايَتِهِ، وَهُوَ أَنْ يَغْتَسِلْنَ بَعْدَ الْانْقِطَاعِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ صَرِيحاً قِرَاءَةُ حَمْزَةِ الْكِسَائِيِّ وَعَاصِمٍ فِي رَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿يَطْهَرْنَ﴾^(٣)؛ أَي: يَطْهَرْنَ، بِمَعْنَى: يَغْتَسِلْنَ، وَالتَّرَامَا قَوْلُهُ: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأَتُوهُنَّ﴾ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي تَأَخُّرَ جَوَازِ الْإِتْيَانِ عَنِ الْغُسْلِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ طَهَّرْتَ لِأَكْثَرِ الْحَيْضِ جَازَ قِرْبَانُهَا^(٤) قَبْلَ الْغُسْلِ.

﴿مَنْ حَبِثَ أَمْرُكُمْ اللَّهُ﴾؛ أَي: الْمَاتَى الَّذِي أَمَرَكَ بِهِ وَحَلَّلَهُ لَكُمْ.

﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾ مِنَ الذُّنُوبِ ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾: الْمُتَزَهِّينَ عَنِ الْفَوَاحِشِ وَالْأَفْذَارِ^(٥)؛ كُمُجَامَعَةِ الْحَائِضِ وَالْإِتْيَانِ فِي غَيْرِ الْمَاتَى.

(٢٢٣) - ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْقَوُهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾: مَوَاضِعُ حَرْثٍ لَكُمْ، شُبَّهْنَ بِهَا تَشْبِيهًا لِمَا يُلْقَى فِي أَرْحَامِهِنَّ مِنَ النَّطْفِ بِالْبُذُورِ.

(١) فِي (خ) زِيَادَةٌ: «إِذَا حِضْنَ».

(٢) فِي (ت): «إِشْعَارًا بِالْعِلَّةِ».

(٣) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ١٨٢)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ٨٠). وَابْنُ عَبَّاسٍ هُوَ أَبُو بَكْرٍ أَحَدُ رَاوِيِي

عَاصِمٍ وَالْآخِرُ حَفْصٌ.

(٤) فِي (خ): «جَازَ أَنْ يَأْتِيَهَا».

(٥) فِي (خ): «وَالْأَرْذَالُ».

﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ﴾؛ أي: فأتوهنَّ كما تأتون المحارث، وهو كالبيان لقوله:
﴿فَأَتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾.

﴿أَنْ شِئْتُمْ﴾؛ أي: من أي جهة شئتم.

رُوي أَنَّ اليهود كانوا يقولون: مَنْ جَامَعَ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبْرِهَا فِي قُبْلِهَا كَانَ وَلَدُهَا
أَحُولَ، فذكر ذلك لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنَزَلَتْ.

﴿وَقَدْ رَمَوْا لَأَنفُسِكُمْ﴾ ما يَدْخِرُ لَكُمْ الثَّوَابَ.

وقيل: هو طَلَبُ الْوَلَدِ.

وقيل: التَّسْمِيَةُ عَلَى الْوَطْءِ.

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ بِالاجْتِنَابِ عَنْ مَعَاصِيهِ ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْكُوهُ﴾ فَتَزَوُّوا مَا لَا
تَفْتَضِحُونَ بِهِ.

﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الْكَامِلِينَ فِي الْإِيمَانِ بِالْكَرَامَةِ وَالنَّعِيمِ الدَّائِمِ، أَمَرَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنْ يَنْصَحَهُمْ وَيُبَشِّرَ مَنْ صَدَّقَهُ وَامْتَثَلَ أَمْرَهُ مِنْهُمْ.

قوله: «وَرُوي أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ..» إِلَى آخِرِهِ:

روى مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا إِذَا حَاضَتِ
الْمَرْأَةُ مِنْهُمْ لَمْ يُؤَاكِلُوهَا وَلَمْ يُجَامِعُوهَا فِي الْبَيْتِ، فَسَأَلَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ
فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَسَعَلُونَاكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ الْآيَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اصْنَعُوا كُلَّ
شَيْءٍ إِلَّا التَّكَاحَ»^(١).

(١) رواه مسلم (٣٠٢)، وأبو داود (٢٥٨)، والتِّرْمِذِيُّ (٢٩٧٧)، والنَّسَائِيُّ (٢٨٨)، وابن ماجه

وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس: أَنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ فِي شَأْنِ الْحَائِضِ وَالْمُسْلِمُونَ يُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ كَفَعْلِ الْعَجَمِ، ثُمَّ اسْتَفْتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ الْآيَةَ^(١).

وأخرج ابن جرير عن السُّدِّيِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ قَالَ: الَّذِي سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ ثَابِتُ بْنُ الدَّحْدَاحِ^(٢).

وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتلٍ مِثْلَهُ^(٣).

قَوْلُهُ: «وَلَعَلَّهُ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا ذَكَرَ ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ بَغَيْرِ وَائٍ ثَلَاثًا ثُمَّ بِهَا ثَلَاثًا؛ لِأَنَّ السُّؤَالَاتِ الْأَوَّلَ كَانَتْ فِي أَوْقَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ، وَالثَّلَاثَةُ الْأَخِيرَةُ كَانَتْ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، فَلِذَلِكَ ذَكَرَهَا بِحَرْفِ الْجَمْعِ»:

اعْتَرَضَ عَلَيْهِ ابْنُ الْمُنِيرِ بِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ تَدْخُلَ الْوَاوُ عَلَى اثْنَيْنِ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ؛ لِأَنَّ الْعُطْفَ يَكُونُ فِي الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ مِنْهَا.

ثُمَّ قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَمَّا سَأَلُوا عَمَّا كَانُوا يُنْفِقُونَ فَأُجِيبُوا بِمَصْرِفِ النَّفَقَةِ أَعَادُوا سُؤْلَهُمْ بِالْوَاوِ: مَاذَا يَنْفِقُونَ؟ فَأُجِيبُوا بِالْعَفْوِ.

وَلَمَّا كَانَ السُّؤَالُ الثَّانِي عَنْ مُخَالَطَةِ الْيَتَامَى فِي النَّفَقَةِ وَهُوَ مُنَاسِبٌ لِمَا قَبْلَهُ عُطِفَ بِالْوَاوِ.

وَلَمَّا كَانَ الثَّلَاثُ سُؤَالًا عَنْ اعْتِرَالِ الْحَيْضِ كَمَا يُعْتَرَلُ الْيَتَامَى فَهُوَ مُنَاسِبٌ لِمَا قَبْلَهُ إِذْ كِلَاهُمَا سُؤَالٌ عَنْ اجْتِنَابِ عُطْفٍ بِالْوَاوِ.

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٤٠٠).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٧٢٢).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٤٠٠) عن مقاتل بن حيان.

ولا كذلك الثلاثة الأول إذ لا تعلق بينها.

قوله: «لقوله عليه السلام: إِنَّمَا أُمِرْتُمْ أَنْ تَعْتَزِلُوا مُجَامَعَتَهُنَّ إِذَا حِضْنَ»: لم أَقِفْ عليه^(١).

قوله: «بمعنى: يَغْتَسِلُنَّ»:

أقول: التَّطَهُّرُ هو الغسلُ بالماء كما قال ابنُ عَبَّاسٍ: فإذا تَطَهَّرَ بالماء، أخرجَهُ ابنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٢)، وذلك صَادِقٌ بِغَسَلِ كُلِّ الْبَدَنِ كما قالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ^(٣)، وَبَغَسَلِ بعضِ الأَعْضَاءِ وَهُوَ الوُضُوءُ كما قالَ بِهِ طَاوُسٌ وَمُجَاهِدٌ^(٤)، وَبَغَسَلِ الْفَرْجَ خَاصَّةً وَهُوَ الاسْتِنْجَاءُ كَمَا قالَ بِهِ الْأَوْزَاعِيُّ^(٥)، فَمِنْ أَيْنَ تَعَيَّنَ الْاِغْتِسَالُ الْعَامُّ الَّذِي هُوَ كُغْسَلِ الْجَنَابَةِ وَتَوَقَّفُ الْوَطْءِ عَلَيْهِ؟

فإن قيل: الْمُطْلَقُ يَنْصَرِفُ إِلَى الْكَامِلِ؟

(١) وكذا قال الحافظ في «الكاف الشاف» (ص: ١٨): لم أجده. ولعل من قال ذلك يريد: مسنداً، وإلا فقد ذكره بهذا اللفظ دون سند مقاتل في «تفسيره» (١/ ١٩١)، والثعلبي في «تفسيره» (٦/ ٣٠)، والواحدي في «البيسط» (٤/ ١٧٤).

ورواه بنحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٤٠٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن القرآن أنزل في شأن الحائض، والمسلمون يخرجونهن من بيوتهن كفعل العجم، ثم استفتوا رسول الله ﷺ في ذلك، فجاء القرآن في ذلك، فقال الله لرسوله: ﴿وَسَتَلُونَكُمْ عَنِ الْمَحِيضِ﴾.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٧٣٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٤٠٢) بلفظ: «فإذا طهرت من الدم وتطهرت بالماء».

(٣) انظر: «الأم» (١/ ٧٨).

(٤) انظر: «تفسير الثعلبي» (٦/ ٦٠)، و«تفسير الماوردي» (١/ ٢٨٣).

(٥) انظر: «إكمال المعلم» (٢/ ١٢٥)، و«بداية المجتهد» (١/ ٦٤).

قلت: هو بمذهب أبي حنيفة أليق؛ لأن ذلك قاعدته، وأما قاعدة الشافعي رضي الله عنه فالانصراف إلى الأقل.

فإن قيل: ينصرف إلى الشرعي دون اللغوي؟

قلت: الثلاثة شرعية؛ لأن الاستنجاء شرعي، ثم الوضوء شرعي قطعاً.

فإن قيل: لعل ذلك ليس من الآية فقط بل من أدلة أخرى؟

قلت: لم يرد حديث قط بأن الوطء يتوقف على الغسل الكامل، ولو كان ذلك مراد الآية لبين مرة في حديث؛ فإن الآية مجملة في الثلاثة.

والذي أقطع به: أن الآية نزلت على المعنى اللغوي، وهو غسل مكان القدر خاصة، ولذا^(١) سكّ عن تفصيله في الآية، وعن تبينه في الأحاديث كما سكّ في آية الاستنجاء وهي: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحْثِرُونَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى اللَّهِ يُحِبُّ الْمُنْظَرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨] فإن المراد بها غسل محل البول والغائط خاصة، وأطلقت لأنه كان معهوداً عندهم، ولما جاءت آية الوضوء بما لا يعرفونه جاءت مبيّنة، وكذا الغسل من الجنابة بيّن في الأحاديث.

فإن قيل: قد ورد في الأحاديث ذكر الغسل من المحيض؟

قلت: للصلاة وقراءة القرآن ودخول المسجد، وأما الوطء فممن أين؟

قوله: «(أَنْ يَشْتُمُوا)؟ أي: من أي جهة يشتُم»:

أبو حيان: هذا من المواضع المشكّلة التي تحتاج إلى فكر ونظر؛ لأن (أَنْ) تكون استفهاماً وشرطاً، ولا جائز أن تكون هنا استفهاماً؛ لأنها حينئذٍ تكتفي بما بعدها من

(١) في (ز): «وإنما».

فعلٍ أو اسمٍ نحو: ﴿أَنِّي يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾ ﴿أَنِّي لَأَكْبَرُ هَذَا﴾، ولا تفتقر إلى غيره، وهنا يظهر افتقارها وتعلقها بما قبلها.

ثم إن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ولا جائز أن يكون شرطاً لأنها إذ ذاك تكون ظرف مكان فتكون مبيحة لإتيان النسأ في غير القبل وقد ثبت تحريمه، ثم إن الظرف الشرطي أيضاً لا يعمل فيه ما قبله.

قال: والذي يظهر - والله أعلم - كونها شرطاً؛ لافتقارها إلى جملة غير الجملة التي بعدها، وتكون قد جعلت فيها الأحوال كجعل^(١) الظروف المكانية وأجريت مجراها تشبيهاً للحال بالظرف المكاني؛ كما أن (كيف) خرج بها عن الاستفهام إلى معنى الشرط نحو: ﴿يَتَوَقَّعُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ وجواب ﴿أَنِّي﴾ محذوف تقديره: أنى شئتم فأتوه.

ثم قال: فإن قلت: قد أخرجت (أنى) عن الظرفية الحقيقية وأبقيتها لتعميم الأحوال مثل (كيف)، فهل الماضي بعدها في محل جزم كحالها إذا كانت ظرفاً، أم رفع كهو بعد (كيف)؟

فالجواب: أنه يحتمل الأمرين، والجزم أرجح لأنه قد استقر الجزم بها فلا يزال، ولم يستقر الجزم بـ (كيف)، انتهى^(٢).

قوله: «رُوي أن اليهود...» إلى آخره: أخرجه الشيخان عن جابر^(٣).

قوله: «وقيل: التسمية على الوطء»: أخرجه ابن جرير عن ابن عباس^(٤).

(١) في (ز) و(س): «بجعل»، وفي (ف): «لجعل»، والمثبت من «البحر».

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٤/ ١٨٢ - ١٨٣).

(٣) رواه البخاري (٤٥٢٨)، ومسلم (١٤٣٥)، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٧٦٢).

(٢٢٤) - ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾ نَزَلَتْ فِي الصَّدِيقِ لَمَّا حَلَفَ أَنْ لَا يُفِيقَ عَلَى مَسْطَحٍ لافترائه عَلَى عَائِشَةَ، أَوْ فِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ رَوَاحَةَ حَلَفَ أَنْ لَا يُكَلِّمَ حَتَنَّهُ بَشِيرَ بْنِ النُّعْمَانِ وَلَا يُصْلِحَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أُخْتِهِ. و(الْعُرْضَةُ) فُعْلَةٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ كَالْقُبْضَةِ، تُطْلَقُ لِمَا يَعْرِضُ دُونَ الشَّيْءِ، وَلِلْمُعَرِّضِ لِلْأَمْرِ:

وَمَعْنَى الْآيَةِ عَلَى الْأَوَّلِ: لَا تَجْعَلُوا اللَّهَ حَاجِزًا لِمَا حَلَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَنْوَاعِ الْخَيْرِ، فَيَكُونُ الْمَرَادُ بِالْإِيمَانِ: الْأُمُورُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهَا؛ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِابْنِ سُمْرَةَ: «إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا فَاتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ»، و﴿أَنْ﴾ مَعَ صِلَتِهَا عَطْفُ بَيَانٍ لَهَا، وَاللَّامُ صِلَةٌ ﴿عُرْضَةً﴾ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْإِعْطَارِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّعْلِيلِ وَيَتَعَلَّقُ ﴿أَنْ﴾ بِالْفِعْلِ أَوْ بِـ﴿عُرْضَةً﴾؛ أَيْ: وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَنْ تَبَرُّوا لِأَجْلِ أَيْمَانِكُمْ بِهِ.

وَعَلَى الثَّانِي: وَلَا تَجْعَلُوهُ مُعَرَّضًا لِأَيْمَانِكُمْ فَتَبَدَّلُوهُ بِكثْرَةِ الْحَلْفِ بِهِ، وَلِذَلِكَ ذَمُّ الْحَلْفِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَطْعَمْ كُلَّ حَلَاْفٍ مِهِينٍ﴾ [الْقَلَمُ: ١٠]، و﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾ عِلَّةُ النَّهْيِ؛ أَيْ: أَنَّهَُا كَسَمٌ^(١) عَنْهُ إِرَادَةُ بَرِّكُمْ وَتَقَوَّائِكُمْ وَإِصْلَاحِكُمْ بَيْنَ النَّاسِ، فَإِنَّ الْحَلْفَ مُجْتَرِئٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالْمُجْتَرِئُ عَلَيْهِ لَا يَكُونُ بَرًّا مَتَّقِيًّا وَلَا مَوْثُوقًا بِهِ فِي إِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ.

﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ﴾ لَأَيْمَانِكُمْ ﴿عَلِيمٌ﴾ بِنِّيَاتِكُمْ.

(١) فِي (خ): «نَهَيْتِكُمْ».

(٢٢٥) - ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ

حَلِيمٌ﴾.

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ (اللغو): السَّاقِطُ الذي لَا يُعْتَدُّ به مِنْ كَلَامٍ وَغَيْرِهِ، وَلِغْوِ الْيَمِينِ: مَا لَا عَقْدَ مَعَهُ كَمَا سَبَقَ بِهِ اللِّسَانُ أَوْ تَكَلَّمَ بِهِ جَاهِلًا بِمَعْنَاهُ، أَوْ كَقَوْلِ^(١) الْعَرَبِ: (لَا وَاللَّهِ) وَ(بَلَى وَاللَّهِ) لِمَجَرَّدِ التَّكْيِيدِ؛ لِقَوْلِهِ ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ وَالْمَعْنَى: لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِعَقُوبَةٍ وَلَا كَفَّارَةٍ بِمَا لَا قَصْدَ مَعَهُ، وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا بِمَا قَصَدْتُمْ مِنَ الْإِيمَانِ وَوَاطَأْتُمْ فِيهَا قُلُوبُكُمْ أَلَيْسَتْكُمْ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: اللَّغْوُ: أَنْ يَحْلِفَ الرَّجُلُ بِنَاءً عَلَى ظَنِّهِ الْكَاذِبِ، وَالْمَعْنَى: لَا يُعَاقِبُكُمْ بِمَا أَخْطَأْتُمْ فِيهِ مِنَ الْإِيمَانِ وَلَكِنْ يُعَاقِبُكُمْ بِمَا تَعَمَّدْتُمْ الْكَذِبَ فِيهَا. ﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ﴾ حَيْثُ لَمْ يُؤَاخِذْكُمْ بِاللَّغْوِ ﴿حَلِيمٌ﴾ حَيْثُ لَمْ يُعَجِّلْ بِالمُؤَاخَذَةِ عَلَى يَمِينِ الْجَدِّ^(٢) تَرْبُصًا لِلتَّوْبَةِ.

قوله: «نَزَلَتْ فِي الصَّدِيقِ»: أَخْرَجَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ^(٣).

قوله: «أَوْ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ»: لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ^(٤).

قوله: «يُطَلِّقُ لِمَا يَعْزُضُ دُونَ الشَّيْءِ وَلِلْمَعْزُضِ لِلْأَمْرِ»:

(١) فِي (ت): «وَقَوْلٍ».

(٢) قوله: «يَمِينِ الْجَدِّ» بِكسر الجيم؛ أي: الْمُحَقِّقُ، بِأَنْ تَكُونَ الْيَمِينُ مَقْصُودَةً. انظر: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (٥٢٩/١).

(٣) رواه الطبري فِي «تفسيره» (١٠ / ٤) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ.

(٤) يَعْنِي مُسْتَدًّا، وَالْأَثَرُ قَدْ ذَكَرَهُ السَّمَرَقَنْدِيُّ فِي «تفسيره» (١٤٨/١)، وَالثَّعْلَبِيُّ فِي «تفسيره» (١٢٢/٦)، وَالْوَاهِدِيُّ فِي «الْبَسِيطِ» (١٨٤/٤)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «العُجَابِ» (٥٧٦/١)، جَمِيعُهُمْ عَنْ الْكَلْبِيِّ.

يعني: أنها جاءت اسماً لما تعرّضه دون الشيء، أي: تجعله قدّامه بحيث يصيرُ حاجزاً ومانعاً منه؛ من عَرَضَ العودَ على الإناءِ يَعْرِضُ وَيَعْرِضُ بالضم والكسر، ولما تعرّضه للأمرِ من التعريضِ للبيع ونحوه، تقول: عَرَضْتُ فلاناً للحرب فتعرّضَ لها؛ كأنك قدّمته لذلك ونصبتَه له.

قوله: «كقوله عليه السلام لابنِ سَمُرَةَ: «إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ...» الحديث: أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ^(١)، والمُصَنَّفُ جعلَ قولَه «على يمين» بمعنى على أمرٍ محلوفٍ عليه مجازاً، وغيرُه ذهبَ إلى أن «على» زائدة، والتَّقْدِيرُ: إِذَا حَلَفْتَ يَمِينًا. قوله: «وَأَنْ» مع صَلَاتها عطفُ بيانٍ لها؛ أي: فيكونُ في مَوْضِعٍ جَرٍّ. قال أبو حَيَّان: ولو قِيلَ إِنَّهُ بَدَلٌ مِنْهَا لَكَانَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي الْأَعْلَامِ.

قال: والجُمُهورُ على أَنَّهُ على هَذَا الْقَوْلِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ؛ أي: كراهةُ أَنْ تَبْرُوا.

وذهبَ الرَّجَّاجُ والتَّبْرِيزِيُّ إلى أَنَّهُ في مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ والخبرُ مَحذُوفٌ، أي: أَنْ تَبْرُوا وَتَتَّقُوا أَمْثَلُ وَأَوَّلَى - أو خَيْرٌ لَكُمْ - مِنْ أَنْ تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً، فهذه ثَلَاثَةُ أَغَارِبَ^(٢).

(١) رواه البخاري (٦٦٢٢)، ومسلم (١٦٥٢).

وتعقب أبو حيان في «البحر» (١٩٧/٤) الزمخشري في استدلاله بهذا الحديث - وقد تابعه البيضاوي فيه - فقال: ولا حاجة هنا للخروج عن الظاهر، وإنما احتيج في الحديث إلى أنه أُطلق اليمين ويُراد بها متعلّقها؛ لأنه قال: «إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ»، فعُدِّي «حلفت» بـ«على» فاحتيج إلى هذا التأويل، وليس في الآية ما يُحوج إلى هذا التأويل، لكن الزمخشري لما حمل «عُرْضَةً» على أن معناه: حاجزاً ومانعاً، اضطر إلى هذا التأويل.

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٩٧/٤). وضعف ما ذهب إليه الزجاج والتبريزي.

قوله: «وَتَعَلَّقُ ﴿أَنْتَ﴾ بِالْفِعْلِ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: عَبَّرَ بِهِ دُونَ أَنْ يَقُولَ: (فَلَا تَجْعَلُوا) تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَنْفِيِّ لَا بِالنَّفِيِّ.

قوله: «أَوْ بـ ﴿عُرْضَةً﴾؛ أَي: وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَنْ تَبْرُوا لِأَجْلِ أَيْمَانِكُمْ بِهِ»:

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: هَذَا التَّقْدِيرُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِقَ ﴿لَا يُؤْمِنُ بِكُمْ﴾ بِـ ﴿تَجْعَلُوا﴾ (وَلِأَنْ تَبْرُوا) بِـ ﴿عُرْضَةً﴾ فَقَدْ فُصِّلَ بَيْنَ ﴿عُرْضَةً﴾ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ ﴿أَنْتَ تَبْرُوا﴾ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا يُؤْمِنُ بِكُمْ﴾، وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ مِنْهُمَا لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ لـ ﴿تَجْعَلُوا﴾ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ^(١).

قوله: «وَلَا تَجْعَلُوهُ مَعْرَضًا...» إِلَى آخِرِهِ:

هُوَ عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي لـ ﴿عُرْضَةً﴾ وَهُوَ كَوْنُهَا بِمَعْنَى: الْمَعْرَضُ لِلْأَمْرِ، وَالْأَيْمَانُ عَلَى هَذَا بِمَعْنَى الْأَقْسَامِ عَلَى ظَاهِرِهَا لَا بِمَعْنَى الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ.

قوله: «و﴿أَنْتَ تَبْرُوا﴾ عِلَّةٌ لِلنَّهْيِ»:

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: الَّذِي يَظْهَرُ لِي عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ ﴿لَا يُؤْمِنُ بِكُمْ﴾ وَالتَّقْدِيرُ: لِأَقْسَامِكُمْ عَلَى أَنْ تَبْرُوا، فَهُوَ عَنْ ابْتِدَالِ اسْمِ اللَّهِ وَجَعَلِهِ مَعْرَضًا لِأَقْسَامِهِمْ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَالْإِصْلَاحِ وَهِيَ أَوْصَافٌ جَمِيلَةٌ، فَمَا ظَنُّكَ بِغَيْرِهَا؟

قَالَ: وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْكَلَامُ مُنْتَظِمًا وَاقِعًا كُلُّ لَفْظٍ مِنْهُ مَكَانَهُ الَّذِي يَلِيْقُ بِهِ^(٢).

(١) انظر: «البحر المحيط» (٤/ ٢٠٠ - ٢٠١).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٢٠١).

قوله: «كقول العرب: لا والله وبلى والله»:

قال الشيخ سعد الدين: هو على طريق المثال وإيراد بعض الجزئيات.

قلت: وخصه لأنه الوارد في تفسير الآية مرفوعاً؛ أخرج البخاري عن عائشة قالت: أنزلت هذه الآية في قول الرجل: لا والله وبلى والله^(١).

وأخرج أبو داود عن عائشة: أن النبي ﷺ قال في لغو اليمين: «هو كلام الرجل في بيته: كلا والله، وبلى والله» وله طرق أخرى^(٢).

(٢٢٦ - ٢٢٧) - ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ رَبْعَ أَشْهُرٍ فَإِن فَاءَ فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ رَجِعُوا﴾

﴿وَأَن عَزَّوْا طَلَّقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِعَ عَلَيْهِمْ﴾.

﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾؛ أي: يحلفون على أن لا يجامعوهن، و(الإيلاء): الحلف، وتعديته بـ(على) ولكن لما ضمن هذا القسم معنى البعد عدي بـ﴿من﴾.

﴿رَبْعَ أَشْهُرٍ﴾ مبتدأ ما قبله خبره، أو فاعل الظرف، على خلاف سبق.

و(التربص): الانتظار والتوقف، أضيف إلى الظرف على الاتساع؛ أي: للمولي حق التلبص^(٣) في هذه المدة فلا يطالب بغيء ولا طلاق، ولذلك قال الشافعي رضي الله عنه: لا إيلاء إلا في أكثر من أربعة أشهر^(٤)، ويؤيده: ﴿فَإِن فَاءَ﴾: فإن رجعوا

(١) رواه البخاري (٦٦٦٣).

(٢) رواه أبو داود (٣٢٥٤)، وذكر له طرقاً أخرى كلها موقوفة فقال: (روى هذا الحديث داود بن أبي الفرات عن إبراهيم الصائغ موقوفاً على عائشة، وكذلك رواه الزهري، وعبد الملك بن أبي سليمان، ومالك بن مغول، وكلهم عن عطاء عن عائشة موقوفاً).

(٣) في (ت): «التبص».

(٤) انظر: «الكشاف» (٥٠٨/١)، و«روح المعاني» (٢٨٤/٣).

وزاد الزمخشري: ثم يؤقت المولي: فإما أن يغيء وإما أن يطلق، وإن أبى طلق عليه الحاكم. وزاد الألويسي: فلو قال: والله لا أقربك أربعة أشهر، لا يكون إيلاء شرعاً عندهم، ولا يترتب حكمه =

فِي الْيَمِينِ بَحْنٌ^(١) ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ﴾ لِلْمَوْلَى إِثْمٌ حِنْثُهُ إِذَا كَفَرَ، أَوْ مَا تَوَخَّى^(٢) بِالْإِيْلَاءِ مِنْ ضَرَارِ الْمَرْأَةِ وَنَحْوِهِ بِالْفَيْئَةِ الَّتِي هِيَ كَالْتَّوْبَةِ ﴿وَلَنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾: وَإِنْ صَمَّمُوا قَصْدَهُ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ﴾ لَطَلَاقِهِمْ ﴿عَلِيمٌ﴾ بَعَرَضِهِمْ فِيهِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْإِيْلَاءُ فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَمَا دُونَهَا^(٣)، وَحُكْمُهُ: أَنَّ الْمَوْلَى إِنْ فَاءَ فِي الْمَدَّةِ بِالْوَطْءِ إِنْ قَدَرَ وَالْوَعْدِ إِنْ عَجَزَ صَحَّ الْفَيْءُ وَلَزِمَ الْوَاطِئُ أَنْ يُكْفَرَ، وَإِلَّا بَانَتْ بَعْدَهَا بِطَلْقِهِ، وَعِنْدَنَا: يُطَالَبُ بَعْدَ الْمَدَّةِ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، فَإِنْ أَبَى عَنْهُمَا طَلَّقَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ.

قوله: «مَعْنَى الْبُعْدِ»: عِبَارَةٌ غَيْرُهُ: مَعْنَى الْامْتِنَاعِ.

قوله: «أَضِيفَ إِلَى الظَّرْفِ عَلَى الْأَسَاعِ»: الْأَصْلُ: تَرَبُّصُهُمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ.

قوله: «وَالَا بَانَتْ بَعْدَهَا بِطَلْقِهِ»:

قَالَ فِي «الْهِدَايَةِ»: لِأَنَّهُ ظَلَمَهَا بِمَنْعِ حَقِّهَا فَجَازَاهُ الشَّرْعُ بِزَوَالِ نِعْمَةِ النِّكَاحِ عِنْدَ مُضِيِّ هَذِهِ الْمَدَّةِ^(٤).

= عليه، بل هو يمينٌ كسائر الأيمان، إِنْ حِنْثَ كَفَرَ، وَإِنْ بَرَّ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

(١) فِي (أ) وَ(ت): «لَا بَحْنٌ»، وَلَعَلَّهُ ضَرَبَ عَلَى «لَا» فِي (أ)، وَالْمُبْتَدَأُ مِنْ (خ)، وَهُوَ الصَّوَابُ وَالْمُوَافِقُ لِمَا فِي مَطْبُوعِ الْبِضَاوِيِّ مَعَ كُلِّ مَنْ «حَاشِيَةُ شَيْخِ زَادَةَ» وَ«حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» وَ«حَاشِيَةُ الشَّهَابِ» وَ«حَاشِيَةُ الْقَوْنَوِيِّ»، وَجَاءَ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ: «رَجَعُوا فِي الْيَمِينِ بِالْحِنْثِ». وَقَالَ ابْنُ التَّمْجِيدِ: قَوْلُهُ: «رَجَعُوا فِي الْيَمِينِ بَحْنٌ»؛ أَيُّ: رَجَعُوا بِأَنْ يَجَامِعَهَا وَيَحْنُثَ وَيَكْفُرَ عَنْ يَمِينِهِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ ابْنِ التَّمْجِيدِ» بِهَامِشٍ «حَاشِيَةُ الْقَوْنَوِيِّ» (٥/٢٣٥).

(٢) قَوْلُهُ: «أَوْ مَا تَوَخَّى»؛ أَيُّ: طَلَبَ، عَطَفَ عَلَى «حِنْثِهِ». انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/٥٢٩).

(٣) قَوْلُهُ: «فَمَا دُونَهَا» الْأَصَحُّ: فَمَا فَوْقَهَا؛ أَيُّ: فَمَا يَجَاوِزُهَا مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى الْأَرْبَعَةِ؛ لِلاتِّفَاقِ مِنَ الْحَنِفِيَّةِ عَلَى أَنَّ أَقَلَّ الْمَدَّةِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ مَعَ شَرْطِ الزِّيَادَةِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الشَّهَابِ» (٢/٣١٠).

(٤) انْظُرْ: «الْهِدَايَةُ» لِلْمَرْغِينَانِيِّ (٢/٢٥٩).

(٢٢٨) - ﴿وَالْمُطَلَّقَةُ يَتَرَبَّصُ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَعْلَمْنَ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿وَالْمُطَلَّقَةُ﴾ يريدُ بها: المدخولُ بهنَّ من ذواتِ الأقراء؛ لِمَا دَلَّتْ الآياتُ والأخبارُ أَنَّ حُكْمَ غَيْرِهِنَّ خلافُ مَا ذَكَرَ.

﴿يَتَرَبَّصُ﴾ خبرٌ في معنى الأمرِ، وتغيُّرُ العبارةِ للتأكيدِ والإشعارِ بأنَّهُ ممَّا يَجِبُ أَنْ يُسَارَعَ إِلَى امْتِثَالِهِ، وكأنَّ الْمُخَاطَبَ قَصَدَ أَنْ يُمَثِّلَ الْأَمْرَ، فَيُخْبِرُ عَنْهُ، كَقَوْلِكَ فِي الدُّعَاءِ: (رَحِمَكَ اللَّهُ) وبنائوه على المبتدأ يزيده فضلَ تأكيدٍ.

﴿بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ تَهْيِيجٌ وَبَعَثٌ^(١) لَهُنَّ عَلَى التَّرَبُّصِ، فَإِنَّ نَفُوسَ النِّسَاءِ طَوَامِحٌ إِلَى الرِّجَالِ فَأَمْرٌ أَنْ يَقْمَعْنَهَا وَيَحْمِلْنَهَا عَلَى التَّرَبُّصِ.

﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ نصبٌ على الظَّرْفِ أو المفعولِ بهِ؛ أي: يَتَرَبَّصْنَ مُضِيِّهَا، وَ﴿قُرُوءٍ﴾: جَمْعُ قُرْءٍ، وَهُوَ يُطْلَقُ لِلْحَيْضِ، لِقَوْلِهِ^(٢) عَلَيْهِ السَّلَامُ: «دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكَ»، وَلِلطَّهْرِ الْفَاصِلِ بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ كَقَوْلِ الْأَعَشَى:

لِمَا ضَاعَ فِيهَا مِنْ قُرُوءِ نِسَائِكَ

وَأَصْلُهُ: الْإِنْتِقَالُ مِنَ الطَّهْرِ إِلَى الْحَيْضِ، وَهُوَ الْمَرَادُ بِهِ فِي الْآيَةِ لِأَنَّهُ الدَّلَالُ عَلَى بَرَاءَةِ الرَّجَمِ، لَا الْحَيْضُ كَمَا قَالَ الْحَنْفِيُّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطَّلَاق: ١]؛ أي: وَقْتَ عَدَّتِهِنَّ، وَالطَّلَاقُ الْمَشْرُوعُ لَا يَكُونُ فِي الْحَيْضِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «طَّلَاقُ الْأَمَةِ تَطْلِيقَتَانِ وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ» فَلَا يَقَاوِمُ مَا

(١) فِي (خ): «وَحَثْ».

(٢) فِي (خ): «كَقَوْلِهِ».

رَوَاهُ الشَّيْخَانِ فِي قِصَّةِ^(١) ابْنِ عَمَرَ: «مَرَّةً فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ تَحِيضُ ثُمَّ تَطْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ»^(٢).

وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُذَكَّرَ بِصِغَةِ الْقِلَّةِ الَّتِي هِيَ الْأَقْرَاءُ، لَكِنَّهُمْ يَتَّسِعُونَ فِي ذَلِكَ فَيَسْتَعْمِلُونَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَنَاءَيْنِ مَكَانَ الْآخِرِ^(٣)، وَلَعَلَّ الْحَكَمَ لَمَّا عَمَّ الْمَطْلَقَاتِ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ تَضَمَّنَ مَعْنَى الْكَثْرَةِ فَحَسَنَ بِنَاؤُهَا.

﴿وَلَا يَحِلُّ لَهِنَّ أَنْ يَكُنَّ مَخْلُوقَاتٍ فِي أَنْحَامِهِنَّ﴾ مِنَ الْوَلَدِ وَالْحَيْضِ اسْتِعْجَالًا فِي الْعِدَّةِ وَإِبْطَالًا لِحَقِّ الرَّجْعَةِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ قَوْلَهَا مَقْبُولٌ فِي ذَلِكَ.

﴿إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ لَيْسَ الْمَرَادُ مِنْهُ تَقْيِيدَ نَفْيِ الْحِلِّ بِإِيمَانِهِنَّ، بَلِ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ يُنَافِي الْإِيمَانَ، وَأَنَّ^(٤) الْمُؤْمِنَ لَا يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ^(٥) لَهُ أَنْ يَفْعَلَ.

﴿وَيُؤْكَلْنَ﴾؛ أَيُ: أَزْوَاجُ الْمَطْلُوقَاتِ ﴿أَحَقُّ بِرَوْحٍ﴾ إِلَى النِّكَاحِ وَالرَّجْعَةِ إِلَيْهِنَّ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا؛ لِلآيَةِ الَّتِي تَتْلُوهَا^(٦)، فَالضَّمِيرُ أَحْصُ مِنَ الْمَرْجُوعِ إِلَيْهِ^(٧) وَلَا امْتِنَاعَ فِيهِ كَمَا لَوْ كَرَّرَ الظَّاهِرَ وَخَصَّصَهُ.

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ: فِي نَسَخَةِ: «قَضِيَّة».

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢٥١)، وَمُسْلِمٌ (١٤٧١).

(٣) قَوْلُهُ: «فَيَسْتَعْمِلُونَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَنَاءَيْنِ مَكَانَ الْآخِرِ» عَقِبَهُ فِي نَسَخَةِ: «أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يَأْتِفُسِهِنَّ﴾ وَمَا هِيَ إِلَّا نَفُوسٌ كَثِيرَةٌ؟». انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (٥٣٢/١).

(٤) فِي (خ): «فَإِنْ».

(٥) فِي (خ): «وَلَا يَنْبَغِي».

(٦) قَوْلُهُ: «وَلَكِنْ»؛ أَيُ: مُحَلٌّ ذَلِكَ «إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا؛ لِلآيَةِ الَّتِي تَتْلُوهَا»؛ وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿أَطْلُقْ مَرَّتَانٍ﴾ كَمَا سَيَأْتِي. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (٥٣٢/١ - ٥٣٣).

(٧) قَوْلُهُ: «فَالضَّمِيرُ»؛ أَيُ: فِي قَوْلِهِ: ﴿وَيُؤْكَلْنَ﴾ «أَخْصُ مِنَ الْمَرْجُوعِ إِلَيْهِ»؛ أَيُ: وَهُوَ قَوْلُهُ: =

و(البُعُولَة): جمعُ بَعْلٍ، والتَّاءُ لتأنيثِ الجَمْعِ كالعُمومةِ والخُولةِ، أو مصدرٌ مِنْ قولك: بَعَلَ حَسَنُ البُعُولَةِ، نُعِتَ بِهِ^(١) أو أُقِيمَ مَقَامَ المضافِ المحذوفِ، أي: وَأَهْلُ بُعُولَتِهِنَّ، و(أَفْعَلُ) هاهنا بمعنى الفاعِلِ.

﴿فِي ذَلِكَ﴾؛ أي: فِي زَمَانِ التَّرْبُصِ ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ بِالرَّجْعَةِ، لَا ضَرَارَ الْمَرْأَةِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ شَرِيطَةٌ قَصْدُ الْإِصْلَاحِ لِلرَّجْعَةِ، بَلِ التَّحْرِيفُ عَلَيْهِ وَالْمَنْعُ مِنْ قَصْدِ الضَّرَارِ.

﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾؛ أي: وَلَهُنَّ حُقُوقٌ عَلَى الرِّجَالِ مِثْلُ حُقُوقِهِمْ عَلَيْهِنَّ فِي الْوُجُوبِ وَاسْتِحْقَاقِ الْمُطَالِبَةِ عَلَيْهَا، لَا فِي الْجِنْسِ^(٢).

﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾: زِيَادَةٌ فِي الْحَقِّ وَفَضْلٌ فِيهِ؛ لِأَنَّ حُقُوقَهُمْ فِي أَنْفُسِهِنَّ، وَحُقُوقَهُنَّ الْمَهْرَ وَالْكَفَافَ وَتَرْكُ الضَّرَارِ وَنَحْوَهَا، أَوْ شَرَفٌ وَفَضِيلَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ قُومًا^(٣) عَلَيْهِنَّ وَحِرَاسٌ لَهُنَّ، يَشَارِكُونَهُنَّ فِي غَرَضِ الزَّوْاجِ وَيُخَصُّوْنَ بِفَضِيلَةِ الرِّعَايَةِ وَالْإِنْفَاقِ.

﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ﴾ يَقْدِرُ عَلَى الْإِنْتِقَامِ مِمَّنْ خَالَفَ الْأَحْكَامَ ﴿حَكِيمٌ﴾ بِشَرْعِهَا لِحُكْمِ وَمَصَالِحِ.

= ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَئَيْنَ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٥٣٣).

(١) قوله: «نعت به»؛ أي مبالغة كما في: رجلٌ عدلٌ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٥٣٣).

(٢) قوله: «لا في الجنس»؛ أي: ليس الواجب على كلٍّ منهما من جنس ما وجب على الآخر، فلو غسلت ثيابه أو خبزت له لم يلزمه أن يفعل مثل ذلك، ولكن يقابلها بما يقابل النساء. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٥٣٣).

(٣) في (خ): «قوامون».

قوله: «خبرٌ في معنى الأمر»:

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّين: وَجْهُ هذا المجاز: تَشْبِيهُ ما هو مَطْلُوبُ الوُقُوعِ بما هو مُتَحَقِّقُ الوُقُوعِ في الماضي؛ كما في: (رَحِمَكَ اللهُ)، أو في المُسْتَقْبَلِ أو الحالِ كما في هذا المِثَالِ.

قال: ثُمَّ إِنَّهُ لَا يُعْطَى حُكْمَ الأَمْرِ في جَعْلِهِ جُمْلَةً إِنْشَائِيَّةً حَتَّى لَا يَكُونَ خَبَرَ المُبْتَدَأِ إِلَّا بِتَقْدِيرِ القَوْلِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَبْقَى مَعَهُ ما أُرِيدَ في هذا المَقَامِ مِنَ التَّأْكِيدِ، انْتَهَى.

واعلم أَنَّ القَوْلَ في هذه الآيَةِ وَأَمْثَالِهَا بِأَنَّهَا خَبَرٌ بِمَعْنَى النَّهْيِ قَدْ كَثُرَ في عِبَارَاتِ العُلَمَاءِ حَتَّى كَادُوا يُجْمَعُونَ عَلَيْهِ.

وقد نَبَّهَ القاضي أَبُو بَكْرٍ ابنُ العَرَبِيِّ على دَقِيقَةٍ، فَقَالَ في قَوْلِهِ تعالى: ﴿فَلَا رَفْثَ﴾: لَيْسَ نَفْيًا لَوْجُودِ الرَّفْثِ بَلْ نَفْيٌ لِمَشْرُوعِيَّتِهِ، فَإِنَّ الرَّفْثَ يَوْجَدُ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ، وَأَخْبَارُ اللهِ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ بِخِلَافِ مُخْبَرِهِ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ النَّفْيُ إِلَى وُجُودِهِ مَشْرُوعًا لَا إِلَى وُجُودِهِ مَحْسُوسًا كَقَوْلِهِ: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ﴾ وَمَعْنَاهُ: مَشْرُوعًا لَا مَحْسُوسًا، فَإِنَّا نَجِدُ مُطَلَّقاتٍ لَا يَتَرَبَّصْنَ فِعَادَ النَّفْيِ إِلَى الحُكْمِ الشَّرْعِيِّ لَا إِلَى الوجودِ الحَسِيِّ، وَكَذَا ﴿لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ مَعْنَاهُ: لَا يَمْسُهُ أَحَدٌ شَرْعًا، فَإِنْ وُجِدَ الْمَسُّ فَعَلَى خِلَافِ حُكْمِ الشَّرْعِ.

قال: وَهذه الدَّقِيقَةُ الَّتِي فَاتَتْ العُلَمَاءَ فَقَالُوا: إِنَّ الخَبَرَ يَكُونُ بِمَعْنَى النَّهْيِ، وَمَا وُجِدَ ذَلِكَ قَطُّ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُوجَدَ، فَإِنَّهُمَا يَخْتَلِفَانِ حَقِيقَةً وَتَبَايُنًا وَضَعًا، انْتَهَى^(١).

(١) انظر: «أحكام القرآن» لابن العربي (١/ ١٨٨ - ١٨٩)، ونقل المصنف كلامه بتصرف.

وتابعه القُرطبي فقال هنا: هو خبرٌ على بابِه، وهو خبرٌ عن حكم الشرع، فإن وُجِدَتْ مُطْلَقَةٌ لَا تَتَرَبُّصُ فَلَيْسَ مِنَ الشَّرْعِ^(١).

ثم رأيت الطَّيْبِيَّ نَقَلَ عَنِ الرَّائِغِ مِثْلَ ذَلِكَ فَقَالَ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿وَالْوِلْدَاتُ يُرْضَعْنَ﴾: ذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَنَّ «رُضْعَهُ» أَمْرٌ وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ خَبَرًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ جُعِلَ خَبَرًا لَمْ يَقَعْ بِخِلَافِ مُخْبَرِهِ، وَهَذِهِ قَضِيَّةٌ إِنَّمَا تَصِحُّ فِي خَبَرٍ لَفْظُهُ لَا يَحْتَمِلُ التَّخْصِصَ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَامًّا يُمْكِنُ أَنْ يَخْصَّصَ عَلَى وَجْهِ يَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ كَذِبًا فَادَّعَاءُ ذَلِكَ فِيهِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَهَذِهِ الْآيَةُ مِمَّا يُمْكِنُ فِيهِ ذَلِكَ؛ أَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّ حُكْمَ اللَّهِ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْوِلْدَانَ أَحَقُّ بِالرِّضَاعِ أَوْلَادِهِنَّ^(٢).

قوله: «وبناؤه على المبتدأ يزيده فضل تأكيد»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: إِمَّا لَتَكَرُّرِ الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا لِأَنَّكَ لَمَّا ذَكَرْتَ الْمُبْتَدَأَ أَشْعَرْتَ السَّمَاعَ بِأَنَّ هُنَاكَ حُكْمًا عَلَيْهِ، فَإِذَا ذَكَرْتَهُ كَانَ أَوْقَعَ عِنْدَهُ مِنْ أَنْ يُدْكَرَ ابْتِدَاءً.

قوله: «جمع قرء»: بَفَتْحِ الْقَافِ.

قوله: «دَعِيَ الصَّلَاةُ أَيَّامَ أَقْرَائِكَ»: أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ، وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ نَحْوَهُ^(٣).

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (١١٢/٣)، وكلامه هذا نقله عن ابن العربي، وهو في «أحكام القرآن» لابن العربي (٢٥٣/١).

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (٤١٤/٣)، وانظر: «تفسير الراغب» (٤٨١/١).

(٣) رواه باللفظ المذكور الدارقطني في «سننه» (٨٢٢) من حديث عائشة رضي الله عنها، وله روايات كثيرة بغير هذا اللفظ في السنن وغيرها. انظر: «التلخيص الحبير» (١٧٠/١).
ورواه البخاري (٣٢٥) بلفظ: «لا إن ذلك عرق، ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها، ثم اغتسلي وصلي».

قوله: «كقول الأعشى:

لِمَا ضَاعَ فِيهَا مِنْ قُرُوءِ نِسَائِكَ»

أوله:

أَفِي كُلِّ عَامٍ أَنْتَ جَاشِمٌ غَزْوَةً تَشَدُّ لِأَقْصَاهَا عَزَائِكَ
مُورَثَةٌ مَالًا وَفِي الْحَيِّ رِفْعَةٌ لِمَا ضَاعَ فِيهَا مِنْ قُرُوءِ نِسَائِكَ^(١)

أي: مِنْ أَطْهَارِهِنَّ، إِذْ لَا جَمَاعَ فِي الْحَيْضِ، وَالِاسْتِفْهَامُ لِلتَّقْرِيرِ مَعَ شُوبِ^(٢) إِنْكَارٍ، وَالظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِ(جَاشِمٍ) يُقَالُ: جَشِمْتُ الْأَمْرَ: تَكَلَّفْتُهُ عَلَى مَشَقَّةٍ، وَالْعَزِيمَةُ، وَالْعَزَاءُ: الصَّبْرُ، وَ«مُورَثَةٌ» صِفَةُ «غَزْوَةٍ»؛ أَي: تَوَرَّثُ الْمَالُ وَالْجَاهُ لِأَجْلِ مَا ضَاعَ مِنْ أَطْهَارِ النِّسَاءِ وَبِسَبَبِهَا، فَهُوَ عِلَّةٌ لِلتَّوْرِيثِ؛ أَي: لِأَجْلِ صَرْفِ الْأَوْقَاتِ وَتَرْكِ الشَّهَوَاتِ قَدْ ظَفَرَتْ بِالْأَمْرَيْنِ، وَلَيْسَ تَعْلِيلًا لِلإِنْكَارِ، وَلَا مِنْ قَبِيلِ «لَيْكُونَ لَهُمْ عَذُوبًا» [القصص: ٨]، قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ.

وَأَوَّلُ هَذِهِ الْقَصِيدَةِ:

أَتَشْفِيكَ تَيًّا أَمْ تُرْكْتَ بِدَائِكَ وَكَأَنْتَ قَتُولًا لِلرِّجَالِ كَذَلِكَ^(٣)

(١) انظر: «ديوان الأعشى» (ص: ٩١)، و«مجاز القرآن» لأبي عبيدة (١/ ٧٤)، و«غريب الحديث» لأبي عبيد (٣/ ٢٥٣) و(٥/ ٣٦٧)، و«غريب القرآن» لابن قتيبة (ص: ٨٦)، و«الكامل» للمبرد (١/ ٢٢٠)، و«تفسير الطبري» (٤/ ١٠٠)، وفي صدره اختلافات يسيرة بين المصادر، ورواية «الديوان»:
مُورَثَةٌ مَالًا وَفِي الْحَمْدِ رِفْعَةٌ

قال الشهاب في «الحاشية» (٢/ ٣١١): يعني أَنَّ الغزو شغله عن وطء نسائه في الأطهار إِذْ لَا وَطءَ فِي الْحَيْضِ.

(٢) فِي (ز): «لِلتَّقْرِيعِ مَعَ ثُبُوتِ».

(٣) فِي (ف) وَ(س): «لَذَلِكَ».

ومنها:

تجانفُ عن جوِّ اليمامةِ ناقتي وما عدتُ من أهلها لسوائكاً^(١)
قوله: «وهو المرادُ في الآية»:

روى مالكُ في «الموطأ» وابنُ أبي حاتمٍ عن عائشةَ قالت: الأقرأُ الأظهارُ^(٢).
قال ابنُ شهاب: سَمِعْتُ أبا بكرٍ بنَ عبدِ الرَّحْمَنِ يقول: ما أدركتُ أحداً من
فقهائنا إلا وهو يقولُ ما قالتِ عائشةُ^(٣).

قوله: «طَلَّاقُ الْأُمَّةِ تَطْلِيقَتَانِ وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ»:

أخرجه أبو داودَ والترمذِيُّ وابنُ ماجهَ والحاكِمُ من حديثِ عائشةَ^(٤).
قوله: «وكان القياسُ...» إلى آخره:

وَجَّهَ بَعْضُهُمُ الْعُدُولَ عَنِ الْأَقْرَاءِ إِلَى ﴿قُرُوءٍ﴾ بِأَنْ وَاحِدَهُ: (قَرَأَ) بِالْفَتْحِ،
وَجَمَعَ فَعَلَ عَلَى أَفْعَالٍ شاذٌّ فَلِذَلِكَ تُرِكَ، حكاه أبو حَيَّانَ^(٥) وهو تَوْجِيهٌ حَسَنٌ.
قوله: «أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ وَمَا هِيَ^(٦) إِلَّا نَفُوسٌ كَثِيرَةٌ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: كَأَنَّ النُّكْتَةَ فِي تَقْلِيلِهَا الْإِيْمَاءَ إِلَى أَنَّ التَّطْلِيقَ يَنْبَغِي أَنْ
يَكُونَ قَلِيلَ الْوُقُوعِ مِنَ الرِّجَالِ.

(١) انظر: «ديوان الأعشى» (ص: ٨٩). وفيه: «تجانف عن جل اليمامة...»

(٢) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (٥٧٦/٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤١٤/٢).

(٣) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (٥٧٧/٢).

(٤) رواه أبو داود (٢١٨٩)، والترمذي (١١٨٢)، وابن ماجه (٢٠٨٠)، والحاكِم في «المستدرک»

(٢٨٢٢). قال أبو داود: حديث مجهول. وقال الترمذي: غريب، وأشار إلى جهالة أحد رجاله.

(٥) انظر: «البحر المحيط» (٢٢٤/٤).

(٦) في (ز): «وما هن».

قوله: «ولعل الحكم...» إلى آخره:

قال الحريريُّ في «درة الغواص»: الأصل: لتَرَبَّصْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَطْلَقَاتِ ثَلَاثَةَ أَقْرَاءٍ، فَلَمَّا أُسْنِدَ إِلَى جَمَاعَتِهِنَّ ثَلَاثَةٌ جِيءَ بِجَمْعِ الْكَثَرَةِ^(١).

قوله: «مِنَ الْوَلَدِ وَالْحَيْضِ»: عبارة «الكشاف»: أو الحيض^(٢).

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: إِنَّ الْأَوَّلَ أَوْجَهُ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ هُوَ الْمَخْلُوقُ فِي الرَّحِمِ دُونَ الدَّمِ، انْتَهَى.

وهو فاسدٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ الْبَدْلَ لَا الشُّمُولَ؛ أَي: مِنَ الْوَلَدِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا، أَوْ الْحَيْضِ إِنْ كَانَتْ حَائِلًا.

أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ فِي الْآيَةِ قَالَ: لَا يَحِلُّ لَهَا إِنْ كَانَتْ حَامِلًا أَنْ تَكْتُمَ حَمْلَهَا، وَلَا يَحِلُّ لَهَا إِنْ كَانَتْ حَائِضًا أَنْ تَكْتُمَ حَيْضَهَا^(٣).

قوله: «لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ...» إلى آخره:

يعني: أَنَّهُ لَيْسَ شَرْطًا لِقَوْلِهِ: ﴿لَا يَحِلُّ﴾ حَتَّى لَوْ لَمْ يُؤْمَرْ حَلٌّ لَهَا ذَلِكَ، بَلْ هُوَ مُتَعَلِّقٌ بـ﴿يَكْتُمَنَّ﴾ قَصْدًا إِلَى عَظَمِ ذَلِكَ الْفِعْلِ.

قوله: «فَالضَّمِيرُ أَخْصُ»:

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: الْأَوَّلَى عِنْدِي أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ دَلٌّ عَلَيْهِ الْحَكْمُ تَقْدِيرُهُ: وَبِعَوْلُهُ رَجَعِيَّاتُهُنَّ^(٤).

(١) انظر: «درة الغواص» (ص: ١٩٨).

(٢) انظر: «الكشاف» (٥١٣/١)، وعبارته: «مِنَ الْوَلَدِ أَوْ مِنْ دَمِ الْحَيْضِ».

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤١٥/٢، ٤١٦)، ورواه أيضاً الطبري في «تفسيره» (١٠٧/٤).

وحسن ابن حجر إسناده في «فتح الباري» (٤٢٥/١).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٢٢٨/٤).

قوله: «وَالْتَاءُ لَتَأْنِثِ الْجَمْعِ»: هو سماعي لا قياسي، فلا يقال في جمع كَعْبٍ: كُعُوبَةٌ.

قوله: «وَأَفْعَلٌ هُنَا بِمَعْنَى الْفَاعِلِ»؛ أي: لَأَنَّ غَيْرَ الزَّوْجِ لَا حَقَّ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: وَبُعُولَتُهُنَّ حَقِيقُونَ بِرَدِّهِنَّ.

وقيل: إِنَّهَا عَلَى بَابِهَا لِلتَّفْضِيلِ؛ أي: أَحَقُّ مِنْهُنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ لَوْ امْتَنَعْنَ مِنَ الرَّدِّ، أَوْ مِنْ آبَائِهِنَّ.

قوله: «وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ...» إِلَى آخِرِهِ: الصَّارِفُ عَنْ اعْتِبَارِ مَفْهُومِ هَذَا الشَّرْطِ الْإِجْمَاعُ.

(٢٢٩) - ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْنَتْهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُصِمَّا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفِئَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾.

﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾؛ أي: التَّطْلِيقُ الرَّجْعِيُّ اثْنَتَانِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سُئِلَ: أَيْنَ^(١) الثَّلَاثَةُ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «﴿أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾».

وقيل: مَعْنَاهُ: التَّطْلِيقُ الشَّرْعِيُّ تَطْلِيقُهُ بَعْدَ تَطْلِيقِهِ عَلَى التَّفْرِيقِ، وَلِذَلِكَ قَالَتْ الْحَنْفِيَّةُ: الْجَمْعُ بَيْنَ الطَّلَاقَيْنِ وَالثَّلَاثِ بِدْعَةٌ.

﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾ بِالْمَرَاجَعَةِ وَحُسْنِ الْمَعَاشَرَةِ، وَهُوَ يُؤَيِّدُ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ^(٢).

﴿أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثَةِ، أَوْ بِأَنْ لَا يُرَاجِعَهَا حَتَّى تَبِينَ، وَعَلَى الْمَعْنَى الْأَخِيرِ حُكْمٌ مُبْتَدَأٌ وَتَخْيِيرٌ مُطْلَقٌ عَقَّبَ بِهِ^(٣) تَعْلِيمُهُمْ كَيْفِيَّةَ التَّطْلِيقِ.

(١) فِي (خ): «عَنْ».

(٢) قوله: «وَهُوَ يُؤَيِّدُ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ» وَهُوَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالطَّلَاقِ مَرَّتَيْنِ الطَّلَاقَ الرَّجْعِيَّ. انظر: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/٥٣٤).

(٣) فِي (خ): «أَوْ تَخْيِيرٌ مُطْلَقٌ عَقِيبٌ». وَقَوْلُهُ: «وَعَلَى الْمَعْنَى الْأَخِيرِ»؛ أي: وَهُوَ الطَّلَاقُ الشَّرْعِيُّ. =

﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْنَتْهُنَّ سَيِّئًا﴾؛ أي: من الصدقات.

روي: أَنَّ جَمِيلَةَ بِنْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلُولَ كَانَتْ تُبْغِضُ زَوْجَهَا ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَالَتْ: لَا أَنَا وَلَا ثَابِتٌ، لَا يَجْمَعُ رَأْسِي وَرَأْسَهُ شَيْءٌ، وَاللَّهِ مَا أَعْيَبُهُ^(١) فِي دِينٍ وَلَا خَلْقٍ وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، مَا أَطِيقُهُ بُغْضًا، إِنِّي رَفَعْتُ جَانِبَ الْخَبَاءِ فَرَأَيْتُهُ أَقْبَلَ فِي عِدَّةٍ فَإِذَا هُوَ أَشَدُّهُمْ سَوَادًا وَأَقْصَرُهُمْ قَامَةً وَأَقْبَحُهُمْ وَجْهًا، فَتَزَلْتُ، فَاخْتَلَعْتُ مِنْهُ بِحَدِيثَةٍ أَصْدَقَهَا^(٢).

والخطابُ مع الحُكَّام، وإسنادُ الأخذِ والإيتاءِ إليهم لأنَّهم الأمرونَ بهما عند التَّرافُع.

وقيل: إِنَّهُ خُطَابٌ لِلزَّوْجِ، وما بعده خطابُ الحُكَّام. وهو يُشَوِّشُ النَّظْمَ عَلَى الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ.

﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾؛ أي: الزَّوْجَانِ، وقرئ: (يُظَنَّا)^(٣)، وهو يُؤَيِّدُ تَفْسِيرَ الْخَوْفِ بِالظَّنِّ.

= انظر: «حاشية الأنصاري» (٥٣٥/١).

(١) في (أ) و(ت): «ما أعتبه».

(٢) انظر: «الكشاف» (٥١٧/١) وعنه نقل المصنف. وسيأتي تخريجه مفصلاً. وهذه الرواية أخرجها الطبري في «تفسيره» (١٣٧/٤ - ١٣٨)، وفيه بعد قولها: «وأقبحهم وجهاً»: قال زوجها: يا رسول الله، إني أعطيتها أفضل مالي؛ حديقة، فإن ردت عليَّ حديقتي. قال: «ما تقولين؟» قالت: نعم، وإن شاء زدته. قال: ففرق بينهما. وصححه الشيخ أحمد شاكر في طبعته (٥٥٣/٤)، وانظر كلامه عليه ثمة. لكن ليس في لفظ الخبر عند الطبري: (فتزلت)، وكذا رواه البخاري (٥٢٧٣ - ٥٢٧٧) مختصراً بعدة روايات ليس فيها ولا في غيرها: (فتزلت)، وسينبه السيوطي على هذا قريباً، فلعلها من تصرفات الزمخشري.

(٣) نسبت لأبي رضي الله عنه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١٤٦/١)، و«الكشاف» (٥١٩/١).

﴿أَلَا يُعِيْمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾: ترك إقامة أحكامه من مَوَاجِبِ الزَّوْجِيَّةِ.
 وقرأ حمزة ويعقوب: ﴿يُخَافَا﴾^(١) على البناء للمفعول وإبدالِ ﴿أَنْ﴾ بِصِلَتِهِ
 مِنَ الضَّمِيرِ بَدَلِ الاشتِمَالِ.
 وقرئ: (تَخَافَا) و(تُعِيْمَا) بِنَاءِ الْخِطَابِ^(٢).
 ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ أَيُّهَا الْحُكَّامُ ﴿أَلَا يُعِيْمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ على
 الرَّجُلِ فِي أَخْذِ مَا افْتَدَتْ بِهِ نَفْسَهَا وَاخْتَلَعَتْ^(٣) وعلى المرأة فِي إعْطَائِهِ.
 ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ إشارةٌ إِلَى مَا حُدَّ مِنَ الْأَحْكَامِ ﴿فَلَا تَعْدُوهَا﴾: فَلَا تَعْدُوْهَا
 بِالْمُخَالَفَةِ.
 ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ تَعْقِيبٌ لِلنَّهْيِ بِالْوَعِيدِ مُبَالِغَةً فِي التَّهْدِيدِ.

قوله: «أي: التَّطْلِيق»:

قَالَ الطَّبِيُّ: فَسَّرَ الطَّلَاقَ بِالتَّطْلِيقِ لِأَنَّهُ قَوْلٌ بِالتَّسْرِيعِ^(٤).

قوله: «لَمَّا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سُئِلَ عَنِ الثَّالِثَةِ فَقَالَ: ﴿أَوْ تَسْرِجُ بِإِحْسَنِ﴾»:
 أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «نَاسَخِهِ» وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ مُرْدُوَيْهِ مِنْ
 حَدِيثِ ابْنِ رَزِينِ الْأَسَدِيِّ^(٥).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٢)، و«التيسير» (ص: ٨٠)، و«النشر» (٢/ ٢٢٧)، وقرأ بها من العشرة
 أيضاً أبو جعفر.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢١) عن ابن عباس رضي الله عنهما، واقتصر فيه على
 (تخافا).

(٣) في (خ): «أو اختلعت».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٣٩٨).

(٥) رواه أبو داود في «المراسيل» (٢٢٠)، وسعيد بن منصور في «سننه» (١٤٥٦)، وابن أبي حاتم في =

وأخرجه الدارقطني وابن مردويه من حديث أنس^(١).

قوله: «على التفريق»؛ أي: في كل طهرٍ طَلَقَةً، فتكون ﴿مَرَّتَانِ﴾ للتكرير لا للتثنية، واللام في ﴿أَطْلَقُ﴾ للجنس، وهي على الأول للعهد في قوله: ﴿وَيُعُولَهُنَّ أَحَقُّ بِرَوْحِنَ﴾. قوله: «عقب به..» إلى آخره:

قال الشيخ سعد الدين: إشارة إلى معنى الفاء في ﴿فَأَمْسَاكُ﴾ إذ الإمساكُ بمعروفٍ أو التسريحُ بإحسانٍ إنما يتصورُ قبل الطَّلَاقِ لا بعدها، يعني: أنها للترتيب على التعليم كأنه قيل: إذا علمتم كيفية التَّطْلِيقِ فالواجبُ أحدُ الأمرين.

قوله: «رُوي أن جميلة بنت عبد الله..» إلى آخره:

قال الطَّبَّيْ: رواه الأئمة^(٢) بروايات شتى وليس فيه: (إني رفعتُ جانبَ الخِباءِ..) إلى آخره^(٣).

وقال الشيخ سعد الدين: اتَّفَقُوا على أن الصَّوابَ: أختُ عبد الله.

قلت: كلاهما صوابٌ؛ فإنَّ أباهَا عبدُ الله بنُ أبي رَأْسِ المُنَافِقِينَ، وأخوها صحابيٌّ جليلٌ اسمه عبدُ الله، نعم اختلفَ قديمًا: هل هي بنتُ عبد الله المنافقِ أو أخته بنتُ أبي، والذي رجَّحه الحُفَاطُ الأوَّلُ.

= «تفسيره» (٢٢١٠)، وانظر التعليق الآتي.

(١) رواه الدارقطني في «سننه» (٣٨٨٩)، وقال في «العلل» (١٥ / ١٢): يرويه ليثُ بنُ حَمَادٍ الصَّفَّارُ، عن عبد الواحد بن زياد، عن إسماعيل بن سميع، عن أنس. وخالفه الثوري وعباد بن العوام، رَوَاهُ عن إسماعيل بن سميع عن أبي رزين مرسلًا عن النبي ﷺ، وهو الصواب. وانظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (١٤١ / ١).

(٢) بعدها في (ز): «الستة».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٤٠١ / ٣).

قال الدِّمَاطِيُّ: هي أختُ عبد الله بن عبد الله شقيقته، أمُّهما خولة بنتُ المنذر، وقد وردَ من طريقِ الدَّارِقُطِيِّ أَنَّ اسمَهَا رَينَبُ.

قال ابنُ حجرٍ: فلعلَّ لها اسمين أو أحدهما لقبٌ، وإلا فجميلةٌ أصحُّ.

وقد وقعَ في حديثٍ آخر أنَّ اسمَ امرأةٍ ثابتٍ: حبيبةٌ بنتُ سهلٍ.

قال ابنُ حجرٍ: والذي يظهرُ أنَّهما قصَّتان^(١) وَقَعتا له مع امرأتين؛ لشهرة الحديثين وصِحَّةِ الطَّريقين واختلافِ السِّيَاقين، انتهى^(٢).

والقدَّرُ الذي أنكره الطَّبِيُّ وهو: (إني رفعت..). - إلى آخره - وردَ في بعضِ الطرق^(٣)، إلا أنَّ الطَّبِيَّ أكثرُ ما يُخرِّجُ من الكتبِ الستةِ ومُسْنَدَي أحمدَ والدَّارِمِي، وليسَ هو فيها فلذلك نفاه.

أخرجَ البخاريُّ عن ابنِ عَبَّاسٍ: أنَّ امرأةَ ثابتٍ بنِ قيسٍ بنِ شماسٍ أتتَ النَّبِيَّ ﷺ فقالت: يا رسولَ الله! ما أعْتَبَ عليه في خُلُقٍ ولا دينٍ، ولكنِّي أكرهُ الكُفْرَ في الإسلامِ ولكنِّي لا أطيقُه - زادَ الإسماعيليُّ في «مستخرجه» والبيهقيُّ: بَعْضًا - قال: «أتردِّين عليه حَدِيثَهُ؟» قالت: نعم، قال: «اقبلِ الحديقةَ وطلِّقْهَا تَطْلِقَةً»^(٤).

وأخرجَ البيهقيُّ من وجهٍ آخرٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ: أنَّ جميلةَ بنتَ سلولٍ أتتَ النَّبِيَّ

(١) في (س): «قصيتان».

(٢) انظر: «فتح الباري» (٣٩٩/٩).

(٣) هي في رواية الطبري، وهي رواية صحيحة كما تقدم في تخريجها في متن البيضاوي، وسيذكرها السيوطي قريباً.

(٤) رواه البخاري في «صحيحه» (٥٢٧٥)، والزيادة المذكورة في «السنن الكبرى» للبيهقي (١٤٨٤٢)، ووردت أيضاً في رواية ابن ماجه (٢٠٥٦).

ﷺ تُرِيدُ الْخُلْعَ، فَقَالَ لَهَا: «مَا أَصْدَقَكَ؟» قَالَتْ: حَدِيثُهُ، قَالَ: «رُدِّيْ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ»^(١).
وَأَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَوَّلُ خُلْعٍ كَانَ فِي الْإِسْلَامِ
امْرَأَةً ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ، أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَا يَجْتَمِعُ رَأْسِي وَرَأْسُ
ثَابِتٍ أَبَدًا، إِنِّي رَفَعْتُ جَانِبَ الْخِבَاءِ فَرَأَيْتُهُ أَقْبَلَ فِي عِدَّةٍ، فَإِذَا هُوَ أَشَدُّهُمْ سَوَادًا
وَأَفْصَرُهُمْ قَامَةً وَأَقْبَحُهُمْ وَجْهًا، فَقَالَ: «أَتُرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، وَإِنْ شَاءَ
زِدْنَاهُ، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا^(٢).

وَأَخْرَجَ مَالِكٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ حِبَّانَ وَابْنُ يَهُفَى، عَنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ سَهْلٍ: أَنَّهَا كَانَتْ
عِنْدَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: لَا أَنَا وَلَا ثَابِتٌ... الْحَدِيثُ^(٣).
وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ طَرِيقِ الْحَدِيثِ التَّصْرِيحُ بِنزولِ الْآيَةِ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ.
قَوْلُهُ: «لَا أَنَا وَلَا ثَابِتٌ»: أَصْلُهُ: لَا أَجْتَمِعُ أَنَا وَثَابِتٌ، فَخُذِفَ الْفِعْلُ.
قَوْلُهُ: «أَعْتَبُ»: يُرْوَى بِسُكُونِ الْعَيْنِ وَالثَّنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ مَضْمُومَةً، مِنَ الْعِتَابِ،
وَبِكسْرِ الْعَيْنِ وَالثَّنَاءِ التَّحْتِيَّةِ سَاكِنَةً، مِنَ الْعَيْبِ.
قَوْلُهُ: «أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ»؛ أَي: أَكْرَهُ أَنْ أَقْمُتُ عِنْدَهُ أَنْ أَفْعَ فِيمَا يَقْتَضِي
الْكُفْرَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُرِيدَ كُفْرَانَ الْعَشِيرِ.

وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي حَدِيثِ حَبِيبَةَ بِنْتِ سَهْلٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهٍ مِنْ رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّهَا قَالَتْ: وَاللَّهِ لَوْلَا مَخَافَةُ اللَّهِ إِذَا دَخَلَ عَلَيَّ لَبَصَقْتُ فِي وَجْهِهِ^(٤).

(١) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٤٨٤١).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣٧ / ٤)، وقد تقدم في متن البيضاوي.

(٣) رواه مالك في «الموطأ» (٣١)، وأبو داود في «سننه» (٢٢٢٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٢٨٠)،

والبيهقي في «الكبرى» (١٤٨٣٧).

(٤) رواه ابن ماجه (٢٠٥٧). قال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» (٢ / ١٢٨): هذا إسناد ضعيف =

واعلم أنَّ ظاهر الآية يدلُّ على أنَّ الخُلْعَ لا يجوزُ من غيرِ كراهيةٍ وشقاقٍ^(١) ولا بجميعِ ما ساق الزوجُ إليها فضلاً عن الزَّائدِ، ويؤيِّدُ ذلكَ قوله عليه السلام: «أيُّما امرأةٍ سألتَ زوجها طلاقاً في غيرِ بأسٍ فحرامٌ عليها رائيحةُ الجنَّةِ»، وما رويَ أنَّه عليه السَّلامُ قال لجميلة: «أتردِّينَ عليه حديقته؟» فقالت: أردُّها وأزيدُ عليها، فقال عليه السلام: «أمَّا الزَّائدُ فلا».

والجُمهورُ استكروهوه ولكن نفَّذوه، فإنَّ المنعَ عن العقدِ لا يدلُّ على فساده ابتداءً^(٢).

وأنَّه يصحُّ^(٣) بلفظِ المفاداةِ فإنَّه سمَّاهُ افتداءً. واختلَفَ في أنَّه إذا جرى بغيرِ لفظِ الطَّلاقِ فسُخِّ أو طلاقٌ، ومَن جعله فسُخاً احتجَّ بقوله:

(٢٣٠) - ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ۖ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ۚ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾.

﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ فإنَّ تعقيبَه للخُلْعِ بعد ذكرِ^(٤) الطَّلَاقِ يَقتضي أن يكونَ طلاقاً رابعةً لو كان الخُلْعُ طلاقاً. والأظهرُ: أنَّه طلاقٌ؛ لأنَّه فُرقةٌ باختيارِ الزوجِ فهو كالطَّلاقِ بالعِوضِ، وقوله:

= لتدليس الحجاج وهو ابن أوطاة، اه. وذكر طرقاً أخرى له.

(١) في (أ): «ولا شقاق».

(٢) «ابتداء» من (ت).

(٣) قوله: «وأنَّه يصح» عطف على «أن الخلع» في قوله: «واعلم أنَّ ظاهر الآية يدلُّ على أنَّ الخُلْعَ».

انظر: «حاشية شيخ زاده» (٢/ ٥٥٥).

(٤) في (خ): «بعد ما ذكر».

﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ متعلّق بقوله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ تفسير لقوله: ﴿أَوْ تَرْجِعْ بِإِحْسَنٍ﴾ اعترض بينهما ذكر الخلع دلالة على أن الطلاق يقع مجّاناً تارةً وبعوضٍ أخرى، والمعنى: فإن طلقها بعد التّتين ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ﴾: من بعد ذلك الطلاق ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾: حتى تتزوج غيره.

والنكاح يُسند إلى كلّ منهما كالتزوّج، وتعلّق بظاهره من اقتصر على العقد كابن المسيب^(١)، واتفق الجمهور على أنه لا بدّ من الإصابة، لما روي: أن امرأة رفاعة قالت لرسول الله ﷺ: إن رفاعة طلقني فبتّ طلاقي، وإنّ عبد الرحمن بن الزبير تزوّجني، وإنّ ما معه مثل هذبة الثوب، فقال رسول الله ﷺ: «أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟»^(٢)، لا حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك^(٣)، فالأية مطلقة قيّدتها السنة.

ويحتمل أن يفسّر النكاح بالإصابة، ويكون العقد مُستفاداً من لفظ الزّوج.

(١) انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٢٣٨/٥)، وفيه: وأجمع عامة علماء الأمصار على القول بما ذكرناه (أي: أن المراد هنا بالنكاح الجماع)، إلا ما روينا عن سعيد بن المسيب... وكان سعيد بن المسيب من بين أهل العلم يقول: إذا تزوجها تزويجاً صحيحاً لا يريد به إحلالاً، فلا بأس بأن يتزوجها الأول. ولا نعلم أحداً من أهل العلم قال بقول سعيد هذا إلا الخوارج، والسنة مستغنى بها عن كل قول.

وقد ذكر الطبري في «تفسيره» (١٦٩/٤) إجماع الأمة على أن النكاح هنا الجماع ولم يستثن من ذلك أحداً، ولعله لم يثبت عنده ما روي عن ابن المسيب، أو لم يعتبر خلافه لمخالفته حديث العسيلة المتفق عليه واتفق الأمة.

(٢) في (خ) زيادة: «قالت نعم فقال». وليست في مصادر التخرّيج.

(٣) رواه البخاري (٢٦٣٩)، ومسلم (١٤٣٣).

والحكمه في هذا الحكم: الرَّدْعُ عَنِ التَّسْرُعِ إِلَى الطَّلَاقِ، وَالْعَوْدُ إِلَى الْمَطْلَقَةِ ثلاثًا والرغبة فيها.

وَالنِّكَاحُ بِشَرَطِ التَّحْلِيلِ فَاسِدٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، وَجَوْرُهُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعَ الْكَرَاهَةِ، وَقَدْ^(١) لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحْلَلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ.

﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ الزَّوْجُ الثَّانِي ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَرَاجَعَا﴾: أَنْ يَرْجِعَ كُلُّ مِنَ الْمَرْأَةِ وَالزَّوْجِ الْأَوَّلِ إِلَى الْآخِرِ بِالزَّوْاجِ.

﴿إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾؛ أَي: إِنْ كَانَ فِي ظَنِّهِمَا أَنَّهُمَا يُقِيمَانِ مَا حَدَّهُ اللَّهُ وَشَرَعَهُ مِنْ حَقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ، وَتَفْسِيرُ الظَّنِّ هَاهُنَا بِالْعِلْمِ غَيْرِ سَدِيدٍ؛ لِأَنَّ عَوَاقِبَ الْأُمُورِ غَيْبٌ تُظَنُّ وَلَا تُعْلَمُ، وَلَئِنْ لَا يُقَالُ: عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَلَئِنْ (أَنْ) النَّاصِبَةُ لِلتَّوَقُّعِ وَهُوَ يَنَافِي الْعِلْمَ.

﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾؛ أَي: الْأَحْكَامُ الْمَذْكُورَةُ ﴿يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾: يَفْهَمُونَ وَيَعْمَلُونَ بِمَقْتَضَى الْعِلْمِ.

قوله: «أَيُّمَا امْرَأَةً سَأَلْتُ زَوْجَهَا..» الحديث: أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ^(٢).

قوله: «وَمَا رُوِيَ أَنَّهُ قَالَ لَجَمِيلَةٍ..» الحديث: أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَطَاءٍ مَرْسَلًا^(٣)، ثُمَّ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ آخَرَ مَوْصُولًا عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٤)، وَقَالَ: إِنَّهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَالصَّحِيحُ الْمُرْسَلُ.

(١) فِي (ت): «وَلَقَدْ».

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَوَادَ (٢٢٢٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٨٧) وَحَسَنَهُ، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٧ / ٣١٦)، مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١٤٨٤٤) عَنْ عَطَاءٍ مَرْسَلًا.

(٤) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١٤٨٤٧).

وأخرجَه أيضًا مِنْ مُرْسَلِ أَبِي الزُّبَيْرِ^(١).

وأخرجَ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا مَا سَاقَ إِلَيْهَا وَلَا يَزِدَادَ^(٢).

قوله: «لِمَا رُوِيَ أَنَّ امْرَأَةً رَفَاعَةَ..» الحديث: أخرجه الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ^(٣).

و«ابن الزُّبَيْرِ» بفتحِ الزاي وكسرِ الباءِ.

والْعُسَيْلَةُ مجازٌ عن قليلِ الجِماعِ.

قال الجوهريُّ: شُبِّهَتْ تِلْكَ اللَّذَّةُ بِالْعَسَلِ وَصُغِّرَتْ بِالْهَاءِ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى الْعَسَلِ التَّائِيثُ^(٤).

وفي «الأساس»: من المستعارِ: الْعَسَلَتَانِ، لِلْعُضْوَيْنِ لَكُونَهُمَا مَظْتَتِي الْإِلْتِذَاذِ^(٥).

قوله: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ»:

أخرجَه^(٦) التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٧).

(١) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٤٨٤٩).

(٢) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٤٨٤٢)، ورواه أيضاً ابن ماجه (٢٠٥٦).

(٣) رواه البخاري (٢٦٣٩)، ومسلم (١٤٣٣).

(٤) انظر: «الصَّحاح» (مادة: عسل).

(٥) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (١/ ٦٥٣).

(٦) في (ز) و(س) زيادة: «أحمد و».

(٧) رواه الترمذي (١١٢٠) وصححه، والنسائي في «سننه» (٣٤١٦)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

ورواه ابن ماجه (١٩٣٤) و(١٩٣٦) من حديث ابن عباس وعقبة بن عامر رضي الله عنهم.

و«الحماسة البصرية» (٢ / ٦٨)، و«الخزانة» (٦ / ٣٤٣).

وقد سُمِعَ إعمالُ عِلِمٍ في (أن)، والمرادُ بها غيرُ القطع، قال جريرٌ:

نرَضَى عَنِ النَّاسِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَا يُدَانِينَا مِنْ خَلْقِهِ أَحَدٌ^(١)
انتهى^(٢).

(٢٣١) - ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُنَّ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِيَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا عَاقِبَةَ اللَّهِ هُزُوًا وَاذْكُرُوا يَمَنَّتِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُنَّ أَجَلَهُنَّ﴾؛ أي: آخِرَ عِدَّتِهِنَّ، والأجلُ يُطَلَقُ لِلْمُدَّةِ وَلِمُنْتَهَاهَا، فيقالُ لِعُمُرِ الْإِنْسَانِ وَلِلْمَوْتِ الَّذِي بِهِ يَنْتَهِي؛ قال:

كُلُّ حَيٍّ مُسْتَكِمِلٌ مُدَّةَ الْعُمُرِ وَوُدُّ إِذَا انْتَهَى أَجَلُهُ

والبُلُوغُ هو الوصولُ إلى الشيء، وقد يقالُ للدُّنُوِّ منه على الاتِّسَاعِ، وهو المرادُ في الآية لِيَصِحَّ أَنْ يُرْتَّبَ^(٣) عَلَيْهِ ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ إِذَا لَا إِمْسَاكَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْأَجَلِ، والمعنى: فَرَاغُوهُنَّ مِنْ غَيْرِ ضِرَارٍ، أَوْ خَلُّوهُنَّ حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهُنَّ مِنْ غَيْرِ تَطْوِيلٍ، وَهُوَ إِعَادَةُ الْحَكَمِ فِي بَعْضِ صَوَرِهِ لِلْإِهْتِمَامِ^(٤).

﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا﴾: وَلَا تَرَاغِبُوهُنَّ إِرَادَةَ الْإِضْرَارِ بِهِنَّ، كَانَ الْمَطْلُوقُ يَتْرُكُ الْمَعْتَدَةَ

(١) في «البحر المحيط»: «بشر». وانظر: «ديوان جرير» (١/ ١٥٧)، و«شرح التسهيل» لابن مالك

(١/ ٤٦٤)، ورواية الديوان: أن لن يفاخرنا.

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٤/ ٢٦٦).

(٣) في (خ): «يترتب».

(٤) في (خ): «الصور للاهتمام به».

حتى تُشارَفَ الأَجَلَ ثم يُراجِعُها لِيَطْوَلَ العِدَّةَ عليها، فَنُهيَ عنه بَعْدَ الأمرِ بِضِدِّهِ مبالغةً.
وَنُصِبَ ﴿ضَرَارًا﴾ على العِلَّةِ، أو الحالِ بمعنى: مُضَارِّينَ.
﴿لِنَعْتَدُوا﴾: لِنَتَطَوَّلُوهُنَّ بالتَّطْوِيلِ أو الإلْجَاءِ إلى الافتدَاءِ، واللامُ مُتَعَلِّقَةٌ
بالضَّرَارِ إذ المرادُ تقييدهُ.
﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ بتعريضها للعقابِ.
﴿وَلَا تَنَاجِدُوا إِلَهَ هُزُوا﴾ بالإعراضِ عنها والتَّهَوُّنِ في العَمَلِ بما فيها، مِنْ
قَوْلِهِمْ لِمَنْ لَمْ يَجِدْ فِي الأمرِ: إِنَّمَا أَنْتَ هَازِيٌّ؛ كَأَنَّهُ نَهَى عن الهُزءِ وأَرَادَ الأمرَ بِضِدِّهِ.
وقيل: كان الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ وَيَطْلُقُ وَيَعْتِقُ وَيَقُولُ: كُنْتُ أَلْعَبُ، فَتَزَلَّتْ.
وعنه عليه السلام: «ثَلَاثٌ جِدْهَنَّ جِدٌّ وَهَزَلْهَنَّ جِدٌّ: الطَّلَاقُ وَالنِّكَاحُ وَالْعَتَاقُ».
﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ التي مِنْ جُمَلَتِهَا الهدايةُ وبعثُهُ مُحَمَّدٍ عليه السلام،
بِالشُّكْرِ والقيامِ بِحُقُوقِهَا ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ﴾: الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ،
أَفْرَدَهُمَا بِالذِّكْرِ إِظْهَارًا لَشَرَفِهِمَا.
﴿يَعْظُمُكُمْ بِهِ﴾: بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ.
﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ تَأْكِيدٌ وَتَهْدِيدٌ.

قوله:

«كُلُّ حَيٍّ مُسْتَكْمِلٌ مَدَّةَ الْعَمَلِ — رِ وَمُؤَدٍّ إِذَا انْتَهَى أَجَلُهُ»

هو لِلطَّرِيقِ مَآح^(١).

و«مُؤَدٍّ» بمعنى: هَالِكٌ، مِنْ أَوْدَى: إِذَا هَلَكَ^(٢).

(١) انظر: «ديوانه» (ص: ١٩٧)، برواية: «إِذَا انْتَهَى عَدَدُهُ».

(٢) انظر: «الصَّحاح» (مادة: أَدَا).

قوله: «وَقَدْ يُقَالُ لِلدُّنُوِّ مِنْهُ عَلَى الْإِتْسَاعِ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: تَحْقِيقُهُ: أَنَّهُ مَجَازٌ بِاعْتِبَارِ مَا يُوَوَّلُ، أَوْ اسْتِعَارَةٌ تَشْبِيهًا لِلْمُتَقَارِبِ الْوُقُوعِ بِالْوَاقِعِ فِي الْبُعْدِ عَنِ الْقُوَّةِ الْمُحَضَّةِ وَالْقُرْبِ مِنْ حُصُولِ الْأَثَرِ.

قوله: «كَانَ الْمَطْلُوقُ يَتْرُكُ الْمُعْتَدَّةَ...» إِلَى آخِرِهِ: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(١).

قوله: «وَاللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالضَّرَارِ»: هُوَ مُتَعَيِّنٌ عَلَى إِعْرَابِ ﴿ضَرَارًا﴾ عِلَّةً؛ إِذِ الْمَفْعُولُ لَهُ لَا يَتَعَدَّدُ إِلَّا بِالْعَطْفِ أَوْ عَلَى الْبَدَلِ، وَهُوَ غَيْرُ مُمْكِنٍ هُنَا لِاخْتِلَافِ الإِعْرَابِ، وَجَائِزٌ عَلَى إِعْرَابِهِ حَالًا عَلَى أَنَّهُ عِلَّةٌ لِلْعِلَّةِ، وَيَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِالْفِعْلِ، وَإِنْ قُدِّرَتْ لَامُ الْعَاقِبَةِ جَازَ عَلَى الْأَوَّلِ أَيْضًا، وَيَكُونُ الْفِعْلُ تَعَدَّى إِلَى عِلَّةٍ وَإِلَى عَاقِبَةٍ وَهُمَا مُخْتَلِفَانِ، قَالَهُ أَبُو حَيَّانٍ^(٢).

قوله: «كَانَ الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ وَيُطَلَّقُ وَيُعْتَقُ وَيَقُولُ: كُنْتُ أَلْعَبُ، فَنَزَلَتْ»:

أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ^(٣).

قوله: «ثَلَاثٌ جِدْهَنَ جِدًّا...» الْحَدِيثُ: أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ،

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٢٤٥).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٢٧٧ - ٢٧٨ / ٤).

(٣) ورواه أيضاً أحمد بن منيع في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (١٧٠٦) من طريق الحسن عن عبادة بن الصامت وزاد: وقال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ قَالَهُنَّ لَاعِبًا فَهِنَّ جَائِزَاتٌ عَلَيْهِ: الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ وَالنِّكَاحُ» فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ﴾. وهكذا رواه الطبري في «تفسيره» (١٨٤ / ٤) عن الحسن مرسلاً، وهو الصواب والله أعلم.

ورواه دون الزيادة ابن أبي عمر في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٣٥٢٩) من طريق الحسن عن رجل عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

وابن ماجه، من حديث أبي هريرة، لكن فيه: «والرجعة» بدل «والعتاق»^(١)، وهو في حديث عبادة بن الصامت السابق بلفظ فقال: «ثلاث من فالحن لا عباً أو غير لا عب فهن جائزات عليه الطلاق والعتاق والنكاح»^(٢).

(٢٣٢) - ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَعَنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَصَوْنَ بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَعَنَ أَجَلَهُنَّ﴾؛ أي: انقضت عدتهن، وعن الشافعي رحمه الله: دل سياق الكلامين على افتراق البلوغين^(٣).

﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ المخاطب به الأولياء؛ لما روي: أنها نزلت في معقل بن يسار حين عضل أخته جُملاً أن ترجع إلى زوجها الأول بالاستئناف. فيكون دليلاً على أن المرأة لا تزوج نفسها؛ إذ لو تمكنت منه لم يكن لعضل الولي معنى، ولا يعارض بإسناد النكاح إليهن لأنه بسبب توقُّفه على إذنهن. وقيل: الأزواج الذين يعضلون نساءهم بعد مُضيِّ العدة ولا يتركوهن يتزوجن عدواناً وقسراً؛ لأنه جواب قوله: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ﴾.

(١) رواه أبو داود (٢١٩٤)، والترمذي (١١٨٤)، وابن ماجه (٢٠٣٩). وضعف إسناده الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٢٠). وجاء في هامش (أ) من نسخ البيضاوي: «والرجعة»، وهو الموافق لما في المصادر المذكورة.

(٢) رواه ابن مردويه كما ذكره ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٦٤٣)، والحاثر بن أبي أسامة كما ذكره البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٤/ ٤٥) بنحوه، وعزاه المصنف في «الدر المشور» (١/ ٦٨٣) إلى ابن أبي حاتم.

(٣) انظر: «مختصر المزني» (ص: ١٩٦).

وقيل: الأولياء والأزواج.

وقيل: الناس كلُّهم، والمعنى: لا يُوجد فيما بينكم هذا الأمر، فإنه إذا وُجد بينهم وهم راضون به كانوا كالفاعلين له.

والعَصْل: الحبس والتضييق، ومنه عَصَلَت الدَّجاجة: إذا نَشَبَ بيضها فلم يخرج.

﴿إِذَا تَرَضَوْا بَيْنَهُمْ﴾؛ أي: الخطاب والنساء، وهو ظرفٌ لـ ﴿أَنْ يَكِيْحَنَّ﴾ أو ﴿لَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾.

﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾: بما يعرفه الشرع وتستحسنه المروءة، حال عن الضمير المرفوع، أو صفةٌ مصدرٍ محذوف؛ أي تراضيا كائناً بالمعروف، وفيه دلالةٌ على أنَّ العَصْل عن التزويج من غير كفٍ غير منهي عنه.

﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما مضى ذكره، والخطاب للجمع على تأويل القبيل أو كل واحد^(١)، أو أنَّ الكاف لمجرد الخطاب والفرق بين الحاضر والمنقضي دون تعيين المخاطبين، أو للرَّسُول ﷺ على طريقة قوله: ﴿يَأْتِيَا النَّبِيَّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١] للدلالة على أنَّ حقيقة المُشار إليه أمرٌ لا يكاد يتصوره كلُّ أحدٍ.

﴿يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ لآنه المتعظ به والمتفع.

﴿ذَلِكَ﴾؛ أي: العمل بمقتضى ما ذكر ﴿أَزْكَى لَكُمْ﴾: أنفع ﴿وَأَطْهَرُ﴾ من دنس الآثام ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ﴾ ما فيه من النفع والصَّلاح ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ لقصور علمكم.

قوله: «دَلَّ سياقُ الكلامين على افتراق البلوغين»:

قال الشيخ سعد الدين: لأنَّ الإمساك إنما يكون في العدة، والنهي عن

(١) قوله: «أو كل واحد» عطف على «الجمع». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٤٢).

العَضَلِ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنَ النِّكَاحِ وَذَلِكَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ^(١).

قوله: «لَمَّا رُويَ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ»:

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِهِ وَلَيْسَ فِيهِ تَسْمِيَّتُهَا^(٢).

وَوَقَعَ تَسْمِيَّتُهَا جُمْلًا وَتَسْمِيَّةَ زَوْجِهَا الْبَدَاحِ بْنِ عَاصِمٍ فِي طَرِيقِ رَوَاهُ الْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ»، وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ فَتْحُونَ^(٣).

وَفِي طَرِيقِ عِنْدَ ابْنِ جَرِيرٍ تَسْمِيَّتُهَا: جَمِيلٌ، بِالتَّصْغِيرِ^(٤)، وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ مَآكُولَا^(٥).

وَقِيلَ: اسْمُهَا لَيْلَى؛ حَكَاهُ السُّهَيْلِيُّ وَالْمُنْذَرِيُّ^(٦).

(١) في «حاشية التفتازاني» (١٢١ب): لأن النهي عن العضل إنما هو بعد التمكن من النكاح، وذلك بعد انقضاء العدة، بخلاف الإمساك فإنه إنما يكون في العدة، اهـ. ففي نقل المصنف تقديم وتأخير.

(٢) رواه البخاري (٤٥٢٩)، وأبو داود (٢٠٨٧)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٩٧٤).

(٣) لم أجده في المطبوع من «أحكام القرآن» للقاضي إسماعيل، وذكره النيسابوري في «إيجاز البيان»

(١/ ١٥٥). وابن فتحون هو محمد بن خلف بن سليمان بن فتحون أبو بكر الأندلسي الأورولي

الحافظ، كان معتبياً بالحديث، عارفاً بالرجال، وله استدراك على ابن عبد البر في «الاستيعاب»،

وكتاب آخر في أوهام الصحابة، وأصلح أيضاً أوهام «معجم ابن قانع» في جزء، وأجاز لابن

بشكوال، (ت ٥٢٠ هـ). انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١١/ ٣٢٤).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١٨٦/ ٤). والذي أثبتته الشيخ أحمد شاكر في طبعته من «تفسير

الطبري» (٥/ ٢٠): «جمل»، وقال: في المطبوعة: «جميل» بوزن التصغير، كما قال ابن حجر في

«الفتح» [(١٨٦/ ٩)] و«الإصابة» [(٣٠٦/ ٨)]، والذي في المخطوطة مضبوط بالقلم: «جمل»

بضم الجيم، ولكن هذه المخطوطة شاهدة على اختلاف نسخ الطبري، واختلف في اسمها واسم

أبي البداح اختلاف طويل، فراجعته في «فتح الباري»، و«الإصابة»، وسيأتي أن اسمها فاطمة.

(٥) انظر: «الإكمال» لابن مآكولا (٢/ ١٢٥).

(٦) انظر: «فتح الباري» (١٨٦/ ٩)، وفيه: حكاة السهيلي في «مبهمات القرآن» وتبعه البدري.

وقيل: فاطمة؛ وقع ذلك عند ابن إسحاق^(١).

قوله: «المروءة»: بالهمز، ومعناها^(٢): كمال الرجولية والإنسانية^(٣).

(٢٣٣) - ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّمَ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ وِثْرًا وَلَا وَسْعَةً لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَفَشَاوِرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَالْقَوْلُ اللَّهُ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾ أمرٌ عبّر عنه بالخبر للمبالغة، ومعناه: الثدي، أو الوجوب فيخصّ بما إذا لم يرتضع الصبي إلا من أمّه، أو لم يوجد له طيّر، أو عجز الوالد عن الاستجار.

و(الوالدات) تعم المطلقات وغيرهنّ، وقيل: تختصّ بهنّ إذ الكلام فيهنّ.

﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ أكّده بصفة^(٤) الكمال لأنه مما يُتسامح فيه.

﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّمَ الرِّضَاعَةَ﴾ بيان للمتوجّه إليه الحكم؛ أي: ذلك لمن أراد إتمام الرضاعة، أو متعلّق بـ﴿يُرْضِعْنَ﴾ فإن الأب يجب عليه الإرضاع كالنّفقة والأُم ترضع له، وهو دليل على أنّ أقصى مدّة الإرضاع حولان ولا عبرة به بعدهما، وأنّه يجوز أن ينقص عنه.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٩٠ / ٤) لكن عن أبي إسحاق السبيعي.

(٢) في (س): «ومعناها».

(٣) انظر: «مجلد اللغة» لابن فارس (ص ٨٢٨).

(٤) في (خ): «بصيغة».

﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ﴾؛ أي: الذي يُولَدُ لَهُ، يعني: الوالد؛ فَإِنَّ الْوَلَدَ يُولَدُ لَهُ وَيُنَسَبُ إِلَيْهِ، وتغييرُ العبارة للإشارة إلى المعنى المقتضي لوجوب الإرضاع ومُؤْنِ المرضعة عليه^(١).

﴿رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ أَجْرَةٌ لَهُنَّ، واختُلِفَ في استئجارِ الأمِّ: فجَوَّزَهُ الشافعيُّ، ومنعه أبو حنيفة ما دامت زوجةً أو مُعتدَّةً نكاح.

﴿وَالْمَعْرُوفِ﴾ حَسَبَ مَا يَرَاهُ الْحَاكِمُ وَيَفِي بِهِ وَسَعُهُ.

﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ تَعْلِيلٌ لِإِجَابِ الْمُؤْنِ وَالتَّقْيِيدِ بِالْمَعْرُوفِ، ودليلٌ على أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَكْلِفُ الْعَبْدَ بِمَا لَا يُطِيقُهُ، وذلك لَا يَمْنَعُ إِمْكَانَهُ^(٢).

﴿لَا تُضَارُّ وَلَدُهُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾ تَفْصِيلٌ لَهُ وَتَقْرِيبٌ؛ أي: وَلَا^(٣) يَكْلِفُ كُلُّ مِنْهُمَا الْآخَرَ مَا لَيْسَ فِي وَسْعِهِ وَلَا يُضَارُّهُ بِسَبَبِ الْوَلَدِ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو ويعقوبُ: ﴿لَا تُضَارُّ﴾ بِالرَّفْعِ^(٤) بدلًا عَنِ قَوْلِهِ: ﴿لَا تُكَلَّفُ﴾، وَأَصْلُهُ عَلَى الْقَرَاءَتَيْنِ: (تُضَارُّ) بِالْكَسْرِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، أَوْ بِالْفَتْحِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: تُضَرُّ، وَالبَاءُ مِنْ صَلَاتِهِ؛ أي: لَا يُضَرُّ الْوَالِدَانِ بِالْوَلَدِ فَتَقَرَّطَ فِي تَعَهُدِهِ وَيَقْصُرَ فِيمَا يَنْبَغِي لَهُ.

(١) قوله: «ومؤن المرضعة عليه»؛ أي: ووجوب مؤن المرضعة على الوالد. المحقق.

(٢) قوله: «وذلك»؛ أي: عدم وقوع التكليف بما لا يطاق «لا يمنع إمكانه»؛ أي: جواز التكليف بما لا يطاق، فلا يَرُدُّ عَلَى الْأَشْعَرِيِّ الْقَاتِلَ بِجَوَازِهِ دُونَ وَقُوعِهِ خِلَافًا لِلْمَعْتَزِلَةِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥٤٣/١).

(٣) في (خ): «وتقريب إلى الفهم أي لا».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٣)، و«التيسير» (ص: ٨١)، و«النشر» (٢/٢٢٧).

وقرئ: (لَا يُضَارُّ) بالسُّكُونِ مع التشديد على نِيَّةِ الْوَقْفِ، وبه مع التخفيف على أَنَّهُ من ضَارَهُ يُضِيرُهُ^(١).

وإضافة الْوَلَدِ إِلَيْهَا تَارَةً وَإِلَيْهِ أُخْرَى اسْتِعْطَافٌ لهما عَلَيْهِ، وَتَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّهُ حَقِيقٌ بِأَن يَتَّفَقَا عَلَى اسْتِصْلَاحِهِ^(٢) وَالْإِشْفَاقِ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُضَرَّ بِهِ أَوْ يَتَضَارَّ بِسَبَبِهِ.

﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ وَمَا بَيْنَهُمَا تَعْلِيلٌ مُّعْتَرِضٌ، وَالْمَرَادُ بِالْوَارِثِ: وَارِثُ الْأَبِ وَهُوَ الصَّبِيُّ؛ أَي: ثَمَانُ مَوْءُونُ^(٣) الْمَرْضَعَةِ مِنْ مَالِهِ إِذَا مَاتَ الْأَبُ.

وقيل: الْبَاقِي مِنَ الْأَبْوَيْنِ؛ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَأَجْعَلْهُ الْوَارِثَ مَنًّا». وَكَلَّا الْقَوْلَيْنِ يُوَافِقُ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ إِذْ لَا نَفَقَةَ عِنْدَهُ فِيمَا عَدَا الْوِلَادِ.

وقيل: وَارِثُ الطِّفْلِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى. وَقِيلَ: وَارِثُهُ الْمَحْرَمُ مِنْهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَقِيلَ: عَصْبَاتُهُ^(٤)، وَبِهِ قَالَ أَبُو زَيْدٍ.

و﴿ذَلِكَ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى مَا وَجَبَ عَلَى الْأَبِ مِنَ الرِّزْقِ وَالْكِسْوَةِ.

(١) القراءتان تنسبان لأبي جعفر أحد العشرة كما في «المحرر الوجيز» (١/٣١٢)، و«البحر» (٤/٢٩٨)، والثانية ذكرها عنه ابن الجزري في «النشر» (٢/٢٢٧ - ٢٢٨). ونسب الزمخشري في «الكشاف» (١/٤٣٠) الأولى لأبي جعفر والثانية للأعرج.

(٢) في (خ): «إصلاحه».

(٣) «ثمان»: ليست في (خ)، و«مؤن»: ليست في (ت).

(٤) تنظر هذه الأقوال في «تفسير الطبري» (٤/٢٢١ - ٢٢٧)، و«الكشاف» (١/٥٣٠).

﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ﴾؛ أي: فِصَالًا صَادِرًا عَنِ التَّرَاضِي مِنْهُمَا وَالتَّشَاوُرِ بَيْنَهُمَا قَبْلَ الْحَوَكَيْنِ، وَالتَّشَاوُرُ وَالْمُشَاوَرَةُ وَالْمَشُورَةُ وَالْمَشُورَةُ: اسْتِخْرَاجُ الرَّأْيِ، مِنْ شُرُوتِ الْعَسَلِ: إِذَا اسْتِخْرَجْتَهُ.

﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا اعتَبِرَ تَرَاضِيهِمَا مُرَاعَاةً لَصَلَحِ الطِّفْلِ وَحَذَرًا أَنْ يُقَدِّمَ أَحَدُهُمَا عَلَى مَا يُضِرُّ بِهِ لِغَرَضٍ.

﴿وَلَئِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ﴾؛ أي: تَسْتَرْضِعُوا الْمَرَاضِعَ أَوْلَادَكُمْ؛ يُقَالُ: أَرْضَعَتِ الْمَرْأَةُ الطِّفْلَ، وَاسْتَرْضَعْتُهَا إِيَّاهُ، كَقَوْلِكَ: أَنْجَحَ اللَّهُ حَاجَتِي، وَاسْتَنْجَحْتُهُ إِيَّاهَا، فَحُذِفَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ لِلْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ.

﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ فِيهِ، وَإِطْلَاقُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلزَّوْجِ أَنْ يَسْتَرْضَعَ لِلْوَلَدِ وَيَمْنَعَ الزَّوْجَةَ مِنَ الْإِرْضَاعِ.

﴿وَإِذَا سَلَّمْتُمْ إِلَى الْمَرَاضِعِ﴾ مَاءً أَيْتُمُ: مَا أَرَدْتُمْ إِيْتَاءَهُ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٦].

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ ﴿مَا أَتَيْتُمْ﴾^(١) مَنْ أَتَى إِلَيْهِ إِحْسَانًا: إِذَا فَعَلَهُ.

وَقُرِئَ: ﴿أُوتَيْتُمْ﴾^(٢)؛ أَي: مَا آتَاكُمْ اللَّهُ وَأَقْدَرَكُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْأَجْرَةِ.

﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ صَلَةٌ ﴿سَلَّمْتُمْ﴾؛ أَي: بِالْوَجْهِ الْمُتَعَارَفِ الْمُسْتَحْسَنِ شَرْعًا، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ، وَلَيْسَ اشْتِرَاطُ التَّسْلِيمِ لِحُجُوزِ الْإِسْتِرْضَاعِ، بَلْ لِسُلُوكِ مَا هُوَ الْأَوَّلَى وَالْأَصْلَحُ لِلطِّفْلِ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٣)، و«التيسير» (ص: ٨١).

(٢) رويت عن عاصم في غير المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢)،

و«الكشاف» (١/ ٥٣٣).

﴿وَأَلْفُوا اللَّهَ﴾ مُبَالِغَةٌ فِي الْمَحَافَظَةِ عَلَى مَا شُرِعَ فِي أَمْرِ الْأَطْفَالِ وَالْمَرَضِ
﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ حَثٌّ وَتَهْدِيدٌ.

قوله: «لأنه مما يتسامح فيه»؛ أي: فيطلق على الأقل القريب من التمام.
قوله: «وقريء: ﴿لَا تُضْكَازَ﴾»؛ بالسكون مع التشديد، وهي قراءة أبي جعفر^(١).
قوله: «وبه مع التخفيف»، هي رواية عنه أيضاً^(٢)، وجهها كالتي قبلها.
قوله: «واجعلهُ الوارث مِنَّا»: أوّل الحديث: «اللهم متّعني بسمعي وبصري واجعلهما الوارث مِنِّي، وانصُرْني على مَنْ ظَلَمَني وخُذْ مِنْهُ بئاري»، أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة وحسنه^(٣).
قوله: «أي: فصلاً صادراً»: قال الحلبي: (في تقديره «صادراً» نظرٌ من حيث كونه كوناً مُقَيَّداً) وقد قدره^(٤):
كائناً.

قوله: «أي: تسترضعوا المراضع..» إلى آخره:
قال أبو حيان: أحْدُ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّ اسْتَرْضَعَ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ بِنَفْسِهِ،
والجمهور على أنه يتعدى إلى اثنين ثانيهما بحرف جرٍّ وحذف من ﴿أَوْلَدَكُ﴾،
والتقدير: لأَوْلَادِكُمْ^(٥).

(١) اختلفت الرواية عن أبي جعفر كما ذكره ابن الجزري في «النشر» (٢/ ٢٢٧ - ٢٢٨)، بين تشديد
الراء وإسكانها، وتخفيف الراء وإسكانها، ثم قال: ولا خلاف عنهم في مد الألف لالتقاء الساكنين.
(٢) انظر: التعليق السابق.

(٣) رواه الترمذي (٣٦٠٤)، ولفظ البيضاوي رواه الترمذي أيضاً (٣٥٠٢) من حديث ابن عمر
رضي الله عنهما.

(٤) أي: الحلبي. انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٢/ ٤٧٢).

(٥) انظر: «البحر» (٤/ ٣٠٦ - ٣٠٧). وقوله: (وحذف من ﴿أَوْلَدَكُ﴾) أي: حذف حرف الجر من =

قوله: «ما أَرَدْتُمْ إِيْتَاءَهُ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: لِأَنَّ مَا تَحَقَّقَ إِيْتَاؤُهُ لَا يُتَصَوَّرُ تَسْلِيمُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَكَذَا قِرَاءَةُ ﴿مَا أَتَيْتُمْ﴾ مَعْنَاهُ: مَا أَرَدْتُمْ فَعَلَهُ؛ إِذْ لَا يَسْتَقِيمُ عَلَى ظَاهِرِهِ كَمَا تُوَهَّمُ، بِخِلَافِ قِرَاءَةِ (مَا أُوتِيتُمْ)^(١).

قوله: «وَلَيْسَ اشْتِرَاطُ التَّسْلِيمِ...» إِلَى آخِرِهِ:

الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: جَوَابُ سُؤَالٍ، وَهُوَ: أَنَّ ظَاهِرَ الْكَلَامِ كَوْنُ التَّسْلِيمِ شَرْطًا لِرَفْعِ الْجُنَاحِ حَتَّى لَوْ انْتَفَى ثَبَتُ الْجُنَاحِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَحَاصِلُ الْجَوَابِ: أَنَّهُ دَعَاءٌ إِلَى الْأُولَى.

فَإِنْ قُلْتُ: مَا مَوْقِعُهُ فِي أَسَالِبِ الْكَلَامِ؟

قُلْتُ: إِنَّهُ شَبَّهَ مَا هُوَ مِنْ شَرَائِطِ الْأَوَّلَوِيَّةِ بِمَا هُوَ مِنْ شَرَائِطِ الصَّحَّةِ فِي فَرْطِ الْإِعْتِنَاءِ بِهِ، حَتَّى كَأَنَّ الصَّحَّةَ تَنْتَفِي بِانْتِفَائِهِ، فَاسْتَعِيرَ لَهُ الْعِبَارَةَ الْمَوْضُوعَةَ لِإِفَادَةِ التَّعْلِيلِ وَتَوْقُفِ الصَّحَّةِ.

(٢٣٤) - ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾؛ أَي: وَأَزْوَاجُ الَّذِينَ... أَوْ: وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بَعْدَهُمْ، كَقَوْلِهِمْ: السَّمْنُ مَنْوَانٍ بِدَرَاهِمٍ^(٢).

= اللفظ المذكور، والتقدير: أَنْ تَسْتَرْضِعُوا الْمَرَضَعَ لِأَوْلَادِكُمْ، فَحُذِفَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ وَحُرِفَ الْجَرُّ مِنَ الثَّانِي. انظر: «الدر المصون» (٤٧٣ / ٢).

(١) وهي خلاف المشهور، عن عاصم، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص ٢٢)، و«الكشاف» للزمخشري (٥٣٣ / ١).

(٢) أي: منوان منه بدرهم، «السمن» مبتدأ أول، و«منوان» مبتدأ ثان، وسوغ الابتداء به الوصف =

وقري: (يَتَوَفَّوْنَ) بفتح الياء^(١)؛ أي: يَسْتَوْفُونَ آجَالَهُمْ.

وتأنيثُ العَشْرِ باعتبارِ اللَّيالي لَأَنَّهَا غُرُرُ الشُّهُورِ والأَيامِ، ولذلك لا يَسْتَعْمِلُونَ التَّنْكِيرَ في مثله قطُّ ذهاباً إلى الأَيامِ، حتى إِنَّهُمْ يقولون: صُمْتُ عَشْرًا، ويشهدُ له قوله: ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: ١٠٣] ثم: ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٤]، ولعلَّ المقْتَضِي لهذا التَّنْكِيرِ: أَنَّ الجَنِينَ في غالبِ الأمرِ يتحرَّكُ لثلاثةِ أَشْهُرٍ إن كانَ ذَكَرًا، ولأربعةِ إن كانَ أُنْثَى، فاعتُبرَ أَقْصَى الأَجَلِينَ وزيدَ عليه العَشْرُ استِظْهَارًا؛ إذ ربَّما تضعفُ حركتُهُ في المبادئِ فلا يُحَسُّ بها.

وعُمُومُ اللَّفْظِ يَقْتَضِي تَسَاوِيَ الْمُسْلِمَةِ وَالْكِنَانِيَّةِ فِيهِ، كما قال^(٢) الشافعيُّ، والحرَّةُ والأَمَةُ كما قال^(٣) الأصمُّ، والحامِلُ وغيرُها، لكنَّ القِيَّاسَ اقْتَضَى^(٤) تَنْصِيفَ الْمُدَّةِ لِلأَمَةِ، والإجماعُ خَصَّ الحامِلَ عنه؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، وعن عليٍّ وابن عباسٍ أَنَّها تَعْتَدُّ بِأَقْصَى الأَجَلِينَ احتياطًا.

= المحذوف؛ أي: منوان منه، و«بدرهم» خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبرُ المبتدأ الأول.

والمنوان: تشبيه منأ، وهو كيل أو ميزان يساوي رطلين، ويشئ على منوان ومنيان، ويجمع على:

أمناء، وأمن، ومنيٍّ ومنيٍّ. انظر: «تهذيب اللغة» (١٥ / ٣٨٠)، و«القاموس» (مادة: منأ).

وكونه نظير: (يتربصن بعدهم) فهو: في حذف الجملة التي وقعت خبراً لأنه معلوم، وفي أنه لا بد

من راجع إلى مذكور. انظر: «حاشية الجاربردي على الكشف» (ج ١ / ٢٣٢).

(١) رويت عن علي رضي الله عنه، وعن عاصم، وهي خلاف المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ

القرءات» (ص: ٢٢)، و«المحرر الوجيز» (١ / ٣١٤).

(٢) في (خ): «قاله».

(٣) في (أ): «قاله».

(٤) في (خ): «يقضي».

﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾؛ أي: انقضت عدتهنَّ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ أيها الأئمة أو المسلمون جميعاً ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾ من التعرض للخطأ وسائر ما حرم عليها للعدة ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾: بالوجه الذي لا ينكره الشرع، ومفهومه: أنهنَّ لو فعلن ما ينكر فعليهم أن يكفوهنَّ، فإن قصرُوا فعليهم الجُنَاحُ. ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ فيجازيكم عليه.

قوله: «أي: وأزواج الذين أو الذين...» إلى آخره:

يريد: أن (الذين) مبتدأ خبره ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ ولا عائِدَ فيه، فُقدَر حذف المضاف الذي يرجعُ إليه ضميرُ ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ وهو الأزواج، أو حذف الضمير العائد إلى (الذين) حال كونه مَجْرُورًا؛ أي: بعدهم.

قال الشيخ سعد الدين: وَلَوْ قُدِّرَ: يَتَرَبَّصْنَ لَهُمْ، لَمْ يَبْعُدْ.

قوله: «وَتَأْنِثُ الْعَشْرَ بِاعْتِبَارِ اللَّيَالِي»:

قال أبو حيان: لا حاجة إلى هذا التأويل؛ لأنَّ المقرَّر في العربية: أَنَّ المَعْدُودَ إِذَا كَانَ مُذَكَّرًا وَحَدَفْتَهُ جَارَ فِيهِ الْوَجْهَانِ: ذَكَرُ النَّاءِ وَحَدَفُهَا، وَعَلَيْهِ حَدِيثُ^(١): «وَأَتْبَعُهُ سِتًّا مِنْ شَوَالٍ» فَبَاءُ الْآيَةِ عَلَى أَحَدِ الْجَائِزَيْنِ، وَحَسَنَهُ هُنَا أَنَّهُ مَقْطَعُ كَلَامٍ فَأَشْبَهَ الْفَوَاصِلَ^(٢).

قوله: «ولذلك لا يستعملون التذكير في مثله قط»:

(١) في (س): «الحديث».

(٢) انظر: «البحر» (٤/ ٣٢٢)، والحديث رواه مسلم (١١٦٤) من حديث أبي أيوب الأنصاري

رضي الله عنه بلفظ: «ثم أتبعه ستاً من شوال».

قال أبو حيان: ليس كما ذكر، بل استعمال التذكير فيه كثير، بل هو الفصح^(١).
قوله: «وَعَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهَا تَعْتَدُّ بِأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ»:
أخرجَه عن عليٍّ أبو داود في «ناسخه»، وعن ابن عباس^(٢).

(٢٣٥) - ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عِلْمَ اللَّهِ أَنْكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُؤْأَعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ الزَّكَاجِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾.

﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ (التعريض والتلويح): إيهام المقصود بما لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً؛ كقول السائل: (جئتُكَ لأَسَلِّمَ عَلَيْكَ). و(الكناية): هي الدلالة على الشيء بذكر لوازمه وروادفه؛ كقولك: (طويل النجاد) للطويل و(كثير الرماذ) للمضياف.
و(الخطبة) بالضم والكسر: اسم الحالة، غير أنَّ المضمومة خُصَّتْ بِالْمَوْعِظَةِ والمكسورة بطلب المرأة.
والمراذِبُ ﴿النِّسَاءِ﴾: المعتدات للوفاء، والتعريض بخطبتها أن يقول لها: إنكِ جميلة، أو: نافقة، ومن عَرَضِي أن أتزوج، ونحو ذلك.
﴿أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾: أو أضمرتم في قلوبكم فلم تذكروه تصريحاً ولا تعريضاً.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٤/ ٣٢٢).

(٢) بيض المصنف هنا في (ف) بمقدار ثلاث كلمات، وذكره عنهما ابن المنذر في «الإشراف»

(٥/ ٣٥١)، ورواه عن ابن عباس البخاري (٤٩٠٩).

﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾ ولا تَصْبِرُونَ عَلَى السُّكُوتِ عَنْهُنَّ وَعَنِ الرَّغْبَةِ فِيهِنَّ، وَفِيهِ نَوْعٌ تَوْبِيخٍ.

﴿وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ اسْتِدْرَاكٌ عَنْ مَحْذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ ﴿سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾؛ أَي: فَادْكُرُوهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ نِكَاحًا أَوْ جِمَاعًا، عَبَّرَ بِالسَّرِّ عَنِ الْوَطْءِ لِأَنَّهُ يُسَرُّ، ثُمَّ عَنِ الْعَقْدِ لِأَنَّهُ سَبَبٌ فِيهِ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: لَا تُوَاعِدُوهُنَّ فِي السَّرِّ، عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى بِالْمُوَاْعَدَةِ بِالسَّرِّ: الْمُوَاْعَدَةُ بِمَا يُسْتَهْجَنُ.

﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ وَهُوَ أَنْ تَعَرَّضُوا وَلَا تُصَرِّحُوا، وَالْمُسْتَشَى مِنْهُ مَحْذُوفٌ؛ أَي: لَا تُوَاعِدُوهُنَّ مُوَاْعَدَةً إِلَّا مُوَاْعَدَةً مَعْرُوفَةً، أَوْ: إِلَّا مُوَاْعَدَةً بِقَوْلٍ مَعْرُوفٍ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ مِنْ ﴿سِرًّا﴾. وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَدَائِهِ إِلَى قَوْلِكَ: (لَا تُوَاعِدُوهُنَّ إِلَّا التَّعْرِیضَ) وَهُوَ غَيْرُ مُوْعُودٍ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ حُرْمَةِ تَصْرِیحِ خُطْبَةِ الْمُعْتَدَّةِ، وَجَوَازُ تَعْرِیضِهَا إِنْ كَانَتْ مُعْتَدَّةً وَفَاءً، وَاخْتَلَفَ فِي مُعْتَدَّةِ الْفَرَاقِ الْبَائِنِ وَالْأَظْهَرُ جَوَازُهُ.

﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ ذَكَرَ الْعَزْمَ مُبَالِغَةً^(١) فِي النَّهْيِ عَنِ الْعَقْدِ؛ أَي: وَلَا تَعْزِمُوا عَقْدَ عُقْدَةِ النِّكَاحِ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: لَا تَقْطَعُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ، فَإِنَّ أَصْلَ الْعَزْمِ الْقَطْعُ.

﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾: حَتَّى يَنْتَهِيَ مَا كَتَبَ مِنَ الْعِدَّةِ.

(١) فِي (ت): «لِلْمُبَالِغَةِ».

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ من العَزَمَ على ما لا يجوزُ ﴿فَاخْذَرُوهُ﴾ ولا تَعَزِمُوهُ ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ﴾ لِمَنْ عَزَمَ فلم يفعل خشيةً من الله ﴿حَلِيمٌ﴾ لا يعاجِلُكم بالعقوبة.

قوله: «والخطبة...» إلى آخره:

قال الفراء: الخطبة مصدرٌ بمعنى الخطب^(١).

وقال أبو حيان: الخطبة بالكسر: التماس النكاح، وبالضم: الكلام المشتمل على الوعظ والأذكار، وكلاهما راجع للخطاب الذي هو الكلام^(٢).

قوله: «استدراك عن محذوف»:

قال أبو حيان: بل هو من الجملة التي قبله، وهي ﴿سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾، والذكر يقع على أوجه فاستدرك منه وجهٌ نهي فيهِ عن ذكرٍ مخصوص، ولو لم يستدرك لكان مأذوناً فيه لاندراجِهِ تحت مُطلقِ الذكرِ الذي أخبر الله بوقوعِهِ، وهو نظير قولك: (زيدٌ سيلقى خالداً ولكن لا يواجِهُه بشرٌ) فاستدرك هذه الحالة ممّا يحتملُهُ اللقاء، لأنَّ^(٣) من أحواله المواجهة بالشرِّ، ولا تحتاج [لكن] إلى جملةٍ محذوفةٍ قبلها، وإنما يحتاج ما بعد (لكن) إلى وقوع ما قبله من حيث المعنى لا من حيث اللفظ؛ لأنَّ نفيَ المواجهة بالشرِّ يستدعي وقوعَ اللقاء^(٤).

قوله: «المستثنى منه محذوف...» إلى آخره:

(١) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٥٢).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٤/ ٣١٣).

(٣) في «البحر المحيط»: «وأن».

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٤/ ٣٢٩)، وما بين معكوفتين منه.

قال أبو حيان: جعل الزمخشري الاستثناء متصلاً^(١) باعتبار أنه مفرغ على وجهين: أحدهما: أن يكون من المصدر المحذوف.

والثاني: أن يكون من مجرور محذوف، والمعنى: لا تواعدوهن نكاحاً بقول من الأقوال إلا بقول معروف وهو التعريض.

ومنع كونه منقطعاً من ﴿سراً﴾؛ لأنه يؤدي إلى قولك: لا تواعدوهن إلا التعريض، والتعريض ليس مواعداً بل مواعداً به، فلا يصح أن ينصب العامل عليه. وهذا الذي منعه من أجله ليس بصحيح؛ لأنه لا ينحصر الاستثناء المنقطع فيما يمكن تسلط العامل عليه، بل هو قسمان:

ما يتسلط فيه، نحو: ما رأيت أحداً إلا حماراً، وهذا النوع فيه الخلاف عن العرب، فالجهازيون ينصبونه وبنو تميم يتبعونه.

وما لا يتسلط، وحكمه النصب عند العرب قاطبةً.

ومنه: (ما زاد إلا ما نقص)، و(ما نفع إلا ما ضر)، فما بعد (إلا) لا يمكن أن تتسلط عليه: (زاد) ولا (نفع) بل يقدر المعنى: ما زاد لكن النقص حصل، وما نفع لكن الضر حصل، فاشترك القسمان في تقدير (إلا) بـ (لكن) لكن الأول يمكن^(٢) تسلط العامل السابق عليه، وهذا لا يمكن، والآية من الثاني، والتقدير: لكن التعريض سائغ لكم.

قال: وكان الزمخشري ما علم أن الاستثناء المنقطع يأتي على هذا النوع فلذلك منعه، انتهى^(٣).

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٥٣٩).

(٢) في (ز): «الأول على».

(٣) انظر: «البحر» (٤/ ٣٣١ - ٣٣٢).

(٢٣٦) - ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى التَّوَسُّعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾.

﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾: لَا تَبِعَةٌ^(١) مِنْ مَهْرٍ، وَقِيلَ: مِنْ وَزْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدْعَةَ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الْمَسِيسِ.

وقيل: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ النَّهْيَ عَنِ الطَّلَاقِ، فَظَنَّ أَنَّ فِيهِ حَرَجًا فَنَهَى.

﴿إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾؛ أَي: تَجَامَعُوهُنَّ. وَقَرَأَ الْكَسَايُ: ﴿تَمَاسُوهُنَّ﴾ بِضَمِّ التَّاءِ وَمَدِّ الْمِيمِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ^(٢).

﴿أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾: إِلَّا أَنْ تَفْرِضُوا، أَوْ: حَتَّى تَفْرِضُوا، أَوْ: وَتَفْرِضُوا، وَالْفَرَضُ: تَسْمِيَةُ الْمَهْرِ، وَ﴿فَرِيضَةً﴾ نَصَبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، وَالتَّاءُ لِنَقْلِ اللَّفْظِ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ إِلَى الْأَسْمِيَّةِ، وَيَحْتَمِلُ الْمَصْدَرُ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ لَا تَبِعَةَ عَلَى الْمُطَلَّقِ مِنْ مُطَالِبَةِ الْمَهْرِ إِذَا كَانَتْ الْمُطَلَّقةُ غَيْرَ مَمْسُوسَةٍ وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا مَهْرٌ^(٣)، إِذْ لَوْ كَانَتْ مَمْسُوسَةً فَعَلَيْهِ الْمُسَمَّى أَوْ مَهْرُ الْمَثَلِ، وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ مَمْسُوسَةٍ وَلَكِنْ سَمِيَ لَهَا فَلَهَا نِصْفُ الْمُسَمَّى، فَمِنْطُوقُ الْآيَةِ يَنْفِي الْوُجُوبَ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى، وَمَفْهُومُهَا يَقْتَضِي الْوُجُوبَ عَلَى الْجُمْلَةِ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ.

﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ عَطَفٌ عَلَى مُقَدَّرٍ؛ أَي: فَطَلَّقُوهُنَّ وَمَتَّعُوهُنَّ، وَالْحِكْمَةُ فِي إِجَابِ الْمَتَّعَةِ: جَبْرٌ يُحَاشِ الطَّلَاقَ، وَتَقْدِيرُهَا مَفَوِّضٌ إِلَى رَأْيِ الْحَاكِمِ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ:

(١) فِي (خ) زِيَادَةٌ: «عَلَيْكُمْ».

(٢) قَوْلُهُ: «وَقَرَأَ الْكَسَايُ... فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ» مِنْ (خ).

(٣) فِي (خ): «مَهْرًا».

﴿عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ﴾؛ أي: على كُلِّ مَنْ الذي لَهُ سَعَةٌ والمَقْتَرِ الضَّيِّقِ الحالِ مَا يُطِيقُهُ وَيَلِيْقُ بِهِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَنْصَارِي طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْمَفْوَضَةَ^(١) قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا: «مَتَّعَهَا بِقَلَنْسُوتِكَ».

وقال أبو حنيفة: هي دِرْعٌ وَمِلْحَفَةٌ وخِمَارٌ على حَسَبِ الحالِ، إِلَّا أَنْ يَقِلَّ مَهْرُ مِثْلِهَا مِنْ ذَلِكَ فَلَهَا نِصْفُ مَهْرِ المِثْلِ.

ومفهومُ الآيَةِ يَقْتَضِي تَخْصِيصَ إِيْجَابِ المَتْعَةِ للمَفْوَضَةِ التي لَمْ يَمْسَهَا الزَّوْجُ، وَأَلْحَقَ بِهَا الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ المَمْسُوسَةَ المَفْوَضَةَ وَغَيْرَهَا قِيَاسًا، وَهُوَ مَقْدَمٌ عَلَى المَفْهُومِ.

وقرأ حمزةٌ وحفصٌ وابنُ ذَكْوَانَ بفتحِ الدَّالِ^(٢).

﴿مَتَّعًا﴾: تَمَتُّعًا ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾: بِالْوَجْهِ الذي يَسْتَحْسِنُهُ الشَّرْعُ والمَرْوَةُ ﴿حَقًّا﴾ صِفَةٌ لـ ﴿مَتَّعًا﴾ أَوْ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ؛ أي: حَقٌّ ذَلِكَ حَقًّا ﴿عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ الذين يَحْسِنُونَ إِلَى أَنْفُسِهِم بِالمَسَارَعَةِ إِلَى الامْتِثَالِ، أَوْ إِلَى المُطْلَقَاتِ بِالتَّمَتُّعِ، وَسَمَّاهُمْ مُحْسِنِينَ لِلْمَشَارِقَةِ تَرْغِيًّا وَتَحْرِيطًا.

(٢٣٧) - ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ لَمَّا

(١) المفوضة بفتح الواو وكسرهما، فالكسر على نسبة التفويض للمرأة والكسر على نسبته لوليها. وهي

المدخول بها التي لم يسم لها مهر. انظر: «كشاف القناع عن متن الإقناع» للبهوتي (١٥٦/٥).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٤)، و«التيسير» (ص: ٨١). وقرأ بها الكسائي أيضًا.

ذَكَرَ حُكْمَ الْمَفْوَضَةِ أَتَبَعَهُ حُكْمَ قَسِيمِهَا؛ أَي: فَلِهِنَّ^(١)، أَوْ: فَالْوَاجِبُ نَصْفُ مَا فَرَضْتُمْ لِهِنَّ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجُنَاحَ الْمَنْفِيَّ ثُمَّ تَبَعَهُ الْمَهْرُ، وَأَنَّ لَا مَتْعَةَ مَعَ التَّشْطِيرِ لِأَنَّهُ قَسِيمُهَا.

﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ﴾؛ أَي: الْمَطْلَقَاتُ فَلَا يَأْخُذْنَ شَيْئًا، وَالصَّيْغَةُ تَحْتَمِلُ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ، وَالْفَرْقُ: أَنَّ الْوَائِدَ فِي الْأَوَّلِ ضَمِيرٌ وَالتَّوْنُ عَلَامَةُ الرَّفْعِ، وَفِي الثَّانِي لَامُ الْفِعْلِ وَالتَّوْنُ ضَمِيرٌ، وَالْفِعْلُ مَبْنِيٌّ وَلِذَلِكَ لَمْ يُوَثِّرْ فِيهِ ﴿أَنَّ﴾ هَاهُنَا وَنُصِبَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ.

﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾؛ أَي: الزَّوْجُ الْمَالِكُ لِعَقْدِهِ وَحَلَّهُ عَمَّا يَعُودُ إِلَيْهِ بِالتَّشْطِيرِ فَيَسُوقُ الْمَهْرَ إِلَيْهَا كَمَلًا، وَهُوَ مُشْعِرٌ بِأَنَّ الطَّلَاقَ قَبْلَ الْمَسِيَسِ مَخِيرٌ لِلزَّوْجِ غَيْرُ مُشْطَرٍّ بِنَفْسِهِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَالْحَنْفِيَّةُ.

وَقِيلَ: الْوَلِيُّ الَّذِي يَلِي عَقْدَ نِكَاحِهِنَّ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ صَغِيرَةً، وَهُوَ قَوْلٌ قَدِيمٌ لِلشَّافِعِيِّ.

﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾ يُؤَيِّدُ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ^(٢)، وَعَفُوُ الزَّوْجِ عَلَى وَجْهِ التَّخْيِيرِ ظَاهِرٌ وَعَلَى الْوَجْهِ الْآخِرِ^(٣) عِبَارَةٌ عَنِ الزِّيَادَةِ عَلَى الْحَقِّ، فَتَسْمِيَّتُهَا عَفْوًا: إِمَّا عَلَى الْمَشَاكِلَةِ، وَإِمَّا لِأَنَّهُمْ^(٤) يَسُوقُونَ الْمَهْرَ إِلَى النِّسَاءِ عِنْدَ التَّزْوُجِ، فَمَنْ طَلَّقَ قَبْلَ

(١) فِي (خ): «فَعَلِيْهِنَّ»، وَفِي (أ): «فَعَلِيْهِنَّ»، وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ت) وَنَسْخَةٌ فِي هَامِشٍ (أ).

(٢) قَوْلُهُ: «يُؤَيِّدُ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ»؛ أَي: وَهُوَ أَنَّ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ الزَّوْجُ؛ لِأَنَّ إِسْقَاطَ الْوَلِيِّ نَصْفَ الْمَهْرِ لَيْسَ بِمُسْتَحَبٍّ إِجْمَاعًا، فَتَعَيَّنَ الْحَمْلُ عَلَى الزَّوْجِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/٥٥٢).

(٣) قَوْلُهُ: «وَعَلَى الْوَجْهِ الْآخِرِ»؛ أَي: وَهُوَ أَنَّ الطَّلَاقَ مُشْطَرٌّ بِنَفْسِهِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/٥٥٢).

(٤) بَعْدَهَا فِي (أ): «كَانُوا».

المسيس استحق استرداد النصف، فإذا لم يسترده فقد عفا عنه، وعن جُبَيْر بن مُطْعِم رضي الله عنه: أنه تزوج امرأة وطلقها قبل الدخول^(١)، فأكمل لها الصداق وقال: أنا أحق بالعفو^(٢).

﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾؛ أي: ولا تنسوا أن تفضل بعضكم على بعض ﴿وَإِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ لا يضيع نفضلكم وإحسانكم.

قوله: «إلا أن تقرضوا...» إلى آخره:

حاصل الأقوال في ﴿أَوْ﴾ أربعة:

أنها على بابها لأحد الشئين، والفعل بعدها معطوف على ﴿تَمْسُوهُنَّ﴾، فهو مجزوم، ولم يذكر المصنف هذا.

أو معطوف على مصدر متهم، فهو منصوب بإضمار (أن) بعد ﴿أَوْ﴾ بمعنى (إلا) أو بمعنى (إلى)، وهو الذي عبر عنه بـ (حتى).

أو معطوف على جملة محذوفة، التقدير: فرضتم أو لم تقرضوا، ولم يذكره.

أو ﴿أَوْ﴾ بمعنى الواو والفعل مجزوم عطفاً على ﴿تَمْسُوهُنَّ﴾.

فينتهي الجناح عن المطلق على الأول بانتفاء أحد أمرين: إما الجماع أو الفرض.

وعلى الثاني بانتفاء الجماع إلا أن يفرض فلا ينتهي بل يثبت، والمراد به لزوم المهر.

وعلى الثالث بانتفائه فرض أو لم يفرض.

(١) في (ت): «قبل المسيس».

(٢) رواه الدارقطني في «سننه» (٣٧١٤).

وعلى الرابع بانتفائهما معاً؛ فإن انتفى الجماع دون الفرض وجب نصفه، أو الفرض دون الجماع وجب مهر المثل، وهذا هو الأرجح في الآية.

قوله: «ويدل عليه قوله عليه السلام لأنصاري طلق امرأته المفوضة قبل أن يمسه: متّعها بقلنسوتك»: قال الشيخ ولي الدين العراقي: لم أقف عليه^(١).

قوله: «أي الزوج»: ورد مرفوعاً إلى النبي ﷺ، أخرجه الطبراني في «الأوسط» من حديث ابن عمر^(٢)، وأخرجه البيهقي في «سننه» عن عليّ وابن عباس^(٣).

قوله: «وقيل: الولي»: أخرجه البيهقي عن ابن عباس^(٤)، وهو أوفق^(٥) للنظم كما بيّنته في: «أسرار التنزيل».

قوله: «على المشاكلة»: قال الشيخ سعد الدين: لوقوعه في صُحبة عفو المرأة.

قوله: «وعن جبير بن مطعم..» إلى آخره: أخرجه البيهقي في «سننه»^(٦).

(١) وكذا قال الحافظ في «الكاف الشاف» (ص: ٢١): لم أجده. لكنه عزاه في «العجاب» (١/ ٥٩٦) لمجاهد نقلاً عن ابن ظفر. وابن ظفر هو محمد بن عبد الله بن محمد بن ظفر المكي الصقلي المالكي، له: «ينبوع الحياة» في التفسير، توفي (٥٦٥ هـ). انظر: «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ١٦٧).

وذكره مقاتل بن سليمان في «تفسيره» (١/ ٢٠٠) على أنه سبب نزول الآية ولم يذكر له سنداً. وكذا فعل أكثر المفسرين كالثعلبي والواحدي والبغوي والزمخشري وابن الجوزي والقرطبي وغيرهم. (٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٣٥٩)، قال في «مجمع الزوائد» (٦/ ٣٢٠): فيه ابن لهيعة وفيه ضعف.

(٣) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٤٤٤٥) عن علي بن أبي طالب، و(١٤٤٤٦) عن ابن عباس، موقوفين.

(٤) رواه البيهقي في «السنن الصغرى» (٢٥٧٢).

(٥) في (ز) و(س): «أوفق».

(٦) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٤٤٤٨).

قوله: «ولعل الأمر بها في تضايف أحكام الأولاد...» إلى آخره:

الطَّيْبِيُّ: لَمَّا نَهَى سُبْحَانَهُ عَنْ نَسْيَانِ الْحُقُوقِ وَالْفَضْلِ فِيمَا بَيْنَهُمْ بقوله: ﴿وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ أَرَدَفَهُ بِالمَحَافَظَةِ عَلَى حُقُوقِ اللَّهِ لَا سِيَّمَا أعْظَمُهَا نَفْعًا وَأَعْلَاهَا قَدْرًا، وَهِيَ الصَّلَاةُ، وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ مُرَاعَاةَ حَقِّ الْعِبَادِ مُقَدِّمَةٌ عَلَى حَقِّ اللَّهِ^(١).

(٢٣٨) - ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾.

﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ بِالْأَدَاءِ لَوْقَتِهَا وَالْمَدَاوِمَةِ عَلَيْهَا، وَلَعَلَّ الْأَمْرَ بِهَا فِي تَضَايِفِ أَحْكَامِ الْأَوْلَادِ وَالْأَزْوَاجِ لثَلَا يُلْهِمُهُمُ الْإِشْتَغَالُ بِشَأْنِهِمْ عَنْهَا.

﴿وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾؛ أَي: الْوُسْطَى بَيْنَ الصَّلَوَاتِ^(٢)، أَوْ: الْفَضْلَى مِنْهَا خُصُوصًا، وَهِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ الْأَحْزَابِ: «شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ^(٣) الْوُسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ مَلَأَ اللَّهُ بُيُوتَهُمْ نَارًا»، وَفَضْلُهَا لِكثْرَةِ إِشْتَغَالِ النَّاسِ فِي وَقْتِهَا وَاجْتِمَاعِ الْمَلَائِكَةِ.

وَقِيلَ: صَلَاةُ الظُّهْرِ؛ لِأَنَّهَا فِي وَسْطِ النَّهَارِ، وَكَانَتْ أَشَقَّ الصَّلَوَاتِ عَلَيْهِمْ^(٤)، فَكَانَتْ أَفْضَلَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ أَحْمَرُهَا»^(٥).

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٤٤٢).

(٢) في (ت) و(خ) وهامش (أ): «بينها».

(٣) في (ت): «صلاة».

(٤) رواه أبو داود (٤١١)، والنسائي في «الكبرى» (٣٥٥) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر بالهاجرة، ولم يكن يصلي صلاة أشد على أصحاب رسول الله ﷺ - منها، فنزلت: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ وقال: إِنَّ قَبْلَهَا صَلَاتَيْنِ وَبَعْدَهَا صَلَاتَيْنِ.

(٥) قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص: ١٣٠): قال المزي: هو من غرائب الأحاديث، لم يرو في شيء من الكتب الستة. وقال القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص: ١٠٠): قال الزركشي: لا =

وقيل: الفجر؛ لأنها بين صَلَاتِي النَّهَارِ وَاللَّيْلِ وَالْوَاقِعَةُ فِي الْحَدِّ الْمَشْتَرِكِ بَيْنَهُمَا، وَلَآئِهَا مَشْهُودَةٌ.

وقيل: المغرب؛ لأنها المتوسطة بالعددِ ووترُ النَّهَارِ.

وقيل: العشاء، لأنها بينَ جَهْرَتَيْنِ واقعتين^(١) طرفي الليل.

وعن عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام كَانَ يَقْرَأُ «وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ»^(٢) فتكونُ صلاةً من الأربعِ خُصِّتْ بالذكرِ مع العَصْرِ لانفرادِهما^(٣) بالفضلِ. وقرئَ بالنَّصْبِ^(٤) على الاختصاصِ والمدحِ.

= يعرف، وقال ابن القيم في «شرح المنازل»: لا أصل له، قلتُ (القائل القاري): ومعناه صحيح؛ لما في الصحيحين عن عائشة: «الأجر على قدر التعب». اهـ.

قلت: رواه مسلم (١٢١١/١٢٦) من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ: «ولكنها على قدر نصبك» أو قال: «نفقتك».

وقد روي هذا من قول ابن عباس رضي الله عنهما، ففي «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢٣٣/٤)، و«غريب الحديث» لابن قتيبة (١/٢٧٠)، عنه أنه سئل: أيُّ الأعمال أفضل؟ فقال: أحزمها. قال أبو عبيد: يروى هذا عن ابن جريج عن عمن يُحدِّثه عن ابن عباس. وإسناده ضعيف لإبهام الراوي عن ابن عباس.

(١) بعدها في (خ): «في».

(٢) رواه مسلم (٦٢٩). وقد روى مسلم أيضاً (٦٣٠) عن البراء بن عازب أن هذا كان قرآنًا ثم نسخ، ولفظه: نزلت هذه الآية: (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ)، فقرأناها ما شاء الله، ثُمَّ نَسَخَهَا اللهُ، فَتَرَلْتُ: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]، فقال رجلٌ كان جالساً عند سَيِّقٍ له: هي إذن صلاةُ العصر، فقال البراء: قد أخبرْتُك كيف نزلت، وكيف نَسَخَهَا اللهُ، والله أعلم.

(٣) في (خ): «لانفرادها».

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢) عن محمد بن أبي سارة، و«الكشاف» (١/ ٥٥٠)

عن عائشة رضي الله عنها.

﴿وَقُومُوا لِلَّهِ﴾ في الصَّلَاةِ ﴿قَلْبَيْنِ﴾: ذَاكِرِينَ لَهُ فِي الْقِيَامِ، وَالْقُنُوتِ: الذِّكْرُ فِيهِ.

وقيل: خاشعين.

وقال ابنُ المسيَّبِ: المرادُ به: القُنُوتُ في الصُّبْحِ.

(٢٣٩) - ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَآلًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمْنْتُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا

لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾.

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ مِنْ عَدُوٍّ أَوْ غَيْرِهِ ﴿فِرْجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾: فَصَلُّوا رَاكِعِينَ وَرَاكِبِينَ، وَ(رِجَالًا): جَمْعُ رَاجِلٍ أَوْ رَجُلٍ بِمَعْنَاهُ؛ كَقَائِمٍ وَقِيَامٍ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ الصَّلَاةِ حَالِ الْمَسَافِقَةِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُصَلِّي حَالِ الْمَشْيِ وَالْمَسَافِقَةِ مَا لَمْ يُمَكِّنِ الْوُقُوفُ.

﴿فَإِذَا أَمْنْتُمْ﴾ وَزَالَ خَوْفُكُمْ ﴿فَادْكُرُوا اللَّهَ﴾: صَلُّوا صَلَاةَ الْأَمْنِ أَوْ اشْكُرُوهُ عَلَى الْأَمْنِ.

﴿كَمَا عَلَّمَكُم﴾ ذِكْرًا مِثْلَ مَا عَلَّمَكُم مِنَ الشَّرَائِعِ وَكَيْفِيَةِ الصَّلَاةِ حَالَتِي الْخَوْفِ وَالْأَمْنِ، أَوْ شُكْرًا يُوَازِيهِ، وَ(مَا) مَصْدَرِيَّةٌ أَوْ مَوْصُولَةٌ.

﴿مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ مَفْعُولٌ ﴿عَلَّمَكُم﴾.

قوله: «وَهِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ الْأَحْزَابِ..» الْحَدِيثُ:

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ^(١).

قوله: «وَقِيلَ: صَلَاةُ الظُّهْرِ..» إِلَى آخِرِهِ:

أَقُولُ: هَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْمَخْتَارُ عِنْدِي، وَقَدْ نَصَّ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١) رواه مسلم (٦٢٧/٢٠٥).

على أنها الصُّبْحُ، فخالَفَهُ الأصحابُ إلى العَصْرِ لقولهم: إنَّ الدَّلِيلَ قامَ على تَرْجِيحِهِ^(١)، وإذا كانَ لا بُدَّ مِنَ الخُرُوجِ عن قولِ الإمامِ إلى الدَّلِيلِ فالذي يَقْتَضِيهِ الدَّلِيلُ تَرْجِيحُ أَنَّهَا الظُّهْرُ^(٢).

وبيان ذلك: أنَّ الأحاديثَ الواردةَ في أَنَّهَا العَصْرُ قِسْمَانِ: مَرْفُوعَةٌ وَمَوْقُوفَةٌ، فالْمَوْقُوفَةُ لا يُحْتَجُّ بِهَا لِأَنَّهَا أَقْوَالُ صَحَابِيَّةٍ عَارِضُهَا أَقْوَالُ صَحَابِيَّةٍ آخَرِينَ أَنَّهَا الصُّبْحُ أَوِ الظُّهْرُ أَوِ الْمَغْرِبُ، وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ لا يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا عَارِضُهُ قَوْلُ صَحَابِيٍّ آخَرَ قِطْعًا، وَإِنَّمَا جَرَى الْخِلَافُ فِي الْاِحْتِجَاجِ بِهِ عِنْدَ عَدَمِ الْمُعَارَضَةِ.

وَأَمَّا الْمَرْفُوعَةُ فَغَالِيُهَا لا يَخْلُو إِسْنَادُهُ مِنْ مَقَالٍ، وَالسَّالِمُ مِنَ الْمَقَالِ قِسْمَانِ: مُخْتَصَرٌّ بِلَفْظٍ: «الصَّلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ»^(٣)، وَمَطْوَلٌ فِيهِ قِصَّةٌ وَقَعَ فِي ضَمْنِهِ

(١) قال النووي في «فتاويه» (١/ ٥٥): المشهور من مذهب الشافعي رضي الله عنه والمعروف عنه وعن أصحابه أن الصلاة الوسطى المذكورة في القرآن هي الصبح، وقال الماوردي صاحب «الحاوي»: مذهب الشافعي أنها العصر، للأحاديث الصحيحة فيها، قال: وغلط بعض أصحابنا فقال: للشافعي فيها قولان.

(٢) وقد أفرد المصنف رحمه الله في ذلك رسالة لطيفة أسماها «اليد البسطى في تعيين الصلاة الوسطى»، ذكر فيها أقوال العلماء في تعيين الصلاة الوسطى، وأوصلها إلى عشرين قولاً، وذكر من مال إلى كل قول من هذه الأقوال من الصحابة والتابعين وسلف الأمة، ثم رجع أنها الظهر، وعزاه إلى زيد بن ثابت، وأبي سعيد الخدري، وعائشة، وأسامة بن زيد، وعبد الله بن شداد، وأحد قولي علي، وابن عمر، ورواية عن أبي حنيفة، وأورد الأدلة عليها.

وقال القدوري الحنفي - رحمه الله - في «التجريد» (١/ ٤٤٨): قال أصحابنا: صلاة الوسطى الظهر، وقال الشافعي: الفجر، وبسط الأدلة في مناقشة هذين القولين.

(٣) رواه البخاري (٦٣٩٦)، ومسلم (٦٢٧) واللفظ له، من حديث علي رضي الله عنه مرفوعاً: «ملا الله قبورهم ويوتهم ناراً، كما شغلونا عن صلاة الوسطى حتى غابت الشمس»، وهي صلاة العصر، ومسلم (٦٢٧) عن علي أيضاً مرفوعاً: «شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة =

هذه الجملة والمختصر مأخوذ من المطول اختصره بعض الرواة فوهم في اختصاره على ما سنبينه.

والأحاديث المطولة كلها لا تخلو من احتمال فلا يصح الاستدلال بها، فقولُه في حديث مُسلم: «شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر» فيه احتمالان: أحدهما: أن يكون لفظ «صلاة العصر» ليس مرفوعاً بل مُدرجاً في الحديث أدرجه بعض الرواة تفسيراً منه كما وقع ذلك كثيراً في عدة أحاديث، وهذا كنت قلته أولاً احتمالاً ثم رأيتُه منقولاً.

ويؤيده^(١) ما أخرجه مُسلمٌ من وجه آخر عن عليٍّ بلفظ: «حبسونا عن الصلاة الوسطى حتى غربت الشمس» يعني: العصر^(٢).

الثاني: على تقدير أنه ليس بمدرج يحتمل أن يكون عطف نسقٍ على حذف العاطف لا بياناً ولا بدلاً، والتقدير: شغلونا عن الصلاة الوسطى وصلاة العصر.

= العصر، ملا الله بيوتهم وقبورهم ناراً، و(٦٢٨) عن عبد الله بن مسعود به.

ورواه الترمذي (١٨٢) عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ أنه قال: «صلاة الوسطى صلاة العصر»، قال الترمذي: وفي الباب عن علي، وعائشة، وحفصة، وأبي هريرة، وأبي هاشم بن عتبة، ثم قال: حديث حسن صحيح، وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، ثم ذكر أقوالاً للمصاحبة عن الصلاة الوسطى غير العصر.

(١) في (س): «ومما يؤيده».

(٢) لم أقف على هذه الرواية في «صحيح مسلم»، وأقرب ما وجدته للفظ المذكور هو ما رواه البخاري (٦٣٩٦) من طريق عبيدة عن عليٍّ رضي الله عنه، قال: كنّا مع النبي ﷺ يوم الخندق، فقال: (ملا الله قبورهم وبيوتهم ناراً، كما شغلونا عن صلاة الوسطى حتى غابت الشمس) وهي صلاة العصر.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يُشْغَلْ^(١) يَوْمَ الْأَحْزَابِ عَنِ الْعَصْرِ فَقَطْ بَلْ شُغِلَ عَنِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ مَعًا كَمَا وَرَدَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى^(٢)، فَكَأَنَّهُ عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى الظُّهْرَ وَعَظَفَ عَلَيْهَا الْعَصْرَ.

ومع هذين الاحتمالين لا يَتَأْتِي الاستدلال بالحديثِ أَلْبَتَّةَ، والاحتمالُ الأوَّلُ أَقْوَى عِنْدِي لِلرَّوَايَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا.

ويؤيِّدُهُ مِنْ خَارِجٍ: أَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَفْسِيرُ أَنَّهَا الْعَصْرُ لَوَقَفَ الصَّحَابَةُ عَنْهُ وَلَمْ يَخْتَلِفُوا.

وقد أَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ مُخْتَلِفِينَ فِي الصَّلَاةِ الْوُسْطَى هَكَذَا، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ^(٣).

ثُمَّ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الاحتمالينِ الْمَذْكُورِينَ فَالْحَدِيثُ مُعَارِضٌ بِالْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ أَنَّهَا الظُّهْرُ، وَإِذَا تَعَارَضَ الْحَدِيثَانِ وَلَمْ يُمْكِنِ الْجَمْعُ طُلِبَ التَّرْجِيحُ، وَقَدْ

(١) فِي (ز) وَ(س): «يَشْتَغَلْ».

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٨ / ١٨٧) رَقْمَ (١١٦٤٤)، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ: حَبَسْنَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ حَتَّى ذَهَبَ هَوِي مِنَ اللَّيْلِ حَتَّى كَفِينَا، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ ﷻ «وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ فَوْزًا عَظِيمًا»، قَالَ: فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلَالًا، فَأَمَرَهُ، فَأَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، وَأَحْسَنَ كَمَا كَانَ يَصْلِيهَا فِي وَقْتِهَا، ثُمَّ أَقَامَ لِلْعَصْرِ فَصَلَّاها كَذَلِكَ، ثُمَّ أَقَامَ الْمَغْرِبَ فَصَلَّاها كَذَلِكَ، ثُمَّ أَقَامَ الْعِشَاءَ، فَصَلَّاها كَذَلِكَ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ (١٧٩) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: إِنْ الْمَشْرِكِينَ شَغَلُوا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَذَكَرَهُ بِنَحْوِهِ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَجَابِرٍ، حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بِأَسَإً إِلَّا أَنْ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ.

(٣) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٤ / ٣٧٢).

ذَكَرَ الْأَصُولِيُّونَ أَنَّ مِنَ الْمُرْجَّحَاتِ أَنْ يُذَكَّرَ السَّبَبُ، وَالْحَدِيثُ الْوَارِدُ^(١) أَنَّهَا الظُّهْرُ يُبَيِّنُ فِيهِ سَبَبُ التَّزْوِلِ وَيُسَاقُ^(٢) لِذِكْرِهَا بِطَرِيقِ الْقَصْدِ - بِخِلَافِ حَدِيثٍ: «شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ» - فَوَجِبَ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ، وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ وَلَمْ يَكُنْ يُصَلِّي صَلَاةً أَشَدَّ عَلَى الصَّحَابَةِ مِنْهَا، فَتَرَلَّتْ: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾^(٣).

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنْ زَيْدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَجِيرِ^(٤) فَلَا يَكُونُ وَرَاءَهُ إِلَّا الصَّفُّ وَالصَّفَّانِ، وَالنَّاسُ فِي قَائِلَتِهِمْ وَتِجَارَتِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَتْ هُنَّ رِجَالٌ أَوْ لَأُحَرِّقَنَّ بَيُوتَهُمْ»^(٥).

وَيُؤَيَّدُ كَوْنَهَا غَيْرَ الْعَصْرِ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ مِنْ طُرُقٍ، عَنْ أَبِي يُونُسَ مَوْلَى عَائِشَةَ قَالَ: أَمَرْتَنِي عَائِشَةُ أَنْ أَكْتُبَ لَهَا مُصْحَفًا، فَأَمَلْتُ عَلَيَّ: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، وَقَالَتْ: سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٦)، وَالْعَطْفُ يَقْتَضِي الْمُغَايِرَةَ.

وَأَخْرَجَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ مِنْ طُرُقٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ رَافِعٍ قَالَ: كُنْتُ أَكْتُبُ مُصْحَفًا

(١) في (ز) و(س) زيادة: «في».

(٢) في (س): «ومساق».

(٣) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٢١٥٩٥)، وأبو داود (٤١١)، ووثق رجال إسناده ابن رسلان في «شرح سنن أبي داود» (٣/ ١٥٤ - ١٥٥).

(٤) في (س): «بالتهجير».

(٥) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٢١٧٩٢).

(٦) رواه مسلم (٦٢٩).

لحَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَمَلْتُ عَلَيَّ: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى
وَصَلَاةِ الْعَصْرِ^(١).

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي «المصاحف» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ قَالَ: كَتَبْتُ مُصْحَفًا
لَأُمِّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ: اكْتُبْ: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ^(٢).
وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَرَأَ كَذَلِكَ^(٣).

وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى حَفْصَةَ قَالَ: كَتَبْتُ مُصْحَفًا لِحَفْصَةَ فَقَالَتْ:
اكْتُبْ: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، فَلَقِيتُ أَبِي بَنَ
كَعْبٍ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ هُوَ كَمَا قَالَتْ، أَوْلَيْسَ أَشْغَلُ مَا نَكُونُ عِنْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي عَمَلِنَا
وَنَوَاضِحِنَا^(٤)؟

فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ فَهَمُوا مِنْ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنَّهَا الظُّهْرُ.
قَوْلُهُ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ أَحْمَرُهَا».
هَذَا الْحَدِيثُ لَا أَصْلَ لَهُ.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «النهاية» فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ
الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «أَحْمَرُهَا» أَيُّ: أَقْوَاهَا وَأَشَدُّهَا^(٥).

(١) رواه مالك في «الموطأ» (٢٦)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٢٢٠٢).

(٢) رواه ابن أبي داود في «المصاحف» (ص ٢١٦).

(٣) رواه ابن أبي داود في «المصاحف» (ص ١٩٦).

(٤) رواه ابن أبي داود في «المصاحف» (ص ٢١٦).

(٥) انظر: «النهاية» لابن الأثير (١/ ٤٤٠)، وذكره محمد بن الحسن الشيباني في «الكسب» (ص: ٤٩)
عن النبي ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ قَالَ: أَحْمَرُهَا، وَقَالَ فِي تَفْسِيرِهِ: أَيُّ: أَشَقَّهَا عَلَى الْبَدَنِ،
وَذَكَرَهُ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ فِي «غريب الحديث» (٤/ ٢٣٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مُعْلَقًا، وَلَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى
سَنَدٍ، وَأَصْلُ مَعْنَاهُ فِي «صحيح مسلم» (١٢١١) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قوله: «ووتر النهار»؛ لأن ما عداها من صلواته شفع ركعتان أو أربع.

قوله: «وقيل: العشاء»؛ لم يرد عن أحد من الصحابة.

قوله: «وعن عائشة...» إلى آخره، تقدم عزوه أنفاً إلى مسلم.

قوله: «وقرئ بالنصب على الاختصاص»:

قال أبو حيان: أو عطفاً على موضع (الصلوات) لأنه نصب، كما تقول: مررت

بزيد وعمراً^(١).

قوله: «أو رجل»؛ هو بفتح الراء وضمة الجيم، يقال: مشى فلان إلى بيت الله

حافياً رجلاً^(٢).

(٢٤٠) - ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى

الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَا عَنْكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِهِمْ مِنْ مَعْرُوفٍ
وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ قرأها بالنصب

أبو عمرو وابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم^(٣)، على تقدير: الذين يتوفون منكم
يُوصُونَ وَصِيَّةً، أو: يُوصُوا وَصِيَّةً، أو: كتب الله عليكم وصيةً، أو: ألزم الذين يتوفون
وصيةً، ويؤيد ذلك قراءة (كتب عليكم الوصية لأزواجكم متاعاً إلى الحول)^(٤) مكانه^(٥).

(١) انظر: «البحر المحيط» (٤/ ٢٦٨ - ٣٦٩).

(٢) وعزه الطبري في «تفسيره» (٤/ ٣٨٥) إلى لغة أهل الحجاز فإنهم يقولون لواحد الرجال رجل
مسموع منهم: مشى فلان إلى بيت الله حافياً رجلاً.

(٣) وباقي السبعة بالرفع وستأتي. انظر: «السبعة» (ص: ١٨٤)، و«التيسير» (ص: ٨١).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢)، و«الكشاف» (١/ ٥٥٢ - ٥٥٣)، عن ابن مسعود

رضي الله عنه.

(٥) أي: مكان: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾. انظر: =

وقرأ الباقون بالرفع على تقدير: ووصية الذين يتوفون - أو: وحكمهم - وصية،
أو: والذين يتوفون أهل وصية، أو: كتب عليهم وصية، أو: عليهم وصية.
وقرئ: (متاع) بدلها^(١).

﴿مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾ نصب بـ (يُوصُونَ) إن أضمرت، وإلا فبالوصية، وبـ (متاع) على قراءة من قرأه لأنه بمعنى التمتع.

﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ بدل منه، أو مصدر مؤكّد كقولك: (هذا القول غير ما تقول)^(٢)،
أو حال من (أزواجهم)؛ أي: غير مُخرجاتٍ، والمعنى: أنه يجب على الذين يتوفون
أن يوصوا قبل أن يحتضروا لأزواجهم بأن يمتنع بعدهم حولًا بالسكنى والتنفقة،
وكان ذلك أول الإسلام^(٣)، ثم نُسخت المدة بقوله: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [الطلاق: ٤]،
وهو وإن كان متقدمًا في التلاوة متأخر في النزول، وسقطت النفقة بتوريثها الربع
أو الثمن، والسكنى لها بعد ثابتة عندنا خلافًا لأبي حنيفة.

﴿فَإِنْ خَرَجْنَ﴾ عن منزل الأزواج ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ أيها الأئمة ﴿فِي مَا فَعَلْتُمْ فِي
أَنْفُسِهِنَّ﴾ كالتطيب وترك الحِداد.

= «الكشاف» (١/٥٥٣).

(١) أي: (متاع لأزواجهم). انظر: «الكشاف» (١/٥٥٣) عن أبي رضي الله عنه. وعنه أيضاً: «فمتاع
لأزواجهم» انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢)، و«الكشاف» (١/٥٥٣).

(٢) قوله: «هذا القول غير ما تقول» «هذا» مبتدأ، و«القول» خبره، و«غير» منصوب بفعل مقدر؛ أي: هذا
القول أقول غير ما تقول، كقولك: هذا زيد غير ما تقول، معناه: هذا زيد أقول قولاً غير ما تقول،
ومثله قولك: «هذا القول لا قولك»؛ أي: هذا القول لا أقول قولك، فكل منهما مؤكد لقولك: «هذا
القول»، وهذا مما يسمى تأكيداً لغيره. انظر: «حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج ١/ ٢٧٦ ب)،
و«حاشية الفتازاني على الكشاف» (و ١٦٣ ب).

(٣) في (ت) و(خ) زيادة: «ثم».

﴿مِنْ مَعْرُوفٍ﴾: مِمَّا لَمْ يُنْكَرْهُ الشَّرْعُ، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَجِبُ عَلَيْهَا مُلَازِمَةُ مَسْكَنِ الزَّوْجِ وَالْحِدَادُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ مُخْيِرَةً بَيْنَ الْمَلَازِمَةِ وَأَخِذِ النَّفَقَةِ، وَبَيْنَ الْخُرُوجِ وَتَرْكِهَا.

﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ﴾ يَنْتَقِمُ مِمَّنْ خَالَفَهُ مِنْهُمْ ﴿حَكِيمٌ﴾ رَاعٍ مَصَالِحَهُمْ.

(٢٤١) - ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾.

﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾: أَثْبَتَ الْمَتْعَةَ لِلْمُطَلَّقَاتِ جَمِيعًا بَعْدَمَا أَوْجَبَهَا لِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، وَإِفْرَادُ بَعْضِ الْعَامِّ بِالْحُكْمِ لَا يُخَصِّصُهُ إِلَّا إِذَا جَوَّزْنَا تَخْصِصَ الْمَنْطُوقِ بِالْمَفْهُومِ، وَلِذَلِكَ أَوْجَبَهَا ابْنُ جُبَيْرٍ لِكُلِّ مُطَلَّقَةٍ، وَأَوَّلَ غَيْرِهِ بِمَا يَعُمُّ التَّمَتِيعَ الْوَاجِبَ وَالْمُسْتَحَبَّ، وَقَالَ قَوْمٌ: الْمُرَادُ بِالْمَتَاعِ نَفَقَةُ الْعِدَّةِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ لِلْعَهْدِ وَالتَّكْرِيرُ لِلتَّأْكِيدِ أَوْ لَتَكَرُّرِ الْقِصَّةِ^(١).

(٢٤٢) - ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

﴿كَذَلِكَ﴾: إِشَارَةٌ إِلَى مَا سَبَقَ مِنْ أَحْكَامِ الطَّلَاقِ وَالْعِدَّةِ ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَتِهِ﴾: وَعَدٌ بِأَنَّهُ سَيُبَيِّنُ لِعِبَادِهِ مِنَ الدَّلَائِلِ وَالْأَحْكَامِ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مَعَاشًا وَمَعَادًا ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾: لَعَلَّكُمْ تَفْهَمُونَهَا فَتَسْتَعْمِلُونَ الْعَقْلَ فِيهَا.

قوله: «أَوْ أُلْزِمَ»: فَيَكُونُ ﴿وَصِيَّةً﴾ مَفْعُولًا ثَانِيًا، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: هَذَا الْوَجْهُ ضَعِيفٌ إِذْ لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِ إِضْمَارِ الْفِعْلِ^(٢).

قوله: «عَلَى تَقْدِيرٍ: وَوَصِيَّةِ الَّذِينَ..» إِلَى آخِرِهِ:

قال أبو حَيَّانَ فِي التَّقَادِيرِ الْخَمْسَةِ: لَا ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَى ادِّعَاءِ هَذَا الْحَذْفِ

(١) فِي (خ): «الْقِصَّة».

(٢) انْظُرْ: «الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» (٤/ ٣٧٨).

خُصُوصًا الرَّابِعَ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِ إِضْمَارِ الْفِعْلِ، وَالْوَجْهُ أَنْ يَقْدَرَ: وَصِيَّةٌ مِنْهُمْ، عَلَى حَدِّ: السَّمْنُ مَتَوَانٍ بِذَرِهِمْ^(١).

قوله: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ بدل منه: قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: بَدَلُ اشْتِمَالٍ.

قوله: «ثُمَّ نَسَخَتْ الْمَدَّةُ بِقَوْلِهِ...» إِلَى آخِرِهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ^(٢).

قوله: «وَسَقَطَتِ النَّفَقَةُ بِتَوْرِيثِهَا الرَّبْعَ أَوِ الثَّمَنَ»: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٣).

(٢٤٣) - ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾.

﴿أَلَمْ تَرَ﴾ تَعْجِيبٌ وَتَقْرِيرٌ لِمَنْ سَمِعَ بِقَصَّتِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَأَرْبَابِ التَّوَارِيخِ، وَقَدْ يُخَاطَبُ بِهِ مَنْ لَمْ يَرَ وَلَمْ يَسْمَعْ فَإِنَّهُ صَارَ مَثَلًا فِي التَّعْجِيبِ.

﴿إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ يَرِيدُ: أَهْلَ دَاوُدَ دَانَ، قَرْيَةَ قَبْلَ وَاسِطٍ وَقَعَ فِيهَا طَاعُونٌ فَخَرَجُوا هَارِبِينَ فَأَمَاتَهُمُ اللَّهُ ثُمَّ أَحْيَاهُمْ لِيَعْتَبَرُوا وَيَتَّقَنُوا أَنْ لَا مَفَرَّ مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ أَوْ قَوْمًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ دَعَاهُمْ مَلِكُهُمْ إِلَى الْجِهَادِ فَفَرُّوا حَذَرَ الْمَوْتِ^(٤) فَأَمَاتَهُمُ اللَّهُ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ أَحْيَاهُمْ.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٤/ ٣٧٧-٣٧٨).

(٢) رواه البخاري (٤٥٣٠).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٣٩١).

(٤) في (خ): «حذرا من الموت».

﴿وَهُمُ الْوُفُ﴾ أي: ألوف كثيرة، قيل: عشرة، وقيل: ثلاثون، وقيل: سبعمون، وقيل: مئالفون جمع إلف أو ألف^(١) كقاعيد وقعود والواو للحال.

﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ مفعول له ﴿فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا﴾؛ أي: قال لهم: موتوا فماتوا؛ كقوله ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ والمعنى: أنهم ماتوا ميتة رجل واحد من غير علة بأمر الله ومشيئته.

وقيل: ناداهم به ملك، وإنما أسند إلى الله تعالى تخويفاً وتهويلاً.

﴿ثُمَّ أَخِيَهُمْ﴾ قيل: مرّ حزقيل على أهل داوردان وقد عريت عظامهم وتفرقت أوصالهم، فعجب من ذلك فأوحى الله إليه: ناد فيهم أن قوموا بأمر^(٢) الله، فنادى فقاموا يقولون: سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت.

وفائدة القصة: تشجيع المسلمين^(٣) على الجهاد والتعرض للشهادة، وحثهم على التوكل والاستسلام للقضاء.

﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾ حيث أحياهم ليعتبروا ويفوزوا، وقصّ عليكم حالهم لتستبصروا ﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾؛ أي: لا يشكرونه كما ينبغي، ويجوز أن يراد بالشكر الاعتبار والاستبصار.

قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ تعجبٌ.. إلى آخره:

قال الشيخ سعد الدين: الأوجه عموم الخطاب به دلالة على شيوخ القصة وشهرتها بحيث ينبغي لكل أحد أن يتعجب منها كأنه حقيق بأن يحمل على الإقرار برؤيتهم وإن

(١) في (خ): «جمع إلف وألوف».

(٢) في (خ): «بإذن».

(٣) في (خ): «المؤمنين».

لَمْ يَرَهُمْ وَلَمْ يَسْمَعْ بِقَصَّتِهِمْ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَأَهْلِ أَخْبَارِ الْأَوَّلِينَ.
قال: وتحقيقُ جَرِي هذا الكلام مجرى المثل: أَنَّهُ شَبَّهَ حَالَ مَنْ لَمْ يَرَهُ بِمَنْ رَأَاهُ فِي أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا تَخْفَى عَلَيْهِ هَذِهِ الْقِصَّةُ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَجَّبَ مِنْهَا، ثُمَّ أُجْرِيَ الْكَلَامُ مَعَهُ كَمَا يُجْرَى مَعَ مَنْ رَأَاهُ وَسَمِعَ قِصَّتَهُمْ قَصْدًا إِلَى التَّعَجُّبِ وَاشْتِهَارِ فِي ذَلِكَ.

وَقَالَ الطَّبِيُّ: عَمُومُ الْخِطَابِ بِهِ أَوْفَقُ لِلنَّظْمِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ فِي شَأْنِ الْأَزْوَاجِ وَالْأَوْلَادِ، وَقَوْلُهُ: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ كَالْتَخَاصِ مِنَ الْأَحْكَامِ إِلَى الْقِصَصِ لِاشْتِمَالِ مَعْنَى الْآيَاتِ عَلَيْهَا، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ بَعْدَ هَذَا: «وَفَائِدَةُ الْقِصَّةِ تَشْجِيعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْجِهَادِ»، انتهى^(١).

وَقَالَ الزَّجَّاجُ: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ كَلِمَةٌ يُوقَفُ بِهَا الْمُخَاطَبُ عَلَى أَمْرٍ يَتَعَجَّبُ مِنْهُ، تَقُولُ: أَلَمْ تَرَ إِلَى فُلَانٍ كَيْفَ يَصْنَعُ كَذَا^(٢).

وَفِي الْحَدِيثِ: «أَلَمْ تَرَيَّ أَنَّ مَجْزَرًا نَظَرَ أَنْفًا فَقَالَ: إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْدَامِ مِنْ بَعْضٍ»^(٣).

وَقَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

أَلَمْ تَرَيَانِي كُلَّمَا جِئْتُ طَارِقًا وَجَدْتُ بِهَا طِيْبًا وَإِنْ لَمْ تَطْيِبْ^(٤)

قَوْلُهُ: «يُرِيدُ أَهْلَ دَاوَرْدَانَ...» إِلَى آخِرِهِ: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٥).

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٤٥٢).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ٣٤٠).

(٣) رواه البخاري (٦٧٧٠)، ومسلم (١٤٥٩)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) انظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ٧٤).

(٥) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٤٠٩).

قوله: «أي: أُلُوفٌ كثيرةٌ»: الواردُ عن ابنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُمْ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ^(١).

قوله: «وقيل: عَشْرَةٌ»: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ لَكِنْ قَالَ: تِسْعَةٌ^(٢).
قوله: «وقيل: ثَلَاثُونَ»:

قوله: «وقيل: سَبْعُونَ»:

لَمْ أَفَهِ عَلَيْهِمَا مُسْنَدَيْنِ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ مِنْ طَرِيقٍ مُنْقَطِعٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُمْ أَرْبَعُونَ أَلْفًا وَثَمَانِيَةَ آلَافٍ^(٣).

قوله: «قيل: مر حز قيل..» إلى آخره: أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ مِنْ طَرِيقِ السُّدِّيِّ عَنْ أَبِي مَالِكٍ إِلَّا قَوْلَهُ: «فَقَامُوا يَقُولُونَ سُبْحَانَكَ..» إِلَى آخِرِهِ، فَعَنْ مُجَاهِدٍ^(٤).

قوله: «تَشْجِيعُ الْمُسْلِمِينَ»: كَأَنَّهُ قَالَ: انظُرُوا وَتَفَكَّرُوا وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

(١) رواه الحاكم في «المستدرک» (٣١١٣)، وصححه على شرط الشيخين، فتعقبه الذهبي بقوله: ميسرة - أحد رجال السند - لم يروها له.

(٢) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٤٥٦ / ٢).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٤ / ٤١٨)، وقال الطبري (٤ / ٤٢٣): وأولى الأقوال في مبلغ عدد القوم الذين وصف الله خروجهم من ديارهم بالصواب، قول من حد عددهم بزيادة عن عشرة آلاف دون من حده بأربعة آلاف وثلاثة آلاف وثمانية آلاف، وذلك أن الله تعالى ذكره أخبر عنهم أنهم كانوا أُلُوفًا، وما دون العشرة لا يقال لهم أُلُوف، وإنما يقال هم آلاف إذا كانوا ثلاثة آلاف فصاعدًا إلى العشرة آلاف.

(٤) رواه عنهما الطبري في «تفسيره» (٤ / ٤١٦ - ٤١٧) لكن الأول عن السدي، ليس فيه: عن أبي مالك.

(٢٤٤) - ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ لَمَّا بَيَّنَّ أَنَّ الْفِرَارَ عَنْ^(١) الْمَوْتِ غَيْرُ مُخْلَصٍ، وَأَنَّ الْمَقْدَرَ لَا مَحَالَةَ وَاقِعٌ، أَمَرَهُمْ بِالْقِتَالِ إِذْ لَوْ جَاءَ أَجْلُهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِلَّا فَالْنَّصْرُ وَالثَّوَابُ.

﴿وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ﴾ لَمَّا يَقُولُهُ الْمُتَخَلِّفُ وَالسَّابِقُ ﴿عَلِيمٌ﴾ بِمَا يُضْمِرَانِهِ، وَهُوَ مِنْ وَرَاءِ الْجَزَاءِ.

(٢٤٥) - ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْضِي وَيَنْصُظُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾ ﴿مَنْ﴾ اسْتَفْهَامِيَّةٌ مَرْفُوعَةٌ الْمَوْضِعِ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ﴿ذَا﴾ خَبَرُهُ، وَ﴿الَّذِي﴾ صِفَةٌ ﴿ذَا﴾ أَوْ بَدَلُهُ، وَإِقْرَاضُ اللَّهِ^(٢) مَثَلٌ لِتَقْدِيمِ الْعَمَلِ الَّذِي يُطْلَبُ بِهِ ثَوَابُهُ.

﴿قَرْضًا حَسَنًا﴾: إِقْرَاضًا مَقْرُونًا بِالْإِخْلَاصِ وَطَيْبِ النَّفْسِ، أَوْ: مُقْرَضًا حَلَالًا طَيِّبًا.

وقيل: الْقَرْضُ الْحَسَنُ: الْمُجَاهِدَةُ وَالْإِنْفَاقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

﴿فَيُضْعِفُهُ لَهُ﴾: فَيُضَاعَفُ جَزَاءُهُ، أَخْرَجَهُ عَلَى صُورَةِ الْمُغَالِبَةِ لِلْمُبَالِغَةِ.

وَقَرَأَ عَاصِمٌ بِالنَّصْبِ عَلَى جَوَابِ الاسْتِفْهَامِ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى فَإِنَّ ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾ فِي مَعْنَى: أَيَقْرِضُ اللَّهُ أَحَدًا؟

(١) فِي (خ): «مَنْ».

(٢) فِي (خ): «وَالْقَرْضُ».

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ: ﴿فِيضَعْفُهُ﴾ بِالرَّفْعِ، وَابْنُ عَامِرٍ وَيَعْقُوبُ بِالنَّصْبِ^(١).
 ﴿أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ كَثْرَةٌ^(٢) لَا يُقَدَّرُهَا إِلَّا اللَّهُ، وَقِيلَ: الْوَاحِدُ سَبْعُ مِثَّةٍ، وَ﴿أَضْعَافًا﴾
 جَمْعُ ضِعْفٍ، وَنَصَبُهُ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ، أَوِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِتَضَمُّنِ
 الْمُضَاعَفَةِ مَعْنَى التَّصْيِيرِ، أَوِ الْمَصْدَرِ عَلَى أَنَّ الضَّعْفَ اسْمُ الْمَصْدَرِ^(٣) وَجَمْعُهُ لِلتَّنْوِيعِ.
 ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي وَيَبْطِطُ﴾: يُقْتَرَّ عَلَى بَعْضٍ وَيُوسَّعُ عَلَى بَعْضٍ حَسَبَ مَا اقْتَضَتْ
 حِكْمَتُهُ، فَلَا تَبَخُلُوا عَلَيْهِ بِمَا وَسَّعَ عَلَيْكُمْ كَيْلًا يُبَدِّلَ حَالَكُمْ.
 وَقَرَأَ نَافِعٌ وَالْكَسَائِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بِالصَّادِ، وَمِثْلُهُ فِي (الْأَعْرَافِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿فِي الْخَلْقِ بَصَاطَةٌ﴾ [الْأَعْرَافِ: ٦٩]^(٤).
 ﴿وَالَّذِينَ تَرْجِعُونَ﴾ فَيَجَازِيكُمْ عَلَى مَا قَدَّمْتُمْ.

قوله: «وهو من وراء الجزاء»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: أَيُّ يَسُوقُهُ حَيْثُ شَاءَ وَمَتَى شَاءَ.
 وَقَالَ الطَّبَيْيُّ: هُوَ مِثْلٌ، يَرِيدُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا بَدَّ أَنْ يُجَازِيَ الْمُتَخَلَّفَ وَالسَّابِقَ
 كَمَا أَنَّ السَّائِقَ الشَّيْءَ مِنْ وَرَائِهِ لَا بَدَّ أَنْ يُوصِلَهُ إِلَى مَا يُرِيدُهُ، وَالْمَعْنَى يُسْتَفَادُ مِنْ
 قَوْلِهِ: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ وَهُوَ كَمَا تَقُولُ لِمَنْ تُهْدُّهُ: أَنَا أَعْلَمُ بِحَالِكَ؛ أَيُّ: لَا أُنْسَاهَا
 وَأُجَازِيكَ عَلَيْهَا^(٥).

(١) وَقَرَأَ عَاصِمٌ: ﴿فِيضَعْفُهُ﴾ بِالْأَلْفِ وَنَصَبِ الْفَاءِ، وَمِثْلُهُ الْبَاقُونَ إِلَّا أَنَّهُمْ رَفَعُوا الْفَاءَ. انظر: «السبعة»

(ص: ٦٢٥)، و«التيسير» (ص: ٨١)، و«النشر» (٢/ ٢٢٨).

(٢) «كثرة»: ليس في (خ).

(٣) في (خ): «للمصدر».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٥ - ١٨٦)، و«التيسير» (ص: ٨١).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٤٥٥).

قوله: «واقترأض الله مثل...» إلى آخره:

قال الشيخ سعد الدين: تشبيهاً [له] بإعطاء العين ليَقْضَى ويُطَلَبَ بدلُهُ، وهو حَقِيقَةُ الإقراض^(١).

قوله: «إقراضاً»: يريد أن ﴿قَرَضًا﴾ واقع موقع المَصْدَرِ.

قوله: «أو مُقَرَضًا»: يريد أن ﴿قَرَضًا﴾ مَفْعُولٌ بِهِ بِمَعْنَى يُقَرَضُ؛ أي: قطعة من المال.

قوله: «وقيل: القرض الحسن: المجاهدة والإنفاق في سبيل الله»: أخرجه ابن أبي حاتم عن عمر بن الخطاب^(٢).

(٢٤٦) - ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا مَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا مَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ المَلَأَ: جماعة يجتمعون للتشاور لا واحد له كالقَوْمِ، و﴿مِنْ﴾ للتبعية.

﴿مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾؛ أي: مِنْ بَعْدِ وَفَاتِهِ و﴿مِنْ﴾ للابتداء.

﴿إِذْ قَالُوا لَنَبْنِيَنَّهُمْ﴾ هو يَوْشَعَ أو سَمْعُونُ أو إِشْمُوئِيلُ: ﴿أَبَعَثْنَا مَلَكَ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾: أقم لنا أميراً نَنْهَضُ مَعَهُ لِلْقِتَالِ^(٣)، يدبّر أمره ونصدر فيه عن رأيه.

(١) في (ف): «الاقترأض»، والمثبت من باقي النسخ، و«حاشية التفنازاني» (١٢٦أ) وما بين معكوفتين منه.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٤٣١).

(٣) في (خ): «على القتال».

وَجَزُمُ ﴿تُقْتَلُ﴾ على الجوابِ، وقُرئَ بالرفعِ على أَنَّهُ حَالٌ^(١)؛ أي: ابْعَثْ لنا مقدِّرينَ القتالَ، و: (يقاتل) بالياءِ مَجْزُومًا وَمَرْفُوعًا^(٢)، على الجوابِ والوصفِ لـ ﴿مَلِكًا﴾.

﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾ فُصِّلَ بين (عسى) وخبره بالشرط، والمعنى: أَتَوَقَّعُ جُبْنَكُمْ عَنِ الْقِتَالِ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ، فَأَدْخَلَ ﴿هَلْ﴾ على فعلِ التوقُّعِ مُسْتَفْهِمًا عَمَّا هُوَ الْمَتَوَقَّعُ عِنْدَهُ تَقْرِيرًا وَتَثْبِيَةً^(٣).
وقُرئ: ﴿عَسَيْتُمْ﴾ بكسرِ السينِ^(٤).

﴿قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا﴾؛ أي: أَيُّ غَرَضٍ لَنَا فِي تَرْكِ الْقِتَالِ وَقَدْ عَرَّضَ لَنَا مَا يُوجِبُهُ وَيَحْتَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِخْرَاجِ عَنِ الْأَوْطَانِ وَالْأَفْرَادِ عَنِ الْأَوْلَادِ؟

(١) انظر: «الكشاف» (١/٥٥٨)، و«البحر» (٤/٤٠٣)، واختلفوا في جواز هذه القراءة أو عدمه في اللغة. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/١٥٧)، و«تفسير الطبري» (٤/٤٤١)، و«معاني القرآن» للزجاج (١/٣٢٦)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/١٢١).

(٢) بالرفع نسبت للضحاك وابن أبي عبله. انظر: «المحرر الوجيز» (١/٣٣٠)، و«البحر» (٤/٤٠٣). وبالجزم نسبت لأبي عبد الرحمن السلمي. انظر: «تفسير الثعلبي» (٦/٩١). وذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢)، لكن لم يقيد بها برفع أو جزم، وإنما اكتفى بذكر الياء. وأجاز الفراء فيها الوجهين فقال في «معاني القرآن» (١/١٥٧): فَإِنْ قُرِئَتْ بِالْيَاءِ: (يقاتل) جاز رفعها وجزمها، فأما الجزم فعلى المجازاة بالأمر، وأما الرفع فأن تجعل (يقاتل) صلة للملك، كأنك قلت: ابعث لنا الَّذِي يقاتل.

(٣) في (خ) زيادة: «وقرئ عسيتم بكسر السين».

(٤) هي قراءة نافع. انظر: «السبعة» (ص: ١٨٦)، و«التيسير» (ص: ٨١).

وذلك أن جالوتَ ومن معه من العمالقة^(١) كانوا يسكنون ساحل بحر الروم بين مصر وفلسطين، وظهروا على بني إسرائيل فأخذوا ديارهم وسبوا أولادهم وأسروا من أبناء^(٢) الملوك أربع مئة وأربعين.

﴿فَلَمَّا كَتَبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾: ثلاث مئة وثلاثة عشر بعددِ أهلِ بدرٍ ﴿وَاللَّهُ عَلَيْهِمُ بِالْظَّالِمِينَ﴾ وعيدٌ لهم على ظلمهم في ترك الجهادِ.

قوله: «لا واحد^(٣) له»: قال أبو حيان: هو اسمُ جمعٍ ويُجمع على أملاء^(٤).

قوله: «هو يوشع»: قال ابن عطية: هذا ضعيف؛ لأن يوشع فتى موسى وبينه وبين داود قرون كثيرة^(٥).

قوله: «تقريرًا وتثبيتًا»: قال الشيخ سعد الدين: يعني: أن معنى الاستفهام هنا التقريرُ بمعنى التثبيتِ للمتوقع، وإن كان الشائع من التقرير هو الحملُ على الإقرار.

قوله: «أي: أي عَرَضَ لنا في ترك القتال؟»:

قال الشيخ سعد الدين: لَمَّا كَانَ الشَّائِعُ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يُقَالَ: مَا لَنَا لَا نَفْعَلُ كَذَا؟ أَوْ: نَفْعَلُ؟ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ حَالٌ، وَقَدْ أَتَى هُنَا بِكَلِمَةِ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ لَكُونِ الْمَعْنَى عَلَى الْإِسْتِقْبَالِ، جَعَلَهُ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ لِيَتَعَلَّقَ بِالظَّرْفِ؛ أَي: ﴿لَنَا﴾.

قوله: «ثلاث مئة وثلاثة عشر بعددِ أهلِ بدرٍ»: أخرجه البخاري عن البراء^(٦).

(١) في (خ): «العمالق».

(٢) في (خ): «أولاد».

(٣) في (س): «واحد».

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٤/ ٣٨٦).

(٥) انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ٣٣٠).

(٦) رواه البخاري (٣٩٥٧)، وكل الروايات التي فيه: «ثلاث مئة وبضعة عشر رجلاً».

(٢٤٧) - ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾ طَالُوتُ: عَلَمٌ عِبْرِيٌّ كَذَاوُدٌ وَجَعَلَهُ فَعَلُوتًا مِنَ الطُّولِ تَعَسُفٌ يَدْفَعُهُ مَنَعُ صَرْفِهِ، رُوي أَنَّ نَبِيَّهُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا دَعَا اللَّهَ أَنْ يَمْلِكَهُمْ أَتَى بَعْضًا يُقَاسُ بِهَا مَنْ يَمْلِكُ عَلَيْهِمْ، فَلَمْ يُسَاوِهَا إِلَّا طَالُوتُ. ﴿قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا﴾ مِنْ أَيْنَ يَكُونُ لَهُ ذَلِكَ وَيَسْتَأْهِلُ ﴿وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ﴾ وَالْحَالُ أَنَّا أَحَقُّ مِنْهُ بِالْمُلْكِ وَرَأْيَهُ وَمُكْنَهُ، وَأَنَّهُ فَقِيرٌ لَا مَالَ لَهُ يَعْتَصِدُ بِهِ، وَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ لِأَنَّ طَالُوتَ كَانَ فَقِيرًا رَاعِيًا، أَوْ سَقَاءً، أَوْ دَبَّاعًا، مِنْ أَوْلَادِ بَنِيَامِينَ، وَلَمْ تُكُنْ فِيهِمُ النُّبُوَّةُ وَالْمُلْكُ، وَإِنَّمَا كَانَتْ النُّبُوَّةُ فِي أَوْلَادِ لَوي بْنِ يَعْقُوبَ وَالْمُلْكُ فِي أَوْلَادِ يَهُوذَا، وَكَانَ فِيهِمُ مِنَ السَّبْطَيْنِ خَلْقٌ.

﴿قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ لَمَّا اسْتَبَعَدُوا تَمْلُكَهُ لِفَقْرِهِ وَسُقُوطِ نَسَبِهِ رَدَّ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ:

أَوَّلًا: بِأَنَّ الْعُمْدَةَ فِيهِ اصْطِفَاءُ اللَّهِ، وَقَدْ اخْتَارَهُ عَلَيْكُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمَصَالِحِ مِنْكُمْ.

وِثَانِيًا: بِأَنَّ الشَّرْطَ فِيهِ وَفُورُ الْعِلْمِ لِيَتِمَكَّنَ بِهِ مِنْ مَعْرِفَةِ الْأُمُورِ السِّيَاسِيَّةِ، وَجَسَامَةِ الْبَدَنِ لِيَكُونَ أَعْظَمَ خَطَرًا فِي الْقُلُوبِ وَأَقْوَى عَلَى مُقَاوَمَةِ الْعَدُوِّ وَمُكَابَدَةِ الْحُرُوبِ، لَا مَا ذَكَرْتُمْ، وَقَدْ زَادَهُ اللَّهُ فِيهِمَا وَكَانَ الرَّجُلُ الْقَائِمُ يَمْدُ يَدُهُ فَيَنَالُ رَأْسَهُ.

وثالثاً: بأنه تعالى مالكُ الملكِ على الإطلاقِ فله أن يُؤتِيَهُ مَنْ يَشَاءُ.
ورابعاً: بأنه واسعُ الفضلِ يُوسِّعُ على الفقيرِ ويُغْنِيهِ، عَلِيمٌ بمن يَلِيقُ بالملكِ من
السَّبَبِ وغيره.

(٢٤٨) - ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّكُم إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ ۝﴾.

﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ﴾ لَمَّا طَالَبُوا مِنْهُ حُجَّةً عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ اصْطَفَى طَالُوتَ
وَمَلَكَهُ عَلَيْهِمْ: ﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾: الصُّنْدُوقُ، فَعَلُوتٌ مِنْ
التَّوْبِ^(١) فَإِنَّهُ لَا يَزَالُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ وَلَيْسَ بِفَاعُولٍ لِقَلَّةِ نَحْوِ سَلِسٍ وَقَلِقٍ، وَمَنْ
قَرَأَهُ بِالْهَاءِ لَعَلَّهُ^(٢) أَبْدَلَهُ مِنْهُ كَمَا أَبْدَلَ مِنْ تَاءِ التَّائِيثِ لاشتراكهما فِي الْهَمْزِ وَالزِّيَادَةِ.
يُرِيدُ بِهِ صُنْدُوقَ التَّوْرَةِ، وَكَانَ مِنْ خَشَبِ الشَّمْشَادِ مَمُوءًا بِالذَّهَبِ نَحْوًا مِنْ
ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ فِي ذِرَاعَيْنِ.

﴿فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ الضَّمِيرُ لِلتَّائِيثِ؛ أَي: فِي إِتْيَانِهِ سُكُونٌ لَكُمْ
وطمأنينةٌ، أَوْ لِلتَّابُوتِ؛ أَي: مَوْدَعٌ فِيهِ مَا تَسْكُنُونَ إِلَيْهِ وَهُوَ التَّوْرَةُ، وَكَانَ مُوسَى عَلَيْهِ
السَّلَامُ إِذَا قَاتَلَ قَدَمَهُ فَتَسْكُنُ نَفُوسُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا يَفْرُونَ.

وَقِيلَ: صُورَةٌ كَانَتْ فِيهِ مِنْ زَبْرَجِدٍ أَوْ يَاقُوتٍ، لَهَا رَأْسٌ وَذَنْبٌ كَرَأْسِ الْهَرَّةِ
وَذَنْبِهَا وَجَنَاحَانِ، فَتَنُفُّ فَيَزِفُّ التَّابُوتُ^(٣) نَحْوَ الْعَدُوِّ وَهُمْ يَتَّبِعُونَهُ، إِذَا اسْتَقَرَّ ثَبَّتُوا
وَسَكَنُوا وَنَزَلَ النَّصْرُ.

(١) «من التوب»: ليس في (ت).

(٢) في (ت) و(خ): «فلعله».

(٣) قوله: «فتنفث فيزف التابوت»، قال الجوهري: الزفيف: السير السريع مثل الذفيف، يقال: زف العظيم والبعير

يزف، بالكسر. أي: يسمع منها أين فيسرع التابوت. قاله الطيبي، وانظر: «الصحاح» (مادة: زفف).

وقيل: صورُ الأنبياءِ من آدمَ إلى محمدٍ عليهم السلام.

وقيل: التَّابُوتُ هو القلبُ، والسَّكِينَةُ ما فيه من العلمِ والإخلاصِ، وإتيانه مَصِيرٌ^(١) قَلْبِهِ مَقَرَّ الْعِلْمِ وَالْوَقَارِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ.

﴿وَبَقِيَّةٌ مِمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَى وَآلُ هَارُونَ﴾ رُضَاؤُ الْأُلُوحِ، وَعَصَا مُوسَى وَثِيابُهُ، وَعِمَامَةُ هَارُونَ، وَالْهُمَا: أَبْنَاؤُهُمَا، أَوْ أَنْفُسُهُمَا وَالْأَلُ مُقَحَّمٌ لَتَفْخِيمِ شَأْنِهِمَا، أَوْ أَنْبِيَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ لِأَنَّهُمْ أَبْنَاءُ عَمَّهُمَا^(٢).

﴿تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ قيل: رفعه الله بعدَ موسى فنزلت به الملائكةُ وهم ينظرون إليه.

وقيل: كان بعده مع أنبيائهم يَسْتَفْتَحُونَ به حتى أَفْسَدُوا فغلبهم الكفارُ عليه، وكان في أرضِ جالوتَ إلى أَنْ مَلَكَ اللهُ طَالُوتَ، فَأَصَابَهُمْ بَلَاءٌ حَتَّى هَلَكَتْ خُمْسُ مَدَائِنَ، فَتَشَاءَمُوا بِالتَّابُوتِ فَوَضَعُوهُ عَلَى ثَوَرَيْنِ فَسَاقَتْهُمَا الْمَلَائِكَةُ إِلَى طَالُوتَ.

﴿وَإِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُم مِّنْ مُّؤْمِنِينَ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ تَمَامِ كَلَامِ النَّبِيِّ، وَأَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءَ خُطَابٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

(٢٤٩) - ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلتَمَقُوا اللَّهَ كَمَ مِنْ فَتْنَةٍ قَلِيلٌ غَلَبَتْ فِتْنَةُ كَثِيرَةٍ يُّؤْذِنُ اللَّهُ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾.

(١) في (خ): «تصير».

(٢) في (ت): «أبناءهما» وفي (خ): «لأنهم أتباعهما».

﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ﴾: انفصل بهم عن بلده لقتال العماليق، وأصله: فصل نفسه عنه ولكن لما كثر حذف مفعوله صار كاللازم.

رُوي أنه قال لهم: لا يخرج معي إلا الشاب النشيط الفارع، فاجتمع إليه ممن اختاره ثمانون ألفاً، وكان الوقت قيظاً فسلكوا مفازة وسألوا أن يجري الله لهم نهراً.

﴿قَالَ ابْنُ اللَّهِ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ﴾: معاملكم معاملة المختبر بما اقترحتموه.

﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾: فليس من أشياعي، أو: ليس بمتحد معي ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾؛ أي: ومن لم يذقه، من طعم الشيء: إذا ذاقه مأكولاً أو مشروباً، قال:

وإن شئت لم أطمع نقاحاً ولا برداً

وإنما علم ذلك بالوحي إن كان نبياً كما قيل، أو بإخبار النبي.

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشَيْءٍ مِنْ دُونِ الْإِيمَانِ﴾: استثناء من قوله: ﴿فَمَنْ شَرِبَ﴾ وإنما قدمت عليه الجملة الثانية للعناية بها كما قدم (الصّابئون) على الخبر في قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ [البقرة: ٦٢]، والمعنى: الرخصة في القليل دون الكثير.

وقرأ ابن عامر والكوفيون بضم الغين^(١).

﴿فَتَرَبَّؤُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾؛ أي: فكرعوا فيه؛ إذ الأصل في الشرب منه أن لا يكون بوسط، وتعميم الأول ليتصل الاستثناء، أو: أفرطوا في الشرب إلا قليلاً منهم.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٧)، و«التيسير» (ص: ٨١). والكوفيون هم عاصم وحزمة والكسائي.

وقرئ بالرفع^(١) حملاً على المعنى؛ فإن قوله: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ﴾ في معنى: فلم يُطيعوه.

والقليل كانوا ثلاث مئة وثلاثة عشر رجلاً، وقيل: ثلاثة آلاف، وقيل: ألف. وروى أن من اقتصر على الغرفة كفته لشربه وإداوته، ومن لم يقتصر غلب عليه عطشه واسودت شفته ولم يقدر أن يمضي، وهكذا الدنيا لقاصد الآخرة.

﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾؛ أي: القليل الذين لم يخالفوه ﴿قَالُوا﴾؛ أي: بعضهم لبعض: ﴿لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾ لكثرتهم وقوتهم.

﴿قَالَ الَّذِينَ يَبْطُلُونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا اللَّهَ﴾؛ أي: قال الخُلص منهم الذين تيقنوا لقاء الله تعالى وتوقعوا ثوابه، أو علموا أنهم يستشهدون عما قريب فيلقون الله. وقيل: هم القليل الذين ثبتوا معه، والضمير في ﴿قَالُوا﴾ للكثير المنخرلين عنه اعتذاراً في التخلف وتخليلاً^(٢) للقليل، وكأنهم تقاولوا به والنهر بينهما.

﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾: بحكمه وتيسيره، و﴿كَمْ﴾ تحتمل الاستفهام والخبر، و﴿مِنْ﴾ مزيده أو مبينه.

والفئة: الفرقة من الناس، من فاوت رأسه إذا شققته، أو من فاء إذا رجع، فوزنها فِعةً أو فِلةً.

﴿وَاللَّهُ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ بالنصرة^(٣) والإثابة.

(١) نسبت لأبي والأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢)، و«الكشاف» (١/ ٥٦٧).

(٢) في (ت) و(خ) وهامش (أ): «وتحذيرا».

(٣) في (ت) و(خ): «بالنصر».

(٢٥٠) - ﴿وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالُوا رَبَّنَا أَخْرِجْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبَّتْ
أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾.

﴿وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾؛ أي: ظهروا لهم وذننوا منهم ﴿قَالُوا رَبَّنَا
أَخْرِجْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبَّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ التجؤوا إلى الله
بالدُّعاء، وفيه ترتيبٌ بليغٌ: إذ سألوا أولاً إفراغَ الصَّبْرِ في قلوبهم الذي هو مِلاكُ
الأمر^(١)، ثم ثباتَ القدمِ في مداخلِ الحربِ المسبَّبِ منه، ثم النَّصْرَ على العَدُوِّ
المرتَّب^(٢) عليهما غالباً.

(٢٥١) - ﴿فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَءَاتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ
وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مَا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ
الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾.

﴿فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾: فكسروهم بنصره أو مصاحبين لنصره^(٣) يَاَهُمْ
إِجَابَةً لِدُعَائِهِمْ ﴿وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ﴾ قيل: كان إيشى أبو داود في عسكرِ طالوتَ
مع سِتَّةٍ مِنْ بَنِيهِ، وكان داودُ سابعَهُمْ، وكانَ صغيراً يرعى الغنمَ، فأوحى^(٤) إلى نبيِّهم
أنَّه الذي يَقْتُلُ جالوتَ، فطلبه من أبيه فجاء، وقد كَلَّمَهُ في الطَّرِيقِ ثلاثةَ أَحْجارٍ وقالت
له: إِنَّكَ بِنَا تَقْتُلُ جالوتَ، فحملها في مخلاتِهِ ورماه بها فقتلَهُ، ثم زَوَّجَهُ طالوتُ بنتَهُ.
﴿وَأَتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾؛ أي: مُلْكُ بني إسرائيلَ، ولم يجتمعوا قبل داودَ على
مَلِكٍ ﴿وَالْحِكْمَةَ﴾: النبوةَ ﴿وَعَلَّمَهُ مَا يَشَاءُ﴾ كالسَّرْدِ وكلامِ الدَّوَابِّ والطَّيْرِ.

(١) في هامش (أ): «ملاك الأمر وملاكه: ما يقوم به، ويقال: القلب ملاك الجسد. صحاح».

(٢) في (أ): «المرتَّب».

(٣) في (خ): «بنصره».

(٤) في (خ): «فأوحى الله».

﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمَكْمُولِينَ﴾؛ أي: ولولا أنه تعالى يدفع بعض الناس ببعض، وينصّر المسلمين على الكفار، ويكفّ بهم فسادهم، لغلبوا وأفسدوا في الأرض، أو لفسدت الأرض بشؤونهم.

قرأ نافع هنا وفي الحج: ﴿دَفَاعُ اللَّهِ﴾^(١).

(٢٥٢) - ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾.

قوله: «رُوي أن نبيهم...» إلى آخره: أخرجه ابن جرير عن السدي^(٢).

قوله: «وليس بفاعول»: هو القول الثاني فيه، وعلى هذا لا اشتقاق له.

قوله: «لقلته نحو سلس وقلق»؛ أي: ما فاؤه ولاؤه من جنس واحد كهذين اللفظين فلا يقاس عليهما، ولا يجعل (تأبوت) من تبت بل من تاب. قاله الطيبي والشيخ سعد الدين^(٣).

قوله: «نحواً من ثلاثة أذرع في ذراعين»: أخرجه ابن المنذر عن وهب بن مئنه^(٤).

قوله: «وقيل: صورة كانت من زبرجد»: أخرجه ابن عساكر من طريق الكلبّي عن أبي صالح عن ابن عباس^(٥).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٧)، و«التيسير» (ص: ٨٢ و ١٥٧).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٤ / ٤٥٥) بنحوه، وذكره الزمخشري في «الكشاف» (١ / ٥٦١) بلفظه.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٣ / ٤٦٤).

(٤) رواه ابن المنذر وعبد بن حميد كما في «الدر المنثور» (١ / ١٠٠)، ورواه أيضاً عبد الرزاق في

«تفسيره» (٣١٢)، ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (٤ / ٤٦٧).

(٥) رواه بنحوه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٤ / ٤٤٠).

قوله: «وكان لها رأس وذنب كراسِ الهرة وذنبها وجناحان»: أخرجه ابن جرير عن مجاهد^(١).

قوله: «خشبُ الشَّمشَاد»: هو بمُعْجَمَتَيْنِ الأولى مَكْسُورَةٌ: خَشَبٌ يُعْمَلُ مِنْهُ الْأَمْشَاطُ.

قوله: «فَتْنٌ»: مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَ«يَزِفٌ»: مِنَ الزَّفِيفِ وَهُوَ السَّيْرُ السَّرِيعُ^(٢)، وَ«الرُّضَاضُ»: الْفَتَاتُ^(٣).

قوله: «وَالْأَلْ مُقَحَّمٌ لَتَفْخِيمِ شَأْنِهِمَا»:

قال أبو حيان: إِنَّ عَنَى بِالْإِقْحَامِ الزِّيَادَةَ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «أَوْ أَنْفُسُهُمَا»، فَلَا أُدْرِي كَيْفَ تُفِيدُ زِيَادَتَهُ تَفْخِيمًا^(٤)، وَإِنَّ عَنَى بِالْأَلِ الشَّخْصَ فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى شَخْصِ الرَّجُلِ: آلِهِ، فَلَيْسَ مِنَ الزِّيَادَةِ^(٥).

قوله: «وَأَصْلُهُ: فَصَلَ نَفْسَهُ»؛ أَي: أَصْلُهُ التَّعَدِّي، ثُمَّ جُعِلَ لَزِمًا.

قوله: «رُوي أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ..» إِلَى آخِرِهِ: أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنِ السُّدِّيِّ^(٦)، وَالْقَيْظُ شِدَّةُ الْحَرِّ^(٧).

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٤ / ٤٦٩).

(٢) قال الجوهري في «الصحاح» (مادة: زفف): الزفيف: السريع، مثل الذفيف، يقال: زف الظليم والبعير يزف بالكسر زفيفاً؛ أي: أسرع، وأزفه صاحبه، وزف القوم في مشيهم؛ أي: أسرعوا.

(٣) انظر: «الصحاح» (مادة: رضض).

(٤) في (ز) و(س): «تفخيمهما».

(٥) انظر: «البحر المحيط» (٤ / ٤٢٤).

(٦) ذكره بلفظه الزمخشري في «الكشاف» (١ / ٥٦٥)، ورواه الطبري بنحوه في «تفسيره» (٥ / ٣٣٩ - ٣٤٠).

(٧) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: قيط).

قوله:

«وإن شئتُ لم أطمعُ نقاخًا ولا بردًا»

هو للعرجي، وصدْرُهُ:

فإن شئتُ حرّمتُ النساءِ سواكم^(١)

والنِّقَاحُ - بضمّ النون وقافٍ وخاءٍ مُعْجَمَةٌ -: الماءُ العَذْبُ الذي يَنْقُحُ الفُؤَادَ ببردِه؛ أي: يَكْسِرُ العَطَشَ^(٢). والبردُ: النَّوْمُ^(٣).

ولولا استعمالُ: «لم أطمع» بمعنى: لم أذُق، لم يَصِحَّ دُخُولُهُ على النَّوْمِ، وقد قالوا: ما ذُقتُ غِمَاصًا.

قال الطَّيِّبِيُّ: وقالَ في مُخَاطَبَةِ النِّسَاءِ: «سواكم» إِرَادَةً لَتَعْظِيمِهِنَّ؛ كما يُجاءُ بالجمعِ للواحدِ المذكَرِ^(٤).

ثم رأيتُ في «الأغاني» أنَّ هذا البيتَ مِنْ قَصِيدَةٍ للحارثِ بنِ خالدِ بنِ العاصي بنِ هشامٍ المَخْزُومِيِّ أَحَدِ مَنْ قُتِلَ على الشُّرْكِ ببدْرٍ قَتَلَهُ عَلِيُّ بنُ أَبِي طالبٍ، يُخَاطَبُ بها لَيْلَى بنتُ أَبِي مُرَّةَ بنِ عُرْوَةَ بنِ مَسْعُودٍ.

(١) انظر: «ديوان العرجي» (ص: ١٠٩)، و«الحيوان» للجاحظ (٣٢/٥)، و«الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٦٤)، و«الصحاح» (مادة: نقخ)، ونسب لعمر بن أبي ربيعة، انظر: «ديوانه» (ص: ٩٥)، وللحارث بن خالد المخزومي، انظر: «ديوانه» (ص: ١١٧).

(٢) انظر: «الصحاح» (مادة: نقخ).

(٣) انظر: «الصحاح» (مادة: برد).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٤٦٧).

وَأَوَّلَ الْقَصِيدَةِ:

لَقَدْ أَرْسَلْتُ فِي السَّرِّ لَيْلَى تَلُوْمُنِي وَتَزْعُمُنِي ذَا مَلَّةٍ طَرَفًا جَلْدًا
إِلَى أَنْ قَالَ:

تُعَدِّينُ^(١) ذَنْبًا وَاحِدًا مَا جَنَيْتُهُ عَلَيَّ وَمَا أَحْصَى ذُنُوبَكُمْ عَدًّا
فَإِنْ شِئْتُ حَرَمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ.. الْبَيْتَ^(٢)
قَوْلُهُ: (اسْتِنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: «فَمَنْ شَرِبَ»):

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: فِي بَعْضِ التَّصَانِيفِ: أَنَّهُ يَجُوزُ كَوْنُهُ مِنَ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ، قَالَ: وَلَا
وَجْهَ لَهُ^(٣).

قَوْلُهُ: «فَكَّرَعُوا»: الْكَرْعُ: تَنَاوُلُ الْمَاءِ بِالْفَمِ مِنْ غَيْرِ كَفٍّ أَوْ إِنْاءٍ^(٤).
قَالَ الطَّبِّيُّ: وَفَسَّرَ بِهِ لِيُوْذِنَ أَنَّهُمْ بِالْغَوَا فِي مُخَالَفَةِ الْمَأْمُورِ حَيْثُ لَمْ يَغْتَرِفُوا^(٥).
قُلْتُ: التَّفْسِيرُ بِالْكَرْعِ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٦).
قَوْلُهُ: «وَقُرِئَ بِالرَّفْعِ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى..» إِلَى آخِرِهِ:

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ^(٧) لَمْ يَحْفَظِ الْإِتْبَاعَ بَعْدَ الْمَوْجِبِ

(١) فِي (ز) وَ(س): «تُعَدِّينَ».

(٢) انْظُرْ: «الْأَغَانِي» لِلْأَصْفَهَانِيِّ (٣/ ٢٣١). وَهَذَا الشَّعْرُ وَرَدَ فِي دَوَاوِينِ الشُّعْرَاءِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورِينَ.

(٣) انْظُرْ: «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» (١/ ٤٣٠).

(٤) انْظُرْ: «الصَّحَاحُ» (مَادَّةُ: كَرَع).

(٥) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» (٣/ ٤٦٨).

(٦) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢٥٠٠).

(٧) انْظُرْ: «الْكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ (١/ ٥٦٧).

حَتَّى احتَاجَ إلى تأويله، والمقرَّرُ في العربيَّةِ أَنَّهُ يَجُوزُ في الموجِبِ وجهان: النَّصْبُ وهو الأَفْصَحُ، والإِتِّبَاعُ^(١).

قال الشاعرُ:

وكلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخوه لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفَرَقْدَانِ^(٢)

وقد اختلفَ^(٣) النُّحَاةُ في إعرابه إذا أُتْبِعَ فُقِيل: إنه نَعَتْ لِمَا^(٤) قبله، وقيل: عطفُ بيانٍ.

قوله: (رُويَ أَن مَنْ اقْتَصَرَ على الغُرْفَةِ..) إلى آخره.

أخرجَه ابنُ أبي حاتمٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ^(٥).

قوله: (و) تَحْتَمِلُ الخبرَ والاستفهامَ.

لم يَذْكُرْ أبو حَيَّانَ سِوَى الأوَّلِ والوَجْهِ الثَّانِي هُنَا^(٦) بَقَرِيَّةَ المَقَامِ^(٧).

قوله: (و) مِنْ مَبِيتَةٍ أَي: على الخبرِ.

قوله: (أو مَزِيدَةٌ) أَي: على الاستفهامِ.

قوله: (مِنْ قَاوُتٍ) فالمحذوفُ لَامُ الكَلِمَةِ.

(١) انظر: «البحر المحيط» (٤/ ٤٣٣).

(٢) عزاه الخليل في «الجمال» المنسوب له (ص ١٧٧) إلى الأعشى، وانظر: «البحر المحيط» (٤/ ٤٣٤).

(٣) في (ز): «اختلفت».

(٤) في (س): «مما».

(٥) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٥٠٤).

(٦) في (س): «هو».

(٧) انظر: «البحر المحيط» (٤/ ٤٣٦، ٤٣٧).

قوله: (أو من فاء)، فالمحذوف العينُ.

قوله: «وفيه ترتيبٌ بليغٌ...» إلى آخره:

قال الطَّبِيُّ: فإن قيل: كان الواجبُ على هذا أن يُؤتى بالفاءِ دون الواو؟
فالجوابُ ما قال صاحبُ «المفتاح»: الواوُ أبلغُ؛ لأنَّ تعويلَ التَّرتيبِ حيثنَّذ إلى
ذهنِ السَّامعِ دونَ اللفظِ^(١).

قوله: «قيل: كان إيشى...» إلى آخره:

أخرجهُ ابنُ جريرٍ عن السُّدِّيِّ^(٢)، وإيشى والدُ داوُدَ بكسرِ الهمزةِ.

(٢٥٣) - ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ
وَعَاتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيْنَتَ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ
بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ
اللَّهُ مَا أَفْتَتَلُوا وَلَكِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾.

﴿تِلْكَ الرُّسُلُ﴾ إشارةٌ إلى الجماعةِ المذكورةِ قصصُها في السُّورةِ، أو المَعْلُومَةِ
لِلرُّسُولِ، أو جماعةِ الرُّسُلِ، واللامُ للاستغراقِ.
﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ بأنَّ خَصَصْنَاهُ بِمَنْقِبَةٍ لَيْسَتْ لغيرِهِ.
﴿وَمِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ تَفْضِيلٌ لَهُ، وَهُوَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقِيلَ: مُوسَى وَمُحَمَّدٌ
عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، كَلَّمَ مُوسَى لَيْلَةَ الْحَيْرَةِ وَفِي الطُّورِ^(٣)، وَمُحَمَّدًا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْلَةَ
الْمَعْرَاجِ حِينَ كَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى، وَبَيْنَهُمَا بَوْنٌ بَعِيدٌ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٤٧٣).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٤/ ٥٠٧).

(٣) في (أ): «الحيرة والطور». و«الحيرة» بفتح الحاء؛ أي: تحيُّره في معرفة طريقه من مسيره من مَدين

إلى مصر. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٧١).

وقرئ: (كَلَّمَ الله) و: (كَالَمَ الله) بالنَّصْبِ^(١)؛ فَإِنَّهُ كَلَّمَ الله كَمَا أَنَّ الله كَلَّمَهُ، ولذلك قيل: كَلِّمُ الله، بمعْنَى: (مُكَالِمُهُ).

﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ بِأَنْ فَضَّلَهُ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ وُجُوهِ مُتَعَدِّدَةٍ، أَوْ بِمَرَاتِبِ^(٢) مُتَبَاعِدَةٍ، وَهُوَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَإِنَّهُ خُصَّ بِالِدَّعْوَةِ الْعَامَّةِ، وَالْحَجَجِ الْمُتَكَاثِرَةِ، وَالْمُعْجَزَاتِ الْمُسْتَمِرَّةِ، وَالآيَاتِ الْمَتْرُقَةِ^(٣) الْمَتَعَاقِبَةِ بِتَعَاقِبِ الدَّهْرِ، وَالْفَضَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ الْفَائِتَةِ لِلْحَصْرِ، وَالْإِبْهَامِ لَتَفْخِيمِ شَأْنِهِ كَأَنَّهُ الْعَلَمُ الْمَتَّعِينَ^(٤) لِهَذَا الْوَصْفِ الْمُسْتَغْنِي عَنِ التَّعْيِينِ.

وقيل: إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، خَصَّصَهُ بِالْخَلَّةِ^(٥) الَّتِي هِيَ أَعْلَى الْمَرَاتِبِ.

وقيل: إِدْرِيسُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [مريم: ٥٧].

وقيل: أَوَّلُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ.

﴿وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيْنَتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ خَصَّصَهُ بِالتَّعْيِينِ لِإِفْرَاطِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي تَحْقِيرِهِ وَتَعْظِيمِهِ، وَجَعَلَ مُعْجَزَاتِهِ سَبَبَ تَفْضِيلِهِ لِأَنَّهَا آيَاتٌ وَاضِحَةٌ وَمُعْجَزَاتٌ عَظِيمَةٌ لَمْ يَسْتَجْمِعْهَا غَيْرُهُ.

(١) الأولى في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢) عن ابن ميسرة، و«الكشاف» (١/ ٥٧١)، و«البحر» (٤/ ٤٥١) دون نسبة.

والثانية في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢)، و«الكشاف» (١/ ٥٧١)، و«البحر» (٤/ ٤٥١)، عن اليماني، هو محمد بن السميع، وزاد أبو حيان نسبتها لأبي المتوكل وأبي نهيك.

(٢) في (ت) و(خ): «وَبِمَرَاتِبِ».

(٣) «المتروكة» ليست في (أ)، والمثبت من (ت) و(خ) ونسخة في هامش (أ).

(٤) في (أ): «المتعِين».

(٥) في (ت): «بِالْحِكْمَةِ».

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ﴾ هَدَى النَّاسَ جَمِيعًا^(١) ﴿مَا أَفْتَلَكُمُ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾: مِنْ بَعْدِ الرُّسُلِ ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾: الْمُعْجَزَاتُ الْوَاضِحَةُ؛ لاختلافهم في الدين وتفضيل بعضهم بعضًا.

﴿وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فِيهِمْ مَنْ ءَامَنَ﴾ بتوقيفه التزام دين الأنبياء تفضلاً ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾ لإعراضه عنه بخذلانه.

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلُوا﴾ كَرَّرَهُ لِلتَّكْيِيدِ ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ فَيُفَوِّقُ مَنْ يَشَاءُ فَضْلاً وَيَخْذُلُ مَنْ يَشَاءُ عَدْلاً.

والآية دليل على أن الأنبياء متفاوتة الأقدام، وأنه يجوز تفضيل بعضهم على بعض ولكن بقاطع؛ لأن اعتبار الظن فيما يتعلق بالعمل^(٢)، وأن الحوادث

(١) قوله: «هدى الناس جميعاً...» أورد عليه أن المذكور في المعاني أن مفعول المشيئة المقدر ما يفيدته الجزاء كما في: ﴿وَلَوْ شَاءَ هَدَيْتُكُمْ﴾ [النحل: ٩]؛ أي: لو شاء هدايتكم، فالظاهر: لو شاء عدم الاقتال. وأجيب: بأنه لم يرتضه لأن عدم لا يحتاج إلى مشيئة وإرادة بل يكفي فيه عدم تعلق الإرادة بالوجود. انظر: «حاشية الشهاب» (٢/ ٣٣٣).

ولم يرتض الآلوسي هذا التوجيه فقال: وَمَنْ قَدَّرَ: ولو شاء الله هدى الناس جميعاً ما اقتتل... إلخ، وعدل عما تقتضيه القاعدة ظناً بأن هذا عدم لا يحتاج إلى مشيئة وإرادة بل يكفي فيه عدم تعلق الإرادة بالوجود لم يأت بشيء.

وقال قبله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلَكُمُ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾؛ أي: لو شاء الله تعالى عدم اقتالهم ما اقتتلوا بأن جعلهم متفقين على الحق وأتباع الرسل الذين جاؤوا به، فمفعول المشيئة محذوف لكونه مضمون الجزاء على القاعدة المعروفة.. انظر: «روح المعاني» (٣/ ٣٨٣).

قلت: وعلى كل حال ففيما قاله تجنب عن مذهب الاعتزال الذي انتحاه الزمخشري في «الكشاف» (٥٧٣/ ١) بقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ﴾ مشيئة إلجاء وقسر.

(٢) قوله: «فيما يتعلق بالعمل»؛ أي: لا فيما يتعلق بالعقائد. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٧٢).

بِيَدِ اللَّهِ تَابِعُهُ لِمَشِيئَتِهِ، خَيْرًا كَانَ أَوْ شَرًّا، كُفِّرًا أَوْ إِيْمَانًا^(١).

﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ﴾ إشارة إلى ما قُصَّ مِنْ حَدِيثِ الْأُلُوفِ، وَتَمْلِيكِ طَالُوتَ، وَإِتْيَانِ التَّابُوتِ، وَانْهَازِ الْجَبَابِرَةَ، وَقَتْلِ دَاوُدَ جَالُوتَ.
﴿نَتْلُوهُمَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾: بِالْوَجْهِ الْمَطَابِقِ الَّذِي لَا يَشْكُ فِيهِ أَهْلُ الْكِتَابِ وَأَرْبَابُ التَّوَارِيخِ.

﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ لَمَّا أَخْبَرَتْ بِهَا مِنْ غَيْرِ تَعَرُّفٍ وَاسْتِمَاعٍ^(٢).

قوله: «إشارة إلى الجماعة المذكور قصصها..» إلى آخره:

قال أبو حيان: الأولي أن يكون إشارة إلى المرسلين في قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٣).

قوله: «وهو موسى..» إلى آخره:

من جملة من كلم من الأنبياء أيضًا آدم، كما ورد في الحديث^(٤).

قوله: «كليم الله»: يعني: مكالمه، كالجلّيس بمعنى المجالس، والأئيس بمعنى المؤانس، والنديم بمعنى المنادم، وهو كثير.

(١) في (خ): «إيماناً كان أو كفراً».

(٢) في (خ): «وسماع».

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٤/ ٤٥٠).

(٤) رواه الحاكم في «المستدرک» عن ابن عباس، قال: أي رب ألم تخلقني بيدك؟ قال: بلى، قال: أي رب.. الأثر، وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص».

قوله: «كَانَهُ الْعِلْمُ...» إلى آخره:

الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: فِي التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِاللَّفْظِ الْمُبْهَمِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الشُّهُرَةِ بِحَيْثُ لَا يَذْهَبُ الْوَهْمُ إِلَى غَيْرِهِ فِي هَذَا الْمَعْنَى، أَلَّا تَرَى أَنَّ التَّنْكِيرَ الَّذِي يُشْعِرُ بِالِإِبْهَامِ كَثِيرًا مَا يُجْعَلُ عَلَمًا عَلَى الْإِعْظَامِ وَالِإِفْخَامِ، فَكَيْفَ اللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لَذَلِكَ.

قوله: «﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلَوْا﴾ كَرَّرَهُ لِلتَّأْكِيدِ»:

قال ابنُ المُنِيرِ: وَرَاءَ التَّأْكِيدِ سِرٌّ آخَرٌ أَحْصَى مِنْهُ، وَهُوَ أَنَّهُ مَتَى طَالَ الْكَلَامُ أُعِيدَ الْأَوَّلُ تَطْرِيبَةً وَتَجْدِيدًا لِعَهْدِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ... وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا﴾^(١).

(٢٥٤) - ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْتَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾.

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْتَكُمْ﴾: مَا أَوْجِبْتُ عَلَيْكُمْ إِنفَاقَهُ ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ﴾: مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا تَقْدِرُونَ عَلَى تَدَارُكِ مَا فَرَطْتُمْ وَالْخِلَاصِ مِنْ عَذَابِهِ؛ إِذْ لَا بَيْعَ فِيهِ فَتَحْصِلُونَ مَا تُنْفِقُونَهُ أَوْ تَقْتَدُونَ بِهِ مِنَ الْعَذَابِ، وَلَا خُلَّةٌ حَتَّى يُعِينَكُمْ عَلَيْهِ أَخِلَّاؤُكُمْ أَوْ يَسَامِحُوكُمْ بِهِ، وَلَا شَفَاعَةٌ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرِضِيَ لَهُ قَوْلًا حَتَّى تَتَكَلَّمُوا عَلَى شُفْعَاءَ تَشْفَعُ لَكُمْ فِي حَظٍّ مَا فِي ذِمَّتِكُمْ، وَإِنَّمَا رُفِعَتْ ثَلَاثُهَا مَعَ قَصْدِ التَّعْمِيمِ لِأَنَّهَا فِي التَّقْدِيرِ جَوَابُ: هَلْ فِيهِ بَيْعٌ أَوْ خُلَّةٌ أَوْ شَفَاعَةٌ؟

وقد فتحها ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو ويعقوبُ على الأصلِ^(٢).

(١) انظر: «الانتصاف» (١/ ٢٩٨).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٧ - ١٨٨)، و«التيسير» (ص: ٨٢)، و«النشر» (٢/ ٢١١).

﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ يريد: التَّارِكُونَ لِلزَّكَاةِ هُمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ أَوْ وَضَعُوا الْمَالَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ وَصَرَفُوهُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ، فَوَضَعَ الْكَافِرُونَ مَوْضِعَهُ تَغْلِيظًا وَتَهْدِيدًا كَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ [آل عمران: ٩٧] مكان: وَمَنْ لَمْ يَحْجْ، وَإِذَا نَا بَأَنَّ تَرَكَ الزَّكَاةَ مِنْ صِفَاتِ الْكُفَّارِ؛ كَقَوْلِهِ^(١): ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ﴾^(٢) الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴿[فصلت: ٦-٧].

قوله: «فَوَضَعَ الْكَافِرُونَ مَوْضِعَهُ تَغْلِيظًا»؛ أي: مِنْ حَيْثُ شَبَّهَ فِعْلُهُمُ الَّذِي هُوَ تَرْكُ الزَّكَاةِ بِالْكَفْرِ، فَهُوَ اسْتِعَارَةٌ تَبْعِيَّةٌ.

(٢٥٥) - ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾.

﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ مبتدأ وخبر، والمعنى: أَنَّهُ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ لَا غَيْرَ، وَلِلنُّحَاةِ خِلَافٌ فِي أَنَّهُ: هَلْ يُضْمَرُ لـ (لا) خبرٌ مثل: فِي الْوُجُودِ، أَوْ: يَصِحُّ أَنْ يُوجَدَ^(٣)؟

(١) فِي (أ) وَ(خ): «لَقَوْلِهِ».

(٢) قَوْلُهُ: «مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ...» قَالَ الشَّهَابُ: يَعْنِي: الْجَلَالَةُ مَبْتَدَأٌ وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ، وَأَمَّا خَبَرُ ﴿لَا﴾ فَمَحذُوفٌ اخْتَلَفَ فِي تَقْدِيرِهِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ: تَقْدِيرُهُ: (فِي الْوُجُودِ) لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ إِمْكَانِ الْأُلُوْهِيَةِ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَتَقْدِيرُهُ: (يَصِحُّ أَنْ يُوْجَدَ) لَا يَدُلُّ عَلَى وُجُودِهِ تَعَالَى.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ التَّوْحِيدَ نَفْيَ الشَّرْكَةِ فِي الْوُجُودِ فَلَا بَأْسَ فِي عَدَمِ الدَّلَالَةِ عَلَى نَفْيِ إِمْكَانِ أُلُوْهِيَةِ الْغَيْرِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَقْصُودِ هَاهُنَا، وَأَيْضًا التَّوْحِيدُ إِنَّمَا يَعْتَبَرُ بَعْدَ الْوُجُودِ فَتَأَمَّلْ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الشَّهَابِ» (٣٣٣/٢).

﴿الْحَيُّ﴾: الذي يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ وَيَقْدِرَ^(١)، وَكُلُّ مَا يَصِحُّ لَهُ فَهُوَ وَاجِبٌ لَا يَزُولُ؛ لَامْتِنَاعِهِ عَنِ الْقُوَّةِ وَالْإِمْكَانِ^(٢).

﴿الْقِيَوْمُ﴾: الدَّائِمُ الْقِيَامُ بِتَدْبِيرِ الْخَلْقِ وَحِفْظِهِ، فَيُعَوَّلُ مَنْ قَامَ بِالْأَمْرِ: إِذَا حَفِظَهُ.

﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ السَّنَةُ: فَتُورٌ يَتَقَدَّمُ النَّوْمُ، قَالَ ابْنُ الرَّقَّاعِ الْعَامِلِيُّ^(٣):

وَسَنَانُ أَقْصَدُهُ النَّعَاسُ فَرَنَّقَتْ فِي عَيْنِهِ سِنَّةٌ وَلَيْسَ بِنَائِمٍ

وَالنَّوْمُ: حَالٌ يَعْزِضُ لِلْحَيَوَانِ مِنْ اسْتِرْخَاءِ أَعْصَابِ الدِّمَاغِ مِنْ رُطُوبَاتِ الْأَبْخَرَةِ الْمُتَصَاعِدَةِ بَحِثٌ تَقْفُ الْحَوَاسُ الظَّاهِرَةُ عَنِ الْإِحْسَاسِ رَأْسًا، وَتَقْدِيمُ السَّنَةِ عَلَيْهِ - وَقياسُ المبالغة عكسه - على ترتيب الوجود^(٤)، والجُمْلَةُ نَفْيٌ لِلتَّشْبِيهِ وَتَأْكِيدٌ لَكُونِهِ حَيًّا قِيَوْمًا، فَإِنَّ^(٥) مَنْ أَخَذَهُ نَوْمٌ أَوْ نَعَاسٌ كَانَ مُؤَوَّفَ^(٦) الْحَيَاةِ قَاصِرًا

(١) قوله: «الذي يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ وَيَقْدِرَ» إشارة إلى ما حققه في قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أََمْوَنًا فَأَحْيَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] حيث قال: «والحياة حقيقة في القوة الحساسة أو ما يقتضيها»، ثم قال: «وإذا وُصف بها الباري تعالى أُريدَ بها صحّةُ انصافه بالعلم والقُدرة اللازمة لهذه القوة فينا، أو معنى قائم بذاته يقتضي ذلك على الاستعارة». وهنا اكتفى بالأول لأنه الراجح المعوّل. انظر: «حاشية القنوي» (٣٧٩/٥).

(٢) قوله: «لامتناعه»؛ أي: الواجب «عن القوة والإمكان»؛ أي: عن الاتصاف بهما؛ لأنهما من صفات الحدود، بجعل عطف (الإمكان) على (القوة) عطف تفسيري. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥٧٤/١).

(٣) في (خ): «العامري»، وليست في باقي النسخ، والصواب المثبت.

(٤) قوله: «وتقديم السنة عليه» مبتدأ «وقياس المبالغة عكسه» جملة حالية متوسطة بينه وبين خبره، وهو «على ترتيب الوجود»؛ إذ وجود السّنة سابق على وجود النوم، فهو على طريقة: ﴿لَا يُعَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾ [الكهف: ٤٩]، فُضِّدَا إِلَى الْإِحَاطَةِ وَالْإِحْصَاءِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥٧٤/١).

(٥) في (خ) زيادة: «كل».

(٦) قوله: «كان مؤوَّف الحياة»؛ أي: كان به آفة تُخِلُّ بِالْحَيَاةِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥٧٤/١).

في الحِفْظِ والتَّدْبِيرِ، ولذلك تُرِكَ العَاطِفُ فيه وفي الجُمْلِ^(١) التي بعده.

﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ تَقْرِيرٌ لِقَبُولِهِ واحتِجَاجٌ على تَفَرُّدِهِ في الْأُلُوهِيَّةِ والمرادُ بما فيهما^(٢) داخِلا في حَقِيقَتِهما أو خَارِجًا عَنْهُمَا مَتَمَكِّنا فِيهِمَا فهو أَبْلَغُ من قَوْلِهِ لَهُ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وما فِيهِنَّ.

﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ بَيَانٌ لِكِبْرِيَاءِ شَأْنِهِ، وَأَنَّهُ لَا أَحَدٌ يَسَاوِيهِ أو يُدَانِيهِ يَسْتَقْبِلُ بَأَنٍ يَدْفَعُ ما يُرِيدُهُ شَفَاعَةً واستِكَانَةً فَضْلاً أَن يَعاوِقَهُ عِناداً أو مُناصِبَةً^(٣).

﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ ما قَبْلَهُمْ وما بَعْدَهُمْ، أو بِالْعَكْسِ؛ لِأَنَّ مُسْتَقْبِلَ المُسْتَقْبَلِ وَمُسْتَدْبِرَ المُاضِي، أو: أُمُورَ الدُّنْيَا وأُمُورَ الآخِرَةِ أو عَكْسَهُ، أو: ما يَحْسُونَهُ وما يَعْقِلُونَهُ، أو: ما يُدْرِكُونَهُ وما لَا يُدْرِكُونَهُ.

وَالضَّمِيرُ لـ ﴿مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ لِأَنَّ فِيهِمُ الْعُقَلَاءَ، أو لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ ﴿مَنْ ذَا الَّذِي﴾ مِنَ المَلائِكَةِ وَالْأَنْبياءِ.

﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ﴾: مِنْ مَعْلُومَاتِهِ ﴿إِلَّا بِمَاشَاءَ﴾ أَنْ يَعْلَمُوا، وَعَطَفَهُ على ما قَبْلَهُ لِأَنَّ مَجْمُوعَهُما يَدُلُّ على تَفَرُّدِهِ بِالْعِلْمِ الذَّاتِيِّ التَّامِّ الدَّالُّ على وَحْدَانِيَّتِهِ.

﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ تَصْوِيرٌ لِعَظَمَتِهِ وَتَمَثِيلٌ مُجَرَّدٌ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] ولا كُرْسِيٌّ في الحَقِيقَةِ ولا قَاعِدَةٌ^(٤).

(١) في (ت) و(خ): «الجملة».

(٢) في (خ) زيادة: «ما وجد فيهما».

(٣) في (خ): «ومناصب».

(٤) كذا ذكر المصنف هذا القول متابعاً فيه الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٥٧٧)، والذي يظهر من

صنيعه اختياره، حيث قدمه، وساق ما بعده بصيغة: (قيل)، على عادته في تضعيف الأقوال حيث =

وقيل: ﴿كُرْسِيُّهُ﴾ مَجَازٌ عَنْ عِلْمِهِ أَوْ مُلْكِهِ، مأخوذٌ من كُرْسِيٍّ الْعَالِمِ وَالْمَلِكِ.
وقيل: جِسْمٌ بَيْنَ يَدَيِ الْعَرْشِ - وَلِذَلِكَ سُمِّيَ كُرْسِيًّا - مُحِيطٌ بِالسَّمَاوَاتِ السَّبْعِ؛
لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ مَعَ الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ
فِي فَلَاةٍ، وَفَضْلُ الْعَرْشِ عَلَى الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ تِلْكَ الْفَلَاةِ عَلَى تِلْكَ الْحَلْقَةِ»^(١).
وَلَعَلَّه الْفَلَكَ الْمَشْهُورُ بِفَلَكَ الْبُرُوجِ^(٢).
وهو فِي الْأَصْلِ لِمَا يُقَعَدُّ عَلَيْهِ وَلَا يُفْضَلُ عَنْ مَقْعَدِ الْقَاعِدِ، وَكَأَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى
الْكُرْسِيِّ وَهُوَ الْمَلْبَدُ^(٣).

= يُؤَخِّرُهَا وَيَقْدِمُ لَهَا بِ(قِيلَ). واختار معناه القفال كما ذكر أبو حيان في «البحر» (٤/ ٤٧٢)، وعلى
هذا القول أكثر الخلف كما ذكر الآلوسي حيث قال: وهذا الذي اختاره الجُمُّ الغفير من الخلف
فراراً من توهم التجسيم، وحملوا الأحاديث التي ظاهرها حملُ الكرسي على الجسم المحيط على
مثل ذلك، لا سيما الأحاديث التي فيها ذكر القدم...
ثم قال: وأنت تعلم أن ذلك وأمثاله ليس بالداعي القوي لنفي الكرسي بالكلية، فالحق أنه ثابت
كما نطقت به الأخبار الصحيحة، وتوهم التجسيم لا يُعْبَأُ بِهِ، وَإِلَّا لَلَزِمَ نَفْيُ الْكَثِيرِ مِنَ الصِّفَاتِ،
وهو بمعزل عن اتِّبَاعِ الشَّارِعِ والتَّسْلِيمِ لَهُ، وأكثرُ السلف الصالح جعلوا ذلك من المِثْلِ الذي لا
يَحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا، وَفَوَّضُوا عِلْمَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَعَ الْقَوْلِ بِغَايَةِ التَّزْيِينِ وَالتَّقْدِيسِ لَهُ تَعَالَى شَأْنُهُ. انظر:
«روح المعاني» (٣/ ٣٩٧-٣٩٨).

(١) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٣٦١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٦٢)، من حديث أبي
ذر رضي الله عنه، وإسناده ضعيف.

(٢) قوله: «ولعله الفلك المشهور بفلك البروج»؛ أي: الذي هو محلُّ الكواكب الثابتة، وهذا على قاعدة
الفلاسفة، وفيه بُعْذُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٧٦).

(٣) قوله: «منسوب إلى الكرسي» بالكسر يقال للأبوال والأبعار يتلبد بعضها على بعض، ولأبيات
من الناس مجتمعة، وللأصل. انظر: «الصحاح» (مادة: كرس)، و«حاشية الأنصاري» (١/ ٥٧٦).

﴿وَلَا يُؤَدُّهُ﴾: وَلَا يُثْقِلُهُ؛ مأخوذٌ مِنَ الْأَوْدِ وهو الْأَوْجَاجُ ﴿حِفْظُهُمَا﴾؛ أي: حِفْظُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، فَحَذَفَ الْفَاعِلَ وَأَصَافَ الْمَصْدَرَ إِلَى الْمَفْعُولِ.

﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ﴾: الْمُتَعَالِي عَنِ الْأَنْدَادِ وَالْأَشْبَاهِ ﴿الْعَظِيمُ﴾: الْمُسْتَحَقُّ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ كُلِّ مَا سِوَاهُ.

وهذه الآيةٌ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى أَمَّهَاتِ الْمَسَائِلِ الْإِلَهِيَّةِ، فَإِنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى مَوْجُودٌ وَاحِدٌ فِي الْإِلَهِيَّةِ، مُتَّصِفٌ بِالْحَيَاةِ وَاجِبُ الْوُجُودِ لِدَايَتِهِ مُوجِدٌ لغيرِهِ، إِذِ الْقِيُومُ هُوَ الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ الْمَقِيمُ لغيرِهِ مَنْزَعٌ عَنِ التَّحْزِينِ وَالْحُلُولِ، مُبَرِّأٌ عَنِ التَّغْيِيرِ وَالْفُتُورِ، لَا يَنَاسِبُ الْأَشْبَاحَ، وَلَا يَعْتَرِيهِ مَا يَعْتَرِي الْأَرْوَاحَ، مَالِكُ الْمَلِكِ وَالْمَلَكُوتِ، وَمُبْدِعٌ^(١) الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، ذُو الْبَطْشِ الشَّدِيدِ، الَّذِي لَا يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ، الْعَالِمُ وَحْدَهُ بِالْأَشْيَاءِ كُلِّهَا جَلِيَّهَا وَخَفِيَّهَا، كُلِّيَّهَا وَجُزْئِيَّهَا، وَاسِعُ الْمَلِكِ وَالْقُدْرَةُ لِكُلِّ^(٢) مَا يَصِحُّ أَنْ يُمْلَكَ وَيُقَدَّرَ عَلَيْهِ، لَا يُوَوِّدُهُ شَأْنٌ وَلَا يَشْغَلُهُ شَأْنٌ، مُتَعَالٍ عَمَّا يَدْرِكُهُ وَهُمْ، عَظِيمٌ لَا يَحِيطُ بِهِ فَهْمٌ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ أَعْظَمَ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ آيَةُ الْكُرْسِيِّ»، «مَنْ قَرَأَهَا بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكًا يَكْتُبُ مِنْ حَسَنَاتِهِ وَيَمْحُو مِنْ سَيِّئَاتِهِ^(٣)» إِلَى الْغَدِ مِنْ تِلْكَ السَّاعَةِ.

وقال: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ، وَلَا يَؤَاطِبُ عَلَيْهَا إِلَّا صَدِيقٌ أَوْ عَابِدٌ، وَمَنْ قَرَأَهَا إِذَا أَخَذَ مِنْ مَضْجَعِهِ أَمَنَهُ اللَّهُ عَلَى نَفْسِهِ وَجَارِهِ وَجَارِ جَارِهِ وَالْأَيَّاتِ حَوْلَهُ»^(٤).

(١) فِي (خ): «وَمُبْدِئ».

(٢) فِي (أ) وَ(ت): «كُلِّ»، وَفِي «حَاشِيَةِ ابْنِ التَّمْجِيدِ» (٣٩٢/٥): «عَلَى كُلِّ».

(٣) فِي (خ): «يَكْتُبُ حَسَنَاتِهِ وَيَمْحُو سَيِّئَاتِهِ».

(٤) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعْبِ» (٢١٧٤) دُونَ عِبَارَةِ «وَلَا يَؤَاطِبُ عَلَيْهَا إِلَّا صَدِيقٌ أَوْ عَابِدٌ» وَقَالَ: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ. =

قوله:

«وَسَنَانٌ أَقْصَدُهُ النَّعَاسُ فَرَنْقَتْ فِي عَيْنِهِ سِنَّةٌ وَلَيْسَ بِنَائِمٍ»^(١)

هو من قَصِيْدَةِ لَعْدِيٍّ بن الرِّقَاعِ العامليِّ، وقبله:

وَكَاثِبًا بَيْنَ النَّسَاءِ أَعَارَهَا عَيْنِيهِ أَحْوَرُ مِنْ جَاذِرِ جَاسِمٍ
وَجَاسِمٌ: قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى الشَّامِ^(٢)، و«وَسَنَانٌ»: صِفَةُ «أَحْوَرُ»، و«أَقْصَدَهُ»: أَصَابَهُ؛
مِنْ رَمَاهُ فَأَقْصَدَهُ؛ أَي: قَتَلَهُ مَكَانَهُ، وَرَنْقَ النَّعَاسُ: خَالَطَ عَيْنِيهِ، مِنْ رَنْقَ الطَّائِرُ: وَقَفَ
فِي الْهَوَاءِ^(٣) صَافًا جَنَاحِيهِ يَرِيدُ الْوُقُوعَ.

= قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٢٢): في إسناده نهشل بن سعيد وهو متروك، وكذلك حبة العربي.

ثم روى البيهقي (٢٣٩٦) من حديث أنس بلفظ: (مَنْ قرأ في دبر كل صلاة مكتوبة آية الكرسي حفظ إلى الصلاة، ولا يحافظ عليها إلا نبيٌّ أو صدِّيق أو شهيد). قال البيهقي: وهذا أيضاً إسناده ضعيف، والله أعلم.

وصدر الحديث رواه النسائي في «الكبرى» (٩٨٤٨) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وقال الحافظ: إسناده صحيح، وله شاهد عن المغيرة بن شعبة عند أبي نعيم في «الحلية» من رواية محمد بن كعب القرظي عنه، وغفل ابن الجوزي فأخرجه في «الموضوعات».

(١) انظر: «مجاز القرآن» لأبي عبيدة (٧٨/١)، و«الوحشيات» لأبي تمام (ص: ١٩٤)، و«تفسير الطبري» (٤/٥٣٠)، و«الكشاف» (١/٥٧٤)، و«البحر» (٤/٤٤٨)، و«اللسان» (مادة: رنق).

(٢) بينها وبين دمشق ثمانية فراسخ، على يمين الطريق الأعظم إلى طبرية، يقال: إن جسام بن إرم بن سام بن نوح سكنها، انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٢/٩٤). قلت: وهي قائمة إلى الآن بهذا الاسم، وتعد قرية من قرى حوران.

(٣) في النسخ: «الهوي»، والمثبت من المصادر. انظر: «الصحاح» و«اللسان» و«التاج» (مادة: رنق)، و«فتوح الغيب» (٣/٤٨٧).

والبيتُ دلٌّ على أنَّ السَّنةَ: النَّعَاسُ، لا النَّوْمُ الْخَفِيفُ.
وقال المفضَّلُ: السَّنةُ: ثَقُلٌ في الرَّأْسِ، والنَّعَاسُ في العَيْنَيْنِ، والنَّوْمُ في الْقَلْبِ.
قوله: «على تَرْتِيبِ الْوُجُودِ»:
زَادَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: على طَرِيقَةٍ ﴿لَا يُعَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾ [الكهف: ٤٩]
قَصْداً إلى الإِحَاطَةِ والإِحْصَاءِ.
قوله: «﴿مَنْ عَلِمَهُ﴾»: مِنْ مَعْلُومَاتِهِ:
الرَّاعِبُ: «﴿مَنْ عَلِمَهُ﴾» على وَجْهَيْنِ:
أحدهما: مِمَّا يَعْلَمُهُ، فيكونُ الْعِلْمُ مضافاً إلى الْفَاعِلِ..
والثاني: أَنْ يَعْلَمَهُ الْخَلْقُ، فيكونُ مضافاً إلى الْمَفْعُولِ بِهِ؛ لِيُنَبِّهَ عَلَى أَنَّ مَعْرِفَتَهُ
على الْحَقِيقَةِ مُتَعَدِّرَةٌ بَلْ لَا سَبِيلَ إِلَيْهَا، وَإِنَّمَا غَايَتُهَا أَنْ تَعْرِفَ الْمَوْجُودَاتِ ثُمَّ تَتَحَقَّقَ
أَنَّهُ لَيْسَ بِإَيَّاهَا وَلَا شَيْئاً مِنْهَا وَلَا شَبِيهاً بِهَا، بَلْ هُوَ سَبَبُ وُجُودِ جَمِيعِهَا، وَأَنَّهُ يَصْحُ
ارْتِفَاعُ كُلِّ مَا عَدَاهُ مَعَ بَقَائِهِ، وَبِهَذَا النَّظَرِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سُبْحَانَ مَنْ لَمْ
يَجْعَلْ لَخَلْقِهِ سَبِيلاً إِلَى مَعْرِفَتِهِ إِلَّا بِالْعَجْزِ عَنْ مَعْرِفَتِهِ^(١).
وقال بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ: غَايَةُ مَعْرِفَةِ اللَّهِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّهُ يَعْرِفُكَ لَا أَنَّكَ تَعْرِفُهُ^(٢).
قوله: «تَصَوُّيرٌ لِعَظَمَتِهِ...» إلى آخِرِهِ:
الصَّوَابُ حَمْلُ الْكُرْسِيِّ عَلَى الْحَقِيقَةِ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ وَالْآثَارُ.

(١) ذكره عن أبي بكر رضي الله عنه أبو طالب المكي في «قوت القلوب» (٢/ ١٤٣)، والقشيري في

«الرسالة» (٢/ ٤٦٥)، وعزاه أبو بكر الكلاباذي في «التعرف» (ص: ٦٧) إلى سهل.

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ٥٢٧)، و«فتوح الغيب» (٣/ ٤٨٩) وعنه نقل المصنف.

قوله: «ما السَّمَاوَاتُ السَّبعُ..» الحديث: أخرجه ابنُ مردويه من حديث أبي ذرٍّ^(١).

قوله: «ولعله الفَلَكُ المشهورُ بفَلَكِ البُرُوجِ»: هذا من خُرافاتِ الفلاسِفةِ التي لا أصلَ لها ولا يقومُ عليها دليلٌ.

قوله: «أي: حَفَظَةُ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ»:

قال الشيخُ سعدُ الدِّين: بَيَّنَ مَرَجَعَ الضَّميرِ مع قُرْبِهِ، إذ رُبَّمَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ جَمَعَ فلا يَصْلُحُ مرجعاً لضميرِ التَّنْثِيَةِ.

قوله: «إِنَّ أعْظَمَ آيَةٍ في القرآنِ آيَةُ الكُرْسِيِّ»:

هذه الجُمْلَةُ صَحِيحَةٌ أخرجها مُسْلِمٌ من حديثِ أبي بن كعبٍ، والطَّبْرَانِيُّ من حديثِ الأَسْقَعِ البَكْرِيِّ، وابنُ مردويه من حديثِ ابنِ مَسْعُودٍ، وابنُ راهويه في «مسنده» من حديثِ عوفِ بن مالِكٍ، وأحمدُ والحاكِمُ من حديثِ أبي ذرٍّ^(٢).

(١) ذكره ابن كثير في «تفسيره» عند هذه الآية عن ابن مردويه بإسناده ولم يتعقبه بشيء، ورواه من طريق آخر عن أبي ذر ابن حبان في «صحيحه» (٣٦١)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١ / ١٦٦)، ضمن حديث طویل، وفي سنده إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني، قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ١٤٣): أظنه لم يطلب العلم، وهو كذاب.

وله طريق آخر عن أبي ذر رواه ابن أبي شيبة في «العرش» (٥٨). ورواه أيضاً (٥٩) موقوفاً على مجاهد.

ورواه الطبري في «تفسيره» بنحوه (٤ / ٥٢٩) عن ابن وهب عن ابن زيد، عن أبيه، قال قال رسول الله ﷺ: «ما السماوات السبع في الكرسي إلا كدراهم سبعة أُلقيت في ترس» قال: وقال أبو ذر سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد ألقيت بين ظهري فلاة من الأرض».

(٢) رواه مسلم (٨١٠) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه.

= ورواه الطبراني في «الكبير» (٩٩٩) من حديث الأسقع البكري.

قوله: «مَنْ قَرَأَهَا بَعَثَ اللَّهُ مَلَكًا يَكْتُبُ مِنْ حَسَنَاتِهِ وَيَمَحُو مِنْ سَيِّئَاتِهِ إِلَى الْغَدِ مِنْ تِلْكَ السَّاعَةِ» لا أصل له^(١).

قوله: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ ذُبِرَ كُلُّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعُهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ»:

أخرجه بهذا اللفظ إلى هنا النسائي وابن حبان والدارقطني من حديث أبي أمامة، والبيهقي في «شعب الإيمان» من حديث الصلصال بن الدلهمس، ومن حديث علي بن أبي طالب^(٢).

= ورواه الطبراني في «الكبير» أيضاً (٨٦٦٠) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.
ورواه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (١٩٢) عن عوف بن مالك عن أبي ذر رضي الله عنه.
ورواه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٥٤٦) من طريق آخر عن أبي ذر.
ولم أقف عليه في «المستدرک» للحاكم عن أبي ذر رضي الله عنه، وإنما رواه في «المستدرک» (٣٠٣٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «سيدة آي القرآن آية الكرسي»، و(٣٠٢٦) عنه أيضاً بنحوه.
(١) بيض المصنف بعده في (ف) بمقدار ثلاث كلمات، رواه ابن عدي في «الكامل» (١ / ٤٩٦) عن جابر، بلفظ: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ، خَرَقَتْ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ، فَلَمْ يَلْتَمِمْ خَرْقَهَا حَتَّى يَنْظُرَ اللَّهُ إِلَى قَائِلِهَا فَيَغْفِرَ لَهُ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَلَكًا فَيَكْتُبُ حَسَنَاتِهِ وَيَمْحُو سَيِّئَاتِهِ إِلَى الْغَدِ مِنْ تِلْكَ السَّاعَةِ». وفي سنده إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي، قال ابن عدي: يحدث عن الثقات بالبواطيل.

(٢) رواه النسائي في «السنن الكبرى» (٩٨٤٨) عن أبي أمامة.
ورواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢١٦٧) من طريق الصلصال بن الدلهمس، عن أبيه، أن النبي ﷺ قال، وذكره، والصلصال بن الدلهمس قال ابن الجوزي عنه في «الضعفاء والمتروكين» (٣ / ٧٢): كان كذاباً مجاهرًا بالفسق، قال ابن حبان: روى عن أبيه المناكير لا يجوز الاحتجاج به.
ورواه البيهقي (٢١٧٤) عن علي بن أبي طالب، وقال: إسناده ضعيف.
ولم أقف عليه عند ابن حبان، والدارقطني.

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: لَمْ يَبْقَ مِنْ شَرَايِطِ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ، وَكَأَنَّ الْمَوْتَ يَمْنَعُ وَيَقُولُ: لَا بَدْءَ مِنْ حُضُورِي أَوْ لَا لَتَدْخُلَ الْجَنَّةَ.

قوله: «وَلَا يُؤَاطَبُ عَلَيْهَا إِلَّا صِدِّيقٌ أَوْ عَابِدٌ»:

هذه الجملة مِنْ حَدِيثٍ آخَرَ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعْبِ» مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ فِي ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ حَفِظَ إِلَى الصَّلَاةِ الْآخَرَى وَلَا يُحَافِظُ عَلَيْهَا إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ»^(٣).

قوله: «وَمَنْ قَرَأَهَا إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ أَمَّنَهُ اللَّهُ عَلَى نَفْسِهِ وَجَارِهِ وَجَارِ جَارِهِ وَالْأَبْيَاتِ حَوْلَهُ»:

هو فِي حَدِيثٍ عَلَيَّ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بَعْدَ قَوْلِهِ: (إِلَّا الْمَوْتُ): وَمَنْ قَرَأَهَا حِينَ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ أَمَّنَهُ اللَّهُ عَلَى دَارِهِ وَدَارِ جَارِهِ وَأَهْلِ دُورَاتِ حَوْلِهِ.

(٢٥٦) - ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ إِذِ الْإِكْرَاهُ فِي الْحَقِيقَةِ: إِلْزَامُ الْغَيْرِ فَعَلًا لَا يَرَى فِيهِ خَيْرًا يَحْمِلُهُ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾: تَمَيَّزَ الْإِيمَانُ مِنَ الْكُفْرِ بِالْآيَاتِ الْوَاضِحَةِ، وَدَلَّتِ الدَّلَائِلُ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ رَشْدٌ يُوَصِّلُ إِلَى السَّعَادَةِ الْأَبَدِيَّةِ، وَالْكَفْرُ غَيٌّ يُوَدِّي إِلَى الشَّقَاوَةِ السَّرمِدِيَّةِ، وَالْعَاقِلُ مَتَى تَبَيَّنَ لَهُ ذَلِكَ بَادَرَتْ نَفْسُهُ إِلَى الْإِيمَانِ طَلَبًا لِلْفَوْزِ بِالسَّعَادَةِ وَالنَّجَاةِ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْإِكْرَاهِ وَالْإِلْجَاءِ.

وقيل: إخبارٌ فِي مَعْنَى النَّهْيِ؛ أَي: لَا تُكْرِهُوا فِي الدِّينِ، وَهُوَ: إِمَّا عَامٌّ مَنْسُوخٌ بِقَوْلِهِ: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣]، أَوْ خَاصٌّ بِأَهْلِ الْكِتَابِ؛

(٣) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢١٧٥)، وقال: هذا إسناده ضعيف.

لِمَا رَوَى أَنَّ أَنْصَارِيًّا كَانَ لَهُ ابْنَانِ تَنَصَّرَا قَبْلَ الْمَبْعَثِ ثُمَّ قَدِمَا الْمَدِينَةَ، فَلَزِمَهُمَا أَبُوهُمَا وَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَدْعُكُمْ حَتَّى تُسْلِمَا، فَأَبَيَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَفَرَزْتُ.

﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ﴾: بالشَّيْطَانِ، أَوْ الْأَصْنَامِ، أَوْ كُلِّ مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ، أَوْ صَدَّ عَنْ عِبَادَةِ اللَّهِ، فَعَلَوْتُ مِنَ الطَّغْيَانِ قَلْبَتُ عَيْنُهُ وَلَا مَهْ.

﴿وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾: بِالتَّوْحِيدِ وَتَصْدِيقِ الرُّسُلِ ﴿فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾: طَلَبَ الْإِمْسَاكَ مِنْ نَفْسِهِ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى مِنَ الْحَبْلِ الْوُثْقَى، وَهِيَ مُسْتَعَارَةٌ لِمُتَمَسِّكِ الْمُحِقِّ مِنَ النَّظَرِ الصَّحِيحِ وَالرَّأْيِ الْقَوِيمِ.

﴿لَا أَنْقِصَامَ لَهَا﴾: لَا انْقِطَاعَ لَهَا، يَقَالُ: فَصَّمْتُه فَاَنْقِصَمَ: إِذَا كَسَرْتَهُ.

﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ﴾ بِالْأَقْوَالِ ﴿عَلِيمٌ﴾ بِالنِّيَّاتِ، وَلَعَلَّهُ تَهْدِيدٌ عَلَى النِّفَاقِ.

(٢٥٧) - ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ وَهُمْ الظُّلُمَاتُ يُخْرِجُهُم مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾: مُجِبُّهُمْ، أَوْ: مُتَوَلِّي أَمْرِهِمْ، وَالْمَرَادُ بِهِمْ: مَنْ أَرَادَ إِيْمَانَهُ وَثَبَتْ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ يُؤْمِنُ.

﴿يُخْرِجُهُمْ﴾: بِهَدْيِهِ وَتَوْفِيقِهِ ﴿مِنَ الظُّلُمَاتِ﴾: ظُلُمَاتِ الْجَهْلِ وَتَبَاعِ الْهَوَى وَقَبُولِ الْوَسَاوِسِ وَالشُّبُهَةِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى الْكُفْرِ ﴿إِلَى النُّورِ﴾: إِلَى الْهُدَى الْمَوْصِلِ إِلَى الْإِيْمَانِ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ بَعْدَ خَبَرٍ، أَوْ حَالٌ مِنَ الْمُسْتَكْنَى فِي الْخَبَرِ أَوْ مِنَ الْمَوْصُولِ أَوْ مِنْهُمَا، أَوْ اسْتِنَافٌ مُبِينٌ أَوْ مُفَرِّزٌ لِلْوَلَايَةِ.

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾؛ أي: الشَّيْطَانُ^(١)، أو: المضلّات من الهوى والشَّيْطَانِ وَغَيْرِهِمَا.

﴿يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾: مِنَ النُّورِ الَّذِي مُنِحُوهُ بِالْفِطْرَةِ إِلَى الْكُفْرِ وَفَسَادِ الاستعداد والانهماك في الشَّهَوَاتِ، أو: مِنْ نُورِ اليَقِينِيَّاتِ^(٢) إِلَى ظُلُمَاتِ الشُّكُوكِ وَالشُّبُهَاتِ.

وقيل: نَزَلَتْ فِي قَوْمٍ ارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَإِسْنَادُ الْإِخْرَاجِ إِلَى الطَّاغُوتِ بِاعْتِبَارِ السَّبَبِ لَا يَأْبَى تَعَلُّقَ قُدْرَتِهِ تَعَالَى وَإِرَادَتِهِ بِهِ.

﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ وَعِيدٌ وَتَحْذِيرٌ، وَلَعَلَّ عَدَمَ مُقَابَلَتِهِ بِوَعْدِ الْمُؤْمِنِينَ تَعْظِيمٌ لِشَأْنِهِمْ.

قوله: «لَمَّا رَوِيَ أَنَّ أَنْصَارِيًّا...» إِلَى آخِرِهِ: أَخْرَجَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ وَابْنُ جَرِيرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَمَّى الْأَنْصَارِيَّ الْحُصَيْنَ مِنْ بَنِي سَالِمِ بْنِ عَوْفٍ^(٣).

قوله: «قُلِبَ عَيْنُهُ وَلَا مَهْ»: إِذْ أَصْلُهُ طَغَوْتُ، جُعِلَتْ اللَّامُ مَكَانَ الْعَيْنِ وَالْعَيْنُ مَكَانَ اللَّامِ فَصَارَ: طَوَّغْتُ، تَحَرَّكَتِ اللَّامُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقُلِبَتْ أَلْفًا فَصَارَ: طَاغُوتٌ.

(١) فِي (ت): «الشَّيَاطِينُ».

(٢) فِي (ت): «الْبَيِّنَاتِ».

(٣) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٥٤٧/٤) مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَرَشِيِّ عَنْ عِكْرَمَةَ أَوْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَزَلَتْ فِي رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي سَالِمِ بْنِ عَوْفٍ يُقَالُ لَهُ: الْحُصَيْنُ، كَانَ لَهُ ابْنَانِ نَصْرَانِيَانِ وَكَانَ هُوَ مُسْلِمًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَسْتَكْرَهُمَا؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ الْآيَةُ. وَرَوَاهُ الْوَاحِدِيُّ فِي «أَسْبَابِ النُّزُولِ» (ص: ٨٤) مِنْ قَوْلِ مَسْرُوقٍ. وَانْظُرْ: «الْكَافِي الشَّافِ» (ص: ٢٢).

وذهب بعضهم إلى أن التاء بدل من لام الكلمة ووزنه: فاعول.

وقيل: هو مصدر، كرهبوت وجبروت^(١).

قوله: «وطلب الإمساك من نفسه»: على^(٢) أن استفعل للطلب على بابيه، والأوجه أنه بمعنى تمسك.

قوله: «وهي استعارة»: في «الكشاف» تمثيلية^(٣).

قال الشيخ سعد الدين: شبه التدن بالدين الحق والثبات على الهدى والإيمان بالتمسك بالعمرة الوثقى المأخوذة من الحبل المحكم المأمون بقطعها، ثم ذكر المشبه به وأراد المشبه.

قوله: «يقال: فصمته فانفصم: إذا كسرت» يشير إلى أنه بالفاء كسر بلا بينونة وبالقاف قطع بينونة^(٤).

قوله: «والجملة خبر...» إلى آخره:

رجح أبو حيان في الجملتين الاستئناف المفسر، وعلى الحالية العاقل في الأولى ﴿وَلِيٌّ﴾ وفي الثانية معنى ﴿الطُّغُوتُ﴾^(٥).

قوله: «أو حال من المستكين في الخبر أو من الموصول أو منهما»:

رُفِعَ إِلَيَّ سُؤَالٌ فِي هَذَا الْمَحَلِّ صَوْرَتُهُ: بَيْنَ لَنَا كَيْفَ صِيغَةُ الْحَالِ عَلَى كُلِّ.

(١) انظر: «البحر» (٤/ ٤٤٩)، وعزا القول الأخير للفارسي، وهو في «المسائل الحلييات» (ص: ٣٥٣).

(٢) في (س): «هو على».

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٥٨١).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٤/ ٤٤٩)، و«معجم الفروق» لأبي هلال العسكري (ص ١٥٠).

(٥) انظر: «البحر المحيط» (٤/ ٤٨٣).

فأجبتُ بما نصُّه^(١):

من القَوَاعِدِ المقرَّرةِ في العربيَّةِ أنَّ صاحِبَ الحالِ والحالِ يُشبهانِ المُبتدأَ والخبرَ، فلذلك السببُ^(٢) يجوزُ أن يكونَ صاحِبُ الحالِ واحدًا ويتعدَّدَ حالُه، كما يكونُ المُبتدأُ واحدًا والخبرُ مُتعدِّدًا.

ويجوزُ أن يكونَ صاحِبُ الحالِ مُتعدِّدًا، والحالُ مُتعدِّدًا ومتحدًّا^(٣)، ويشترطُ^(٤) وجودُ الرِّابِطِ لكلِّ من الصَّاحِبَيْنِ كما يُشترطُ وجودُ الرِّابِطِ لكلِّ من المُبتدأَيْنِ، ومن القَوَاعِدِ المشهورةِ حتَّى في الألفيَّةِ أنَّ الحالَ تأتي من المضافِ إليه إذا كانَ المضافُ^(٥) عاملاً فيه كما قال:

ولا تُحْزِرُ حَالًا من المضافِ لَهُ إِلَّا إذا اقْتَضَى المضافُ عَمَلَهُ^(٦)
إذا تقرَّرَ ذلك:

فالوجهُ الأوَّلُ - وهو أنَّها حالٌ من الضَّميرِ المُستكنِّ في «وَلِيٌّ» - هو الأَفْصَحُ^(٧)، وهو الذي رجَّحه أبو حيَّان في «البحر»^(٨)؛ فإنَّ صِغَةَ «وَلِيٌّ» صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ وفيه

(١) وهذا الجواب قد أورده المصنف كاملاً في «الحاوي للفتاوي» (٢ / ٤٤١).

(٢) تحرفت في النسخ إلى: «المشبه»، والتصويب من «الحاوي».

(٣) في «الحاوي»: «متعدد أو متحد».

(٤) في (ف): «وبشرط».

(٥) في (س) زيادة: «إليه».

(٦) انظر: «ابن الناظم على ألفية ابن مالك» (ص: ٢٣٧) البيت رقم (٣٤١).

(٧) في (ز): «الأوضح»، وفي (س) و«الحاوي»: «وهو الأوضح»، لكنها في «الحاوي» وردت بعد قوله: «وفيه ضمير الفاعل».

(٨) انظر: «البحر المحيط» (٤ / ٤٨٣).

صَمِيرُ الْفَاعِلِ، وَالْحَالُ يَأْتِي مِنَ الْفَاعِلِ كَثِيرًا، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: اللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ حَالٌ إِخْرَاجِهِ إِيَّاهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ، أَوْ حَالٌ كَوْنِهِ مُخْرِجًا لَهُمْ؛ أَي: تَوَلَّاهُمْ^(١) حَيْثُ أَخْرَجَهُمْ، وَالْحَالُ قِيدٌ فِي الْعَامِلِ، فَجُمْلَةُ الْإِخْرَاجِ حَالٌ مُبَيَّنَةٌ لِهَيْئَةِ التَّوَلَّى، وَصَمِيرٌ ﴿يُخْرِجُ﴾ الْمُسْتَرُّ فِيهِ هُوَ الرَّابِطُ لَجُمْلَةِ الْحَالِ بِصَاحِبِهَا.

وَإِنَّمَا جُعِلَ مِنْ صَمِيرٍ ﴿وَلِيُّ﴾ لَا مِنْ نَفْسٍ ﴿وَلِيُّ﴾ لِأَنَّهُ وَاقِعٌ خَبْرًا عَنِ الْمَبْتَدَأِ، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ الْحَالَ لَا تَأْتِي مِنَ الْخَبَرِ بَلْ مِنَ الْفَاعِلِ، أَوْ الْمَفْعُولِ، أَوْ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُمَا وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بِشَرْطِهِ، أَوْ الْمَبْتَدَأُ عَلَى رَأْيٍ، وَأَمَّا الْخَبَرُ فَلَا يَأْتِي مِنَ الْحَالِ فَلِذَلِكَ عُذِلَ إِلَى الصَّمِيرِ الَّذِي هُوَ فَاعِلُهُ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: وَهُوَ أَنَّهَا حَالٌ مِنَ الْمَوْصُولِ وَاضِحٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ إِلَيْهِ فَهُوَ مِنْ قَاعِدَةِ مَا كَانَ الْمُضَافُ عَامِلًا فِيهِ وَهُوَ فِي مَعْنَى الْمَفْعُولِ، وَلِهَذَا لَوْ جِئَتْ بِدَلِّ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ بِالْفِعْلِ ظَهَرَتْ الْمَفْعُولِيَّةُ فَيُقَالُ: اللَّهُ تَوَلَّى الَّذِينَ آمَنُوا، فَيَكُونُ ﴿الَّذِينَ﴾ مَفْعُولًا وَالْحَالُ يَأْتِي مِنَ الْمَفْعُولِ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: اللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ حَالٌ كَوْنِهِمْ مُخْرِجِينَ بِهِدَايَتِهِ مِنَ الظُّلُمَاتِ، فَإِذَا قَدَّرْتَ الْحَالَ مِنْ صَمِيرٍ ﴿وَلِيُّ﴾ كَانَتْ فِي تَقْدِيرِ (مُخْرِجًا) بِالْكَسْرِ اسْمَ فَاعِلٍ، وَإِذَا قَدَّرْتَهَا مِنْ ﴿الَّذِينَ﴾ الَّذِي هُوَ فِي مَعْنَى الْمَفْعُولِ كَانَتْ فِي تَقْدِيرِ (مُخْرِجِينَ) بِالْفَتْحِ اسْمَ مَفْعُولٍ.

وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: وَاضِحٌ أَيْضًا، وَهُوَ أَنَّهَا حَالٌ مِنْهُمَا مَعًا، فَإِنَّ فِيهَا رَابِطَيْنِ، رَابِطٌ بِالْأَوَّلِ وَهُوَ صَمِيرٌ ﴿يُخْرِجُ﴾ الْمُسْتَرُّ الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ، وَرَابِطٌ بِالثَّانِي وَهُوَ صَمِيرٌ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الَّذِي هُوَ مَفْعُولٌ ﴿يُخْرِجُ﴾ وَهُوَ (هُمْ)، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا: اللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ حَالٌ كَوْنِهِ مُخْرِجًا لَهُمْ بِالْهِدَايَةِ، وَحَالٌ كَوْنِهِمْ مُخْرِجِينَ بِالْإِهْتِدَاءِ.

(١) فِي «الْحَاوِي»: «مَوْلَاهُمْ».

وفي ذلك ملاحظة أخرى لقاعدة أصولية وهي استعمال المشترك في معنييه.

قوله: «وقيل: نزلت في قوم ارتدوا عن الإسلام»:

الوارد خلاف القولين: أخرج ابن المنذر والطبراني في «الكبير» عن ابن عباس أنها نزلت في قوم آمنوا بعتسى فلما بعث محمد كفروا به^(١).

(٢٥٨) - ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ إِبرَهِمَ فِي رِيهٖ أَنۢ ءَاتَهُ ٱللَّهُ ٱلْمَلَكُ إِذۡ قَالَ إِبرَهِمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُعۡبٰى وَيُمَيِّتُ قَالَ أَنَاۤ أُخۡى- وَأُمَيِّتُ قَالَ إِبرَهِمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِى بِٱلسَّمۡسِ مِنۡ ٱلْمَشْرِقِ فَأۡتِ بِهَآ مِنۡ ٱلْمَغۡرِبِ قَبِهُتِ ٱلَّذِى كَفَرُوا۟ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِى ٱلْقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝﴾

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ إِبرَهِمَ فِي رِيهٖ﴾ تعجيب من مُحاجة نمرود وحماقته^(٢).
﴿أَنۢ ءَاتَهُ ٱللَّهُ ٱلْمَلَكُ﴾: لَأَن آتَاهُ؛ أي: أبطره إيتاء الملك وحمله على المُحاجة، أو: حَاجَّ لأجله شكراله على طريقة العكس؛ كقولك: عاديتني لأنني أَحَسَنْتُ إِلَيْكَ، أو: وَقَتَ أَن آتَاهُ ٱللَّهُ ٱلْمَلَكُ، وهو حجة على مَنْ مَنَعَ إيتاء الله الملك الكافر مِنَ ٱلْمَعۡزِلَةِ.

﴿إِذۡ قَالَ إِبرَهِمُ﴾ ظرف لـ ﴿حَاجَّ﴾ أو بدل من ﴿أَنۢ ءَاتَهُ﴾ على الوجه الثاني: ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُعۡبٰى وَيُمَيِّتُ﴾ بخلق الحياة والموت في الأجساد. وقرأ حمزة: ﴿رَبِّ﴾ بحذف الياء.

﴿قَالَ أَنَاۤ أُخۡى- وَأُمَيِّتُ﴾ بالعفو عن القتل، والقتل. وقرأ نافع: ﴿أَنَا﴾ بالالف^(٣).

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١١١٤)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦ / ٣٢٣): وفيه أبو بلال الأشعري، وهو ضعيف، وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (٢ / ٢٣) إلى ابن المنذر، ورواه الطبري في «تفسيره» (٤ / ٥٦٥) عن مجاهد.

(٢) في (أ): «ومحاقته»، وفي هامشها كالمثبت نسخة.

(٣) «وقرأ نافع أنا بالالف»: ليس في (ت).

﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالسَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾ أَعْرَضَ إبراهيم عليه السلام عن الاعتراض على مُعارضته الفاسدة إلى الاحتجاج بما لا يُقدَّر فيه على نحو هذا التَّمويه دَفْعًا لِلْمُشَاغَبَةِ، وهو في الْحَقِيقَةِ عُدُولٌ عَنْ مِثَالٍ خَفِيٍّ إِلَى مِثَالٍ جَلِيٍّ مِنْ مَقْدُورَاتِهِ الَّتِي يَعْجُزُ عَنِ الْإِتْيَانِ بِهَا غَيْرُهُ لَا عَنْ حُجَّةٍ إِلَى أُخْرَى، وَلَعَلَّ نُمُودَ زَعَمِ أَنَّهُ يَقْدُرُ أَنْ يَفْعَلَ كُلَّ جَنْسٍ يَفْعَلُهُ اللَّهُ فَنَقَضَهُ إِبْرَاهِيمُ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ بَطَرُ الْمُلْكِ وَحِمَاقَتُهُ، أَوْ اعْتِقَادُ^(١) الْحُلُولِ.

وَقِيلَ: لَمَّا كَسَرَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْأَصْنَامَ سَجَنَهُ أَيَّامًا ثُمَّ أَخْرَجَهُ لِيَحْرِقَهُ، فَقَالَ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ الَّذِي تَدْعُو إِلَيْهِ؟ وَحَاجَّةٌ فِيهِ.

﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾: فَصَارَ مَبْهُوتًا، وَقِرَى (فَبَهَتْ)^(٢)؛ أَي: فَغَلَبَ إِبْرَاهِيمُ الْكَافِرَ.

﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾: الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ بِالْإِمْتِنَاعِ عَنْ قَبُولِ الْهِدَايَةِ.

وَقِيلَ: لَا يَهْدِيهِمْ مَحَجَّةَ الْإِحْتِجَاجِ، أَوْ سَبِيلَ النَّجَاةِ، أَوْ طَرِيقَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

قوله: «لأن آتاه..» إلى آخره:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: شَبَّهَ اسْتِعْقَابَ الْإِتْيَاءِ الْمَحَاجَّةَ بِاسْتِعْقَابِ الْعِلَّةِ الْمَعْلُولِ كَمَا دَخَلَتِ اللَّامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَالنَّفْطَةُ إِذَا لَزَعَتْ لِيَكُونَ﴾ الْآيَةُ عَلَى مَا لَيْسَ بَغَرَضٍ تَشْبِيهِهَا لَهُ بِمَا هُوَ عَرَضٌ، فَهُنَا شَبَّهَ بِالْعِلِّيَّةِ وَالسَّبَبِيَّةِ، وَثَمَّةَ بِالْمَعْلُولِيَّةِ وَالْغَرَضِيَّةِ.

قوله: «أو: وقت أن آتاه»:

قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: إِنْ أُريدَ بِذَلِكَ أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ مُمَكِّنٌ، عَلَى أَنْ فِيهِ بُعْدًا

(١) فِي (خ): «وَاعْتِقَادُهُ».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٣) عن مجاهد واليماني.

من جهة أن المحاجة لم تقع وقت الإيتاء لأن الإيتاء سابق على المحاجة، وإن أُريدَ أن (أن) والفعل وقعت موقِع المصدِر الواقع موقِع ظَرَف الزَّمان كَقَوْلِكَ: (جئتُ خُفوقَ النّجم) و(مقدم الحاج) و(صباح الديك) فلا يجوز ذلك؛ لأن النّحاة نصّوا على أنّه لا يقوم مقام ظَرَف الزَّمان إلا المصدِر المُصرّح بلفظه، فلا يجوز: جئتُ أن صباح الديك، ولا: أجيء أن يصبح الديك^(١).

قال الحلبي: كذا قال الشيخ، وفيه نظر؛ لأنّه قال: لا ينبُ عن الظرف إلا المصدِر الصّريح، وهذا معارَض بأنّهم نصّوا على أن (ما) المصدريّة تنوب عن الزّمان وليست بمصدِر صريح^(٢).

وقال ابن هشام في «المغني»: ولا يُشارك (ما) في النّياية عن الزّمان (أن)، خلافا لابن جني وتبعه الزّمخشري، ومعنى التعليل مُمكن وهو مُتفق عليه فلا معدّل عنه^(٣).

قوله: «أو بدل من ﴿ءَاتَهُ﴾ على الوجه الثاني:

قال أبو حيان: قد تبين ضعفه، قال: وأيضا فالظرفان مختلفان، إذ وقت إيتائه الملك ليس وقت قوله: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُعَيِّءُ وَيُمِيتُ﴾^(٤).

قال السّفاقي: وفيه نظر؛ لأنّا قد بيّنا أنّهُ يجوز بـ ﴿ءَاتَهُ﴾ ولم يُرد به ابتداءه بل زمان الملك، فكان الزّمان الذي قال فيه إبراهيم يشتمل على زمان الملك.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٤/ ٤٩٣).

(٢) انظر: «الدر المصون» للسّمين الحلبي (٢/ ٥٥١).

(٣) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص ٣٨٣)، و«الجنى الداني» لابن جني (ص ٣٣٠)،

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٤/ ٤٩٤).

وقال أبو البقاء: ذكر بعضهم أنه بدل من ﴿أَنَّهُ أَتَتْهُ﴾، وليس بشيء؛ لأن الظرف غير المصدر، فلو كان بدلاً لكان غلطاً إلا أن تجعل ﴿إِذَا﴾ بمعنى (أن) المصدرية وقد جاء ذلك^(١).

قال الحلبي: وهذا بناء منه على أن ﴿أَنَّهُ﴾ مفعول من أجله وليست واقعة موقع الظرف، أما إذا كان ﴿أَنَّهُ﴾ واقعة موقع الظرف فلا يكون بدل غلط، بل بدل كل من كل كما هو قول الزمخشري^(٢)، وفيه ما تقدم بجوابه، مع أنه يجوز أن يكون بدلاً من ﴿أَنَّهُ أَتَتْهُ﴾ - و﴿أَنَّهُ أَتَتْهُ﴾ مصدر مفعول من أجله - بدل اشتمال؛ لأن وقت القول لا تساعه مشتمل عليه وعلى غيره^(٣).

وقال الشيخ سعد الدين: على الوجهين يشكل موقع: ﴿قَالَ أَنَا أُخِيءُ وَأُمِيتُ﴾ إلا أن يجعل استينافاً جواب سؤال.

قوله: «وقراءة حمزة ﴿رَبِّ﴾ بحذف الياء»^(٤).

قوله: (وهو في الحقيقة عدول عن مثال خفي إلى مثال جلي):

يعني: لا انتقال من حجة إلى أخرى، كما مشى عليه في «الكشاف»^(٥).

قال الإمام: [للناس في هذه المقام طريقتين:

الأول: وهو طريقة أكثر المفسرين: أن إبراهيم لما رأى تلك الشبهة من نمرود

(١) انظر: «التيان» لأبي البقاء (١ / ٢٠٧).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١ / ٥٨٢).

(٣) انظر: «الدر المصون» للسمن الحلبي (٢ / ٥٥٢).

(٤) المشهور عن حمزة إسكان الياء. انظر: «النشر» لابن الجزري (٢ / ١٧٠) ولم أقف على القراءة بحذف الياء.

(٥) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١ / ٥٨٣).

عَدَلَ عَنْ ذَلِكَ إِلَى دَلِيلٍ أَوْضَحَ مِنْهُ، وَقَالُوا: إِنَّ الْإِنْتِقَالَ مِنْ دَلِيلٍ إِلَى آخَرَ أَوْضَحَ مِنْهُ جَائِزٌ لِلْمُسْتَدِلِّ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَيْسَ انْتِقَالًا مِنْ دَلِيلٍ إِلَى آخَرَ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابٍ مَا يَكُونُ الدَّلِيلُ وَاحِدًا إِلَّا أَنَّ الْإِنْتِقَالَ لِإِبْضَاحِهِ مِنْ مِثَالٍ إِلَى مِثَالٍ آخَرَ، وَإِلَّا فَالْحُجَّةُ الْأُولَى قَدْ تَمَّتْ وَلَزِمَتْ، وَمَا عَارَضَ بِهِ تُمْرُودٌ أَمْرٌ بَاطِلٌ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ اللَّعِينُ مُنْقَطِعًا إِلَّا أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا خَافَ الْإِشْتِبَاهَ وَالتَّلْبِيسَ عَلَى الْقَوْمِ دَفَعَ ذَلِكَ بِمِثَالٍ أَوْضَحَ^(١).
وَعَلَى الطَّرِيقَةِ الْأُولَى قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: فَإِنْ قِيلَ: مَا كَانَ يَنْبَغِي لِلنَّبِيِّ أَنْ يَنْتَقِلَ بَلْ كَانَ عَلَيْهِ إِزَالَةُ الشُّبْهَةِ دَفْعًا لَوْهَمِ الْإِقْحَامِ.

قُلْنَا: إِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ لِلشُّبْهَةِ قُوَّةُ الْيَبَاسِ عَلَى السَّامِعِينَ، وَأَمَّا فِي الشُّبْهَةِ الْوَاهِيَةِ فَيَحْسُنُ الْإِعْرَاضُ عَنْهَا وَعَدَمُ الْإِلْتِفَاتِ، سَيِّمًا مَعَ الْمَجَادِلِ الْأَحْمَقِ الْخَارِجِ عَنْ دَائِرَةِ التَّوْحِيهِ، فَإِنَّ الْأَلْتِقَ بِحَالِهِ الْإِنْتِقَالَ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ لَا يَجِدُ فِيهِ مَجَالَ الْجَوَابِ^(٢) أَصْلًا لِيَلْزَمَ انْقِطَاعُهُ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ.

(٢٥٩) - ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُغِيهِ هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةً عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةً عَامٍ فَأَنْظِرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَأَنْظِرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِلنَّاسِ وَأَنْظِرْ إِلَى الْعَظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ تَقْدِيرُهُ: أَوْ أَرَأَيْتَ مِثْلَ الَّذِي، فَحُذِفَ لَدَلَالَةُ ﴿أَلَمْ تَرَ﴾

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٧/ ٢٣ - ٢٤).

(٢) في (س): «للجواب».

عليه، وتخصيصه بحرف التشبيه لأنَّ المُنْكَرَ للإحياءِ كثيرٌ، والجَاهِلُ بكَيْفِيَّتِهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى، بخلافِ مُدَّعِي الرُّبُوبِيَّةِ^(١).

وقيل: الكافُ مَزِيدَةٌ، وتقديرُ الكلام: أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ أَوْ الَّذِي مَرَّ.

وقيل: إنه عَطْفٌ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: أَلَمْ تَرَ كَالَّذِي حَاجَّ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ.

وقيل: إِنَّهُ مِنْ كَلَامِ إِبْرَاهِيمَ ذَكَرَهُ جَوَابًا لِمُعَارَضَتِهِ^(٢)، وتقديره: وَإِنْ كُنْتَ تُحْيِي فَأَحْيِ كَالْحَيَاءِ اللَّهِ الَّذِي مَرَّ.

وهو عَزِيزُ بْنُ شَرْحِيَاءَ، أَوْ الْخَضِرُ، أَوْ كَافِرٌ بِالْبَعِثِ، وَيُؤَيِّدُهُ نَظْمُهُ مَعَ نَمْرُودَ^(٣).

(١) قوله: «وتخصيصه بحرف التشبيه...» أشار به إلى أن الكاف مشعرة بالكثرة، فرتَّب عليها ما ذُكر.

انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٥٨٢).

وقال الشهاب: ودلالته على الكثرة بطريق الكناية لأن النادر لا مثل له، فجعل ما له مثل عبارة عن

الكثرة. انظر: «حاشية الشهاب» (٢/٣٣٨).

(٢) في (ت): «بالمعارضة».

(٣) قوله: «أو كافرٌ بالبعثِ، ويؤيِّده نَظْمُهُ مَعَ نَمْرُودَ» معارض - كما قال ابن المنير في «الانتصاف»

(١/٣٠٦) - بأنه نظمت قصته مع قصة إبراهيم عليه السلام في نسق واحد، فليس الاستدلال

على كفره باقتراح قصته مع قصة نمرود أولى من الاستدلال على إيمانه بانتظامها أيضاً مع قصة

إبراهيم...، ثم ذكر مناقشة طويلة في المسألة تنظر ثمة.

ورجح الطيبي في «فتوح الغيب» (٣/٥٠٦) كلام ابن المنير من أن الوجه هو انتظام قصة العزيز

مع قصة إبراهيم لا مع قصة النمرود بقوله: إنه تعالى لما ذكر قوله: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ

الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ لَهُمُ الظُّلُمَاتُ يُخْرِجُهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ والوجه المتصور

على ما سبق: الله ولي المؤمنين يخرجهم من السُّبِّه في الدين إن وقعت لهم بما يهديهم ويوفقهم له

من حلها حتى يخرجوا منها إلى نور اليقين، والذين كفروا أولياؤهم الشياطين يخرجونهم من نور =

وَالْقَرْيَةُ: بَيْتُ الْمَقْدِسِ حِينَ خَرَبَهُ بُخْتَنْصَرُ، وَقِيلَ: الْقَرْيَةُ الَّتِي خَرَجَ مِنْهَا الْأَلُوفُ، وَقِيلَ: غَيْرُهُمَا.

وَاشْتِقَاقُهَا مِنَ الْقَرْيِ وَهُوَ الْجَمْعُ.

﴿وَهِيَ حَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾: خَالِيَةٌ سَاقِطَةٌ حِيطَانُهَا عَلَى سُقُوفِهَا.

﴿قَالَ أَنِّي يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ اعْتِرَافًا بِالْقُصُورِ عَنْ مَعْرِفَةِ طَرِيقِ الْإِحْيَاءِ، وَاسْتِعْظَامًا لِقُدْرَةِ الْمُحْيِي إِنْ كَانَ الْقَائِلُ مُؤْمِنًا، وَاسْتِعْظَادًا إِنْ كَانَ كَافِرًا.

﴿أَنِّي﴾ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِ بِمَعْنَى: مَتَى، أَوْ عَلَى الْحَالِ بِمَعْنَى: كَيْفَ.

﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾ فَأَلْبَثَهُ مِئَةً مِائَةً عَامٍ، أَوْ: أَمَاتَهُ اللَّهُ فَلَبِثَ مِئَةً مِائَةً عَامٍ.

﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُ بِالْإِحْيَاءِ﴾ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ الْقَائِلُ هُوَ اللَّهُ، وَسَاعَ أَنْ يَكَلِّمَهُ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا^(١) لِأَنَّهُ آمَنَ بَعْدَ الْبَعْثِ أَوْ شَارَفَ الْإِيمَانَ، وَقِيلَ: مَلَكٌ أَوْ نَبِيٌّ.

= البينات التي تظهر لهم إلى ظلمات الشك والشبهة، عقبه بما يعجب به رسول الله ﷺ أو كل أحد، فذكر أولاً: قصة اللعين الذي أخرجه الشيطان من نور البينات التي أظهرها له الخليل عليه السلام إلى ظلمات الكفر والضلال، فقبل في حقه: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾، وثانياً: قصتي النبيين حيث وقفاً فأخرجنا من مضيق ظلمات الشك إلى فضاء نور اليقين حتى قال أحدهما: ﴿أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وقيل للآخر: ﴿أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، نبه بالأول على كمال قدرته، وبالثاني على شمول علمه وغاية عزته، فتم فيها وجوب القول بإعادة الخلق بعد تلاشي أجزائهم.

(١) قوله: «وإن كان كافراً» وإن كان ظاهره الجزم بكفره، لكن صنيع المؤلف فيما تقدم من ذكر الخلاف فيه يدل على عدم الجزم، فلعله أراد هنا: على قول من قال بكفره، وقد ذكر الرازي في «تفسيره» (٢٦/٧) الخلاف فيه فقال: اختلفوا في الذي مرّ بالقرية؛ فقال قوم: كان رجلاً كافراً شاكاً في البعث، وهو قول مجاهد وأكثر المفسرين من المعتزلة، وقال الباكون: إنه كان مسلماً. ثم قال قتادة =

﴿قَالَ لَيْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ كَقَوْلِ الظَّانِّ.

وقيل: إِنَّهُ مَاتَ ضُحَى وَبُعِثَ بَعْدَ الْمِئَةِ قُبَيْلَ الْغُرُوبِ، فَقَالَ قَبْلَ النَّظَرِ إِلَى الشَّمْسِ: ﴿يَوْمًا﴾، ثُمَّ التَفَتَ فَرَأَى بَقِيَّةَ مِنْهَا فَقَالَ: ﴿أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ عَلَى الْإِضْرَابِ. ﴿قَالَ بَلْ لَيْتُكَ مِائَةً عَامٍ فَأَنْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ لَمْ يَتَغَيَّرْ بِمُرُورِ الزَّمَانِ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ السَّنَةِ وَالْهَاءُ أَصْلِيَّةٌ إِنَّ قُدَّرَ لَمْ السَّنَةِ هَاءٌ، وَهَاءٌ سَكَبَتْ إِنْ قُدِّرَتْ وَأَوَّا.

وقيل: أصله: لَمْ يَتَسَنَّ، مِنَ الْحَمِّ الْمُسْنُونِ، فَأُبْدَلَتْ النُّونُ الثَّالِثَةُ حَرْفَ عِلَّةٍ كَتَقَضَّى الْبَازِي.

وإنما أَفْرَدَ الصَّمِيرَ لِأَنَّ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ كَالْجَنَسِ الْوَاحِدِ، قِيلَ: كَانَ طَعَامُهُ تِينًا أَوْ عِنَبًا^(١)، وَشَرَابُهُ عَصِيرًا أَوْ لَبَنًا، وَكَانَ الْكُلُّ عَلَى حَالِهِ. وَفَرَأَ حَمْزَةً وَالْكَسَائِيُّ: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾ بَغَيْرِ الْهَاءِ فِي الْوَصْلِ^(٢).

= وعكرمة والضحاك والسدي: هو عزيز، وقال عطاء عن ابن عباس: هو أرمياء. ثم من هؤلاء مَنْ قَالَ: إن أرمياء هو الخضر عليه السلام، وهو رجل من سبط هارون بن عمران عليهما السلام، وهو قول محمد بن إسحاق، وقال وهب بن منبه: إن أرمياء هو النبي الذي بعثه الله عندما خَرَّبَ بختنصر بيت المقدس وأحرق التوراة.

قلت: والقائلون بأنه عزيز جمع كبير من الصحابة والتابعين، فقد روي ذلك عن علي وابن عباس وعكرمة وأبي العالية وسعيد بن جبير وقتادة والربيع والضحاك والسدي ومقاتل وسليمان بن بريدة وناجية بن كعب. انظر: «تفسير الطبري» (٤/ ٥٧٨ - ٥٧٩)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٢/ ٥٠٠)، و«زاد المسير» (١/ ٣٠٩).

(١) فِي (ت): «وَعِنَبًا».

(٢) وَبَاقِي السَّبْعَةِ بِإِثْبَاتِهَا فِي الْحَالِيْنَ. انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ١٨٨ - ١٨٩)، و«وَالْتَيْسِير» (ص: ٨٢).

﴿وَأَنْظِرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ﴾ كَيْفَ تَفَرَّقَتْ عِظَامُهُ^(١)، أَوْ: انْظُرْ إِلَيْهِ سَالِمًا فِي مَكَانِهِ كَمَا رَبَطْتَهُ حِفْظَنَاهُ بِلَا مَاءٍ وَعَلَفٍ كَمَا حَفِظْنَا الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ مِنَ التَّغْيِيرِ^(٢). وَالْأَوَّلُ أَدْلُ عَلَى الْحَالِ وَأَوْفَقُ لِمَا بَعْدَهُ.

﴿وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ﴾؛ أَي: وَفَعَلْنَا ذَلِكَ لِنَجْعَلَكَ آيَةً.

رُوي أَنَّهُ أَتَى قَوْمَهُ عَلَى حِمَارِهِ فَقَالَ: أَنَا عَزِيزٌ، فَكَذَّبُوهُ، فَقَرَأَ التَّوْرَةَ مِنَ الْحَفِظِ وَلَمْ يَحْفَظْهَا أَحَدٌ قَبْلَهُ، فَعَرَفُوهُ بِذَلِكَ وَقَالُوا: هُوَ ابْنُ اللَّهِ.

وقيل: لَمَّا رَجَعَ إِلَىٰ مَنْزِلِهِ كَانَ شَابًّا وَأَوْلَادُهُ شِيُوخًا، فَإِذَا حَدَّثَهُمْ بِحَدِيثٍ قَالُوا: حَدِيثٌ مِثْلُ سَنَةِ.

﴿وَأَنْظِرْ إِلَىٰ الْعِظَامِ﴾ يَعْنِي: عِظَامَ الْحِمَارِ، أَوْ الْأَمْوَاتِ الَّذِينَ تَعَجَّبَ مِنْ أَحْيَائِهِمْ^(٣).

﴿كَيْفَ تُنْشِرُهَا﴾: كَيْفَ تُحْيِيهَا، أَوْ نَرْفَعُ بَعْضَهَا إِلَىٰ بَعْضٍ وَنَرْكُبُهُ عَلَيْهِ، وَ﴿كَيْفَ﴾ مَنْصُوبٌ بِ(نُنْشِرُ)^(٤)، وَالْجُمْلَةُ حَالٌ مِنْ ﴿الْعِظَامِ﴾؛ أَي: انْظُرْ إِلَيْهَا مُحْيَاةً.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَيَعْقُوبُ: ﴿نُنْشِرُهَا﴾^(٥) مِنْ أَنْشَرَ اللَّهُ الْمَوْتَى.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٦٠٧/٤ - ٦٠٩) عن وهب بن منبه والسدي ومجاهد وابن جريج.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٦١٠/٤ - ٦١٢) عن وهب بن منبه والضحاك والربيع وابن زيد.

(٣) قوله: «يعني عظام الحمار»؛ أي: على الأول من التفسيرين السابقين «أو الأموات»؛ أي: على الثاني منهما. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥٨٥/١).

(٤) في (ت) و(خ): «بنشزها».

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٩)، و«التيسير» (ص: ٨٢)، و«النشر» (٢/ ٢٣١).

وقرى: (نَشْرُهَا)^(١) من نَشَرَ بمعنى: أَشْرَ.

﴿ثُمَّ نَكَّسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ﴾ فاعِلٌ ﴿تَبَيَّنَ﴾ مضمَرٌ يَفْسُرُهُ ما بعده، تقديرُهُ فلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ اللهَ على كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فحَذَفَ الأوَّلَ لدلالةِ الثَّانِي عليه، أو ما قبلَه؛ أي: فلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ ما أَشْكَلَ عليه.
وقرأ حمزة والكسائي: ﴿قَالَ أَعْلَمُ﴾ على الأَمْرِ^(٢)، والأَمْرُ مخاطبُهُ، أو هو نفسه خاطبُها به على طريقة^(٣) التَّبَكُّيْتِ.

قوله: «تقديرُهُ: أَوْ أَرَأَيْتَ مِثْلَ الَّذِي..» إلى آخره:

حاصِلُهُ ثلاثةٌ أوْجُهٍ في تَصْحِيحِ الْعَطْفِ، وقد اسْتَحْسَنَ أَبُو حَيَّانِ الْوَجْهَ الأوَّلَ؛ لأنَّ إضْمَارَ الْفِعْلِ لدلالةِ الْمَعْنَى عليه أَسْهَلُ مِنَ الْعَطْفِ عَلَى الْمَعْنَى، فَإِنَّهُمْ نَصَّوْا عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْقَاسُ.

ثم قال: ويَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ فِعْلٍ وَلَا عَلَى الْعَطْفِ عَلَى الْمَعْنَى وَلَا عَلَى زِيَادَةِ الْكَافِ، بَلْ تَكُونُ الْكَافُ اسْمًا عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ، فَتَكُونُ فِي مَوْضِعٍ جَرَّ عَطْفًا عَلَى ﴿الَّذِي﴾، وَالتَّقديرُ: أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ أَوْ إِلَى مِثْلِ الَّذِي مَرَّ، وَمَجِيءُ الْكَافِ اسْمًا فَاعِلَةً وَمُبْتَدَأَةً وَمَجْرُورَةً ثَابِتٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، وَتَأْوِيلُهَا بَعِيدٌ فَالْأَوَّلَى الْحَمْلُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَإِنَّمَا عَرَضَ لَهُمُ الْإِشْكَالُ مِنْ حَيْثُ اعْتِقَادُ حَرْفِيَّةِ الْكَافِ، انْتَهَى^(٤).

(١) رواها أبان عن عاصم، وقرأها كذلك ابن عباس والحسن وأبو حيوه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٣)، و«الكشاف» (١/ ٥٨٧)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٣٥٠).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٩)، و«التيسير» (ص: ٨٢).

(٣) في (ت): «طريق».

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٤/ ٥٠١).

وقال الشيخ سعد الدين: تقرير المقام: أَنَّ كَلَامًا مِنْ لَفْظَةِ ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ و﴿أَرَأَيْتَ﴾ تستعمل لقصد التعجب^(١)، إلا أَنَّ الأولَى تُعَلَّقُ بِالْمُتَعَجِّبِ منه فيقال: أَلَمْ تَرَ إلى الذي صنع كذا، بمعنى: انظر إليه فتعجب من حاله، والثانية بمثل المتعجب منه فيقال: أَرَأَيْتَ مثل الذي صنع كذا، بمعنى أَنَّهُ مِنَ الْغَرَابَةِ بحيث^(٢) لا يرى له مثل، ولا يصح: أَلَمْ تَرَ إلى مثله؛ إذ يكون المعنى: انظر إلى المثل وتعجب من الذي صنع.

فلذا لم يستقيم عطف ﴿كَأَلَّذِي مَرَّ﴾ على ﴿الَّذِي حَاجَّ﴾ واحتيج إلى التأويل في المعطوف بجعله متعلقًا بمحذوف؛ أي: (أَرَأَيْتَ كالذي مرَّ) ليكون من عطف الجملة، أو في المعطوف عليه نظرًا إلى أَنَّهُ فِي مَعْنَى: (أَرَأَيْتَ كالذي حَاجَّ) ليصحَّ العطف عليه. فظهر أَنَّ عدم الاستقامة ليس لمجرد امتناع دخول كلمة (إلى) على الكاف اسمية كانت أو حرفية، حتى لو قلت: (أَلَمْ تَرَ إلى الذي حَاجَّ) أو (مثل الذي مرَّ)، فعدم الاستقامة بحاله عند مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِأَسَالِبِ الْكَلَامِ، وَأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ زِيَادَةِ الْكَافِ فِي شَيْءٍ، بل لا بُدَّ فِي التَّعَجُّبِ بِكَلِمَةِ ﴿أَرَأَيْتَ﴾ مِنْ إِثْبَاتِ الْكَافِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ، يَقُولُونَ: أَرَأَيْتَ كَزَيْدٍ أَوْ مِثْلَ زَيْدٍ، وَهُوَ شَائِعٌ فِي سَائِرِ اللُّغَاتِ.

نعم، لو قيل: أَرَأَيْتَ زَيْدًا كَيْفَ صَنَعَ؟ قصداً إلى التَّعَجُّبِ بِكَلِمَةِ (كَيْفَ) أَوْ قَرِينَةٍ أُخْرَى فَذَلِكَ بَابٌ آخَرُ.

قوله: «وهو عزيز»: أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ عَنْ عَلِيٍّ^(٣)، وَإِسْحَاقُ بْنُ بَشِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَالَ: ابْنُ سُرُوخٍ^(٤).

(١) في (س): «التعجب».

(٢) في (س): «عجيب»، والمثبت من باقي النسخ و«حاشية التفاتزاني» (و ١٣٠ ب).

(٣) رواه الحاكم في «المستدرک» (٣١١٧) وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

(٤) رواه مطولاً ابن عساكر في «تاريخه» (٤٠ / ٣٢١ - ٣٢٤) عن ابن عباس من طريق إسحاق بن بشر.

قوله: «وَيُؤَيِّدُهُ نَظْمُهُ مَعَ نُمْرُودٍ»:

قَالَ الطَّبِيبِيُّ: هُوَ مُعَارَضٌ بِمَا بَيْنَ قِصَّتِهِ وَقِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ مِنَ التَّنَاسُبِ الْمَعْنَوِيِّ، فَإِنَّ كِلَيْهِمَا طَلَبَا مُعَايَنَةَ الْأَحْيَاءِ^(١).

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: الْمَرَادُ بِنَظْمِهِمَا فِي سَلَكٍ أَنَّهُ سَبَقَ الْكَلَامُ لِلتَّعْجِيبِ مِنْ حَالِهِمَا، وَكَلِمَةُ الْاسْتِبْعَادِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ تُشْعِرُ بِالْإِنْكَارِ ظَاهِرًا.

وَمَا يَقَالُ: إِنَّهُ قَدْ انْتَهَمَ مَعَ إِبْرَاهِيمَ أَيْضًا، فَغَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَجَرَّدُ مُقَارَنَةٍ فِي الذِّكْرِ؛ إِذْ لَمْ يُذَكَّرْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَ إِبْرَاهِيمُ وَهُوَ مَعْنَى الْإِنْتِظَامِ فِي السَّلَكِ. نَعَمْ، لَوْ قِيلَ: الْإِنْتِظَامُ فِي سَلَكٍ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ مُؤْمِنًا؛ لِيَكُونَ الْإِتْيَانُ تَوْضِيحًا وَتَمَثِيلًا وَتَفْصِيلًا لِمَا سَبَقَ مِنَ الْإِخْرَاجِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَبِالْعَكْسِ = لَكَانَ شَيْئًا.

قوله: «وَالْقَرْيَةُ بَيْتُ الْمَقْدِسِ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَعْنِي: لَيْسَ الْمَرَادُ بِهَا أَهْلُ الْقَرْيَةِ بَلْ نَفْسُهَا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿وَهِيَ حَاطِبَةُ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿أَنِّي يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ فَلَا خَفَاءَ فِي أَنَّ الْمَرَادَ بِهِ أَهْلُ الْقَرْيَةِ.

قوله: «وَسَاعَ أَنْ يُكَلِّمَهُ..» إِلَى آخِرِهِ:

رَدَّهُ الطَّبِيبِيُّ وَالشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ إِنَّمَا حَصَلَ بَعْدَ تَبَيُّنِ الْأَمْرِ، وَالْكَلَامَ قَبْلَهُ^(٢).

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: لَا نَصَّ فِي الْآيَةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ كَلَّمَهُ شِفَاهًا^(٣).

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٥٠٥).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٥١٢).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٤/ ٥٠٥).

قوله: «وَقِيلَ إِنَّهُ مَاتَ ضُحًى...» إلى آخره: أخرجه سعيد بن منصور عن الحسن^(١)، وابن أبي حاتم عن قتادة^(٢).

قوله: «كَتَقْضَى الْبَازِي»: من قول العجاج:

تَقْضَى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ^(٣)

أَوَّلُهُ:

أَمِنْ خِرْبَانٍ تَقْضِي فَاكَدَر^(٤)

الجوهري: انقَضَّ الطَّائِرُ^(٥): هوى في طَيْرَانِهِ، ومنه: انقضاض الكواكب، ولم يستعملوا منه تَفَعَّلَ إِلَّا مُبْدَلًا قالوا: (تَقَضَّضَ) فاستثقلوا ثلاث ضادات، فأبدلوا من إحداهن ياء^(٦).

وَكَسَرَ الطَّائِرُ: ضَمَّ جَنَاحَيْهِ حَتَّى يَنْقَضَ^(٧).

والخربان بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء: جمع الخرب بفتحهما، وهو ذَكَرُ الْحُبَارَى^(٨).

(١) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (٤٣٤).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٦٥٧).

(٣) انظر: «ديوان العجاج» (ص: ٨٣).

(٤) كذا في النسخ، وفيه تحريف ظاهر، وهو في «ديوان العجاج» (ص: ٨٣) بلفظ:

أَبْصَرَ خِرْبَانٍ فُضَاءٍ فَاكَدَر

(٥) في (س): «البازي».

(٦) انظر: «الصحاح» (مادة: قضض).

(٧) انظر: «الصحاح» (مادة: كسر).

(٨) انظر: «الصحاح» (مادة: خرب).

وانكدر: أسرع وانقَضَ^(١).

قوله: «رُويَ أَنَّهُ أَتَى قَوْمَهُ عَلَى حِمَارِهِ...» إلى آخره:

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢).

قوله: «أَوِ الْأُمُوتِ الَّذِينَ تَعَجَّبْتَ مِنْ إِحْيَائِهِمْ»:

قال أبو حَيَّانَ: هَذَا فِيهِ بُعْدٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُحْيَوْا لَهُ فِي الدُّنْيَا^(٣).

قوله: «و﴿كَيْفَ﴾ مَنصُوبٌ بِ(نُنْشِرُ)»:

زاد أبو حَيَّانَ: نَصَبَ الْأَحْوَالِ، وَذُو الْحَالِ مَفْعُولٌ ﴿نُنْشِرُهَا﴾^(٤).

قوله: «وَالْجُمْلَةُ حَالٌ مِنَ الْعِظَامِ أَي: انْظُرْ إِلَيْهَا مُحْيَاةً»:

قال أبو حَيَّانَ: هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْاسْتِفْهَامِيَّةَ لَا تَقَعُ حَالًا، وَإِنَّمَا تَقَعُ حَالًا (كَيْفَ) وَحَدَّهَا نَحْوُ: كَيْفَ ضَرَبْتَ زَيْدًا؟ وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ بَدَلٌ مِنَ ﴿الْعِظَامِ﴾ وَمَوْضِعُهُ نَصَبٌ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ: (انْظُرْ)^(٥).

قوله: «فَاعِلٌ ﴿تَبَيَّنَ﴾ مُضْمَرٌ...» إلى آخره:

قال أبو حَيَّانَ: جَعَلَهُ مِنَ بَابِ التَّنَازُعِ^(٦) وَلَيْسَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ شَرْطَهُ

(١) انظر: «الصحاح» (مادة: كدر).

(٢) رواه ابن عساكر في «تاريخه» (٤٠ / ٣٢١ - ٤٢٥).

(٣) نقل هذا القول أبو حيان في «البحر المحيط» لأبي حيان (٤ / ٥١٠)، عن الزمخشري في «الكشاف» (١ / ٥٨٧).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٤ / ٥١١).

(٥) المصدر السابق (٤ / ٥١٢).

(٦) في «البحر المحيط»: «الإعمال»، والمعنى واحد.

اشتراك العاملين، وأدنى ذلك بحرف العطف حتى لا يكون الفصل معتبراً، وليس العامل الثاني هنا مشتركاً بينه وبين ﴿تَبَيَّنَ﴾ - الذي هو الأول - بحرف عطف ولا غيره، ولا هو معمولٌ لـ ﴿تَبَيَّنَ﴾، بل هو معمولٌ لـ ﴿قَالَ﴾ التي هي جواب (لما). قال: ثم إن قوله: (فحذف الأول لدلالة الثاني عليه) مناقض لقوله: (إنه مضمّر يُفسّره ما بعده)؛ لأن الحذف يُنافي الإضمار، انتهى^(١).

وقال السّفاقي: قوله: (لأنهم نصّوا)، لم أر ذلك إلا لابن عصفور، وخالفه غيره؛ فأجاز الفارسي في:

هِيَاهُ هِيَاهُ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ^(٢)

أن يكون من باب الإعمال، فقال: العقيق ارتفع بهيئات الثانية وأضمرت في الأولى^(٣).

وأجاز ابن أبي الربيع في: (قام قام زيد) أن يكون من باب الإعمال ولا اشتراك. وقد جعلوا من باب الإعمال قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، ومسألتنا أولى؛ لأن العامل الثاني معمولٌ لـ ﴿قَالَ﴾،

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٤/ ٥١٥).

(٢) صدر بيت لجبر، وهو في «ديوانه» (٢/ ٩٦٥)، و«العين» (١/ ٦٤)، و«معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٣٥)، و«تفسير الطبري» (١٧/ ٤٢)، و«المسائل الحلبيات» للفارسي (ص: ٢٤١)، و«المسائل العسكرية» له (ص: ٦٧)، وعجزة:

وهيات خل بالعقيق نواصله

ورواية البيت في «الديوان»:

فأيهات أيهات العقيق ومن به وأيهات وصل بالعقيق نواصله

(٣) انظر: «المسائل العسكرية» للفارسي (ص: ٦٧).

وَقَالَ ﴿مُرْتَبِطٌ بِالْأَوَّلِ بِـ﴾ لِمَا ﴿وَهَذَا كَافٍ فِي الْاشْتِرَاكِ.

قال: وقوله: (إِنَّهُ مُنَاقِضٌ لِأَنَّ الْحَذْفَ يُنَافِي الْإِضْمَارَ) مَمْنُوعٌ؛ لِإِمْكَانِ أَنْ يَكُونَ تَجَوُّزٌ بِالْحَذْفِ وَأَرَادَ بِهِ الْإِضْمَارَ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمَقْدَرَّ مَحْذُوفٌ فِي اللَّفْظِ.

وَأَجَابَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ عَنْ هَذَا الْآخِرِ بِأَنَّ الْمَعْنَى بِحَذْفِ الْأَوَّلِ أُسْقِطَ مِنَ اللَّفْظِ وَجُعِلَ مَوْضِعُهُ الضَّمِيرُ.

وَذَكَرَ الْإِمَامُ أَيْضًا أَنَّ جَعْلَهُ مِنَ التَّنَازُعِ تَعَسُّفٌ، وَأَنَّ الْقَوِيَّ: تَبَيَّنَ لَهُ قُدْرَةُ اللَّهِ فِي الْإِمَاتَةِ وَالْإِحْيَاءِ^(١).

قوله: «تَبَيَّنَ لَهُ مَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ»:

قال أبو حَيَّان: هَذَا تَفْسِيرٌ مَعْنَى لَا تَفْسِيرُ إِعْرَابٍ، وَتَفْسِيرُ الْإِعْرَابِ أَنْ يُقَدَّرَ مُضْمَرًا يَعُودُ عَلَى كَيْفِيَّةِ الْإِحْيَاءِ الَّتِي اسْتَغْرَبَهَا بَعْدَ الْمَوْتِ^(٢).

(٢٦٠) - ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولِمُ تُولَمُونَ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيُطَمِّنَنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ إِنَّمَا سَأَلَ ذَلِكَ لِيُصِيرَ عِلْمُهُ عَيَانًا.

وقيل: لَمَّا قَالَ نُمْرُودُ: ﴿أَنَا أَتَى وَأُمِيتُ﴾ قَالَ لَهُ: إِنَّ إِحْيَاءَ اللَّهِ بَرْدُ الرُّوحِ إِلَى

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٧ / ٣٣)، وفيه: وهذا عندي فيه تعسف، بل الصحيح أنه لما تبين له أمر الإمامة والإحياء على سبيل المشاهدة قال: ﴿اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(٢) انظر: «البحر المحیط» لأبي حيان (٤ / ٥١٤).

(٣) في (خ): «ذلك».

بَدَنُهَا، فَقَالَ نَمْرُودُ: هَلْ عَايَنْتَهُ؟ فَلَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَقُولَ: نَعَمْ، وَانْتَقَلَ إِلَى تَقْرِيرِ آخَرَ، ثُمَّ سَأَلَ رَبَّهُ أَنْ يُرِيَهُ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبُهُ عَلَى الْجَوَابِ إِنْ سُئِلَ عَنْهُ مَرَّةً أُخْرَى.

﴿قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنْ﴾ بِأَنِّي قَادِرٌ عَلَى الْإِحْيَاءِ بِإِعَادَةِ التَّرْكِبِ وَالْحَيَاةِ، قَالَ لَهُ ذَلِكَ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ أَعْرَفُ النَّاسِ فِي الْإِيمَانِ؛ لِيُجِيبَ بِمَا أَجَابَ فَيَعْلَمَ السَّامِعُونَ غَرَضَهُ.

﴿قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾؛ أَي: بَلَىٰ آمَنْتُ وَلَكِنْ سَأَلْتُ لِأَزِيدَ بَصِيرَةً وَشُكُونًا نَفْسِي وَقَلْبِي بِمَضَامَةِ الْعِيَانِ إِلَى الْوَحْيِ وَالِاسْتِدْلَالِ.

﴿قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾ قِيلَ: طَاوُوسًا وَدِيكًا وَغُرَابًا وَحَمَامَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَ النَّسْرَ بَدَلَ الْحَمَامَةِ، وَفِيهِ إِيْمَاءٌ إِلَى أَنَّ إِحْيَاءَ النَّفْسِ بِالْحَيَاةِ الْأَبَدِيَّةِ إِنَّمَا يَتَأْتَى بِإِمَاتَةِ حُبِّ الشَّهَوَاتِ وَالزَّخَارِفِ الَّذِي هُوَ صِفَةُ الطَّوُوسِ، وَالصَّوْلَةِ الْمَشْهُورِ بِهَا الدِّيْكُ، وَخَسَّةِ النَّفْسِ وَبُعْدِ الْأَمَلِ الْمُتَصَفِّ بِهِمَا الْغُرَابُ، وَالتَّرْفُعِ وَالْمَسَارَعَةِ إِلَى الْهَوَى الْمَوْسُومِ بِهِمَا الْحَمَامُ، وَإِنَّمَا خَصَّ الطَّيْرَ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِنْسَانِ وَأَجْمَعُ لَخَوَاصِّ الْحَيَوَانِ.

وَالطَّيْرُ مَصْدَرٌ سَمِّيَ بِهِ، أَوْ جُمِعَ كَصَحْبٍ.

﴿فَصَرَّهْنَّ إِلَيْكَ﴾: فَأَمِلَهُنَّ وَاضْمُمُهُنَّ إِلَيْكَ لِتَتَأَمَّلَهُنَّ وَتَعْرِفَ شَيْئَاتِهِنَّ^(١) لثَلَا يَلْتَبَسَ عَلَيْكَ بَعْدَ الْإِحْيَاءِ.

وَقَرَأَ حَمْزَةً وَيَعْقُوبُ: ﴿فَصَرَّهْنَّ﴾ بِالْكَسْرِ^(٢)، وَهَمَا لُغَتَانِ؛ قَالَ:

وَلَكِنَّ أَطْرَافَ الرِّمَاحِ تَصُورُهَا^(٣)

(١) جمع: شية، وهي كل لون يُخَالِفُ معظمَ لونِ الفرس وغيره. انظر: «الصحاح» (مادة: وشي).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٠)، و«التيسير» (ص: ٨٢)، و«النشر» (٢/ ٢٣٢).

(٣) عجز بيت للأبيرد بن المعذر شاعر إسلامي. انظر: «مجاز القرآن» (١/ ٤٨)، و«جمهرة اللغة»

(٢/ ٧٤٥)، و«الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٣٨). وصدوره في هذه المصادر:

وقال:

وفرع يصيرُ الجيدَ وخفٍ كأنه على اللَّيْتِ قِنَوانُ الكُرومِ الدَّوالِخِ
وقُرئ: (فَصْرَهْنَ) بضم الصاد وكسرِها مشددة الرَّاء^(١)، مِنْ صَرَّهَ يَصْرُّهُ وَيَصْرُهُ
إذا جمعه.

و: (فَصْرَهْنَ) من التَّصْرِية^(٢) وهي الجمعُ أيضًا.

﴿ثُمَّ أَجْعَلَ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا﴾؛ أي: ثُمَّ جَرَّثُهُنَّ وَفَرَّقَ أَجْزَاءَهُنَّ عَلَى الْجِبَالِ
التي بحضرتك، قيل: كانت أربعة، وقيل: سبعة.

﴿ثُمَّ أَدْعَاهُنَّ﴾ قُلْ لَهُنَّ: تَعَالَيْنَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴿يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا﴾ سَاعِيَاتٍ مُسْرِعَاتٍ
طيرانًا أو مشيًا.

رُوي أَنَّهُ أُمِرَ بِأَنْ يَذْبَحَهَا وَيَتَفَ رِيشَهَا وَيَقْطَعَهَا، فَيُمْسِكُ رُؤُوسَهَا وَيَخْلُطُ
سَائِرَ^(٣) أَجْزَائِهَا فَيُوزِعُهَا عَلَى الْجِبَالِ ثُمَّ يُنَادِيَهُنَّ، فَفَعَلَ ذَلِكَ، فَجَعَلَ كُلَّ جُزْءٍ يَطِيرُ
إِلَى الْآخِرِ حَتَّى صَارَتْ جُثَّتًا ثُمَّ أَقْبَلْنَ فَانْضَمَمْنَ إِلَى رُؤُوسِهِنَّ^(٤).

فَمَا ثَقِيلُ الْأَحْيَاءِ مِنْ حُبِّ خِنْدِفٍ

وذكر له الطيبي صدرًا آخر، وهو:

وَمَا صَيَدُ الْأَعْنَاقِ فِيهِمْ جِيلَةٌ

وذكر الصدرين التفتازاني في «الحاشية على الكشاف» (و١١٣١) وقال: الصَّيْدُ: المِيلُ والاعْوَجاجُ،
يعني: أن إمالة الأعناق إنما هي من الرماح.

(١) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٣)، و«المحتسب» (١/ ١٣٦).

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ١٣٦) عن عكرمة، و«تفسير الثعلبي» (٧/ ٢١٣)، و«الكشاف» (١/ ٥٩٠)،

عن ابن عباس.

(٣) «سائر»: ليس في (خ).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٤/ ٦٤٤).

وفيه إشارة إلى أن مَنْ أَرَادَ إِحْيَاءَ نَفْسِهِ بِالْحَيَاةِ الْأَبَدِيَّةِ فَعَلَيْهِ أَنْ يُقْبَلَ عَلَى الْقُوَى
الْبَدَنِيَّةِ فَيَقْتُلَهَا وَيَمْزَجَ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ حَتَّى تَنْكَسِرَ سَوَرَتُهَا فَيُطَاوِعَهُ مُسْرِعَاتٍ مَتَى
دَعَاهُنَّ بِدَاعِيَةِ الْعَقْلِ أَوْ الشَّرْعِ^(١)، وَكَفَى لَكَ شَاهِدًا عَلَى فَضْلِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ،
وَيُؤْمِنُ الصَّرَاعَةُ فِي الدُّعَاءِ، وَحُسْنِ الْأَدَبِ فِي السُّؤَالِ: أَنَّهُ تَعَالَى أَرَاهُ مَا أَرَادَ أَنْ يُرِيَهُ
فِي الْحَالِ عَلَى أَيْسَرِ الْوُجُوهِ، وَأَرَاهُ عُزِيرًا بَعْدَ أَنْ أَمَاتَهُ مِثْلَ عَامٍ.
﴿وَأَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ﴾ لَا يَعْجُزُ عَمَّا يُرِيدُهُ ﴿حَكِيمٌ﴾: ذُو حِكْمَةٍ بِالْغَةِ فِي كُلِّ مَا
يَفْعَلُهُ وَيَذَرُهُ.

قوله: «قِيلَ: طَاوُوسًا وَدِيكًا وَغُرَابًا وَحَمَامَةً»:

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَذَكَرَ بَدَلَ الْغُرَابِ الْغُرُنُوقَ^(٢).

قوله: «أَوْ جَمْعٌ»:

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: الصَّحِيحُ أَنَّهُ اسْمُ جَمْعٍ كَرَكِبٍ وَسَفَرٍ لَا جَمْعٌ، خِلَافًا لِأَبِي
الْحَسَنِ^(٣).

قوله:

«وَلَكِنَّ أَطْرَافَ الرِّمَاحِ تَصَوِّرُهَا»^(٤)

(١) فِي (خ): «وَالشَّرْع».

(٢) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٥١١ / ٢) (٢٧٠٥).

(٣) فِي (ز) وَ(ف): «الْحَسَنِ»، وَالْمُثْبِتُ مِنْ «الْبَحْرِ» (٤٨٩ / ٤)، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَهُوَ أَبُو الْحَسَنِ
الْأَخْفَشُ، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ طَيْرَ جَمْعٍ طَائِرٌ. انْظُرْ: «مَعَانِي الْقُرْآنِ» لَهُ (٥٤٦ / ٢).

(٤) عَجَزَ بَيْتٌ لِلأَبِيرِدِ بْنِ الْمَعْدَرِ شَاعِرٍ إِسْلَامِيٍّ. انْظُرْ: «مَجَازُ الْقُرْآنِ» (٤٨ / ١)، وَ«جُمْهُرَةُ اللُّغَةِ»
(٧٤٥ / ٢)، وَ«الْأَضْدَادُ» لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ (ص: ٣٨). وَصَدَرَهُ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ:

فَمَا تُقْبَلُ الْأَحْيَاءُ مِنْ حُبِّ خِنْدِفٍ

أوله:

وَمَا صَيْدُ الْأَعْنَاقِ فِيهِمْ جِلَّةٌ

الصَّيْدُ بِالْتَّحْرِيكِ: المَيْلُ والاعوجاجُ، يعني: أَنَّ إِمَالَةَ الْأَعْنَاقِ إِنَّمَا هِيَ مِنَ الرَّمَاكِ، وَالصَّوْرُ: الْمَيْلُ.

قوله:

«وَفَرَعَ يَصِيرُ الْجَيْدَ وَخَفِ كَأَنَّهُ عَلَى اللَّيْتِ قِنَوَانُ الْكُرُومِ الدَّوَالِحِ»

هو لبعض بني سليم^(١)، والفرعُ: الشَّعْرُ التَّامُّ، وَالْوَخْفُ بَحَاءٌ مُهْمَلَةٌ وَفَاءٌ: الشَّعْرُ الْكَثِيرُ الْأَسْوَدُ، وَاللَّيْتُ بِكَسْرِ اللَّامِ آخِرُهُ مُثْنَاءٌ فَوْقِيَّةٌ: صَفْحَةُ الْعُنُقِ، وَقِنَوَانُ: جَمْعُ قِنُوٍ وَهُوَ الْعُنْقُودُ، والدَّوَالِحُ بَحَاءٌ مُهْمَلَةٌ: الْمُثْقَلَاتُ الْحَمَلِ.

قوله: «قِيلَ: كَانَتْ أَرْبَعَةً»: أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ^(٢).

قوله: «وَقِيلَ: سَبْعَةٌ»: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٣).

قوله: «قُلْ لَهُنَّ: تَعَالَيْنَ بِإِذْنِ اللَّهِ»:

= وذكر له الطيبي صدرًا آخر، وهو ما سيذكره المصنف: «وَمَا صَيْدُ الْأَعْنَاقِ...».

وذكر الصديدين التفتازاني في «الحاشية على الكشف» (١١٣١).

(١) انظر: «معاني القرآن» للفرء (١/ ١٧٤)، و«الألفاظ» لابن السكيت (١/ ٤٠٩)، و«تفسير الطبري»

(٤/ ٦٣٦)، و«الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٣٦). يريد بقنوان الكروم: عنقيد العنب، وقوله:

«يَصِيرُ الْجَيْدَ»: أَي: يُمِيلُ الْعُنُقُ لكَثْرَتِهِ.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٤/ ٦٣٤).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٧١٦).

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: إِمَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ(قُلْ) فَلَا فَائِدَةَ أَوْ بِـ(تَعَالَيْنِ) فَلَا وَجْهَ لَتَفْسِيرِ ﴿أَدْعُهُنَّ﴾ بِذَلِكَ.

قوله: «وروي أنه أمر بأن يذبحها...» إلى آخره: أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس^(١).

(٢٦١) - ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ﴾؛ أي: مَثَلُ نَفَقَتِهِمْ كَمَثَلِ حَبَّةٍ، أو: مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ بَاذِرِ حَبَّةٍ، على حَذْفِ مُضَافٍ.

﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ﴾ أسندَ الإنباتَ إلى الحَبَّةِ لَمَّا كَانَتْ مِنَ الْأَسْبَابِ كَمَا يُسْنَدُ إِلَى الْأَرْضِ وَالْمَاءِ وَالْمُنْبِتِ عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْهَا سَائِقٌ يَنْشَعِبُ مِنْهَا سَبْعُ شُعَبٍ لِكُلِّ مِنْهَا سُنْبُلَةٌ فِيهَا مِئَةُ حَبَّةٍ، وَهُوَ تَمَثِيلٌ لَا يَقْتَضِي وَقُوعَهُ، وَقَدْ يَكُونُ فِي الدُّرَّةِ وَالذُّخْنِ وَفِي الْبُرِّ^(٢) فِي الْأَرْضِ الْمُغِلَّةِ.

﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ﴾ تِلْكَ الْمُضَاعَفَةُ ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ بِفَضْلِهِ، وَعَلَى حَسَبِ حَالِ الْمُنْفِقِ مِنْ إِخْلَاصِهِ وَتَعَبِهِ^(٣)، وَمِنْ أَجْلِ تَفَاوُتِ الْأَعْمَالِ فِي مَقَادِيرِ الثَّوَابِ.

﴿وَاللَّهُ وَاسِعٌ﴾ لَا يَضِيقُ عَلَيْهِ مَا يَتَفَضَّلُ بِهِ مِنَ الزَّيَادَةِ ﴿عَلِيمٌ﴾ بَنِيَّةُ الْمُنْفِقِ وَقَدَّرَ إِنْفَاقَهُ.

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٧٠٩).

(٢) في (ت): «وفي الحنطة».

(٣) في (ت): «ونصبه».

(٢٦٢) - ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبَعُونَ مَا أَنْفَقُوا مِنْهُ وَلَا أَدَّى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبَعُونَ مَا أَنْفَقُوا مِنْهُ وَلَا أَدَّى﴾ نَزَلَتْ فِي عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنَّهُ جَهَّزَ جَيْشَ الْعُسْرَةِ بِأَلْفٍ بَعِيرٍ بِأَقْتَابِهَا وَأَحْلَاسِهَا، وَعَبِدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ؛ فَإِنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ صَدَقَةً^(١).

وَالْمَنْ: أَنْ يَعْتَدَّ بِإِحْسَانِهِ عَلَى مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ، وَالْأَدَّى: أَنْ يَتَطَاوَلَ عَلَيْهِ بِسَبَبٍ^(٢) مَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ، وَ﴿ثُمَّ﴾ لِلتَّفَاوُتِ بَيْنَ الْإِنْفَاقِ وَتَرْكِ الْمَنْ وَالْأَدَى.

﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ لَعَلَّهُ لَمْ يُدْخِلِ الْفَاءَ فِيهِ - وَقَدْ تَضَمَّنَ مَا أُسْنَدَ إِلَيْهِ مَعْنَى الشَّرْطِ - إِيهَامًا بِأَنَّهُمْ أَهْلٌ لَذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَكَيْفَ بِهِمْ إِذَا فَعَلُوا؟

(٢٦٣) - ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى وَاللَّهُ عَنِّي حَلِيمٌ﴾.

﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾: رَدُّ جَمِيلٍ ﴿وَمَغْفِرَةٌ﴾: وَتَجَاوُزٌ عَنِ السَّائِلِ الْإِحَاحَهُ، أَوْ: نَيْلُ

(١) ذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٨٧)، والبغوي في «تفسيره» (٣٢٥/١)، عن الكلبي، وقال الشهاب الخفاجي في «الحاشية على البيضاوي» (٣٤١/٢): قيل: إنه لا أصل له في كتب الحديث.

قلت: لكنه ورد بغير هذا السياق، فقصة عبد الرحمن بن عوف مروية في سبب نزول قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ٧٩] من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وغيره. انظر: «تفسير الطبري» (١١/٥٨٩-٥٩٦)، وقصة عثمان دون ذكر نزول الآية رواها الترمذي (٣٧٠١) من حديث عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه وقال: حسن غريب.

(٢) في (ت): «بحسب».

مَغْفِرَةً مِّنَ اللَّهِ بِالرَّذِّ الْجَمِيلِ^(١)، أَوْ: عَفْوٌ مِّنَ السَّائِلِ بِأَن يَعَذَّرَهُ وَيَغْتَفِرَ رَذَّهُ.

﴿خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى﴾ خَيْرٌ عَنْهُمَا، وَإِنَّمَا صَحَّ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكَرَةِ لاختصاصها بالصفة.

﴿وَاللَّهُ غَنِيٌّ﴾ عَنِ إِنْفَاقِ بَمَنْ وَإِذَاءِ ﴿حَلِيمٌ﴾ عَنِ مَعَاجَلَةِ مَنْ يَمُنُّ وَيُؤْذِي بِالْعُقُوبَةِ.

(٢٦٤) - ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُبْطِلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءً النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾.

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُبْطِلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾: لَا تُحِبُّوا أَجْرَهَا بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴿كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءً النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾: كإبطال المنافع الذي يُرَائِي بِإِنْفَاقِهِ وَلَا يُرِيدُ بِهِ رِضَا اللَّهِ تَعَالَى وَلَا ثَوَابَ الْآخِرَةِ، أَوْ: مِمَّا ثَلِينِ الَّذِي يُنْفِقُ رِثَاءً، وَالْكَافُ فِي مَحَلِّ النَّصَبِ عَلَى الْمَصْدَرِ أَوْ الْحَالِ^(٢)، و﴿رِثَاءً﴾ نَصَبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ، أَوْ الْحَالِ بِمَعْنَى: مُرَائِيًا، أَوْ الْمَصْدَرِ؛ أَي: إِنْفَاقًا رِثَاءً.

﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ﴾؛ أَي: فَمَثَلُ الْمُرَائِي بِإِنْفَاقِهِ كَمَثَلِ حَجَرٍ أَمْلَسَ ﴿عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ﴾: مَطَرٌ عَظِيمٌ الْقَطَرِ ﴿فَتَرَكَهُ صَلْدًا﴾: أَمْلَسَ نَقِيًّا مِنَ التُّرَابِ.

﴿لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا﴾: لَا يَنْتَفِعُونَ بِمَا فَعَلُوا رِثَاءً وَلَا يَجِدُونَ ثَوَابًا، وَالضَّمِيرُ لِلَّذِي يُنْفِقُ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْجِنْسُ أَوِ الْجَمْعُ كَمَا فِي قَوْلِهِ:

(١) فِي (خ): «بَرْدٌ جَمِيلٌ».

(٢) قَوْلُهُ: «فَالْكَافُ فِي مَحَلِّ النَّصَبِ عَلَى الْمَصْدَرِ»؛ أَي: فِي التَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ، «أَوْ الْحَالِ»؛ أَي: عَلَى

التَّفْسِيرِ الثَّانِي. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/ ٥٨٥).

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم

﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ إلى الخير والرشاد، وفيه تعريض بأن الرثاء والمن والأذى على الإنفاق من صفة الكفار، ولا بد للمؤمن أن يتجنب^(١) عنها.

(٢٦٥) - ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيئًا مِّنْ أَنْفُسِهِمْ

كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَتَأْتُ أَكْهَاضًا مُّغْفِرِينَ فَإِن لَّمْ يُمْسِكْهَا وَابِلٌ فَطُلٌّ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيئًا مِّنْ أَنْفُسِهِمْ﴾: وتثبيئاً بعض أنفسهم على الإيمان؛ فإن المال شقيق الروح، فمن بذل ماله لوجه الله ثبت بعض نفسه، ومن بذل ماله وروحه ثبتها كلها، أو تصديقاً للإسلام وتحقيقاً للجزاء مبتدئاً من أصل أنفسهم، وفيه تنبيه على أن حكمة الإنفاق للمنفق تزكية النفس عن البخل وحب المال.

﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾؛ أي: ومثل نفقة هؤلاء في الزكاة كمثال بستان بموضع مرتفع، فإن شجره يكون أحسن منظرًا وأزكى ثمرًا.

وقرأ عاصم وابن عامر: ﴿بِرَبْوَةٍ﴾ بالفتح^(٢)، وقُرى بالكسر^(٣)، وثلاثتها لغات فيها.

﴿أَصَابَهَا وَابِلٌ﴾: مطرٌ عظيم القطر ﴿فَتَأْتُ أَكْهَاضًا﴾: ثمرتها، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو بالسكون للتخفيف^(٤).

(١) في (ت): «يجتنب».

(٢) وقرأ باقي السبعة بضم الراء. انظر: «السبعة» (ص: ١٩٠)، و«التيسير» (ص: ٨٣).

(٣) نسبت لابن عباس. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٣).

(٤) وقرأ باقي السبعة بضم الكاف. انظر: «السبعة» (ص: ١٩٠)، و«التيسير» (ص: ٨٣).

﴿ضَعْفَتِ﴾: مثلي ما كانت تُثمرُ بسببِ الوابلِ، والمرادُ بالضعفِ: المثلُ، كما أُريدَ بالزوج الواحدُ في قوله: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [هود: ٤٠]، وقيل: أربعة أمثاله، ونصبه على الحالِ؛ أي: مُضاعفاً.

﴿فَإِنْ لَمْ يُصَيِّبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾؛ أي: فيصيبها - أو: فالذي يُصيبها - طَلٌّ، أو: فطلٌّ يَكفيها لكرمِ منبتِها، وبرودةِ هوائِها لارتفاعِ مكانِها، وهو المَطَرُ الصَّغِيرُ القَطْرُ، والمعنى: أنَّ نفقاتِ هؤلاء زائِجةٌ عندَ الله لا تُضيعُ بحالٍ وإن كانت تتفاوتُ باعتبارِ ما ينضمُّ إليها من أحواله^(١).

ويجوزُ أن يكونَ التَّمثِيلُ لحالِهم^(٢) عندَ الله بالجنةِ على الرِّبوةِ، ونفقاتِهم^(٣) الكثيرةِ والقليلةِ الرَّائِدَتَيْنِ في زلفاهُم بالوابِلِ والطلِّ.

﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ تحذيرٌ عن الرِّثاءِ وترغيبٌ في الإخلاصِ.

(٢٦٦) - ﴿أَيُّدُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضِعْفًا فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾.

﴿أَيُّدُ أَحَدُكُمْ﴾ الهمزةُ فيه للإِنكارِ ﴿أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ جعل الجنةَ مِنْهُمَا - مع ما فيها من سائرِ الأشجارِ - تغليباَ لهما؛ لشرفَهما وكثرةِ منافعِهما، ثم ذكرَ أنَّ فيها من كلِّ الثمراتِ ليدلَّ على احتوائِها على سائرِ أنواعِ الأشجارِ، ويجوزُ أن يكونَ المرادُ بالثمراتِ المنافعَ.

(١) قوله: «من أحواله»؛ أي: المنفق. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٩٢).

(٢) في (أ) و(خ): «بحالهم».

(٣) قوله: «ونفقاتهم» عطف على «حالهم». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٩٢ - ٥٩٣).

﴿وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ﴾؛ أي: كِبُرُ السِّنِّ؛ فَإِنَّ الْفَاقَةَ وَالْعَالَةَ فِي الشَّيْخُوخَةِ أَصْعَبُ،
وَالْوَاوُ لِلْحَالِ، أَوْ لِلْعَطْفِ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى^(١)، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: أَيَوَّدُ أَحَدُكُمْ لَوْ كَانَتْ
لَهُ جَنَّةٌ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ.

﴿وَلَهُ ذَرِيَّةٌ ضَعْفَاءُ﴾: صِغَارٌ لَا قُدْرَةَ لَهُمْ عَلَى الْكَسْبِ.

﴿فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿أَصَابَهُ﴾، أَوْ ﴿تَكُونُ﴾
باعتبارِ المعنى.

و(الإعصارُ): رِيحٌ عَاصِفَةٌ تَنْعَكِسُ مِنَ الْأَرْضِ إِلَى السَّمَاءِ مُسْتَدِيرَةً كَعُمُودٍ.
والمعنى: تَمَثِيلُ حَالٍ مَنْ يَفْعَلُ الْأَفْعَالَ الْحَسَنَةَ وَيَضُمُّ إِلَيْهَا مَا يُحِبُّهَا كِرِيَاءً
وَإِذَاءً فِي الْحَسَرَةِ وَالْأَسَفِ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ وَاشْتَدَّتْ حَاجَتُهُ إِلَيْهَا وَوَجَدَهَا
مُحِبَّةً، بِحَالٍ مَنْ هَذَا شَأْنُهُ، وَأَشْبَهُهُمْ بِهِ مَنْ جَالَ بَسْرِهِ فِي عَالَمِ الْمَلَكُوتِ، وَتَرَفَّى
بِفِكْرِهِ إِلَى جَنَابِ الْجَبْرُوتِ، ثُمَّ نَكَصَ عَلَى عَقِيْبِهِ إِلَى عَالَمِ الزُّورِ، وَالتَفَتَ إِلَى مَا
سِوَى الْحَقِّ وَجَعَلَ سَعْيَهُ هَبَاءً مَنثورًا.

﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾؛ أي: تَتَفَكَّرُونَ فِيهَا
فَتَعْتَبِرُونَ بِهَا.

(١) قوله: «والواو للحال، أو للعطف حملاً على المعنى» إنما قال: «حملاً على المعنى»؛ لأن (أن) المصدرية وإن كانت صالحةً للدخول على الماضي؛ مثل: عجبْتُ من أن قام، لكنها إذا نصبت المضارع كانت للاستقبال قطعاً، فلم تصلح للماضي، فلم يصحَّ عطفُ (أصابه) على ﴿تَكُونُ﴾، فأجاب بأن الواو في ﴿فَأَصَابَهُ﴾ للحال بتقدير (قد)، أو للعطف حملاً على المعنى؛ كما في ﴿وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾ [المنافقون: ١٠] بالجزم، على تضمين ﴿وَلَا﴾ معنى الشرط، فيعطف عليه مجزوم، كأنه قيل: أَيَوَّدُ أَحَدُكُمْ لَوْ كَانَتْ لَهُ جَنَّةٌ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٩٣).

(٢٦٧) - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِكَافِرِينَ بِهِ إِلَّا أَنْ تُحْمِلُوهُ فَإِنَّ اللَّهَ غَفِيرٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾: مِنْ حَلَالِهِ وَجِيَادِهِ ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾: وَمِنْ طَيِّبَاتِ مَا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْحُبُوبِ وَالثَّمَرِ وَالْمَعَادِنِ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ لِتَقْدِيمِ ذِكْرِهِ.

﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ﴾: وَلَا تَقْصِدُوا الرَّدِيءَ مِنْهُ؛ أَي: مِنَ الْمَالِ، أَوْ: مِمَّا أَخْرَجْنَا، وَتَخْصِيصُهُ بِذَلِكَ لِأَنَّ التَّفَاوُتَ فِيهِ أَكْثَرُ.

وَقُرِئَ: (وَلَا تَأْمَمُوا) (وَلَا تَيَمَّمُوا) بِضَمِّ التَّاءِ^(١).

﴿تُنْفِقُونَ﴾: حَالٌ مُقَدَّرَةٌ مِنْ فَاعِلٍ ﴿تَيَمَّمُوا﴾^(٢)، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ ﴿مِنْهُ﴾، وَيَكُونُ الضَّمِيرُ لـ ﴿الْخَبِيثِ﴾ وَالْجُمْلَةُ حَالًا مِنْهُ.

﴿وَلَسْتُمْ بِكَافِرِينَ بِهِ﴾؛ أَي: وَحَالُكُمْ أَنَّكُمْ لَا تَأْخُذُونَهُ فِي حُقُوقِكُمْ لِرَدَائِيَّتِهِ ﴿إِلَّا أَنْ تُحْمِلُوهُ فِيهِ﴾: إِلَّا أَنْ تَسَامَحُوا فِيهِ، مَجَازٌ مِنْ أَعْمَضَ بَصَرَهُ: إِذَا غَضَّهُ.

وَقُرِئَ: (تُغْمَضُوا)^(٣)؛ أَي: تُحْمَلُوا عَلَى الْإِغْمَاضِ، أَوْ: تُوجَدُوا مُغْمَضِينَ.

(١) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٣) الأولى عن أبي صالح صاحب عكرمة والثانية عن مسلم بن جندب. ونسبت الأولى لابن مسعود في «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ١٣٠)، و«الكشاف» (١/ ٥٩٩)، والثانية لابن عباس في «الكشاف» (١/ ٥٩٩).

(٢) قوله: «حال مقدرة»؛ لأن الإنفاق من الخبيث يقع بعد القصد إليه لا معه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٩٥).

(٣) نسبت لقتادة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٣)، و«المحتسب» (١/ ١٣٩)، و«الكشاف» (١/ ٥٩٩)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٣٦٣)، و«البحر» (٥/ ١٦).

وعن ابن عباس: كانوا يتصدقون بحشف التمر وشراره ففُهِوا عنه.
﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفِيٌّ﴾ عَنْ إِنْفَاقِكُمْ، وَإِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ لِإِنْفَاعِكُمْ ﴿حَكِيمٌ﴾ بِقَبُولِهِ
وإِثَابَتِهِ.

(٢٦٨) - ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ
وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ﴾ فِي الْإِنْفَاقِ، وَالْوَعْدُ فِي الْأَصْلِ شَائِعٌ فِي الْخَيْرِ
وَالشَّرِّ.

وَقُرِئَ: (الْفَقْرُ) بِالْضَمِّ وَالسُّكُونِ، وَبُضْمَتَيْنِ، وَفَتْحَتَيْنِ^(١).
﴿وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ﴾: وَيُغَرِّبُكُمْ عَلَى الْبُخْلِ، وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الْبَخِيلَ:
فَاحِشًا.

وقيل: المعاصي.

﴿وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ﴾؛ أَي: يَعِدُكُمْ فِي الْإِنْفَاقِ مَغْفِرَةً ذُنُوبِكُمْ ﴿وَفَضْلًا﴾:
خَلْفًا أَفْضَلَ مِمَّا أَنْفَقْتُمْ فِي الدُّنْيَا أَوْ فِي الْآخِرَةِ.
﴿وَاللَّهُ وَاسِعٌ﴾؛ أَي: وَاسِعُ الْفَضْلِ لِمَنْ أَنْفَقَ ﴿عَلِيمٌ﴾ بِإِنْفَاقِهِ.

(٢٦٩) - ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا
يَذْكُرُونَ إِلَّا أُولَ الْأَلْبَابِ﴾.

﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾: تَحْقِيقُ الْعِلْمِ وَإِتْقَانُ الْعَمَلِ ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ آخَرُ
لِلْإِهْتِمَامِ بِالْمَفْعُولِ الثَّانِي.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٤) الأولى عن عيسى بن عمر، والثالثة عن بعضهم.

والوسطى التي بضممتين لم أجدها.

﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ﴾ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ، وَقَرَأَ يَعْقُوبُ بِالْكَسْرِ^(١)؛
أَي: وَمَنْ يُؤْتِهِ اللَّهُ.

﴿فَقَدْ أَوْفَىٰ خَيْرًا كَثِيرًا﴾؛ أَي: أَيَّ خَيْرٍ كَثِيرٍ، إِذْ حِيزَ^(٢) لَهُ خَيْرُ الدَّارَيْنِ.
﴿وَمَا يَذْكُرُ﴾: وَمَا يَتَعَبَّظُ بِمَا قُصَّ مِنَ الْآيَاتِ، أَوْ: وَمَا يَتَفَكَّرُ؛ فَإِنَّ الْمُتَفَكَّرَ
كَالْمُتَذَكِّرِ لِمَا أَوْدَعَ اللَّهُ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْعُلُومِ بِالْقُوَّةِ.
﴿إِلَّا أُولَٰئِكَ الْأَلْبَابِ﴾: ذُودُ الْعُقُولِ الْخَالِصَةِ عَنْ شَوَائِبِ الْوَهْمِ وَالرُّكُونِ إِلَى
مُتَابَعَةِ الْهَوَى.

(٢٧٠) - ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ وَمَا
لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ.

﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ﴾ قَلِيلَةً أَوْ كَثِيرَةً، سِرًّا أَوْ عَلَانِيَةً^(٣)، فِي حَقِّ أَوْ بَاطِلٍ ﴿أَوْ
نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ﴾ بِشَرِّطٍ أَوْ بَغَيْرِ شَرِّطٍ، فِي طَاعَةٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾
فَيَجَازِيكُمْ عَلَيْهِ ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ﴾ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي الْمَعَاصِي وَيَنْذِرُونَ فِيهَا، أَوْ
يَمْنَعُونَ مِنَ الصَّدَقَاتِ وَلَا يَقُونَ^(٤) بِالنَّذِيرِ ﴿مِنْ أَنْصَارٍ﴾: مَنْ يَنْصُرُهُمْ مِنَ اللَّهِ
وَيَمْنَعُهُمْ مِنْ عِقَابِهِ.

(٢٧١) - ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَصَّدَقَتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهُهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ
لَكُمْ وَتُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

﴿إِنْ تَبَدُّوا لَصَّدَقَتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾؛ أَي: فَنِعْمَ شَيْئًا إِبْدَاؤُهَا.

(١) ويثبت الياء في الوقف. انظر: «النشر» (٢/ ٢٣٥).

(٢) فِي (أ) وَ(خ): «أَذْخَرَ» مَكَان: «إِذْ حِيزَ».

(٣) فِي (ت): «وَعَلَانِيَةً».

(٤) فِي (ت): «يُؤْفُونَ».

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ بفتحِ النونِ وكسرِ العينِ على الأصلِ، وقرأ أبو عمرو وأبو بكرٍ وقالونُ بكسرِ النونِ وسكونِ العينِ، ورُوِيَ عنهم بكسرِ النونِ وإخفاءِ حركةِ العينِ وهو أَقْبَسُ^(١).

﴿وَلَنْ تَخْفَوْهَا وَتُوْتُوَهَا أَلْفَرَاءَ﴾؛ أي: تُعْطَوْنَهَا مَعَ الْإِخْفَاءِ ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾: فالإخفاءُ خَيْرٌ لَّكُمْ، وهذا في التَّطَوُّعِ وَلِمَنْ لَمْ يُعْرِفْ بِالْمَالِ، فَإِنَّ إِبْدَاءَ الْفَرْضِ لِغَيْرِهِ أَفْضَلُ لِنَفْيِ التُّهْمَةِ.

وعن ابنِ عباسٍ: صَدَقَةُ السَّرِّ فِي التَّطَوُّعِ تَفْضُلُ عِلَانِيَتِهَا سَبْعِينَ ضِعْفًا، وَصَدَقَةُ الْفَرِيضَةِ عِلَانِيَتُهَا أَفْضَلُ مِنْ سِرِّهَا بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ ضِعْفًا.

﴿وَنُكْفِرُ عَنْكُمْ مَنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ قرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ في روايةِ حفصٍ بالياءِ؛ أي: وَاللَّهُ يُكْفِّرُ، أو: الْإِخْفَاءُ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وعاصمٌ في روايةِ ابنِ عباسٍ ويعقوبُ بالنونِ مَرْفُوعًا على أَنَّهُ جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ مُبْتَدَأَةٌ، أو اسْمِيَّةٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا بَعْدَ الْفَاءِ؛ أي: وَنَحْنُ نُكْفِّرُ.

وقرأ نافعٌ وحمزةُ والكِسائيُّ مَجْزُومًا^(٢) على محلِّ الْفَاءِ وما بعدهُ.

وَقُرِئَ بِالتَّاءِ مَرْفُوعًا وَمَجْزُومًا^(٣) وَالْفِعْلُ لِلصَّدَقَاتِ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٩١)، و«التيسير» (ص: ٨٤). والأخيرة التي بكسر النون وإخفاء حركة العين ليست في «السبعة».

(٢) أي: بالنون والجزم. انظر هذه القراءات في «السبعة» (ص: ١٩١)، و«التيسير» (ص: ٨٤)، و«النشر» (٢/٢٣٦).

(٣) انظر: «الكشاف» (١/٦٠٣). والقراءة بالتاء والجزم مع كسر الفاء نسبت لابن عباس كما في «إعراب القرآن» للنحاس (١/١٣٢)، وبالتاء والرفع مع كسر الفاء حكاه المهدوي عن ابن هرمز كما في «المحرر الوجيز» (١/٣٦٦).

﴿وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾ ترغيبٌ في الإِسْرَارِ^(١).

(٢٧٢) - ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا تُنْفِسْكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾.

﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾: لا يجبُ عليك أَنْ تجعلَ النَّاسَ مهْدِيَّينَ، وإنَّما عليك الإِرشَادُ والحثُّ على المَحَاسِنِ، والدَّبُّ^(٢) عن القَبَائِحِ كالْمَنِّ والأَذَى وإِنْفَاقِ الْخَبِيثِ.

﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ صَرِيحٌ بِأَنَّ الهِدَايَةَ مِنَ اللَّهِ وَبِمَشِئَتِهِ، وإنَّما تُخَصُّ بِقَوْمٍ دُونَ قَوْمٍ.

﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ﴾: مِنْ نَفَقَةٍ مَعْرُوفَةٍ ﴿فَلَا تُنْفِسْكُمْ﴾: فَهُوَ لِأَنْفُسِكُمْ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ غَيْرُكُمْ، فَلَا تَمُنُّوا عَلَيْهِ وَلَا تُنْفِقُوا الْخَبِيثَ.

﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ حَالٌ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا تُنْفِسْكُمْ غَيْرَ مُنْفِقِينَ إِلَّا لابتِغَاءِ وَجْهِ اللَّهِ وَطَلَبِ ثَوَابِهِ، أَوْ عَطْفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ؛ أَي: وَلَيْسَ نَفَقَتُكُمْ إِلَّا لابتِغَاءِ وَجْهِهِ فَمَا لَكُمْ تَمُنُّونَ بِهَا وَتُنْفِقُونَ الْخَبِيثَ؟
وقيل: نَفْيٌ فِي مَعْنَى النِّهْيِ.

﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ ثَوَابُهُ أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً، فَهُوَ تَأْكِيدٌ لِلشَّرْطِيَّةِ السَّابِقَةِ.

= وذكر النحاس عن عكرمة: (وتكفَّرُ) بالتاء وفتح الفاء والعزم.

(١) بعدها في (أ): «به».

(٢) في (ت): «والنهي».

أو ما يُخْلَفُ الْمُنْفِقُ^(١)؛ استجابةً لقوله عليه السَّلامُ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ لِمُنْفِقٍ خَلْفًا وَلِمُسْلِكٍ تَلْفًا».

رُوي أَنَّ نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانَتْ لَهُمْ أَصْهَارٌ وَرِضَاعٌ فِي الْيَهُودِ وَكَانُوا يُنْفِقُونَ عَلَيْهِمْ، فَكَرِهُوا لَمَّا أَسْلَمُوا أَنْ يَنْفَعُوهُمْ فَتَرَكْتُ. وَهَذَا فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ، أَمَّا الْوَاجِبُ فَلَا يَجُوزُ صَرْفُهُ إِلَى الْكَافِرِ.

﴿وَأَنْتُمْ لَا تَظْلُمُونَ﴾؛ أي: لَا تُنْقِصُونَ ثَوَابَ نَفَقَاتِكُمْ^(٢).

(٢٧٣) - ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾.

﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ؛ أي: اعْمِدُوا لِلْفُقَرَاءِ، أو: اجْعَلُوا مَا تُنْفِقُونَهُ لِلْفُقَرَاءِ، أو: صَدَقَاتِكُمْ لِلْفُقَرَاءِ^(٣).

﴿الَّذِينَ أُحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾: أَحْصَرَهُمُ الْجِهَادُ ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ لاشتغالهم به ﴿ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾: ذَهَابًا فِيهَا لِلْكَسْبِ.

وقيل: هُمُ أَهْلُ الصُّفَّةِ، كَانُوا نَحْوًا مِنْ أَرْبَعِ مِائَةٍ مِنَ فُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ يَسْكُنُونَ صُفَّةَ الْمَسْجِدِ يَسْتَغْرِقُونَ أَوْقَاتَهُمْ بِالْتَّعَلُّمِ وَالْعِبَادَةِ، وَكَانُوا يَخْرُجُونَ فِي كُلِّ سَرِيَّةٍ بَعَثَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ﴾ بِحَالِهِمْ ﴿أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾: مِنْ أَجْلِ تَعَفُّفِهِمْ
عن السؤال.

(١) قوله: «أو ما يخلف المنفق» عطف على «ثوابه». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٩٩).

(٢) في (ت): «نفقتكم».

(٣) قوله: «صدقاتكم» بالرفع على أنه مبتدأ مقدر، و﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾ خبره. انظر: «الكشاف» (١/ ٦٠٥).

﴿تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾ مِنَ الضَّعْفِ وَرِثَاةِ الْحَالِ، وَالخَطَابُ لِلرَّسُولِ ﷺ أَوْ لِكُلِّ أَحَدٍ.

﴿لَا يَسْتَأْذِنُ النَّاسُ إِلَّا حَقًّا﴾: إلحاحًا، وهو أَنْ يُلَازِمَ الْمَسْئُولَ حَتَّى يُعْطِيَهُ؛ مِنْ قَوْلِهِمْ: لَحَقْنِي مِنْ فَضْلِ لِحَافِهِ؛ أَي: أَعْطَانِي مِنْ فَضْلِ مَا عِنْدَهُ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمْ لَا يَسْأَلُونَ، وَإِنْ سَأَلُوا عَنْ ضَرُورَةٍ لَمْ يُلْحُوا. وَقِيلَ: هُوَ نَفْيٌ لِلْأَمْرَيْنِ كَقَوْلِهِ:

على لا حِبِّ لا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ

وَنَصْبُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ فَإِنَّهُ كَنُوعٍ مِنَ السُّؤَالِ، أَوْ عَلَى الْحَالِ.

﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ تَرْغِيبٌ فِي الْإِنْفَاقِ وَخُصُوصًا عَلَى هَؤُلَاءِ.

(٢٧٤)- ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْمِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْمِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾؛ أَي: يَعْْمُونَ الْأَوْقَاتَ وَالْأَحْوَالَ بِالْخَيْرِ، نَزَلَتْ فِي أَبِي بَكْرٍ؛ تَصَدَّقَ بِأَرْبَعِينَ أَلْفَ دِينَارٍ: عَشْرَةَ بِاللَّيْلِ، وَعَشْرَةَ بِالنَّهَارِ، وَعَشْرَةَ بِالسَّرِّ، وَعَشْرَةَ بِالْعَلَانِيَةِ. وَقِيلَ: فِي عَلِيٍّ؛ لَمْ يَمْلِكْ إِلَّا أَرْبَعَةَ دَرَاهِمَ، فَتَصَدَّقَ بِدَرَاهِمٍ لَيْلًا، وَدَرَاهِمٍ نَهَارًا، وَدَرَاهِمٍ سِرًّا، وَدَرَاهِمٍ عَلَانِيَةً.

وَقِيلَ: فِي رَبِطِ الْخَيْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا^(١).

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٣٤-٣٦/٥) من قول ابن عباس وأبي ذر وأبي الدرداء وأبي أمامة وعبد الله بن بشر الغافقي.

﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ خبران
لـ ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ﴾ والفاء للسببية، وقيل: للعطف والخبر محذوف؛ أي: ومنهم
الذين، ولذلك جَوَزَ الوقْفُ على ﴿وَعَلَانِيَةً﴾.

قوله: «نزلت في عثمان»: لم أَقِفْ عَلَيْهِ^(١).

قوله: «والمَنْ أَنْ يَعْتَدَّ»: مِنْ عَدَّه فاعْتَدَّ؛ أي: صارَ مَعْدُودًا، ثم تعدَّى بالباء
فيقال: اعتدَّ به؛ أي: جعله مَعْدُودًا مُعْتَبَرًا على المنعم عليه^(٢).

قوله: «و﴿ثُمَّ﴾ لِلتَّفَاوُتِ»:

قال ابنُ المُنِيرِ وَتَبِعَهُ الطَّبِيبِيُّ: عِنْدِي فِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى دَوَامِ الْفِعْلِ
الْمَعْطُوفِ بِهِ وَإِرْخَائِهِ الطَّوْلَ فِي اسْتِصْحَابِهِ، فَلَا يَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنِ الْإِشْعَارِ بِبُعْدِ^(٣)
الزَّمَنِ، وَمَعْنَاهُ فِي الْأَصْلِ: تَرَاخِي زَمَنِ وَقُوعِ الْفِعْلِ [وحدوثه]، وَمَعْنَاهُ الْمُسْتَعَارُ: دَوَامُ
وُجُودِ الْفِعْلِ وَتَرَاخِي زَمَنِ بَقَائِهِ، وَمِثْلُهُ: ﴿ثُمَّ اسْتَقَمُوا﴾؛ أي: دَامُوا عَلَى الْإِسْتِقَامَةِ
دَوَامًا مُتَرَاخِيًا، وَكَذَا هُنَا؛ أي: يَدُومُونَ عَلَى [تناسي] الْإِحْسَانِ وَتَرْكِ الْإِمْتِنَانِ، وَقَرِيبٌ
مِنْهُ أَوْ مِثْلُهُ السَّيْنُ تَصَحَّبُ الْفِعْلَ لِتَنْفِيسِ زَمَانٍ وَقُوعِهِ نَحْوُ: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينَ﴾
[الصفات: ٩٩] وَقَدْ قَالَ: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨] فَلَيْسَ لِتَأْخِيرِ الْهَدَايَةِ
سَبِيلٌ، فَتَعَيَّنَ حَمْلُهُ عَلَى تَنْفِيسِ دَوَامِ الْهَدَايَةِ وَتَمَادِي أَمْدِهَا^(٤).

قوله: «لَعَلَّهُ لَمْ يَدْخُلِ الْفَاءُ...» إِلَى آخِرِهِ:

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٧/ ٢٢٥) عن الكلبي.

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: عدد).

(٣) في النسخ: «بتقيد»، والمثبت من «الانتصاف» و«فتوح الغيب».

(٤) انظر: «الانتصاف» (١/ ٣١١)، و«فتوح الغيب» (٣/ ٥١٩)، وما بين معكوفتين منهما.

قَالَ الطَّبِيُّ: تَحْقِيقُهُ: أَنَّ فِي تَضَمُّنِ مَعْنَى الشَّرْطِ تَعْلِيقًا لِلْكَلامِ، وَفِي زَوَالِهِ عَنِ ذَلِكَ تَحْقِيقٌ لِلخَبَرِ، وَإِنَّمَا بُنِيَتْ الْجُمْلَةُ عَلَى التَّحْقِيقِ لِأَنَّهَا وَارِدَةٌ فِي الْحَثِّ عَلَى الْإِنْفَاقِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِرَفْعِ مَنَارِ الْمُسْلِمِينَ وَإِشَادَةِ الدِّينِ الْقَوِيمِ^(١).

قوله: «وَأِنَّمَا صَحَّ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِيرَةِ لِاخْتِصَاصِهَا بِالصِّفَةِ»:

هَذَا فِي «قَوْلٍ» خَاصَّةٍ، وَأَمَّا الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مُخَصِّصٍ^(٢) كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ.

قوله:

«إِنَّ الَّذِي حَانَتْ بَفْلَجٍ دِمَاؤُهُمْ»

هُوَ لِلأَشْهَبِ بْنِ رُمَيْلَةَ النَّهْشَلِيِّ، شَاعِرٌ إِسْلَامِيٌّ مِنْ طَبَقَةِ الْفَرَزْدَقِيِّ^(٣)، وَقِيلَ: لِحُرَيْثِ بْنِ مَخْفُضٍ^(٤) وَتَمَامُهُ:

هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ^(٥)

حَانَتْ: هَلَكَتْ^(٦).

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٥١٩ - ٥٢٠).

(٢) فِي (ز) وَ(س): «تخصيص».

(٣) انظر: «الإصابة» لابن حجر (١/ ٣٤٤).

(٤) هُوَ حُرَيْثُ بْنُ سُلَيْمَةَ بْنِ مَرَارَةَ، مِنْ بَنِي مَازَن، قَالَ الْمَرْزُبَانِيُّ هُوَ مُخْضَرَمٌ لَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَشْعَارٌ، وَعَاشَ إِلَى أَنْ أَدْرَكَ الْحِجَابَ وَلَهُ مَعَهُ قِصَّةٌ، انظر: «الإصابة» لابن حجر (٢/ ١٤٦).

(٥) انظر «الكتاب» (١/ ١٨٧)، و«مجاز القرآن» (٢/ ١٩٠)، و«معاني القرآن» للأخفش (١/ ٩١)، و«المقتضب» (٤/ ١٤٦)، و«خزانة الأدب» (٦/ ٢٥).

(٦) انظر: «الصالح» (مادة: حين).

و«فَلَجٌ» بَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ اللَّامِ وَجِيمٌ: مَوْضِعٌ فِي طَرِيقِ الْبَصْرَةِ^(١).

وَدِمَاؤُهُمْ: نُفُوسُهُمْ.

وَيُرَوَى: (وَأَنَّ الْأَكْلَى) بَدَلٌ: (فَإِنَّ الَّذِي).

قوله: «ضعفين»: قال أبو حيان: يَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنَّ الشَّيْءَ فِيهِ لِلتَّكْثِيرِ لَا شَفْعِ الْوَاحِدِ؛ أَيِ: ضَعْفًا بَعْدَ ضَعْفٍ؛ أَيِ: أَضْعَافًا كَثِيرَةً؛ لِأَنَّ النَّفَقَةَ لَا تُضَاعَفُ بِحَسَنَتَيْنِ فَقَطْ بَلْ بَعِشْرٍ وَسَبْعٍ مِثَّةٍ وَأَزِيدَ^(٢).

قوله: «أَوِ لِلْعَطْفِ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: الْإِعْتِرَاضُ بِأَنْ لَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى دُخُولِ إِصَابَةِ الْكِبَرِ فِي حَيْزِ التَّمَنِّي لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي حَيْزِ التَّمَنِّي الْمُنْكَرِ الْمَنْفِيِّ، أَيِ: لَا يُوَدُّ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ وَلَا يَتَمَنَّا، وَكَذَا ﴿فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ﴾ فَإِنَّهُ عَطَفَ عَلَى (أَصَابَهُ الْكِبَرُ) حَتَّى إِنَّ تَمَنِّيَ حَصُولِ الْجَنَّةِ الْمَوْصُوفَةِ أَيْضًا مُنْكَرٌ مَنْفِيٌّ بِاعْتِبَارِ هَذَيْنِ الْعَطْفَيْنِ، وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْكَلَامَ إِنْكَارٌ^(٣) وَاسْتِبْعَادٌ لَتَمَنِّي هَذَا الْمَجْمُوعِ.

قوله: «فَحُذِفَ الْمُضَافُ لَتَقْدَمَ ذِكْرُهُ»:

زَادَ الطَّبِيبِيُّ وَالشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: وَكَرَّرَ (مِنْ) دَلَالَةً عَلَى اسْتِقْلَالِ كُلِّ مِنَ الْإِنْفَاقَيْنِ^(٤).

قوله: «حَالٌ مُقَدَّرَةٌ»؛ لِأَنَّ الْإِنْفَاقَ مِنْهُ يَقَعُ بَعْدَ الْقَصْدِ إِلَيْهِ.

(١) انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٤/ ٢٧٢).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٤/ ٥٦٠، ٥٦١).

(٣) في (س): «استنكار». والمثبت من باقي النسخ و«حاشية التفتازاني» (و١٣٢ ب).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٥٢٩ - ٥٣٠).

قوله: «أي: وحالكم أنكم لا تأخذونه»: جعل الجملة حاليةً، وقيل: إنها مُستأنفة.

قوله: «وعن ابن عباس...» إلى آخره: أخرجه ابن أبي حاتم^(١).

قوله: «والوعد في الأصل شائع في الخير والشر»:

قال الفرّاء: يقال: وعدته خيراً ووعدته^(٢) شراً، فإذا أسقطوا الخير والشر قالوا في الخير الوعد والعدة وفي الشر الإيعاد والوعيد^(٣).

قوله: «ويغريكم»: قال الشيخ سعد الدين: يعني: أن ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ استعارةً تبعيةً.

قوله: «والعرب تسمي البخيل فاحشاً»: قال بعض الطائيين:

قد أخذ المجد كما أراداً ليس بفاحشٍ يصرُّ الزاداً^(٤)
وقال طرفة:

أرى الموت يعتام الكرام ويصطفي عقيلة مال الفاحش المُشدِّد^(٥)

قوله: «أي: ومن يؤته الله»:

قال أبو حيان: إن أراد تفسير المعنى فصحيح، أو الإعراب فلا، إذ ليس في ﴿يُؤْتِي﴾ ضميرٌ نصبٍ على حذفٍ، بل ﴿مَنْ﴾ مفعولٌ مُقدَّمٌ لفعل الشرط؛ كما

(١) رواه بنحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٧٩٠)، والطبري في «تفسيره» (٤ / ٧٠٥). وانظر: «الكشاف» (١ / ٦٠٠).

(٢) في (س): «وأوعده».

(٣) ذكره عنه ابن قتيبة في «أدب الكاتب» (١ / ٣٥١).

(٤) ذكره أبو حيان في «البحر المحيط» (٥ / ١٩)، وفيه: «ليس بفاحش».

(٥) انظر: «ديوان طرفة» (ص ٢٦).

تقول: أَيَّا تُعْطِ دِرْهَمًا أُعْطِيهِ دِرْهَمًا^(١).

قَالَ الْحَلَبِيُّ: يُؤَيِّدُ تَقْدِيرَ الرَّمْخَسِيِّ^(٢) قِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ: (وَمَنْ يُؤْتِيهِ الْحِكْمَةَ) بِإِثْبَاتِ هَاءِ الضَّمِيرِ^(٣)، و(مَنْ) فِي قِرَاءَتِهِ مُبْتَدَأٌ لاشتغالِ الْفِعْلِ بِمَعْمُولِهِ، وَعِنْدَ مَنْ يُجَوِّزُ الْاِشْتِغَالَ فِي أَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ يَجُوزُ فِي (مَنْ) النَّصْبُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ، وَيُقَدَّرُهُ مُتَأَخِّرًا، وَالرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ^(٤).

قوله: «أَي: أَيُّ خَيْرٍ كَثِيرٍ»: يريد: أَنَّ التَّنْكِيرَ يُفِيدُ التَّعْظِيمَ كَمَا أَنَّ الْوَصْفَ أَفَادَ التَّكْثِيرَ.

قوله: «فِي جَزَائِكُمْ عَلَيْهِ» يعني: أَنَّ إِبْثَابَ الْعِلْمِ كُنَايَةٌ عَنِ الْجَزَاءِ وَإِلَّا فَهُوَ مَعْلُومٌ. قوله: «إِبْدَاؤُهَا» يعني: أَنَّ ﴿هِيَ﴾ هِيَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ، لَكِنْ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ لِيَحْسُنَ ارْتِبَاطُ الْجَزَاءِ بِالشَّرْطِ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا تَذْكِيرُ الضَّمِيرِ فِي ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾؛ أَي: إِخْفَاؤُهَا.

قوله: «وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: صَدَقَةُ السَّرِّ..» إِلَى آخِرِهِ: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٥). قوله: «وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَيَعْقُوبُ بِالنُّونِ مَرْفُوعًا عَلَى أَنَّهُ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ مُبْتَدَأَةٌ أَوْ اسْمِيَّةٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا بَعْدَ الْفَاءِ، أَي: وَنَحْنُ نَكْفُرُ، وَقَرَأَ نَافِعٌ وَحَمْزَةٌ وَالْكِسَائِيُّ بِهِ مَجْزُومًا عَلَى مُحَلِّ الْفَاءِ وَمَا بَعْدَهُ»:

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢٣ / ٥).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١ / ٦٠١).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص ٢٤٠).

(٤) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٢ / ٦٠٥).

(٥) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٨٤٧)، والطبري في «تفسيره» (٥ / ١٥).

وَرَدَ سُؤَالٌ مِنَ الْإِسْكَندَرِيَّةِ مِنَ الْقَاضِي بَدْرِ الدِّينِ الدَّمَامِينِيِّ^(١) عَلَى هَذَا الْمَحَلِّ مِنْ «الْكَشَافِ»^(٢) صُورَتُهُ:

اسْتَشْكَلَ هَذَا الْفَصْلُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ جُمْلَةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ لَا رَفْعًا وَلَا نَصْبًا وَلَا جَرًّا وَهُوَ وَاضِحٌ، وَلَا جَزْمًا؛ لِأَنَّ الْفَاءَ الرَّابِطَةَ لِلْجَوَابِ مَانِعَةٌ مِنْ جَزْمِ مَا بَعْدَهَا لَوْ كَانَ مِمَّا يَقْبَلُ الْجَزْمَ فَكَذَا مَا يَفْعُ مَوْقِعَهُ، فَكَيْفَ تَقُولُ: (عَطْفًا عَلَى مَحَلٍّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ) وَالْفَرَضُ أَنَّ لَا مَحَلَّ لَهُ؟

وِثَانِيَهُمَا: أَنَّ قَوْلَهُ^(٣): (وَمَجْزُومًا عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ الْفَاءِ وَمَا بَعْدَهُ لِأَنَّهُ جَوَابُ الشَّرْطِ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْفَاءَ وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ، وَكَذَا قَالَ غَيْرُهُ، لَكِنَّهُ مُشْكِلٌ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ الْجُمْلَةَ لَا تَكُونُ ذَاتَ مَحَلٍّ مِنَ الْإِعْرَابِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ وَإِقِيعَةً مَوْقِعَ الْمُفْرَدِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ مَحَالِّ الْمُفْرَدِ حَتَّى تَكُونَ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ مَوْقِعَهُ ذَاتَ مَحَلٍّ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ إِنَّمَا يَكُونُ جُمْلَةً، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا إِذِ الْمَوْضِعُ^(٤) لِلْجُمْلَةِ بِالْأَصَالَةِ، وَأَمَّا جَزْمُ الْفِعْلِ فَلَيْسَ بِالْعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ الْجُمْلَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ لِكَوْنِهِ مُضَارِعًا وَقَعَ صَدَرَ الْجُمْلَةِ مَعْطُوفَةً عَلَى جُمْلَةِ جَوَابِ

(١) محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر، بدر الدين الدماميني الإسكندراني، ولد سنة (٧٦٣ هـ)، ومهر في العربية والفنون، وكان عارفاً بالوثائق، حسن الخط، رائق النظم والشعر، كان أحد الكلمة في فنون الأدب، سريع الإدراك قوي الحافظة، حسن المودة، انظر: «المجمع المؤسس» لابن حجر (٣/ ٢٩٠-٢٩١).

(٢) انظر: «الكَشَافُ» (١/ ٦٠٢).

(٣) أي: الزمخشري. انظر: «الكَشَافُ» (١/ ٦٠٣).

(٤) في (ز) و(س): «مفرداً فالموضع».

الشَّرْطِ الْجَازِمِ، وَهِيَ لَوْ صُدِّرَتْ بِمُضَارِعٍ كَانَ مَجْزُومًا، فَأُعْطِيَتِ الْجُمْلَةُ الْمَعْطُوفَةُ حَكْمَ الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا وَهُوَ جَزْمٌ صَدْرِيهَا إِذَا كَانَ فِعْلًا مُضَارِعًا، انْتَهَى.

قوله: «على ما بعد الفاء»؛ لأنَّ محلَّ ما بعدها وحده مرفوعٌ إذ لا أثر للعامل فيه، ومحلُّها معه مَجْزُومٌ.

قوله: «اللهمَّ اجْعَلْ لِمُنْفِقٍ خَلْفًا وَلِمُؤْمِسِكِ تَلْفًا»: أخرجه البخاريُّ من حديث أبي هريرة^(١).

قوله: «رُويَ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ» الحديث: أخرجه النسائيُّ والحاكِمُ عن ابنِ عَبَّاسٍ نحوه^(٢).

قوله: «وقيل: هُم أَهْلُ الصُّفَّةِ»: أخرجه ابنُ المنذرِ عن ابنِ عَبَّاسٍ^(٣).

قوله: «كانوا نحوًا من أربع مائة..» إلى آخره^(٤).

قوله:

«على لا حِبِّ لا يُتَدَى بِمَنَارِهِ»

قيل: هو صدرُ بَيْتٍ، وتماؤه:

إِذَا سَافَهُ الْعَوْدُ الدِّيَابِيَّ جَرَجَرًا^(٥)

(١) رواه البخاري (١٤٤٢)، ومسلم (١٠١٠)، بلفظ: «ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقًا خلفًا، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكًا تلفًا».

(٢) رواه بنحوه النسائي في «الكبرى» (١٠٩٨٦)، والحاكِم في «المستدرک» (٣١٢٨)، وذكره بهذا اللفظ الثعلبي في «تفسيره» (٣٣٤ / ٧)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٩٠)، عن الكلبي.

(٣) رواه ابن المنذر في «تفسيره» (٧).

(٤) بيض المصنف هنا في (ف) بمقدار سطر كامل.

(٥) انظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ٩٦)، و«معاني القرآن» للزجاج (٣٥٧ / ١)، وفيهما: «العود =

وقيل: عَجَزُ بَيْتٍ وَصَدْرُهُ:

سَدَى بِيَدَيْهِ ثُمَّ أَجَّ بَسِيرُهُ^(١)

سَدَى بِيَدَيْهِ: مَدَّهُمَا فِي السَّيْرِ.

وَأَجَّ الظَّلِيمَ: عَدَى^(٢).

وَاللَّاحِبُ: الطَّرِيقُ الْوَاسِعُ^(٣).

و«سَافَهُ» بَسِينٌ مُهْمَلَةٌ وَفَاءٌ: شَمَّهُ^(٤).

و«الْعَوْدُ» بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَبِالدَّالِ الْمُهْمَلَتَيْنِ: الْجَمَلُ الْمُسْنُ الَّذِي جَاوَزَ فِي السَّنِّ الْبَازِي وَالْمُخْلِيفَ، وَجَمْعُهُ عَوْدَةٌ^(٥).

و«الدِّيَافِي» بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَتَحْتِيَّةٍ وَفَاءٍ: الضَّخْمُ الْجَلِيلُ^(٦).

وَالجَزَجَرَةُ: صَوْتُ يُرَدُّهُ الْبَعِيرُ فِي حَنْجَرَتِهِ^(٧).

وَمَعْنَى الشُّطْرِ: عَلَى لَاحِبٍ لَا مَنَارَ لَهُ فَيُهْتَدَى بِهِ، كَذَا فِي حَوَاشِي «الْكَشَافِ»^(٨).

= النباطي..».

(١) وذكر له ابن قتيبة في «غريب الحديث» (٢/ ١٥١) عَجَزَ آخِرُ وَهُوَ:

كَأَجِ الظَّلِيمِ مِنْ قَنِيصٍ وَكَالْبِ.

(٢) انظر: «الصحاح» (مادة: أَجَج).

(٣) انظر: «الصحاح» (مادة: لَحَب).

(٤) انظر: «الصحاح» (مادة: سَوَف).

(٥) انظر: «الصحاح» (مادة: عَوَد).

(٦) انظر: «الصحاح» (مادة: دَوَف).

(٧) انظر: «الصحاح» (مادة: جَرَر).

(٨) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٥٤٠ - ٥٤١).

قُلْتُ: وَجَدْتُ الْبَيْتَ فِي «دِيوانِ امرئِ القيسِ» مِنْ قَصِيدَتِهِ الَّتِي أَوَّلُهَا:

سَمَا لَكَ شَوْقٌ بَعْدَمَا كَانَ أَقْصَرَا وَحَلَّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوْ فَعَرَعَرَا
إِلَى أَنْ قَالَ:

بَكَى صَاحِبِي لَمَّا رَأَى الدَّرْبَ دُونَهُ وَأَيَّقَنَ أَنَا لِاحِقَانٍ بِقَيْصَرَا
فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكِ عَيْنَاكَ إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا
وَأِنِّي زَعِيمٌ إِنْ رَجَعْتُ مُمْلَكًا بَسِيرٍ تَرَى مِنْهُ الْفُرَانِقَ أَزُورَا
عَلَى لَاحِبٍ لَا يَهْتَدِي بِمَنَارِهِ إِذَا سَافَهُ الْعَوْدُ النَّبَاطِيَّ جَرَجَرَا^(١)

قال شارح ديوانه: النَّبَاطِيُّ مَنْسُوبٌ إِلَى النَّبِطِ^(٢).

وفي «الصحاح»: دِيَافٌ مَوْضِعٌ بِالْجَزِيرَةِ وَهِيَ نَبِيطُ الشَّامِ^(٣).

قوله: «وَنَصَبُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ فَإِنَّهُ كَنُوعٍ مِنَ السُّؤَالِ»: جَعَلَهُ مَصْدَرًا لـ «سَتَلُوكَ».

وقال أبو حيَّان: هُوَ مَصْدَرٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ «سَتَلُوكَ»؛ أَي: لَا يُلْحِقُونَ^(٤).

قوله: «نَزَلْتُ فِي أَبِي بَكْرٍ»: لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ.

قوله: «تَصَدَّقَ بِأَرْبَعِينَ أَلْفَ دِينَارٍ»: أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِهِ»، عَنْ عَائِشَةَ^(٥).

(١) انظر: «ديوان امرئ القيس» (ص ٩٣ - ٩٥).

(٢) انظر: «شرح ديوان امرئ القيس» لأبي بكر عاصم بن أيوب (ص: ٩١).

(٣) انظر: «الصحاح» (مادة: دوف).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٥ / ٤٧، ٤٨).

(٥) لم أقف عليه في «تاريخ دمشق».

قوله: (وقيل: في علي...) إلى آخره: أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم والطبراني عن ابن عباس^(١).

قوله: «وقيل: في ربط الخيل...» إلى آخره:

أخرجه الطبراني وابن أبي حاتم من حديث عريب المليكي مرفوعاً^(٢).

قال الشيخ سعد الدين: كون هذا السبب لا يقتضي خصوص الحكم به بل العبرة بعموم اللفظ.

(٢٧٥) - ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَخْبِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾؛ أي: الآخذون له، وإنما ذكر الأكل لأنه أعظم منافع

(١) رواه عن ابن عباس عبد الرزاق في «تفسيره» (٣٤٤)، ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (٣٣/٥)، والطبراني في «الكبير» (١١١٦٤)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٩١)، من طريق عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما. وعبد الوهاب بن مجاهد متروك، وكذبه الثوري، كما في «التقريب».

وذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٩٢) عن الكلبي، ومقاتل في «تفسيره» (١/٢٢٥)، والكلبي ومقاتل متروكان.

ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٨٨٣) من طريق عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه. ولم يذكر ابن عباس، وحاله مع إرساله كالذي قبله.

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (١٧/١٨٨) رقم (٥٠٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٨٨٠)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/٣٢٤): «يزيد بن عبد الله وأبوه لا يعرفان».

ورواه الطبري في «تفسيره» (٥/٣٤ - ٣٦) من قول ابن عباس وأبي ذر وأبي الدرداء وأبي أمامة وعبد الله بن بشر الغافقي.

المال، ولأنَّ الرِّبَا شائعٌ في المطعومات، وهو زيادةٌ في الأجلِ بأنَّ يُباعَ مطعومٌ بمطعومٍ أو نقدٌ بتقديٍّ إلى أجلٍ، أو في العِوَضِ بأنَّ يُباعَ أحدهما بأكثرَ منه من جنسه. وإنَّما كُتِبَ بالواوِ كالصَّلَاةِ للتَّفخيمِ على لغةٍ^(١)، وزيدَت الألفُ بعدها تشبيهاً بواوِ الجَمْعِ.

﴿لَا يَقُومُونَ﴾ إذا بُعثوا من قُبُورِهِمْ ﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ﴾: إلا قياماً كقيامِ المصروعِ، وهو واردٌ على ما يزعُمون أنَّ الشَّيْطَانَ يَخِيطُ الإنسانَ فيُصرِّعُ. و(الخبطُ): ضَرَبٌ على غيرِ اتِّساقٍ، كخبطِ العِشْوَاءِ.

﴿مِنَ الْمَسِّ﴾؛ أي: الجنون، وهذا أيضاً من زَعَمَاتِهِمْ: أنَّ الجِنِّيَّ يَمَسُّه فيختلطُ عقلُهُ، ولذلك قيل: جُنَّ الرَّجُلُ، وهو مُتعلِّقٌ بـ ﴿يَقُومُونَ﴾^(٢)؛ أي: لا يقومون من المسِّ الذي بهم بسببِ أكلِ الرِّبَا، أو بـ ﴿يَقُومُ﴾ أو بـ ﴿يَتَخَبَّطُهُ﴾ فيكونُ نُهُوضُهُمْ وسُقُوطُهُمْ كالمصروعين لا لاختلالِ عقلِهِمْ ولكنَّ لأنَّ اللهَ أَرَبِيَّ في بُطُونِهِمْ ما أَكَلُوهُ مِنَ الرِّبَا فَأَثْقَلَهُمْ.

﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾؛ أي: ذلك العقابُ بسببِ أَنَّهُمْ نَظَّمُوا الرِّبَا والبيعَ في سِلْكٍ واحدٍ لِإِفْضَائِهِمَا إِلَى الرِّبْحِ فَاسْتَحْلَوْهُ اسْتِخْلَالَهُ، وكانَ الْأَصْلُ: إِنَّمَا الرِّبَا مِثْلُ الْبَيْعِ، ولكنَّ عَكْسَ الْمُبَالِغَةِ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا الرِّبَا أَصْلاً وقاسوا به الْبَيْعَ، والفرقُ بَيِّنٌ فَإِنَّ مَنْ أَعطى دِرْهَمَيْنِ بِدِرْهَمٍ ضَيَّعَ دِرْهَمًا، وَمَنْ اشترى سِلْعَةً تُساوي دِرْهَمًا بِدِرْهَمَيْنِ فَلَعَلَّ مَسَاسَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا أَوْ تَوَقُّعَ رَوَاجِهَا يَجْبِرُ هَذَا الْغُبْنَ.

(١) في (ت): «لغته». وعبارة «الكشاف» (١/٦٠٨): كُتِبَ بالواوِ على لغةٍ مَنْ يَفْخُمُ كما كُتِبَتِ الصَّلَاةُ والزَّكَاةُ.

(٢) في (ت): «بلا يقومون».

﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ إنكارٌ لتسويتهم، وإبطالٌ للقياسِ لمعارضته^(١) النَّصَّ .

﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾: فَمَنْ بَلَغَهُ وَعَظٌ مِنَ اللَّهِ وَزَجْرٌ بِالنَّهْيِ عَنِ الرَّبَا
﴿فَاتَّعَظَ وَتَبِعَ النَّهْيَ﴾: فَلَهُ مَا سَلَفَ: تَقَدَّمَ أَخْذُهُ التَّحْرِيمَ وَلَا يُسْتَرَدُّ مِنْهُ .

﴿وَمَا﴾ في مَوْضِعِ الرَّفْعِ بِالظَّرْفِ إِنْ جُعِلَتْ ﴿مَنْ﴾ مَوْصُولَةً، وبِالابتداءِ إِنْ جُعِلَتْ شَرْطِيَّةً عَلَى رَأْيِ سَيَوِيهِ؛ إِذِ الظَّرْفُ غَيْرُ مُعْتَمِدٍ عَلَى مَا قَبْلَهُ.
﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ يُجَازِيهِ عَلَى انْتِهَائِهِ، إِنْ كَانَ عَنْ قَبُولِ الْمَوْعِظَةِ وَصِدْقِ النِّيَّةِ.
وَقِيلَ: يَحْكُمُ فِي شَأْنِهِ وَلَا اعْتِرَاضَ لَكُمْ عَلَيْهِ.
﴿وَمَنْ عَادَ﴾؛ أَي: إِلَى تَحْلِيلِ الرَّبَا إِذَا الْكَلَامُ فِيهِ ﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ لِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِهِ.

(٢٧٦) - ﴿يَمْحُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾.

﴿يَمْحُ اللَّهُ الرِّبَا﴾: يُذْهِبُ بَرَكَّتَهُ وَيُهْلِكُ الْمَالَ الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ ﴿وَيُزِي الصَّدَقَاتِ﴾: مَا يُتَصَدَّقُ بِهِ يُضَاعَفُ ثَوَابُهَا وَيُبَارَكُ فِيهَا أُخْرِجَتْ مِنْهُ، وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ الصَّدَقَةَ فَيُرِيهَا كَمَا يُرِي بِي أَحَدُكُمْ مَهْرَةً»، وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا نَقَصَتْ زَكَاةٌ مِنْ مَالٍ قَطُّ».

﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ﴾: لَا يَرْضَى وَلَا يُحِبُّ مَحَبَّتَهُ لِلتَّوَابِينَ ﴿كُلَّ كَفَّارٍ﴾: مُصِرٌّ عَلَى تَحْلِيلِ الْمَحْرَمَاتِ ﴿أَثِيمٍ﴾: مُنْهَكٍ فِي ارْتِكَابِهِ.

(١) في (ت): «المعارضة».

(٢٧٧) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ باللهِ وَرَسُولِهِ وبما جاءَهُمْ مِنْهُ ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾ عَطَفَهُمَا عَلَى مَا يَعْمُهُمَا لِإِنْفَاتِهِمَا عَلَى سَائِرِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ.

﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ مِنْ آتٍ ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ عَلَى فَاِتِّ.

(٢٧٨) - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾: وَاتْرَكُوا بَقَايَا مَا سَرَطْتُمْ عَلَى النَّاسِ مِنَ الرِّبَا ﴿إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ بِقُلُوبِكُمْ؛ فَإِنَّهُ دَلِيلٌ ^(١) امْتِثَالٍ مَا أُمِرْتُمْ بِهِ. رَوَى أَنَّهُ كَانَ لَتَقْيِفٍ مَالٌ عَلَى بَعْضِ قُرَيْشٍ، فَطَالِبُوهُمْ عِنْدَ الْمَحَلِّ بِالْمَالِ وَالرِّبَا فَنَزَلَتْ ^(٢).

(٢٧٩) - ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتِغُوا فَكَيْتُ بُتْ رُؤُسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَقْلُمُونَ وَلَا تَقْلُمُونَ﴾.

﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾؛ أَي: فَاعْلَمُوا بِهَا، مِنْ أَذَنَ بِالشَّيْءِ: إِذَا عَلِمَ بِهِ.

(١) فِي (ت): «فَإِن دَلِيلَهُ» وَفِي (خ): «فَإِنَّهُ دَلِيلٌ».

(٢) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٥٠ / ٥) عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ وَعَنْ عِكْرَمَةَ. وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٥٤٨ / ٢) عَنْ مِقَاتِلٍ، وَرَوَاهُ أَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٦٦٨)، وَالْوَاهِدِيُّ فِي «أَسْبَابِ النِّزُولِ» (ص: ٩٣ - ٩٤) مِنْ طَرِيقِ الْكَلْبِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَالْكَلْبِيُّ مَتْرُوكٌ، وَأَبُو صَالِحٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وقرأ حمزة وعاصم في رواية ابن عيَّاش ﴿فَاذْنُوا﴾^(١)؛ أي: فأعلموا بها غيركم، من الأذن وهو الاستماع؛ فإنه من طرق العلم.

وتنكير (حرب) للتعظيم، وذلك يقتضي أن يُقاتل المُربي بعد الاستِتابَةِ حتَّى يَفِيءَ إلى أمر الله كالباغي، ولا يقتضي كفره، روي أنها لما نزلت قال ثقيف: لا يدي^(٢) لنا بحرب الله ورسوله^(٣).

﴿وَإِنْ ثُبُتَ﴾ من الارتباء واعتقاد حِلِّه ﴿فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ﴾ بأخذ الزيادة ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ بالمطل والتقصان، ويفهم منه أنهم إن لم يتوبوا فليس لهم رأس مَالِهِمْ، وهو سديد على ما قلناه؛ إذ المَصْرُّ على التحليل مُرْتَدٌّ وما له فيءٌ.

(٢٨٠) - ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾؛ وإن وقع غريمٌ ذو عُسْرَةٍ، وقرئ: (ذا عُسْرَةٍ)^(٤)؛ أي: وإن كان الغريم ذا عُسْرَةٍ.

(١) وقرأ باقي السبعة: ﴿فَاذْنُوا﴾. انظر: «السبعة» (ص: ١٩٢)، و«التيسير» (ص: ٨٤).

(٢) في (أ): «لا قيل».

(٣) انظر: «تفسير مقاتل» (١/ ٢٢٨)، و«تفسير الثعلبي» (٧/ ٤٣٢). وروى الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٩٣) خبراً طويلاً من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وفيه: «فتزلت هذه الآية والتي بعدها: ﴿إِنْ لَمْ تَعْمَلُوا فَاذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾. فعرف بنو عمرو أن لا يدان لهم بحرب من الله ورسوله».

(٤) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٨٦)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٤)، عن ابن مسعود وعثمان وأبي.

﴿فَنَظَرُهُ﴾؛ أي: فالحُكْمُ نَظَرُهُ، أو: فعَلَيْكُمْ نَظَرُهُ، أو: فليَكُنْ نَظَرُهُ، وهي الإنظارُ.
 وقرئ: (فناظرُهُ) على الخبر^(١)، أي: فالمُسْتَحَقُّ ناظرُهُ، بمعنى: مُنْتَظَرُهُ، أو:
 صَاحِبُ نَظَرَتِهِ على طريق النَّسَبِ.

وعلى الأمر^(٢)؛ أي: فسَامِحُهُ بالنَّظَرَةِ.

﴿إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾: إلى يَسَارٍ. وقرأ نافعٌ وأبو عمرو بضَمِّ السَّيْنِ^(٣)، وهما لُغَتَانِ
 كَمَشْرِقَةٍ وَمَشْرِقَةٍ، وقرئ بهما مُضَافَيْنِ بَحْذِفِ التَّاءِ عِنْدَ الإِضَافَةِ^(٤) كَقَوْلِهِ:

وَأَخْلَفُواكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا﴾ بالتَّشْدِيدِ، وقرأ عاصِمٌ بِتَخْفِيفِ الصَّادِ^(٥).

﴿خَيْرَ لَكُمْ﴾: أَكْثَرُ ثَوَابًا مِنَ الْإِنْظَارِ، أو: خَيْرٌ مِمَّا تَأْخُذُونَ؛ لِمُضَاعَفَةِ ثَوَابِهِ
 ودوامه.

وقيل: المرادُ بالتَّصَدُّقِ: الْإِنْظَارُ، لقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يَحِلُّ دِينَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ
 فَيُؤْخِرُهُ إِلَّا كَانَ لَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ».

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٤)، و«الكشاف» (١/ ٦١٣)، عن عطاء بن أبي رباح.
 وذكر الزجاج في «معاني القرآن» (١/ ٣٥٩): (فناظرُهُ) على أنها - كما قال - اسم مصدر كالتي في
 قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢].

(٢) أي: (فناظرُهُ). انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ١٣٥)، و«الكشاف» (١/ ٦١٤)، عن مجاهد
 وعطاء. ودون نسبة في «معاني القرآن» للأخفش (١/ ٢٠٤)،

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٢)، و«التيسير» (ص: ٨٥)، عن نافع وحده.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧).

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٣)، و«التيسير» (ص: ٨٥). وقوله: «بالتَّشْدِيدِ»، وقرأ عاصِمٌ بِتَخْفِيفِ
 الصَّادِ وقع في (ت) بدلاً منه: «بالإبراء».

﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ما فيه من الذكر الجميل والأجر الجزيل.

(٢٨١) - ﴿وَأَنْتُمْ أَيُّهَا تَرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾.

﴿وَأَنْتُمْ أَيُّهَا تَرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾: يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَوْ: يَوْمَ الْمَوْتِ، فَتَأْتُوا لِمَصِيرِكُمْ إِلَيْهِ.

وقرأ أبو عمرو ويعقوب بفتح التاء وكسر الجيم^(١).

﴿ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ﴾: جَزَاءَ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ.

﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾: بِنَقْصِ ثَوَابٍ وَتَضْعِيفِ عِقَابٍ.

وعن ابن عباس: أَنَّهَا آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ بِهَا جِبْرِيلُ وَقَالَ: صَعُهَا فِي رَأْسِ الْمِئَةِ وَالْثَمَانِينَ مِنَ الْبَقَرَةِ

وعاش رسول الله ﷺ بعدها أحدًا وعشرين يومًا، وقيل: أحدًا وثمانين، وقيل: سبعة أيام، وقيل: ثلاث ساعات.

قوله: «وَأِنَّمَا كُتِبَ بِالْوَاوِ كَالصَّلَاةِ لِلتَّفْخِيمِ»:

المرادُ به إمالة الألفِ إلى مخرج الواو، وقيل: لأنَّ لغةَ الحيرة الرَّبُو بالواوِ السَّاكِنَةِ وهي قراءةُ العدوي^(٢)، وكتبوها على لفظهم بها، وإِنَّمَا كَتَبَهَا أَهْلُ

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٣)، و«التيسير» (ص: ٨٥)، و«النشر» (٢/ ٢٠٨).

(٢) وهي بفتح الباء كما قيدها السمين في «الدر المصون» (٢/ ٦٢٨ - ٦٢٩)، والعدوي هو أبو السَّمال، واسمه عَنب بن أبي هلال، له قراءة شاذة، قال عنه الهذلي: إمام في العربية، وقال أبو زيد: طفت العرب كلها فلم أر أعلم من أبي السَّمال، (ت: ١٦٠ هـ)، انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤/ ١٨٧).

الحجازِ كذلك لأنَّهم تَعَلَّمُوا الْخَطَّ مِنْ أَهْلِ الْحِيرَةِ^(١).

قوله: «وهو واردٌ على ما يزعمون..» إلى آخره: فيه قولٌ: أَنَّهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَأَنَّ الشَّيْطَانَ يَصْرَعُ الْإِنْسَانَ حَقِيقَةً، وَالْأَحَادِيثُ دَالَّةٌ لَهُ.

قوله: «وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِـ» لَا يَقُومُونَ ﴿﴾: رَدَّهُ أَبُو حَيَّانَ بَأَنَّ مَا بَعْدَ (إِلَا) لَا يَتَعَلَّقُ بِمَا قَبْلَهَا إِلَّا إِنْ كَانَ فِي حَيْزِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَهَذَا لَيْسَ فِي حَيْزِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَكَذَلِكَ مَنَعُوا تَعَلُّقَ ﴿بِالْبَيْتِ وَالزُّبُرِ﴾ [النحل: ٤٤] بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا﴾ [النحل: ٤٣]^(٢).

قوله: «ولكن عكس للمبالغة»:

قَالَ الطَّبْيِيُّ: هَذَا تَسْمِيَةُ ابْنِ الْأَثِيرِ^(٣) بِالطَّرْدِ وَالْعَكْسِ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْمُشَبَّهِ بِهِ أَنْ يَكُونَ أَعْرَفَ بِجِهَةِ التَّشْبِيهِ وَأَقْوَى، فَإِذَا عُكِّسَ صَارَ الْمُشَبَّهُ أَقْوَى مِنَ الْمُشَبَّهِ بِهِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا الرَّبَّ أَصْلًا وَقَاسُوا بِهِ الْبَيْعَ»^(٤).

قوله: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ الصَّدَقَةَ فِئْرِيهَا..» الْحَدِيثُ: أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٥).

قوله: «مَا نَقَصَتْ زَكَاةً مِنْ مَالٍ قَطُّ»: أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ بِلَفْظٍ: «مَا نَقَصَ مَالٌ مِنْ صَدَقَةٍ»^(٦).

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٥/ ٥٤).

(٢) المصدر السابق (٥/ ٥٨).

(٣) انظر: «المثل السائر» لابن الأثير (٢/ ١٢٥).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٥٤٤).

(٥) رواه البخاري (٧٤٣٠)، ومسلم (١٠١٤)، والترمذي (٦٦٢).

(٦) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (١٦٧٤) بلفظ: «لا ينقص مال من صدقة»، وفي سنده من لم يسم، =

قوله: «رُويَ أَنَّهُ كَانَ لثَقِيفٍ...» إلى قوله: «فَنَزَلَتْ»: أخرجه أبو يعلى عن ابن عباس^(١).

قوله: «رُويَ أَنَّهَا لَمَّا نَزَلَتْ...» إلى آخره:

هو من تَمَمَّ الحديث قبله، قال في «النهاية»: (ما لي بهذا الأمر يد ولا يدان)؛ أي: لا طاقة لي به؛ لأنَّ المباشرة والدِّفاع إنما يكون^(٢) باليدين، فكأنَّ يديه معدومتان لعجزه عن دفعه^(٣).

و(لا يدني لنا) من (لا أبأله) بإقحام اللام لتأكيد الإضافة، وعند ابن الحاجب بحذف التَّوْنِ تشبيهاً بالمضاف^(٤).

قوله: «وَقَرَأْ نَافِعٌ وَحَمْزَةٌ» بضمَّ السَّيْنِ: لم يقرأ بها سوى نافع وحده، وقرأه حمزة بالفتح كالباقين.

قوله:

«وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا»

أوله:

جَدَّ الْحَلِيطُ عِدَاةَ الْبَيْنِ وَانْجَرَدُوا^(٦)

= ورواه مسلم (٢٥٨٨) عن أبي هريرة بلفظ: «ما نقصت صدقة من مال».

(١) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٢٦٦٨).

(٢) في (س): «يكونان».

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٥ / ٢٩٣).

(٤) انظر: «أمالى ابن الحاجب» (١ / ٤١٦).

(٥) في نسخنا من البيضاوي: «وأبو عمرو»، وانظر ما تقدم في تخريجها.

(٦) دون نسبة في «معاني القرآن» للفراء (٢ / ٢٥٤)، و«الخصائص» لابن جني (٣ / ١٧١). وعزاه =

الْخَلِيطُ: الْمُخَالِطُ، وَانْجَرَدَ بَنَّا السَّيْرِ: امْتَدَّ مِنْ غَيْرِ لِيَّ عَلَى شَيْءٍ، فَمَعْنَاهُ: أَسْرَعُوا، وَ«عِدَّ الْأَمْرَ» أَصْلُهُ: عِدَّةُ الْأَمْرِ، فَحُذِفَ التَّاءُ^(١).

قوله: «وقيل: المراد بالتصدق: الإنظار»:

رَدَّ الْإِمَامُ أَنَّ الْإِنْظَارَ قَدْ عَلِمَ مِمَّا قَبْلُ، فَلَا بُدَّ مِنْ حَمَلِهِ عَلَى فَائِدَةٍ جَدِيدَةٍ^(٢).

قوله: «لَا يَحِلُّ دَيْنُ رَجُلٍ مُسْلِمٍ فَيُوْخَّرُهُ إِلَّا كَانَ لَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ»:

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ نَحْوَهُ^(٣).

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: «فَيُوْخَّرُهُ» مَرْفُوعٌ عَطْفًا عَلَى «يَحِلُّ»، وَالنَّفْيُ عَلَى الْمَجْمُوعِ بِمَعْنَى: لَا يَكُونُ حُلُولٌ فَيَعْقِبُهُ^(٤) تَأْخِيرٌ، وَإِلَّا كَانَ اسْتِثْنَاءً مُفْرَعًا فِي مَوْقِعِ الصِّفَةِ لـ «رَجُلٍ» أَوْ الْحَالِ، وَالْمَعْنَى: كُلَّمَا كَانَ هَذَا كَانَ ذَاكَ، وَقَدْ يُقَالُ: هُوَ نَصَبٌ بِتَقْدِيرِ (أَنْ) أَوْ رَفْعٌ بِحَذْفِ الْمُبْتَدَأِ؛ أَي: فَهُوَ يُؤْخَّرُهُ، وَلَيْسَ بِذَاكَ.

قوله: «وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهَا آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ بِهَا جَبْرِيلُ»: أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ^(٥).

= السمين في «الدر المصون» (٥٧/٦) لزهير وليس في ديوانه، وصاحب «اللسان» (مادة: غلب) للفضل بن العباس بن عتبة اللهي.

(١) في (س) زيادة: «للإضافة».

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٨٧/٧).

(٣) رواه بنحوه الإمام أحمد في «المسند» (١٩٩٧٧)، وإسناده ضعيف، لكن له شاهد رواه الإمام أحمد أيضاً في «المسند» (٢٣٠٤٦) من حديث بريدة رضي الله عنه بإسناد صحيح.

(٤) في (ز) و(س): «يعقبه».

(٥) رواه النسائي في «الكبرى» (١٠٩٩١) و(١٠٩٩٢)، وعزاه لابن مردويه: المصنف في «الدر المنثور» (١١٦/٢).

وروى البخاري (٤٦٠٥)، ومسلم (١٦١٨) عن البراء بن عازب: آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ

قوله: «وقال: ضَعَهَا فِي رَأْسِ الْمَائَتَيْنِ وَالْثَمَانِينَ مِنَ الْبَقَرَةِ»:
أَخْرَجَهُ الثَّعْلَبِيُّ مِنْ طَرِيقِ السُّدِّيِّ الصَّغِيرِ عَنِ الْكَلْبِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ^(١).

قوله: «وَعَاشَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَهَا إِحْدَى وَعَشْرِينَ يَوْمًا»^(٢).
قوله: «وَقِيلَ: إِحْدَى وَثَمَانِينَ»: أَخْرَجَهُ الْفَرِيَابِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٣).
قوله: «وَقِيلَ: سَبْعَةَ أَيَّامٍ»: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ^(٤).
قوله: «وَقِيلَ: ثَلَاثَ سَاعَاتٍ»^(٥).

= يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَّةِ ﴿ [النساء: ١٧٦].

وروى الإمام أحمد في «مسنده» (٢٤٦)، وابن ماجه (٢٢٧٦) وغيرهما عن عمر بن الخطاب: أن
آخر آية نزلت آية الربا.

وروى أحمد (٢١١١٣)، والطبري في «تفسيره» (١٠١ / ١٢)، وغيرهما عن ابن عباس عن أبي بن
كعب أن آخر ما نزل ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨].

وروي غير ذلك، ونقل الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٣٧١ / ١) عن البيهقي في «دلائل
النبوة» (١٣٩ / ٧) أنه جمع بين هذه الروايات فقال: هذا الاختلاف يرجع - والله أعلم - إلى أن كل
واحد منهم أخبر بما عنده من العلم، أو أراد أن ما ذُكِرَ مِنْ أَوَاخِرِ الْآيَاتِ التي نزلت، والله أعلم.

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٤٧٦ / ٧). والسدي الصغير كذاب، والكلبي متروك، وأبو صالح لم
يسمع من ابن عباس.

(٢) بيض المصنف هنا في (ف). وانظر: «تفسير الثعلبي» (٤٨٥ / ٧).

(٣) رواه الفريابي في «تفسيره» كما في «الإتقان» للسيوطي (١٠١ - ١٠٢)، والبيهقي في «دلائل
النبوة» (١٣٧ / ٧)، كلاهما من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس.

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٩٤٤) عن سعيد بن جبيرة قال: عاش النبي ﷺ بعد نزول
هذه الآية تسع ليال، ثم مات يوم الاثنين لليلتين خلتا من ربيع الأول، وذكر الثعلبي في «تفسيره»
(٤٨٥ / ٧) عن ابن عباس: أنه عاش سبع ليال.

(٥) بيض المصنف هنا في (ف). وانظر: «الكشاف» (٦١٦ / ١)، و«المحرر الوجيز» (٣٧٨ / ١).

(٢٨٢) - ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَمَرَّقِ اللَّهُ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ أَنْ تَضَلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَخِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلٍ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدَقُّ إِلَّا أَنْ تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَلَّحُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ﴾: إذا دأب بَعْضُكُمْ بَعْضًا، تقول: دأبته: إذا عاملته نسيته بَعْطَاءٍ أَوْ أَخَذَ^(١).

وفائدة ذكر الدين: أن لا يتوهم من التداين المجازاة، ويعلم تنوعه إلى المؤجل والحال، وأنه الباعث على الكتبة، ويكون مرجع ضمير ﴿فاكتبوه﴾.

﴿إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾: معلوم بالأيام والأشهر، لا بالحصاد وقُدوم الحاج.
 ﴿فاكتبوه﴾: لأنه أوثق وأدفع للنزاع، والجمهور على أنه استحباب، وعن ابن عباس رضي الله عنه: أن المراد به السلم، وقال: لما حرم الله الربا أباح السلف.
 ﴿وليكُتَبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾: مَنْ يَكْتُبُ بالسوية لا يزيد ولا ينقص، وهو في الحقيقة أمرٌ للمتدائنين باختيار كاتبٍ فقيهٍ دينٍ، حتى يجيء مكتوبه موثوقاً به مُعَدَّلاً بالشرع.

(١) في (ت): «معطياً أو أخذاً».

﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ﴾: وَلَا يَمْتَنِعُ أَحَدٌ مِنَ الْكُتَّابِ ﴿أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾: مَثَلُ مَا عَلَّمَهُ اللَّهُ مِنَ كِتَابَةِ الْوَثَائِقِ، وَلَا^(١) يَأْبَ أَنْ يَنْفَعَ النَّاسَ بِكِتَابَتِهِ كَمَا نَفَعَهُ اللَّهُ بِتَعْلِيمِهَا، كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧].

﴿فَلْيَكْتُبْ﴾: تِلْكَ الْكِتَابَةُ الْمُعَلَّمَةُ، أَمَرَ بِهَا بَعْدَ النَّهْيِ عَنِ الْإِبَاءِ عَنْهَا تَأْكِيدًا، وَيَجُوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ الْكَافُ بِالْأَمْرِ، فَيَكُونُ النَّهْيُ عَنِ الْامْتِنَاعِ مِنْهَا مُطْلَقًا ثُمَّ الْأَمْرُ بِهَا مُقَيَّدًا. ﴿وَلِيُمْلِلِ الَّذِينَ عَلَيْهِمُ الْحَقُّ﴾: وَلِيَكُنَ الْمُمْلِي مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ لِأَنَّهُ الْمُقَرَّرُ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ، وَالْإِمْلَالُ وَالْإِمْلَاءُ وَاحِدٌ.

﴿وَلِيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾؛ أَي: الْمُمْلِي أَوْ الْكَاتِبُ ﴿وَلَا يَبْخَسْ﴾: وَلَا يُقْصُصْ مِنْهُ شَيْئًا؛ أَي: مِنَ الْحَقِّ أَوْ مِمَّا أُمِّلَى عَلَيْهِ.

﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِينَ عَلَيْهِمُ الْحَقُّ سَفِيهًا﴾: نَاقِصَ الْعَقْلِ مَبْذَرًا ﴿أَوْ ضَعِيفًا﴾: صَبِيًّا أَوْ شَيْخًا مُخْتَلًّا ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعْلِلَ هُوَ﴾: أَوْ غَيْرَ مُسْتَطِيعٍ لِلْإِمْلَاءِ بِنَفْسِهِ لَخَرَسٍ أَوْ جَهْلِ بِاللُّغَةِ.

﴿فَلْيُمْلِلِ الَّذِينَ بِالْعَدْلِ﴾؛ أَي: الَّذِينَ يَلِي أَمْرَهُ وَيَقُومُ مَقَامَهُ: مِنْ قِيَمٍ إِنْ كَانَ صَبِيًّا أَوْ مُخْتَلَّ الْعَقْلِ^(٢)، أَوْ وَكِيلٍ أَوْ مُتَرْجِمٍ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُسْتَطِيعٍ، وَهُوَ دَلِيلُ جَرَيَانِ النِّيَابَةِ فِي الْإِقْرَارِ، وَلَعَلَّهُ مَخْصُوصٌ بِمَا تَعَاطَاهُ الْقِيَمُ أَوْ الْوَكِيلُ.

﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ﴾: وَاطْلُبُوا أَنْ يَشْهَدَ عَلَى الدِّينِ شَاهِدَانِ ﴿مِنْ رِجَالِكُمْ﴾: مِنْ رِجَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ دَلِيلُ اشْتِرَاطِ إِسْلَامِ الشُّهُودِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تُسَمَّعُ شَهَادَةُ الْكُفَّارِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.

(١) فِي (ت): «أَوْ لَا».

(٢) فِي (ت): «عَقْل».

﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ﴾: فإن لم يكن الشَّهيدانِ رَجُلَيْنِ ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾: فليشهد، أو: فالمُستشهدُ رجلٌ وامرأتان، وهذا مَخْصُوصٌ بِالْأَمْوَالِ عِنْدَنَا، وبما عدا الحدودَ والقصاصَ عند أبي حنيفة.

﴿وَمَنْ رَضِيَ مِنَ الشَّهَدَاءِ﴾: لِعِلْمِكُمْ بَعْدَ التَّهْمِ.

﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾: عِلَّةُ اعْتِبَارِ الْعَدَدِ؛ أَي: لِأَجْلِ أَنْ إِحْدَاهُمَا إِنْ ضَلَّتْ الشَّهَادَةَ بِأَنْ نَسِيَتْهَا ذَكَرَتْهَا الْأُخْرَى، وَالْعِلَّةُ فِي الْحَقِيقَةِ التَّذْكِيرُ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الضَّلَالُ سَبَبًا لَهُ نُزِّلَ مَنْزِلَتُهُ كَقَوْلِهِمْ: (أَعَدَدْتُ السَّلَاحَ أَنْ يَجِيءَ عَدُوٌّ فَأُدْفَعَهُ)، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: إِرَادَةُ أَنْ تُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى إِنْ ضَلَّتْ، وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِنَقْصَانِ عَقْلِهِنَّ وَقِلَّةِ ضَبْطِهِنَّ.

وقرأ حمزة: ﴿إِنْ تَضَلَّ﴾ على الشرطِ ﴿فَتُذَكَّرُ﴾ بالرفع، وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو ويعقوبُ ﴿فَتُذَكِّرُ﴾ مِنَ الْإِذْكَارِ^(١).

﴿وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾: لِأَدَاءِ الشَّهَادَةِ أَوْ التَّحْمُّلِ، وَسُمُّوا شُهَدَاءَ تَنْزِيلًا لِمَا يُشَارِفُ مَنْزِلَةَ الْوَاقِعِ، وَ﴿مَا﴾ مَزِيدَةٌ.

﴿وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكْتُوبُوا﴾: وَلَا تَمْلُؤُوا مِنْ كَثْرَةِ مَدَايِنَاتِكُمْ أَنْ تَكْتُوبُوا الدِّينَ أَوْ الْحَقَّ أَوْ الْكِتَابَ.

وقيل: كُنِيَ بِالسَّامِ عَنِ الْكَسَلِ لِأَنَّهُ صِفَةُ الْمُنَافِقِ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يَقُولُ الْمُؤْمِنُ كَسِلْتُ».

﴿صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا﴾: صَغِيرًا كَانَ الْحَقُّ أَوْ كَبِيرًا، أَوْ مُخْتَصَرًا كَانَ الْكِتَابُ أَوْ مُشْبَعًا.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٤)، و«التيسير» (ص: ٨٥)، و«النشر» (٢/ ٢٣٦).

﴿إِلَّا أَجَلُهُ﴾: إلى وقت حلوله الذي أقرَّ به المَدْيُونُ.

﴿ذَلِكُمْ﴾ إشارة إلى ﴿أَنْ تَكْتُبُوهُ﴾ ﴿أَفَسَطَ عِنْدَ اللَّهِ﴾: أكثر قسطاً ﴿وَأَقَوْمُ الشَّهَادَةِ﴾: وأثبت لها وأعوان على إقامتها، وهما مَبْنِيَّانِ مِنْ أَقْسَطَ وَأَقَامَ على غير قياس، أو من (قاسِطٍ) بمعنى: ذي قِسْطٍ و(قَوِيمٍ)، وإنما صَحَّتِ الواوُ في ﴿أَقَوْمُ﴾ كما صَحَّتْ في التعجُّبِ لَجُمُودِهِ.

﴿وَأَذِقْ أَلا تَرْتَابُوا﴾: وأقربُ في أن لا تُشْكُوا في جنسِ الدِّينِ وقَدْرِهِ وأَجَلِهِ والشُّهُودِ ونحو ذلك.

﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾ استثناءٌ عن الأمرِ بالكِتَابَةِ، والتَّجَارَةُ الحَاضِرَةُ تعُمُّ المَبَايَعَةَ بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ^(١)، وإِدَارَتُهَا بَيْنَهُمْ: تعاطيهم إياها يداً بيداً؛ أي: إلا أن تبتاعوها يداً بيداً فلا بأس أن لا تكتبوها؛ للْبُعْدِ عَنِ التَّنَازُعِ والنِّسْيَانِ.

وَنَصَبَ عَاصِمٌ ﴿تِجْرَةً﴾^(٢) على أنه الخَبْرُ، والاسمُ مُضَمَّرٌ تَقْدِيرُهُ: إلا أن تكونَ التَّجَارَةُ تِجَارَةً حَاضِرَةً كَقَوْلِهِ:

بني أسدٍ هل تعلمون بلاءنا إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعاً^(٣)

(١) في (ت): «غيره».

(٢) قرأ عاصم بالنصب، وباقي السبعة بالرفع. انظر: «السبعة» (ص: ١٩٤)، و«التيسير» (ص: ٨٥).

(٣) انظر: «الكتاب» (١/ ٤٧)، وعزاه لعمر بن شأس، ولجريد في «ديوانه» (٢/ ٩٠٨) صدر آخر،

وهو:

فوارس لا يدعون يال مجاشع

وفي «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٨٦) رواية أخرى في صدره دون نسبة، وهي:

وَرَفَعَهَا الْبَاقُونَ عَلَى أَنَّهُ الْاسْمُ، وَالْخَبْرُ ﴿تُدِيرُونَهَا﴾، أَوْ عَلَى كَانِ التَّامَّةِ.
 ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ هَذَا التَّبَايَعُ أَوْ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ أَحْوْطُ.
 وَالْأَوَامِرُ الَّتِي فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِلِاسْتِحْبَابِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْأُئِمَّةِ.
 وَقِيلَ: إِنَّهَا لِلْوُجُوبِ، ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي إِحْكَامِهَا وَنَسْخِهَا.
 ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ يَحْتَمِلُ الْبِنَاءَيْنِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ قُرِئَ: (وَلَا يُضَارُّ)
 بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ^(١)، وَهُوَ نَهْيُهُمَا عَنْ تَرْكِ الْإِجَابَةِ وَالتَّحْرِيفِ وَالتَّغْيِيرِ فِي الْكِتَابَةِ وَالشَّهَادَةِ،
 أَوْ النَّهْيُ عَنِ الضَّرَارِ بِهِمَا مِثْلَ أَنْ يُعْجَلَ عَنْ مُهِمِّهِمْ وَيُكَلَّفَا الْخُرُوجَ عَمَّا حُدَّ لَهُمَا، وَلَا
 يُعْطَى الْكَاتِبُ جُعْلُهُ، وَالشَّهِيدُ مُؤْنَةٌ مَجِيئُهُ حَيْثُ كَانَ.
 ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ الضَّرَارَ أَوْ مَا نَهَيْتُمْ عَنْهُ ﴿فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ﴾: خُرُوجٌ عَنِ
 الطَّاعَةِ لِأَحَقِّ بِكُمْ.
 ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ فِي مُخَالَفَةِ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ أَحْكَامَهُ الْمُتَضَمِّنَةَ
 لِمَصَالِحِكُمْ ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ كَرَّرَ لَفْظَةَ ﴿اللَّهُ﴾ فِي الْجُمْلَةِ الثَّلَاثِ
 لِاسْتِقْلَالِهَا؛ فَإِنَّ الْأُولَى حَثٌّ عَلَى التَّقْوَى، وَالثَّانِيَّةُ وَعْدٌ بِإِنْعَامِهِ، وَالثَّالِثَةُ تَعْظِيمٌ
 لِّشَأْنِهِ؛ لِأَنَّهُ أَدْخَلَ فِي التَّعْظِيمِ مِنَ الْكِتَابَةِ.

= لله قومي أي قوم لحرة

وفي «معاني القرآن» للزجاج (٢/٢٥٩) رابعة، وهي:

فَدَى لِبْنِي دُفْلَ بْنَ شَيْبَانَ نَاقَتِي

(١) نسبت بالفتح لابن عباس وبالكسر لعمر رضي الله عنهم. انظر: «الكشاف» (١/٦٢٤)، و«المختصر

في شواذ القراءات» (ص: ٢١ و٢٥).

(٢٨٣) - ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنَّ مَقْبُوضَةً فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ وَلِئَتَى اللَّهُ رَبُّهُ. وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ. وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾.

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ﴾؛ أي: مُسَافِرِينَ ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنَّ مَقْبُوضَةً﴾؛ أي: فالذي يُسْتَوْثَقُ به رِهَانٌ، أو: فعَلَيْكُمْ رِهَانٌ، أو: فليؤخذ رِهَانٌ، وليس هذا التعلُّقُ لاشتراطِ السَّفَرِ في الارتِهَانِ كما ظنَّه مُجَاهِدٌ وَالضَّحَّاكُ^(١)؛ لأنه عليه السلام رَهَنَ دِرْعَهُ فِي الْمَدِينَةِ مِنْ يَهُودِيٍّ بَعَشْرِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَخَذَهُ لِأَهْلِهِ، بَلْ لِإِقَامَةِ التَّوْثِيقِ بِالْأَرْتِهَانِ مَقَامَ التَّوْثِيقِ بِالْكِتَبَةِ^(٢) فِي السَّفَرِ الَّذِي هُوَ مَظِنَّةٌ إِعْوَاذِهَا^(٣). وَالْجَمْهُورُ عَلَى اعْتِبَارِ الْقَبْضِ فِيهِ غَيْرَ مَالِكٍ.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو: ﴿فَرُهْنٌ﴾ كَسَقْفٍ^(٤)، وَكِلَاهُمَا جَمْعُ رَهْنٍ بِمَعْنَى مَرْهُونٍ.

وَقَرِئَ بِإِسْكَانِ الْهَاءِ عَلَى التَّخْفِيفِ^(٥).

﴿فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾؛ أي: بَعْضُ الدَّائِنِينَ بَعْضَ الْمَدْيُونِينَ، وَاسْتَعْنَى بِأَمَانَتِهِ عَنِ الْإِرْتِهَانِ ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ﴾؛ أي: دَيْنَهُ، سَمَاءُ أَمَانَةٌ لِاتِّمَانِهِ عَلَيْهِ بِتَرْكِ الْإِرْتِهَانِ بِهِ.

(١) رواه عنهما الطبري في «تفسيره» (١٢٢/٥ - ١٢٣ و ١٢٥). ورده بما سيأتي من حديث رهن النبي ﷺ درعه في الحضر. والرواية عن الضحاك ضعيفة جدًا لأنها من طريق جوير عنه. وجوير متروك.

(٢) في (ت): «لإقامة التوثيق بالارتهان مقام التوثيق بالكتب».

(٣) في (أ): «إعوازه».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٤)، و«التيسير» (ص: ٨٥).

(٥) نسبت لشهر بن حوشب وجماعة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥).

وقرى: (الذي اِيْتِمِنَ) بِقَلْبِ الْهَمْزَةِ يَاءٌ^(١)، و: (الذُّتْمَن) بِإِدْغَامِ الْيَاءِ فِي التَّاءِ^(٢)، وهو خطأ؛ لأنَّ المُنْقَلَبَةَ عَنِ الْهَمْزَةِ فِي حُكْمِهَا فَلَا تُدْعَمُ^(٣).

﴿وَلَيْتَنَى اللَّهُ رَبَّهُ﴾ فِي الْخِيَانَةِ وَإِنْكَارِ الْحَقِّ، وَفِيهِ مَبَالِغَاتٌ.

﴿وَلَا تَكْنُتُمُ الشَّهَدَةَ﴾ أَيُّهَا الشُّهُودُ أَوْ الْمَدْيُونُونَ، وَالشَّهَادَةُ: شَهَادَتُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥) عن ابن محيصن، و«الكشاف» (١/ ٦٢٧) عن عاصم.

(٢) أبدل الهمزة حال الوصل ورش والسوسي وأبو جعفر ياء خالصة، وكذلك قرأ حمزة عند الوقف على «أَوْتَمَنَ»، أما لو وقفت على «الَّذِي» وابتدأت بقوله: «أَوْتَمَنَ»، فحينئذ يجب الابتداء لكل القراء بهمزة مضمومة وهي همزة الوصل وبعدها واو ساكنة لأن أصله: أوتمن. انظر: «البدور الزاهرة» (ص: ٥٧).

(٣) كذا قال المصنف متابعاً للزمخشري الذي طعن في القراءة بقوله: وليس بصحيح، لأن الياء منقلبة عن الهمزة فهي في حكم الهمزة، و(اتَّزَرَ) عاميٌّ، وكذلك (رَيَّا) في (رُؤْيَا). وتعب بآن (اتَّزَرَ) مسموع في كلام العرب، وقد ورد في الحديث الصحيح المتفق عليه عند البخاري (٣٠٠)، ومسلم (٢٩٣) عن عائشة رضي الله عنها - وهي من الفصحاء المشهود لهم - أنها قالت: (كان ﷺ يأمرني فأتزر)، وقد نقل ابن مالك جوازه لكنه قال: إنه مقصور على السماع، قال: ومنه قراءة ابن محيصن: (أَتَمَنَ)، ونقل الصاغاني أنَّ القول بجوازه مذهب الكوفيين، وقال الكرمانى: قول عائشة وهي من فصحاء العرب حجة في جوازه فالمخطئُ مخطئٌ. انظر: «البحر» (٥/ ١٢٠)، و«الكواكب الدراري» للكرمانى (٣/ ١٦٥)، و«حاشية الشهاب على البيضاوي» (٢/ ٣٢٥)، و«روح المعاني» (٣/ ٥٠٣).

وأما قوله: «وكذلك رَيَّا في رؤيا»، فقد قال أبو حيان في «البحر» (٥/ ١٢١): هذا التشبيه إما أن يعود إلى قوله: «واتزر عامي»، فيكون إدغام (رَيَّا) عاميًّا، وإما أن يعود إلى قوله: «فليس بصحيح»؛ أي: وكذلك إدغام (ريا) ليس بصحيح، وقد حكى الإدغام في رياء الكسائي. اهـ.

﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ إِثْمٌ قَلْبُهُ﴾؛ أي: يَأْتُمُّ قَلْبُهُ، أو: قَلْبُهُ يَأْتُمُّ، والجملة خبرٌ (إِنَّ)، وإسنادُ الإِثْمِ إلى القلبِ لأنَّ الكِتْمَانَ يَقْتَرِفُهُ^(١)، ونظيره: العَيْنُ زَانِيَةٌ والأُذُنُ زَانِيَةٌ، أو للمبالغةِ فَإِنَّهُ رَئِيسُ الأَعْضَاءِ وأفعاله أعْظَمُ الأفعالِ وكأنَّه قيل^(٢): تَمَكَّنَ الإِثْمُ فِي نَفْسِهِ وأخذَ أَشْرَفَ أَجْزَائِهِ وفاقَ سَائِرِ ذُنُوبِهِ.

وقرئ: (قَلْبُهُ) بالنصبِ^(٣) ك: حَسَنٍ وَجْهَهُ.

﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ تهديدٌ.

قوله: «وَيَكُونُ مَرْجِعُ صَمِيرٍ ﴿فَاكْتُبُوهُ﴾»: زَادَ فِي «الْكَشَافِ»: وَإِلَّا لَكَانَ يُقَالُ: فَاكْتُبُوا الدِّينَ، فَلَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ النَّظْمِ الْحَسَنُ^(٤).

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: وَانْتِفَاءُ الْحُسْنِ حِينَئِذٍ أَمْرٌ ذَوْقِيٌّ يَعْتَرِفُ بِهِ الْعَارِفُ بِأَسَالِيبِ الْكَلَامِ، وَبِنَبْءِهِ عَلَيْهِ أَنْكَ لَوْ قُلْتُ: إِذَا تَدَايَيْتُمْ إِلَى أَجْلِ فَاكْتُبُوا الدِّينَ، كَانَ أَمْرًا بِكِتَابَةِ مَا لَمْ يُذَكَّرْ فِي مَضْمُونِ الشَّرْطِ وَتَرَكَاءَ لِمَا ذُكِّرَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلْيَقُلْ: فَاكْتُبُوهُ؛ أَي: الدِّينَ؛ لِدَلَالَةِ ﴿تَدَايَيْتُمْ﴾ عَلَيْهِ؟

قُلْنَا: لَا يُعْلَمُ عَوْدُ الصَّمِيرِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ عَوْدَهُ إِلَى التَّدَايَيْنِ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ، أَوْ

(١) قوله: «لأنَّ الكِتْمَانَ يَقْتَرِفُهُ»؛ أي: يَخَالِطُهُ، فَاسْتَدَ الإِثْمَ - وَهُوَ هُنَا الْكِتْمَانُ - إِلَى الْقَلْبِ؛ لِأَنَّهُ مُحَلُّهُ وَجَالِبُهُ، وَعِبَارَةُ «الْكَشَافِ»: لِأَنَّ إِسْنَادَ الْفِعْلِ إِلَى الْجَارِحَةِ الَّتِي يُعْمَلُ بِهَا أَبْلَغُ، أَلَّا تَرَكَ تَقُولُ إِذَا أَرَدْتَ التَّوَكِيدَ: هَذَا مِمَّا أَبْصَرْتَهُ عَيْنِي وَمِمَّا سَمِعْتَهُ أُذُنِي وَمِمَّا عَرَفَهُ قَلْبِي. انظر: «حاشية الأنصاري» (٦١٥/١)، وانظر: «الْكَشَافُ» (٦٢٨/١).

(٢) «قِيلَ»: لَيْسَ فِي (ت).

(٣) نسبت لابن أبي عبله. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥)، و«المحرر الوجيز» (٣٨٨/١).

(٤) انظر: «الْكَشَافُ» لِلزَّمَخْشَرِيِّ (٦١٧/١). وفيه: فَلَمْ يَكُنِ النَّظْمُ بِذَلِكَ الْحَسَنِ.

إلى ﴿أَجَلٍ﴾ أظهر، على أنه يوهّم الأمر بكتابة ما هو باطل في نفسه؛ أعني: التّداينَ بمعنى: معاملة الدّين بالدّين ومُقابَلته به، انتهى.

قوله: «وعن ابن عباسٍ: أنَّ المراد به السَّلَمُ»: أخرجه البخاري^(١).

قوله: «وقال: لَمَّا حَرَّمَ اللهُ الرَّبَا أَبَاحَ السَّلَمُ»: أخرجه الثعلبي^(٢).

قوله: «مَنْ يَكْتُبُ بالسَّوِيَّةِ»:

يشير إلى أَنَّ «يَكْتُبُ» مُتَعَلِّقٌ بِ«كَاتِبٌ» لا بالفعل؛ لأنَّ القصد هنا إلى بيان حال الكاتب أَنَّهُ كَيْفَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ، ولأنَّ ذِكْرَ فاعِلِ الفعلِ بلفظ اسمِ فاعله نَكْرَةٌ قَلِيلُ الجدوى بخلاف ما إذا قُيِّدَ، وهذا معنى قوله: «وهو في الحقيقة أمرٌ للمُتَدَايِنِينَ باختيارِ كاتبٍ» مع أَنَّ ظاهرَهُ أمرٌ للكاتبِ.

قوله: «ففيه»:

قال الطَّبِيبِيُّ: يُشِيرُ إلى أَنَّ الكلامَ مَسْوقٌ لِمَعْنَى ومُدْمَجٌ فِيهِ مَعْنَى آخَرُ، يعني: دَلَّ إشارة النَّصِّ وتَقْيِيدُ الكاتبِ بِالْعَدْلِ على إدماجِ مَعْنَى الفَقَاهَةِ؛ لأنَّ مُرَاعَاةَ الْعَدْلِ وَالتَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْأُمُورِ الْخَطِرَةِ لَا يَتِمَّكُنُ مِنْهَا إِلَّا الْفَقِيهُ الْكَامِلُ^(٣).

قوله: «مثل ما علّمه..» إلى آخره:

(١) كذا عزاه المصنف ولم أقف عليه عند البخاري، ولعله سهوٌ، وقد عزاه المصنف في كتابه الآخر «الدر المنثور» (١١٧/٢) إلى عبد بن حميد وابن جرير (١١٦/٣)، وابن أبي حاتم [٢٩٤٧]، والبيهقي (١٨/٦ - السنن الكبرى) عن ابن عباس رضي الله عنهما في هذه الآية: ﴿يَكْتُبُهَا الذَّيْبُ﴾ «مَمْلُوءًا إِذَا تَدَايَنْتُمْ...» أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي السَّلَمِ فِي الْحَنْطَةِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ.

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٤٨٧ / ٧١) ولم يذكر له سنداً. ورواه بالفاظ مقاربة الطبري في «تفسيره» (٧٠ / ٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٥٤ / ٢).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٣ / ٥٥٤ - ٥٥٥).

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يُشْعِرُ بَأْنَ (مَا) مَصْدَرِيَّةٌ أَوْ كَافَّةٌ، وَمَفْعُولٌ (عَلَّمَ) مَحذُوفٌ؛ أَي: يَكْتُبُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي عَلَّمَهُ اللَّهُ، وَلَمْ يَظْهَرْ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْكَافَ فِي مَوْقِعِ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ أَوْ بِهِ، وَأَنَّهُ هَلْ يَتَفَاوَتْ الْعَامِلُ إِذَا جُعِلَ الْكَلَامُ مِنْ قَبِيلٍ: أَحْسَنُ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ، وَأَنَّهُ مِنْ أَيْنَ يَتَأْتَى حَدِيثُ النَّفْعِ؟

قوله: «ويجوزُ أن تتعلَّقَ الكافُ بالأمرِ»:

قال أبو حيان: هو قَلْبٌ لِأَجْلِ الْفَاءِ^(١).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: هو مِنْ قَبِيلِ: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدر: ٣] و﴿وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ﴾ [المدر: ٧] بِأَعْمَالٍ مَا بَعْدَ الْفَاءِ فِيمَا قَبْلَهَا.

قوله: «فيكونُ النَّهْيُ...» إلى آخره:

يعني: لا يكونُ على هذا تأكيداً؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ امْتِنَاعِ مُطْلَقِ الْكِتَابَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ بِالْكِتَابَةِ الْمَخْصُوصَةِ^(٢).

قوله: «والإِمْلاؤُ وَالْإِمْلَاءُ وَاحِدٌ»: الْأَوَّلُ لُغَةُ الْحِجَازِ وَالثَّانِي لُغَةُ تَمِيمٍ^(٣).

قوله: «أو غيرُ مُسْتَطِيعٍ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَشِيرُ إِلَى أَنَّ ﴿لَا يَسْتَطِيعُ﴾ جُمْلَةٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَفْرُودٍ هُوَ خَيْرٌ كَانَ.

قوله: «واطلبُوا»، يَشِيرُ إِلَى أَنَّ (استشهدوا)^(٤) لِلطَّلَبِ عَلَى بَابِهِ.

قال أبو حيان: وَيَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونَ بِمَعْنَى أَفْعَلَ؛ أَي: وَأَشْهَدُوا، كَأَسْتَيْقِنُ بِمَعْنَى

أَيَقِنُ، وَاسْتَعْجِلْ بِمَعْنَى اعْجَلْ^(٥).

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٥ / ٨٦).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٣ / ٥٥٦).

(٣) انظر: «التفسير البسيط» للواحدي (٤ / ٤٨٩).

(٤) في (ز): «واستشهدوا»، وفي (س): «أن سين واستشهدوا».

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٥ / ٩٠).

قوله: «فليشهد»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: الْأَنْسَبُ أَنْ يُقَدَّرَ: فَالشَّهِيدَانِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، أَوْ: فَلْيُسْتَشْهَدْ، إِذَا الْمَأْمُورُ هُمُ الْمَخَاطَبُونَ لَا الشُّهَدَاءُ. وَقَدَّرَ أَبُو حَيَّانٍ: فَالشَّاهِدُ^(١).

وَقَدَّرَ بَعْضُهُمْ: فَلْيَكُنْ، وَهُوَ مَنَاسِبٌ لِقَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا﴾^(٢).

قوله: «وكأنه قيل: إرادة أن تُذَكَّرَ...» إلى آخره:

قِيلَ: التَّكْتَةُ فِي إِثَارِ ﴿أَنْ تَضِلَّ... فَتُذَكَّرَ﴾ عَلَى (أَنْ تُذَكَّرَ إِنْ ضَلَّتْ) هِيَ شِدَّةُ الْإِهْتِمَامِ بِشَأْنِ الْإِذْكَارِ بِحَيْثُ صَارَ مَا هُوَ مَكْرُوهٌ فِي نَفْسِهِ مَطْلُوبًا لِأَجْلِهِ، وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُفْضِيًا إِلَيْهِ.

قوله: «وسُومُوا شهداء»؛ أَي: أُطْلِقَ عَلَيْهِمُ لَفْظُ الشُّهَدَاءِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ مَا إِذَا دُعُوا لِيُسْتَشْهَدُوا بِطَرِيقِ الْمُشَارَفَةِ.

قوله: «كنى بالسَّامَةِ عَنِ الْكَسَلِ»:

يَعْنِي: أَنَّ السَّامَةَ وَالْمَلَالََةَ إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِيهِ وَالْإِكْثَارِ مِنْهُ، وَالْمُرَادُ هُنَا النَّهْيُ عَنِ الْكَسَلِ مِنْ أَنْ يُكْتَبَ ابْتِدَاءً، فَكُنِيَ عَنْهُ بِالسَّامَةِ لِكَوْنِهَا مِنْ لَوَازِمِهِ وَرَوَادِفِهِ.

قوله: «لأنه صفةُ المنافق»؛ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالًا﴾

[النساء: ١٤٢].

قوله: «لا يقول المؤمن: كَسِلْتُ»؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا نَحْوَهُ^(٣).

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٩٢ / ٥).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفرأ (١٨٤ / ١).

(٣) انظر: «الكشاف» (١ / ٦٢٢)، ولم أجده مسنداً.

قوله: «وَهُمَا مَبْنِيَّانِ مِنْ أَقْسَطَ وَأَقَامَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ»:

قال أبو حيان: بل الأوَّلُ مِنْ (قَسَطَ) بمعنى عَدَلَ، حكى ابنُ السَّكَيْتِ فِي كِتَابِ «الأضداد» عن أبي عُبَيْدَةَ: (قَسَطَ): جَارَ، وَ(قَسَطَ): عَدَلَ، وَ(أَقْسَطَ) بِالْأَلْفِ: عَدَلَ لَا غَيْرَ^(١)، وَكَذَا حَكَاهُ ابْنُ الْقَطَّاعِ^(٢).

وقيل: إِنَّهُ مِنَ الْقِسْطِ بِالْكَسْرِ وَهُوَ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الْعَدْلِ، لَمْ يُشْتَقَّ مِنْهُ فِعْلٌ، وَلَيْسَ مِنَ الْإِقْسَاطِ.

وقيل: هُوَ مِنْ (قَسَطَ) بِضَمِّ السَّيْنِ، كَمَا تَقُولُ: كَرَّمَ مِنْ أَكْرَمَ.

وَالثَّانِي مِنْ (قَامَ) بِمَعْنَى: اعْتَدَلَ، فَلَا شُدُوزَ فِيهِمَا^(٣).

قوله: «أَوْ مِنْ قَاسِطٍ بِمَعْنَى ذِي قِسْطٍ»؛ أَي: عَلَى طَرِيقَةِ النَّسَبِ كَلَابِنِ وَتَامِرٍ، وَفِيْدَهُ لَثَلًا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الْمَقْسُوطِ^(٤).

قوله: «وَقَوِيْمٌ بِمَعْنَى مُسْتَقِيمٌ»؛ أَي: أَشَدُّ اسْتِقَامَةً.

قوله:

«بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا»

الْبَلَاءُ بِالْفَتْحِ: الْقِتَالُ، يُقَالُ: أَبْلَى فُلَانٌ بَلَاءً حَسَنًا: إِذَا قَاتَلَ مُقَاتَلَةً مَحْمُودَةً، وَالْيَوْمُ الْأَشْنَعُ: الَّذِي ارْتَفَعَ شَرُّهُ، وَكَوْنُهُ ذَا كَوَاكِبَ كِنَايَةٌ عَنْ شَرِّهِ وَظُلَامِهِ عَلَى

(١) انظر: «مجاز القرآن» لأبي عبيدة (١/ ٩٠)، و«الأضداد» لابن السكيت (ص: ١٧٤).

(٢) انظر: «الأفعال» (٣/ ٢٥) لعلي بن جعفر بن علي، أبي القاسم السعدي الصقلي، المعروف بابن القطاع.

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٥/ ١٠٧).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٥٦١).

الْأَعْيُنِ بَحَيْثُ تَرَى الْكَوَاكِبَ، أَوْ عَنْ كَثْرَةِ الْغُبَارِ بَحَيْثُ يَسْتُرُ ضَوْءَ الشَّمْسِ^(١).

قوله: «يَحْتَمِلُ الْبِنَاءَيْنِ»؛ أي: بِنَاءَ الْفَاعِلِ وَبِنَاءَ الْمَفْعُولِ.

قال بعضهم: وَالْأَوَّلَى الْحَمْلُ عَلَيْهِمَا مَعًا.

قوله: «وَهُوَ نَهْيُهُمَا»: رَاجِعٌ إِلَى بِنَاءِ الْفَاعِلِ.

قوله: (أَوْ النَّهْيُ عَنِ الضَّرَارِ بِهِمَا)، رَاجِعٌ إِلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ، وَالْمَنْهْيُ حِينَئِذٍ الْمَخَاطَبُونَ أَوْ الْمُتَبَايِعَانِ.

قوله: «أَنْ يَعْجَلَا» يُقَالُ: أَعْجَلَهُ عَنِ الْمَهْمِ: أَلْجَأَهُ إِلَى تَرْكِهِ، وَعَجَلَ عَنْهُ: تَرَكَهُ غَيْرَ تَامٍّ.

قوله: «لَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَهَنَ دِرْعَهُ فِي الْمَدِينَةِ مِنْ يَهُودِيٍّ بَعَثَرِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَخَذَهُ لِأَهْلِهِ»:

أَخْرَجَهُ الْأَثَمَةُ السُّتَّةُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَالبَّخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ^(٢).

قوله: «عَلَى اعْتِبَارِ الْقَبْضِ فِيهِ»؛ أي: فِي لَزُومِهِ لَا فِي صِحَّتِهِ.

قوله: «وَهُوَ خَطَأٌ لِأَنَّ الْمُتَقَلِّبَةَ...» إِلَى آخِرِهِ: ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ ذَلِكَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ.

قوله: «وَفِيهِ مُبَالَغَاتٌ»؛ أي: مِنْ حَيْثُ الْإِتْيَانُ بِصِغَةِ الْأَمْرِ الظَّاهِرَةِ فِي الْوُجُوبِ، وَالْجَمْعِ بَيْنَ ذِكْرِ اللَّهِ وَالرَّبِّ، وَذِكْرِهِ عَقِبَ الْأَمْرِ بِإِدَاءِ الدِّينِ، وَتَسْمِيَةِ أَمَانَةٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَوَّلًا وَوَسَطًا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلِيُثَبِّلِ الَّذِينَ عَلَى الْحَقِّ وَلِيَتَّقِيَ اللَّهَ رَبَّهُ﴾. وَقَوْلِهِ: ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ﴾ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ.

(١) المصدر السابق (٣/ ٥٦١، ٥٦٢).

(٢) رواه البخاري (٢٥٠٨) من حديث ابن عباس، و(٢٥٠٩) من حديث عائشة، رضي الله عنهم.

وليس فيهما ذكر مقدار الشعير.

قوله: «أَي: يَأْتُمُ قَلْبُهُ، أَوْ: قَلْبُهُ يَأْتُمُ»:

يشيرُ إلى جَوَازِ إعرابِ ﴿قَلْبُهُ﴾ فاعلاً بـ ﴿يَأْتُمُ﴾، ومُبْتَدَأً خَبَرُهُ ﴿يَأْتُمُ﴾ قُدَّمَ عليه، والجملةُ خَبَرٌ (إِنَّ) على الثاني دونَ الأوَّلِ.

قوله: «الْعَيْنُ زَانِيَةٌ وَالْأَذُنُ زَانِيَةٌ»:

أخرجه مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بلفظ: «العينانِ زناهما النظرُ والأذنانِ زناهما الاستماعُ»^(١).

قوله: «وَقُرِئَ: قَلْبُهُ بِالنَّصْبِ، كَحَسَنِ وَجْهِهِ» يعني: على التشبيهِ بالمفعولِ بِهِ.
قال أبو حَيَّان: ويجوزُ جَعْلُهُ بَدَلًا مِنْ اسْمِ (إِنَّ) بَدَلْ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ^(٢).

(٢٨٤) - ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ خَلَقًا وَمُلْكًا ﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ﴾ يعني: ما فيها مِنَ السُّوءِ وَالْعِزِّ عَلَيْهِ؛ لِتَرْبِ الْمَغْفِرَةِ وَالْعَذَابِ عَلَيْهِ.
﴿يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ الْحِسَابَ كَالْمُعْتَرِلَةِ وَالرَّوَافِضِ.

﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ مَغْفِرَتَهُ ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ تَعَذِّيبَهُ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي نَفْيِ وَجُوبِ التَّعَذِّيبِ.

وقد رَفَعَهُمَا ابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَيَعْقُوبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَجَزَمَهُمَا الْبَاقُونَ

(١) رواه مسلم (٢٦٥٧).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٥ / ١٢٤).

عَطَفًا عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ^(١)، وَمَنْ جَزَمَ^(٢) بَغَيْرِ فَاءٍ فَقَدْ جَعَلَهُمَا بَدَلًا مِنْهُ بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ أَوْ الْاشْتِمَالِ كَقَوْلِهِ:

مَتَى تَأْتِنَا تُلِمِمَ بَنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجًا^(٣)
وَادْغَامُ الرَّاءِ فِي اللَّامِ لَحْنٌ؛ إِذَا الرَّاءُ لَا يُدْعَمُ إِلَّا فِي مِثْلِهِ.
﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيَقْدِرُ عَلَى الْإِحْيَاءِ وَالْمُحَاسَبَةِ.

(٢٨٥) - ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيَّاتِهِ وَرُسُلِهِ لَا تَفْرِقَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾.

﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾ شَهَادَةٌ وَتَنْصِيصٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى صِحَّةِ إِيْمَانِهِ وَالْاعْتِدَادِ بِهِ، وَأَنَّهُ جَازِمٌ فِي أَمْرِهِ غَيْرُ شَاكٍّ فِيهِ.
﴿وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيَّاتِهِ وَرُسُلِهِ﴾ لَا يَخْلُو مِنْ أَنَّ يُعْطَفَ
﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ عَلَى ﴿الرَّسُولِ﴾ فَيَكُونُ الضَّمِيرُ الَّذِي يَنْوُبُ عَنْهُ التَّنْوِينُ رَاجِعًا إِلَى

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٥)، و«التيسير» (ص: ٨٥)، و«النشر» (٢/ ٢٣٧).

(٢) في (ت): «جزمهما».

(٣) البيت لعبد الله بن الحر يخاطب رجلاً كان مجبوساً معه. انظر: «شرح كتاب سيبويه» للرماني (ص: ١٠١١ و ١٠١٩)، و«شرح أبيات سيبويه» لأبي محمد السيرافي (٢/ ٧٧)، و«سر صناعة الإعراب» لابن جني (٢/ ٣١٧)، و«اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي» للمعري (ص: ٢٥٥)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٤/ ٢٨١)، و«خزانة الأدب» للبغدادى (٩/ ٩٠ و ٩٨). ودون نسبة في «الجمال» المنسوب للخليل (ص: ١٦٦ و ٢١٧)، و«الكتاب» (٣/ ٨٦). وذكر العجز الأخفش في «معاني القرآن» (٢/ ٥١٤) وذكر له صدرًا آخر، وهو:

مَتَى تَأْتِيَهُ تَعُشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

الرُّسُولِ وَالْمُؤْمِنِينَ، أَوْ يُجْعَلَ مُبْتَدَأً فَيَكُونُ الضَّمِيرُ لِلْمُؤْمِنِينَ، وباعتباره يَصِحُّ وقوعُ ﴿كُلُّ﴾ بِخَبَرِهِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، وَيَكُونُ إِفْرَادُ الرُّسُولِ بِالْحَكْمِ: إِمَّا لَتَعْظِيمِهِ، أَوْ لِأَنَّ إِيْمَانَهُ عَنِ مُشَاهَدَةٍ وَعِيَانٍ وَإِيْمَانَهُمْ عَنْ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ.

وقرأ حمزة والكسائي ﴿وَكِتَابِهِ﴾^(١) يعني: القرآن، أو الجنس، والفرق بينه وبين الجمع: أنه شائع في وحدان الجنس، والجمع في جموعه، ولذلك قيل: الكتاب أكثر من الكتب.

﴿لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾؛ أي: يقولون: ﴿لَا تُفَرِّقُ﴾.

وقرأ يعقوب: ﴿لَا يُفَرِّقُ﴾ بالياء^(٢) على أن الفعل لـ ﴿كُلُّ﴾.

وقرئ: ﴿لَا يُفَرِّقُونَ﴾^(٣) حملاً على معناه؛ كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَخِيرٍ﴾

[النمل: ٨٧].

و﴿أَحَدٍ﴾ في معنى الجمع لوقوعه في سياق النَّفْيِ؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَمَةٍ عَنْهَ خَازِنٌ﴾ [الحاقة: ٤٧] ولذلك دخل عليه ﴿بَيْنَ﴾، والمراد: نفي الفرق بالتصديق والتكذيب.

﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا﴾: أَجَبْنَا ﴿وَأَطَعْنَا﴾ أَمْرَكَ.

﴿غُفْرَانِكَ رَبَّنَا﴾: اغفر لنا غُفْرَانَكَ^(٤)، أو: تَطَلَّبُ غُفْرَانِكَ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٥ - ١٩٦)، و«التيسير» (ص: ٨٥).

(٢) انظر: «النشر» (٢/ ٢٣٧).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥)، و«الكشاف» (١/ ٦٣٣)، عن ابن مسعود

رضي الله عنه.

(٤) في (ت): «أي: اغفر غفرانك».

﴿وَإِنَّكَ الْمَصِيرُ﴾: المرجعُ بعدَ الموتِ، وهو إقرارٌ منهمُ بالبُعْثِ.

(٢٨٦) - ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا أَوْرَاقَ كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾.

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾: إِلَّا مَا تَسْعُهُ^(١) قُدْرَتُهَا فَضْلاً وَرَحْمَةً، أَوْ مَا دُونَ مَدَى طَاقَتِهَا بَحِثْ تَسْعُ فِيهِ طَوْقُهَا وَيَتَسَرَّ عَلَيْهَا؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وَقُوعِ التَّكْلِيفِ بِالْمُحَالِ وَلَا يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِهِ.

﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ مِنْ خَيْرٍ ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ مِنْ شَرٍّ، لَا يَنْتَفِعُ بِطَاعَتِهَا وَلَا يَتَضَرَّرُ بِمَعَاصِيهَا غَيْرُهَا، وَتَخْصِيصُ الْكَسْبِ بِالْخَيْرِ وَالْاِكْتِسَابِ بِالشَّرِّ لِأَنَّ الْاِكْتِسَابَ فِيهِ اعْتِمَالٌ وَالشَّرُّ تَشْتَهِيهِ النَّفْسُ وَتَتَجَذَّبُ إِلَيْهِ، فَكَانَتْ أَجْدَ فِي تَخْصِيلِهِ وَأَعْمَلٌ، بِخِلَافِ الْخَيْرِ.

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾؛ أَي: لَا تُؤَاخِذْنَا بِمَا أَدَّى بِنَا إِلَى نِسْيَانٍ أَوْ خَطَأٍ مِنْ تَفْرِيطٍ وَقِلَّةِ مُبَالَأَةٍ، أَوْ بِأَنْفُسِهِمَا^(٢) إِذْ لَا تَمْتَنِعُ الْمُؤَاخَذَةُ بِهِمَا عَقْلاً؛ فَإِنَّ الذُّنُوبَ كَالسُّمُومِ، فَكَمَا أَنَّ تَنَاوُلَهَا يُؤَدِّي إِلَى الْهَلَاكِ وَإِنْ كَانَ خَطَأً، فَتَعَاطِي الذُّنُوبِ لَا يَبْعُدُ أَنْ يُفْضِيَ إِلَى الْعِقَابِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَزِيمَةً، لَكِنَّهُ تَعَالَى وَعَدَ التَّجَاوُزَ عَنْهُ

(١) فِي (ت): «تَسْع».

(٢) قَوْلُهُ: «أَوْ بِأَنْفُسِهِمَا» عَطْفٌ عَلَى «بِمَا أَدَّى»؛ أَي: لَا تُؤَاخِذْنَا بِهِمَا عِتْبَاراً بِمَا قَدْ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِمَا، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْدُ؛ إِذِ النَّسْيَانُ مِثْلًا قَدْ لَا يُعَذَّرُ صَاحِبُهُ؛ كَمَنْ رَأَى نَجَاسَةً بِيَدِهِ، فَأَخَّرَ غَسْلَهَا إِلَى أَنْ نَسِيَ، فَصَلَّى وَهِيَ عَلَيْهِ، عُدَّ مُقْصِراً. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/ ٦١٥).

رَحْمَةً وَفَضْلًا، فيَجُوزُ أَنْ يَدْعُو الْإِنْسَانُ بِهِ اسْتِدَامَةً وَاعْتِدَادًا بِالنَّعْمَةِ فِيهِ، وَيُوَيِّدُ ذَلِكَ مَفْهُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسِيَانُ».

﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا أَصْرًا﴾: عِبْنًا ثَقِيلًا يَأْصِرُ صَاحِبَهُ؛ أَي: يَحْبِسُهُ فِي مَكَانِهِ، يَرِيدُ بِهِ: التَّكَالِيفَ الشَّاقَّةَ.

وقرئ: (وَلَا تَحْمِلْ) بِالتَّشْدِيدِ لِلْمُبَالَغَةِ^(١).

﴿كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الذِّبْيَةِ مِنْ قَبْلِنَا﴾: حَمَلًا مِثْلَ حَمْلِكَ إِيَّاهُ مِنْ قَبْلِنَا، أَوْ: مِثْلَ الَّذِي حَمَلْتَهُ إِيَّاهُمْ، فَيَكُونُ صِفَةً لـ ﴿أَصْرًا﴾.

والمرادُ به: مَا كَلَّفَ بِهِ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ قَتْلِ الْأَنْفُسِ، وَقَطْعِ مَوَاضِعِ النَّجَاسَةِ، وَخَمْسِينَ صَلَاةً فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَصَرْفِ رُبْعِ الْمَالِ لِلزَّكَاةِ^(٢)، أَوْ: مَا أَصَابَهُمْ مِنَ الشَّدَائِدِ وَالْمِحَنِ.

﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾: مِنَ الْبَلَاءِ وَالْعُقُوبَةِ، أَوْ مِنَ التَّكَالِيفِ الَّتِي لَا تَقِي بِهَا الطَّاقَةُ الْبَشَرِيَّةُ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ التَّكَالِيفِ بِمَا لَا يُطَاقُ، وَإِلَّا لَمَا سُئِلَ التَّخْلُصَ عَنْهُ، وَالتَّشْدِيدُ هَاهُنَا لَتَعْدِيَةِ الْفِعْلِ إِلَى مَفْعُولٍ ثَانٍ.

﴿وَأَعْفُ عَنَّا﴾: وَامْحُ ذُنُوبَنَا ﴿وَأَغْفِرْ لَنَا﴾: وَاسْتُرْ عُيُوبَنَا وَلَا تَفْضَحْنَا بِالْمُؤَاخَذَةِ ﴿وَارْحَمْنَا﴾: وَتَعَطَّفْ بِنَا وَتَفَضَّلْ عَلَيْنَا.

﴿أَنْتَ مَوْلَانَا﴾: سَيِّدُنَا ﴿فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾: فَإِنَّ مِنْ حَقِّ الْمَوْلَى أَنْ يَنْصُرَ مَوَالِيَهُ عَلَى الْأَعْدَاءِ، وَالْمَرَادُ بِهِ عَامَّةُ الْكَفَرَةِ.

روى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا دَعَا بِهَذِهِ الدَّعَوَاتِ قِيلَ لَهُ عِنْدَ كُلِّ كَلِمَةٍ: «قَدْ فَعَلْتُ».

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥)، و«الكشاف» (١/ ٦٣٦)، عن أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) فِي (ت): «فِي الزَّكَاةِ».

وعنه عليه السلام: «أَنْزَلَ اللَّهُ آيَتَيْنِ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ كَتَبَهُمَا الرَّحْمَنُ بِيَدِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ بِالْقِي سَنَةٍ مَنْ قَرَأَهُمَا بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ أَجْرَاتَاهُ عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ».

وعنه عليه السلام: «مَنْ قَرَأَ الْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةِ كَفَّتَاهُ»، وهو يُرَدُّ قَوْلَ مَنْ اسْتَكْرَهَ أَنْ يُقَالَ: (سُورَةُ الْبَقَرَةِ)، وقال: ينبغي أَنْ يُقَالَ: (السُّورَةُ الَّتِي تَذَكَّرُ فِيهَا الْبَقَرَةُ) كما قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «السُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا الْبَقَرَةُ فَسَطَّاطُ الْقُرْآنِ، فَتَعَلَّمُوهَا فَإِنْ تَعَلَّمَهَا بَرَكَةٌ وَتَرَكَهَا حَسْرَةٌ، وَلَنْ تَسْتَطِيعَهَا الْبَطَلَةُ» قيل: وَمَا الْبَطَلَةُ؟ قَالَ «السَّحَرَةُ».

قوله: «بَدَلَ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ أَوْ الْإِشْتِمَالِ»:

قيل: إِنْ أُرِيدَ بِقَوْلِهِ ﴿يُحَاسِبُكُمْ﴾ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيُّ فـ (يَغْفِرُ) بَدَلَ إِشْتِمَالٍ كَقَوْلِكَ: أُحِبُّ زَيْدًا عَلِمَهُ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْمَجَازُ لَهُ فَهُوَ بَدَلَ بَعْضٍ، كـ: ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ.

وَقَالَ الطَّبْيِيُّ: الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ فِي ﴿يُحَاسِبُكُمْ﴾ يَعُودُ إِلَى ﴿مَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ وَهُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى الْخَاطِرِ السُّوءِ، وَعَلَى مَا يُخْفِيهِ الْإِنْسَانُ مِنَ الْوَسْوَاسِ وَحَدِيثِ النَّفْسِ، وَالْغُفْرَانُ وَالْعَذَابُ إِنَّمَا يَرِدَانِ عَلَى مَا اعْتَقَدَهُ وَعَزَمَ عَلَيْهِ مِنَ السُّوءِ لَا عَلَى حَدِيثِ النَّفْسِ، فَهُوَ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ بَدَلَ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ^(١).

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَقَوْعُ الْإِشْتِمَالِ فِي الْأَفْعَالِ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى جِنْسٍ تَحْتَهُ أَنْوَاعٌ تَشْتَمِلُ عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ إِذَا وَقَعَ عَلَيْهِ النَّفْيُ انْتَفَتْ جَمِيعُ أَنْوَاعِ ذَلِكَ الْجِنْسِ، وَأَمَّا بَدَلَ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ فَلَا يُمَكِّنُ فِي الْفِعْلِ إِذَا الْفِعْلُ لَا يَقْبَلُ التَّجْزِيءَ، فَلَا يُقَالُ فِي الْفِعْلِ: لَهُ كُلٌّ وَبَعْضٌ، إِلَّا بِمَجَازٍ بَعِيدٍ^(٢).

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٥٧٣).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٥/ ١٣٢ - ١٣٣).

وقال الحَلَبِيُّ: ما قاله أبو حَيَّانَ ليس بظاهر؛ لأنَّ الكُلِّيَّةَ والبَعْضِيَّةَ صَادِقَتَانِ على الجنسِ ونوعه؛ فَإِنَّ الجنسَ كُلُّهُ والنَّوعَ بَعْضُهُ^(١).

قوله:

«مَتَى تَأْتِنَا تُلَمِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا»
«تُلَمِّمُ» بَدَلٌ مِنْ «تَأْتِنَا» وَمَعْنَاهُ: تَنْزِلُ، وَالْحَطَبُ الْجَزَلُ: الْقَوِيُّ الْغَلِيظُ، وَ«تَأْجَجَا»: اشْتَغَلَ، وَأَلْفُهُ إِمَّا لِلتَّشْبِيهِ وَهِيَ ضَمِيرُ الْحَطَبِ وَالنَّارِ، أَوْ لِلْحَطَبِ وَحْدَهُ، أَوْ لِلنَّارِ بِتَأْوِيلِ الْقَبْسِ، وَوَصَفُ الْحَطَبِ بِالْجَزَلِ إِشَارَةٌ إِلَى قُوَّةِ النَّارِ وَكَثْرَةِ الضَّيْفَانِ وَفَرَطِ الْاهْتِدَاءِ إِلَى النَّارِ^(٢).

قوله: «وإِدْغَامُ الرَّاءِ فِي اللَّامِ لَحْنٌ»:

تَابَعَ فِيهِ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣)، وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ النَّاسُ قَاطِبَةً فَإِنَّ ذَلِكَ قِرَاءَةٌ أَبِي عَمْرٍو^(٤).
وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: هَذَا عَلَى عَادَتِهِ فِي الطَّعْنِ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ إِذَا لَمْ تَكُنْ عَلَى وَفَى قَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمَنْ قَوَاعِدِهِمْ أَنَّ الرَّاءَ لَا تُدْغَمُ إِلَّا فِي الرَّاءِ لِمَا فِيهَا مِنَ التَّكَرُّارِ الْفَائِتِ بِالْإِدْغَامِ فِي اللَّامِ.

وَقَدْ يُجَابُ: بِأَنَّ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَ مُتَوَاتِرَةٌ، وَالنَّقْلُ بِالتَّوَاتُرِ إِبْثَاتٌ عِلْمِيٌّ، وَقَوْلُ النُّحَاةِ نَفْيُ ظَنِّيٍّ، وَلَوْ سُلِّمَ عَدَمُ التَّوَاتُرِ فَأَقْلُ الْأَمْرِ أَنْ تَثْبُتَ لَعَةً بِنَقْلِ الْعُدُولِ وَتُرْجَحَ بِكَوْنِهِ إِبْثَاتًا، وَنَقْلُ إِدْغَامِ الرَّاءِ فِي اللَّامِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو مِنَ الشُّهْرَةِ وَالْوُضُوحِ بِحَيْثُ لَا مَدْفَعَ لَهُ. وَوَجْهُهُ مِنْ حَيْثُ التَّعْلِيلُ: مَا بَيْنَهُمَا مِنْ شِدَّةِ التَّقَارُبِ حَتَّى كَانَهُمَا مِثْلَانِ بَدَلِيلِ

(١) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٢/ ٦٨٩).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٥٧١).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٦٣١).

(٤) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٢/ ٦٩٠).

لُزُومِ إدْغَامِ اللّامِ فِي الرَّاءِ فِي اللُّغَةِ الْفَصِيحَةِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَحْ تَكَرَّرُ الرَّاءُ فَلَمْ يُجْعَلْ إدْغَامُهُ فِي اللّامِ لَازِمًا، انْتَهَى.

وقال أبو حيان: مَنَعَ إدْغَامِ الرَّاءِ فِي اللّامِ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، وَقَدْ أَجَارَهُ الْكُوفِيُّونَ وَحَكَوهُ سَمَاعًا، مِنْهُمْ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ وَأَبُو جَعْفَرِ الرَّوَّاسِيُّ، وَوَأَفْقَهُمْ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ رِوَايَةُ أَبِي عَمْرٍو وَيَعْقُوبُ.

ولسانُ الْعَرَبِ لَيْسَ مَحْصُورًا فِيمَا نَقَلَهُ الْبَصْرِيُّونَ فَقَطْ، وَالْقِرَاءَاتُ لَا تَجِيءُ عَلَى مَا عَلَّمَهُ الْبَصْرِيُّونَ وَنَقَلُوهُ، بَلِ الْقُرَّاءُ مِنَ الْكُوفِيِّينَ يَكَادُونَ يَكُونُونَ مِثْلَ قُرَّاءِ الْبَصْرَةِ، وَقَدْ أَجَارُوهُ وَرَوَوْهُ عَنِ الْعَرَبِ، فَوَجَبَ قَبُولُهُ وَالرُّجُوعُ فِيهِ إِلَى عِلْمِهِمْ وَنَقْلِهِمْ؛ إِذْ مَنْ عَلِمَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَعْلَمْ، وَمَنْ رَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَبُو^(١) مُحَمَّدٍ الْيَزِيدِيُّ وَهُوَ إِمَامٌ فِي النَّحْوِ إِمَامٌ فِي الْقِرَاءَاتِ إِمَامٌ فِي اللُّغَاتِ^(٢)، انْتَهَى.

قوله: «يعني: القرآن أو الجنس»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَعْنِي: أَنَّ الْإِضَافَةَ كَاللَّامِ لِلتَّعْيِينِ وَالْإِشَارَةَ إِلَى قِصَّةٍ مِنَ الْجِنْسِ أَوْ إِلَى الْجِنْسِ نَفْسِهِ، وَحِينَئِذٍ قَدْ تَدُلُّ الْقَرِيبَةُ عَلَى الْبَعْضِيَّةِ فَتُصَرَّفُ إِلَى الْبَعْضِ، وَقَدْ لَا فَتُصَرَّفُ إِلَى الْكُلِّ، وَهُوَ مَعْنَى الْاسْتِغْرَاقِ.

وكما أَنَّ فِي جَانِبِ الْقِلَّةِ تَنْتَهِي الْبَعْضِيَّةُ^(٣) فِي الْمُفْرَدِ إِلَى الْوَاحِدِ وَفِي الْجَمْعِ إِلَى الْقِلَّةِ^(٤)، كَذَلِكَ فِي جَانِبِ الْكَثَرَةِ تَرْتَقِي فِي الْمَفْرَدِ إِلَى أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْهُ فَرْدٌ، وَفِي الْجَمْعِ إِلَى أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْهُ جَمْعٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ مَا فِيهِ الْجِنْسِيَّةُ مِنَ الْجُمُوعِ، وَذَلِكَ لَا يَوْجَدُ فِي الْوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ.

(١) فِي (س): «وَأَبُو».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣٤ / ٥ - ١٣٥).

(٣) فِي النسخ: «فِي الْبَعْضِيَّةِ» وَالْمُثَبَّتُ مِنْ «حَاشِيَةِ التَّفْتَازَانِيِّ» (و١٣٦ ب).

(٤) فِي «حَاشِيَةِ التَّفْتَازَانِيِّ»: «إِلَى الثَّلَاثَةِ».

وهذا معنى ما قيل: إِنَّ اسْتِغْرَاقَ الْمُفْرَدِ أَشْمَلُ، وَإِنَّ الْكِتَابَ أَكْثَرُ مِنَ الْكُتُبِ^(١)، وما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾ [الحاقة: ١٧] أَنَّ الْمَلَكَ أَعْمُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ^(٢)، يعني: أَنَّ قَوْلَكَ: مَا مِنْ مَلَكٍ إِلَّا وَهُوَ شَاهِدٌ، أَعْمُ مِنْ قَوْلِكَ: مَا مِنْ مَلَائِكَةٍ.

وهذا في النِّكَرَةِ الْمَنْفِيَّةِ مُسَلَّمٌ؛ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ: (لَا رَجُلَ) نَفْيٌ لِكُلِّ فَرْدٍ، بخلاف: (لَا رِجَالًا) وكذا: كُلُّ رَجُلٍ، وكُلُّ رِجَالٍ.

وَأَمَّا فِي الْمُعَرِّفِ فَلَا؛ لِلْقَطْعِ وَاتِّفَاقِ أَئِمَّةِ التَّفْسِيرِ وَالْأُصُولِ وَالنَّحْوِ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ فِي مِثْلِ: (الرِّجَالُ فَعَلُوا كَذَا) عَلَى كُلِّ فَرْدٍ لَا عَلَى كُلِّ جَمَاعَةٍ، فَلْيَتَدَبَّرْ، انتهى. وكذا قال أبو حَيَّانَ مُعْتَرِضًا بِهِ عَلَى «الْكَشَافِ»: دَلَالَةُ الْجَمْعِ إِذَا أَضِيفَ أَوْ دَخَلَتْهُ (أَل) دَلَالَةُ الْعَامِّ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ^(٣).

وقال الطَّبِّيُّ: مرادُ الزَّمَخْشَرِيِّ: أَنَّ تَنَاوُلَ الْوَاحِدِ حِينَ يُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ أَكْثَرُ مِنْ تَنَاوُلِ الْجَمْعِ إِذَا أُريدَ بِهِ الْجِنْسُ؛ لِأَنَّ (كِتَابَهُ) يَدُلُّ عَلَى مَا يَعْلَمُهُ كُلُّ أَحَدٍ أَنَّهُ كِتَابُهُ وَمُسَمًّى بِهِ، فَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ يُسَمَّى كِتَابَهُ، وَأَنَّ (كُتُبَهُ) تَدُلُّ عَلَى مَا يَعْلَمُهُ كُلُّ أَحَدٍ أَنَّهُ كِتَابُهُ عَلَى سَبِيلِ الْجَمْعِيَّةِ وَيُسَمَّى بِهِ وَيُمْكِنُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ كِتَابٌ أَوْ كِتَابَانِ، وهذا هو المرادُ مِنْ قَوْلِ صَاحِبِ «المفتاح»: اسْتِغْرَاقُ الْمُفْرَدِ أَشْمَلُ مِنْ اسْتِغْرَاقِ الْجَمْعِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَا يَتَبَادَرُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَمَلَائِكِيهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ سِوَى الاسْتِغْرَاقِ وَالشُّمُولِ. قلنا: قَدْ بَيَّنَّا^(٤) أَنَّ الاسْتِغْرَاقَ الدَّاخِلَ عَلَى الْجَمْعِ: إِرَادَةُ الْمَجْمُوعِ حَقِيقَةً وَإِرَادَةُ الْأَفْرَادِ مَجَازًا.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٥/ ١٤٨) عن ابن عباس، وانظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٦٣٢).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٩/ ٢٥٦).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٥/ ١٣٩).

(٤) في (ز) و(س): «قلنا مذهبننا»، والمثبت من (ف) و«فتوح الغيب».

يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ: التَّمَرُ أُخْرَى بِالِاسْتِغْرَاقِ لِلْجِنْسِ مِنَ التَّمُورِ؛ فَإِنَّ التَّمَرَ يَسْتَرْسُلُ عَلَى الْجِنْسِ لَا بِصِيغَةِ لَفْظِهِ، وَالتَّمُورَ يَرُدُّهُ إِلَى تَخْيِيلِ الْوَحْدَانِ ثُمَّ الْإِسْتِغْرَاقِ بَعْدَهُ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ، وَفِي صِيغَةِ الْجَمْعِ مُضْطَرَبٌ^(١).

قوله: «أي: يقولون: ﴿لَا تُفَرِّقُ﴾»:

قال أبو حيان: كذا قَدَرُوهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ: يَقُولُ، بِالْأَفْرَادِ عَلَى لَفْظِ ﴿كُلُّ﴾^(٢).

قوله: «وَاحِدٌ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ لَوْقُوعِهِ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ مَعْنَى الْجَمْعِ فِي ﴿أَحَدٍ﴾ أَنَّهُ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ فَعَمَّتْ، وَكَانَتْ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ كَسَائِرِ النِّكَرَاتِ = فَقَدْ سَهَا.

وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: مَا ذُكِرَ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ: أَنَّ (أَحَدًا) اسْمٌ لِمَنْ يَصْلُحُ أَنْ يُخَاطَبَ، يَسْتَوِي فِيهِ الْوَاحِدُ وَالْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعُ، وَالْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ.

فَحِينَ أُضِيفَ ﴿يَبْتَ﴾ إِلَيْهِ، أَوْ أُعِيدَ ضَمِيرُ جَمْعٍ إِلَيْهِ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، فَالْمُرَادُ بِهِ جَمْعٌ مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي يَدُلُّ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، فَمَعْنَى: ﴿لَا تُفَرِّقُ يَبْتَ أَحَدٍ﴾: لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ جَمْعٍ مِنَ الرُّسُلِ، وَمَعْنَى: ﴿فَمَا يَكْمُرُونَ أَحَدًا﴾ [الحاقة: ٤٧]: فَمَا مِنْكُمْ مِنْ جَمَاعَةٍ، وَمَعْنَى: ﴿لَسَنَنْكَ أَحَدًا مِنَ النِّسَاءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]: كَجَمَاعَةٍ مِنَ جَمَاعَاتِ النِّسَاءِ.

قوله: «دُونَ مَدَى طَاقَتِهَا»؛ أي: لَا يَكُونُ الْمُكَلَّفُ بِهِ غَايَةَ الطَّاقَةِ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٥٧٥)، وكلام إمام الحرمين نقله الطيبي عن صاحب «الانتصاف»، وانظر: «البرهان» لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني (١/ ١٢١).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٥/ ١٤٠)؛ أي: «لا يفرق»، وهي قراءة ابن جبير، وابن يعمر، وأبي زرعة بن عمرو بن جرير، ويعقوب، وبعض رواة أبي عمرو، وانظر: «تفسير الثعلبي» (١/ ٤٨٦)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٣٩٢)، و«تفسير الرازي» (٧/ ١٤٤)، و«النشر» (٢/ ٢٣٧).

قوله: «اعتمال»: هو اضطراب في العمل ومبالغة واجتهاد.

قوله: «فيجوز أن يدعوا الإنسان به...» إلى آخره:

قال الطيبي: هذا تكلف، وقد ثبت في حديث مسلم^(١) أن هذه الآية ناسخة للآية قبلها^(٢).

وقال صاحب «الانتصاف»: رفع الخطأ والنسيان كان إجابة لهذه الدعوة، وقد ورد أنه قال عقب كل دعوة: «قد فعلت»^(٣).

قوله: «واعتاداً بالنعمة»: معناه: أن ذكره بلفظ الدعاء على معنى التحدث بنعمة الله فيه.

قوله: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان»:

أخرجه بهذا اللفظ الطبراني في «الأوسط» من حديث ابن عمر^(٤).

قوله: «(ولا تحمل) بالتشديد للمبالغة»:

(١) رواه مسلم (١٢٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٥٧٨).

(٣) انظر: «الانتصاف» (١/ ٣٣٢)، والحديث رواه مسلم (١٢٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) رواه الطبراني في «الأوسط» (٨٢٧٤) عن ابن عمر رضي الله عنه، بلفظ: «وضع عن أمتي، الخطأ والنسيان، وما استكروها عليه» قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٥٠): وفيه محمد بن مصفى، وثقه أبو حاتم وغيره، وفيه كلام لا يضر، وبقي رجاله رجال الصحيح.

ورواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٩٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٢١٩)، والحاكم في «المستدرک» (٢٨٠١)، وابن حزم في «الإحكام» (٥/ ١٤٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: «إن الله تجاوز عن أمتي...» وصححه الحاكم وابن حزم. وقد أعله أبو حاتم كما في «العلل» لابنه (١/ ٤٣١) لكن بعله غير قاذحة كما قال الحافظ في «الفتح» (٥/ ١٦١). ورواه ابن ماجه (٢٠٤٥) بلفظ: «إن الله وضع عن أمتي...»، لكن في إسناده انقطاع كما استظهر البوصيري في «الزوائد».

قال الطَّبِيُّ: يريدُ أنَّ التَّضْعِيفَ إذا كَانَ لِنَقْلِ من بابٍ إلى آخرٍ يُفيدُ فائدةً لم يَكُنْ فيه مُبالغةً، وأمَّا إذا لم يرد تلك الفائدة كانت مُبالغةً^(١).

قوله: «من قَتَلَ الْإِنْفُسِ»؛ أي: في^(٢) التَّوْبَةِ.

قوله: «وقطع موضع النجاسة»: زاد في «الكشاف»: من الجلد والثوب^(٣).

وفسّر الطَّبِيُّ الجلدَ بالفروّة وجليد الخفّ^(٤).

وفسّره جماعةٌ بالبدن وقالوا: إنّه من جُمْلَةِ الإِصرِ الذي كانوا حَمَلوه^(٥)، ويؤيِّده روايةٌ في أبي داود^(٦).

قوله: «وخمسين صلاةً في اليوم والليّلة»:

هذا غلطٌ؛ فإنَّ بني إسرائيلَ لم تُفرضَ عليهم خمسون صلاةً قطُّ، بل ولا خمسُ صلواتٍ، ولم تُجمَعِ الخمسُ إلا لهذه الأُمّةِ، وإنّما فُرِضَ على بني إسرائيلَ صلاتانِ فقط كما في الحديث.

قوله: «والتَّشْدِيدُ هنا لتعديّة الفعل»: يعني: لا للمبالغة كما سبقَ تقريرُهُ.

قوله: «رُويَ أنّه عليه السَّلامُ لَمَّا دَعَا بهذه الدَّعواتِ قيلَ له: فَعَلْتُ»:

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٥٨٠).

(٢) «في» من (ز) و(س).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٦٣٦).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٥٨٠).

(٥) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٥٢٥)، وعزاه إلى بعض مشايخه.

(٦) رواه أبو داود (٢٢)، عن عبد الرحمن بن حسنة قال قال ﷺ: «كانوا إذا أصابهم البول قطعوا ما أصابه البول منهم»، ثم ذكر له طريقاً آخر فيه: «جلد أحدهم».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(١).
 قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: الظَّاهِرُ أَنَّ دُعَاءَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَذِهِ الدَّعَوَاتِ قَرَأَتْهُ
 لِهَذِهِ الْآيَاتِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ دَعَا بِهَا فَتَزَلَّتِ الْآيَاتُ حِكَايَةً لَهَا.
 قُلْتُ: الْأَوَّلُ هُوَ الْوَارِدُ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ، وَالثَّانِي وَرَدَ بِمَعْنَاهُ حَدِيثُ مُرْسَلٍ
 أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٢).

قَوْلُهُ: «أَنْزَلَ اللَّهُ آيَتَيْنِ...» الْحَدِيثُ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ^(٣).
 قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: الْكِتَابَةُ بِالْيَدِ تَمَثِيلٌ وَتَصْوِيرٌ لِإِبْطَاتِهِمَا، وَتَقْدِيرُهُمَا بِالْقَلَمِ
 عَامٌ تَصْوِيرٌ لِقَدَمِهِمَا؛ لِأَنَّ مَثَلَ هَذَا يُقَالُ لَطُولِ الزَّمَانِ لَا لِلتَّحْدِيدِ.
 قَوْلُهُ: «وَمَنْ قَرَأَ الْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ [فِي لَيْلَةٍ] كَفَّتَاهُ»: أَخْرَجَهُ الْأَيْمَنُ
 السَّيْتِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ عُقْبَةَ بْنِ عَمْرِو الْبَدْرِيِّ بَلَفْظًا: فِي لَيْلَةٍ كَفَّتَاهُ^(٤).
 قَوْلُهُ: «السُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا الْبَقَرَةُ فَسَطَاطُ الْقُرْآنِ...» الْحَدِيثُ:
 أَخْرَجَهُ الدَّيْلَمِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْفَرْدُوسِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ^(٥).

(١) رواه مسلم (١٢٦)، والترمذي (٢٩٩٢).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٦٨ / ٥) عن الضحاك، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٠٧٩) عن مقاتل بن حيان.

(٣) رواه ابن عدي في «الكمال» (٨٤ / ٧)، قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٢٤): وفي إسناده الوليد بن عباد وهو مجهول، عن أنبان بن أبي عياش وهو متروك.

(٤) رواه البخاري (٥٠٠٩)، ومسلم (٨٠٧)، وأبو داود (١٣٩٧)، والترمذي (٢٨٨١)، وابن ماجه (١٣٦٩).

(٥) قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٢٤): ذكره أبو شجاع الديلمي في «الفردوس» [(٣٥٥٩)] من حديث أبي سعيد الخدري، والذي في «صحيح مسلم» (٨٠٤) من حديث أبي أمامة مرفوعاً: «اقرأوا سورة البقرة فإن أخذها بركة وتركها حسرة ولا تستطيعها البطلة». قال معاوية أحد رواة: =

والْقُسْطَاطُ: اسْمٌ لِلْخَيْمَةِ، أَوِ الْمَدِينَةِ الْجَامِعَةِ^(١).
وَسُمِّيَتْ بِهِ السُّورَةُ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى مُعْظَمِ أَصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ وَالْإِرْشَادِ إِلَى
كَثِيرٍ مِنْ مَصَالِحِ الْعِبَادِ وَنِظَامِ الْمَعَاشِ وَنَجَاةِ الْمَعَادِ.
وَالْبَطْلَةُ: السَّحْرَةُ، جَمْعُ بَاطِلٍ، سُمُّوا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمَا كَانَا فِي الْبَاطِلِ أَوْ لِبَطَالَتِهِمْ
عَنْ أَمْرِ الدِّينِ.
وَمَعْنَى عَدَمِ اسْتِطَاعَتِهِمْ لَهَا: أَنَّهُمْ مَعَ حَذَقِهِمْ لَا يُوقَفُونَ لِتَعْلِيمِهَا أَوْ التَّائُمْلِ فِي
مَعَانِيهَا أَوْ الْعَمَلِ بِمَا فِيهَا^(٢).
وَقِيلَ: لَا يَسْتَطِيعُونَ التَّفَوُّذَ فِي قَارِئِهَا.
وَقِيلَ: الْمُرَادُ أَنَّهَا مِنَ الْمُعْجَزَاتِ الَّتِي لَا يَقْدِرُ السَّاحِرُ أَنْ يُعَارِضَهَا بِالسَّحْرِ بِخِلَافِ
الْمُعْجَزَاتِ الْمَحْسُوسَةِ فَإِنَّهُ قَدْ يَتِمَكَّنُ السَّاحِرُ أَنْ يُحَاوِلَ مُعَارَضَتَهَا بِالسَّحْرِ^(٣).
وَقَالَ الطَّبْيِيُّ: يُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ السَّحْرَةُ مِنَ الْمَوْجُودِينَ^(٤) وَهُمْ أَرْبَابُ الْبَيَانِ؛
لِقَوْلِهِ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا»^(٥).

= بلغني أن البطلة السحرة. وفي الباب عن بريدة عند الثعلبي والبخاري.

(١) انظر: «المغرب» للمطرزي (ص: ٣٦٠).

(٢) هذا على حمل معنى البطلة هنا على صاحب البطالة، كما ذكره الطيبي في «فتوح الغيب» (٣/ ٥٨٤)

نقلًا عن شيخه بهاء الدين القاشي رحمهما الله.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٥٨٤)، والقولان الأول والأخير منه.

(٤) في «فتوح الغيب»: «السحرة الموحدون».

(٥) رواه البخاري (٥٧٦٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما. ورواه مسلم (٨٦٩) من حديث عمار

رضي الله عنه.